

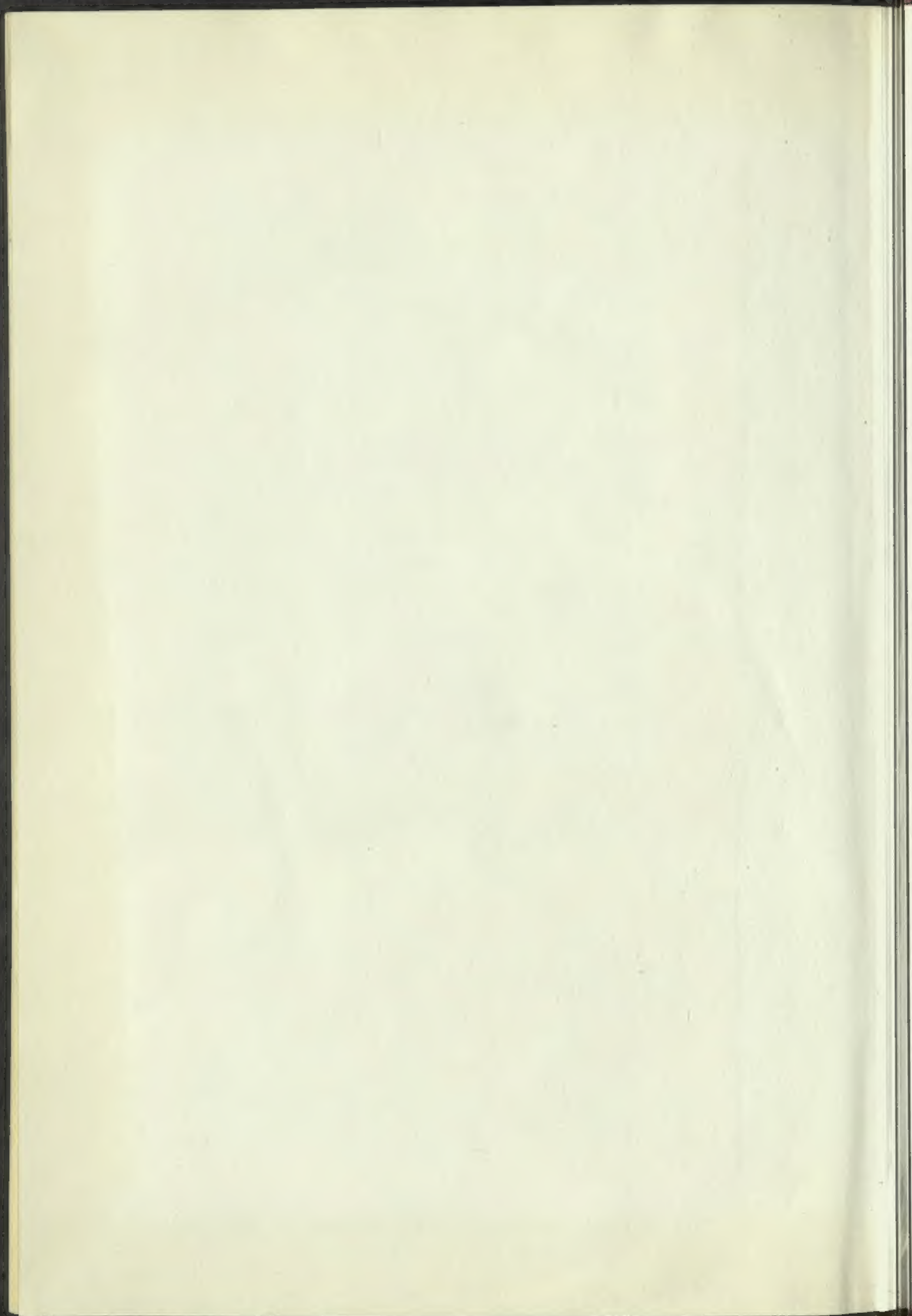


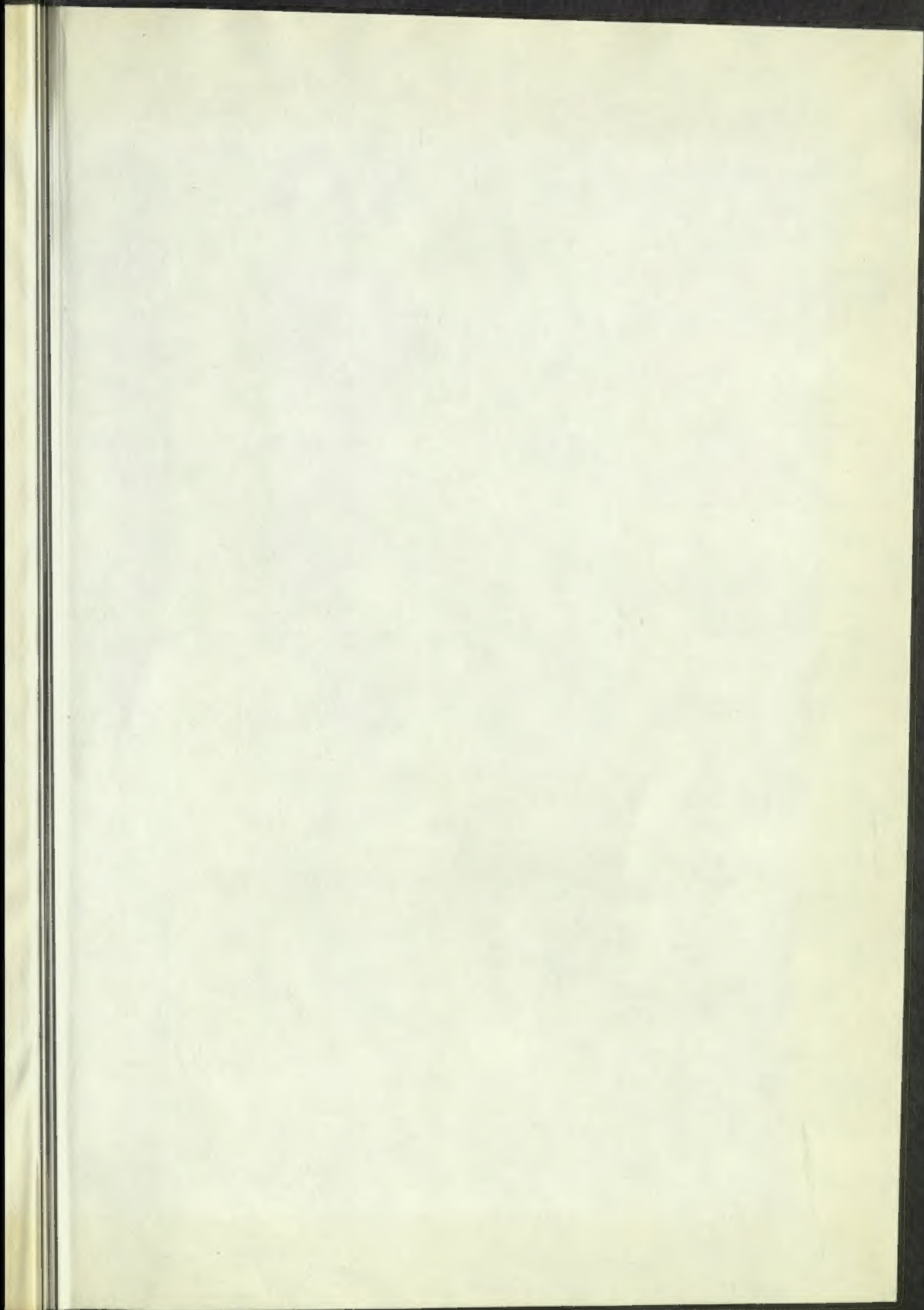
A. U. B. LIBRARY

AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT











# الأوراق المخارة

الكيمياء والصناعات  
والطب

الكتاب الثاني

هذا الكتاب هو الثاني من سلسلة  
الكتب التي تشرح الكيمياء والصناعات  
والطب



الطبعة الأولى - ١٩٠٤



ms. d. 1 Jan. 153



332.77  
Sa 16aA  
C.1

# الأوراق التجارية

الكهبيالة والسند الاذني  
والشيك

تأليف

الدكتور محمد صالح بك

أستاذ القانون التجاري بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول  
رئيس لجنة تعديل القانون التجاري  
عميد كلية الحقوق ووكيل الجامعة « كان »  
محام لدى محكمة النقض



man. 11 p. 153

مطبعة جامعة فؤاد الأول

١٣٦٩ — ١٩٥٠







## للمؤلف

- ١ — شرح القانون التجارى : الأعمال التجارية ، التاجر ، شركات الأشخاص ، ( الطبعة السابعة ، ١٩٤٩ ) .
- ٢ — شركات المساهمة : ( الطبعة الأولى ١٩٤٩ ) .
- ٣ — البورصات والعقود التجارية : ١٩٤٦ ، والطبعة الجديدة تحت التحضير .
- ٤ — الأوراق التجارية : ١٩٥٠ ، ( الطبعة السابعة ) .
- ٥ — أعمال البنوك : تحت الطبع .
- ٦ — الفكر الاقتصادى العربى : تحت التحضير .
- ٧ — الافلاس والصلح الواقى : ١٩٤٨ ، نقد ، والطبعة الجديدة تحت الطبع .
- ٨ — أصول الاقتصاد ، ( الطبعة الثالثة : ١٩٣٤ ) .
- ٩ — أصول التعمدات ، الطبعة الخامسة ، ( تحت التحضير ) .
- ١٠ — أحمد بن الدجلى ( الفكر الاقتصادى العربى فى القرن الخامس عشر ) مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية : ١٩٣٢ من ٣٨٥ — ٤١٠
- ١١ — ابن خلدون ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثالثة : ١٩٣٣ من ٣١٥ — ٣٦٠ و ٧٥٥ — ٨١٠ ) .
- ١٢ — السجل التجارى ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخامسة : ١٩٣٥ من ٦٩ — ١٤٨ )
- ١٣ — الحسابات المعرفية ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السابعة : ١٩٣٧ من ٣٩٧ — ٤٣٦ ) .
- ١٤ — الحساب الجارى ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السابعة : ١٩٣٧ من ٤٩٧ — ٥٦٤ ) .
- ١٥ — نظرية الاثبات ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة : ١٩٣٩ من ٥٦٥ — ٥٩٠ ) .
- ١٦ — الوفاء بالشيك ومقابل الوفاء ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة التاسعة : ١٩٣٩ من ١٠٣ — ١٤٠ ) .
- ١٧ — الصلح الواقى من التفليس ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الحادية عشرة : ١٩٤١ من ١٩٧ — ٢٨٢ ) .
- ١٨ — مشروع تمهيدى لقانون الشيك ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثالثة عشرة : ١٩٤٣ من ١ — ١٢٨ ) .



- ١٩ — توحيد القوانين التجارية ومصادرها ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الرابعة عشرة :  
١٩٤٤ ، ص ٣٤٧ — ٣٨٨ ) .
- ٢٠ — ميثاق الأمم المتحدة : تحت التحضير . ونشر بعضه تباعا في جريدة المصرى .
- ٢١ — الملكية الزراعية الصغيرة في مصر : ١٩٢٢ ( بالفرنسية ) .
- ٢٢ — فتح الاعتماد ( بالاشتراك مع الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك ) ، ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية : ١٩٣٢ ( ص ٢٤٠ — ١٥٢ ) ( بالفرنسية ) .
- ٢٣ — مجلس الادارة في شركات المساهمة ( مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثامنة عشرة :  
١٩٤٨ ، ١٢٨ صحيفة ) .
- ٢٤ — السندات المالية ( مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية التى تصدرها كلية الحقوق بجامعة فاروق ، سنة ١٩٣٨ ، ٣٦ صحيفة ) .



بسم الله الرحمن الرحيم

في الأوراق التجارية

## الباب الأول

عموميات

§ ١ - في تعريف الأوراق التجارية : الأوراق التجارية هي صكوك تمثل نفوداً تدفع في مكان معين وفي ميعاد قريب تقوم مقام النقود في الوفاء بسبب سهولة تداولها .

§ ٢ - في خصائص الأوراق التجارية : تتميز الأوراق التجارية بالخصائص الآتية :

(١) القابلية للتداول : ومعنى هذا أن الورقة التجارية تشتمل على شرط الاذن ، أو تكون لحاملها ، فتنتقل بين الناس بطريق التطهير

Al. El Fatah El Saeed Bey et M. Desseigneux : Traité théorique et pratique des effets de commerce, Dijon 1928.—P. Lescot : Des effets de commerce, t. 1, Paris 1935.—P. Arminjon et P. Carré : La lettre de change et le billet à ordre, Paris 1938.—M. Mater : Traité juridique de monnaie et du change.

(٢) لم يعرف القانون التجاري الأوراق التجارية *effets de commerce* وقد ورد ذكرها في المادة ٢٢٧/٢٣٥ تحري : « وكذلك كل دين حل ميعده ودفعه بغير نقود ولا أوراق تجارية . » وفي المادة ٣٧٦/٣٩١ تحري : « يجوز في حالة التفليس لمالك الكمبيلات وبغيرها من الأوراق التجارية » وفي المادة ٣٨١/٣٩٦ : « إذا باع المفسر ... ولم يستوف ... بنقود أو بورقة تجارية » والمادة ٣٦٥ عقوبات : « كل من أحرق أو أتعف عمداً بأى طريقة كانت شيئاً من الدفاتر أو المضبط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية أو الكمبيلات أو الأوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من المستندات التي يتسبب عن تلفها ضرر لا يبرر إيقاف بائعها وبفراصة لا تتجاوز مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين » .



إن كانت إذنية أو بالمناولة من يد الى أخرى إن كانت لحاملها ، أى أنها تنتقل بمقتضى أصول وأوضاع أسهل وأبسط من الأصول والأوضاع المقررة فى القانون المدنى فى حوالة الحقوق .

( ٢ ) **نميين القيمة :** لا تكفى القابلية للتداول بالطرق التجارية لاعتبار الصك ورقة تجارية ، بل يجب أن يشتمل على بيان قيمته النقدية . ولما كانت التجارة لا تحتل البطء ، ولا يقبل التجار التعامل بورقة كعملة إن لم تشتمل على بيان مبلغ الدين ، لذلك لا تعتبر ورقة تجارية ، تذكروا النقل البرى أو البحرى ( م ٩٩ تجارى بحرى ) لأنها لا تحمل فى الغالب قيمة البضاعة المسلمة إلى الناقل .

( ٣ ) **معرفة لاثبات دين نقرى :** الورقة التجارية معدة دائماً لاثبات دين نقدى ، ذلك لأن المحررات التى تمكن الحامل من مطالبة المدين فى ميعاد الاستحقاق بمبلغ معين هى وحدها المقدر لها التداول <sup>(١)</sup> لذلك لا يعتبر ورقة تجارية الايصال الذى يسلمه خازن البضاعة المودعة فى المخازن العمومية <sup>٢</sup> والذى يتمكن بمقتضاه المشتري الأخير من تسلمها ولو اشتمل هذا المحرر على بيان قيمة البضاعة ، ذلك لأن الحامل الأخير يتعرض لمخاطر ، منها أنه قد لا يجد مشترياً للبضاعة ، وإن وجده فقد لا يدفع له الثمن ، وقد تهبط الأسعار فى فترة تداول الايصال فلا يستولى على كل حقه . وبما أن هذا المحرر لا يؤمن معه الاستيلاء فى تاريخ معين على مبلغ معين من النقود ، فمن المعقول أن لا يدخل فى عداد الأوراق التجارية ، وأن لا يتشابه بالنقود فى المعاملات التجارية .

(١) أشار القانون التجارى الايطالى القديم الصادر فى سنة ١٨٨٢ وقد ألغاه قانون ١٩٤٢ الى «أوامر الحاصلات الزراعية ordre en denrees المسماة بصفة لا يمانية ordine in denrees وقد تحرر فى صورة كميالة أو سند إذنى . ولا يجوز تحريرها مستحقة الوفاء لدى الاطلاع ، بل يجب أن تشتمل على ميعاد للتسليم ، يكون فى العادة ثلاثة شهور ( المواد ٢٢٣ — ٢٢٨ ) واسر قانون الالتزامات السويسرى فى المادة ١١٥٢ إلى الأوراق التى يلتزم فيها المحرر بتسليم أشياء ماثية choses fongibles لاذن المستفيد ، كشهادات الايداع ، وسندات الايداع warrants وهى تخضع قواعد الصرف المتعلقة بشكل التظهير ومن يعتبر حاملاً شرعياً إلى آخر ما جاء فى المادة المذكورة .

(٢) récépissés des magasins généraux ولم يتناولها القانون المصرى حتى الآن وتقوم بالتخزين شركة البونديد Egyptian Bonded Warehouse Co. Limited وسنداتها سير قابلة للتداول ( انظر Soucail شرح القانون التجارى ص ٢٦٧ — ٢٧٢ دبعة ثنيه ) .



( ٤ ) قابلية التحويل الى نقود : لا يكفي لاعتبار الصك ورقة تجارية أن يكون قابلاً للتداول ، وأن يكون معين القيمة ، وأن يكون معداً لاثبات دين تقدي ، بل يجب أن يكون قابلاً للتحويل فوراً إلى نقود ، أي قابلاً للخصم لدى البنوك ، فتدفع قيمته فوراً قبل حلول ميعاد الاستحقاق إلى الحامل بعد استئصال فائدة معينة ، وهو سعر الخصم . فلا تعتبر في عداد الأوراق التجارية الأسهم والسندات لأن الغرض منها استثمار النقود لمدة طويلة فتعطى ربحاً أو فائدة لمالكها لاستحالة خصمها لأنه لا يمكن تعرف ميعاد وفائها على وجه الدقة ، ولا يمكن معرفة المبلغ الذي يدفع من قيمتها ، وهي لا تصالح لهذا السبب لأن تكون بديلة النقود في الوفاء .

ولكن لا يعتبر كل صك توافرت فيه الخصائص السالفة الذكر ورقة تجارية بحكم لقانون إن لم يعتبر في العلاقات التجارية أداة وفاء . ومن هذا القبيل الكوبونات coupons المستحقة الوفاء ، إذ أن العرف التجاري لم يعتبرها بعد في عداد الأوراق التجارية .

§ ٣ — في الفرق بين الورقة التجارية والبنكنوت : البنكنوت هو ورقة تجارية يوقعها مصرف ، قابلة في كل وقت للتحويل إلى نقود ( عدا أحوال السعر الإلزامي المقررة بقانون )<sup>١</sup> ، وقد يرفض الناس في معاملاتهم قبول الورقة التجارية وهو ما لا يستطيعونه بالنسبة للبنكنوت ، عدا التجار فقد يلزمهم العرف التجاري بقبول الأوراق التجارية لتسوية ديونهم . ولا يعطى البنكنوت فائدة في حين أن الورقة التجارية قد تعطى فائدة ، عدا الأوراق المستحقة الوفاء لدى الاطلاع كالشيك . وتمتدح الحقوق الثابتة في أوراق تجارية بمنحى خمس سنوات ، في حين أن البنكنوت لا يتمتدح الحق الثابت فيه لأنه مستحق الوفاء لدى الطلب ، إلا إذا صدر قانون باطل التعامل به ( ليون كان ورينوات ج ٤ بند ٧٦٣ ) .

(١) في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ صدر أمر من « بشأن السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري » بوقف دفع قيمة هذه الأوراق بالذهب وباعتمادها نقداً قانونياً . ونصت المادة الأولى على أن كل ما يدفع من تلك الأوراق يكون دفعاً صحيحاً وموجباً لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلًا بالعملة الذهبية بصرف الضرر عما يخلف ذلك من الشروط والاتفاقات الخاصة أو التي تحصل بين أصحاب الشئ « وذلك بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر آخر » ولم يصدر هذا الأمر حتى الآن ، فقد أصبحت ، في هذا العالم ، الشئون المؤقتة هي التي تدوم .



§ ٤ — في الفرق بين الورقة التجارية والورقة المالية : تشمل الأوراق المالية ، وبخاصة السندات ، قروضاً معقودة لمدة طويلة ، أما الورقة التجارية فهي تمثل قرضاً معقوداً لأجل قصير . ولا تخصم الأوراق المالية . لذلك لا تقوم مقام النقود في الوفاء ، في حين أن الورقة التجارية تخصم ، وتستعمل كأداة مبادلة . ويختلف الاثنان من حيث الضمن ، فبائع ورقة مالية لا يضمن يمر المؤسسة التي أصدرتها ، لأنها قد تفلس قبل استيفاء المشتري الحقوق الثابتة فيها . وكل ما يلتزم به البائع هو تسليم السند أو السهم إلى المشتري . أما في الأوراق التجارية فالمساحب أو المحرر أو المظهر ضامنون بحكم القانون ، في حالة عدم الوفاء ، قيمة الورقة . كذلك تصدر الأوراق المالية بالجملة أما الورقة التجارية فتصدر لمناسبة عملية تجارية ويحصل وفاء الأوراق المالية . وبخاصة السندات بطريق القرعة . أما الورقة التجارية فيحصل وفاءها في ميعاد الاستحقاق . وأخيراً تتداول الأوراق المالية بين التجار وغير التجار . أما الأوراق التجارية فلا تتداول في الغالب إلا بين التجار .

§ ٥ — في تعريف الأوراق التجارية : تطلق « الأوراق التجارية » على الكمبيالة والسند الأذنّي أو لحامله . أما الشيك<sup>(١)</sup> فهو وإن كان يخضع لتواعد الصرف ، إلا أنه يدخل الآن في عداد الأوراق المصرفية . لأن من يسحب عليه الشيك يكون دائماً صيرفياً . وقد يكون في التعبير عنها بأنها تجارية ما يبعث على الظن بأنها لا تصدر إلا ممن احترف بالتجارة أو أنها مقصورة على إثبات الأعمال التجارية ، مع أن الكمبيالات والسندات الأذنية قد تصدر من غير التجار ، لذلك تسمى أحياناً « الأوراق المتداولة *ellets negociables* » والحقيقة أن سبب إطلاق وصف التجارية على هذه الأوراق هو أن البيئات التجارية هي التي تتعامل بها غالباً وتسميت تجارية لغلبة استعمالها في التجارة وهذا من قبيل إطلاق الخاص على العام .

(١) يعتبر بعض الشراح سندات المحزين أوراقاً تجارية ( ليون كان ج ٤ بند ٢ وج ٨ بند ٨٠٧ ولا كور بند ١١٥٨ و ١٣٩٧ وتيريل : أعمال السنون ص ٥٢ طبعة سدسة ) ويتشكل تاير في اعتبار الشيك ورقة تجارية ( بند ١٢٣٣ ) ويعتبر الأستاذ جارو في صدد شرح المادة ٤٣٩ ع النقابة المادة ٣٦٥ عقوبات مصري أن كل ص ، يعطى الحق في استيفاء نقود أو تسليم بضعة يستحق إلى ورقة تجارية إذا انضف إليه شرط الادن كالفواتير وتذاكر النقل ، وبوإيسة التأمين ( جارو شرح قانون العقوبات ج ٣ بند ١٩٣ ص ٢٦٣ وج ٥ بند ٥٦٣ ) .



على أن الأوراق التجارية لم تبلغ مبلغها الحالى من الأهمية إلا بسبب كونها أداة ائتمان ، فهي التي تمكن التجار من الحصول على ما يلزمهم من النقود من البنوك ليقوموا بوظيفتهم الخطيرة الشأن وهي إجراء المبادلات التجارية بين الناس .

§ ٦ - في التعريف بالكيميالة : الكيميائية هي محرر مكتوب وفق أوضاع شكلية معينة في القانون تتضمن أمراً غير معلق على شرط يعرضه الساحب لاذن المستفيد أو خامه ، إلى المسحوب عليه يكلفه بموجبه بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين أو قابل للتعين أو بمجرد الاطلاع . وصورتها :

قاهرة في أول أكتوبر سنة ١٩١٩ ١٠٠ جنيه مصرى

الى حصره . . . . . الساحب كيميالة شرع . . . . . رقم . . . . .  
ادفعوا لادن حصره . . . . . ( أو خامه ) مائة جنيه مصرى في أول يناير  
سنة ١٩٥٠ القيمة وصحة ضاعة

الموقع . . . . .

والساحب *tireur* هو الذى يخرج الكيميائية ويتعهد بتمكين المستفيد من حصوله على مبلغ معين في زمان ومكان معينين . والمسحوب عليه *tiré* هو الذى يتلقى أمر الساحب بالتوفاء إلى المستفيد . والمستفيد *preneur, bénéficiaire* هو الذى تحررت لمصلحته الكيميائية ، ويسمى حاملاً *porteur* حين تظهيره الكيميائية ، فإذا ظهرها سُمى مظهراً *endossateur* ومن تنقل إليه الكيميائية يسمى مظهراً إليه *endossataire* وتعتبر الكيميائية عملاً تجارياً بالنسبة لجميع موقعيها مهما تكن صفة العمل الذى ترتب

(١) وهي مأخوذة من كلمة *cautio* الايتالية وتؤدى أيضاً في اللغة الايتالية معنى السند الأدنى ، وبفرنسية *lettre de change* وترجمته الحرفية « صك الصرف » ونحن نفضل استعمال هذه الكلمة بدلاً من « كميالة » ولا ديوغ هذه الكلمة الايتالية في كل الأوساط العربية . ونستعمل دوائر التجارة كلمة « ائتمان » ولا نكبرية *credence* التي تستعمل أحياناً كلمة *aval* ، وبالألمانية *wechsel* . وقد عرفتها المادة ٣٠ من قانون الكمبيالات الانكليزي بأنها « أمر صريح منجز صادر من شخص به تحرير يوقعه الأمر ويكلفه بموجبه بأن يدفع لدى الاطلاع أو في موعد معين أو قابل للتعين مبلغاً معيناً من النقود إلى شخص معين أو لاذنه أو لحام هذا الأمر » .



عليه تحريرها . مما ينبغي عليه سريان جميع القواعد المتعلقة بالأعمال التجارية على الكمبيالة . على أن الصفة التجارية ليس لها أهمية من قبيل الإثبات ، لأن الكمبيالة من التصرفات الشككية التي لا تنشأ إلا إذا كانت ثابتة في محرر مشتمل على البيانات التي بينها القانون التجارى فى المادة ١٠٥

§ ٧ — فى السند الاذنى أو الزى لحامره : وهو التزام بالدفع ثابت فى محرر ذى شكل خاص غير معلق على شرط يتعهد محرره souscripteur بموجبه بدفع مبلغ معين من النقود فى ميعاد معين أو قابل للتعيين لمصلحة المستفيد ولاذنه أو لحامل السند وصورته :

اسكندرية فى أول أكتوبر ١٩٤٩ ١٠٠٠ جنيه مصرى  
فى أول يناير ١٩٥٠ ادفع لاذن حضرة . . . . . ( أو خامه )  
ألف جنيه مصرى والقيمة وصالتنا بضاعة ما  
التوقيع . . . . .

وتقضى المادة ٢ من قانون التجارة الأهلى بأن جميع السندات التى تحت إذن سواء كان من أمضاها أو ختم عليها تاجراً أو غير تاجر ، تعتبر أعمالاً تجارية . إنما يشترط فى الحالة الأخيرة أن يكون تحريرها مترتباً على أعمال تجارية لذلك لا يعتبر السند عملاً تجارياً إلا بالنسبة لمن وقعوه بسبب عمل تجارى . فإذا كان محرر السند تاجراً فإنه يفترض أن السند تجارى ، وهذه القرينة يجوز نقضها وإثبات أن سبب الدين مدنى تسرى عليه أحكام القانون المدنى<sup>(١)</sup> .

وقد أخذ القانون التجارى الأهلى بما قضى به القانون التجارى الفرنسى . وينتقد الشراح هذه التفرقة بين الكمبيالة والسند الاذنى ، لأن كليهما يؤدىان خدمات مماثلة للتجارة كأداة للوفاء والائتمان . وقد جرت القوانين التجارية الحديثة<sup>(٢)</sup> على اعتبارها

(١) استند فى مصر الأهلية ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧ المحاماة ص ٨ من ١٨٧ رقم ١٤١  
(٢) بهذا المعنى القوانين الألمانية ، والبلجيكية ، والإيطالية ، وقانون الجمهورية التركية الصادر فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٦ ( م ٢١ فقرة ٣ ) وأبون كال وريشولت ج ٤ بند ٥١



من الأعمال التجارية المطلقة ، تسرى عليهما سواء بسواء قواعد واحدة إلا ما تنقضى طبائع الأشياء بعدم سريانه (١).

§ ٨ - في الشيك : الشيك هو أمر مكتوب يتمكن بموجبه الساحب أو شخص آخر مسمى أو حامله ( المستفيد ) من قبض كل نقود الساحب أو بعضها المقيدة لذمته في حسابه لدى المسحوب عليه عند الطلب . وقد يكون الشيك إذنيّاً أو باسم شخص معلوم أو لحامله وصورته :

القاهرة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٩

١٠٠ جنيه مصرى

بنك مصر

يدفعوا لاذن أو لأمر حفرة ( أو لحامله ) مبلغ مائة جنيه مصرى ما

الامضاء . . . . .

ومن المتسهل إدراك وجوه الشبه بين الشيك والكمبيالة ، وهو يبدو كالكمبيالة في صورة أمر صادر من الساحب إلى المسحوب عليه ، وإذا استثنينا ذكر وصول القيمة ، فإن البيانات الشكلية التي يشتمل عليها الشيك هي بذاتها البيانات التي تشتمل عليها الكمبيالة . لكن الشيك يختلف عن الكمبيالة في أن الشيك يكون دائماً مستحق الوفاء لدى الاطلاع ، وفي أنه ليس بطبيعته عملاً تجارياً . ولا يعتبر عملاً تجارياً إلا إذا كان الساحب تاجراً ، أو كان غير تاجر وسحبه لعمل تجارى . كما أن الشيك لا يعتبر أداة ائتمان ، وهو من أجل ذلك لا يدخل في أعمال الخصم ، ولكنه أداة للوفاء وللمقاصة فهو يغنى عن نقل النقود إذا سحب من مكان على آخر .

(١) حذفنا من هذه الطبعة ما ذهب اليه القضاء المختلط من اعتبار السند الاذنى ورقة تجارية وكل المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ، فليراجعها من يشاء في الطباعات السابقة من هذا الكتاب .



## الفصل الأول

### في وظائف الأوراق التجارية

تقوم الأوراق التجارية بوظيفتين خطيرتين ، أولها أنها أداة لنقل النقود ،  
والثانية أنها أداة ائتمان .

§ ٩ - في أنه الأوراق التجارية أداة لنقل النقود : ( ١ ) لم تقم الأوراق  
التجارية وبخاصة الكمبيالة بوظيفتها كأداة لنقل النقود إلا في التجارة الدولية إذ بها  
تحصل المقاصة بين الالتزامات المتقابلة في سوقين مختلفين . فلو اشترى تاجر مصرى  
بضاعة من تاجر انجلىزى بمبلغ عشرة آلاف جنيه التزم التاجر المصرى بالوفاء إلى دائئه  
بنقود انجلىزية . لكن المبادلات الدولية تتمكن من الوفاء بلا حاجة إلى نقود وذلك  
بواسطة الكمبيالة فهى تغنيه عن شحن نقود إلى انجلىترا وعن تحمل نفقات نقلها .

ولكننا نبادر إلى القول بأننا لا نقصد قصر الأوراق التجارية على تسوية الديون  
الخارجية . فهى قد تستعمل فى تسوية الديون الداخلية ، لكن استعمالها فى تسوية  
هذه الديون نادر الحصول ، إذ يفضل التجار التعامل بالشيك .

وإذا كانت المبادلات الخارجية والداخلية تخضع فى مجموعها لقواعد واحدة  
إلا أنهما يختلفان من وجوه عديدة بسبب اختلاف النقود وتبادلها فى ظروف متغيرة  
قد تحدث ربحاً أو خسارة للمتعاملين ، كما لو اقترض أو أقرض شخص نقوداً  
فإن ارتفاع أو هبوط القوة الشرائية للنقود ، يحدث ربحاً أو خسارة على حسب الأحوال .  
وتسوى المبادلات الدولية بواسطة الكمبيالات والأحوالات البرقية . وتتداول  
الكمبيالات كأداة للوفاء بواسطة الصيرفيين وقلماً تتداول بغير وساطتهم .

وتسوى الديون الدولية بأحدى الطرق الآتية : ( ١ ) يسحب الدائن كمبيالة  
على المدين ( أو على بنت هذا الأخير ) ثم يظهر الساحب هذه الكمبيالة تظهيراً ناقلاً  
للملكية إلى مصرف ، أى يخصمها ، أو يسحبها لاذن هذا الأخير وبذلك يحصل  
الدائن على دينه . ( ٢ ) قد يشتري المدين الأجنبى كمبيالة مستحقة الدفع فى الجهة  
التي يقيم فيها الدائن ويظهرها إليه ويبيع بها إليه . ( ٣ ) لنفرض أن الدائن مقيم



في مصر والمدين مقيم في فرنسا فيجوز للمدين أن يدفع دينه بنقود انجليزية ، بأن يتفق بواسطة بنكه على سحب كمية من بنك في إنجلترا لمصلحة الدائن ويدفع البنك الانجليزي قيمة هذه الكمبيالة بالعملة الانجليزية . أما المدين أو بالأحرى بنكه ، فهو يدفع قيمة هذه الكمبيالة إلى البنك الانجليزي بشراء كمية مسحوبة من باريس على لندن ثم يبعث بها إليه .

قلنا إن الديون الخارجية تسوى بشراء كمبيالة مسحوبة على الخارج . لكن هذه التسوية لا تحصل بهذه البساطة التي قد نتوهمها أول وهلة . إذ يندر أن يوجد دينان متساويان في القيمة ومستحقا الوفاء في ميعاد واحد ، كما أنه يتعذر على المدين الاتصال بدائن لديه كمبيالة متوافرة فيها كل هذه الشروط لذلك تقتضى تسوية الديون الخارجية بالكمبيالة وساطة صيرفي ، وتتم هذه التسوية بعدة أدوار نلخصها فيما يلي :

١- باع تاجر مقيم في مصر قطعاً إلى تاجر مقيم في إنجلترا ، وباع انجليزي في إنجلترا قطعاً إلى مصري ويسوى الدينان بالطريقة الآتية : ( ١ ) يسحب بائع القطن كمبيالة على المشتري . ( ٢ ) يخصم بائع القطن هذه الكمبيالة في بنك مصري فيحصل على ثمن القطن . ( ٣ ) يرسل البنك المصري هذه الكمبيالة إلى فرع أو مراسله في إنجلترا لتحصيل قيمتها وقيدتها في حساب البنك المصري في جانب له . ( ٤ ) يحصل مشتري القطن على شيك من بنك في مصر ويرسله إلى بائع القطن ليقبض قيمته من المسحوب عليه وهو مراسل البنك المصري ( أو فرعه ) فيدفع القيمة من الرصيد الدائن للبنك المصري . فأنت ترى مما تقدم أن قيام الكمبيالة بوظيفتها كأداة للوفاء لا يتحقق عملاً إلا بواسطة البنوك ، فهي التي تشتري الكمبيالات التي يسحبها تجار الصادرات ، ثم ترسلها إلى مراسليها لتحصيل قيمتها لتكون مقابل وفاء تسحب عليه الأوراق التجارية التي يحصل عليها تجار الواردات . وإذا كانت الأوراق التجارية محلاً للتجار ، فهي سلعة تؤثر في تحديد سعرها عوامل خاصة . والاتجار بها يسمى الصرف ، وسعرها يسمى « سعر الصرف » ( ١ ) .

( ١ ) تصدير القطن في الوقت الحاضر ، عن طريق فتح المستوردين اعتمادات في مصر لصالح المصدرين أو طبقاً لاتفاقات المديضة أو بقدكم هي الحال في مشتريات القطن البريكانية ( المشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري ، سنة ١٩٤٩ ص ٨١ ) .

( ٢ ) انظر هذه الكلمة من عقد الصرف المعروف في الشريعة الإسلامية ويدرسه الفقهاء بأنه « بيع مخفی للمنية » .



§ ١٠ — سعر الصرف : يؤثر في سعر الصرف (١) الميزان الحسابي .  
(٢) سعر الخصم ، (٣) الحالة الاقتصادية في السوقين المتعاملين :

(١) الميزان الحسابي : الميزان الحسابي هو مجموع الديون التي تدفعها الدولة ورعاياها والأجانب المقيمون فوق أراضيها إلى الدائنين في الخارج . ويشمل أيضاً ما تستولي عليه الدولة ورعاياها والأجانب المقيمون فوق أراضيها من مدينتهم في الخارج<sup>(١)</sup> . ويؤثر الميزان الحسابي في سعر الصرف . فإذا كان الميزان دائماً كثرت الكمبيالات المسحوبة على الخارج ، وقلت الكمبيالات المسحوبة على الداخل وإذا كان الميزان مديناً زاد المطلوب من الكمبيالات على المعروض منها .

وتؤثر هذه الأسباب ، تبعاً لقوانين العرض والطلب ، في سعر صرف الأوراق التجارية القصيرة<sup>(٢)</sup> والطويلة الأجل . فإذا تساوى العرض والطلب كان سعر الصرف عند حد التكافؤ<sup>(٣)</sup> . إذا كان ثمن الورقة التجارية لا يزيد على قيمة العملة المقدرة بها باعتبار كمية المعدن ( الذهب أو الفضة ) الخالص المشتملة عليه : مثال ذلك يكون سعر الصرف في باريس على لو ندره عند حد التكافؤ إذا كان الدفع التافرافي للجنيه الانجليزي يساوي ١٠.٩٧ فرنكا ، لأن ما يحتويه الجنيه الانجليزي من الذهب يعادل الذهب الموجود في ١٠.٩٧ فرنكا . ( وقد قوم الجنيه الانكليزي في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بواقع ٨٩٠ فرنكا وخفض ما يحتويه الجنيه من ذهب ) .

لكن هذا فرض قلما يتحقق . لأن المشاهد أن عرض وطلب الأوراق التجارية يختلفان دائماً . فإذا زاد الطلب دفع المدين للخارج علاوة prime للحصول على ورقة تجارية ، وإذا قل الطلب وكثر العرض بيعت الأوراق التجارية بأقل من حد التكافؤ . لكن تلك الزيادة وهذا النقصان في السعر محدودان بنفقات إرسال الذهب

(١) يمكن حصر العناصر التي يتكون منها الميزان الحسابي وهي الصادرات والواردات وتسمى الميزان التجاري وتوظيف رؤوس الأموال في الخارج ، والخدمات التي تبذل إلى أشخاص مقيمين في الخارج أو يقوم بها أفراد مقيمون في الخارج ، ونفقات السائحين في الخارج ، وكسب العمال الذي يرسلونه إلى ذوي قربانهم في وطنهم ، والمدفوعات التي تدفعها الدولة نتيجة حرب كتمويس ، والهبات التي يتبرع بها أجانب لأغراض خيرية أو عمومية لدولة أجنبية .

(٢) مثل الشيكات والسكرتوبات التي قرب مبدد توزيعهم ، والأوراق التجارية المستحقة الوفاء في مدة تقل عن ثلاثين يوماً .

(٣) Le pair du change



لأن المدين لا يوفى دينه بأوراق تجارية إلا إذا كانت المصاريف التي يتكبدها للوفاء بهذه الكيفية أقل من نفقة إرسال النقود المعدنية . وقد يقبل المدين أن يصل سعر الورقة التجارية إلى ما يساوى نفقة إرسال المعدن لكنه لا يقبل تحمل ما يزيد على هذا الحد ، وهو ما يسمى بحد الذهب gold point أى الحد الذى إذا بلغه ثمن الأوراق التجارية خرج الذهب من الدولة المدينة . أما إذا كثرت الأوراق التجارية هبط ثمنها دون حد التكافؤ . لكن حامل الورقة لا يقبل أن يهبط ثمنها إلى ما يزيد على نفقة نقل الذهب ، لأنه يفضل فى هذه الحالة تحصيل دينه فى الخارج . لذلك لا يمكن أن يهبط ثمن الأوراق التجارية إلى أكثر من النفقة اللازمة لاستيراد الذهب من الجهة المدينة .

( ٢ ) سعر الخصم : سبق القول إن سعر الصرف يتوقف على عرض الأوراق التجارية . فإذا قلت الأوراق التجارية المسحوبة على الخارج وعظم الطلب عليها دل ذلك على كثرة الديون وقلة الحقوق ، وهو ما يترتب عليه ارتفاع سعر الخصم وتنذر هذه الحالة بقرب خروج الذهب . وبما أن المدينين يحصلون على الذهب من بنوك الاصدار ، وهى الخريصة على استبقائه ، فترفع هذه البنوك سعر خصم الأوراق التجارية . وهو ما يترتب عليه هبوط ثمن الأوراق المسحوبة على الدولة المدينة . فإذا كان سعر الخصم ٤ ٪ وارتفع إلى ٦ ٪ استولى حامل الورقة التجارية على ٩٤ بدلا من ٩٦ ، فتقل الواردات . ويفضى ارتفاع سعر الخصم إلى هبوط الأثمان فى داخل الدولة ، لأنه يقلل طلب البضائع الأجنبية ويشجع الصادرات بسبب هبوط الاسعار ، ويفرئ رجال المال على استبقاء أموالهم فى تلك الدولة لتوظيف أموالهم فيها ، ويفقد الذهب من الخارج للاستفادة من هذه الاسعار المرتفعة ومن شأن هذه الظروف أن تعمل على زيادة الصادرات ، وهبوط الواردات ، وهو ما يترتب عليه فى النهاية توازن ما للدولة وما عليها ، وعودة سعر الصرف إلى حد التكافؤ .

أما إذا كان سعر الخصم فى داخل الدولة أقل من الخارج فلا يسارع حملة الأوراق التجارية الى تحصيلها . ولا يرى المدينون الى الخارج ضرورة الى تأخير دفع ما عليهم من الديون ، فيشترون الكميات المسحوبة على الجهة التى يفيم فيها الدائنون وبيعون بها اليهم . ولا يظهر العرض والطلب فى السوق على حقيقةهما إلا فى الوقت



المناسب بفعل الميزان الحسابي ، لذلك قد تصلح تقلبات سعر الصرف ، بصفة تبعية .  
سعر الأوراق القصيرة الأجل أو تفسده . لسكن السبب الأساسي لتقلب أسعار  
هذه الأوراق هو الاختلاف الذي يقع من يوم الى آخر ، في الميزان الحسابي .

**الأوراق الطويلة الأجل :** وهي التي تستحق الوفاء بعد ثلاثة شهور  
على الأقل . وبشرطها الصيرفي لتكون بمثابة تغطية في الخارج ، أي لتكون جانب (هـ)  
في حساب لدى مراسله عند ما يحل ميعاد وفاقها ، أو لجنى الفرق بين سعر شرائها  
وقيمتها الاسمية ، كما لو اشترى صيرفي كمية مستحقة الوفاء بعد تسعين يوماً  
فهو يخس من قيمتها الاسمية الفائدة لمدة ٩٠ يوماً والفرق بين ما يدفعه الصيرفي  
وما يدفعه المسحوب عليه ، وهو قيمة الكمية الاسمية عند حلول ميعاد استحقاقها .  
هو فائدة رأس مال الصيرفي .

ويحصل شراء الأوراق لطويلة الأجل : نة وتربث لأن المشتري يقصد استثمار  
أمواله . فإذا كان سعر الخصم في الخارج أعلى منه في الداخل اشترى منها وارتفع  
سعرها . وإذا كان سعر الخصم في الداخل أعلى منه في الخارج ، هبط سعرها .  
لذلك يمكن القول بأن أسعار الخصم في الداخل أو في الخارج بالنسبة للأوراق  
الطويلة الأجل هي السبب الأساسي لتغير سعر صرفها . أما الميزان الحسابي  
فتأثيره ثانوي .

( ٣ ) **الحالة الاقتصادية في السوقين المتعاملين :** ومن الأسباب التي تؤثر  
في سعر الصرف جملة الحالة الاقتصادية العامة في السوقين المتعاملين . فإذا انتاب  
السوق الدائن زعر مالي أسرع حمة الأوراق التجارية الى بيع ما لديهم منها بأي ثمن  
ولو كان أقل من حد التكافؤ ، كذلك اذا ساءت حالة الائتمان في لسوق المدين  
قلت الرغبة في الاوراق المستحقة الدفع في السوق . وتأثر الأوراق الطويلة الأجل  
بالهبوط أكثر مما تتأثر به الأوراق القصيرة الأجل ، لأن الخطر الذي يتعرض له  
حامل الورقة الطويلة الأجل يزيد كلما بعد أجل الوفاء ، وبقل كلما قرب هذا الأجل .

§ ١١ — فيما يترتب على ارتفاع سعر الصرف : اذا قارب سعر الصرف  
حد خروج الذهب كان هذا نذيراً على هروب الذهب من خزائن البنوك



وهو ما تخشاه البنوك المركزية ( بنوك إصدار البنكنوت ) وهي المعتبرة في كل الدول سدة الرصيد النقدي الأهمى ، وحفظته الذين تلجأ اليهم بقية البنوك لتقوية رصيدهم النقدي وتكلمته . والطريقة الفعالة للمحافظة على هذا الرصيد هي رفع سعر الخصم ، وهي السياسة التي جرت عليها كل البنوك منذ منتصف القرن التاسع عشر . ويؤثر ارتفاع سعر الخصم في سعر الصرف تأثيراً محسوساً لأن أرباب الأموال والشركات والصيرفيين الذين هم نقود في الخارج بقصد تشميرها لآجال قصيرة يسارعون الى تحصيلها ليستفيدوا من الأسعار العالية الموجودة في سوقهم ، وكذلك تنفذ الأموال الأجنبية التي تملك دائماً وسيمة للتشمير . فكل هذه الأموال الواردة من الخارج تزيد الميزان الحسابي وتكون عاملاً لهبوط سعر الصرف . أضف الى هذا أن ارتفاع سعر الخصم وسعر القروض القصيرة الأجل يعمل على هبوط أسعار الأسهم والسندات والسلع الكثيرة الاستهلاك لصعوبة المضاربة في البورصات بسبب قلة الأموال ، ويضطر التجار والصناع الى تخفيض الأثمان بسبب الضائقة المالية ، وتبعث كل هذه الظروف على هبوط الأثمان ، ومن شأن هذه الحالة أن تشجع على تصدير البضائع ، وبسبب هبوط أسعار الأوراق المالية يعتمد الموازنون الى الاستفادة من هذا الظرف ويشترون من السوق الذي هبطت فيه الأسعار لبيعوا في سوق أخرى ، وكل هذا يعمل على أن يكون السوق دائماً وعلى أن يتجه سعر الصرف نحو الهبوط .

وقد أثارت سياسة سعر الخصم غضب الصناع والتجار لأن هذا الارتفاع يحرمهم من الائتمان الذي هم في أشد الحاجة اليه ، لذلك عمدت بعض البنوك الى طرق أخرى لمنع خروج الذهب من خزائنها ، منها طريقة الاقتناع فيشرح البنك لعملائه الصرر الذي يتعرض له إذا ألحوا في اقتضاء الذهب كما فعل بنك المانيا Reichbank في بعض لطروف ، أو أن يجتهد في تكوين رصيد من الأوراق التجارية يشتره في الأوقات العادية لبيعه الى عملائه في أوقات الأزمات . وقد سلكت بعض البنوك طريقة التعاون المتبادل وهي أن يحصل البنك الذي يستشعر بقرب المطالبة بالذهب على مساعدة بنك أجنبي بأن يبعث اليه بجزء من رصيده الذهبي ، وقد قدم بنك فرنسا الى بنك إنجلترا في ظروف كثيرة جزءاً من رصيده الذهبي .



وفي مقدور الدولة أن تؤثر في سعر الصرف بأن تفرض ضرائب جمركية على الواردات فتقل الديون الأجنبية . لكن هذه الطريقة تحتاج إلى شيء كثير من الحذر والحياسة ، فقد تعتمد الدول التي فرضت الضرائب على وارداتها إلى مقابلة المثل بالمثل فتصاب تجارة الصادرات بضرر بليغ ، وقد لجأت الدول المتحاربة في أثناء الحرب الكبرى (١٩١٤ — ١٩١٨) والحرب العالمية الثانية إلى عقد قروض في الخارج لوفاء ثمن وارداتها محافظة على رصيدها الذهبي الذي هو ضمان التعامل بالأوراق النقدية .

## § ١٢ — في سعر الصرف في حالة افتتاف النقود : افترضنا أن التعامل

يحصل على أساس الذهب ، لكن بعض الدول تتعامل بالفضة ، ولنبحث الآن في الصرف بين سوقين يتعامل أحدهما بالذهب والآخر بالفضة : ليست الفضة عملة دولية بل هي سلعة يقوم ثمنها بالذهب ، ويتغير ثمنها ككل السلع . وإذا كان من السهل على الدائن الذي تتعامل دولته بالفضة أن يقبل الوفاء بكبيالة مستحقة الدفع في دولة تتعامل بالذهب إلا أن العكس ليس صحيحاً ، إذ يجب على المدين الذي تتعامل دولته بالفضة أن يحصل على الذهب اللازم لوفاء دينه أو على الأقل يحصل على كميالات مستحقة الدفع في جهات تتعامل بالذهب . فالمدين يدفع قيمة الذهب في دولته بثمن مقدّر بالفضة . وهذا الثمن يبين كل التقلبات الحاصلة بين نسبة قيمة الذهب والفضة . يتفرع من ذلك النتائج الآتية :

١ — إذا قضت قوانين الدولتين أو قوانين إحداها بفرض نسبة بين قيمة الذهب والفضة صارت هذه النسبة صورية منذ اللحظة التي لا تتطابق فيها هذه النسبة القانونية مع النسبة التجارية التي بين المعدنين ، كما حدث في فرنسا في علاقاتها المصرفية مع الدول التي تتعامل بالفضة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وهو ما يترتب عليه انهيار سدود تقلبات الصرف المكونة من حدى دخول الذهب وخروجه .

٢ — بما أن سعر الصرف يتوقف على تقلبات ثمن الفضة فتضطرب أعمال الصرف بصيغة المضاربة لأن حقوق الدائنين تتبع تقلبات قيمة الفضة وتزداد هذه الظواهر عنفاً وظهوراً إذا تعاملت إحدى الدولتين بعملة ورقية غير قابلة للتحويل *inconvertible* وقد خلقت الحرب الكبرى (١٩١٤ — ١٩١٨) هذه الحالة وأصبح وقوعها من الأمور العادية في الدول التي تسير على نظام التعامل الجبري بالأوراق ،



فإذا كان الصرف على الدول التي تتعامل بالفضة يتبع تقلبات ثمن الفضة فكذلك الحال بالنسبة للصرف على البلاد التي تتعامل بالبنكنوت حيث ينم سعر الصرف عن درجة هبوط قيمة الورق ، ويتبع درجة هذا الهبوط في تقلباته .

وسواء أكان التعامل بالفضة أم بالورق فإن سعر الصرف يتأثر بما يأتي :

١ — يخضع الصرف لتأثير الميزان الحسابي .

٢ — يتأثر الصرف من هبوط قيمة العملة .

ويمكن القول بأن العامل الأول ينفى إلى العامل الثاني ، لأن الميزان الحسابي إذا كان غير موافق ازداد هبوط قيمة العملة ، وإذا كان موافقاً ارتفعت قيمتها . وتزيد تقلبات سعر الصرف في البلاد التي تتعامل بالورق عنها في البلاد التي تتعامل بالفضة ، لأن الفضة في جملتها بضاعة يمكن تصديرها وبيعها في الخارج ولا يمكن أن تهبط قيمتها دون حد معين لأنها سلعة كميتها محدودة . أما الورق فليس سلعة ويمكن زيادة كميته . لذلك يتعرض الصرف على البلاد التي تتعامل بالورق إلى تقلبات حادة ، ويصير ميداناً ملائماً لجولات المضاربين ، فتضطرب المعاملات التجارية . ولا علاج لهذه الحالة إلا بالعودة إلى التعامل بالعملية الجيدة .

وأحوال الصرف بالنسبة للبلاد التي تتعامل بعملية رديئة ، كالفضة أو أوراق النقدي ، تفضي إلى أسوأ النتائج . من ذلك :

١ — تصبح تجارة الواردات عسيرة كثيرة النفقات . إذ يضاف إلى ثمن البضاعة المستوردة خسارة الصرف . ففي صيف سنة ١٩٢٦ هبط الفرنك الفرنسي إلى ثمانية أمثال قيمته فتجاوزت قيمة الجنيه المائتي فرنك ، ومعنى هذا أن كل ما استوردته فرنسا من الخارج بلغ ثمنه ثمانية أمثال ما كانت تدفعه في الماضي . وهذا شرمستطير على البلاد التي لا غناء بها عن استيراد ما تحتاج إليه من أقوات وخامات ، أو لتعمير ما خربته الحرب .

٢ — يزداد عبء الديون الأجنبية التي اقترضتها الدولة ، وتوقر فوائدها ميزانيتها وميزانيات الشركات والأفراد الذين عقدوا ديوناً في الخارج .



§ ١٣ - في أنه الأوراق التجارية أداة ائتمان : (٢) لا تقتصر وظيفة الأوراق التجارية على كونها أداة لنقل النقود بل هي أيضاً أداة ائتمان . لكن هذه الوظيفة مقصورة على الأوراق الطويلة الأجل ، أما الأوراق القصيرة الأجل وهي المستحقة المدفوعة لدى الاطلاع أو بعد مدة قصيرة فوظيفتها مقصورة على نقل النقود . وتسحب الكمبيالات غالباً بمناسبة بيع بضائع ، ويمنح المشتري عادة مهلة لوفاء الثمن قدرها ثلاثة أو أربعة شهور . فيسحب البائع على المشتري كمبيالة مستحقة الدفع عند انقضاء هذا الميعاد . ويكون البائع عادة تاجراً كبيراً أو صاحب مصنع في حاجة إلى نقود لمواجهة نفقاته العامة وبفضل الكمبيالة يستطيع قبل حلول ميعاد استحقاقها أن يحصل على ما يلزمه من النقود . وسبيل ذلك هو خصم الكمبيالة بمعرفة صبر في .

## الفصل الثاني

في نشوء الكمبيالة وتطورها

§ ١٤ - في الكمبيالة وعرف المصرف : يرجع أصل الكمبيالة إلى عقد الصرف *contrat de change* ، وهو الذي أسماه المؤلفون الأقدمون *cambium* ، ومن هذه الكلمة أخذ الإيطاليون كلمة *lettera di cambio* أي خط الصرف . وأطلقوا عقد الصرف على بيع النقود بالنقود . وقد وجد هذا العقد دائماً منذ الملاحظة التي نشأت فيها علاقات تجارية بين أشخاص مقيمين في جهات مختلفة . ولم تكن الكمبيالة في نشأتها إلا أداة مهذبة لعقد الصرف . ولهذا فرقوا بين الصرف المحلي *cambium local ou national* والصرف المسحوب *change tiré* وهو الحاصل بين سوقين *trafic entre cambium* . وأطلقوا اسم « صيرفي » على المباشر لهذه الأعمال ، لأن حرفة صرف النقود وحرفة البنوك كان يقوم بهما شخص واحد . وكان للمصرف المحلي أهمية كبرى بسبب اختلاف النقود الناشئ من تجزؤ السيادة في عصر الاقطاعات ، وما زالت هذه الأهمية باقية إلى عصرنا هذا بسبب حاجة الناس إلى تبديل نقود بنقود من نوع آخر .

(١) "Ce n'est point par des découvertes soudaines et complètes que procèdent les hommes dans la mise en pratique des procédés sociaux et commerciaux" Courceil-Seneuil.



وللصرف المسحوب أهمية كبرى من الوجهة القانونية. وأطلق في القرون الوسطى على العقد الذى يتم بموجبه شراء عملة نقداً على أن يلتزم البائع بتسليمها فى جهة أخرى فكان الغرض منه نقل النقود من مكان إلى آخر ، ويستولى البائع فى مقابل ذلك على مبلغ من النقود يعوض عليه نفقات النقل ويضمن له ربحاً. وقد كان الصيرفى لا يتحمل خطر الطريق فى حالة ضياع النقود بحادث عرضى أو قرة قاهرة . ثم قبل الصيرفيون تحمل هذا الخطر عندما وجدوا الأداة الصالحة لتنفيذ تعهدهم وهى الكمبيالة .

§ ١٥ - فى نشأة الكمبيالة : لا يستطيع الناس أن يكشفوا . طفرة واحدة ، الوسائل العملية التى يحتاجون إليها فى تدبير شؤونهم الاجتماعية والتجارية . ويصدق هذا على الكمبيالة . فالأمم القديمة لم تعرف الكمبيالة فى صورتها الحديثة كأداة للتداول . إلا أنه من المحقق أن الدول القديمة التى اشتغلت بالتجارة كأهل فينقيا وقرطجنة أدركت الصعاب التى تترتب على نقل النقود من مكان إلى آخر فعملت على تلاديتها بواسطة المقاصة .

وقد دلت أوراق البردى التى يرجع تاريخها إلى عهد البطالسة على أن العملاء كانوا يعمثون إلى مصارفهم أوامر وفاء محررة لمصلحة أشخاص معينين . وكانت المصارف تنفذ هذه الأوامر بواسطة مراسلها . ولكن لا يوجد فى أوراق البردى ما يدل على توقيع الصيرفيين عليها بالقبول ، وقد يكون من المبالغة اعتبار تلك الأوامر كمبيالة أو شيكا إسمياً <sup>(١)</sup> .

وذكر شيشرون فى رسائله عمليات نقل نقود من سيلسيا إلى إيطاليا . وأغلب الظن أن هذه العمليات تمت بواسطة صيرفى تسلم النقود من عميله وكلف أحد مدينه بالوفاء إلى شخص معين فى الجهة المراد الوفاء فيها .

(١) جولد شمت « تاريخ القانون التجارى » حوايات القانون التجارى سنة ١٩٣١ من ٣١٦ — ٣٢٠ تاريخ الكمبيالة Rev. Hist. de droit français سنة ١٩١١ من ٦٦ و Huvelin فى كتابه Etudes d'Histoire du droit com. باريس ١٩٢٩ وحوايات القانون التجارى سنة ١٩٠١ من ١

(٢) Platon : Les banquiers dans la législation de Justinien : Nouvelle Rev. Hist. 1909, p. 317 et s.



وقد مكن عقد الاقتراض البحري من القيام بعملية الصرف . فيقترض رب السفينة نقوداً في ميناء الافلاخ من صيرفي على أن يوفيه في ميناء الوصول عند وصول السفينة سالمة ، ويصير الصيرفي في هذه الحالة دائماً لشخص في الميناء الأخيرة ، ويستطيع أن ينفذ أوامر عملائه بالوفاء في تلك الميناء .

وقد أورد كبار الكتاب أساطير عمن اخترع الكمبيالة . فقال مونتسكيو إنها من اختراع اليهود الذين طردوا من فرنسا ولجأوا إلى نومبارديا فكانوا يرسلون خطوطاً إلى أصدقائهم أو مراسليهم ليعثوا إليهم النقود التي تركوها عند رحيلهم وقل بعض المؤرخين إنها من عمل الجلف (Gulf) الذين طردوا من فلورنسا ونزحوا إلى مدينة ليون وغيرها من المدن وعمدوا إلى طريقة الخطوط السالفة الذكر لاقتضاء حقوقهم . إلا أن كل هذه الروايات لا تستند إلى أدلة علمية ، لذلك مال جمهور المحققين إلى القول بأن استعمال الكمبيالة مرده إلى تقدم التجارة وتوثق العلاقات التجارية وازدهارها بين الأمم ، وأن استعمالها ظهر في الأسواق الإيطالية والفرنسية التي كانت تعقد في القرون الوسطى فاستعملت الكمبيالة تخفيفاً لنفقات نقل النقود وتغادياً من خطر الطريق .

و كانت الكمبيالة في صورتها الأولى تحرر كالسند ، فإذا أراد شخص إرسال نقود إلى جهة نائية دفع نقوداً إلى صيرفي ثم يتعهد الصيرفي أمام موثق بدفع قيمتها بنقود أخرى إلى وكيل المرسل . ويلاحظ أن اسم هذا الوكيل واسم الشخص الذي يقوم بالوفاء نيابة عن الصيرفي لا يذكران في الصك . ولا يذكر في الصك إلا اسم المتعهد وهو الصيرفي واسم المستفيد . ولا يعتبر هذا الصك كمبيالة بل صك صرف *billet de change* وبعد تحرير هذا الصك يسلم الصيرفي خطاباً محرراً إلى مراسله أو وكيله يأمره بالدفع *billet de paiement* يذكر فيه اسم الشخص الذي يقوم بالوفاء واسم الموفي إليه . ثم يحمل المستفيد هذا الخطاب ويقدمه إلى المسحوب عليه فإذا لم يدفع قيمته أعاده إلى المرسل ، ويكون لهذا الأخير حق الرجوع

في بعض العلماء أن العرب أشهر أكبراً في نشوء السكينة بسبب العلاقات المتعددة التي كانت قائمة بين أقاليم وبلاد الشرق . . . . . سفتحة هي مش السكينة . . . . . حيث كانت السفتجة جائزة التداول بجراء حوالة ثانية .



على الصيرفي بمقتضى العقد المحرر أمام الموثق . ثم بطل تحرير العقد الرسمي ولم يبق إلا صك الدفع واكتفى بأن يذكر فيه وصول القيمة ليتمكن المستفيد بموجبه من الرجوع على الساحب في حالة عدم الدفع .

وظاهر مما تقدم أن أشيخا ص الكميالة كانوا غير قابلين للتغيير تبنى أسمائهم عليها حين الوفاء فلا يستطيع الحامل أن يخل شخصاً آخر محله ، وهو ما يمكن الصيرفيين من الاحتفاظ بحق التعامل بالكميالة . وقد ضجر التجار من هذه الحالة وانتفضوا على الصيرفيين فأخذوا يحررون الكميالة لأذن المستفيد لا لشخص معين وبذلك استطاع الحامل بواسطة كتابة على ظهر الكميالة أن ينقل ملكيتها إلى شخص آخر .

وورد ذكر التظهير لأول مرة في نابولي سنة ١٦٠٠ حيث أشار إليه أحد قوانيها وكان لا يجوز تظهير الكميالة إلا مرة واحدة ثم أخذ التجار في التظهير أكثر من مرة وهو ما مكن التجار من تداول الكميالة دون حاجة إلى الالتجاء إلى بنك واستطاع التجار تسوية ديونهم رأساً دون وساطة الصيرفيين ، فغضب هؤلاء وحاولوا ، بلا جدوى ، أن يبطئوا التعامل بها في الأسواق .

ثم صدر في فرنسا قانون سنة ١٦٧٣ وقد جمع عرف التجار في مسائل الكميالة وأضاف إليه بعض تعديلات فقرر شرط اختلاف مكان السحب عن مكان الدفع . ولكنه لم يشترط اختلاف النقود بخالف بذلك تعاليم الكنيسة الكاثوليكية التي تقضي باختلاف النقد حتى لا يستحيل العقد إلى ربا<sup>١</sup> وأجاز دفع الكميالة في ميعاد معين في حين أن تعاليم الكنيسة كانت تقضي بضرورة الوفاء لدى الاطلاع أو في الأسواق حتى لا يكون في الكميالة معنى لقرض بفائدة إذ القرض يقتضى تعيين ميعاد للوفاء ، وأجاز تظهير الكميالة أكثر من مرة ولم يشترط أن يكون وصول القيمة نقوداً فقط بل أجاز أن تكون بضاعة ، وقد وردت كل هذه التعديلات في قانون لتجارة الفرنسي الصادر في سنة ١٨٠٧

(١) تشترط المبرمة العراء لصحة الصرف . فقال أي المسوى إذا تخس المقدار فإذا اختلف في الجنس فلا يشترط التسوي بقوله عليه السلام : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة » . من أن قال : « مثلاً بمثل سواء بسواء » . هذا لا بد من اختلاف هذه الأصناف ويصعب كيف شئت « فوباع الذهب بالفضة مجزئة أو بفضض صبح البيع » .



وحاز قانون سنة ١٩٧٣ أهمية كبرى فأخذت إنجلترا بأحكامه الى عهد قريب كما صرح بذلك قاضى قضاة إنجلترا الموردي كو كيرن فى سنة ١٨٧١ (١).

وذهب بوتيه فى كتابه « عقد الصرف » الى أن عقد الصرف ، أى مبادأة نقود حاضرة بنقود آجلة وهى التى تدفع فى المكان المعين هو أساس الكمبيالة ، وأن الكمبيالة هى أداة تنفيذ هذا العقد . وقد ذاعت آرائه فى أوروبا وبخاصة فى إنجلترا حيث استشهدت بها المحاكم الانجليزية ، وذلك لأن قوانين الاوراق التجارية منشؤها العرف التجارى السارى فى جميع البلدان ، وكل ما فعله بوتيه هو تجميع هذا العرف .

§ ١٦ — فى انظر قواعد الاوراق التجارية : أخذت الدول الاخرى فى تدوين أحكام الاوراق التجارية ، وقد أفضى تدخل المشرعين الى اتسام قواعد الكمبيالة فى كل دولة بسماء المشرع الاهلى ، فاختلقت أحكامها بعد أن كانت واحدة فى جميع البلدان . إلا أن بعض الأصول المتعلقة بالكمبيالة ما زالت واحدة فى جميع البلدان وهى : ( ١ ) ضمان الساحب للوفاء . ( ٢ ) مسئولية المسحوب عليه عن الوفاء فى حالة قبوله . ( ٣ ) حق المظهر ليه فى الرجوع بالضمان على الساحب . ( ٤ ) مسئولية الموقعين على الورقة التجارية عن الوفاء بشرط أن لا يكون الحامل مهملًا .

وقد حرصت الدول على تدوين قواعد الاوراق التجارية التى قررها العرف . فعمدت الى الفقهاء بوضع القواعد القانونية المتعارفة بينهم وتفرع الأحكام الجزئية منها . ويمكن إرجاع كل القوانين المتعلقة بالاوراق التجارية الى ثلاثة أنواع وهى :

١ — القانون الفرنسى الذى ما زال متأثراً بنظرية عقد الصرف كما شرحها بوتيه .

٢ — القانون الألمانى وقوامه اعتبار الورقة التجارية عقداً شكلياً مكتوباً  
contrat littéral

٣ — القانونان الانجليزى والأمريكى ويتميزان بحمايتهما حقوق حامل الكمبيالة الحسن النية .

(١) M. Adatto: De la propriété de la provision en matière de lettre de change, p. 120. (Godwin v-Roberts, 1845, L. R. 10 ex., 346).



وقد حاول المشرعون تشجيع التجارة الفوقية فأنحوا حامل الكمبيالة بعض الضمانات تسهيلات لتداولها لتكون كالعملة الذهبية ، فعنوا بشكل الكمبيالة وأحاطوها بأجراءات بسيطة وسريعة تسهل التنفيذ على أموال المدين وتمنع المدين من الاحتياء بالدفع العادية التي يقصد بها الى إهدار حق الحامل . ثم رأت الدول أن تتخذ الكمبيالة وسيلة لفرض ضريبة على زعم أن الكمبيالة المسحوبة بمبلغ طائل تعتبر قرينة على التراء فوضعت ضريبة بنسبة قيمة الكمبيالة : وفرضت غرامات جسيمة على كل من يحاول الافلات من دفع الضريبة <sup>(١)</sup> . وقد صدر في مصر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ وهو يتضمن بفرض رسم دفعة نسبي قدره ربع في الألف وحده الأدنى خمسة مليات وحده الأعلى ٢٥ جنبها على الكمبيالات والسندات الاذنية .

§ ١٧ — المؤتمرات الدولية والأوراق التجارية : توثقت علاقات الدول في القرن التاسع عشر وأخذت التجارة شكلا دوليا وأصبح التاجر يتعامل مع تجار من مختلف الجنسيات ، وشعر التجار بما في اختلاف قوانين الأوراق التجارية من أضرار جسيمة تعرقل الأعمال وتقف عقبة في سبيل اطراد العلاقات المتزايدة بين الناس فبدلوا جهوداً لتوحيد قوانين الأوراق التجارية .

وقد سعى علماء القانون إلى وضع قانون نموذجي وعقدت مؤتمرات ، أحدها في أنفرس في سنة ١٨٨٥ ، وآخر في بروكسل في سنة ١٨٨٨ اجتمع فيه ممثلو معظم الدول ، وثالث في لاهاى سنة ١٩١٠ ، ورابع في سنة ١٩١٢ بناء على دعوة حكومة هولاندا ، واشتركت كل دول العالمين ، الجديد والقديم ، ولم تكتف الحكومات بإيفاد كبار العلماء بل إنها بعثت بأمرء التجارة ووقع ممثلو ٢٧ دولة على اتفاقية مكونة من ٣١ مادة ، ولائحة موحدة مكونة من ثمانين مادة خاصة بالأوراق التجارية . ثم قامت الحرب الكبرى في سنة ١٩١٤ فحالت دون إدماج القواعد المتفق عليها في المعاهدة . على أن بعض الدول بادرت بادخال هذا الاصلاح نذكر منها الصين وتركيا وبولونيا ويوجوسلافيا ، وقد أثير هذا الموضوع بعد الحرب

(١) راجع مقال زميلنا الأستاذ شيرون المنشور في مجلة مصر الحديثة ج ٢١ ص ٢٧٠—٢٨٦

A. Chéron : L'unification internationale du droit du change, l'Egypte Contemporaine, t. XXI, pp. 270-286.



فأشار مؤتمر بروكسل المالي في سنة ١٩٢٠ على عصبة الأمم بمعالجة هذا الموضوع من جديد . وشكلت العصبة لجنة من كبار علماء القانون التجاري . عهدت اليهم بوضع تقارير عن وسائل تحقيق توحيد القانون <sup>(١)</sup> . وعهدت ببحث الصعاب العملية التي قد يثيرها هذا المشروع إلى جماعة من رجال المصارف . ورفضت بريطانيا العظمى الموافقة على وضع تشريع دولي لاختلاف النظم القضائية في إنجلترا عن أمثالها في قارة أوروبا . وتتلخص حجج بريطانيا العظمى فيما يأتي : (١) إن قانون الأوراق التجارية البريطاني الصادر في سنة ١٨٨٢ ليس وليد إرادة المشرع ولكنه أقر العادات المرعية بين التجار البريطانيين . (٢) لا يفرق القانون الانجليزي بين التاجر وغير التاجر . (٣) القانون التجاري البريطاني هو جزء لا يتجزأ من الشريعة العامة *common law* تطبقه المحاكم المدنية العادية . (٤) قوانين القارة أساسها القانون الروماني . أما القوانين البريطانية فأساسها الشريعة العامة . (٥) إن قانون الأوراق التجارية البريطاني هو نتيجة حركة تجمع ، وأنه ضم بين دفتيه أحكام أكبر الهيئات القضائية ، وأن المستعمرات البريطانية وافقت على تطبيقه . واقترحت بريطانيا وضع قانونين يمثل كل واحد منهما نوعاً خاصاً من التشريع ، يطبق الأول على دول أوروبا والممالك التي اقتبست قوانينها ، والثاني يطبق على الأمم الانجليزية الأمريكية . وقد استمرت المباحثات دائرة بين الدول . وفي سنة ١٩٢٩ وضع مشروع قبلته معظم الدول توطئة لانعقاد مؤتمر دولي . واحتفظت بريطانيا العظمى بموقفها السابق ، وانضمت لها الولايات المتحدة واليابان ودعيت الحكومة المصرية لحضور هذا المؤتمر . وفي سنة ١٩٣٠ انعقد في جنيف مؤتمر لتوحيد قانون الكيمبالة والسند الاذني ، وقد جمع بين دفتيه ممثلي ثلاثين دولة وبعثت الولايات المتحدة مراقباً . وقد ختمت أعمال هذا المؤتمر بوضع ثلاث اتفاقيات وقعها بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٣٠ مندوبو اثنين وعشرين دولة وهي : (١) اتفاقية تشتمل على قانون الكيمبالات والسندات الاذنية توضع على وفقه قوانين الدول الموقعة على الاتفاقية ويرافق هذه الاتفاقية ملحقان ، الأول يشتمل على نص القانون ، والثاني يشتمل على بيان الأحكام التي يجوز للمشرع في كل دولة أن يخالفها . (٢) اتفاقية بتسوية بعض

(١) وم السير د . م . شالر ، وجيتا وكلاين ، وايون كان .



المنازعات القانونية الخاصة بالكبيالات والسندات الاذنية . (٣) اتفاقية تعهدت بمقتضاها الدول المتعاقدة على أن لا تقضى قوانينها ببطلان الأوراق التجارية في حالة مخالفة نصوص القانون المتعلقة بالدمغة ورسمت حدود الجزاء الذي تستطيع الدولة توقيعه عند مخالفة هذه النصوص <sup>(١)</sup> .

وقد انعقد مؤتمر آخر في جنيف في سنة ١٩٢١ فوضع قانوناً للشيكات وقد أفضى إلى نفس النتائج التي أسفر عنها مؤتمر سنة ١٩٣٠ ، ووقع الاتفاقية ممثلو عشرين دولة بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣١ <sup>(٢)</sup> .

وفي ١٢ يونيو سنة ١٩٣٥ صدر في فرنسا قانون منح الحكومة سلطات استثنائية للدفاع عن الفرنك ومحاربة المضاربة . وقد أصدرت حكومة المسيو لافال ، بناء على هذه السلطة ، مراسيم بقوانين *décrets-lois* منها المرسوم بقانون الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ الموحد لقانون الكبيالات ، وقد نقل نصوص اتفاقية جنيف التي وقعت عليها فرنسا في ٧ يونيو سنة ١٩٣٠

§ ١٨ — الكبيالة والشرعية الإسلامية : ليست الكبيالة وليدة إرادة مشرع واحد أو هي من اختراع رجل من رجال الأعمال ، بل هي وليدة جهود مشتركة ساهمت فيها الأمم منذ أقدم العصور فكان لكل منها نصيب في وضع لبنة في بنائها حتى صارت صرحاً شاهقاً تساندت إليه معاملات التجار ورجال الأعمال في الداخل والخارج .

وليست الكبيالة نظاماً قانونياً غريباً استوردناه من الخارج ليس لنا به سابق عهد فقد عرفها فقهاء الشريعة الإسلامية وعنوا ببيان أحكامها وأسموها السفتجة وهي معربة من الفارسية عن كلمة سفته أى الشيء المحكم وكانت العرب تصف الكتب بأنها سفاتج إذا كانت رائجة رواج السفتجة .

ولما كان أصل الكبيالة هو عقد الصرف ، وأن هذا العقد وجد منذ اللحظة التي نشأت فيها علاقات تجارية بين أشخاص مقيمين في جهات مختلفة ، فقد استعملت

(١) A. Chéron : La conférence de Genève de 1930 pour l'unification du droit en matières de lettres de change et de billets à ordre, Annales de droit commercial, 40<sup>me</sup> année.

(٢) La conférence de Genève de 1931 pour l'unification du droit en matière de chèques, Annales de droit commercial, 41<sup>me</sup> année.



السفينة كأداة لتنفيذ هذا العقد وقد عرفه بعض فقهاء الشريعة الإسلامية بأنه بيع ما خاف لثمنه كالذهب والفضة إذا بيع أحدهما بالآخر أو بجذسه ، أو كما قال السرخسي : « مبادلة الأثمان بعضها ببعض » أى بيع النقود بثمن : « والثمن ما ثبت ديناً في الذمة وهو ما يصحبه حرف الباء ، ووجوده في ملك العاقد عند العقد ليس بشرط لصحة العقد وإنما يشترط ذلك في المبيع . وفوات التسليم فيما هو ثمن لا يبطل العقد بخلاف المبيع ، والاستبدال بالثمن قبل القبض جائز بخلاف المبيع وبهذا ثبت أن ملك الثمن عند العقد ليس بشرط لأن اشتراط الملك عند العقد لتملك العين والثمن دين في الذمة » والصرف بهذا المعنى يتفق مع المفهوم منه في القوانين الحديثة ، فهو عبارة عن « مبادلة نقود حاضرة بنقود آجلة » .

وعرف الفقهاء السفينة بأنها : « قرض استفاد به المقرض سقوط خطر الطريق وصورته أن يقرض ماله إذا خاف عليه الفوات أيرد عليه في موضع الأمن » (١) ، أو أن يدفع إلى تاجر مالا بطريق الاقتراض ليدفعه إلى صديق له في بلد آخر لسقوط خطر الطريق ( ابن الشحنة ) .

وقد عالج القدوري وغيره من الفقهاء السفينة في كتاب حوالة الديون فدلوا بذلك على خضوع السفينة لقواعد الحوالة ، ووجه ذكر السفينة في كتاب الحوالة أنها معاملة في الديون كالكفالة ، وقال الامام بدر الدين الكردي أن القدوري أورد السفينة في الحوالة لأنه أحال الخطر المتوقع على المستقرض فكان في معنى الحوالة . وقد توافقت أحكام الكفالة في إحدى مراحلها التاريخية في كل الدول وخضعت لقواعد عرفية دولية وعلى الخصوص القواعد الآتية :

( ١ ) ضمان المحيل : الحوالة على قول زفر لا توجب براءة الأصيل كالكفالة لأن المصود بها التوثيق لحق الطالب وذلك في أن ترد له المطالبة ، لا أن يسقط ما كان له من المطالبة ، ولأنه لا يشترط في الحوالة أن يكون المحال عليه مديناً للمحيل : « لا يشترط أن يكون المحال عليه مديوناً للمحيل فتصح حوالته وإن لم يكن للمحيل دين على المحال عليه » ( المجلة العثمانية مادة ٦٨٦ و ٧٦٨ من مرشد الخيران ) .

(١) وقال ابن الشحنة سمي الاقتراض المذكور بهذا الاسم تشبيهاً له بوضع الدرام في السفائح في الأشياء الخجوة كما تجعل العصا مجوفة ويخبأ فيها المال وإنما شبه به لأن كلا منهما احتال سقوط خطر الطريق .



(ب) ضمارة المحال عليه القابل : وهي قاعدة قررتها الشريعة الاسلامية اذ نص لفقهاء على أنه متى قبل المحال عليه الحوالة التزم بالدين قبل المحال له وفي المجلة : « يصح عقد الحوالة بين المحال له والمحال عليه وحدهما مثلاً لو قال أحد لآخر خذ مالي على فلان من الديون وقدره كذا غرضاً حوالة عليك فتعال له الآخر قبلت أو قال له أقبل الدين الذي لك بذمة فلان وقدره كذا غرضاً حوالة على فقبل تصح الحوالة حتى أنه لو ندم المحال عليه بعد ذلك لا تنفد ندامته » ( مادة ٦٨١ ) وجاء في المجلة : « الحوالة التي أجريت بين المحيل والمحال له وحدهما إذا أخبر بها المحال عليه فقبلها صحت وتمت مثلاً لو أحال أحد دائته على آخر وهو في ديار أخرى فبعد إعلام المحال عليه إن قبلها تتم الحوالة » ( مادة ٦٨٢ ) ، بل ذهب بعض الفقهاء إلى القول بلزوم الحوالة ولو لم يرض المحال عليه ، كما لو استدان الزوج النفقة بأمر القاضي فلها أن تحيل على الزوج بلا رضاه ( مادة ٧٧٢ مرشد الخيران للمرحوم قدرى ناسا ) .

(ج) هو المحال له في مطالبة المحيل : وهي قاعدة قررتها الشريعة الاسلامية اذ أن الحوالة كالكفالة اقراض للذمة وهي استهلاك مال لا كسب مال ، ولا يترتب عليها نقل الدين من ذمة المحيل إلى المحال عليه بل هي تقل للمطالبة كما صرح بذلك محمد على خلاف ما ذهب إليه أبو يوسف ، فإذا أبرأ المحال له المحيل عن دين الحوالة صح عند محمد لأن الدين لم ينتقل من المحيل إلى المحال ، ولو مات المحال عليه قبل أداء الدين ، وتوى حق المحتال فله الرجوع به على المحيل ، ولو قضى المحتال عليه المحال له بأمر المحيل رجع على المحيل ( عن ابن الشحنة ) .

(د) تعاقب المحيلين أو تداول السفينة : منذ أن اشتملت الكفيلة على شرط الاذن صار في مقدور المحال له الحوالة إلى شخص آخر على وجه التوكيل ، ثم أجزى بعد ذلك إجراء الحوالة على وجه التملك . ولم تنقضي هذه القاعدة إلا بعد تطور طويل ( بند ١٠٤ ) .

وقد سبقت الشريعة الاسلامية القوانين الغربية فأجازت للمحال له الحوالة مرة ثانية فقد جاء في الروضة للنووي : « ولو أحلت زيداً على عمرو ثم أحال زيد



بكرأ على عمرو ، ثم أحال بكر آخر على عمرو و جاز » ومتى تقرر أن المحيل كالكفيل جاز للمحال له مطالبة المحيلين وإن تعددوا ، لأن الكفيل في الشريعة الإسلامية ليس له حق التجريد فقد قال أبو حنيفة : « إذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به عن رجل فللطالب أن يأخذ أيهما شاء » .

وقد عثرنا على صيغة الحوالة في كتاب نهاية الأرب للنويرى نوردها فيما يلي : « وأما الحوالة فسميل الكاتب فيما يكتب فيها أنه إذا كان لرجل دين على آخر وأحال به كتب على ظهر مسطور الدين ما مثاله : أقر فلان — وهو المقر له باطنه — عند شهوده إقراراً صحيحاً شرعياً بأنه أحال فلاناً على ذمة فلان المقر المذكور باطنه بماله في ذمته من الدين المعين باطنه وهو كذا وكذا ، على الحكم المشروح باطنه ، وذلك نظير ما لفلان المحال في ذمة فلان المحيل من الدين الذى اعترف به عند شهوده ، وهو نظير المبلغ المحال به في القدر والجنس والصفة والاستحقاق حوالة صحيحة شرعية ، قبلها منه قبولا سائغاً ، ورضى بذمة المحال عليه ، تعاقدنا على ذلك معاقدة صحيحة شرعية ، وافترقا عن تراض ، وبحكم ذلك برئت ذمة المحيل المبدئ بذكره من الدين الذى كان في ذمته ، براءة صحيحة شرعية وقبل كل منهما ذلك من الآخر قبولا شرعياً ، وبه شهد عليهما ويؤرخ » .

## الفصل الثالث

### في ماهية الكميالة وأساسها القانوني

§ ١٩ — في ماهية الكميالة : الكميالة هي صك مكتوب يعطى حامله حق اتخاذ وسائل تنفيذية من نوع خاص تختلف عن الوسائل التى يعطيها القانون للدائن العادى . ومجموع هذه القواعد القانونية المتعلقة بالكميالة يجعل النعهد الناشئ عنها ثقیل الوطأة على المنعهد ، حماية لحق الحامل . من ذلك : ( ١ ) أن النعهد الناشئ عن الكميالة يعتبر تجارياً ولو كان أساس النعهد ديناً مدنياً . ( ٢ ) وأن المدين لا يجوز له أن يطلب أجلاً قضائياً ( م ١٥٦ / ١٦٣ تجارى ) . ( ٣ ) وأن المدين يتعرض لاجراءات البروتستو التى قد تكون نذير الافلاس إذا كان تاجراً . ( ٤ ) وأن المدين يصير بمجرد توقيعه مسئولاً بالتضامن مع كل الموقعين على الكميالة . ( ٥ ) وأن المدين



لا يستطيع التمسك قبل الحامل الحسن النية بدفع له قبل أحد الموقعين السابقين على هذا الحامل . ( ٦ ) يقضى على المدين فوراً بدفع الدين لأنه دين معين liquide ولأن النطق بالحكم لا يستلزم التأجيل للمداولة . ( ٧ ) الساحب والمظهرون مسئولون عن قبول المسحوب عليه الكميالة ويترب على ذلك أن عدم القبول يعطى للحامل حق الرجوع عليهم .

لكن المدين يمتاز عن بقية المدينين العاديين في أن مدة التقادم خمس سنين وفي أن حق حامل الكميالة يسقط إذا لم يبادر بعمل بروتستو عدم الدفع أو إذا لم يعلن هذا البروتستو إلى الضمان أو إذا أهمل في المطالبة بعد انقضاء مواعيد معينة . وليس معنى كل ما تقدم أن ماهية دين الكميالة مخالفة لماهية بقية الديون كضمن المبيع أو القرض بل كل ما في الأمر هو أن دين الكميالة يمكن الدائن من اتخاذ طرق خاصة للتنفيذ . وليست هذه الحالة مقصورة على دين الكميالة فهناك ديون أخرى إذا اتخذت شكلاً خاصاً أعطت الدائن الحق في اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة كالدين الثابت في عقد رسمي مشمول بالصيغة التنفيذية ، كما أن التقادم الخمسي ليس مقصوراً على دين الكميالة فديون التجار والفوائد تسقط بمضى خمس سنين . كل هذا ثابت لا خلاف فيه لكن الفقهاء لم يتفقوا على الأساس القانوني للكميالة ، وسنورد فيما يلي أهم النظريات التي وضعوها .

### الفصل الأول

#### المضريات القانونية

§ ٢٠ - في الأساس القانوني للكميالة : تطورت وظيفة الكميالة تبعاً حاجات التجار وصارت وظيفتها الحاضرة مختلفة عما كانت عليه منذ نشأتها فاستبحر الفقهاء في تكييفها ، واستعصي عليهم تحليلها . لذلك لم تحاول الشرائع تعيين ماهيتها القانونية وامتنع مندوبو الدول الذين اشتركوا في وضع القانون الموحد للأوراق التجارية عن تحديد ماهيتها القانونية<sup>(١)</sup> ، وإذا كان المندوبون تفادوا هذا البحث وعنوا

(١) أسارت المادة الأولى من القانون الموحد إلى أن الكميالة « وكالة منجزة mandat pur et simple » وحرصت لجنة التحرير على التنويه في تقريرها إلى أن كلمة « وكالة » لا يقصد بها إقرار أية نظرية لتفسير الماهية القانونية للكميالة Comptes rendus de Genève



بالتفصيلات إلا أنهم أقرروا بعض النظريات القانونية . فأخذوا في بعض الأحكام بالنظريات الفرنسية وفي البعض الآخر بالنظريات الألمانية على ما بينهما من تعارض كان من أثره عدم توفيق المؤتمر في وضع قانون موحد حقيقة لقواعد الكمبيالة ، وسنشرح فيما يلي النظريات الفرنسية والألمانية .

### المبحث الأول — النظريات الفرنسية

٢١ § — النظرية الفرنسية التقليدية : حبل جهور الشراح الفرنسيين العلاقات الناشئة بين الموقعين على الكمبيالة بالكيفية الآتية : تخضع علاقة الساحب بالمستفيد لعقد الصرف ، والكمبيالة هي أداة تنمذ هذا العقد . وتخضع علاقة الساحب بالمسحوب عليه لعقد الوكالة . وتم صيغة الكمبيالة بذاتها عن هذه الوكالة . وتخضع علاقة المظهر بالمظهر اليه لعقد حوالة الحقوق . ولا يعدو الضمان الاحتياطي أن يكون كفالة . ويعتبر القبول والوفاء بالواسطة فضالة <sup>(١)</sup> .

ولا تقوى هذه النظرية على تحمل النقد . ذلك لأن الكمبيالة ليست فقط كما كانت في الماضي أداة عقد الصرف ، ولكنها تستعمل الآن أداة لعمليات أخرى كقرض أو هبة أو وفاء ، كما أن الالتزامات المترتبة على إنشاء الكمبيالة تختلف اختلافا جوهريا عن الالتزامات المترتبة على عقد الوكالة ، فالوكيل لا يلتزم شخصياً بشيء ويجوز عزله ، ويجوز أن يتنازل عن الوكالة . في حين أن المسحوب عليه ، بقبوله الكمبيالة يلتزم مباشرة قبل الحامل . ويجب أن يدفع قيمة الكمبيالة ولو من ماله الخاص ولا يستطيع الرجوع في قبوله خلافا لما تقضى به القواعد العامة للوكالة .

ولا يستطيع الساحب من جانبه إلغاء الأمر الصادر منه إلى المسحوب عليه كما أن هذا الأمر يبقى قائماً على الرغم من وفاة أو إفلاس الساحب . إذ تنص المادة ١٤٨ ١٥٥ تجارى على أنه : « لا تقبل المعارضة في دفع الكمبيالة إلا في حالة ضياعها أو تفليس حاملها » كما أنه لا وجود للوكالة في الكمبيالة المسحوبة

(١) جون كان وريبولت ج : بد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ : وقد أسى ليسكو Lescoq هذه النظرية : « نظرية العقود الثلاثة ، الوكالة والحوالة وعقد الصرف » .



لأمر الساحب ، أو الكمبيالة المسحوبة على نفس الساحب وهي التي أشارت إليها المادة ٣ من القانون الموحد <sup>(١)</sup> .

وإذا نظرنا إلى علاقة المظهر بالمظهر إليه تعذر معرفة الدين الذي يحتمل به هذا الأخير :

١ — فهل هو الدين الذي للساحب قبل المسحوب عليه المستحق في ميعاد وفاء الكمبيالة ؟ كلا ، لأن هذا الدين تنتقل ملكيته بحكم القانون إلى الحامل ( ١١٤ قانون تجارة أهلى و م ١١٦ فقرة ثانية قانون تجارة فرنسى ) . زائداً إلى ما تقدم أن الكمبيالة ليست معدة لاثبات دين الساحب قبل المسحوب عليه . وأخيراً قد لا يوجد هذا الدين بتاتاً في ذمة المسحوب عليه ، فقد قضت ضرورات الائتمان بصحة الكمبيالة التي ليس لها مقابل وفاء <sup>(٢)</sup> ، ولا تعرف قوانين بعض الدول الأجنبية التي شاع فيها استعمال الكمبيالة نظرية مقابل الوفاء .

٢ — أم هو دين المسنميد قبل الساحب أى وصول القيمة ؟ لا يمكن أن يكون محل الخوالة « وصول القيمة » وإلا فكيف يفسر التزام الحامل عند حلول ميعاد الاستحقاق بمطالبة المسحوب عليه أولاً بقبض قيمة الكمبيالة .

ويجب الاقرار ، من ناحية أخرى ، بأن الدين الثابت في الكمبيالة يتميز بالخصائص الآتية : ( ١ ) يكون هذا الدين تجارياً في حين أن الدين الذى يتكون منه مقابل الوفاء أو الدين المترتب على وصول القيمة قد يكون مدنياً . ( ٢ ) يتقدم الدين الثابت في الكمبيالة بمضى خمس سنوات . ( ٣ ) للدائن حق اقتضاء الوفاء في يوم الاستحقاق ولا يستطيع المدين الحصول على مهلة قضائية . ( ٤ ) يثبت الامتناع عن وفاء الكمبيالة بتحرير برتستو يعرض المدين إذا كان تاجراً لاشهر إفلاسه . ( ٥ ) لا يستطيع المدين التمسك قبل الحامل بدفوع مستمدة من بطلان التزامه أو الفسخ أو المقاصة التي كان يستطيع الاحتجاج بها في مواجهة دائئه الأصلي . ( ٦ ) وسواء أكان الدين المحال هو مقابل الوفاء أم وصول القيمة

(١) تنص المادة ٣ من القانون الموحد لقواعد الكمبيالات على أن : « الكمبيالة قد تكون لأمر نفس الساحب ، وقد تسحب على نفس الساحب ، وقد تسحب لذمة الغير » .

(٢) يجب الاحتراز من خلط هذه الكمبيالة بكمبيالة المجاملة ( انظر بند ٣٠٥ ) .



فإن المظهرين يظلون ضامنين لقبول ووفاء الكميالة ، في حين أن المادة ٣٥٢ مدني تقضى بأن المحيل لا يضمن يسار المدين في الحال ولا في الاستقبال : « إلا إذا وجد شرط صريح لكل من الخالتين المذكورتين » ، وتقول المادة ٣٠٩ مدني جديد : « لا يضمن المحيل يسار المدين إلا إذا وجد اتفاق خاص على هذا الضمان » ، وهو ما يستفاد منه أن علاقة المظهر اليه ( الحامل ) بالمظهر ليست علاقة محال بمحيل .

وقد حاول بعض الشراح تفسير هذه العلاقات باضافة نظرية الكفالة إلى نظرية الحوالة . وعندهم أن الساحب والمظهرين ليسوا محيلين فقط ولكنهم كفلاء لملاءة المدين . ويرد على هذا الرأي أن الكفيل إذا صار دائماً لدائمه ، برئت ذمته بالمقاصة ( م ١٩٨ - ٢٦٢ مدني ومادة ٣٦٩ مدني جديد ) ولا يستطيع المحيلون اللاحقون مطالبتة بعد ذلك بالدين في حين أن الساحب إذا صار دائماً للمستفيد فلا يستطيع الاحتجاج على المظهر إليهم ببراءة ذمته ، ويستطيعون الرجوع عليه في حالة عدم وفاء المسحوب عليه قيمة الكميالة . وهو ما يصدق على المظهر في علاقته مع من نقل إليهم المظهر إليه الكميالة . والخلاصة أنه لا يكفي لتفسير الآثار القانونية للكميالة إضافة الكفالة إلى الحوالة . والحقيقة أن تداول الكميالة بالتطهير يختلف تماماً عن الحوالة . وليس من الاسرأ في القول اعتبار العمليتين على طرفي نقيض . وفي اعتبار التطهير كالحوالة ، مع ما بين آثرهما من فروق ، تجاهل لطبائع الأشياء (١) .

§ ٢٢ — نظرية الوعد الشكلي المبرر : شاعت في ألمانيا نظريات سيثي الكلام فيها ، أخذ بها فريق من الفقهاء الفرنسيين ، من ذلك نظرية الوعد الشكلي المبرر . وقد دافع عن هذه النظرية الأستاذ لاكور (٢) ، وعنده أن الالتزام الصرفي هو التزام حرفي littéraire أو شكلي formelle وأن هذا الالتزام يكتسب قوته من كونه محرراً طبعاً للأوضاع الشكلية القانونية . ويندرج هذا الالتزام في ورقة تخفف عن المحرر المعد للآثبات في أنها تمنح كل من تلقاها بوجه صحيح حق المطالبة بتنفيذ الالتزام . ولا يلتزم الساحب فقط قبل المستفيد بمقتضى العقد

(١) Capitant : De la chose des obligations, Paris 1923, No. 186 (١)  
La promesse littérale et abstraite (٢)

(٣) لاكور ج ٢ بند ١٠٦٩ و ١٠٧١ و ١٢٨٨



الحاصل بينهما ، ولكنه يلتزم أيضاً بمقتضى وعد شكلي قبل كل من تظهر إليه الكميالة ويصير حاملاً لها . ويكتسب المظهر إليه حقاً خاصاً مباشراً قبل الساحب ويصير الحامل بعد ذلك في مَن من أن يدفع الساحب في مواجهته بدفوع مستمدة من علاقته بالمستفيد وحمة الكميالة السابقين على المظهر إليه .

ولست الكميالة صكاً شكلياً فحسب ولكنها صك مجرد قائم كاف بذاته بلا حاجة إلى البحث في سببه ، وبلا حاجة إلى الرجوع إلى مستند آخر . ولنا عودة إلى هذه النظرية عند الكلام في النظريات الألمانية .

§ ٢٣ — في نظرية التعاقد لمصلحة الغير<sup>(١)</sup> : يرى بعض الفقهاء وحصل إنشاء الكميالة وتظهرها بنظرية التعاقد لمصلحة الغير . وعندهم أن الساحب لا يتعاقد مع المستفيد فقط ، ولكنه يتعاقد لمصلحة الحملة المستقبلين للكميالة ويلتزم بوفاء قيمتها إذا لم يتم المسحوب عليه بالوفاء . ويلتزم المسحوب عليه القابل لمصلحة حملة الكميالة بوفاء قيمة الكميالة بلا شرط . وينعقد فيما بين المظهر والمظهر إليه عقد لمصلحة حامل الكميالة يلتزم بمقتضاه بالوفاء في ميعاد استحقاقها . وبهذه الكيفية تفسر قاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع ، لأنه من المقرر أن المستفيد من التعاقد لمصلحة الغير يكتسب قبل الواعد حقاً خاصاً مباشراً ( مادة ١٥٤ ٢ مدني جديد ) لا يلقاه من العاقد ، ومن ناحية أخرى يعتبر العقد ( الوعد ) الذي انعقد لمصلحة المستفيد صحيحاً حتى قبل قبوله ، لأن القبول لا يعدو أن يكون تقريراً وتقوية لحق موجود من قبل . لذلك لا يشترط أن يكون هذا المستفيد معيناً في وقت تمام العقد ، ما دام أنه يمكن تعيينه في يوم الاستحقاق .

ولم يلق هذا التفسير قبولا من الشراح ، ذلك لأن التعاقد لمصلحة الغير كما يدل عليه اسمه ، يثير فكرة البر والإحسان ، فالغاية منه جلب منفعة تعود على الغير من التعاقد ، وليس العقد الحاصل بين الواعد والعاقد إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية ولا يحتوي هذا العقد في ذاته على سبب وجوده أو معنى لإبرامه<sup>(٢)</sup> فالمستفيد

R. Worms : De la volonté unilatérale, thèse, Paris 1891, pp. 140-148. (١)

— Lambert : Du contrat en faveur des tiers, thèse, Paris 1891.

M. Desbois : Revue critique de législation, 1931, p. 345, — Pichon : (٢)

De l'opposabilité des exceptions, p. 72. — Thaller : Annales de droit commercial, 1906, p. 112.



في الكميالة يتفق مع الساحب على قيمة الكميالة . ويحصل هذا الاتفاق لمصلحة المستفيد الشخصية في نظير ما قدمه الى الساحب ويصدق هذا على علاقة المظهر بالمظهر اليه . فها لا يعملان — بحصولهما على وعد الموقع بالوفاء في ميعاد الاستحقاق — لمصلحة الغير بل لمصلحتهما الشخصية ، ولا تسنح بغيرها فكرة الاحسان الى الحلة اللاحقين للكميالة . زائداً الى ما تقدم أن اللجوء الى نظرية التعاقد لمصلحة الغير لا يغني عن اللجوء الى نظرية أخرى لتفسير آثار إصدار وتداول الكميالة ، إذ يبقى أمامنا أن نفسر بهذه النظرية ذلك الحق الخاص المباشر الذي للمستفيد من التعاقد . ومعلوم أن جمهرة شراح القانون المدني ترى أن هذا الحق ليس له صفة تعاقدية وأنه يصدر عن إرادة المدين بالالتزام قبل الغير <sup>(١)</sup> ونظرية التعاقد لمصلحة الغير تفترض الاعتراف بنظرية الوعد من جانب واحد كمصدر للالتزام . لذلك ينفي تطبيق هذه النظرية الى اعتبار الكميالة مصدراً لعدة التزامات من جانب واحد معقودة من الموقعين المتعاقبين للكميالة ، فضلاً عن اعتبارها مثبتة لكل هذه الالتزامات . وتعتبر هذه النظرية حلقة انتقال بين النظرية التقليدية للكميالة ( الكميالة صك بسيط معد للاثبات ) والنظرية الحديثة التي ترى في الكميالة مصدراً لالتزام جديد . وهو الالتزام الصرفي .

§ ٢٤ — نظرية الانابة والكفالة <sup>(٢)</sup> : ذهب الأستاذ تالير الى أن الماهية القانونية للكميالة والتظهير هي الانابة <sup>(٣)</sup> فالساحب عندما ينشئ الكميالة ينبب

(١) كولان وكايتان ج ٢ ص ١٣١ وجوميران ج ٢ بند ٣٠٤

(٢) La théorie de la délégation—cautionnement

(٣) الانابة هي قيام شخص يسمى نائب *délégué* بعمل شيء من شأنه على طلب شخص يسمى *délegant* الى شخص ثالث يسمى المستفيد من الانابة *déligataire* وتنقسم الانابة الى ثلاثة أنواع ، فالأولى هي التي يصرح فيها بأبراء المنيب ويعتبر تحديداً للتعهد بتعبير المدين . ( مادة ٣٦٠ / ١ مدني جديد ) والثانية هي التي لا يصرح فيها بأبراء المدين الأصلي ( المنيب ) ويعتبر النائب كالوكيل ( ٣٦٠ / ٢ مدني جديد ) . والانابة سببه بحوالة في الشريعة الاسلامية ( انظر بند ٢٣ ص ٢٣ ) . وهي تختلف عن الحوالة في أن الحوالة لا توجد علاقة قانونية بين المحال والمحتمل عليه . فالحيث ينزل عن حقه المعتبر الذي لا يكون له قبل المحال عليه حق جديد كما هو الحال في الانابة بل إنه يحتل فقط بأحق الأول أي حق الحيث . لذلك يستطيع المحال عليه أن يتمسك قبل المحتمل بالدفع التي له قبل الحيث لكن المنيب لا يستطيع أن يفعل ذلك . وتختلف الانابة عن الوكالة في أن الوكالة قابلة للإلغاء أما الانابة فلا .



مدينه المسحوب عليه في وفاء قيمتها الى دائئه وهو الحامل . وتوقيع المسحوب عليه على الكميالة بالقبول يعتبر قبولاً لهذه الانابة . والزام المسحوب عليه « النائب » قبل الحامل لا علاقة له بالالزام السابق الذي كان ملتزماً به قبل الساحب المنيب وذلك لأن غرض المسحوب عليه من القبول هو أن يكون كفيلاً للساحب فإذا تحمل الكفالة كانت رغبته في ضمان دين الحامل سبباً كافياً لالزامه . ولا يعتبر دين المسحوب عليه للساحب سبباً للتعهد الذي تحمله قبل المستفيد ، أو الحامل . فإذا شاب دين الساحب قبل المسحوب عليه عيب ، أو اذا لم يكن له وجود قانوني بقي تعهد المسحوب عليه قبل الحامل صحيحاً ، لأن سبب هذا التعهد قائم بذاته ومستقل عن التزام المسحوب عليه قبل الساحب وقبول المسحوب عليه الكميالة لا يربطه فقط بالحامل الذي قدم اليه الكميالة ، ولكنه يربطه أيضاً بكل حامل لاحق بفضل شرط الاذن ، ويعتبر المسحوب عليه أنه قبل سلفاً كل نيابة تحصل بمجرد تداول الكميالة ، ويمير مديناً مباشراً لكل حامل جديد . وبذلك لا يستطيع المسحوب عليه أن يتمسك قبل الحامل الجديد بالدفع التي له قبل الحمة السابقة للكميالة .

ويرى الأستاذ تالير أن المظهر هو نيابة إذنية délégué à ordre إلى كل من وقع الكميالة ، وتعفى الحامل الجديد من ضرورة الحصول على قبول جديد من المسحوب عليه . ولا يعدو لتظهر أن يكون إنشاء جديداً لكميالة جديدة ، وأن المظهر بنيب الموقعين السابقين . وهما الساحب والمسحوب عليه القابل في الوفاء إلى دائن المظهر وهو المظهر إليه . وعند ما يظهر هذا الأخير الكميالة إلى مظهر إليه قبول المظهر بالنسبة للمظهر إليه وهو الحامل الجديد نائباً ، وكل تظهر يتضمن يصير المظهر نيابة مستقبلية .

وبفضل شرط الاذن المعطى من الساحب إلى المسحوب عليه يستقر دين الساحب لدى المسحوب عليه وهو مقابل الوفاء ، وهو الذي ترتب على وجوده قبول المسحوب عليه الكميالة . لكن دين الساحب قبل المسحوب عليه يظل قائماً غير منقضى . فيجوز للساحب : إذا أرغم على الوفاء ، أن يرجع على المسحوب عليه بدينه القديم الذي تكون منه مقابل الوفاء ، ويستفيد من كل الضمانات التي كانت له .



وما دامت الكمبيالة تتداول ، ظل الدين الذي يتكون منه مقابل الوفاء في حالة غموة أو سبات . ذلك لأن تجديد التعهد لا يفترض ( م ١٨٦ ٢٤٩ مدني و ٣٥٤ / ١ مدني جديد ) ويتملك حامل الكمبيالة مقابل الوفاء بفضل قبول المسحوب عليه ، ويعتبر محتالاً به ، فإذا لم يستوف قيمة الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق استطاع أن يقتضى من هذا المقابل حقه واستناد من حقوق الامتياز أو الرهون المقترنة به <sup>(١)</sup> .

وقد لاقت هذه النظرية تحييداً مؤقتاً واعتمدت عليها بعض الأحكام . ولكن ترد عليها الاعتراضات التي شرحناها عند نقد نظرية الحوالة واعتبارها الماهية القانونية للتظلم . وللتقول بوجود إنابة يجب أن يكون المسحوب عليه ( النائب ) مديناً للساحب ( المنيب ) . ومع ذلك فقد تكون الكمبيالة صحيحة ولو لم يكن المسحوب عليه مديناً للساحب . ومع افتراض وجود هذا الدين فليس من المفهوم انتقاله بطريق الإنابة ما دام القانون التجاري ( الأهلي والمرنسي ) يقتضى بنقل ملكية هذا المقابل بحكم القانون إلى الحامل . زائداً إلى ما تقدم أن الالتزامات التي تترتب على النيابة تختلف كثيراً عن الالتزامات التي يلتزم بها الموقعون على الكمبيالة . وفي النيابة يظل المنيب ملتزماً قبل المستفيد من النيابة *délégataire* كما كان من قبل ( مادة ٣٦٠ ، ٢ مدني جديد ) . أما الساحب فهو على عكس ذلك يضمن وفاء الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق إلى المستفيد وإلى كل حملة الكمبيالة اللاحقين ، وهو من أجل ذلك يلتزم قبل أشخاص جدد ، وهذا الالتزام بالضمم يخضع لقواعد الصرف . زد على ما تقدم أنه إذا أحال المنيب حقه قبل النائب إلى الغير فلا يكون للمحتال حقوق أكثر من المستفيد من الإنابة ويستطيع النائب أن يدفع في مواجهة المستفيد من الإنابة بكل الدفوع . وأخيراً لا يترتب على الإنابة حوالة دين المنيب قبل النائب ، إذ يبقى هذا الدين لمصلحة المنيب حتى اللحظة التي يقوم فيها النائب بالوفاء إلى المستفيد من النيابة . أما في الكمبيالة فإن الحامل يتملك مقابل الوفاء في الوقت الذي يتواجد فيه هذا المقابل لدى المسحوب عليه ، وقد يكون ذلك في وقت إصدار الكمبيالة <sup>(٢)</sup> .

(١) تالير وبرسرو بند ١٢٩٧ ؛ وقد شرح هذه النظرية الأستاذ بيير *Beauregard* في مجلة القانون المدني *Rev. trim. de droit civil* « نظرية الصكوك الأذنية » سنة ١٩٢٦ ص ٦٣٥ وما بعدها .

(٢) *Capitant : De la cause des obligations, No. 188*



وقد يبدو غريباً أن تقع الانابة قبل أن يتواجد المستفيد منها، بل قبل أن يعرف على وجه التحقيق إن كان نمة مستفيد<sup>١</sup> وما دام النائب لم يقبل الانابة فلا التزام، ولا يلتزم النائب بقبول الدائن الجديد وهو المالك لدين الصرفي المقدم إليه. ويشترط تمام الانابة رضا النائب. ويعتبر الأستاذ تالير قبول المسحوب عليه مفتاح الكميالة. ولكن كيف يمكن التحدث عن الانابة إذا اشتملت الكميالة على شرط عدم القبول أو إذا رفض المسحوب عليه الكميالة.

ويستمد رضا المسحوب عليه في الكميالة من توقيعه عليها بالقبول، وإذا امتنع عن القبول انشغلت ذمته بالمسئولية إذا كان تلقى مقابل الوفاء. ولن يمنع هذا الاحتمال من اعتبار الكميالة صحيحة ومن التزام الساحب والمظهرين طبقاً لقواعد الكميالة. ويعتمد الأستاذ تالير على نظرية الكفالة لتفسير قاعدة عدم جواز احتجاج المسحوب عليه على الحامل بالدفع التي يستطيع إبدائها في مواجهة الموقعين السابقين، فاعتبر الموقعين السابقين على الكميالة كفلاء للحامل، والظاهر أن العكس هو الصحيح، أي أن كل مظهر جديد يعتبر كفيلاً للموقعين السابقين والدليل على ذلك أنه إذا لم يتم المسحوب عليه، أو المحرر بالوفاء، واستوفى الحامل حقه من مظهره المباشر. وهو المظهر إليه الأخير، كان لهذا الأخير حق الرجوع على المظهرين السابقين، فكيف يكون للمدين الأصلي حق الرجوع على الكفلاء؟ وعلى نقيض ما تقدم إذا اضطر المظهر الأول إلى الوفاء إلى الحامل فليس له حق الرجوع على المظهرين اللاحقين. فكيف لا يكون المظهر الأول حق الرجوع إذا كان كفيلاً لهؤلاء المظهرين اللاحقين؟

§ ٢٥ — نظرية الأستاذ ليسكو<sup>٢</sup>: ينمى الأستاذ ليسكو على النظريات الموضوعة عن الأوراق التجارية خلها على التزام الموقع خصائص واحدة بغض النظر عن المتعهد له، في حين أن العملية تختلف تبعاً للظروف والأشخاص الذين يتحملون النتائج، فالكميالة تنشأ بين الساحب والمستفيد علاقة قانونية جديدة مصدرها التعاقد مستتقة عن الرابطة التي كانت تربطهما من قبل، وهذا العقد

(١) لاكور وبوترون ج ٢ بند ١٢٩٠

(٢) Lescot : Des effets de commerce. p. 174



هو من جانب واحد *contrat unilatéral* وهو شكلي *formel* ولكنه ليس عقداً مجرداً *abstract* والعلاقة القانونية السابقة تعتبر سبباً للالتزام . لذلك يستطيع الساحب أن يحتج في مواجهة المستفيد بالدفع المتولدة عن علاقتهم القانونية السابقة .

وتنشأ بين الساحب والمسحوب عليه إنابة ناقصة . ويلتزم الساحب التزاماً صرفياً قبل المستفيد . وتفسر آثار هذه الانابة بأنها ثابتة في صك خاضع قانوناً لقواعد خاصة ، ويمنح هذا الصك مزايا خاصة يتكون منها حق من نوع خاص . على أن علاقة الصرف الناشئة بين الساحب والمسحوب عليه لا يصح فصلها من سببها وهو العقد المبرم بينهما وإبطال أو فسخ أو انقضاء هذا العقد يفضي إلى زوال الالتزام الصرفي بين الساحب والمسحوب عليه .

والعلاقات بين القابل والمستفيد تنشأ هي الأخرى من إنابة . فمركز المسحوب عليه من الساحب كمركز النائب *délégué* من المنيب *déléquant* وليس هذا الوعد مجرداً إذ أن سببه هو العلاقة التي تربط المسحوب عليه بالساحب ، وهي علاقة يتيقن المستفيد أجنياً عنها ، ومن أجل ذلك لا يصح الدفع في مواجهة المستفيد بالعيوب اللاحقة بالتزام المسحوب عليه الذي يقوم عليه الأمر . أي تلقاه من الساحب .

وتنشأ بين الخمة المتعاقدين ، والمظهر لمكل حامل مهم ، علاقة تعاقدية تسمح للمظهر بالدفع في مواجهة المظهر إليه ببطان التزامه .

ومن ناحية أخرى يلتزم كل موقع قبل الخمة المتعاقبين ، فيما عدا الحامل ادى طالب الموقع بالتوقيع ، بالتزام من جانب واحد *déclaration unilatérale* وهو التزام احتمالي لأنه لا يعرف في وقت الاصدار أو التظهير هل تتناول الكمبيالة أم لا . وهذا الالتزام مستقل عن التزام الموقعين السابقين . ولا تخلو هذه النظرية من مهارة ولباقة ، وهي تفضل كل النظريات التي تقدم شرحها وهي التي تعتمد على أقيسة فاسدة . ولكن هذه النظرية كغيرها ، لا تسلم من النقد ولو بدرجة أقل . فهي في اعتبارها العقد الناشئ بين الساحب والمسحوب عليه من ناحية ، والعقد الناشئ بين القابل والمستفيد من ناحية أخرى بمثابة إنابة سلمت بأن هذه الانابة تخضع



لقواعد الكمبيالة وهي قواعد من نوع خاص *sui generis* تتنافى مع وجوه القياس التي يراد تفسيرها بها .

ويصح التساؤل عن جدوى كل هذه الجهود المبذولة لإقامة صرح من النظريات مشكوك في فائدته العملية ، ولا يمكن الإبقاء على توازنه إلا بالاعتماد على قواعد قانونية يتعين تعريف طبيعتها بدورها .

### المبحث الثاني — النظريات الألمانية

§ ٢٦ - في نظرية الإرادة المقررة<sup>(١)</sup> : شاعت هذه النظرية في ألمانيا في القرن التاسع عشر عن أثر ظهور كتاب كارل اينرت<sup>(٢)</sup> ومبنى هذه النظرية أن الكمبيالة هي ورقة ائتمان ، أو هي عملة تجارية صحيحة تقوم في الحياة التجارية بوظيفة شبيهة بوظيفة أوراق البنوك . ومن الخطأ تفسير الكمبيالة بعقد من العقود المعروفة في القانون المدني . فالكمبيالة ليست معقدة لائحات عقد ، ذلك لأن صاحب الكمبيالة لا يرم عقداً ، ولكنه يعطى الكافة وعداً بدفع قيمة الكمبيالة المتراولة . وينشأ التزام الساحب عن تصريح من جانب واحد . وهو مستقل تماماً عن العلاقات الموجودة بين الساحب والمسحوب عليه ، ولا عمخمة الكمبيالة اللاحقين بتمت العلاقات ولا ينظر الى هؤلاء الخمة بذاتهم ، بل باعتبارهم ممثلين للكافة التي وجه لها الوعد بالوفاء . وبما أن هذا الوعد تخم في الكمبيالة . فلا ينشأ حق الحمل إلا من حيافة هذا الصك<sup>(٣)</sup> . وكان لآراء اينرت أثر كبير في وضع القانون الألماني الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٤٨ ، فقد اعتبر هذا القانون الكمبيالة شبيهة بالعملة الورقية ويبدو هذا من اعتبار الكمبيالة ورقة شكلية تقتصر آثارها ، ضرورة ، على النتائج التي تخمّل البيانات المذكورة فيها التنبؤ بها<sup>(٤)</sup> .

<sup>(١)</sup> Théorie de l'acte unilatéral de crédit.

<sup>(٢)</sup> C. Einert : Le droit de change d'après les bases des affaires au XIXe siècle - 1849.

<sup>(٣)</sup> Thaller : De la nature juridique des titres de crédit. Annuaire de droit commercial. 1906-1907.

<sup>(٤)</sup> Pontare : Etude sur la lettre de change. p. 7.



ويرد على هذه النظرية أن العملة الورقية لا تشمل على وعد بالتوفاء من جانب الدولة ، ولكنها تشمل على التزام الدولة والتزام رعاياها بقبولها للتوفاء . وهذا بعكس الكمبيالة ، فليس ثمة التزام بقبولها كعملة ، ولا يقبلها القابل عن رهبة ، بل عن رغبة . ويتعهد الساحب ، من جهة أخرى ، بوفاء قيمة الكمبيالة أو يضمن على الأقل وفاء قيمتها . كذلك لا محل لمقارنة الكمبيالة بأوراق البنكنوت لأن البنكنوت يدفع دائماً لدى الطلب . أما الكمبيالة فهي تدفع عادة بعد انقضاء مدة ، ويتوقف ائتمن الكمبيالة على ملاءة الموقعين ، أما ضمن البنكنوت فهو الرصيد المعدنى لبنك الاصدار ، الذى يضمن تحويلها فى أية لحظة الى نقود معدنية وهو ما جعل البنكنوت بديلاً لعملة الذهب والفضة لأن إنشاء الكمبيالة يقع تبعاً لحاجات الناس أما البنكنوت فهو يصدر بالجملة فى مجموعة متسلسلة الأرقام . زائداً الى ما تقدم أن حامل الكمبيالة لا يتحمل أى ضمن قبل أى إنسان

§ ٢٧ - **نظرية التصرف الشكلى** <sup>(١)</sup> : أمام هذه الصعاب التى اعترضت نظرية الوعد من جانب واحد ، قم العلامة الألمانية لبييه *Libbe* ولم يحفل بالبحث فيما اذا كانت الكمبيالة عقداً ، أم وعداً من جانب واحد ، وقال إن شكل الكمبيالة هو الذى له المقام الأول . وإنها عبارة عن تصرف شكلى يلزم بموجبه الساحب قبل المستفيد والمظهرين ، بشرط أن تكون الكمبيالة محررة على مقتضى الأوضاع القانونية ، وأن الشكل بالنسبة للكمبيالة كالطابع بالنسبة للنقود ، فهو الذى يهبها حيائها وتستمد منه قوتها الإلزامية . فحق حامل الكمبيالة لا يتوقف على إثبات أن الدين الذى تحمله الساحب له سبب صحيح ولكنه يتوقف على الشكل المولد للالتزام أى دون بحث فى سبب هذا الالتزام الشكلى . على أن الدين السابق على إنشاء الورقة التجارية « العلاقة السببية » قد يؤثر بين الطرفين فى نتائج التعهد المصرفى إذ قد يستخلص منه المدين دفوعاً تمكنه من إبطال الآثار القانونية للتصرف الشكلى أى الكمبيالة .

(١) *Théorie de l'acte formel* ، وقد أخذ الأستاذ لاكور بهذه النظرية ( بند



§ ٢٨ — في نظرية العقد المبرر<sup>(١)</sup> : قال بهذه النظرية الأستاذ تول Thöl ومقتضاها أن المدين بكميالة يتحمل التزاماً مجرداً أي التزاماً مستقلاً عن العلاقات القانونية الموجودة بين الطرفين قبل إنشاء الكميالة . ولكن الكميالة لا تقتصر على إثبات تكليف شخص بالوفاء والتصریح لشخص آخر بالاستيفاء بل هي تتضمن فوق ذلك أن من يسم الكميالة يصير بمجرد التسليم مديناً للشخص الذي تسلمها ، فتسليم الساحب الكميالة إلى المستفيد يحمل الساحب التزاماً ، والكميالة تتضمن « وعداً بدفع مبلغ من النقود » .

وتفقد العلاقات لتحتية sous-jacent الخاصة بمقابل الوفاء وبوصول القيمة معناها تماماً من الناحية الصرفية . وينتج التظهير نفس الآثار المترتبة على إصدار الكميالة ، فالتظهير يتضمن أمراً جديداً ووعداً جديداً بدفع مبلغ من النقود . لكن طبيعة هذا الالتزام المبرر لا تمنع المحرر من الدفع في مواجهة المستفيد ، إذا وجدت بينهما علاقة قانونية مباشرة ، بعيوب السبب اعتماداً على قاعدة « يعتبر سيء النية من يطالب بما يجب عليه رده »<sup>(٢)</sup> .

§ ٢٩ — النظريات الألمانية المحررة : أسلفنا القول في نظريات الإرادة المنفردة والتصرف الشكلي ، والعقد المبرر ، وهي نظريات متقاربة في نتائجها العملية وقد ذاعت في ألمانيا قبل سنة ١٨٤٨ وبالرغم من صدور قانون الأوراق التجارية في ذلك التاريخ ظلت المناقشات لمقضية قائمة مما دعا رجال القانون إلى فصل كل مسألة وحلها بمعزل عن كل نظرية وهو ما ترتب عليه تناقض الآراء وتعدد المفارقات . بينما حصر الفقهاء جهودهم على المسائل العويصة وهي نشوء الالتزام وتماك الحق الصرفي . ومن ثم بدت تلك النظريات الجديدة التي ما زال الفقهاء في خلاف بشأنها حتى الآن . وانشرع الآن في شرح النظريات الحديثة .

§ ٣٠ — نظرية الإنشاء<sup>(٣)</sup> : تتصل هذه النظرية بمذهب إينرت Einert وقد شرحها كونتز Kuntze في كتاب له ظهر في سنة ١٨٥٧ ، وخوى هذه النظرية

(١) Théorie du contrat abstrait وانظر ايسكو بند ٧٠

(٢) *Dolum facit qui petet quod redditurus est* = agis de mauvaise foi celui qui réclame ce qu'il sera tenu de restituer.

Théorie de la création.

(٣)



أن الورقة التجارية تكتسب بمجرد إنشائها القيمة القانونية للوصية ولكن قوتها معلقة على حيازتها بمعرفة أول حامل . ومنذ اللحظة التي يوقع فيها الساحب الورقة المستجمعة لكل البيانات الإلزامية يتولد التزام معلق على شرط وصولها إلى شخص ، وليس مما يؤبه له الكيفية التي تحصل بها هذا الشخص على الورقة التجارية وحتى لو فقد المحرر حيازتها رغم إرادته ظل ملتزماً بالوعد الذي تضمنته الورقة . وغنى عن البيان أن المحرر يستطيع الرجوع على السارق <sup>(١)</sup> ومعنى هذا أن محرر الورقة ، عند تحريرها والتوقيع عليها ، لا يلتزم قبل شخص معين بل يلتزم قبل كل حائز مستقبل لها . وكل ما يستطيعه المحرر هو أن يسترد الورقة أو يمزقها أو يحرقها ولكنه لا يستطيع التخلي عن الالتزام الثابت وبها ما دامت الكمبيالة موجودة . لذلك تعتبر اللحظة الحاسمة لنشوء الالتزام المصرفي هي اللحظة التي يتم فيها تحرير الورقة التجارية وليست هي اللحظة التي يتم فيها الإصدار *émission* .

§ ٣١ — نظرية الإصرار أو العقر <sup>(٢)</sup> : يقول أنصار هذه النظرية إن نظرية الانشاء تشتمل على تناقض ، لأن الالتزام على مقتضى نظرية الانشاء ولو أنه يتم بمجرد إنشاء الورقة التجارية إلا أنه يبقى معلقاً حين أن يملكه شخص فمن العبث إذن محاولة التفرقة بين الالتزام وتمك الحق واعتبارها تصرفين منفردين منفصلين . ومن ثم يجب الجمع بينهما حتى يمكن استخراج عقد ، ولذلك تسمى هذه النظرية أحياناً نظرية العقد *théorie du contrat* ولا ينشأ الالتزام المصرفي إلا منذ اللحظة التي يضع فيها المحرر الورقة التجارية في التداول ويكون مصدر هذا الالتزام عقداً يتوقف تمامه على تسليم الصك إلى شخص وبهذا التسليم فقط يتم المحرر عن إرادته إلى تحمل التزام صرفي فاذا ضاع أو سرق الصك قبل الإصدار لم يلتزم المحرر بوفاء قيمة الكمبيالة ، ولو كان الحامل حسن النية لأنه لم يتم عن إرادته بشيء ما وتكون اللحظة الحاسمة لنشوء الالتزام هي اللحظة التي يتم فيها التسليم (الإصدار) ويصدق ما تقدم على التظهير فهو يفترض لنشوء التزام المظهر أن يتم تسليم الكمبيالة إلى المظهر إليه بمحض إرادته أي بمقتضى عقد جديد <sup>(٣)</sup> .

<sup>(١)</sup> Saleilles : Théorie des obligations, p. 311.

<sup>(٢)</sup> Théorie de l'émission.

<sup>(٣)</sup> راجع سالي ص ٣٠٨ — ٣٠٩



§ ٣٢ — نظرية حسن النية : وقد دافع عنها جرنهوت Grünhut وعند، أن الالتزام الصرفي مصدره التصرف المنفرد الحاصل من الموقع بتوقيعه الصك طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً . وسواء أكان الموقع صاحباً أو مظهراً أو قابلاً أو ضامناً احتياطياً فهو يلتزم فوراً بتوقيعه فقط . ويتوقف هذا الالتزام بطبيعته على وصول الكمبيالة إلى شخص راغب في أن يكون دائماً . ولكن الموقع ينشئ بتوقيعه « قيمة في حيز القوة »<sup>(١)</sup> ويتحمل واجب المحافظة عليها فإذا غفل عن حفظ الورقة ووصلت إلى شخص حسن النية خرجت نتائجها من حيز القوة إلى حيز الوجود قبل الموقع . ومادام الصك بعيداً عن التداول استطاع الموقع أن يتلقاه ويمنع من تحقق الشرط الذي يتوقف عليه الالتزام . ولكن إذا خرج الصك من حيازته صارت الحقوق والالتزامات المشتقة منه نهائية وقطعية . وليس مما يؤبه له معرفة الكيفية التي وصل بها الصك إلى يد الحائز بحسن نية .

وتختلف هذه النظرية عن نظرية الاصدار (نظرية العقد) في أن توافق الارادات على تسليم وتسليم الورقة التجارية لا يكفي بذاته للالتزام بالورقة التجارية بل يجب توافر حسن النية لدى الحامل في وقت وصول الكمبيالة إليه . وتتوقف القيمة القانونية للكمبيالة على شكلها الخارجي . ولا يلتزم الحامل الحسن النية بالبحث في صحة تداول الكمبيالة . ويجب أن لا يضار الحامل بظروف أو حوادث لا يسمح ظاهر الكمبيالة بكشفها . والالتزام بالدفع الصادر من محرر الورقة التجارية لا يكون فقط قبل شخص معين بل قبل كل الأشخاص الذين يحوزون الورقة حيازة صحيحة توافر فيها حسن النية . ويصير كل حائز جديد دائماً مباشراً لمحرر الورقة .

§ ٣٣ — نقر النظريات الألمانية : وقد حان الحين لالقاء نظرة نافذة على الأساس الذي قامت عليه النظريات السالفة الذكر وهي الارادة المنفردة ، أو الالتزام المجرد أو الشكلي . ولا تخلو هذه النظريات عن بعض الصواب ولا يمكن إطراحها جملة . فولا تستطيع الارادة المنفردة ، في أحوال خاصة أو عند توافر بعض الشروط إنشاء التزام تتحمل به ، وهو ما قال به جمهور كبير من الفقهاء<sup>(٢)</sup> وأجازوه القانون

Valeur en puissance, "wertpotenz".

(١)

Capitant : De la cause des obligations, No. 33 et No. 192. — Demogoue : Obligations, t. I, p. 51 et s. — Josseland : Cours de Droit Civil, t. II, No. 395. — Lacour et Boutron, t. II, No. 1171. — Fontaine : No. 78 bis. — Planiol, Ripert et Esmein : Obligations, t. II, No. 10.

(٢)



المدنى في تطهير العقار<sup>(١)</sup> . وقد يعترض بأن الدين لا يوجد إن لم يقابله حق ، إذ لا يمكن تصور مدين بدون دائن ، ولكن يرد على هذا الاعتراض ما يلي :

( ١ ) إن الواعد قد يلتزم أحياناً قبيل شخص معين كما في التعاقد لأجل الغير stipulation pour autrui إذا نص في العقد المبرم مع العاقد stipulant على اسم الغير المستفيد .

( ٢ ) يصح الوعد إلى شخص غير معين كما في حالة الوعد بجائزة ، ( مادة ١٦٢ مدنى جديد ) أو الإيجاب الموجه إلى الجمهور ، والالتزام الذى تحمله الواعد يولد حقاً لا مالك له في الحال . ويجوز القانون المدنى الفرنسى في المواد ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٨٢ لبعض الأرباء التصرف لمصلحة ما قد يولد من الأولاد . وأجاز الامام مالك الوصية للمعدوم ، وبه قال بعض علماء الشافعية : فلو قال أوصيت لمن سيولد لفلان بكذا صحت الوصية ، فيأخذ من يولد لفلان هذا ما أوصى له به ، فان مضت مدة بعد موت الموصى ولم يولد لفلان هذا ولد انتظر إلى اليأس من الولادة ثم يرد الموصى به لورثة الموصى . كما تصح الهبة للمعدوم والوقف للمعدوم<sup>(٢)</sup> . وليس للموجب في الهبة أن يرجع عن إيجابه في رأى مالك وأصحابه ، لأن الأصل عنده أن المعروف لازم لمن أوجبه على نفسه ما لم يوجد مانع . وإذا كان الموصى له غير معين كالفقراء ، فان الوصية تتم بالإيجاب وحده ، وقال زفر : « ركن الوصية الإيجاب وحده قياساً على الميراث » وأجاز القضاء العقود الخاصة لأشخاص غير معينين<sup>(٣)</sup> . من أجل كل ما تقدم لم لا يلتزم الواعد بالوعد الصادر من جانبه متى كانت ظروف هذا الوعد والشروط الواجب توافرها للاستفادة منه لا تدع مجالاً للشك في إرادة الواعد التزام نفسه حقيقة ؟

وليس المقصود القول بأن كل وعد يتولد عنه من تلقاء نفسه التزاماً يتحمله الواعد ، ولكن الوعد من جانب واحد الذى ينم عن نية محققة ورغبة صادقة

( ١ ) يلتزم الحائز لعقار محل بمحقوق امتياز أو برهون بما يعرضه على الدائنين المقيدين وفاقاً لديونهم ( م ٥٧٥ / ٦٩٨ مدنى وما بعدها ) إذا أراد أن يطهر العقار ( مادة ١٠٦٣ مدنى جديد وما بعدها ) .

( ٢ ) التزام التبرعات لفضيلة الأستاذ أحمد إبراهيم بك ، مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة ، ٥٠٩ وما بعدها .

( ٣ ) Esmein : Les Obligations ، بند ٣٦٧



في الالتزام نحو الغير ، هذا الوعد فقط هو الذي يلزم الواعد . وتبدو هذه النية من حرمان الواعد نفسه من الرجوع عن وعده إذا أثمرت هذه النية ، وكان في رجوعه عنها تعرض من وجه إليهم هذا الوعد لضرر جسيم .

وإذا استرشدنا بهذه الفوائد كان من العسير المنازعة في تطبيق نظرية الارادة المنفردة على الكمبيالة : ذلك لأن الموقع على الكمبيالة لا يتعاقد مع كل الحملة المستقبلين للكمبيالة ، لأنه لا يعرفهم وهم أشخاص غير معينين في الوقت الذي يلتزم فيه . ولا شك في أنه قصد أن يتحمل التزاماً صرفياً بتخليه اختياراً عن الكمبيالة ، ذلك لأن الكمبيالة تعتبر حتى هذه اللحظة مشروعاً بسيطاً يستطيع أن يعمل عنه باتلاف الكمبيالة ، ومادامت الورقة لم تتداول ، فلا يمكن أن تكون أساساً لحق لمصلحة الغير . ويعتبر التزام الموقع في معظم الأحوال التزاماً مجرداً *abstract* فالالتزام الذي يتحمله المدين يبدو منفصلاً عن سببه بالنسبة للعامل الحسن النية وهو ما تقتضى به ضرورات الأعمال ، وإلا تعرض لتعامل بالأوراق التجارية لصعاب تقلل من منفعتها الاقتصادية .

وأخيراً يعتبر التزام الموقع شكلياً *formel ou littéral* إذ لا وجود لهذا الالتزام إن لم تحرر الكمبيالة طبقاً للأوضاع التي قررتها المادة ١٠٥ ١١٠ تجارى .

والخلاصة أن نظرية الارادة المنفردة جدرة بالعناية في الأوراق التجارية ، وبخاصة في الكمبيالات . لكن هذه النظرية ليس فيها كل ما يرضى . وفي التقيد بها خاصة ما يبعدنا عن الواقع ، وما قد يفضى إلى الخطأ في تكييف العلاقات القانونية الناشئة عن الإصدار والقبول والتظهير . إن كيف يمكن القول بأن التزام الساحب قبل المستفيد مستمد من الارادة المنفردة للساحب في حين أنهما مقبلان على علاقة مباشرة وأن المستفيد يتسلم باختياره الورقة من الساحب ؟ فليس من شك في وجود توافق بين إرادتي الساحب والمستفيد ، وفي نشوء عقد صرفي بينهما ولو أن هذا العقد هو بطبيعته شكلي .

وإذا صح أن دين الصرف هو دين مجرد *dette abstraite* ، إلا أن هذه القاعدة ليست مطلقة وتحتمل قيوداً وذلك في حالة ما لو كان مصدر هذا الدين الصرفي عقداً



تولد عن اتفاق تم بحرية بين أشخاص رابطتهم رابطة سابقة . فالعلاقات الصرفية الموجودة بينهم قد تتوقف على العلاقة القانونية السابقة التي من أجلها قبل الموقع تحمل الالتزام : فإذا انقضت هذه العلاقة القانونية بصفة رجعية انقضت علاقة الصرف القائمة بين هؤلاء الأشخاص . وبعبارة أخرى يستطيع المدين في الكمبيالة أن يحتج على الحامل في حالة المطالبة بالوفاء ، بالدفع المستمدة من علاقتهما الشخصية . ويسلم أنصار نظرية الإرادة المنفردة بهذا الحكم ولكنهم يغفلون تبريره .

§ ٣٤ — نظرية الإرادة المنفردة في الشريعة الإسلامية : هذه النظرية ليست غريبة عن الشريعة الإسلامية . فقد بحث الفقهاء في فعدة الوعد ووجوب الوفاء به . قال الله جل شأنه : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تعملون كرم مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون » وقال الرسول : « آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف . وإذا أوتى خان » .

وذكر إخلاف الوعد في سياق الذم دليل على التحريم وقال الرسول : « وأى المؤمن واجب » أى وعده واجب الوفاء به . وإخلاف الوعد فيه حرج بمقتضى ظواهر الشرع إلا حيث يتعذر الوفاء . وقد فرق الفقهاء بين الكذب والوعد . فقالوا الكذب يختص بالماضى والحاضر والوعد إنما يتعلق بالمستقبل فلا يدخله الكذب . والكذب لا يدخل الوعد ، والسبب في ذلك أن المستقبل زمان يقبل الوجود والعدم ولم يقع فيه بعد وجود ولا عدم فلا يوصف الخبر عند الإطلاق بعدم المطابقة ولا بالمطابقة لأنه لم يقع بعد ما يقتضى أحدهما . وبما أن الصدق هو القول المطابق ، والكذب القول الذى ليس بمطابق فيظهر وقوع وصف المطابقة أو عدمها بالفعل وذلك مختص بالحال والماضى . وأما المستقبل فليس فيه إلا قبول المطابقة أو عدمها (عن القرافى) .

واختلف الفقهاء في الوعد هل يجب الوفاء به شرعاً أم لا . فقال مالك إذا سألك أن تهب له ديناراً ثم بدا لك لا يزم . وقال سحنون الذى يزم من الوعد قوله إهدم دارك وأنا أسلفك ما تبني به . . . أو اشتر سلعة أو تزوج امرأة وأنا أسلفك لأننى أدخلته بوعدك فى ذلك . أما مجرد الوعد فلا يزم الوفاء به ، بل الوفاء



به من مكارم الأخلاق . وقال أصبح يقضى عليك به تزوج الموعود أم لا ، وكذا أسلمنى لأشترى سلعة كذا لزمك تسبب في ذلك أم لا .

وتطبيقاً لقاعدة الالتزام بالارادة المنفردة التزام الواعد بارادته المنفردة بوفاء الجعل والأصل فيه قوله تعالى : « ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم » وجاء في البهجة في شرح التحفة من سرق له شيء أو ضاع له مثلاً فالتمزم ربه الجعل المسمى بالبشارة اليوم فانه يجوز ذلك الالتزام ويقضى للبشر بأخذه بشرطين أن يلتزم له ذلك قبل وجود المسروق ونحوه وأن يكون مكانه مجهولاً فمن وجد الآبق أو المسروق أو علم مكانهما ثم جاء إلى ربه فطلب أن يلتزم له بالبشارة على رده أو على الدلالة على مكانه فلا جعل له وإن قبضه رده . وذهب بعض قضاة فاس بوجوب الحكم بالبشارة مطلقاً مراعاة للمصالح العامة وخوفاً من ضياع أموال المسلمين بكتمان الضوال والمسروق . وقد نص العلماء على أن الفتوى دائرة على مقتضى الحال .

§ ٣٥ — **تتعلق النظريات في مؤتمر جنيف** : يجب الاقرار بأن النظرية الألمانية أجدي على الائتمان من النظرية الفرنسية ، وقد وضعت النظرية الأولى لتقوية الائتمان ، وقد صدر قانون الكيمياء الألمانية في ١٨٤٨ أى في وقت كانت فيه ألمانيا دويلات مستقلة ، لكل منها قانون مستقل ، خالت هذه التجزئة دون تداول الكيمياء فوضع هذا القانون تيسيراً لتداولها .

وقد تلاقت النظريتان التقليدية والحديثة وجهاً لوجه في مؤتمر جنيف ، فالنظرية الفرنسية حريصة على تحقيق الطمأنينة ، والنظرية الألمانية حريصة على سرعة المعاملات ، وقد بدا هذا التعارض عسير التوفيق ولم تبذل أية محاولة لايجاد حل وسط يوفق بينهما ، ومع ذلك فان توحيد قانون الكيمياء خطأ خطوة واسعة ، وتدل التعديلات التي أدخلتها فرنسا بما أصدرته من قوانين حديثة على أنها فضلت الأخذ بالنظرية الألمانية ولو أنها احتفظت ببعض أحكام النظرية التقليدية كمقابل الوفاء .

§ ٣٦ — **مشروع قانون الكيمياء والسندات الأذنية**<sup>(١)</sup> : أخذ مشروع قانون الكيمياء والسندات الأذنية بأحكام القانون الموحد والملحق الثاني المرافق له

(١) انظر في كل هذا بحثنا : « النظرية الحديثة في مشروع قانون الأوراق التجارية » مجلة القانون والاقتصاد ، العددان الثالث والرابع ، السنة الحادية عشرة مرس وأبريل ١٩٤١ ، ص ٤٢٣ — ٤٨٦ وقد اعتمدنا على هذا البحث في وضع المذكرة الايضاحية لمشروع قانون الكيمياء والسندات الأذنية .



إذ لا يوجد ما يدعو لأن تتخلف مصر في هذا المضمار وتستقل في أحكام الكمبيالة بنظام خاص ولو أنها لم تنضم إلى اتفاقية جنيف المذكورة . ولنا في هذا أسوة برومانيا التي أدخلت القانون الموحد في بلادها بغير انضمام إلى هذه الاتفاقية ، ولا يتسع المقام للدلاء بعرض مفصل لأحكام هذا المشروع ، لذلك تقتصر على بيان خصائص النظرية الحديثة التي تستفاد من المشروع إجمالاً ، ثم نبين أهم الأحكام المطابقة للنظرية التقليدية التي احتفظ بها المشروع .

§ ٣٧ - **الأحكام المستفاد منها النظرية الحديثة :** يتميز المشروع بأنه وجه الكمبيالة توجيهاً جديداً لكي يتسنى لها القيام بوظيفتها كأداة ائتمان . فقد احتفظ القانون التجاري الحالي وعلى الخصوص القانون التجاري المختلط بالصفة التقليدية للكمبيالة فاعتبرها أداة لتنفيذ عقد الصرف (المادة ١١٠ من القانون التجاري المختلط) ولم يأخذ المشروع بهذه النظرية بل عرّف الكمبيالة من كل علاقة قانونية سابقة واعتبرها وعداً بالتوفاء صحيحاً في ذاته ونظم الأحكام المترتبة عليها بحيث لا يستطيع المتعاملون بآرائهم تعديل هذه الأحكام إلا في نطاق ضيق ، ذلك لأن الكمبيالة عدت من أبدال النقود . ولنمض الآن قدماً إلى تفصيل ما أجملناه :

(١) **الصفة الشككية للالتزام الصبرفي :** تتميز الكمبيالة بشككية خاصة وينجب أن تحمل طابعاً معيناً . وليس هذا بالشيء الجديد ، ويحمل القانون التجاري الحالي بقية من هذه الشككية كذكر وصول القيمة . لكن هذه الشككية ازدادت ظهوراً إذ يجب أن يكون الصك حاملاً بذاته مشتملاته وأوصافه بمجرد الاطلاع عليه . من ذلك ضرورة ذكر كلمة « كمبيالة » في ذات نص الصك لفتاً لنظر المتعاملين إلى أنهم بتوقيعهم كمبيالة يخضعون لقواعد الصرف الشديدة .

(٢) **الكمبيالة صك ذات برزاة :** الكمبيالة صك مستقل يجب أن يكون كائناً بذاته دون إحالة إلى أي مستند آخر ، لذلك يجب أن يكتب قبول المسحوب عليه على ذات الكمبيالة ، ومن ثم فلا يجوز أن يرد القبول على ورقة مستقلة . كما أن التظهير يجب أن يرد على ظهر الكمبيالة ، فلا يجوز إجراؤه في ورقة مستقلة ، إنما يجوز أن يرد على ورقة تتصل بذات الكمبيالة (م ١٣ من المشروع) .



كذلك حذف المشروع شرط وصول القيمة إبرازاً لمعنى كفاية الكمبيالة بذاتها ، حتى لا يتعلق مصيرها بالعقد الذى بسببه ذكر وصول القيمة . فقد جرى العمل فى الأوساط التجارية والمصرية على ذكر : « والقيمة حسب العقد المحرر اليوم » والصكوك التى تحرر بهذه الكيفية لا تعتبر أوراقاً تجارية لأن مصيرها مرتبط بمصير العقود المشار إليها فى تلك الصكوك ( بند ٤٨ ) .

( ٣ ) استنفول التوقيعات : تبدو روح المشروع الجديد بجلاء فى قاعدة « استقلال التوقيعات » التى قررناها بكيفية لاندع مجالاً للشك فى أن مجرد توقيع الكمبيالة يحمل الموقع التزاماً صريحاً وقد وردت الصيغة العامة لهذه القاعدة فى المادة ٨ فنصت على أن مجرد توقيع كمبيالة يحمل الموقع التزاماً صرفياً قائماً بذاته لا يؤثر فيه التزامات بقية الموقعين سواء كانوا سابقين أم لاحقين له . فإذا بطل التزام أحد الموقعين لتقص فى أهليته أو تزوير توقيعه إلى آخر ما جاء فى هذه المادة فإن ذلك لا يؤثر فى التزامات الموقعين الآخرين . ومن شأن هذه القاعدة التشجيع على تداول الكمبيالة . ويشتمل المشروع على تطبيقات كثيرة لهذه القاعدة منها أنه إذا غير نص الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون له بالنص الجديد المغير ، كما لو غير مبلغ الكمبيالة بالزيادة ، أو غير ميعاد الاستحقاق ، ذلك لأن التغير لا يقع فقط فى التوقيع بل يقع أيضاً أثناء تداول الكمبيالة وقد ينصب على أحد بياناتها ( م ٩٣ من المشروع ) .

وثمة تطبيق آخر لقاعدة استقلال التوقيعات وهو مانص عيه المشروع ( م ٤١ ) من صحة التزام الضامن الاحتياطى ولو كان التزم مضمونه باطلا لآى سبب غير عيب فى الشكل . ذلك لأن الضامن الاحتياطى ولو أنه يلزم بالأوجه التى يلزم بها مضمونه إلا أن التزام الضامن الاحتياطى هو التزام صرفى يستمد قوته من ذات الصك الحامل له . وقد خرج المشروع بهذا الحكم على ما تقضى به قواعد القانون الحالى وما ذهب إليه القضاة من أن الضامن الاحتياطى غير ملزم بالضمان متى كان مضمونه



غير ملزم به<sup>(١)</sup>. وفحوى ما تقدم أن المشروع اطرح جانباً النظرية التقليدية التي اعتبرت الضمان الاحتياطي كفالة وأن الضامن الاحتياطي يتحمل التزاماً صرفياً أي أنه مدين صرفي مستقل عن بقية الموقعين على الكمبيالة . وهذا التصور الجديد للضمان الاحتياطي يشجع تداول الكمبيالة ويعطى حاملها حق اختصام الضامن الاحتياطي في أحوال لا يمكنه القانون الخالي من اختصامه فيها . لكن هذا التصور الجديد للضمان عظيم الخطر بالنسبة للضامن الاحتياطي ، وهو الذي يتحمل هذا الضمان بباعث المروءة والتجرد من المنفعة الذاتية ، فقد يجد نفسه ملزماً بالوفاء بمقرره دون أن يكون مضمونه ، وهو الذي قصد اسداء خدمة إليه ، غير ملزم بشيء . وقد أخذ هذا الحكم من القانون الألماني الذي اعتبر : كما أسلفنا ، الكمبيالة صكاً شكلياً مجرداً وأن الضامن الاحتياطي لا يلزم إلا إذا كان التزام مضمونه صحيحاً شكلاً ولو وضع الساحب شرط عدم القبول فلا يضمن ضامنه الاحتياطي قبول الكمبيالة . إنما لا يؤبه لكون التزام مضمونه باطلاً من الناحية الموضوعية كالتزوير أو عدم الأهلية فالضامن الاحتياطي يظل ضامناً بمقتضى توقيعه . ومن ثم لا يصير هذا الضامن كفيلاً أو مؤمناً لملاءة المضمون فحسب كما هو شأنه في القانون الخالي ، بل يصير شاهداً على صحة توقيع مضمونه وعلى أهليته ، ويقارب المظهر الذي يلزم بالوفاء ولو كان المدين الأصلي غير ملزم . وليس أقطع ولا أدل على قاعدة استقلال التوقيعات من تقرير التزام الضامن الاحتياطي على هذا النحو الذي يقوئ ائتمان الكمبيالة ويشجع على التعامل بها .

وتبدو قاعدة استقلال التوقيعات في آثار تضامن الموقعين على ورقة تجارية ذلك أن كل موقع ، ولو أنه ملزم بالتضامن مع الموقعين . إلا أن التزام كل موقع مستقل عن التزام بقية الموقعين فيلزم كل موقع بمقتضى سبب يختلف عن سبب التزام بقية الموقعين ، لأن تجمع كل هذه الالتزامات في صك واحد لا يجوز اختلاف مصدر كل التزام ، وليس هذا تضامناً في الحقيقة . فالساحب عند ما يطلب

(١) الدس نقص فرنسي ١٠ يولييه ١٨٩٥ ، د . ١٨٩٦ ، ١ ، ٥٧٠ ، ١٤ ، يولييه ١٩٠٩ ، د . ١٩١٠ ، ١ ، ١٤٧ ، وقد قضى بأن الصك الاحتياطي هو ضمان حقيقي يوفيه الكمية وتقوية الثقة التي يوجبها توقيع المظهر والمظهر ، وهو الذي ينبغي عليه أن الضامن الاحتياطي يتبع التزام المضمون وجوداً وعدمه . من ثم يرون التزام الضامن الاحتياطي إذا سبب ضمانه عدم جوهري كتزوير توقيع مضمونه .



من المسحوب عليه قبول الكمبيالة فهذا الأخير يلتزم بوعده الذي أعطاه . والساحب يلتزم بدينه الأصلي قبل المستفيد . بترتيب على ذلك :

١ - المطالبة القضائية لأحد الدين أو اعتراؤه الدين يرفع المدعى عليه لهذا التضامن ولكنه لا يعطيه بالنسبة لبقية الدين . فالتضامن هذه الأخيرة . ( م ٩٦ من المشروع ) .

٢ - إبراء أحد المدينين لا يؤثر في حقوقه من الآخرين .

( ٤ ) الكمبيالة بربط النقود : ومادامت الكمبيالة معبرة بدين الممنوع من ناحية المداول على الألف فقد عني مشروع تنظيم كل أحكامها ، بخلاف القانون الحالي الذي ترك المندفعين قسماً من حرية في تدبير أحكامها لاعتباره الكمبيالة أداة للعمل النقود ليس لها كبر خطر في النشاط الاقتصادي وليس من حاجة إلى تنظيم أحكامها . ولكن مادام الأمر بتدبير الكمبيالات قد ضربوا بنوداً من المتعين على المشرع تنظيم كيفية تداولها لا من قبل شكل حسب بل من قبل الأحكام الموضوعية . حيث نص المشروع على بطلان كل شرط يخالف مضمود الكمبيالة ، ووضع قواعد جديدة يرجوع على المتعين الألف :

بطلان كل شرط يخالف مضمود الكمبيالة : ( ١ ) من القواعد المفهومة التي قررها علماء الأصول في الشريعة الإسلامية أن كل شرط يخالف مضمود العقد فهو باطل . ويشتمل المشروع على عدة تطبيقات هذه القاعدة من ذلك :

( ١ ) اشتراط الساحب بدين :

يحوز طبقاً لمقتضى الخلق أن يشترط الساحب الذي قدم مدين وهو عدم خن وفاء مبلغ الكمبيالة . ويضع الساحب هذا الشرط ليضمن عدم الرجوع عليه في حالة إعسار المدين أو إفلاسه في مقابل حط جزء من مبلغ الكمبيالة . ويضاف إليه عمولة ضمان <sup>٢</sup> الدرك . لكن المشروع اعتبر هذا الشرط كأن لم يكن لأنه لا يتفق مع اعتبار

( ١ ) رقم ١٠١٣ ديسيمبر ١٩١٥ . س ١٠١٥ .

( ٢ ) رقم ١٠١٣ ديسيمبر ١٩١٥ . س ١٠١٥ .  
 ٢ - " Les conditions de validité de la lettre de change " .  
 عدم الصالح .



الكيميالة بديلة النقود أو شي وعد صادر من الساحب الى الجمهور بوفاء مبلغها عند حلول ميعاد الاستحقاق ( م ١٠ فقرة ثانية ) .

( ب ) عدم تعليق التظهير على شرط :

نص المشروع على أن كل شرط يقتزن بالتظهير يعتبر كأن لم يكن . ومعنى هذا أن التظهير يعتبر صحيحاً والشرط باطل . أما القانون الخالي فهو يشترط لصحة التظهير أن لا يكون مقترناً بشرط وإلا عد التظهير باطلاً .

( ج ) اشتراط الفائدة :

قد تذكر الفائدة بجانب مبلغ الكيميائية فيمكتب فيها ادفعوا ٣٥٨ جنيتها والفائدة ٧ . . . . . وطبقاً للقانون الخالي اختلف الشراح في صحة هذا الشرط فقال بعضهم إنه عائق لتداول الكيميائية ، وقال البعض الآخر بصحته إذ يكفي لتعيين مقدار الفوائد إجراء عملية حسابية بسيطة على أساس تاريخ السحب والاستحقاق . ولكن يجب الاقرار بالصعاب التي تعترض حسابان الفائدة اذا كانت الكيميائية مستحقة الوفاء لدى الاطلاع أو بعد مرور زمن منه . وقد يشير هذا الشرط شكوك مصلحة الضرائب فقد تعتبر الكيميائية ورقة مالية وتخضعها لضريبة الأوراق المالية ، وقد نص المشروع على أنه اذا كانت الكيميائية مستحقة الدفع لدى الاطلاع عليها أو بعد مضي مدة منه جاز للساحب أن يشترط فائدة عن المبلغ المبين فيها . أما بالنسبة لما عداها من الكيميائيةات الأخرى وهي المستحقة في يوم معلوم أو بعد مضي مدة معينة من تاريخها فان هذا الشرط يعد كأن لم يكن ، ذلك لأن معرفة الاستحقاق تمكن الساحب من ضم الفوائد الى الأصل ولا معنى بعد ذلك لشرط الفائدة ( م ٥ من المشروع ) .

**الرجوع على المترمين :** ( ٢ ) أسلفنا أن النظرية الحديثة لا تعنى بمقابل الوفاء على خلاف النظرية التقليدية وقد أفصح القانون الموحد عن تمضيله للنظرية الأولى باهماله مقابل الوفاء والاكتفاء بالنص عليه في ملحق القانون الموحد . فدل بهذا على أنه لا يعتبر مقابل الوفاء ركناً من أركان الكيميائية . يؤيد ذلك ما نص عليه القانون الموحد وما أخذ به المشروع من سحب كيميالة على نفس الساحب ومن العسير



تصور وجود المقابل في هذا المرض . ومن هذا القبيل مانص عليه المشروع في الحالتين الآتيتين :

( أ ) عدم القبول :

يقضى القانون الخالي بأنه إذا لم يقبل المسحوب عليه الكميالة جار للحامل تحرير بروتستو عدم القبول وإعلانه الى من يريد الرجوع عليه من الملتزمين ، ويكون لهذا الأخير الخيار بين أمرين الوفاء فوراً أو تمسك كفيلاً مقتدر ، وتقديم كميال يدل على أن الساحب قد يقدم مقابل لوفاء حتى ميعاد استحقاق الكميالة ومن ثم لم يختم القانون الخالي الوفاء على الملتزم . أما المشروع فقد حرم الملتزم من هذا الخيار وألزمه بالوفاء فوراً في حالة الرجوع عليه بسبب عدم قبول المسحوب عليه ( م ٦١ ) ، على أن المشروع قد خفف من وقع هذه القاعده فأعطى للملتزم الحق في أن يطلب من فاضي الأمور الوقتية مهلة للوفاء بشرط أن لا تتجاوز استحقاق الكميالة .

والحكم الجديد الذي اشتمل عليه المشروع أجدى من الناحية الاقتصادية وأوفى بحاجات الائتمان وهو لا يتعارض في الجهة من الناحية التشريعية الصحيحة مع نظرية مقابل الوفاء ويكفي التقرير بأن الكميالة كالشيك لا تسحب إلا إن كان لها مقابل وفاء .

( ب ) إفلاس المسحوب عليه غير المقابل :

يقضى القانون الخالي بأن إفلاس الملتزم الأصلي في الكميالة هو الذي يترتب عليه سقوط الأجل واستحقاقها فوراً . والمدين الأصلي في الكميالة هو المسحوب عليه المقابل ، أو الساحب في حالة عدم قبول الكميالة يترتب على ذلك أن إفلاس المسحوب عليه غير المقابل لا يترتب عليه استحقاق الكميالة فوراً . وقد قرر المشروع قاعدة جديدة تقضى بأن إفلاس المسحوب عليه قابلاً أم غير قابل للكميالة والتوقف عن الدفع ولو لم يثبت في حكم أو توقيع حجز غير مجد يعطى للحامل حق الرجوع على بقية الملتزمين ( م ٦١ ) .

على أن المشروع أدخل تعديلاً جديداً فتضى بأنه في حالة الرجوع قبل الاستحقاق يجوز للملتزمين أن يطلبوا من رئيس المحكمة التجارية المكائن في دائرتها موطنهم أن يمنحهم آجالاً بشرط أن لا تتجاوز ميعاد استحقاق الكميالة ( م ٦١ ) .



وهذه الشدة المتبادعة في معاملة المتزمتين وإلزامهم بالوفاء حالاً وبخاصة إذا عرفوا باليسر مردها إلى الصفة القديمة للكيميائية ووجوب تيسير تداولها .

(٥) قابلية الكيميائية بطبيعتها للتغيير : فصل المشروع أحكام المظهر تخصص لها عشر مواد ( ١١ م - ٢١ م ) المشروع ( ولا يقتصر على المواد الثلاث التي عقدها القانون الخالي لهذا الموضوع الخطير . وأورد أحكاماً جديدة تخصمها فيما يلي :

عزم استعمال الكيميائية على شرط ( ١١ م ) يشترط القانون الخالي استعمال الكيميائية على شرط الاذن أو أية عبءه . إذا لم يمكن تداولها بالمظهر . وقد نص المشروع على أن الكيميائية تداول بالمظهر ولو لم ينص فيها على شرط الاذن ( ١١ م ) .

على أنه يجوز جعل الكيميائية غير قابلة للتغيير متى كتب المظهر عليها عبارة « غير إذنية » أو أية عبارة أخرى بمعناها . وفي هذه الحالة تتداول الكيميائية طبقاً لأحكام حوالة الخمرق المدنية ( ١١ م ) وهي تقضي باتباع إجراءات معينة . وتسمى قواعد الحوالة فلا يضمن المظهر المحل عليه من ضمن وجود الدين فقط ، ولا تسرى هذه عدم الاحتجاج بالبيع في علاقة المدين الشخصية وبقية المتزمتين قبل الاستيفاء ، لكن حتى حظر تداول الكيميائية بالمظهر اختصاص به لساحب دون المظهرين وليس في مقدور أحدهما تغيير طبيعة المصنوع الذي أصدره الساحب ، وإن صح أن المظهر يستطيع حظر المظهر من جديد . فهذا الشرط لا يؤثر في صحة التظاهرات اللاحقة لهذا الخطر ، وكل ما في الأمر أن المظهر الذي وضع هذا الشرط لا يكون ضامماً . ولعل الأشيخ من الذين ظهرت إليهم الكيميائية على الرغم من هذا الشرط وبهذه الكيميائية يتخلى عن ضمان الوفاء . وبعد هذا بمثابة شرط عدم الضمان وهو المستعمل كثيراً في التجارة الدوائية .

بملاء المظهر الجزئي ( ٢ ) لا يحرم القانون الخالي تظهير جزء من مبلغ الكيميائية إلى المظهر إليه ، كما أن القانون المدني لا يحرم الحوالة الجزئية .

(١) من ينقل المظهر الجزئي ملكية جزء من الدين الذي يمثلته صك . . . من هذا النزاع على المحاكم المختصة ولم ينص فيه بعد ( محكمة الاستئناف المحقة ٢٦ فبراير ١٩٣٦ ، حريفة المحاكم المحقة ٣٠ ١٤٠٠ ١٩٢٠ ) .



وهو نص المشروع على بطلان تطهير الخزئي ، بسبب العنت الذي يقع فيه المظهر إليه إن كان غير حائز للكبيالة . إذ كيف يستطيع المطالبة بالوفاء مع أن المسحوب عليه لا يوفي إلا إذا تسام ذات الكبيالة مما قد يترتب عليه سقوط حق الخامل باعتباره حاملا مهما لا يقدمها في الميعاد المحدد ( م ١٢ ) . وقد نص المانون الانكليزي ( مادة ٣٢ فقرة ٢ قانون ١٨٨٢ ) على أن التطهير الجزئي عنز تو كيلا بالغرض . والواقع أن الصعوبة المتبادرة لكميالة تسفر مع التطهير الجزئي . وتشير المحاكم في أحكامها إلى الصعاب العملية التي تعترض هذا النوع من التطهير .

**تطهير الكبيالة الى أمر الموقعين :** ( ٣١ ) صرح المشروع بجواز تطهير الكبيالة بمسححة مسحوب عليه ، قائلا كان " غير قال لها ، أو مسححة لساحب أو أي متزم آخر ، ويجوز هؤلاء تطهير الكبيالة من جديد ( ١١٠ ) . ولهذا المسألة فائدة عملية إذ بدلا من إنشاء كميالة جديدة يدفع عنها رسم دفعة تطهير كميالة موجودة من قبل الذموية دين . ومع التسليم بأن تطهير الكبيالة إلى المسحوب عليه يترتب عليه انقضاء تعهد الثابت فيها اتحاد الذموية فقد أجزى هذا التطهير نظرا للتوافد العملية المترتبة على إمكان إعادة التطهير ، تفاديا من دفع رسوم دفعة جديدة . على أن اتحاد الذمة ليس في حقيقته طريقة من طرف انقضاء الالتزام . بل هو مجرد مؤقت عن مطالبة ، فيظل الحق في حالة سبات مادام حامل الكبيالة دائما ومربنا بها ، لكن هذا الحق ناشط ويحيى من جديد بمجرد التطهير . وقد قبل في جنيف عند المناقشة في هذا الحكم إن الدين الثابت في الكبيالة هو دين غير شخصي . وقد أصدرت الحكومة لمرسمة تعليمات إلى الأستاذ برنرو . مشن الرسمى في مؤتمر جنيف بعدم جواز إعادة تطهير الكبيالة انبعاثا ذهب إليه انقضاء المرسوم .

نص د رسي ١٩ أبريل ١٨٨١ . د ١٨٨١ . ١٠ . ١٧ . ذهب الأستاذ ديون كان في موله إلى أن التطهير إلى المسحوب عليه يستلزم انقضاء الكميالة بحد ذاته أو انقضاءها بواء من سوء المبتسر وأن الكبيالة لا تمت من جديد ولو بسبب التطهير إلى المسحوب عليه بمسححة الغير . وذهب الأستاذان ساير وبرنرو إلى غير هذا الرأي وقالوا إن التطهير الحاصل من المسحوب عليه لا يمكن أن يبيح إمرار التطهير القدية ولا يمكن الدفع قبل "المع اتحاد الذمة . وقد نهي اوفد المراسي الذي رآه المسحوب برنرو براء عقبة برنرو . وقد قل في هذا الصدد مدون ديالينا :

" Je ne chercherai pas à mettre en contradiction M. Perceat avec le delegue Perceat, de telles situations se présentent assez souvent " .



والملاحظ في كل ما تقدم أن الكمبيالة يجب أن لا تستقر بسبب وصولها إلى أحد الموقعين بل يجب أن تقوم بوظيفتها النقدية حتى النهاية المقررة لها وهي الاستحقاق .

**التظهير المسمى لميعاد الاستحقاق :** ( ٤ ) لم يشر القانون التجارى الأهلى إلى تظهير الكمبيالة بعد ميعاد استحقاقها ، أما القانون لتجارى المختلط فقد اشترط لصحة التظهير الناقل للملكية الكمبيالة أن يكون حاصلاً قبل ميعاد استحقاقها وذهب القضاء المختلط إلى أن التظهير الحاصل بعد هذا الميعاد يعد تظهيراً توكلياً أى أن الغرض منه توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الكمبيالة فيجوز الاحتجاج على المظهر إليه بالدفع الجائر الاحتجاج بها في مواجهة المظهر فهل يعد التظهير بعد الاستحقاق تظهيراً صحيحاً أم حوالة مدنية طبقاً للقانون التجارى الأهلى ؟ اختلف القضاء الفرنسى . ولكنه ذهب أخيراً إلى القول بأن التظهير بعد الاستحقاق كالتظهير قبل الاستحقاق سواء بسواء .

وقد قضى المشروع الجديد بأن التظهير بعد الاستحقاق ينتج ذات الآثار التى تترتب على التظهير قبل الاستحقاق ، إنما إذا حصل التظهير بعد بروتستو عدم الوفاء أو بعد انقضاء مواعيد تحريره كان حكم الحوالة المدنية ( م ٢٠ من المشروع ) .

ويتفق هذا الحكم مع الوظيفة الاقتصادية للكمبيالة كما أنه فى مصلحة الحامل . ولو كانت الكمبيالة مستحقة الدفع لدى الاطلاع وامتنع المسحوب عليه عن الدفع ، ولم يحرر البروتستو فلا يعد ميعاد تحرير البروتستو منقضيًا ومن ثم يجوز تظهيرها . ولما كان ذكر تاريخ التظهير ليس شرطاً لصحته فقد أقام المشروع قرينة على أنه إذا لم يذكر تاريخ التظهير عد التظهير حاصلاً قبل انقضاء ميعاد تحرير البروتستو . وتتفق هذه القرينة مع الواقع ، وقد روعى فى تقريرها مصلحة الحامل تحقيقاً لحسن تداول الكمبيالة . على أن هذه القرينة يجوز إثبات ما يخالفها ( م ٢٠ فقرة ثانية ) .

**توطير ائتمانه الكمبيالة :** ( ٥ ) لما كانت الكمبيالة أداة ائتمان وجب بيان الشروط التى يجب توافرها فى الحامل كما أنه يجب حمايته من الدفوع التى قد تبغته فلا يحتج بها عليه ، وبيان الدفوع التى يصح الاحتجاج بها عليه . كذلك يتعين تقوية



لائتمان الكميالة أن لا تنقضى الوكالة بوفاة الموكل أو عدم أهليته ، وأن يلتزم الموقع على الكميالة بلا تفويض التزاماً شخصياً ، على التفصيل الآتي :

الحامل الشرعي وعدم الاستعانة بالرفوع : ( ١ ) لما كانت الكميالة أداة ائتمان وجب حماية حاملها من الدفوع المفاجئة التي قد يترتب عليها انهيار حقه وقد عرف المشروع من هو الحامل الخلق بهذه الحماية وبعبارة أخرى من هو الحامل الشرعي .

الحامل الشرعي : عرف المشروع الحامل الشرعي فقال : « يعتبر من بيده الكميالة أنه حاملها الشرعي متى أثبت أنه صاحب الحق فيها بالتظاهرات المتصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيراً على بياض والتظاهرات المشطوبة تعتبر في هذا الشأن كأن لم تكن . وإذا وقع تظهير كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الكامل أنه هو الذي آل إليه الحق في الكميالة بموجب ذلك التظهير على بياض » ( م ١٦ ) ، وخوياً ما تقدم أن صحة التظهير وبالتالي شرعية حيازة الكميالة تتوقف فقط على شكل التظهير أي وجود سلسلة متصلة من التظاهرات إذ أنه يتعذر عند كل تظهير البحث في صحة التوفيعات السابقة وإلا تعذر التعامل بالكميالة بالسرعة التي تقتضيها الأعمال التجارية . وقد صرح المشروع بأن وفاء المدين إلى الحامل الشرعي يترتب عليه براءة ذمته . لذلك تعتبر المادة ١٦ حامية للدائن والمدين في آن واحد .

إلا أن قرينة « الحيازة الشرعية » المستفادة من شكل التظهير تزول متى ثبت عكس هذه القرينة . فقد تكون حيازة الحامل شرعية طبقاً لشكل التظهير ولكنه ليس المالك الحقيقي للكميالة كما لو عثر في الطريق على كميالة مظهرة على بياض وملاً الفراغ بكتابة اسمه فيه ، أو تلقى الكميالة من شخص ليس له حق التصرف فيها . وإلى هذا أشار المشروع فقرره أنه إذا زالت يد شخص عن كميالة بحادث ما فحاملها — متى أثبت أنه هو صاحب الحق فيها — لا يلزم بردها إلا إذا كان قد حصل عليها عن نية سيئة أو عن خطئه الفاحش ( م ١٦ ) .

وقد فسرت لجنة التحرير بجنييف « سوء النية » بأنه علم الحامل بأن من ظهر إليه الكميالة ليس حاملاً شرعياً أو ليس له صفة أو أهلية للتصرف في الكميالة وأنه



رتكب خطأ فاحشاً . والمعبرة في هذا بالوقت الذي تمت فيه حيازة الكمبيالة  
وغيره . تقدم أن من حاز كمبيالة بحسن نية وبدون أن يرتكب خطأ جسيماً  
تكون حيازته صحيحة . والمدين هو المكلف بإثبات عيب حيازة الحامل أو سوء  
نعمه أو خطئه الآخر . ومن الحامل حسن النية متى اعتقد مخلصاً أن من ظهر  
إليه الكمبيالة هذا الحق .

فدعوة عزم الاحتجاج بالرفوع : ( ٢ ) نص المشروع على أنه : « ليس لمن  
أقيمت عليهم الدعوى بكمبيالة أن يحتجوا على حاملها بأوجه الدفع المبينة على علاقتهم  
الشخصية بساحبها أو بعمليها السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها  
إضرار المدين » ( م ١٧ ) ولم ترد هذه القاعدة في القانون الحالي . وقد أخذ بها القضاء  
المصري . وثى أصل عظيم من أصول قانون الصرف ، وتعتبر حجر الزاوية في صرح  
الكمبيالة . وتبرز هذه القاعدة صفة المجردة للالتزامات الصرفية أي خصيصية  
انفصلت من العلاقات الأصلية التي تستند إليها هذه الالتزامات . وتعد بالنسبة  
للمدين تشييداً لمسئوليته يسمى « صرامة الصرف » ولم تعدد المادة المدفوع  
التي يجوز الاحتجاج بها على الحامل . كما فعل القانون الألماني في المادة ٨٢ بل ذكرت  
المدفوع التي لا يجوز الاحتجاج بها والنتيجة عملية واحدة .

وتنقسم المدفوع إلى مدفوع عملية ودفوع شخصية ودفوع العينية . iii ٣  
حتى التي يستطيع المدين الصرف في الاحتجاج بها على كافة الدائنين كالدفع المبني على عيب  
في الشكل . أما مدفوع الشخصية فهي التي لا يستطيع المدين الاحتجاج بها  
إلا على دائن معين . وتعد على وجه الخصوص من المدفوع الشخصية المدفوع  
المبينة على علاقات المدين المباشرة بالدائن ومن ثم لا يحتج بها إلا على هذا الأخير  
فقط . وهناك مدفوع يحتج بها على الدائن وعلى من تلقى منه الكمبيالة وهالك بيمانها :

١ الحامل الذي استحصل على الكمبيالة بغير التظهير بل بطريقة أخرى  
كالخوالة المدنية ومن هذا القبيل الحائز للكمبيالة وضع فيها الساحب شرط  
« عدم الاذن » وحائز الكمبيالة بالتظهير لا حق لبروتستو عدم الدفع أو بعد فوات  
الميعاد المقرر لتحرير البروتستو ( م ٢٠ ) .



٢ - من ظهرت إليه كميالة تظهيرا أو كياليا (م ١٨) .

٣ - المظهر إليه السبب ، لنية ، وهو الذي عند تلقيه الكمبيالة عمل على الاصرار بالمدين أى أن يكون عالماً بالذبح الذى كان من المستطاع الاحتجاج به على المظهر لو ظلت الكمبيالة في حيازته وطالب بها المدين وأنه بقبوله المظهر قصد أن يموت على المدين الاحتجاج بهذا الذبح . والعبرة في أهم بوقت حيازة الكمبيالة .

### أهم الرفوع العينية : يدخل في عداد الدفوع العينية :

١ - عدم الأهلية . يحتاج بهذا السبع عديم الأهلية فقط ( مادة ٧ ) وهو يحتاج به على كل الدائنين .

٢ - عيوب الكمبيالة الشكلية ، وشي خلو الكمبيالة من أحد البيانات التي اشترطها القانون ( ١ و ٢ فقرة أولى ) .

٣ - اشتغال الكمبيالة على سبب غير مشروع أو مخالف للآداب .

٤ - عيوب توفيق المدين كالزوير . فإن زورت إمضاءه لا يلتزم به من تعامل معه : ولا قبل أى حامل لأن الانسان لا يلزم إلا بإرادته ولو أن هذا لا يمنع من التزام بقية الموقعين ( ٨٠ ) .

٥ - الدفوع المبنية على تنصص المدين من الضمان كما لو اقرن لتوفيق شرط عدم الضمان « بدون ضمان » ( م ١٥ ) .

### أهم الرفوع الشخصية : يدخل في عداد الدفوع الشخصية :

١ - الدفوع المبنية على عيوب في تسليم الكمبيالة . كاحتجاج المدين بأنه لم يسلم الكمبيالة بإرادته الحرة بل إن تداولها كان نتيجة ضياع أو سرقة ، أو أذوقع الكمبيالة بغير الغش أو الوعيد .

٢ - الدفوع المبنية على أن الحامل ليس له صفة الحامل الشرعى من ناحية الشكلية ( م ١٦ فقرة أولى ) أو من الناحية المادية ( م ١٦ فقرة ثانية ) .



٣ — الدفوع المبنية على العلاقات المدنية التي سوغت إنشاء الكمبيالة أو تظهيرها . وهذه الدفوع لا يحتاج بها إلا على الحامل الذي كان سبباً في وجود العلاقات المدنية التي يحتاج بها ومن هذا القبيل :

( أ ) بطلان العلاقة الأصلية التي بسببها أنشئت الكمبيالة ، كمنافاتها للأدب أو أنها غير مشروعة ، أو كانت دين قمار .

( ب ) انعدام كل علاقة قانونية سابقة على الكمبيالة أو تظهيرها كتسليم كمبيالة لدفع مبلغ غير مستحق ، أو بطلان هذه العلاقة لعيب في الرضا .

( ج ) عدم تنفيذ العقد أو فسخه كعدم تسليم البضاعة المبيعة أو وجود عيب فيها .

( د ) انقضاء الدين الذي بسببه أنشئت الكمبيالة بالمقاصة أو التقادم .

( هـ ) الدفوع المبنية على انقضاء التزام الصرف . ولا يبدو أثر التقادم إلا بالنسبة لمن أهمل في قطع التقادم . كما أن عدم تحرير بروتست أو عيوب البروتست لا يحتاج بها قبل الدائنين الذين لم يضعوا في الكمبيالة « شرط المطالبة بلا مصاريف » . ولا ينتج الوفاء أثراً مطلقاً . إذ يتوقف أثره على شخص الموفى . فوفاء الساحب يبرئ كل الضمان في الكمبيالة لكن المسحوب عليه القابل يظل ملتزماً ، ووفاء أحد المظهرين يبرئ كل المظهرين والضمان اللاحقين له ، ووفاء المسحوب عليه أو ي ملتزم بالوفاء لذمته كصاحب المحل المختار يبرئ كل المدينين الصرفيين . ويعتبر في حكم الوفاء كل طريقة يترتب عليها انقضاء الالتزامات كالمقاصة والتجديد والابراء .

( و ) الدفوع المبنية على تحديد الالتزام . كما لو وضع المظهر شرط « عدم الاذن » .

( ز ) الدفع المبني على أن الكمبيالة أنشئت على وجه المجاملة : من الدفوع المألوفة التي يتمسك بها المدين أنه وقع الكمبيالة مجاملة وأن الساحب وحده هو الملزم بدفع قيمتها عند الاستحقاق . ويقضى القانون الحالى بأن هذا الدفع يحتاج به على حملة الكمبيالة السبئي النية ، ويقضى القانون الألماني بأن هذا الدفع لا يحتاج به إلا على المجامل ، أما حملة الكمبيالة ، ولو كانوا سبئي النية ، فلا يحتاج عليهم بهذا الدفع ، إذ أن توقيع المجامل يعد تقوية لاثمان المجامل .



صر مانه المسحوب عليه القابل من الامتناع بالرفوع : ( ٣ ) نص المشروع  
في المادة ٣٧ على أن قبول المسحوب عليه يلزمه بالدفع عند الاستحقاق فإن لم يدفع فلما حمل  
قبله ، ولو كان هو الساحب ، الدعوى المباشرة المترتبة على الكمبيالة بكل ما تجوز المطالبة  
به طبقاً للمادتين ٦٦ و ٦٧

ويتصل التزام المسحوب عليه القابل بقاعدة عدم الاحتجاج بالرفوع . فالأسباب  
التي قد يترتب عليها تبعاً للقواعد العامة زوال الالتزام لا تؤثر في التزام القابل ،  
كافلاس الساحب أو الغش أو انعدام السبب ، تطبيقاً للقاعدة القديمة : « من يقبل  
يدفع Chi accetta paghia » وهي قاعدة لازمت الكمبيالة منذ القرون الوسطى .  
وتفصح عن المعنى الحقيقي للالتزام الصرفي وقسوته وصفته الشكلية المجردة  
التي مصدرها الوعد الصادر من المسحوب عليه . لكن هذا الوعد يتصل بالعقد  
الحاصل بين المسحوب عليه والدائن كالساحب ، وهو الذي بسببه قبل المسحوب  
عليه الكمبيالة . وقد يلحق هذا العقد عيب في الرضا مما يترتب عليه بطلان  
الوعد فيما بين العاقلين ، لكن هذا البطلان لا يؤثر في صحة الوعد قبل الأغيار ،  
ويحتفظ بكل قوته . يترتب على ذلك النتائج الآتية :

١ — إذا شاب التزام المسحوب عليه قبل الساحب غش أو دفع قمار ظل قبول  
المسحوب عليه ملزماً له قبل الحامل الحسن النية لأنه التزم بتوقيعه .

٢ — إذا وقع غلط جوهرى في شخص الساحب كما لو قبل المسحوب عليه  
الكمبيالة وكان الساحب مفلساً على غير علم المسحوب عليه فلا يجوز لهذا الأخير  
الاحتجاج بهذا الدفع على الحامل الحسن النية ( مادة ١٢٠ تجارى أهلى ) .

٣ — إذ كان الدفع مما يجوز التنازل عنه كما لو كان المسحوب عليه دائماً  
ومديناً للساحب صار بقبوله متنازلاً عن المقاصة وليس له الاحتجاج بها على الحامل  
ولو كان هذا الأخير عالماً بهذه المقاصة . كذلك إذ اشترى المسحوب عليه بضاعة  
ووجد بها عيباً عند تسلمها جاز له الامتناع عن دفع الثمن . إنما إذا قبل الكمبيالة  
عد بقبوله متنازلاً قبل الحامل عن حق الفسخ .



إذا زورت إمضاء لساحب وفيه المسحوب عليه الكمبيالة فليس له أن يوجب بهذا الدفع على الخامن الحسن لنية . طبقاً لقاعدة « استقلال الترفيعات » .

(٧) التوقيع **بلا تفويض** : نص مشروع في المادة ٩ على أن كل من وقع كمبيالة نيابة عن آخر بغير تفويض منه يصح بتوقيعه مبرماً شخصياً . فإن أوفى بالتزامه آلت إليه الحقوق التي كانت تعود إلى من زعم نيابة عنه وسرى هذا الحكم على الذنب الذي جاوز حدود سلطته . ويشتر أن نص بطريقة غير مباشرة إلى جواز التوقيع بشرط نيابة . وإلى أن الذنب المذكور من أذنبه سواء أكانت نيابته قانونية كقولي وأوصى أم انه قية كبير شركة وعضو مجلس الإدارة المنتخب . فلو كان الذنب غير مفوض ألزم بتوجب الكمبيالة بشرط أن يوقع بنفسه الكمبيالة لذلك لا تسرى المادة المذكورة إذا وضع الناصر المزعوم توقيع موكله ومن ناحية أخرى يبرر الذنب المزعوم ولو كان موكله المزعوم عديم الأهلية أو لا وجود له . ويسأل مباشرة قبل الخامن . ولا يلزم هذا الأخير باختصاص الموكل الظاهر ، ويضمن هذا الذنب ذات المسؤولية التي كانت تقع على الموكل لو كان الالتزام صحيحاً بالنسبة له . لذلك يحدد مدى هذه المسؤولية بالدور الذي قام به الوكيل المزعوم في الكمبيالة إما كغافل أو صاحب أو ضامن احتياطي . وتتخذ الاجراءات القانونية المتخذة على حقوق الخامن . كالتبرؤ وتستور ولاختصار ، قبل الذنب المزعوم وإذا اختص الموكل وأنكر على النائب صفة في التوقيع نيابة عنه وقع بين الخامن عبء الإثبات أما إذا احتصم نائب المزعوم وتمسك بصفته لنيابية لكي يدرأ عن نفسه المسؤولية وقع عليه عبء إثبات صحة نيابته .

وتنقض القواعد القانونية التعليلية بعدم التزام النائب المزعوم بصفته شخصية لأنه لم يقصد تحميل التزام باسمه خاصة ، ولكمه تحمله باسم شخص آخر ومن ثم ولا يلزم هو ولا موكله قبل الخامن التزاماً حقيقياً ، وهذا مما لا يتفق مع العدالة . ولكي يغطي تداول الكمبيالة أقصى ضمان وحماية نص المشروع على التزام هذا الذنب الموهوم التزاماً شخصياً (م ٩) .

١ - وهو من بين هذه القوانين التي صدرت في ٢٧ من ٢٠ يونيو ١٨٧٢

Le tire qui a payé une lettre de change laisse le porteur en droit de remboursement au porteur de bonne foi, s'il a accepté la lettre, l'estime de payer au porteur de bonne foi sans son recours contre qui ce soit.



وفقد اعتبار المشروع الذئب الذى جاوز سلطته فى حكم من وقع بلا تنوير .  
وعقدت لجنة تحرير مؤتمر جنيف على هذا الحكم بقولها : « إذا وضع الموقع توقيعه  
ولكنه جاوز سلطته كما لو كان مؤذوناً بتحرير كمبيالة بمبلغ عشرة آلاف فرنك  
فحررها بمبلغ عشرين ألف فرنك لزمه شخصياً كل المبلغ أى عشرين ألف فرنك  
وليس عشرة آلاف فرنك . وهذا هو المعنى الذى قصده المؤتمر . . . أما فيما يخص  
بعلاقة له ذئب والموكل فهى تظل خاضعة لقواعد اعمامة » ( م ٩٠ فقرة ثالثة ) .

ولكن معنى حقوق النائب المزعوم الذى أوفى قيمة الكمبيالة . . . قالت لجنة  
التحرير : « متى تقرر أن الذئب يحل محل الموكل من الناحية السلبية أى من ناحية  
الالتزامات المترتبة على الكمبيالة فمن العدل أن يحل محله أيضاً من الناحية الإيجابية  
أى من ناحية الحقوق المترتبة على الكمبيالة . ومن ثم فهو يستطيع اختصام الموقعين  
السابقين على الموكل والمقابل والضمان الاحتياطيين وتؤول إليه بمجرد الوفاء حقوق  
مباشرة كما ظهر الذى أوفى الكمبيالة . وليست الحقوق التى تؤول إلى هذا النائب  
هى حقوق الخامن التى استوفى مبلغ الكمبيالة ، بل الحقوق التى كانت تؤول لمن  
وقع عنه » .

( ٨ ) عزم انقضاء الوفاة الموكل أو عزم أهلية : نص المشروع  
على أنه إذا اشتمل المظهر على عبارة « القيمة للتحويل » أو « القيمة للمقبض  
أو « بالتوكيل » أو أى بيان آخر يثبت التوكيل فإلزام العمل جميع الحقوق  
المرتبطة على الكمبيالة إنما لا يجوز به مظهرها إلا على وجه التوكيل . وليس للمتضمنين  
فى هذه الحالة الاحتجاج على الخامن إلا بالموضوع الجائز الاحتجاج بها على المظهر ،  
ولا تنقضى الوكالة التى تصممها المظهر التوكيل بوفاء الموكل أو بطرؤه عدم  
أهليته ( م ١٨٠ ) .

والمظهر التوكيل ذو أهمية عملية لأن أرباب الأعمال ليس لديهم دائماً العدد اللازم  
من المستخدمين لتحويل أوراقهم التجارية ، لذلك نراهم يعهدون هذا العمل إلى البنوك .  
وتنص قواعد المانور الحالى بخضوع هذا المظهر لقواعد الوكالة المقررة  
فى القانون المدنى ( م ٧١٤ مدنى جديد ) . وهذه القواعد تتنافر مع ضرورات الأعمال

( ١ ) قال هذا التفسير من استراس بومد : « بوجوه دافى : أحد تنوعه محضر مؤتمر جنيف  
من ١٩١ و ٣٨١ و ٣٨٣ »



لذلك نص المشروع على بقاء الوكالة ولو زالت العلاقة القانونية التي استند إليها التوكيل ما دام المظهر إليه حائزا للكمبيالة ولم تشطب بعد صيغة التوكيل .

لذلك لا تنقضى الوكالة ب وفاة الموكل أو بعدم أهليته ، فإذا أوفى المدين مع علمه بهذه الأحداث في وقت الوفاء برئت ذمته .

والمظهر إليه استعمل كل الحقوق المترتبة على الكمبيالة كقبض قيمتها وتحرير بروتستو ومقاضاة الملتزمين ، ويباشر هذه الحقوق باسم المظهر ، ويحتج عليه بالدفع الجائر الاحتجاج بها على المظهر ، إنما ليس للمدين أن يحتج بالدفع الشخصية التي له قبل المظهر إليه أو كيل . وليس للمظهر إليه تظهيرها إلا على وجه التوكيل . فإذا ظهرها دون أن يذكر الوكالة فلا يعد هذا التظهير باطلا بل تظهيرا توكيليا . وتبرأ ذمة المدين بالوفاء إلى المظهر إليه وليس على المدين أن يتحقق من صحة وكالة المظهر إليه . ويظل المظهر صاحب الحق الثابت في الكمبيالة وإن استردها استطاع مباشرة كل الحقوق المترتبة عليها على الرغم من التظهير التوكيلي وعدم تشطيه .

( ٩ ) تبسيط الإجراءات وتقصير المواعيد : يتميز المشروع بتبسيط الاجراءات وتقصير المواعيد ، ومن هذا القبيل الأحكام الآتية :

١ — نص المشروع في المادة ٣٢ على وجوب تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع في ظرف سنة من تاريخها بغير إضافة مدة مسافة طريق بالنسبة للكمبيالات المسحوبة من الخارج على مصر أو بالعكس ، وفي هذا يختلف المشروع عن القانون الحالي الذي نص على عدة مواعيد ( م ١٦٠ / ١٦٧ تجارى ) .

٢ — إذا حرر بروتستو عدم القبول أغنى ذلك عن تقديم الكمبيالة للدفع وعن تحرير بروتستو عدم الوفاء وهذا على خلاف ما يقضى به القانون الحالي ( المواد ١٦١ / ١٦٨ و ١٦٢ و ١٦٩ تجارى ) كما أنه إذا أفلس المسحوب عليه قابلا كان أو غير قابل أو إذا أفلس الساحب فلا يحرر بروتستو ويكفى أن يقدم الحامل



حكم إشهار الإفلاس<sup>(١)</sup>، (م ٦٢) وهذا على خلاف القانون الحالي الذي يقضى بعمل البروتستو في حالة إفلاس المسحوب عليه (١٦٣/١٧٠ تجارى).

٣ — يقضى القانون الحالي بإعلان البروتستو إلى كافة الضمان ومقاضاتهم . في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتستو ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة بين محل المسحوب عليه ومحل المظهر (م ١٦٤ و ١٦٥ و ١٧١ و ١٧٢ تجارى) أما النص الجديد (م ٦٣) فهو يقضى بأنه في حالة عدم القبول وجب على الحامل إخطار مظهره في أربعة أيام العمل التالية لتاريخ البروتستو أو التالية لتاريخ التقديم لو اشتملت الكمبيالة على شرط المطالبة بلا مصاريق ، وعلى المظهر من ناحية أخرى إخطار مظهره في يومى العمل التاليين لتاريخ إخطاره بالاختار الذي تلقاه مبيناً أسماء وعناوين الأشخاص الذين عملوا بالاختارات السابقة ، وهكذا بالنسبة لكل مظهر إلى الساحب ، وعلى المحضر الذي حرر البروتستو أن يخطر الساحب في ظرف ٤٨ ساعة من تاريخ فيد البروتستو . بأسباب الامتناع عن الدفع ، وعلى كل ملتزم باختار موقع سابق أن يرسل هذا الاختار في ميعاد يومين أيضاً إلى الضامن الاحتياطي . وإذا لم يحصل الاختار أو لم تحترم هذه المواعيد فلا يترتب على ذلك إلا التعويض ، وهذا على خلاف القانون الحالي الذي يقضى بسقوط حق من أهمل في اتخاذ هذه الاجراءات (١٧٠ ١٧٧ تجارى) .

٤ — يقضى لقانون الحالي بإلزام الضامن بالرجوع في ظرف ١٥ يوماً من اليوم التالي لتسليمه بالحضور وإلا سقط حقه في الرجوع (م ١٦٨/١٧٥ تجارى) ولم ينص المشروع على ميعاد يتعين على الحامل في خلاله الرجوع على الضمان ، وكل ما يطالب به الضامن هو إخطار مظهره في ظرف يومين وإلا انشغلت ذمته بالمسئولية عن الضرر الذي قد يلحقه (م ٦٣) .

(١) تجيز المادة ١٠ من المصحح الثانى للاتفاقية للدول أن تبين الحالات القانونية المبينة في المواد ٤٣ فقره ٢ و ٣ و ٤ و ٥ فقره ٥. لذلك يصح النص في المشروع على اعتبار المسحوب عليه الذي حصل على الصلح اوراقى من التفيس كالساحب الذي أشهر إفلاسه ، واعتبار تقديم نسخة من الصحيفة القضائية التى أشهرت حكم الإفلاس والمصحح اوراقى أو مستخرج من السجل التجارى أنه يقوم مقام تقديم الحكم القضائى المثبت للإفلاس أو للمصحح .



( ١٠ ) التيسير على المدين والمدين : من وجوه التيسير على المدين التي اشتمل عليها المشروع ( م ٦٢ ) تحرير البروتستو في أحد يوتي لعمل التالين لميعاد الاستحقاق ، أما القانون الحالى فيعضى بضرورة تحريره في ليوم التالى للاستحقاق ( م ١٦٢ ، ١٦٩ تحارى ) .

ومن وجوه التيسير على المدين ما قرره المشروع ( ٩٨ م ) من أنه اذا وافق حلول ميعاد الوفاء يوم عطية رسمية كان دفع الكمبيالة في أول يوم عمل تال له . وهذا على خلاف ما يقضى به القانون الحالى فقد نص في المادة ١٣٢ ١٣٨ على أنه : « إذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يوم عيد رسمى وسفعها يكون مسحقاً في ليوم الذى قبله » .

( ١١ ) تنظيم الفرقة القاهرة : عن المشروع بالقوة القاهرة وبيان أثرها في مباشرة حقوق الرجوع لى تعطيلها الكمبيالة م ١٧١ .

وسجرت مناقشات طويلة حول هذا الموضوع في مؤتمر جنيف . فقد قضت بعض القوانين بالسقوط إن لم تراعى الاجراءات والمراعى المقررة لتنظيم وتحرير البروتستو . ومن هذا القليل لماون المصرى الحالى . وقد سبق المؤتمر لاهى المنعقد في ١٩١٢ أن قدر فسوة هذه المادة قاطرحها جانباً . واداك كان الاجماع قد انعقد في جنيف على أن الحامل لا يستقط حقه بالقوة القاهرة لى منعه من المطالبة أو من تحرير البروتستو فقد استجار المؤتمر بين رأين :

أولها أنه في حالة وجود قوة قادرة عامة في بد المسحوب عليه مانعة من التقيم بالاجراءات القانونية وضمن استعمال حقوقه في الرجوع فورا ، لأن الالتزام لصرفى يحب أن ينقضى بسرعة ولأن المرفعين ضمنوا بحصول الوفاء في ميعاد الاستحقاق ، ومن لعدال أن لا تصيب الكثرة العامة ، لى وفعت في مكان الوفاء ، الحامل الذى وثى دلائله كالمساحب أو المظهر لى تصيب من وثقوا بالمسحوب عليه ، وأن الحامل سر استيفاءه الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق ، ومن لعدال أن يسعف بمبلغها في هذا الميعاد وإلا لحنى به لغيره لو حرم من الرجوع مباشرة على الضمان (١) .

(١) دافع عن هذا رأى مدو و بصلي ونمس ، حيك ( محاضر المؤتمر ص ٢٥٣ ) .



والرأى الثانى مقتضاه أن القوة القاهرة توفف مباشرة حقوق الحامل ويجب أن تمتد المواعيد الممررة للقيام بالأجراءات القانونية وقتاً معيناً بعد الحوادث تركبت منها لقوة القاهرة .

وتلقاه هذه الآراء المتضاربة اتفق على حل وسط وهو الذى أخذ به المشروع ومقتضاه وفف مواعيد الرجوع . إنما إذا استمرت القوة القاهرة أكثر من شهر فلا يحامل مباشرة حقوقه فى الرجوع ولو لم يقدم الكمبيالة أو تحرير بروتستو (م ٧١) وقد حرص المشروع على بيان المقصود من لقوة القاهرة « لعقمة الكؤود » فلا تعد قوة القاهرة الأحداث الشخصية المتعلقة بالحامل أو بمن كلفه بتقديم الكمبيالة أو تحرير بروتستو . وتعد قوة القاهرة اعمى العامة كالخرب والأوبئة والثورات والاضراب .. الخ . وذهب بعض الشراح الى التوسيع فى مفهوم من لقوة القاهرة لتشمل كل حدث طارئ من الخارج يتعذر معه مباشرة الأعمال القانونية لئى فرضها قانون اصرف ولو كان هذا الحدث منصوصاً على شخص واحد كقتل الحامل بسيارة . ولكن لا تعتبر قوة القاهرة إصابة الحامل سبل لأن هذا الحادث لا يطرأ من الخارج .

واعتبر المشروع فى حكم لقوة القاهرة « الموانع القانونية » كالتأجيل الجبرى المانع من تقديم الكمبيالة وتحرير بروتستو .

(١٢) **نقصير مدة التقادم :** نص قانون الحالى على مدة تقادم واحدة بالنسبة لكل الأشخاص المتزمين بدفع الكمبيالة وشى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لميعاد الاستحقاق . وقد نص المشروع (١٠٥) على عدة مدد على التفاضل الآتى :

١ — **الرعاوى المقامة على المسحوب عليه القابل :** تقادم المساوى المقامة على القابل بمعنى ثلاث سنوات محسوبة من تاريخ الاستحقاق . وقد نص المشروع على مدة طويلة للقابل لأنه المدين الأصلي ويجب أن تكون مدة لتقادم بالنسبة له أطول من مدد لتقادم بالنسبة لبقية المتزمين الذين يعتبرون فى الحقيقة ملتزمين احتياطيين .

٢ — **دعوى الحامل على المظربيه والساحب :** تقادم هذه الدعوى بمعنى سنة ابتداء من تاريخ بروتستو المحرر فى الميعاد القانونى أو من تاريخ الاستحقاق



في حالة اشتراك الكمييالة على شرط الرجوع بلا مصاريف . وقد يكون هذا البروتستو هو بروتستو عدم القبول إن وجد أو بروتستو عدم الوفاء في الاستحقاق أو البروتستو المحرر قبل الاستحقاق في حالة التوقف عن الدفع أو توقيع حجز غير مجد على أموال المسحوب عليه . وفي حالة إفلاس المسحوب عليه التي تغني عن تحرير بروتستو يبدأ التقادم من تاريخ الاستحقاق .

٣ — دعاوى المظهرين قبل بعضهم بعضاً وقبل الساحب : تتقادم هذه الدعاوى بمضي ستة شهور محسوبة من اليوم الذي أوفى فيه المظهر الكمييالة أو محسوبة من اليوم الذي اختتم فيه المظهر . ويسرى هذا التقادم أيضاً على الضمان الاحتياطين وعلى الموفين بالواسطة ( م ٩٤ ) .

ويبدأ تقادم دعوى المظهر : ( ١ ) إما من اليوم الذي أوفى فيه اختياراً . والمقصود بالوفاء أية طريقة قانونية ينقضي بها حق الدائن وتفضى إلى استيلاء المظهر على الكمييالة كالإبراء من الدين ( ٢ ) وإما من اليوم الذي اختتم فيه المظهر ولم يوف اختياراً قيمة الكمييالة . والمقصود باختتام المظهر مباشرة أي إجراء رسمي يقصد به قهر المدين على الوفاء كإعلان صحيفة دعوى ، أو التقديم في التفليسة والمملحوظ في تقصير مدد التقادم في المشروع الجديد سهولة المواصلات وسرعتها في العصر الحاضر ، وإمكان التعرف في أقصر وقت عن حالة الملتزم بالكمييالة بصفة أصلية أو بصفة ضامن .

ولا تسرى المدد السالفة الذكر في حالتى صدور حكم أو الاعتراف بالدين بسند منفرد ( م ٩٥ مشروع وتقابل م ١٩٤ / ٢٠١١ تجارى ) وتسرى في كلتا الحالتين مدة التقادم الطويلة ( ١٥ سنة )

٣٨ — مزف أمظام الكمييالة المتضمنة بتطورها التاريخي : لايشتمل المشروع على أحكام الكمييالة التي صاحبت نشأتها وتطورها التاريخي . من ذلك ما نص عليه القانون التجارى المختلط في المادة ١١٠ « الكمييالة تسحب من بلد إلى آخر » لأن الكمييالة كانت في نشأتها ، كما سلف القول ، أداة لنقل النقود من مكان إلى آخر . وقد نصت المادة ١١٣ تجارى مختلط على أن : « الأوراق الموصوفة بوصف كمييالة . . . التي ذكر بها على غير الحقيقة . . . محل أو جهة وجب



دفع قيمتها فيها تعتبر سندات عادية . . . » وقد كان من شأن هذا النص ندرة التعامل بالكيميالة في المعاملات الداخلية بسبب حرص المحاكم المختلطة على القضاء بطلان كل كيميالة توافق فيها محل الانشاء مع محل الوفاء واعتبارها سنداً عادياً .

ومن هذا القبيل ما نصت عليه المادة ١٣٥/١٤٢ تجارى من أنه : « اذا لم يكن التحويل مطابقاً لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال الكيميالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلاً له فقط في قبض قيمتها » وخوى ما تقدم أن عدم اشتغال التظهير على التاريخ أو شرط الاذن يبيد أن التظهير قصد به التوكيل لا نقل ملكية الكيميالة . وهذا الحكم عسير التفسير من الناحية العقلية ولا يفسر إلا بأسباب تاريخية صاحبت نشوء التظهير . فقد كانت الكيميالة في أول الأمر لا تتداول إلا بالحوالة المدنية ولما تبين أن إجراءات الحوالة تعوق تداول الكيميالة لجأ المتعاملون إلى طريقة أخرى وهي تسليم الكيميالة إلى المحال له لتحصيل قيمتها من المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق ، ولما استعمل شرط الاذن ظل الحامل معتبراً وكيلاً عن المستفيد ، ثم رثى بعد ذلك أن التظهير قد يكون الغرض منه التمثيل إن توافرت فيه شروط شكلية معينة فإذا لم يكن التظهير مطابقاً لهذه الشروط عد الغرض منه التوكيل . وقد تكون هذه القرينة مخالفة في معظم الأحوال لإرادة المتعاملين وأن ترك بعض لبيانات وقع جهلاً أو إهمالاً ولم يكن قصدهم توكيل المظهر اليه في قبض مبلغ الكيميالة . وقد حذف المشروع بيان وصول القيمة للأسباب السالف ذكرها .

واعتبر القانون الموحد الكيميالة المسجوبة لحاملها باطية . إنما يجوز سحب كيميالة لاذن الساحب وتظهيرها بعد ذلك لحاملها ويعتبر التظهير في هذه الحالة أنه على بياض ( م ١٢ ) ، وقيل تبريراً لبطلان الكيميالة لحاملها أن الغرض منه المحافظة على امتياز بنوك الاصدار . ولم يشر المشروع الى الكيميالة لحاملها ، ولو أن القانون الحالى يصرح بصحتها .



§ ٣٩ — استيفاء المشروع بمصره أحكام النظرية التقليرية : استيفى المشروع  
الأحكام الآتية :

(١) الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة : قررنا أن الكمبيالة طبقاً  
للنظرية الحديثة يجب أن تكون كافية بذاتها ، ومن ثم فلا يجوز أن يرد القبول  
على ورقة مستقلة ، ولا يشترط ذكر وصول القيمة ، ولا يجوز إجراء التطهير  
على ورقة مستقلة . ويقضى منطق هذه النظرية بأن الضمان الاحتياطي يجب أن يرد  
على ذات الكمبيالة لكن المشروع استيفى ما فرره القانون الحالى من جواز ورود  
الضمان الاحتياطي على ورقة مستقلة ( م ١٣٨ ١٤١ تجارى ) تمشياً مع ما جرى عليه  
العمل فى مصر ( م ٤٢ مشروع ) كذلك احتفظ المشروع بنظرية مقابل الوفاء .

(٢) مقابل الوفاء : يتعرض مؤتمر جنيف لأحكام مقابل الوفاء بسبب  
اختلاف وجهتي النظر الألمانية والفرنسية . والزمن كفىل بتقريب وجهات النظر  
المختلفة . وسرى فيما بعد أن الدول التى جازت بمداها نظرية مقابل تقرب منها  
تدريجاً . فالقمة الألمانية الحديث ولو أنه لا يسر بانتقال ملكية مقابل الوفاء  
الى الحامل إلا أنه ينكر على نقابة دائى لساحب المثلث حق إلغاء أمر الوفاء  
الذى أصدره الساحب الى المسحوب عليه وذهب الى صحة الوفاء الحاصل  
من المسحوب عليه الى الحامل ومن ثم يكون للحامل على مقابل الوفاء حتى مانع حتى  
أن البنوك الألمانية تشترط على عملائها اعتبار تسليم كمبيالة للخصم أنه يفيد حوالة  
الحقوق التى استند اليها انشاء الكمبيالة . ومن هذا القبيل ما حدث فى سويسره  
التي ظلت الى عهد قريب عدواً لقاعدة انتقال المقابل الى الحامل فقد أخذت بهذه  
القاعدة ولو أنها قصرتها على إفلاس الساحب ، وأجاز القانون السويسرى فوق  
ما تقدم انتقال المقابل بحوالة انتفاية تكتب على ذات الكمبيالة وسرى كذلك فيما بعد  
أن القانون الايطالى مع سابق نفوره من نظرية المقابل أخذ أخيراً بقاعدة انتقال  
المقابل الى الحامل بشروط معينة .

(٣) النظرية التقليرية ومقابل الوفاء : المقابل هو دين نقدى للساحب فى ذمة  
المسحوب مستحق الأداء فى ميعاد استحقاق الكمبيالة ومساو على الأقل لقيمتها .



ويتصل المقابل بالنظرية التقليدية التي تعتبر الكمبيالة أداة تنفيذ عقد الصرف إذ كان يجب على الساحب أن يضع تحت تصرف المسحوب عليه مبلغاً مساوياً لقيمتها . وبين المقابل العلاقة الموجودة بين التزامات المتعاملين وهو الأساس الذي تستند إليه عملية إصدار الكمبيالة . وقد بحث الفقهاء مقابل الوفاء وذهب فريق إلى ضرورة حذف أحكامه وذهب فريق آخر إلى ضرورة الاحتفاظ بها على التفصيل الآتي :

**مبحث صرف أعظم مقابل الوفاء : ( ١ )** ليس مقابل الوفاء شرطاً لصحة الكمبيالة ولا يترتب على عدم وجوده أي جزاء . وقد تسحب كمبيالة بغير مقابل وبحسن نية لتسوية عملية جدية . كسحب كمبيالة مستحقة الوفاء قبل تحقق شرط بصير البائع باتاً بتمتضه ، وسحب كمبيالة على وديع أخفى في بيع البضاعة المودعة لديه ، أو سحبها على حبير في . . . . . يمكن من تحصيل الأوراق التجارية المسلمة إليه لتحصيل قيمتها .

**( ٢ )** إن الثقة التي تزجها الكمبيالة إلى حمتها مردداً إلى الائتمان الشخصي الذي يبعثه شخص لساحب والبسر المالي الذي يتمتع به الموقعون . ولا يتعامل الناس بالكمبيالة اعتماداً على مقابل الوفاء . إذ ليس في مقدورهم التحقق من وجوده ولكنهم يعتمدون على المركز المالي للموقعين .

**( ٣ )** تقضي النظرية التقليدية بأن يملك الحامل مقابل الوفاء . لكن هذه القاعدة ترد عليها مستثنيات ذلك أن المسحوب عليها مادام غير قابل للكمبيالة فلا ساحب أن يسترد المقابل ويرأ المسحوب عليه قبل الحامل مادام المقابل لم يخصص لوفاء الكمبيالة .

**( ٤ )** تملك الحامل لمقابل الوفاء يعطى له امتيازاً على بقية دائني الساحب المفلس وهو ما يسهل الغش ويمكن الساحب من العمل سائماً على تفضيل بعض دائنيه على البعض الآخر .

**مبحث الاحتفاظ بمقابل الوفاء : ( ١ )** تستعمل الكمبيالة لتسوية عملية تجارية ويجب أن يملك الساحب في وقت إصدار الكمبيالة الوسائل التي يتمكن بها من دفع



مبلغها. ولم كانت الكمبيالة هي أمر يدفع صادر من اساحب إلى المسحوب فلا يمر  
هذا الأمر إلا كون الساحب دئناً للمسحوب عليه .

٢ — مقابل الوفاء تقضيده طبيعة الكمبيالة ، وسحب كمبيالة ليس لها مقابل  
عملية خطيرة وخارجة عن المألوف .

٣ — مما أن حامل الكمبيالة قد دفع قيمتها ، فمن الطبيعي أن تكون له حقوق  
على المقابل وأن يعتمد على وجوده في زمان الاستحقاق . وانتقال المقابل إلى الحامل  
يتفق مع ما يتوقعه الحامل شرعاً وعدلاً . أما المستثنيات الواردة على هذا الحكم  
فهى تتفق مع مقتضيات التجار ولا تتنافر مع المنطق .

٤ — صارت الكمبيالة مصدراً خصيصاً للائتمان الرائف إذ يعتمد ختمه التجار  
المعسرين إلى إنشاء كمبيالات لا تمثل أعمالاً حقيقية تمت بينهم وبين المسحوب عليه  
وذلك بقصد خصمها لدى البنوك والحصول بهذه الذريعة على حاجاتهم لمقدية وتسمى  
« كمبيالة المجاملة » وقد ذاع استعمالها في السوق المصرية كما تدل على ذلك تقارير  
البنوك ، فقد ثبت أن موجودات معظم التماس ليس تتكون من أوراق تجارية . وقد أفادت  
نظرية مقابل الوفاء للقضاء بطلان هذه الأوراق التي لا تستند إلى أية عملية جديدة .

وذهبت الأحكام المختلطة إلى أن أوراق التجارة باطية ولو أنه لا يجوز الاحتجاج  
بهذا البطلان على الحامل الحسن النية <sup>(١)</sup> . وإلى أنه إذا قضى على المسحوب عليه  
المجامل بالوفاء فليس له حق الرجوع على اساحب طبقاً لمادة « لا يجوز للانسان  
أن يرتب حقاً على عمله اشائن » <sup>(٢)</sup> .

ولم تقض المحاكم بطلان هذه الأوراق إلا صراحة لسوق الخصم من الشوائب  
حتى تمضى البنوك بلا وجع في خصم الأوراق لتجارية . ولذا نص القانون  
على تملك الحامل مقابل الوفاء ، فإذا خصم بنت كمبيالة لم يقبلها المسحوب عليه ثم أفلس  
لساحب استطاع اثبت الاستيلاء على المقابل من تحت يد المسحوب عليه دون أن يلتزم  
بالتقديم في تغطية الساحب فلا يستولى إلا على نصيب .

(١) استنفذ محمد ٧ مارس ١٩٣٣ . حريفة المحاكم المتحدة ج ١٣ - ١٥٥ - ٢٣٦

(٢) محكمة المكدرة التجارية المتحدة ١٤ نوفمبر ١٩١٠ حريفة المحاكم المتحدة ج ٩ - ١٧٠



وقد صرح الاقتصاديون ورجال الأعمال في فرنسا بخطر أوراق المجامة وقالوا بضرورة بطلانها وإلا أساءت المصارف استعمالها ، والقول بصحتها معناه تيسير الغش وتشجيع التدليس وتمكين التجار المزومين من خلق ذريعة مالية للبقاء<sup>(١)</sup> ضارة بالصالح العام . وقال بعض الكتاب الفرنسيين إن ما يخشاه الاقتصاديون والصيرفيون يستند إلى الخلق المرنى الذى يحس بحاجة غريزية إلى الغش<sup>(٢)</sup> . ولا تخلو مصر من بعض رجال الأعمال الذين تَصَلَّتْ فيهم خلال الغش ، وليس أدل على ذلك من وجود فريق كبير من التجار ورجال الأعمال في مصر يتهربون من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية بمختلف الذرائع ، وقد لا يكون الماعث السعى فقط وراء الربح ، بل لذة الاستهتار بتوانين الحباية ، وانعدام الوعي لقوى وشعور الرضا بالافلات من أحكامها . وهذا على خلاف الحال في بعض الدول التى تندر فيها أحوال الغش .

ولا ينص القانون الانجليزى على عتاب من يسحب شيئا ليس له مقابل وفاء فى حين أن المشرع المصرى اضطر أن ينص على عتاب من يتصرف بهذه الجريمة ( مادة ٣٣٧ عقوبات ) . وعلى المشرع أن يراعى أخلاق الأمة فيضع الأحكام الملائمة . وإذا صح أن بعض القوانين الأجنبية كالقانون الانجليزى نص على صحة ورقة المجامة وذلك لأنه افترض أن سحب كمبالة يقتضى وجود مقابل وفاء وهو فرض يفيد الواقع ، أما فى مصر فقد ثبت وجود كمبيالات كثيرة تتداول وليس لها مقابل وفاء ، لذلك يكون حذف نظرية مقابل الوفاء من قانون الكمبيالات معناه تجاهل الواقع ، فإذا ارتفع مستوى الأخلاق الى الحد اللائى حذفت نظرية مقابل الوفاء . ولا تعدل القوانين من طريق الضميمة بل بالإنشاء والمطور .

( ٤ ) مقابل الوفاء والنظرية التجارية للمزور : لم تشر القوانين التى نُتِرَت بالنظرية الحديثة الى مقابل الوفاء أى الى العلاقة القانونية بين الساحب والمسحوب عليه التى استند اليها أمر المدفع . ذلك لأنها صك كاف بذاته تترتب عليه التزامات مستتقة عن العلاقات القانونية القائمة بين الساحب والمسحوب عليه . ومن هذا

(١) Modus vivendi

(٢) "Il est un fait certain, nous avons un besoin inné et instinctif de frauder". J. Denis: Les effets de complaisance, p. 190, Paris, 1937.



لتمثل المثلون الألمانى ، فهو يقتضى بأن ليس للحامل أى حق على مقابل الوفاء .  
وتمتصير العلاقات القانونية المترتبة على إنشاء الكمبيالة على مسؤولية الساحب عن قبول  
الكمبيالة ووفائها ويترتب على تظهير الكمبيالة بشوء هذا الالتزام بالنسبة للمظهر .  
فإذا ما قبل المسحوب عليه أو لم يدفع الكمبيالة فليس للحامل إلا حق الرجوع  
على الساحب والمظهرين وبقية الخاضع بشرط أن يباشر الحامل الاجراءات القانونية  
اللازمة لهذا الرجوع . وليس معنى هذا أن إصدار الكمبيالة ليس له أثر فى علاقات  
الساحب والمسحوب عليه إذ أن سحب الكمبيالة يمكن المسحوب عليه من الوفاء وفاء  
صحيحاً إلى الحامل أى براءة ذمته قبل الساحب .

ويجوز للساحب فى أية لحظة إلغاء الأمر الذى أصدره إلى المسحوب عليه .  
فإذا تلى أمر الإلغاء امتنع عليه الوفاء إلى الحامل  
وإذا كانت المعارضة أن الحامل لا يملك أى حق قبل المسحوب عليه لكن  
هذه المعارضة يرد عليها الاستثناءان الآتيان :

١ — إذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة التزم بدفع مبلغها إلى الحامل . وجاز  
للمسحوب عليه الاحتفاظ بالمقابل تمكيناً له من الوفاء بالتزامه . ومن ثم لا يستطيع  
الساحب إلغاء أمر الوفاء الصادر منه إلى المسحوب عليه . ويعتبر المبول من الناحية  
الاقتصادية بمثابة ثقل لمقابل الوفاء . فإذا أفلس الساحب استطاع المسحوب عليه  
إبقاء الحامل دون أن يخشى شيئاً .

٢ — يعتبر الساحب مالكا لمقابل الوفاء لكنه يستطيع حوالة هذه المقابل  
إلى المستفيد والسكى ينتقل الحق بين الخمد المتعاقبين للكمبيالة يجب أن يرافق كل تظهير  
حوالة جديدة من المظهر إلى المظهر إليه . وقد ذاعت فى ألمانيا هذه الحوالة  
الاتفاقية للمقابل . وتشترط البنوك الألمانية عند فتح اعتماد أن تحول إليها الحقوق  
التي استندت إليها الكمبيالات المقدمة للخصم ، وجرى العمل فى البنوك السويسرية  
على أنه إذا سلم عميل كمبيالات لخصمها حررها كشف تفصيلي يحول فيه العميل  
مقابل الوفاء إلى البنك . ولا يشترط القانون الألمانى تمام الحوالة مباشرة اجراءات  
خاصة فقد تستفاد الحوالة من بعض الأفعال الدالة على نية الحوالة ، واعتبر العرف  
أن مجرد تسليم كمبيالة غير مقبولة يفيد حوالة الدين الذى انبنى عليه تحريرها .



والكى ما هو أثر إفلاس الساحب فى أمر الوفاء الصادر منه الى المسحوب عليه ؟  
فردنا أن الساحب يستطيع إلغاء هذا الأمر ، إلا فى حالة قبول المسحوب عليه .  
فهل يترتب الإلغاء على إفلاس الساحب ؟ قل بعض الفقهاء الألمانين بأنه اذا عم  
الدين ( المسحوب عليه ) بإفلاس الدائن ( الساحب ) وأوفى الى الحامل برئت ذمته  
بمقدار النصيب الذى كان يستولى عليه هذا الأخير فى تغطية الساحب والتزم قبل  
نفاذ الدائنين بما يزيد على هذا النصيب وقال آخرون بأن للمسحوب عليه الوفاء  
الى الحامل أو الى تغطية الساحب إلا اذا ألغى وكيل التغطية الأمر الصادر  
الى المسحوب عليه فعندئذ يمتنع عليه الوفاء الى الحامل ، ولكن قال بعض الشراح  
بأن هذا الأمر قطعى ولا يجوز لو كمل التغطية إلغاءه .

والقول بأن الإفلاس لا يحرم المسحوب عليه بحكم القانون من الوفاء الى الحامل  
أو الى التغطية وأن وكيلها لا يستطيع إلغاء هذا الأمر معناه أن الوفاء الحاصل  
الى الحامل يبرى ذمة المسحوب عليه . فاذا أوفى هذا الأخير الى التغطية استحال  
حق الحامل الى نصيب يستولى عليه من التغطية ، أما رأى القائل باعطاء وكيل  
التغطية حق إلغاء الأمر الصادر من الساحب فهو يمنع السوم الذى يترتب على احتفاظ  
المسحوب عليه بحق الوفاء الى الحامل أو الى الساحب .

ويعطى القانون الألمانى للحامل قبل الساحب والمسحوب عليه القابل  
حق مخصصتهما بدعوى الأثر إذا سقطت التزامتهما بالتقدم . ولما كان الغرض  
من هذه الدعوى هو استرداد ما انضاف الى ثروة القابل أو الساحب بلا وجه حق  
فيتوقف النجاح فيها على انعدام مقابل الوفاء .

( ٥ ) انتقال المقابل الى الحامل فى القانون الإيطالى : على الرغم من النقد  
الذى وجه فى إيطاليا الى قاعدة انتقال مقابل الوفاء بحكم القانون الى الحامل  
فقد أدرك المشرع الايطالى أخيراً الموانئ العملية المترتبة على هذه القاعدة .  
وهذا الغرض صدر دكرتو ملكى بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ (رقم ١٩٤٥) بعنوان  
« الكميابة المضمونة بخوالة ثمن بضاعة » ويقضى هذا القانون بأن للساحب بمقتضى



بيان خاص على الكمبيالة تحويل المقابل الذي خصص غطاء للكمبيالة المسحوبة عليه بشرط أن تتوافر الشروط الآتية : (١) يجب أن تكون الكمبيالة غير معدة لتقديمها إلى المسحوب عليه لقبولها أو لا يجب قبولها (٢) تحويل الدين المترتب على توريد البضاعة إلى المسحوب عليه بشرط صريح في صلب الكمبيالة (٣) ذكر تاريخ ورقم الفاتورة الخاصة بهذه البضاعة على ذات الكمبيالة (٤) يجب أن تكون الكمبيالة محررة لأذن الساحب ولا يجوز تظهيرها إلا إلى صيرفي إنمما يستفيد من الحوالة كل حملتها اللاحقين

ولا يحتاج بهذه الحوالة على الغير إلا إذا أخطر بها المسحوب عليه بخطاب موصى عليه بإيصال مرتجع ، ويعتبر في حكم الاخطار تقديم الكمبيالة الى شخص المسحوب عليه وثبوت ذلك بتحرير بروته وعدم قبول ، ولا يستطيع المسحوب عليه بعد الاخطار الوفاء إلا إلى حامل الكمبيالة .

٤٠٤ — المقابل في القانون السويسري : لا يترتب على إصدار الكمبيالة نقل المقابل إلى الحامل مادام الساحب مؤسراً . إنمما إذا أفلس الساحب آلت إلى حامل الكمبيالة الدعوى المدنية لدى الساحب قبل المسحوب عليه لاسترداد المقابل أو لاستيفاء النقود التي للساحب في ذمة المسحوب عليه (مادة ١٠٥٣ من القانون السويسري للالتزامات) . ومعنى هذا أنه في حالة إفلاس الساحب فلا يستطيع المسحوب عليه الوفاء إلا إلى حامل الكمبيالة .

(٦) المقابل في القانون النمساوي : ليس للحامل حقوق على مقابل الوفاء فإذا أفلس الساحب سرت قواعد الإفلاس التي تنقضي بأنه إذا أفلس الساحب أو المسحوب عليه فلحامل أن يطلب تحويل المقيم التي يتكون منها المقابل إلى نقود تخصص لوفاء قيمه الكمبيالة (شالمرز الأوراق التجارية ص ٣٥٩ الطبعة العاشرة) .  
وخلاصة ما تقدم أن القوانين الحديثة نصت على أنه في حالة إفلاس الساحب يتخصص مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه لوفاء الكمبيالة . ولكن هذه القوانين اختلفت في الطريقة الفنية القانونية الموصلة الى هذا الغرض . فالقانون الألماني في غنية عن نظرية مقابل الوفاء لأنه واجد في قواعد المقاصة ما يحقق هذا الغرض . فهو يجيز المقاصة بعد إشهار الإفلاس ولو لم يكن أحد الدينين مستحق الوفاء ،



ذلك يستطيع المسحوب عليه أن يخصص المقابل لوفاء الكمبيالة التي يقدمها اليه الحامل بعد إفلاس صاحبها . أما القانون المصري فلا يعرف المقاصة بهذا المعنى . لذلك يجب لنص على نظرية مقابل الوفاء في باب الكمبيالات حتى يستقل الحامل بمقابل الوفاء في حالة إفلاس لساحب .

ويعتبر القانون الانكليزي هذه المسألة متعلقة بقانون الإفلاس ولو أنه يتعمق في النهاية على تخصيص المقابل لوفاء للكمبيالة .

§ ٤١ — المسائل التي أغفلها القانون الموهوم : يمثل القانون الموحد جهود عدد كبير من الفقهاء خلال عشرات السنين . وقد ترتب عليه إدخال مبادئ عميقة الأثر في قوانين معظم الدول . وصحح كثيراً من عيوبها . ورضيت معظم الدول التي اشتركت في وضعه أو أخذت به لزول طواعية عن بعض القواعد القانونية التي تضمنت في عاداتها القومية تبسيراً لتوحيد قواعد الأوراق التجارية كقبول فرنسا ذكر كلمة « كمبيالة » في النص مع أن القانون الفرنسي لم يشترط هذا لبيان .

لكن القانون الذي وضعه مؤتمر جنيف ليس كاملاً . فقد رأى بعض حكوماته أن يغفل الأحكام المتعلقة مباشرة بقانون المسمى ، ولو أن المؤتمر اتخذ خطة أخرى لباء بالنشل .

وأغفل المؤتمر النصوص المتعلقة بمحتويات البروتستو وشككه ، إذ لا ضرر من تركها لتقدير كل دولة ، ذلك لأن قاعدة خضوع لعقد لقانون البلد الذي تحرر فيه (ماده ٢٠ و ٢٢ مدني جديد) كنيته بصيغة البروتستو المحرر في دولة أخرى . واختلاف القوانين في هذا الصدد لا يعوق تداول الأوراق التجارية . وقد اقتصر القانون الموحد على النص على جواز أن يبدل بالبروتستو كتابة مؤرخة على ذات الكمبيالة يوقعها المسحوب عليه ولو أن البروتستو يحضر عادة في صورة ورقة رسمية .

ولم يتعرض المؤتمر أيضاً للإجراءات التي تتبع في حالة ضياع أو سرقة الأوراق التجارية واعتبرها من خصوصيات القوانين القومية .



الأهلية التعامل ككيميالة : لم يتعرض القانون الموحد لأهلية محرر الورقة التجارية وترك لكل دولة حق وضع . الشروط اللازمة لأهلية التعامل بها . فالقانون الألماني يحيل ضمناً الى قواعد القانون المدني ، والقانون السويسرى يقضى بأن من له أهلية الأداء . أى أهلية تحمل الالتزام بعقد ، له أن يلتزم بمقتضى كيميالة ( مادة ٩٩٠ قانون الالتزامات السويسرى ) . ويقضى القانون الفرنسى بأن الكيميالات المحررة من القصر غير التجار تعتبر باطلة بالنسبة لهم بدون إخلال بحق من تعاقد معهم فى الرجوع على القصر بمقدار ما عاد عليهم من المنفعة ( مادة ١٣١٢ مدنى فرنسى ) . وكذلك الحال بالنسبة للمرأة المتزوجة غير المفصلة عن زوجها انحصالاً جسمانياً إلا اذا حصلت على تصريح من زوجها أو صدر حكم قضائى بأهليتها . ونص القانون الإيطالى فى المادتين ٩ و ١٠ من قانون ٢٢ ديسمبر ١٩٣٢ على شروط التزام عديمى الأهلية بكيميالة ، فقضى بأن القاصر المميز "غير المأذون له بالتجارة والمحجور عليه لا يلتزم بكيميالة إلا اذا صاحبت إمضاءها إمضاء القيم مع كناية لنظ « للمعاونة » أو أى عبارة تغير هذا المعنى . ويترتب على عدم ذكر هذه العبارة التزام القيم بصحته الشخصية . ويحوز للوصى أن يلتزم باسم عديم الأهلية باذن مجلس الوصاية وتصديق المحكمة . ونص قانون الكيميالات الانكليزى الصادر فى سنة ١٨٨٢ على أن أهلية تحمل الالتزام الصرفى هى بذاتها الأهلية اللازمة لصحة العقود ( مادة ٢٢ ) .

أما القانون المصرى ، فقد نص على أنه : « اذا حصل من النساء أو البنات اللاتى لسن بتاجرات سحب كيميالة أو تحويلها أو قبولها باسمهن خاصة ووضعن عليها إمضاءهن فلا يعتبر ذلك عملاً تجارياً بالنسبة هن » ( م ١٠٩ تجارى ) وأضاف القانون التجارى المختلط الى ما تقدم المزارعين الوطنيين الذين ليسوا بتجار ( م ١١٤ ) . وقد استمر القضاء المختلط أخيراً على أن المقصود هم صغار الفلاحين الذين يعملون بأيديهم فى الحقول . كما أن القانون المصرى قضى ببطلان التزام المناصر بغير إخلال بحق الرجوع عليه بمقدار ما عاد عليه من المنفعة ( م ١٤٢ مدنى جديد ) . وأجرت لجنة الامتيازات الأجنبية المشكلة فى سنة ١٩١٧ استفتاء فى ابقاء أو حذف حماية النساء غير المشتغلات بالتجارة ، وصغار المزارعين . فكان من رأى البنوك ورجال



الأعمال وبعض القضاة الأجانب أن المادة ١١٤ من قانون التجارة المختلطة لا تحمي المرأة أو المزارع بل تقرر عدم أهليتهما للتعامل بكميالية ، وأن هذه المادة تشجع على سوء الاستعمال والمديد في الخصومة ، وأن قصارى ما تنفذه هذه المادة هو سرعان الفوائد المدنية بدلا من الفوائد التجارية مع أن الفوائد الاتفاقية قد تصل عادة الى السعر الأقصى لهذه المقررة قانونا ، كما أن المادة ١١٢ تمنح الى خلق مشكلات وتعقيدات عند وجود متزمين آخرين وهي مصدر غش يستفيد منه مختلف الموقعين على الورقة التجارية . وأن خير وسيلة لمنع النساء والزراع من القيام بأعمال تجارية هي تحميلهم نتائج مباشرتهم لهذه الأعمال ، كما أن افتراض جهل النساء والمزارعين الفوائد الشديدة المقررة للكميالية في القانون التجاري هي قرينة لا أساس لها ، وإن صحت هذه القرينة فم لا تطبق على طبقات الصناع فهي لا تزيد جهلا عن طبقات النساء والمزارعين . ومع ذلك فالإتزام بالصانع بورقة تجارية هو لإتزام صرفي صحيح ، وإن المزارع لا يحتاج بالمادة ١١٤ الا هروبا من اختصاص المحاكم التجارية ومن الخطر على لتجارة ابقاء هذه الحماية إذ أن التجار المصريين الذين يعملون في الريف يشتغلون في الوقت نفسه بالزراعة ومن المتسهل عليهم الاحتجاج بالمادة ١١٢ تجارى مختلط بوصفهم من طبقة صغار المزارعين . وأضافوا الى ما تقدم أن في قانون الخمسة أفدنة ما فيه الكفاية حماية للملاحين . كما أنه لا يمكن تبرير هذه الحماية بالنسبة للنساء ، لأن الشريعة الاسلامية تعترف للمرأة المسلمة بأهليتها الكاملة ، وتقرير عدم أهليتها بالتعامل بكميالية يعد خطأ لقدرها وبخاصة اذا كانت مالكة لثروة طائلة ، فهي بهذه الحماية قد تحرم من الحصول على الائتمن اللازم لها . وقد تقررت حماية المرأة في فرنسا لأسباب تاريخية ترجع الى كيفية تشكيل المحاكم التجارية من التجار الرجال فقط والى وجود التنفيذ الجثمانى بالنسبة للديون التجارية ، وهذه الأسباب التي أفضت الى هذا الخطر في فرنسا لا وجود لها في مصر .

وانعقدت شركة ناتام وغرفة لتجارة المصرية بالقول بضرورة ابقاء حماية النساء والمزارعين . ومن رأى هذه الغرفة أنه ما دامت علة الحظر على المزارع قائمة وهي الخطوط مستواه العقلي والحقى وجب ابقاء هذه الحماية والعلة تدور مع المعول وجوداً وعدماً .



وقد قررت لجنة الامتيازات الأجنبية حذف النص على حماية النساء والمزارعين من التعامل بأوراق تجارية<sup>(١)</sup> .

ويلاحظ أن القانون التجارى الحالى يشتمل على تناقض ، فهو يجيز لكل شخص له أهلية الأداء مباشرة الأعمال التجارية ولو كان من صغار المزارعين أو من النساء ، انما اذا اقتضت هذه العملية تحرير ورقة تجارية اعتبرت هذه الورقة غير تجارية . مع أن هذه الورقة هي أداة لتنفيذ العملية التجارية أو نتيجة لها . والمعقول أن تعتبر الورقة تجارية تطبيقاً لنظرية التبعية . فقديمًا كانت الكميالة مقصورة على التجار لتسوية أعمالهم التجارية . والتقارير بأن بعض الطوائف كالنساء غير المحترفات بالتجارة أو صغار المزارعين ، ليس لها أهلية الالتزام بورقة تجارية بسبب أهليتها الناقصة يقتضى أن تكون هذه الأهلية مانعة من القيام بكل الأعمال التجارية ، وليس من بعض الأعمال التجارية التى يستعان بها للقيام بالأعمال التجارية كالكميالة .

آثار التقادم وأسباب انقطاعه : لم يتعرض القانون الموحد لآثار التقادم وأسباب انقطاعه ووقفه . وقد أعرب أحد المندوبين فى المؤتمر عن أسفه على أنه بعد مناقشات دامت عشرين سنة حول مشروع لاهاى لم يوفق المؤتمر الى وضع قواعد كاملة عن التقادم<sup>(٢)</sup> . وقد أخذ المشروع بحكم التقادم الحالية كما هي مبينة فى المادة ١٩٤/٢٠١ تجارى .

(١) محاضر أعمال لجنة الامتيازات الأجنبية ، الجزء الثانى ص ٣٥٦

(٢) محضر أعمال المؤتمر ص ٣٢٧ جلسة ٢٧ مايو ١٩٣٠



# الباب الثاني

## في إنشاء الكمبيالة

### الفصل الأول

#### في الشروط الشكلية

§ ٤٢ — في شكل الكمبيالة : لأجل أن تقوم الكمبيالة بوظيفتها في الحياة الاقتصادية على الوجه اللائق كعملة ائتمانية وأداة ائتمان يجب أن تتخذ شكلاً ، وتكتب بكيفية يسهل معيها تعرفها ، حتى لا يتشكك كل من يتعامل بها في ماهيتها القانونية . وفي هذا يقول اهرنخ : « إن الشكل بالنسبة للتعهد كالطابع بالنسبة للنفود<sup>(١)</sup> » لذلك تعترف الكمبيالة من التصرفات الشكلية acte solennel التي تكتسب حياتها القانونية من توافر شروط معينة يجب استيفائها وقت إنشائها . وتحرر الكمبيالة بصفة عرفية لكن يجوز تحريرها بصفة رسمية وهذا نادر الحصول . وإذا اشتملت الكمبيالة على رهن تأميني وجب إثباتها بصفة رسمية . وغنى عن البيان أن الكمبيالة يجب أن تثبت بالكتابة التي تعتبر شرطاً لانشائها فلا يجوز إثباتها بغير الكتابة كالشهادة والافرار والتأمين . وإذا لم يشتمل المحرر على كل البيانات التي يشترطها لقانون لصحة الكمبيالة فلا يجوز إثبات هذا الترك بدلة خارجية مثل ظروف الحال . إنما يجوز إثبات عدم صحة البيانات الواردة في الكمبيالة بكافة طرق الاثبات بما في ذلك القرائن إذا كان هناك غش fraude à la loi إنما يلاحظ أن عقد الصرف يجوز إثباته بغير الكتابة .

(١) Le forme est à l'engagement ce que l'empreinte est à la monnaie



ولم يشترط القانون المصري ، متبعاً في ذلك لقانون الفرنسي ، ذكر كلمة « كميالة »  
لكن بعض القوانين الأجنبية <sup>(١)</sup> اشترط ذكرها لئلا ينظر المتعاملين وتنبيهاً لهم  
إلى خضوعهم لقواعد الكميالة .

وتقسم البيانات التي يجب أن تشمل عليها الكميالة إلى بيانات إلزامية وبيانات  
جوازية :

### الفصل الأول

#### في البيانات الإلزامية

يجب أن تشمل الكميالة على بيانات الآتية وهي : ( ١ ) توقيع الساحب .  
( ٢ ) اسم المسحوب عليه . ( ٣ ) تاريخ إنشاء الكميالة . ( ٤ ) مبلغ الكميالة .  
( ٥ ) ميعاد الاستحقاق . ( ٦ ) اسم المستفيد . ( ٧ ) شرط الاذن أو أنها خاملة .  
وسنطلق على هذا البيان « دلالية الكميالة لتداول » . ( ٨ ) ذكر وصول القيمة .  
( ٩ ) ذكر محل الدفع .

§ ٤٣ - توقيع الساحب : ( ١ ) يجب أن تشمل الكميالة على توقيع  
لساحب وتقول المادة ١٠٥ تجارى أهلى : « ويوضع عليها إمضاء الساحب أو ختمه »

( ١ ) كلمة تون الألف في حيز بشرط ذكر كلمة « كميالة » *Compte* ، كذا في قوانين  
السويسرية ، والليتوانية ، والسويدية ، والنرويجية ، والبلجيكية ، والبروسية ، وروسية ، وفرنسية ،  
قانون الجمهورية التركية ( م ٥٢٧ ) على وجوب ذكر كلمة « كميالة » *Compte* ، أى كميالة وعلى المواصفة  
إلى *Art. 110* ابن عابدين ( ج ٤ ص ٣٠٨ ) وقد رأى واضع قانون التجارة الفرنسي  
أن الصيغة الخاصة التي تحرر بها الكميالة كافية بفت « دلالية » من بين حقيقتها ، وأنه لا يحسن  
لا مبرر لذكر كلمة كميالة تقديراً لأهميتها الطال التي تعرض لها الكميالة . ولكن ذكره  
٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ قضى وجوب ذكر كلمة « *Compte de chancé* » في صلب تحرر  
( م ١١٠ تجارى فرانسى ) .

( ٢ ) لم تشر المادة الخاصة بضرورة وضع إمضاء الساحب أو ختمه ، وهذا نفس ما هو  
في التشريع ، مرده إلى أن القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٠٧ ، يشترط هذا الشرط ،  
وقد تدارك الأمر الفرنسي هذا النص في سنة ١٩٢٢ ( م ١١٠ تجارى فرانسى ) . وذهب القضاء  
إلى أن الكميالة الموقعة عليها بختم فقط تعتبر صحيحة ( م ٢٥١ / ٢٩٠ مرافعات سنة ٢٦ أبريل  
سنة ١٨١٧ بقرار رسمية مخطئة ٣١٥٠٢ ) ولا يشترط القانون توقيع شهود على الكميالة  
وعلى السندات الادبية ( م ٥٥ مرس سنة ١٨٩٠ تقى ٣٠٨٠ ) .



وذلك لأن الكمبيالة هي ورقة شكلية لا تكتسب قوتها إلا من إمضاء الساحب أو توقيعه بختمه إذا كان أمياً ويجب أن يكون التوقيع بالامضاء أو بالختم في أسفل الكمبيالة ، ولا يجوز أن يكون في أعلاها ، أو في وسطها .

ويلتزم الساحب بقبول المسحوب عليه الكمبيالة وبدفع قيمتها في ميعاد استحقاقها ، ويقول تالير إن الساحب يتعهد بدفع مبلغ لاذن المستفيد ويدعو المسحوب عليه إلى اوفاء نيابة عنه ومعنى ذلك أن الكمبيالة تتضمن سنداً إذنيّاً ( تالير بندي ١٣٢٤ و ١٣٢٥ ) .

في سحب كمبيالة بواسطة وكيل : تسحب الكمبيالة أحياناً بمعرفة وكيل عن الساحب . فالتجار والصيرفيون لديهم وكلاء مفوضون fondés de pouvoir يستحبون كمبيالات باسم أرباب هذه المناجر والمصارف . ويستحب مديرو الشركات كمبيالات أو أوراقاً أخرى باسم وهذه الشركات التي يمثلونها . وما دامت صفة الوكالة ظاهرة في الكمبيالة ، كان الموكل هو المسئول عن وفائها والتزم بتنفيذ ما التزم به وكيله باسمه ( م ٥٢٧ ٦٤٨ مدني و ١٠٥ مدني جديد ) كما لو كانت مسحوبة مباشرة بمعرفة الموكل . لذلك يتعين على الوكيل أن يذكر صفته كوكيل ( عن شركة ، أو عن فلان par procuration ) .

في سحب كمبيالة لزمه الغير : tirage pour compte d'autrui : يعمل لساحب أحياناً لزمه شخص ، ولا يحيط الغير علماً باسم هذا الشخص الذي أمره بسحب الكمبيالة . ويبدو للغير كأنه المنشئ الحقيقي للصك الذي وقع عليه بامضائه ، أسوة بالوكيل بالعمولة الذي يخفى شخصية موكله . ويسمى إنشاء الكمبيالة « السحب لزمه الغير » أو بأمر الغير . وإلى هذه الحالة أشارت المادة ١٠٧/١١٢ تجاري فقالت : « ويجوز سحبها أيضاً بأمر شخص على ذمته » . ويسمى الساحب الظاهر « الساحب لزمه الغير tirage pour compte » والآمر بالسحب « معطى الأمر donneur d'ordre » ولا يظهر اسم معطى الأمر في الكمبيالة ، ولا يوقعها ، وقد يضع إشارة أو الحروف الأولى من اسمه لكن هذا ليس بلازم (١) ويجب (١) وتكتب بالصورة الآتية « ادفعوا . . . مبلغ . . . لحساب م . م أو ( مع بقية في حساب م . م ) » .



على الساحب أن يخطر المسحوب عليه بحقيقة الأمر وأنه وكيل بالعمولة كما يجب عليه أن يخطره باسم « معطى الأمر » وأنه هو الذى صدر منه الأمر بسحب الكمبيالة حتى لا يقع التباس أو خطأ فى حقيقة المسئول عن سحب الكمبيالة فيعلم المسحوب عليه أنه إذا قبل الكمبيالة أو دفع قيمتها فهو إنما يرتبط بمعطى الأمر وهو الأصيل لا بالساحب الظاهر .

وتسحب الكمبيالة لذمة الغير لأغراض مختلفة :

١ - يجوز أن يكون الأمر بالسحب مصالحة فى عدم ظهور اسمه على الكمبيالة بسبب مركزه الاجتماعى أو وظيفته كما لو كان محامياً أو موظفاً حكومياً أو محافظة على سمعته التجارية التى قد تتأثر من كثرة الكمبيالات المتداولة باسمه . لذلك يعتمد إلى وسيط كصير فى مثلاً ليسحب كمبيالة لحسابه ولذمته .

٢ - إذا كان تاجر دائماً لشخص ومديناً لشخص آخر جاز أن يطلب هذا التاجر من دائنه أن لا يسحب كمبيالة عليه بل يسحب كمبيالة لذمته على مدينه . وبهذه الكيفية يستطيع دائن التاجر أن يحصل على حقه . وفى الوقت نفسه ينقضى حق هذا التاجر قبل مدينه المسحوب عليه . فيغنى تحرير كمبيالة واحدة عن تحرير كمبيالتين وبهذه الكيفية لا نفدى رسوم الدفعة إلا مرة واحدة ، بدل أن نفدى مرتين إذا حررت كمبيالتين . ويسحب هذا النوع من الكمبيالات بين تجار الجملة والقطاعى ، كما لو باع مصنع بضاعة إلى تاجر بالجملة وهذا الأخير باع إلى تاجر بالقطاعى فقد يأمر تاجر الجملة صاحب المصنع أن يسحب كمبيالة لذمته على تاجر القطاعى مباشرة .

٣ - إذا اشترى وكيل بالعمولة بضاعة لموكله فقد يسحب الوكيل كمبيالة بائناً على مدين هذا الموكل لعدم رغبة الموكل فى البوح بالصفقة .

٤ - تعتمد البنوك التى تشغل بمسائل لصرف إلى سحب كمبيالات لذمة الغير لاستفيد من فروق سعر الصرف بين مختلف الجهات ( موازنة الصرف arbitrage de change ) مثلاً إذا كانت خسارة العملة الفرنسية فى لندن أقل منها فى القاهرة وكان البنت فى القاهرة ديون فى باريس كف مراسله فى لندن ، بسحب كمبيالات على مدين البنت فى باريس . بعد أن يكون البنت أخطر المدين بذلك . وتخصم هذه



الكيميائيات في لندن . وهذه العمليات تقتضى السرعة . والربح الناتج من هذه العمليات يقسم بين البنت ومراسله .

ويولد السحب لخدمة بين ذوي الشئ علاقات شبيهة بعلاقات الموكل والوكيل بالعمولة والغير . ولتشريع الآن في بيان علاقة الساحب الظاهر بالآمر وعلاقته بالمستفيد والمظهرين . وعلاقة الأمر بالسحب بالمسحوب عليه .

(١) في معرفة الساحب الظاهر بالأمر بالسحب : وهي علاقة وكيل أو وكيل بالعمولة وموكل . فواجب الساحب هو أن ينفذ العمليات التي تلقاها من الموكل فيما يختص بالبيانات التي يجب أن تشمل عليها الكيميائية ، ويسأل عن خطئه وإهماله في تنفيذ الوكالة (م ٥٢١ ٦٣٨ و ٦٣٩ مدني و ٧٠٤ مدني جديد) . وإذا لحق الساحب ضرر بسبب تنفيذه الوكالة جاز له الرجوع على الأمر بالسحب (م ٥٢٨ / ٦٤٩ مدني و ٧١١ مدني جديد) .

(٥) في معرفة الأمر بالسحب بالمسحوب عليه : وهي أيضاً علاقة وكيل وموكل فالمسحوب عليه بقبوله أو دفعه قيمة الكيميائية إنما يفعل ذلك لخدمة الأمر ، فإذا دفع قيمة الكيميائية دون أن يكون لديه مقابل وفائها جاز له الرجوع على معطى الأمر بما دفعه ولا يحوز له الرجوع على الساحب الظاهر ويقتصر حقه في الرجوع على الأمر بالسحب . ومعنى ذلك أن الكيميائية لا تولد أية علاقة بين الساحب الظاهر والمسحوب عليه ، وأن الأمر بالسحب يحوز مطالبته بمعرفة الساحب لظاهر والمسحوب عليه . وحق المطالبة هنا مستمد من الوكالة التي أعطاها الأمر بالسحب إليهما وليست مستمدة من الكيميائية . ويترب على ذلك أن دعاوى الساحب والمسحوب عليه على الأمر لا يسرى عليها التقادم الخمسي الذي يسرى فقط على الحقوق الناشئة عن الكيميائية لا الحقوق الناشئة عن الوكالة .

(٣) في معرفة الساحب الظاهر بالمستفيد والمظهرين : يعتبر الساحب الظاهر بالنسبة للمستفيد والمظهرين ساحباً عادياً ، ويلتزم بصفته الشخصية قبلهم وإلى هذا أشارت المادة ١١٦ تجاري مختلط فقالت : « على الساحب أو المسحوب على ذمته الكيميائية أداء مقابل الوفاء ولكن لا يخلى الساحب على ذمة الغير عن مسئوليته شخصياً لخيلي الكيميائية وحاملها فقط » وتنشأ بين هؤلاء الأشخاص لعلاقات العادية



المرتبة على الكمبيالة ولا تنشأ أية علاقة بين الأمر والمظهرين الذين لا يستطيعون مطالبة شخص مجهول هم لم يركنوا إلى ذمته . وحتى إذا ذكر في الكمبيالة اسم الأمر بالسحب فإن هذه الإشارة يقصد بها إخبار المسحوب عليه بحقيقة الأمر ، ولا تفيد أن هذا الأمر الذي لا تحمل الكمبيالة توقيعه قصد أن يتحمل التزاماً صرفياً قبل الحامل ، لذلك لا ترتفع مسئولية الساحب الظاهر لأن المقصود من هذه الإشارة كما قلنا هو المسحوب عليه لا المستفيد أو المظهر الذي لا يهمه إلا يسر من تعاقد معه . وإذا أوفى الساحب الظاهر قيمة الكمبيالة محل محل الحامل فيما له من الحقوق طبقاً لقواعد الخول المدنية <sup>(١)</sup> وإذا كان المظهر والمستفيد لا يملكان مطالبة الأمر بالسحب فليس معنى ذلك أنهما لا يستطيعان مطالبة إذا كان مديناً للساحب الظاهر أو المسحوب عليه عملاً بالمادة ١٤١ ، ٢٠٢ مدني و ٢٣٥ مدني جديد وهي الدعوى غير المباشرة ، لكن الأمر بالسحب لا يستطيع أن ينجح عليهما بالدفع التي يجوز له إبدائها في مواجهة وكيله الساحب الظاهر .

§ ٤٤ — اسم المسحوب عليهم : ( ٢ ) تشتمل الكمبيالة على اسم المسحوب عليه وتقول المادة ١٠٥ ، ١١٠ : « اسم من يلزمه الدفع » وهو الشخص الذي يدعوه الساحب إلى دفع الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق . ويذكر اسم المسحوب عليه في أسفل الكمبيالة مع بيان كل ما يتعلق بشخصيته ( الاسم والمقب والصناعة ومحل الإقامة ) ويجوز أن يعين الساحب عدة مسحوب عليهم . ويتعين على الحامل في هذه الحالة أن يقوم قبل كل المسحوب عليهم في محلات إقامتهم بكل الاجراءات القانونية ، فإذا رفض أحدهم قبول الكمبيالة جاز للحامل الرجوع على الضمان وإذا أوفى أحد المسحوب عليهم برئت ذمة الباقيين <sup>(٢)</sup> .

(١) نيمون كال در ريبوت ج ٤ بند ٩٦ ورواين بند ٧٣٣

(٢) يجب صحة هذه الكمبيالة أن يكون ميعاد استحقاقه محلاً واحداً . إنما لا يجوز تعيين مسحوب عليهم اختياريين *in the alternative* يستطيع أن يختار الساحب من بينهم من يقوم بأوفاء ، كما لا يجوز تعيين مسحوب عليهم متعاقبين ، بل يترتب على ذلك من صعب في حالة الرجوع بسبب عدم الوفاء . وتقول المادة ٦ من قانون ١٨٨٢ الانجليزي :

an order addressed to two drawees in the alternative, or to two or more drawees in succession is not a bill of exchange.



ولكن هل يجوز للمساحب أن يسحب كميالة على نفسه<sup>(١)</sup> أو بعارة أخرى هل يجوز أن يعين نفسه مسحوباً عليه ، يجب أن يكون المسحوب عليه شخصاً خلاف المساحب ، وإلا أصبحت سبباً إذنياً وذلك لأن خصيصة الكمبيالة أن يضيف قبول المسحوب عليه مديناً جديداً يعتمد عليه المساحب<sup>(٢)</sup> .

ويحدث أن يسحب تاجر كميالة على فرع الكائن بمدينة أخرى . ويرى معظم الشراح الفرنسيين أن هذه الورقة لا تعتبر كميالة <sup>٢</sup> لأنها تعتبر كميالة مسحوبة على نفس الساحب ، لأن الفرع ليس له شخصية مستقلة عن شخصية المحل الأصلي ، بل إن شخصيته مختلطة بشخصية المحل الأصلي ، لأن مدير الفرع يعمل بأسم ولزمة المحل الرئيسي . وإذا دعا هذا المحل مدير الفرع إلى دفع مبلغ معين إلى الحامل في ميعاد الاستحقاق فكأنه وجه هذه الدعوة إلى نفسه .

لكن القضاء الفرنسي قضى ، لاعتبارات عملية ، بصحة الكميالة المسحوبة على مدير الفرع . وأن المسحوب عليه ليس الفرع ، ولكنه المدير وهو شخص مستقل عن الساحب . والمدير بصفته وكيلًا عن الساحب يجوز قيام لزمة الساحب ولأمانع من أن يدعو له المحل الرئيسى إلى تسليم هذه التقييم إلى الغير الدائن للساحب<sup>٤</sup> .

إما يجوز للساحب أن يسحب كميالة على مدير الفرع إذا كان مديناً شخصياً للساحب ، كما أن الموكل يجوز له أن يسحب كميالة على الوكيل بالعمولة لأن الساحب والمسحوب عليه شخصان مستقلان<sup>٥</sup> .

... la tite de change a l'ordre de valeur immense. (1)

(٢٠) قضت بعض القوانين الأجنبية نصحة الكميته مسجوبة على السحب بشرط أن يختلف محل الانشاء عن محل اوفاء ( القانون التركي ٥٢٩٠ والسويسري ٩٩٣٠ ) ونص القانون الموحد في المادة ٣ فقره ٢ على جواز سحب الكميته على نفس السحب ولا يشترط اختلاف مكاني السحب والانشاء . نصت المادة ١١١ من قانون التجارة الفرنسي لمعدل على جواز سحب كميته على نفس السحب . ونص مشروع قانون الكمبيالات في المادة ٣ على أنه : « يجوز سحب الكميته لادن صاحبها نفسه » . وقضى القانون الاخيري ( م ٦ ) أن لا بد من أن يعتبر هذه الورقة كميته أو مديدا . كما وسحب مدير شركة مساهمة كميته على صراف الشركة ( to the cashier ) ( سافرس ص ٢١ ) .

(۳) نیون کان ورینوت ج ۴ بند ۴ و تلیر ورسرو بند ۱۳۸۱ و بواتیل بند ۷۱۹  
و عکس ذلک باردیسی ج ۱ بند ۳۲۵ و ررتوار دانوز تحت کلمه effets de commerce بند ۷۳  
(۴) نقض فرنی ۲۱ مایو سنه ۱۸۸۴ س . ۱۸۸۵ . ۱۰ ، ۱۱۷ ، ۱۶ ، ۱۸۸۴ ، ۱۶ ،  
۲۹۱ و تخرج ۱۶ یولیه سنه ۱۸۹۸ د . ۱۹۰۱ . ۲ . ۳۱۷

١٥١. أيون كان وريغولت ح ٤. بلد : ب. وبواتس. بلد ٧١٩. ونجيز المرف البحري سحب  
قبضان السفينة كمينة على ملب السفينة.



§ ٤٥ - تاريخ إنشاء الكمبيالة : (٣) وهو عبارة عن بيان ليوم والشهر والسنة اللاتي تحررت فيها الكمبيالة (م ١٠٥ تجاري) ولذكر التاريخ أهمية كبرى من وجوه عدة : (١) لمعرفة أهلية الساحب وقت اسحب لاحتل أن يكون محجوراً عليه أو قاصراً . (٢) لمعرفة إن كان الساحب وقت اسحب قد توقف عن الدفع (م ٢٢٨ تجاري) . (٣) لمعرفة تاريخ الاستحقاق ولاحتساب بدء سريان المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٦٠ تجاري إن كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع . ولمعرفة إن كان الحامل فقد حنقه في الرجوع إن كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مضي مدة من تاريخ إنشائها . (٤) إذا سحبت عدة كمبيالات وكان مقابل الوفاء واحداً روعي ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء . ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكمبيالات الأخر مقدماً على غيره (م ١١٦ تجاري) وليس لها مقابل في القانونين المختلط والفرنسي ولم يشترط القانون ذكر التاريخ بالكتابة بل يكفي أن يكون مبيناً بالأرقام . ويعتبر تاريخ إنشاء الكمبيالة حجة على الغير ولو لم يكن ثابت لتاريخ .

§ ٤٦ - مبلغ الكمبيالة : (٤) يجب أن يذكر في الكمبيالة مبلغ النقود المراد دفعه ويحرر هذا المبلغ بالكتابة . لكن هذا ليس بلازم إذ يجوز تحريره بالأرقام . وجري العمل على ذكر المبلغ المراد دفعه بالكتابة والأرقام . وهو ما يجعل تزوير الكمبيالة عسيراً لأن الأرقام بمفردها يسهل تزويرها بخلاف عدد إليها وقد يصعب اكتشاف التزوير . وإذا اختلفت الكتابة عن الأرقام كانت العبارة بالكتابة لأن الساحب يعني بمراجعة الكتابة أكثر مما يعني بمراجعة الأرقام (١) .

(١) كان لذكر التاريخ أهمية أخرى في قانون المختلط إذ اشترطت المادة ١٦٠ ذكر المدة المسحوبة منها الكمية لأن الكمبيالة حسب هذا القانون لا تسحب إلا بين مكانين . خلافاً للقانون الأهلي . ويمكن التاريخ من إثبات تواريخ هذا الشرط ، كإثبات عدم وجود الساحب في مكان السحب في تاريخ الكمبيالة .

(٢) نصت بعض القوانين الأجنبية على تفضيل الكتابة إذا اختلفت بين المبلغ المكتوب بالأعداد (قانون الأوراق التجارية الألماني م ٥٥ ، القانون السويسري م ٩٩٦ ، المادة ٢٢٥ من قانون التجارة الإيراني والمادة ٢ مرقم ٩ من القانون الإنجليزي الخاص بالأوراق التجارية والقانون الفرنسي م ١١٣ المدة بذكر يتو ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥) .



لكن قد يستفاد أحياناً من بعض "قراءن أن المقصود هو المبلغ الثابت بالأرقام لا المبلغ الثابت بالحروف كما لو ذكر بالكتابة مبلغ عشرين قرشاً وكتب بالأرقام ٢٠٠٠ قرش . فهنا يكون المعول على الأرقام لأن الكمبيالة لا تسحب عادة بعشرين قرشاً . وإذا كتب مبلغ الكمبيالة عدة مرات بالكتابة وبالأرقام ، اعتبرت قيمتها في حالة الاختلاف المبلغ الأقل <sup>(١)</sup> . ونص مشروع قانون الكمبيالات على أنه « إذا كتب مبلغ الكمبيالة بالحروف وبالأرقام معاً فالعبرة عند الاختلاف تكون بالمكتوب بالحروف . وإذا كتب عدة مرات إما بالحروف وإما بالأرقام فالعبرة بأقلها مبلغاً » .

ويجب أن يكون مبلغ الكمبيالة معيناً وقت الانشاء وإلا كانت باطلة كما لو ذكر « ادفعوا ما في ذمتكم . . . » أو « ادفعوا المبلغ المتفق عليه بيننا . . . » والكمبيالة المحررة بهذه الصورة لا يمكن تداولها .

ويجب أن يكون محل الكمبيالة نقوداً فلا يجوز أن يكون بضاعة . وتقول المادة ١٠٥ ، ١١٠ تجارى : « المبلغ المراد دفعه » فانتفى بذلك أن يكون محلها شيئاً خلاف النقود <sup>(٢)</sup> .

ويقوم المبلغ المراد دفعه عادة بالنقود القومية ، ولكن في أوقات عدم الاستقرار النقدي أو تخفيض قيمة العملة القومية قد يعهد المتعاملون الى الاحتراز من خطر تدهور قيمة أوراق البنكنوت ، ويشترطون اوفاء بالذهب أو بعملة أجنبية . وقد قضى القانون بمرسوم رقم ١٥ لسنة ١٩٣٥ ببطلان شروط الدفع ذهباً في العقود التي قومت بالجنيهات المصرية أو الاسترلينية أو بنقد كان متداولاً قانوناً في مصر كالفرنك والجنيه التركي . وقد جاء هذا القانون مؤكداً للمرسوم الصادر في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ الذى قضى بأن ما يدفع من أوراق البنكنوت الذى يصدره البنك الأهلى المصرى يكون دفعاً صحيحاً ومبرئاً للذمة كما لو كان الدفع حاصلاً بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الخاصة

(١) بهذا المعنى القانون الفرنسى م ١١٣ والقانون الموحد م ٦ والقانون الألمانى والسويسرى (المواد السابقة فى هامش بند ٤٠ ص ٦٣) .

(٢) لا يعتبر سداً إذنياً التعهد بتوريد كمية من اخصالات أو بدفع ثمنها مقدراً حسب أعلى سعر فى السوق عند عدم الامكان (سأو ١ أبريل سنة ١٨٧٩ مجموعة رسمية مختلطة ٤ ، ٢٣٢) .



أو الى تحصل بين أصحاب الشأن ولا يترتب على بطلان شرط الوفاء بالذهب بطلان العقد أو الشروط الأخرى المتفق عليها<sup>(١)</sup>.

ولكن هل يجوز النص على الوفاء بعملة أجنبية ؟ لم تشرط المادة ١٠٥ تجارى أن يكون مبلغ الكمبيالة مقوماً بنقود متداولة قانوناً في مصر . ويجوز في الكمبيالات الخارجية أن يشترط وفاء الكمبيالة بنقود الدولة المسحوبة عليها الكمبيالة . أما اذا كانت الكمبيالة داخلية بطل كل شرط نم عن التشكك في العملة القومية . كما لو نص في لكمبيالة على تقويم الخنفيات المصرية بالدولار والجنيه الاسترايى والفرنك السويسرى والفرنك النمى واحتفظ الدائن بحقه في استيفاء قيمة الكمبيالة باحدى هذه العملات حسب اختياره . ولما كان تقويم تلك النقود لا يتم إلا بالرجوع الى مقياس مشترك ، وهو مقياس الذهب ، كان هذا الشرط شبيهاً بشرط الذهب ، ومن ثم يكون هذا الشرط باطلاً<sup>(٢)</sup>.

**اشتراط الفائدة :** ويحدث أحياناً أن تذكر الفائدة بجانب قيمة الكمبيالة فيذكر فيها : « ادفعوا مبلغ ألف جنيه باعتبار المائة سبعة لخين ميعاد الاستحقاق » . ويرى بعض الشراح أن هذا الشرط عائق عن تداول الكمبيالة وأنها تستحيل الى سند عادى لعدم إمكان معرفة المبلغ المراد دفعه أول وهلة<sup>(٣)</sup> ، ونرى أن هذا الشرط لا يعوق تداول الكمبيالة ، إذ يكفي لتعيين مقدار العوائد إجراء عملية حسابية بسيطة على أساس تاريخ السحب والاستحقاق ، ولكن يجب الاقرار بالصعاب التى تعترض حسابان الفائدة إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع ، أو بعد مرور مدة من وقت الاطلاع ، ومع ذلك فقد قضى مشروع قانون الكمبيالة بصحة اشتراط الفائدة في الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع وبطلان هذا الشرط في الكمبيالات الأخرى ( مادة ٥٥ ) .

(١) سم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ تق ٢٠٣ ، ٥٠ وانظر Capitant : Les succédanés de la clause payables en or, Dalloz Hebdomadaire, 1926, pp. 2-3.

(٢) سم ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ تق ٢٠٣ ، ٥٠

(٣) تليز وبرسرو بند ١٣٥٤ و ١٣٥٥ ولا كور وبوترون بند ١١٨٤

(٤) محكمة النقض الفرنسية ٥ فبراير سنة ١٨٦٨ د ١٨٦٨ ، ١٠ ٣٨٥ ، و Noubier : t. I, No. 126 . ويغيد هذا الشرط في التجارة البحرية حيث لا يمكن تحديد تاريخ وصول البضاعة على وجه التحقيق ، وتبعاً لا يمكن معرفة تاريخ دفع الثمن .



وفد يشير هذا الشرط شكوك مصدحة الضرائب ، فقد تعتبر الكمبيالة ورقة مالية (سنداً) وتخضعها لضريبة الأوراق المالية . لذلك يحسن بالساحب أن يضيف الفوائد إلى أصل قيمة الكمبيالة<sup>(١)</sup> .

وتستحق المائدة من تاريخ تحرير البروتستو بشرط أن يكون صحيحاً ، وإلا فهي لا تستحق إلا من تاريخ المطالبة الرسمية . وجرى العمل على اشتراط سريان الفوائد بحكم القانون من تاريخ الاستحقاق ولا تستحق فوائد مصاريف البروتستو إلا من تاريخ المطالبة القضائية .

§ ٤٧ — ميعاد الاستحقاق : (٥) يجب أن يذكر في الكمبيالة ميعاد الدفع وفي هذا تقول المادة ١٠٥ ، ١ تجارى : « ويبين فيها الميعاد » الذى يجب الدفع فيه . ولا تقتصر فائدة هذا لبيان على تمكين الحامل من معرفة ميعاد الوفاء ولكنه يمد لتعرف بدء سريان المواعيد القصيرة التى وضعها القانون لحفظ حق الحامل فى الرجوع أو لاثبات الامتناع عن الوفاء . ويجب أن يكون هذا الميعاد محققاً فلا يجوز تعليقه على شرط موقف كما لو ذكر فى الكمبيالة تعليق الدفع على اعتراف الساحب بالتجارة أو على شرط فاسخ كما لو ذكر « إن لم يضطر الساحب الى السفر الى الخارج » أو « إذا لم يلتحق باحدى وظائف الحكومة » أو على أجل غير معين كاشتراط الدفع عند وفاة لساحب أو وفاة شخص معين ( قال بند ١٨٢١ ) .

وقاعدة عدم جواز تعليق الميعاد على شرط أو على أجل مستفادة من المادة ١٢٧ تجارى التى بينت الصور المخالفة التى يتعين بها ميعاد الاستحقاق ولم تشر هذه المادة إلى الشرط أو الأجل ، وسكوت القانون عنهما له معناه . زائداً إلى ما تقدم أن القانون ألزم الحامل بالقيام بواجبات لا تتفق مع جعل الاستحقاق معلقاً على شرط غير محقق الحصول أو على أجل غير معين<sup>(٢)</sup> .

١) يقضى القانون الانجليزى بصحة شرط المائدة ( م ٩٠٥ نون سنة ١٨٨٢ ) ويعتبر القانون السويسرى الشرط صحيحاً إذا كانت الكمبيالة مسحقة اوفاء لدى الاطلاع أو بعد مدة من الاطلاع ، وبهذا فيما عدا ذلك ( م ٩٩٥ ) وبهذا المعنى القانون الفرنسى م ١١٢ ويقضى القانون الألمانى بصحة هذا الشرط فى الكمبيالات المسحقة لدى الاطلاع .

(٢) ينجز القانون الانجليزى الأوراق التجارية أن يكون ميعاد الاستحقاق أجلاً غير معين وفى هذا تقول المادة الأولى منه A bill is payable... (2) on, or at a fixed period after the occurrence of a specified event which is certain to happen, though the time of happening may be uncertain ( م ٢٣ ) وكذلك مشروع قانون الكمبيالات ( م ٤٣ ) .



ويتعين ميعاد الاستحقاق بعدة طرق . فقد يتعين بيوم محدد « إدفعوا في يوم ٣١ يوليو » وفي هذه الحالة يجب تقديمها في هذا اليوم للمسحوب عليه . وفي حالة الامتناع عن الدفع يقوم الحامل بعمل البروتستو في اليوم التالي لهذا الميعاد . وقد يتعين الاستحقاق بشهر معين ، ويكون للملتزم في هذه الحالة الحق في دفع القيمة في آخر يوم من الشهر ، لذلك لا يتحرر بروتستو عدم الدفع إلا في غرة الشهر التالي ( سم ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤ جازيتة المحاكم المختلطة ج ١٤٠٢٢١٠٣٢٨ ) ويجوز أن يكون الدفع بمجرد الاطلاع أى بمجرد المطالبة بالوفاء ( م ١٢٨ / ١٣٤ ) . وتعتبر الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع إذا لم يذكر فيها ميعاد الاستحقاق <sup>(١)</sup> أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع ( ١٢٧ ) وقد حدد القانون في المادة ١٦٠ تجارى <sup>(٢)</sup> مواعيد دفع الكمبيالات المشترط دفعها لدى الاطلاع حتى لا تبقى مراكز المتعهدين معلقة إلى ما لا نهاية . إنما يلاحظ أن القانون لم يشر إلا للكمبيالات

(١) المرسوم المتحدة البحرية ١٤ مايو سنة ١٩١٣ جازيتة المحاكم المختلطة ٣ ، ١٥٦ . وبهذا المعنى معظم القوانين الأجنبية ، القانون الموحد ( م ٢ فقرة ٢ ) والمادة ١٠ من قانون الأوراق البحرية الانجليزية :

A bill is payable on demand in which no time for payment is expressed  
والمادة ١١٠ تجارى فرنسى :

La lettre de change tout payable n'est pas datée et est considérée comme payable à vue.

(٢) حمن كمبيالة مسحوبة من الأرض مقارنة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القصر المصرى سواء كان بمجرد الاطلاع عليه أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر يجب عليه أن يثبت دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها ، وإلا سقط حقه في الرجوع على المحبس وكذا على الساحب إذا كان قد أوجد مئة بن اوفاء سند المسحوب عليه أما إذا كانت الكمبيالة مسحوبة من بلاد أوروبا الأخر فيكون الميعاد ثمانية أشهر ويب كات مسحوبة من أى بلد أبعد من تلك البلاد فيكون الميعاد ستة أشهر .

كذلك يسقط حق حامل الكمبيالة في الرجوع المذكور إذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها البحرية لأجن دفعها في البلاد الأجنبية بمجرد الاطلاع عليه أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ، يثبت دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة في المسافات المتقدمة .

وفي حالة حصول حرب بحرية يراد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تمنح الأحكام المتقدمة ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك من أخذ الكمبيالة وساحبها والمحبس أيضاً .



الخارجية وغفل عن ذكر الكمبيالات الداخلية وهو نقص في التشريع يجب العمل على تلافيه . ويجوز أن ينص في الكمبيالة على الوفاء «حتى انتهاء ميعاد معين» وتعتبر الكمبيالة في هذه الحالة ، أنها مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وكل ما في الأمر أن الوفاء يجب أن يحصل في غضون المدة المعينة في الكمبيالة ، ذلك لأن الساحب له الحق في تحديد الزمن الذي يجوز في خلاله تقديم كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع .

ويجوز أن يكون ميعاد الاستحقاق بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من تاريخ إنشائها *délai de date* فإذا كان الدفع بعد مرور أيام معدودات من تاريخ إنشائها فلا يحتسب اليوم الذي يبدأ منه الميعاد *dies a que* لكن اليوم الذي ينتهي فيه الميعاد يحتسب *dies ad quem* ويعتبر تاريخ الاستحقاق ( قارن مادة ٢٠ من قانون المرافعات الجديد ) . مثال ذلك سحبت كمبيالة في يوم أول يناير وذكر فيها أن الاستحقاق يكون بعد ثمانية أيام من تاريخها أي من أول يناير فيكون تاريخ استحقاقها هو يوم ٩ يناير . وإذا كان الدفع بعد شهر فتعد أيام الشهر حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكمبيالة فيعتبر مثلاً شهر فبراير ٢٨ أو ٢٩ يوماً على حسب الأحوال وشهر مارس ٣١ يوماً ( م ١٣٠ ١٣٦ تجارى ) . ويحتسب الميعاد في حالة ما إذا كان الدفع بعد مضي مدة معينة من وقت الاطلاع ابتداء من تاريخ قبول المسحوب عليه . وفي حالة امتناعه عن القبول يحتسب ابتداء من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول .

قلنا إن القانون وضع في المادة ١٦٠ تجارى مواعيد خاصة بتقديم الكمبيالات الخارجية وهي المسحوبة من الداخل على الخارج أو من الخارج على الداخل إذا كانت مستحقة الدفع لدى الاطلاع أو بعده بيوم أو أكثر أو بشهر أو أكثر ففضى بضرورة تقديمها في ظرف ستة أشهر من تاريخها وإلا سقط حق الخامل في الرجوع على المظهرين وعلى الساحب إذا كان قدم مقابل الوفاء وهذا الميعاد الذي يسقط بعد انقضائه حق الخامل يتكون من : ( ١ ) المهلة *délai* المذكورة في الكمبيالة . ( ٢ ) يضاف إليها ستة شهور إذا كانت الكمبيالة مسحوبة من الأرض لقارة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية فإذا كانت مسحوبة من بلاد أوربا الآخر كان الميعاد ثمانية أشهر وإن كانت



مسحوبة من أى بد أبعد من تلك البلاد كان الميعاد سنة كاملة وتضاعف هذه المواعيد في حالة حصول حرب بحرية .

وينجوز أن يكون ميعاد الاستحقاق معيناً بغير تاريخ التقويم كيوم مولد أو سوق أو يوم مشهور (م ١٢٧) . وإذا وقع الاستحقاق في يوم عطلة رسمية كيوم جمعة أو عيد وجب تقديم الكمبيالة المسحوب عليه ليدفع قيمتها في اليوم السابق ليوم الاستحقاق (٢) (م ١٣٢) .

ولكن هل يجوز أن تتحدد مواعيد متابعة للاستحقاق بالنسبة لأجزاء مبلغ الكمبيالة ؟ ذهب رأى إلى جواز ذلك استناداً إلى المادة ١٥٥ تجارى التي تجيز دفع جزء من قيمة الكمبيالة (٣) . لكن لقضاء المخلط قضى بعكس ذلك فاعتبر الصكوك المحدد فيها مواعيد متابعة للوفاء سندات عادية نخلوها من شرط وحدة الاستحقاق unite de l'échéance (٤) . وهذا هو ما أخذ به مشروع قانون الكمبيالات فنص في المادة ٢٣ على أن الكمبيالة الشتمة على مواعيد استحقاق متعاقبة تكون باطنة .

§ ٤٨ — اسم المستفيد : (٦) يجب أن تشتمل الكمبيالة على اسم الشخص الذى أنشئت الكمبيالة لمصلحته ، ويسمى المستفيد (٥) . وهو من أجل ذلك يقدم

(١) صدر في فرنسا قانون ٢٨ مارس سنة ١٩٠٤ قضى بتقديم الكمبيالة للوفاء في اليوم الذى لميعاد دفع الكمبيالة بدو واقع يوم عيد رسمي .

(٢) وتنص المادة ٢٣ من قانون المرافعات الجديد بأنه : « إذا لم تدفع آخر الميعاد عطلة رسمية امتد إلى أول يوم عمل بعده » .

(٣) échéances successives بهذا المعنى يون كان وريوت ج ٤ ، بد ٨١ وبحكمه اسم ١٥ يناير سنة ١٨٩٠ la loi ١٢ فبراير سنة ١٨٩٠ وقانون الكمبيالات الانخيرى ٩٠ . إذا لم يدفع أحد الأقساط استحققت كل قيمة الكمبيالة .

(٤) ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٧ بورلي ٢ ، ١٤ و ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مجموعة رسمية محكمة ج ٤ ، ٢٥ وسم ٢٧ مارس سنة ١٨٨٩ تق ج ١ ، ١١٣ و ١٥٥ مايو سنة ١٩١٣ ج ٢٥ ، ٣٧٩ و ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ تق ١٢ ، ٦٧ وبهذا المعنى تالير وبرسرو بند ١٣٥٣ والقانون الموحد ٣٣ .

(٥) prendre ou l'endossement وتعتبر معينة الكمبيالة التى يذكر فيها « أومنة فلان » أو ورثة ... » ومن باب أولى إذا اشتملت الكمبيالة على مستفيد وهمي يولد عنه بسم موضوع . ويقضى القانون الانخيرى في المادة ٧ أن الكمبيالة تعتبر محررة خاها payable to bearer ومن قضاء المحكمة المحققة أنه يكفي في السد الأدنى ذكر « تركة فلان » إذا كانت هذه التركة معروفة من انحرر . وقضت بأن هذا البيان لا يحيل هذه الورقة إلى التزام مداني ( سم ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ تق ٤٩ ، ٣٦ ) .



ما يعادل قيمة الكمبيالة الى الساحب ( بضاعة ، نقود .. الخ ) وقد يقدم قيمة الكمبيالة شخص آخر يسمى « مسلم القيمة »<sup>(١)</sup> . وفي هذه الحالة لا يُشار الى اسم هذا الشخص في الكمبيالة ، لأنه لا يستطيع قبض قيمتها ، كما أنه لا يستطيع تظهيرها . لذلك يظل هذا الشخص أجنبياً عن الكمبيالة ، وإن ذكر اسمه في الكمبيالة فلا يجوز الرجوع عليه في حالة عدم الوفاء .

وتحمل الكمبيالة عادة اسم مستفيد واحد . وهو ما يستفاد من نص المادة ١٠٥ « وتكون لحاملها أو تحت إذن شخص ثالث » على أنه لا مانع من أن تحرر الكمبيالة لاذن عدة أشخاص ، وأن يكون لهم الحق دفعة واحدة . أو يكون لأحدهم الخيار في قبض قيمتها بمفرده<sup>(٢)</sup> . وفي الحالة الأولى لا تدفع قيمة الكمبيالة إلا لكل المستفيدين مجتمعين ، وفي الحالة الثانية يجوز للمسحوب عليه الوفاء الى أحد المستفيدين بشرط أن تسلم الكمبيالة .

وقد تسحب الكمبيالة لاذن نفس الساحب . وفي هذا تقول المادة ١٠٥ : « وتكون الكمبيالة . . . أو إذن نفس صاحبها » وصورتها « في أول يناير سنة ١٩٥٠ إُدفعوا إلى أو لاذن مبلغ . . . » وتقول المادة ٣ من مشروع قانون الكمبيالات : « يجوز سحب الكمبيالة لاذن صاحبها نفسه » . وقد تفرض ظروف متعددة على الساحب إنشاء الكمبيالة على هذه الصورة ، كما لو لم يعثر الساحب على مستفيد ولكنه يحرص على الحصول فوراً على قبول المسحوب عليه خشية أن لا يقبلها هذا الأخير فيما بعد ، وقد يطلب المستفيد نفسه من الساحب أن تحرر الكمبيالة على هذه الصورة لأنه يشك في ملاءة الساحب ولا يريد قبول الكمبيالة لوفاء دينه إلا اذا اشتملت على قبول المسحوب عليه ، ويستطيع الساحب في كل هذه المروض ، أن يترك اسم المستفيد على بياض ويحصل على قبول المسحوب عليه ثم يملأ هذا البياض عند تداول الكمبيالة . لكن هذه الطريقة مخفوفة بالخطر في حالة ضياع الكمبيالة أو سرقتها إذ يستطيع السارق أن يتملك الكمبيالة ويكتب اسمه فيها .

(١) Donneur de valeur .

(٢) أسرار القانون الانجليزي للكمبيالات الى هذه الحالة في المادة ٧

A bill may be made payable to two or more payees jointly, or it may be made payable in the alternative to one or two or some of several payees.



وأنه يستجمع فرد واحد في شخصه صفتي الساحب والمستفيد فلا يعتبر هذا الصك كبيالة صحيحة . وليس معنى هذا أن يفقد هذا الصك كل قيمة قانونية ، ولا يعتبر هذا الصك حين قبول المسحوب عليه إلا عملاً تحضيراً <sup>(١)</sup> لأن الساحب لم يتحمل أى التزام ، إلا قبّل نفسه . لكن منذ اللحظة التي يتم فيها قبول المسحوب عليه يصير سنداً إذنيّاً بشرط أن تتوافر فيه كل شروط السند الاذنى ، ولا يكون هذا السند تجارياً إلا إذا توافرت فيه شروط السند الاذنى التجارى . كذكر وصول القيمة . ويكون معنى وصول القيمة أن الساحب ، وهو المستفيد ، قدم قيمة السند إلى المحرر وهو المسحوب عليه . ولا يصير هذا الصك كبيالة إلا إذا ظهره الساحب قبل ميعاد الاستحقاق ، واعتباراً من تاريخ أول تظهير ، لأن الساحب يصير ملتزماً منذ هذه اللحظة فقط . وبذلك تكتب إمضاء الساحب مرتين ، الأولى كساحب ، والثانية كظهير . ولا يذكر في الكبيالة المسحوبة لاذن صاحبها وصول القيمة إلا في أول تظهير . وفي هذا تقول المادة ١٠٦ تجارى : « لا يذكر في الكبيالة التي تحت إذن صاحبها وصول القيمة إلا في أول تحويل » <sup>(٢)</sup> .

§ ٤٩ — قابلية الكبيالة للتداول : (٧) يراد بالتداول قابلية الصك للتمالك بالطرق التجارية أى بواسطة التظهير أو بمجرد المناوئة . والأوراق التجارية تتميز بقابليتها للتداول بأحدى هاتين الطريقتين السريعتين فإذا استعصى تداولها بالتظهير أو بالتسليم كما لو ذكر فيها أنها غير قابلة للتداول فلا تعتبر ورقة تجارية . وقابلية الكبيالة للتداول تتجلى بأحد أمرين : فإما أن تكون مشتملة على شرط الاذن ، أو أن تكون لحاملها ، وتقول المادة ١٠٥ : « وتكون حاملها أو تحت إذن شخص ثالث » . يتفرع من ذلك أن الصك إذا كان مسحوباً لمصلحة شخص معين دون ذكر شرط الاذن فلا يعتبر ورقة تجارية وتنتقل ملكيته تبعاً لقواعد حوالة الحقوق المدنية .

(١) أيون كان وريبولت ج : بند ١٩ و ٩١ مكرر ، لاكور و وترون بند ١١٩٦ وتالير و برسو بند ١٣٤٨

(٢) وأضفت المادة ١١١ تجارى مخططاً إلى ما تقدم : « وفي هذه اللحظة يجب أن تكون الجهة التي يحزر فيها التحويل الأول المذكور غير الجهة المسحوبة عليها الكبيالة » .



وإذا كانت الكمبيالة حاملاً ثم تداولها بواسطة المناولة أي بتسليمها إلى المستفيد الذي يستطيع بدوره أن يسلمها إلى آخر وهكذا دواليك حتى تصل إلى يد الحامل الأخير الذي يقبض قيمتها<sup>(١)</sup>.

§ ٥٠ — ذكر وصول القيمة: (٨) تقول المادة ١٠٥: « ويذكر فيها (الكمبيالة) أن القيمة وصلت » ومعنى ذلك أن المستفيد أوفى إلى الساحب ما يقابل قيمة الكمبيالة وقد يكون نقوداً أو بضاعة أو ثمن عقار أو عملاً، وأنه من أجل ذلك أنشأ كمبيالة لأذن المستفيد، ويعتبر ذكر وصول القيمة سبب التعهد الثابت في الكمبيالة وقد قصد القانون من هذا البيان إيمان معرفة درجة الائتمان التي يمكن إيلائها إلى الكمبيالة بمجرد إلقاء النظر عليها وهل هي تمثل قيمة قدمت حتى يمكن التحقق إلى حد ما، من صحة هذا البيان. ويقول تالير إن ذكر وصول القيمة شبيه بذكر كلمة « كمبيالة » على ذات الورقة، ويدل على إرادة الساحب الخضوع للقواعد الشديدة التي وضعها القانون للأوراق التجارية (بند ١٣٥٢). ولا يقتصر ذكر وصول القيمة على الكمبيالة بل يشمل السند الأذن والتظهير. ويلاحظ أن القانون المدني لم يشترط ذكر سبب الالتزام في الصك المنبثق له (مادة ١٣٧ مدني جديد)

(١) لا تشترط معظم القوانين الحديثة ذكر شرط الاداء، بما في ذلك القانون الفرنسي (م ١١٠) لمادة بدكريتو ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥) ويقضي القانون الانجليزي بأن الكمبيالة المنشأة مسجلة مسجوبة حاملاً ويصدر إنشاء كمبيالة حاملاً لأنها تتداول باليدوية إلا إذا أضيف توقيع الختم المسجل، وبذلك يحرم الحامل الأخير من ضمان هؤلاء الختم، كما أنها تعرض لأضرار كثيرة بسبب الضيق أو السرقة. ويجوز بعض القوانين الأجنبية للمدعي حبس كمبيالة غير قابلة للتداول بالتظهير بشرط أن تشتمل على بيان « بدون إذن non à ordre » (القانون السويسري للالتزامات م ١٠٠١) وفي هذه الحالة تتداول بطريق الحوالة المدنية، وينجح هذا التحول في القانون الألماني لأوراق التجارة م ١٥، والقانون الايطالي م ٢٥٧). ولا يشترط القانون الموحد ذكر شرط الاذن (م ١ مقرة ٦) ونصت المادة ١١ من هذا القانون على أن الكمبيالة التي تتضمن بيان « بدون إذن » تتداول بطريق الحوالة المدنية. ولا يعترف القانون الموحد بصحة الكمبيالة المسجوبة حاملاً، ولم يشر إليه دكريتو ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ المعدل لنون التجارة الفرنسي، وعلى ذلك تكون بامانة ويجوز لنون الانجليزي الكمبيالة حاملاً bill payable to bearer. ونص مشروع قانون الكمبيالات على أن كل كمبيالة ولو لم يصح فيها على أنها مسجوبة لا بد من تداول بالتظهير (١١٠).



وهذا الاختلاف بين التشريع المدنى والتشريع التجارى عسير التفسير لأنه إذا عد ذكر سبب التعهد حماية للمدين من تحمل تعهدات قد تكون مخالفة للأداب أو للنظام العام فقد كان الأحرى بالمشرع أن يعمم هذا الحكم على كل التعهدات مدنية كانت أم تجارية ، ولكنه لم يفعل وأجاز فى المسائل المدنية عدم ذكر السبب وكان الإخلال أن يشمل هذا اليسر الأعمال التجارية ، لذلك أغفلت كل القوانين الأجنبية الحديثة ذكر هذا الشرط <sup>(١)</sup> .

هذا ويجب عدم الخلط بين « وصول القيمة » ومقابل الوفاء . فوصول القيمة هو بيان خاص بعلاقة الساحب بالمستفيد وهو بمثابة سند مخالصة المستفيد يمنع الساحب من مطالبته بعد ذلك بقيمة الكمبيالة . أما مقابل الوفاء فهو خاص بعلاقة الساحب بالمسحوب عليه ولا يذكر فى الكمبيالة .

<sup>(١)</sup> نصت المادة الفرنسية ١١٠ قبل تعديل سنة ١٩٢٢ ( نقودا أو خدمة ، أو فى الحساب ) « أو بأية كيفية أخرى » ، وعدم ورود هذه العبارة فى المادة المصرية لا يدل على أن القانون المصرى قصد بفعل بيان نوعها ، ولا كان النص على وصول القيمة مقيداً ببيان نوعها ، عينا لا شك فيه .

ويرجع سبب الفرق بين القانون المدنى والتجارى بخصوص ذكر القيمة الى تقليد ربحية فصاروا يكتبون فى كتبه السبق الى ردة اليه بـ ١٦٩ ، وفى ٨ أبريل سنة ١٩٢٢ صدر فى فرنسا قانون تمى ذكر وصول القيمة . وقضت بعض الأحكام المقتضية بأنه يكفى ذكر « والقيمة صلتها » دون حجة ان بيان نوعها ( ٢١ أبريل سنة ١٩٠٩ تق ج ٢١ ، ٣١٢ ، ٢١ ، ومحكمة المصوغة التجارية المقتضية ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٣ حازية المحكمة المقتضية ، ط ١٥ ، ٢٢٠ ، رقم ٣٤٣ ) . هذه الأحكام لا تحقق الغاية التى من أجلها استلزم القانون ذكر وصول القيمة وهى أن تكون الورقة التجارية كمية بذاتها . من هذا القيس من جرى عليه العمل فى القانون التجارى من ذكر ( والقيمة حسب العقد المحرر اليوم ) *la valeur suivant contrat d'aujourd'hui* « والصكوك » المحررة بهذه الكيفية لا تعتبر أوراقاً تجارية لأن مصيرها مرتبط باعقود المشار اليها فى تلك الصكوك ( بهذا المعنى محكمة الاسكندرية التجارية ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨ حازية ١٩ ، ١٤٨ ، ١٣٧ وحازية ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ ، ٢٢ ، ١٥٣ ، ١٤٤ وحازية ٤ يوليه سنة ١٩٣٠ ، ٢٢ ، ١٥٣ ، ١٤٥ ) وقد أصدرت محكمة الاستئناف المقتضية حكماً آخر صرح فيه بصحة الورقة التجارية المذكور فيها « القيمة حسب العقد » ( ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ تق ٢١ ، ١٧ ، ٢٢ وحازية ٢٢ ، ١٤٨ ، ١٣٦ ) وقضت محكمة الاسكندرية التجارية بعدم اعتبار ورقة المنظمة هذا البيان ورقة تجارية ( ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ حازية ٢٢ ، ١٤٧ ، ١٣٥ ومحكمة مصر التجارية المقتضية ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ جارية المحاكم المقتضية ٢٤ ، ٥٧ — ٥٤ ) .



§ ٥١ — مظهر الوفاء : (٩) يجب أن يذكر في الكمبيالة مكان وفاتها على وجه التعيين وتقول المادة ١٠٥/١١٠ : « يبين فيها . . . الميعاد والمحل اللذان يجب الدفع فيهما » حتي يعرف الحامل المحل الذي يقبض فيه قيمة الكمبيالة وهو في العادة محل إقامة المسحوب عليه . وإذا لم يذكر في الكمبيالة إلا محل إقامة المسحوب عليه ، كان هو محل الوفاء <sup>(١)</sup> . ونص مشروع قانون الكمبيالات في المادة ٢ على أن الكمبيالة الخالية من بيان مكان وفاتها أو من موطن المسحوب عليه يعتبر المكان المبين بجانب إسمه مكان وفاتها .

### الفصل الثاني

فيما يترتب على الإخلال بالبيانات الإلزامية

§ ٥٢ — عيوب الكمبيالة : إذا لم تشتمل الكمبيالة على البيانات الإلزامية السالفة الذكر أو إذا ذكرت على خلاف الحقيقة ، صارت الكمبيالة باطلة . والعيوب الذي يلحق الكمبيالة إما أن يكون سببه الترك omission وإما أن يكون سببه تغيير الحقيقة supposition

الترك : (١) إذا لم يذكر في الكمبيالة أحد البيانات الجوهرية مثل عدم ذكر وصول القيمة (سم ١٢ يناير سنة ١٩٢١ تق ج ٣٣ ، ١٣٣) أو عدم ذكر تاريخ إنشائها ، أو عدم ذكر بلد الدفع حسب القانون المختلط (سم ٢٠ يناير سنة ١٩١٥ تق ، ٢٧ ، ١٢٢) أو إذا سحبت الكمبيالة لمصلحة شخص معين (ليون كان ورينوات ج ٤ بند ٤٦٤) . أو أي بيان آخر من البيانات المنصوص عليها في المادة ١٠٥/١١٠ تجارى صار الصك باطلا <sup>(٢)</sup> باعتباره كميالة .

(١) كان لهذا البيان أهمية أخرى في القانون المختلط الذي يقضى بضرورة سحب الكمبيالة بين بلدين حيث نصت المادة ١١٠ تجارى مختلط على أن الكمبيالة تسحب « من بلد إلى بلد آخر » في حين أن المادة ١٠٥ تجارى أهلى تقول : « تسحب الكمبيالات من بلد إلى آخر أو إلى نفس البلد المحررة فيه » .

(٢) لم تصرح المادة بالبطلان ، لكن هذا ما انعقد عليه إجماع الشراح وذلك لأن النصوص القانونية التي تخضع على الشكل مزايا هامة تكون واجبة الاتباع وإلا ترتب على تركها الحرمان من هذه المزايا (ليون كان ج ٤ بند ٤٦٧ وبواتيل بند ٧٢٧ وفالد بند ١٨٣٠) .



وليس معنى ذلك أن لا يكون للكيميالة التي ينقصها أحد البيانات الإلزامية أية قيمة على الإطلاق . نعم قد يكون البيان الناقص من النوع الذي يجرد الكيميالة من كل أثر قانوني مثل عدم ذكر مبلغ الكيميالة ، أو عدم ذكر اسم الملتزم ، أو عدم توقيع الساحب إلا أن هذا لا يقع إلا في النادر . والغالب أن يكون الترك من النوع الذي لا يجرد الصك من كل قيمة قانونية مثل عدم ذكر التاريخ ، أو عدم ذكر شرط الاذن ، أو عدم ذكر وصول القيمة . وإلى هذا أشارت المادة ١٠٨ تجارى فقالت : « الأوراق الموصوفة بوصف كيميالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها . . . تعتبر سندات عادية إذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات » . فإذا كانت هذه السندات غير محررة من تجار أو لأعمال تجارية اعتبرت سندات مدنية فلا تخضع للقواعد التجارية ولا يسرى عليها التقادم الخمسى (م ١٩٤م / ٢٠١ تجارى) ولا تحمل بين ثناياها من الالتزامات أكثر مما هو منصوص عليه صراحة فيها ، فلا يضمن الساحب قبول المسحوب عليه . إنما إذا اشتملت السندات المعيبة على شرط الاذن جاز « نقلها من يد إلى يد بطريق التحويل » <sup>(١)</sup> (م ١٠٨ تجارى) وسرت عليها كل قواعد التطهير .

(١) لم ترد هذه الفقرة في قانون التجارة الفرنسى القديم (م ١٠٨ و ١١٢ تجارى فرنسى) وقد أجاز الشراح وضع شرط الاذن في السندات المدنية ، وسار على هذا القضاء (سم ٣٠ يونيو سنة ١٩١٧ تق ٢٩ ، ٥٢٤ استئناف مصر ، ٩ يناير ١٩٣٦ ، مجلة المحاماة ١٧ ، ١٥٥ رقم ٥٦) ويحصل تداولها بطريق التطهير بلا حاجة إلى إعلان المدين (ليون كان ج ٤ بند ١٥٧ وتقضى فرنسى ٨ مايو سنة ١٨٧٨ و ٧٨ ، ١ ، ٢٤١ استئناف مصر ١٠ مارس ١٩٢٩ المحاماة ٩ ، ٥١٥ رقم ٣٥٥) لسك الآراء لم تتفق على نتائج التطهير ، فبرى ليون كان (ج ٢ بند ١٥٧) أن المظهر ضامن للوفاء في ميعاد الاستحقاق وأن مسئوليته تضامنية ، ويرى تالير (بند ١٥٠٣) عكس ذلك بزعم أن التطهير في غير الأوراق التجارية يعتبر بمثابة حوالة مدنية وأن المحيل لا يضمن إلا وجود الدين فقط . أما في الأوراق التجارية فالتطهير هو طريقة للتسوية أو الوفاء . وكذلك اختلفوا في تطبيق قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع على الحامل الأخير . فبرى تالير أنه يجوز لمدين الاحتجاج بالدفع السابقة على الحامل الحالى (بند ١٥٠٣) بزعم أن عدم الاحتجاج بالدفع مردد إلى الصفة النقدية للورقة التجارية وأن مظهر الكيميالة يستعملها كعملة ائتمانية ، ويجب أن يكون المسحوب عليه وبقية الموقعين السابقين معتبرين كفلاء مسئولين عن الوفاء ، ويرد على هذا أن قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع غير واردة في القانون ، وهو ما يحتمل على التساؤل عما إذا كان يمكن سريانها على غير الأوراق التجارية ، لذلك نرى مع ليون كان (ج ٤ بند ١٥٧) إمكان سريانها على السندات المدنية ، =



وتعتبر هذه السندات العادية « مثل الأوراق التجارية إذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية » (م ١٠٨ تجارى) ويجب أن لا تأخذ هذا النص على إطلاقه فنعتبر هذه السندات العادية المحررة بين تجار أو لأعمال تجارية مشابهة تماماً للأوراق التجارية من جميع الوجوه ، وإلا انعدم الجزاء المترتب على بطلانها ككميالة . بل يجب أن نفرق بين ما يأتى :

١ — قد يترتب على البيان لناقص استحالة الكميالة المعيبة الى سند اذنى ، إذا استجمع كل شروط السندات الاذنية المبينة فى المادة ١٩٠ تجارى فى هذه الحالة يكون هذا السند الاذنى تجارياً ، كما لو سحبت كميالة تحت إذن صاحبها ، وذكر فيها وصول القيمة وقبلها المسحوب عليه ، واستبقاها الساحب تحت يده وكانت مترتبة على أعمال تجارية أو كانت محررة بين تجار صارت سنداً اذنياً تجارياً بسبب عدم وجود مستفيد .

٢ — قد تستحيل الكميالة الناقصة الى سند عادى اذا لم تشتمل على كل بيانات السند الاذنى ، كما لو أعوزها شرط من الشروط الأساسية للأوراق التجارية ، ولو كانت مشتملة على شرط الاذن ، كما لو كان موضوعها شيئاً آخر غير النقود كقطن (سم ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ تق ، ١٧ ، ٧٩) .

٣ — السندات العادية المقصودة فى المادة ١٠٨ تجارى ، وهى التى قصد القانون أن يعتبرها كأوراق تجارية ، هى المحررة بين تجار أو بسبب أعمال تجارية واشتملت على مميزات الأوراق التجارية ، وهى احتواؤها على شرط الاذن ، وأن يكون موضوعها نقوداً تسرى عليها قواعد الأوراق التجارية فيما يختص

= ( بهذا المعنى القضاء الفرنسى ، نقض ، عرائض ، ٢٧ يناير ١٩٤١ ، دالوز التحليل ، ١٩٤١ ، ٣٥٦ ) وبخاصة لأن القانون التجارى المصرى أشار إلى شرط الاذن فى السندات المدنية ( مادة ١٠٨ تجارى ) والمعروف أن قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع مصدرها القانون الجرماني ومترتبة على شرط الاذن وملزمة له ( Fontaine : Lettre de change, No. 20 ) ( بهذا المعنى سم ١٢ مارس ١٩٣٠ ، تق ، ٤٢ ، ٣٦ ، واستئناف مصر ، ٩ يناير ١٩٣٦ ، المحاماة ، ١٧ ، ١١٥ رقم ٥٦ ) وقارن بحث الأستاذ محسن شفيق باللغة الفرنسية « شرط الاذن فى الحقوق المدنية » ، مجلة الحقوق ، السنة الثانية ، العدد الثانى ، ١٩٤٥



بالتظهير وعدم إمكان الاحتجاج على حاملها بالندفوع التي المدين على الموقعين السابقين على المظهر اليه الأخير<sup>(١)</sup> وسريان التقادم الخمسى<sup>(٢)</sup>.

لكن هذه السندات تختلف عن الأوراق التجارية الصحيحة فيما يأتى :

- (أ) ليس لحامل هذه السندات مطالبة الساحب بتقديم كفيل بسبب عدم قبول المسحوب عليه ، (ب) لا تعتبر هذه السندات عملاً تجارياً بالنسبة لكل الموقعين عليها ، فقد تكون عملاً مدنياً بالنسبة للبعض و عملاً تجارياً بالنسبة للبعض الآخر ، تبعاً لماهية العملية التي ترتب عليها توقيع السند . وتظهر أهمية هذا الفرق فى الفائدة ، وفى الاختصاص ، إذ لا تكون هذه السندات حتماً من اختصاص القضاء التجارى ، (ج) لا يكون للحامل حق خاص على مقابل الوفاء ، (د) لا يجوز للحامل أن يوقع الحجز التحفظى (م ١٧٣ - ١٨٠ تجارى) على الملتزم فى حالة عدم الدفع ، (هـ) يجوز للمحكمة منح المدين أجلاً قضائياً للوفاء ، (و) لا يحزر بروتستو عدم القبول أو عدم الدفع ، وإذا حرر هذا الأخير فلن يترتب عليه سريان الفوائد .

تغيير الحقيقة : ويكون باشتال الكمبيالة على بيانات مخالفة للحقيقة وقد أشارت المادة ١٠٨ تجارى إلى حالتين وهما ذكر اسم أو صفة على غير الحقيقة<sup>(٣)</sup> . وقضت باعتبار هذه الكمبيالات « سندات عادية إذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات » ويجوز تظهيرها إذا كانت مشتملة على شرط الادن وتعتبر مثل الأوراق التجارية إذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية وتسرى عليها القواعد التي أشرنا إليها سابقاً .

(١) تغيير الاسم *supposition de nom* : ويكون بتوقيع الساحب على الكمبيالة باسم مختلف *nom de fantaisie* أو باسم شخص آخر أو بسحب كمبيالة

(١) اسكندرية المختلطة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ الجازية ، ج ٢٢ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، وسم ٢١ ديسمبر ١٩٣٨ تق ٧٤ ، ٥١

(٢) موريس دى فيه ص ١٨ بواتيل بند ٧٣٠ عكس ذلك ألوزيه بند ١٥٥١ ويلاحظ الفرق بين عبارة القانون المصرى والفرنسى . وهو ما يجعل الاستشهاد باللقه والقضاء الفرنسى عديم الجدوى (مادة ١٩٤ تجارى) .

(٣) وأضافت المادة ١١٣ تجارى مختلط إلى هاتين الحالتين حالة ثالثة وهى « أو المكان الذى سحبت فيه أو الذى ستدفع فيه الكمبيالة » .



على شخص لا وجود له وتسمى في هذه الحالة « كميالة صورية » effet fictif أو على شخص لا يراد مطالبته بقيمتها ، وتسمى « كميالة مجاملة » effet de complaisance أو وضع اسم مستفيد لا وجود له .

٢ — تغيير الصفة : supposition de qualité : ويكون ذلك بانتحال الساحب صفة غير صحيحة ، أو نسبة هذه الصفة إلى المسحوب عليه كما لو ادعى أنه تاجر أو صير في لكي يسهل قبول الكميالة وتداولها . وهذه الصفة غير الصحيحة تكون جريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٣٣٦ عقوبات .

وقد قضى القانون باعتبار هذه الصكوك المكتوبة على خلاف الحقيقة سندات عادية بشرط أن تكون مشتملة على كل الشروط اللازمة لها . فإذا أنشئت الكميالة بين تاجر أو أنشئت بسبب أعمال تجارية واشتملت على شرط الاذن فلا يؤثر تغيير الحقيقة في صحة تداولها ككميالة (م ١٠٨ تجارى) . ولكن يجوز الاحتجاج بهذا التغيير على من علم به قبل تعامله بالكميالة . أما بالنسبة لمن كان حسن النية فلا يجوز الاحتجاج عليه بتغيير الحقيقة وتقول المادة ١٠٨ : « ولا يجوز لمن علم بذكر شيء من ذلك على غير الحقيقة أن يحتج به على الغير الذي لم يخبر به » (١) .

§ ٥٣ — في أموال تغيير الحقيقة غير المنصوص عليها قانوناً : اقتضت المادة ١٠٨ تجارى على أحوال تغيير الحقيقة السالفة الذكر . على أن الكميالة قد تحتوي على بيانات أخرى مخالفة للحقيقة . فقد يرد تغيير الحقيقة على وصول القيمة أو على التاريخ .

(١) عدلت المادة ١١٢ من القانون التجارى الفرنسى المتبعة المادة ١٠٨ تجارى ، ولم تنص على إعلان الكميالة بتغيير الحقيقة . وعلى ذلك تخضع اوراق موصوفة بوصف كميالة على خلاف الحقيقة للقواعد القانونية العامة المتعلقة بتدليس . وتخضع لأحكام القانون الجنائى المتعلقة بالنصب ، ونص القانون الانخيرى (م ٥ فقرة ٢) على أن الكميالة المسحوبة على شخص وهمي تعتبر كميالة أو سنداً على حسب اختيار الحامل When in a bill... the drawee is a fictitious person or a person not having capacity to contract the holder may treat the instrument, at his option, either as a bill of exchange or as a promissory note.



(١) ذكر وصول القيمة على تصرف الحقيقة : قد يذكر في الكمبيالة أو في السند الأذني سبب صوري إخفاء لانعدام السبب ، أو لعدم مشروعيتها مما يترتب عليه بطلان التعهد بالنسبة للساحب أو للمحرر ، إنما لا يجوز الاحتجاج بهذا البطلان على الحامل الحسن النية .

(٢) تغيير التاريخ : supposition de date : الأصل أن تغيير التاريخ لا يبطل الكمبيالة <sup>(١)</sup> . وما دامت الكمبيالة مشتملة على تاريخ الانشاء وتاريخ الوفاء فلا تعتبر مشوبة بعيب شكلي . لكن ذكر التاريخ على خلاف الحقيقة يقصد به في الغالب التدليس ، كإخفاء عدم أهلية الساحب أو إفلاسه وقت إنشاء الكمبيالة ، فيوضع على الكمبيالة تاريخ سابق على قرار عدم الأهلية ، أو الحكم بإشهار الإفلاس . ولو كان الساحب قاصراً ووضع على الكمبيالة تاريخاً لاحقاً لإنشائها يكتمل فيه الساحب سن الرشد ، ترتب على تغيير التاريخ بطلان الكمبيالة ، ويستطيع الساحب الاحتجاج بهذا البطلان قبل الاستفادة والحامل ولو كان حسن النية <sup>(٢)</sup> .

في إثبات تغيير الحقيقة : يجوز إثبات تغيير الحقيقة بكافة طرق الإثبات ، ذلك لأن الغير ليس في مقدوره أن يقدم دليلاً كتابياً مثبتاً لتغيير الحقيقة ، كما أن تغيير الحقيقة ، يقصد به في أغلب الأحوال إزفاء الغش ، وهو أمر مخالف للنظام العام . ويجب تفسير إثبات كل ما خالف النظام العام . ويجوز إثبات الصورية simulation إما بالشهادة أو بمراجعة الدفاتر ، أو بالقرار أو بالقرائن .

في الآثار الجنائية المترتبة على تغيير الحقيقة : نصت المادة ٣٣٦ عقوبات على معاقبة من اتخذ اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة بقصد التوصل إلى الاستيلاء على نقود أو الشروع فيه . فإذا توصل ساحب الكمبيالة إلى الحصول على قيمة الكمبيالة من الاستفادة بتغيير اسمه أو صفته ، وقع تحت طائلة المادة ٣٣٦ عقوبات .

(١) تالير بند ١٣٧٥ وإيون كان وريولات ج ٤ بند ٤٨٢

(٢) وذلك دون إخلال بحكم المادة ١٣٦ التي حرمت تقديم المواريج في التطهير وإن حصل بعد تزويراً . ويقول تالير وبرسو بند ١٣١٨ : « إن صيغة المادة ١٣٦ مرة وإنها تشمل تقديم تاريخ الكمبيالة ، ذلك لأن إصدار الكمبيالة لا يبدو أن يكون نقلاً لقيمة لادن شخص آخر » ، وعكس ذلك ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٤٨٢ ولاكور وبوترون بند ١١٩٤ وقال بند ١٨٣٨ وبوانيل بند ٧٣١



ولكن لا يدخل كل تغيير للحقيقة في عداد الطرق الاحتمالية التي أشارت إليها المادة ٣٣٦ عقوبات ، إذ يشترط فيها تدبيراً محكماً للوقائع الخارجية ، ومن المسلم به أن مجرد الكذب ولو كان بالكتابة لا يكون الطرق الاحتمالية إن لم يقترن بها ما اصطلاح على تسميته باصطناع الوسائل التمثيلية mise en scène التي من شأنها إزجاء الواقعة المكذوبة وحمل الناس على التصديق بها <sup>(١)</sup> ويعتبر تزويراً معنوياً معاقباً عليه تغيير الحقيقة (م ٢١٥ ع) إذا توافرت شروط التزوير وهي قصد الغش وإلحاق ضرر بالغير ولو كان التغيير مقصوداً على الصفة ، لأن شخصية المدين في ورقة تجارية يقام لها وزن لدى المصرف الذي يخصم الورقة التجارية .

وقد يرد تغيير الحقيقة على اسم الساحب فإذا وقع الساحب على الكمبيالة باسم شخص حقيقي ، سرت عليه المادة ٢١٥ عقوبات ، ويعتبر مرتكباً لتزوير مادي ، ولكن هل يعتبر الساحب مزوراً إذا وقع باسم شخص خيالي ؟ ليس التزوير مقصوداً على إنشاء عمل إيجابي الخلفي لدليل الالتزام أو براءة الذمة أي إيجاد صك مزور بل انه يشمل الأعمال السلبية إذا كان من شأنها إنياد دليل اعتمد عليه شخص . ولما كانت الكمبيالة معدة لاثبات التزام تحمله الساحب الخيالي ، وأن تداولها يلحق ضرراً فيعتبر الساحب مرتكباً جريمة التزوير إذا قدم الكمبيالة للخصم <sup>(٢)</sup> .

وإذا ورد تغيير الحقيقة على اسم المسحوب عليه ، ولم تحمل الكمبيالة قبوله وقت تسليمها الى الحامل ، فلا تزوير ، لأنه مادام المسحوب عليه لم يوقع بالقبول فلا يلتزم بشيء .

ولكن اذا حملت الكمبيالة توقيع المسحوب عليه ، ولو كان اسمه خيالياً ، اعتبر الموقع مزوراً .

Garçon : Code pénal annoté, art. 405, No. 16 <sup>(١)</sup>

Hémard : Des effets de complaisance <sup>(٢)</sup>



### الفصل الثالث

#### في البيانات الاختيارية

نقسم : ذكرنا البيانات التي يجب أن تشتمل عليها الكمبيالة . وقد ترك القانون للأفراد حق إضافة بيانات أخرى . وما دامت هذه البيانات لا تتنافر مع النظام العام أو مع أي نص قانوني إلزامي وأنها لا تفسد الكمبيالة فهي صحيحة ، وأهم هذه البيانات هي : ( ١ ) تعيين محل مختار للدفع ( ٢ ) الوفاء الاحتياطي . ( ٣ ) إخطار المسحوب عليه . ( ٤ ) عدم قبول الكمبيالة . ( ٥ ) شرط المطالبة بالامصاريف . ( ٦ ) شرط عدم الضمان . ( ٧ ) شرط عدم سحب كمبيالة رجوع :

#### § ٥٤ — شرط محل الدفع المختار clause du domiciliaire :

« ويجوز أن تسحب كمبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر »<sup>(١)</sup> ( م ١٠٧ تجاري ) . ولهذا السبب اشترط القانون ذكر محل الدفع ولم يشترط ذكر محل إقامة المسحوب عليه . ولا يعتبر من تدفع الكمبيالة في محله مسحوبا عليه فهو غير ملزم بدفع قيمتها أو بتوقيعها ، وتنحصر وظيفته في حصول الوفاء في محل إقامته . فإن لم تدفع قيمة الكمبيالة يعلن البروتستو في محل إقامته ، وكذلك جميع الاعلانات التي يحتم القانون على الحامل إجراؤها ( م ١٧٤ / ١٨١ تجاري ) .

ويحصل تعيين هذا المحل المختار بمعرفة الساحب<sup>(٢)</sup> للأغراض الآتية :

- ( ١ ) قد يتوقع المسحوب عليه غيابه عن محل إقامته في ميعاد الاستحقاق فهو لذلك يكلف أحد أصدقائه بأن يقوم بدفع الكمبيالة بدلا عنه أثناء غيابه .
- ( ٢ ) إذا كان المسحوب عليه يقيم في الريف فقد يرى من المستحسن أن يحصل دفع الكمبيالة في مصرف يعينه . ( ٣ ) إذا اعتاد تاجر على إيداع نقوده في مصرف فهو يعين عادة مصرفه محلا مختارا لدفع الكمبيالات المسحوبة عليه . ( ٤ ) يشترط

(١) يسمى الشخص المعين للوفاء doamiciliaire وتسمى الكمبيالة المتضمنة هذا الشرط effet domicilié وتقول المادة ٤ من مشروع قانون الكمبيالات : « يجوز سحب الكمبيالة مستحقة الوفاء في موضع شخص آخر سواء أكان المحل المختار في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه أم في أية جهة أخرى » .

(٢) يكتب الشرط إما في صلب الكمبيالة ، أو تحت اسم المسحوب عليه .



في الكمبيالات المسحوبة على جهات نائية أو قليلة الأهمية أن يحصل دفع الكمبيالات في مدينة كبيرة كالقاهرة ليسهل تداولها وخصمها .

ويجوز أن يعين المسحوب عليه محل الدفع المختار وقت قبوله الكمبيالة <sup>(١)</sup> بشرط أن يتفق سلفاً مع الساحب على هذا المحل ، للأسباب السالفة الذكر وإلا فلا يكون للمسحوب عليه إلا حق اختيار هذا المحل في الجهة التي يقيم فيها . ( م ١٢٢ / ١٢٨ ) . والخلاصة أن تعيين محل الدفع المختار قد يكون وقت إنشاء الكمبيالة أو وقت قبولها ( وقارن مادة ٣٦ من مشروع قانون الكمبيالات ) .

§ ٥٥ — شرط الوفاء الاحتياطي <sup>(٢)</sup> : الموفى الاحتياطي <sup>(٣)</sup> هو الشخص الذي يعينه الساحب أو أحد المظهرين ، للمستفيد أو لحملة الكمبيالة المستقبلين لقبول الكمبيالة أو وفائها إذا امتنع المسحوب عليه عن القبول أو عن الوفاء وبذلك يقوى الأمل في دفع قيمة الكمبيالة . ويعتبر هذا الموفى بمثابة مسحوب عليه احتياطي . وتقول المادة ٧٩ من مشروع قانون الكمبيالات : « لساحب الكمبيالة ومظهرها وضامنها الاحتياطي أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الافتضاء » .

وشرط الوفاء الاحتياطي مفيد للحامل . فإذا كان الموفى الاحتياطي مقياً في الجهة التي يقيم فيها المسحوب عليه فلا يلتزم الحامل في حالة عدم وفاء المسحوب عليه الانتقال إلى جهة أخرى لقبض قيمة الكمبيالة ، كما أن وجود الموفى الاحتياطي يعنى الحامل عن سحب كمبيالة رجوع على أحد الضمان ممن وقعوا الكمبيالة . ويمكن أن يتقدم الحامل إلى الموفى الاحتياطي في محل إقامته ، ويكون في الغالب مصرفاً ، لقبول الكمبيالة في حالة امتناع المسحوب عليه عن القبول أو لقبض قيمتها . ويفيد هذا الشرط الساحب أو المظهر ، إذ يعنى هذا الشرط في حالة امتناع المسحوب عليه عن الوفاء عن دعاوى الرجوع وما يترتب عليها من مصاريف ، ويندر استعمال شرط الوفاء الاحتياطي في المعاملات الداخلية ولكنه كثير الاستعمال

(١) ويكتب بالصيغة الآتية : مقبول والوفاء في محل إقامة ... accepté payable au...

domicile de X.

Clause de recommandation (٢)

Recommandataire ou besion (٣)



في المعاملات الدولية ، إذ يستطيع الساحب التعامل بالكمبيالة اذا عين موفياً احتياطياً في محل وفاء الكمبيالة يستطيع الحامل مطالبته عند الاقتضاء .

ويذكر اسم الموفي الاحتياطي ولقبه ومحل إقامته في أسفل الكمبيالة فيقال : « تقدم هذه الكمبيالة عند الاقتضاء الى . . . » كما يجوز أن تكتب هذه البيانات في متن الكمبيالة ، على أنه ليس من الضروري أن تشتمل الكمبيالة على شرط الوفاء الاحتياطي لما قد يترتب على ذلك من المساس بائتمان المسحوب عليه ، أو التنويه بسوء الظن فيه ، لذلك يجوز للساحب أن يعينه على ورقة مستقلة ترفق بالكمبيالة<sup>(١)</sup> (قارن المادة ١٣٨ تجارى) .

ولا يستطيع الحامل مطالبة الموفي الاحتياطي إلا اذا امتنع المسحوب عليه بدءاً عن الوفاء ، واذا رفض الموفي الاحتياطي قبول الكمبيالة أو وفائها وجب تحرير البروتستو على حسب الأصول المقررة . والى هذا أشارت المادة ١٧٤ تجارى حيث تقول : « يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع في محل من كان عليه دفع قيمة الكمبيالة ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء de celui qui s'était chargé de la payer au besoin » وتقول المادة ٨٠ من مشروع قانون الكمبيالات : « واذا عين في الكمبيالة من يقبلها أو يوفى قيمتها عند الاقتضاء في مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من كتب هذا البيان ، ولا على الموقعين اللاحقين إلا اذا قدم الكمبيالة الى من عين لقبولها أو لوفائها عند الاقتضاء وامتنع عن قبولها » .

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٩٨ ونوجيه ج ١ بند ٢٤٥

(٢) أشارت المادة ١٥ من القانون الانجليزي للأوراق التجارية إلى الموفي الاحتياطي

ويسمى referee أو case of need وهالك نصها :

The drawer of a bill and any indorser may insert there in the name of a person to whom the holder may resort in case of need, that is to say, in case the bill is dishonoured by non-acceptance or non-payment. Such person is called the referee in case of need. It is in the option of the holder to resort to the referee in case of need or not, as he may think fit.

وأشار القانون الموحد إلى الموفي الاحتياطي في المادة ٥٥ و ٥٦ والمادتان ١٦٦ و ١٦٧ تجارى فرنسي المحدثين بذكرينو ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ والمادتان ٧٩ و ٨٠ من المشروع .



§ ٥٦ - شرط الرجوع بالمصاريف<sup>(١)</sup> : الغرض من هذا الشرط إعفاء الخامل من تحرير بروتستو في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق في حالة عدم وفاء المسحوب عليه قيمة الكمبيالة ( م ١٦٣ تجارى ) وإعفاؤه من إعلان البروتستو الى ضمان الكمبيالة ، وإعفاؤه في حالة عدم الوفاء من مقاضاتهم في ظرف ١٥ يوما ( ١٦٥ تجارى ) . وقد أشارت المادة ١٦٢ تجارى الى هذا الشرط فقالت : « واذا كتب الساحب على الكمبيالة أن رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعاة المواعيد المقررة للمطالبة والاجراءات المتعلقة بها . وأما اذا كتب أحد المحيلين هذا الشرط فلا يعفى حامل الكمبيالة من عمل البروتستو ولا من الاجراءات اللازم استيفائها لحفظ حقه في الرجوع على المحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور » . ( المادة ٦٤ ١ / من المشروع ) .

وتبدو فوائد هذا الشرط في ظروف كثيرة ، فقد يتشكك الساحب في ملءة المسحوب عليه فيضع هذا الشرط حتى إذا لم تدفع قيمة الكمبيالة فلا يحزر بروتستو ويستبقى بهذه الكيفية ائتمان المسحوب عليه الذى قد يثبوت من إثبات عدم الدفع بروتستو . وقد يكون المسحوب عليه صديقاً أو عميلاً ، أو قريباً للساحب ويريد الساحب استبقاء كرامته إن لم يستطع الوفاء بسبب مرض أو غيبة . . الخ . لكن الغالب أن هذا الشرط يقصد به الاقتصاد إذا كانت قيمة الكمبيالة طفيفة وليس من المرغوب فيه أن تزداد المصاريف زيادة لا تتناسب مع قيمتها .

ولا يشترط تحرير الشرط على ذات الكمبيالة فيجوز تحريره في محرر مستقل<sup>(٢)</sup> كما يجوز إثباته بالشهادة أو القرينة . ويجوز أن يستفاد ضمناً من ظروف الحال<sup>(٣)</sup> كتجديد الكمبيالة<sup>(٤)</sup> .

وإذا وضع الساحب هذا الشرط ، جاز للحامل الاحتجاج به على كل الموقعين على الكمبيالة ، وإذا وضعه أحد المظهرين سرى عليه وحده فلا يجوز

(١) T. Bouteron : La clause de retour sans frais, Annales de droit commercial, 1929, p. 229.

(٢) استند ف مخطوط ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ تق ٢١ ، ٢٠٧

(٣) ليون كان ج ٤ بند ٣٧٩

(٤) سم ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ، تق ٢٥ ، ٩٩



الاحتجاج به على الموقعين السابقين على من كتب الشرط لمصلحته ( م ١٦٣  
والمادة ٦٤/٤ من المشروع ) .

ويعنى هذا الشرط الحامل من تحرير بروتستو فى اليوم التالى لميعاد الاستحقاق  
فاذا خالف الشرط وحرر بروتستو تحمل مصاريفه اذا كان الساحب هو الذى وضع  
هذا الشرط ( مادة ٦٤ / ٤ من المشروع ) واستعمال عليه الرجوع بها على الضمان ،  
ومن أثر هذا الشرط اعفاء الحامل من الاجراءات التى نصت عليها المادة ١٦٥ تجارى  
من وجوب المقاضاة فى ظرف ١٥ يوماً . وأخيراً يكون من أثر هذا الشرط  
أن الفوائد ، وهى تسرى من تاريخ تحرير البروتستو بحكم القانون لا تسرى إلا ابتداء  
من ميعاد الاستحقاق (١) .

وإعفاء الحامل من تحرير بروتستو ، وإعلانه الى الضمان لا يخلية من واجب تقديم الكمبيالة الى المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق ، ومن إثبات هذا التقديم<sup>٢</sup> ومن اخطار الضمان ، مشافهة أو كتابة بعدم الوفاء . إلا أن الحامل لا يلزم باخطار الضمان عن عدم الوفاء في ميعاد خمسة عشر يوما المحددة في المادة ١٦٥ تجارى . ولكن ليس معنى ذلك أن الحامل يستطيع إرجاء هذا الاخطار الى ما لا نهاية ، فهو يشغل ذمته بالمسؤولية اذا انقضت شهور دون اخطار . وللمحاكم تقدير المدة المعقولة التي كان يجب في خلالها اخطار الضمان . لذلك يتعين على الحامل الاخطار في الوقت اللائق عن عدم الوفاء حتى يستطيع الضامن الرجوع على ضامنه في الوقت

(١) تاير وپرسرو بند ١٥٤١ ونقض فرنى ٥ يناير سنة ١٨٦٤ ، ١٨٦٤ ، ١٦ ، ٤٠ ويرى بعض الشراح أن الفوائد تسرى من اليوم الثانى لميعاد الاستحقاق بزعم أن شرط الرجوع بلا مصاريف يجب أن لا يكون من أثره تحسُّس مركز الحمل عم أو تحرر بروتستو ( أيون كان ورينوات ج ٤ بند ٣٧٦ ولاكور وپوترون بند ١٣٧٢ ) ويرد على ذلك أن سريان افوائد منذ ميعاد الاستحقاق هو امتيحة الطبيعية الاعفاء من الاجراءات المقررة فى المادة ١٦٣ تحارى وما بعدها .

(٢) تنص المادة ٤٦ من القانون الموحد والمادة ٣/٦٤ من المشروع على أن عبء إثبات إهمال الحامل يقع على المدين الذي يحتاج به . وبهذا المعنى المادة ١٥٠ تجارية فرنسي . وهذه التمسك أقوم من الوجهة التبريرية . لأنه يبدو من المقول إنفء الحامل من إثبات عدم وفاء الكميأة مادام أنه مع من تحرير بره تستو عدم الدفع ، أو أنه على الأقل أعفى من هذا الاجراء . لكن الرأي الذي أوردناه يتفق مع قواعد الاثبات لأن الحامل عند ما يقيم دعوى الرجوع على ضرر الكميأة ، يقع عليه عبء إثبات صحة هذا الرجوع .



المناسب وإلا كان مسئولاً عن تعويض الضرر الذي ترتب على إهماله بسبب إفلاس أو إعسار الساحب أو غيره من الملتزمين .

شُرط عزم تحرير بروتستو<sup>(١)</sup> : من قضاء المحاكم المختلطة « أن شرط الرجوع بلا مصاريف » أو شرط عدم تحرير بروتستو (non protes able) بمعنى واحد ، وإن أثرها مقصور على إعفاء الحامل من تحرير بروتستو ، فإذا جاوز الشرط وحرر البروتستو تحمل مصاريفه فقط<sup>(٢)</sup> .

§ ٥٧ — شُرط افطار أو عزم افطار المسحوب عليه<sup>(٣)</sup> : يخطر الساحب بمقتضى « شرط الاخطار » المسحوب عليه بأن لا يقبل ولا يدفع الكمبيالة قبل أن يتسلم منه اخطاراً منفصلاً مبيناً فيه تاريخ الكمبيالة ومبلغها وميعاد استحقاقها ويستفيد المسحوب عليه من هذا الاخطار السابق إذ يمكنه من مراجعة مركزه بالنسبة للساحب ومن الاستيثاق من أنه مدين إليه حقيقة بمبلغ مساو على الأقل لمبلغ الكمبيالة . واخطار المسحوب عليه قبل الاستحقاق يمكنه من استجماع النقود اللازمة للوفاء ، كما أنه يمكنه بمقارنة بيانات الكمبيالة بالبيانات الواردة في الاخطار ، من كشف ما قد تنطوى عليه الكمبيالة من أخطاء أو تزوير . فإذا أوفى المسحوب عليه ، على الرغم من هذا الشرط ، أى بدون اخطار سابق على إنشاء الكمبيالة ، صار مسئولاً عن الوفاء ، وتعرض لفقدان حقه في الرجوع على الساحب ، ويعتبر المسحوب عليه بالنسبة للساحب كالوكيل ، فإذا جاوز الوكيل وكالته وأوفى بدون إخطار سقط حقه في الرجوع على الموكل .

وقد تشتمل الكمبيالة على تقيض ما تقدم على شرط القبول أو الوفاء بدون اخطار سابق ، ويوضع هذا الشرط ، عادة ، في الكمبيالات ذات القيمة الطفيفة . لكن إذا لم تشتمل الكمبيالة على أحد هذين الشرطين ودفع المسحوب عليه الكمبيالة أو قبلها ، ونازع الساحب في صحة هذا التصرف بزعم أنه لم يبعث إلى المسحوب عليه بأى اخطار أو إشارة فهل يعتبر تصرف المسحوب عليه صحيحاً ؟ لا يحتمل هذا التصرف

(١) Clause portant dispense de protêt

(٢) استئناف مخطوط ١٧ فبراير سنة ١٩٣٢ تق ٤٤ ، ١٨٣

(٣) Clause suivant avis ou sans avis



جواباً مطلقاً ، لأن الأصل في الكمبيالة أنها أمر غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود ، ولا يجوز تعليق هذا الوفاء على شرط غير مدون في ذات الكمبيالة . لكن الفقه الفرنسي يرى أن العبرة بظروف الحال وبالعلاقات الساحب والمسحوب عليه وبقيمة الكمبيالة ، وللمحاكم سلطة تقدير كل فرض <sup>(١)</sup> على أنه يحسن بالمسحوب عليه قبل أن يوقع الكمبيالة بالقبول أو قبل أن يدفع أن يراجع الساحب في الأمر .

§ ٥٨ - شرط عزم القبول ( non acceptable ) : الأصل أن للحامل الحق في مطالبة أو عدم مطالبة المسحوب عليه بالقبول ، وقد يحرم الحامل من هذا الخيار لو وضع الساحب شرط عدم القبول ، فإذا جاوز الحامل هذا الشرط ، وقدم الكمبيالة الى المسحوب عليه ورفض قبولها فقد حقه في الرجوع على الضمان وامتنع عليه الرجوع عليهم بمصاريف بروتستو عدم القبول . ويستعمل شرط عدم القبول في الكمبيالات المستحقة الوفاء في ميعاد محدد أو بعد مضي مدة معينة من تاريخ انشائها ، انما لا يمكن تصور هذا الشرط اذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع .

وتقضى ظروف مختلفة بوضع هذا الشرط . فقد يضمنه الساحب تقاديا من مصاريف بروتستو عدم القبول إذا كانت قيمة الكمبيالة تافهة ، وقد يبغي الساحب الاحتفاظ بحق التصرف في مقابل الوفاء حتى ميعاد الاستحقاق ، وقد يخشى الساحب عدم قدرته على تقديم المقابل في الوقت المناسب ، وقد يكون القبول عديم الجدوى اذا كان ميعاد الاستحقاق قريباً ، أو كانت الكمبيالة مسحوبة على فرع الساحب ، ومن المحقق أن الكمبيالة تدفع بواسطة الفرع وقد يستنكف المسحوب عليه من توقيع الكمبيالة مع أنه لا ينازع في الدين الذي في ذمته للساحب <sup>(٢)</sup> وقد يحرم الحامل من تقديم الكمبيالة للقبول خلال مدة معلومة ويسترد هذا الحق بعد انقضاء هذه المدة

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٩٠ ولا كور بند ١١٩٨ وقال بند ١٨٩٢ ، وبرسو وبوترون ، الأوراق التجارية ج ١ بند ١٣٣

(٢) أشارت المادة ٢٢ من القانون الموحد إلى شرط عدم القبول ، والمادة ١٥ من المشروع إذ قالت : « يضمن المظهر قبول الكمبيالة ووفاءها إلا إذا شرط فيها عكس ذلك » .



وقد يحتاج الساحب الى هذه المدة لتقديم مقابل الوفاء ، أو لتمكين المسحوب عليه من معاينة البضاعة التي اشتراها من الساحب ليتحقق من خلوها من العيوب ، وأنها بذاتها البضاعة التي اشتراها .

§ ٥٩ - سُرْط عَرْم الضمارة <sup>(١)</sup> : ساحب الكمبيالة والمظهرون ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن اذا لم يوف المسحوب عليه قيمة الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق ( م ١٣٧ تجارى ) لكن يجوز استبعاد هذا الضمان المقرر قانونا لمصلحة الحامل تسهيلا لتداول الكمبيالة بوضع شرط عدم الضمان إما في متن الكمبيالة ، أو في صيغة التظهير .

واذا وضع هذا الشرط بمعرفة الساحب سرى هذا الشرط على الساحب وعلى كل المظهرين دون حاجة الى ذكره في صيغة التظهير . واذا وضعه أحد المظهرين لم ينفذ المظهرين اللاحقين أو السابقين ، بل أفاد فقط المظهر الذي وضع هذا الشرط <sup>(٢)</sup> .

على أن الساحب لا يستفيد من هذا الشرط إلا اذا قدم مقابل الوفاء ويقع عليه عبء إثبات دائنيته للمسحوب عليه ، أما المظهر فهو يستفيد من هذا الشرط في جميع الأحوال لأن المظهر لا يتلقى الكمبيالة إلا اذا دفع قيمتها الى من ظهرت اليه فهو لا يثرى على حساب الغير بلا وجه حق اذا احتج بهذا الشرط . وكذلك الحال بالنسبة للساحب الذي قدم مقابل الوفاء . أما اذا كان المسحوب عليه لم يتلق المقابل وطالب الحامل الساحب بالوفاء فلا يستطيع هذا الأخير الاحتجاج بهذا الشرط وإلا أثرى على حساب الغير بلا وجه حق ، لأنه يكون تلقى قيمة الكمبيالة من المستفيد دون أن يدفع شيئاً الى المسحوب عليه <sup>(٣)</sup> .

(١) Clause sans garantie ou à forfait

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٣٤ وبواتيل بند ٧٥٨ وفونتان بند ١٩٤ ذلك أن كل تظهير يعتبر تصرفاً مستقلاً عن بقية التظهيرات ، وكل توقيع على الكمبيالة مستقل عن بقية التوقيعات .

(٣) لاكور وبوترون بند ١٢٢٧ وليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٠١  
قانون مذر : يجيز قانون الأوراق التجارية الانجليزي وضع شرط عدم الضمان (م ١٦) =



§ ٦٠ — شرط عزم سحب كميالة رهنوع<sup>(١)</sup> : يجوز للحامل الذي لم يستوف قيمة الكميالة أن يحصل فوراً على قيمتها بسحب كميالة رجوع على أحد الضمان وخصمها في أحد البنوك (م ١٧٨ تجارى وما بعدها) ويجوز حرمان الحامل من هذا الحق بوضع شرط صريح يحرمه منه . ويوضع هذا الشرط بمعرفة الساحب ويستفيد منه كل الموقعين على الكميالة . وقد يضعه أحد المظهرين ولا يستفيد منه إلا هذا المظهر فقط<sup>(٢)</sup> . وقد أشارت المادة ٧٧ من قانون الكميالة الى هذا الشرط فقالت : « لكل من له حق الرجوع على غيره من الضمان أن يستوفى قيمتها بسحب كميالة جديدة . . . ما لم يحصل الاتفاق على غير ذلك » .

§ ٦١ — كتابة عدة نسخ من الكميالة pluralité d'exemplaires : ليس من الضروري أن تحرر الكميالة من عدة نسخ ولكن قد تقضى أسباب كثيرة بتحرير الكميالة من « عدة نسخ أى نسخة أولى وثانية وثالثة ورابعة ، وهكذا يذكر فى كل واحدة منها عددها . وفى هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة » (م ١٠٥)<sup>(٣)</sup> . وفى هذا تقول المادة ٨٨ من مشروع قانون الكميالات : « يجوز سحب الكميالة على أكثر من نسخة تطابق بعضها بعضاً . ويجب أن يوضع فى متن كل نسخة منها رقمها وإلا اعتبرت كل نسخة منها كميالة مستقلة » .

The drawer of a bill, and any indorser, may insert therein an express = stipulation :

(1) Negating or limiting his own liability to the holder . وأجاز هذا الشرط القانون الموحد (م ١٥) والمادة ١١٩ من القانون التجارى الفرنسى .

(1) Clause sans compte de retour

(٢) أشار القانون الموحد الى هذا الشرط فى المادة ٥٢ ، والقانون التجارى الفرنسى

فى المادة ١٦٣

٣. وتحرر بالصيغة الآتية : « ادفعوا ... بمقتضى النسخة الأولى هذه والنسخة الثانية باصة والثالثة بطن » وتحرر النسخة الثانية هكذا : « ادفعوا ... بمقتضى النسخة الثانية هذه ، والنسخة الأولى باصة والثالثة بطن » وهكذا (Veuillez payer par cette première de change les deuxième et troisième ne l'étant).



وبلاحظ أن كل النسخ لا تمثل الا حقاً واحداً أى أنها لا تعطى حتى اقتضاء قيمة الكمبيالة إلا مرة واحدة ووفاء للكمبيالة بموجب إحدى نسخها فبرىء للذمة ولولم يكن مشروطاً فيها أن هذا الوفاء يبطل أثر النسخ الأخرى. وإنما يبقى المسحوب عليه ملزماً بالوفاء بموجب كل نسخة وقع عليها بالتقبل ولم يستردها (م ٨٩ مشروع الكمبيالات) : وذكر عدد النسخ على كل نسخة مفيد للمسحوب عليه حتى لا يتعرض لخطر الاعتقاد بأن كل كمبيالة تمثل حقاً فائداً بذاته فيدفع قيمة الكمبيالة أكثر من مرة . على أن عدم ذكر عدد النسخ لا يبطل الكمبيالة إنما يصدر الساحب مسئولاً عن تعويض الضرر الذي يلحق المسحوب عليه إذا دفع الكمبيالة أكثر من مرة (١).

وطريقة كتابة علة نسخ قديمة ترجع إلى الوقت الذي كانت فيه المواصلات شاقة ومحفوفة بالأخطار وكانت الكمبيالة تسحب دائماً من يدين . فكان يمشى من ضياع النسخة الواحدة في الطريق . لذلك كانت النسخ ترسل بطرق مخفية حتى إذا ما ضاعت إحداها وصلت إحدى النسخ الأخرى . وما زالت هذه الطريقة متبعة حتى الآن إذا سحبت الكمبيالة على مكان بعيد أو إذا أرسلت بطريق البحر . فلو ضاعت نسخة استطاع الحامل مطالبة المسحوب عليه بالوفاء بإحدى النسخ الباقية دون أن يلتزم باستصدار أمر من القاضي ، كما هو الحال لو سحبت الكمبيالة من نسخة واحدة فقط (م ١٤٩ تجارى) .

وهناك فائدة أخرى من تعدد النسخ . وهى سهولة تداول الكمبيالة وخصمها فلو أراد الساحب خصم كمبيالة حرر منها نسختين ، فإذا ما أرسل نسخة إلى المسحوب عليه للقبول استطاع أن يتعامل بالنسخة لثانية . ويحصل التعامل بهذه النسخة فقط . ويجب أن يذكر فيها كل البيانات التى تمكن الحامل من استلام الصورة التى عليها القبول وهى التى أرسلت إلى المسحوب عليه لقبولها وإيداعها بعد ذلك لدى صيرفى ، وبفضل البيانات التى على النسخة المتداولة يستطيع الحامل أن يتسلم الكمبيالة التى عليها القبول ليتمكن من قبض قيمتها . وذلك لأن المسحوب عليه إذا قبل الكمبيالة جاز له الامتناع عن دفع قيمتها إن لم يقدم إليه الحامل النسخة التى عليها

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٠٤



قبوله وفي هذا تقول المادة ١٤٧ تجارى : « من يدفع قيمة كمية بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بغرض استرجاع النسخة التي عليها صيغة فيبوند لا يعد دفعه صحيحاً بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة » (م ١٤٧، ٨٩ من المشروع) فإذا لم توضع صيغة القبول جار الدفع بنية نسخة بشرط أن يكون مذكوراً على كل نسخة أن الدفع بناء عليها يبطل كل ما عداها من النسخ (م ١٤٦) .<sup>(١)</sup>

صور الكمبيالة : يجب التفرقة بين النسخة الأصلية *exemplaire ou duplicat* والصورة *copie* فالنسخة تحررها الساحب أو المظهر بناء على طب المظهر إليه أما الصورة فيحررها المستفيد أو الحامل ، ولكن لا يجوز للساحب أن يحرر صورة . ويشترط أن يذكر الحامل أنها صورة لكي يتعامل بها ويرسل النسخة الأصلية إلى المسحوب عليه لقبولها ، ومنذ هذه اللحظة تصير كل التوقيعات والبيانات التي تذكر في الصورة بيانات أصلية *mentions originales* ولكن لا يجوز الوفاء بناء على هذه الصورة إلا إذا أرفق به الأصل . فالوفاء لا يحصل بناء على الصورة ولكنه يحصل بناء على النسخة الأصلية .<sup>(٢)</sup>

وينص مشروع قانون الكمبيالات على أنه يجوز لحامل الكمبيالة أن يحرر منها صوراً يكتب في كل صورة منها أصل الكمبيالة والتظهيرات والبيانات الأخرى المدونة فيها ، ويجوز تظهير الصور وضامها ضماناً احتياطياً بالكيفية نفسها الجارية على الأصل ويكون لهذه الصورة ما للأصل من أحكام ويبين في الصورة اسم من يكون بيده أصلها وعلى من لديه الأصل تسليمه للحامل الشرعى للصورة (م ٩١ و ٩٢) وليس من المألوف أن تحرر نسخ من السندات الاذنية ، إنما يجوز تحرير صور منها بمعرفة الحامل .

(١) ونصها : « إذا دفعت قيمة الكمبيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحاً إذا كانت هذه النسخة مذكوراً فيم أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ » .

(٢) أشار القانون الموحد إلى النسخ في المواد ٦٤ — ٦٦ وأشار إلى الصور في المواد ٦٧ و ٦٨ وقد نقل القانون التجارى الفرنسى هذه الأحكام في المواد ١٧٣ — ١٧٧ ، وأشار مشروع قانون الكمبيالات إلى كل ما تقدم في المواد ٨٨ — ٩٢



§ ٦٢ — الكميالة المستندية : traite document : وهي كميالة عادية يرافقها بوليصة التأمين police d'assurance وسند الشحن connaissance ، وفاتوره ثمن ، وتصريح بالتصدير أو بالاستيراد . الخ ، وتتصل هذه الكميالة بالبيع البحري وبخاصة عند البيع المسمى . . . ويسحب البائع كميالة على المشتري ويخصمها لدى مصرف بضمان البضاعة المبيعة وهي الممنونة بهذه المستندات . ومن ثم يسمى هذا النوع من التعامل « الائتمان المستندي » وقد وضعت الغرفة التجارية الدولية في مؤتمر فيينا سنة ١٩٣٣ قواعد نموذجية لهذا النوع من الائتمان . وتشتمل الكميالة المستندية على شرط تسليم المستندات في نظر القبول أو الوفاء . وتسلم هذه المستندات إلى المصرف فيجعله حائزاً للبضاعة . فإذا لم تقبل أو لم تدفع الكميالة جاز للحامل أن يبيع البضاعة وأن يقتضى قيمة الكميالة من متحصل الثمن . ويفسر السراح الكميالة المستندية بقواعد رهن المتناول . . . أو أرسل بكر إلى زيد بضاعة بطريق البحر . إما لأنها بيعت إليه وبما لا يباعها لديه ويبيعها على ذمته ، فهو يسحب كميالة على زيد بمقدار الثمن . ويعمل على خصمها ، ولا يلي صعوبة في خصمها إذا استطاع رهن البضاعة إلى المصرف الذي يترجعه إليه بطلب الخصم بأن يسم إلى هذا المصرف فضلاً عن الكميالة ، سند الشحن الذي تسلمه من فبطان السمينة الحاملة للبضاعة ، وقد يكون هذا السند إذنيّاً أو لحامه ( م ٩٩ بحري ) . وصير البضاعة تحت تصرف حامل سند الشحن . لأنه هو وحده الذي له الحق في استلام البضاعة من القبطان مما يترتب عليه أن كل من يظهر إليه الكميالة وسند الشحن يعتبر حائزاً للبضاعة التي خصصت للرهن .<sup>١٢</sup>

والغالب أن الكميالة لا يرافقها مستند واحد فقط ، ولكن يرافقها مستندات أخرى فيضم إليها فضلاً عن سند الشحن بوليصة تأمين على البضائع police d'assurance sur facultés إذا كان المرسل الذي سحب الكميالة أمن على البضاعة المرسلة بطريق البحر . وتكون بوليصة التأمين على البضائع إذنية أو لحاملها . وتتداول

(١) ليون كان وريبولت ج ٤ بند ١٠٦ وتأثير بند ١٤٥٩ ولا كور بند ١٢٧٦

Paul Jonquière : Des traites documentaires, thèse, Paris, 1892.

(٢) مادة ٧٧ تجاري . . . ويعتبر الدائن حائزاً للبضائع متى كانت تحت تصرفه في مخزنه

أو متى سمعت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقدها .



إما بالتظهير أو بالمناولة . وفي حالة ضياع البضاعة أو إصابتها بعوار يستولى حامل الكميالة الذي ظهرت إليه الولاية ، أو تسلمها مناولة ، على مبلغ التأمين . ويتفق أحياناً على أن لا يظل سند الشحن مرافقاً للكميالة إلا لحين توقيع المسحوب عليه بالقبول إذا وثق المستفيد في الكميالة في ملاعة المسحوب عليه . وفي هذه الحالة يحقق سند الشحن غرضين ، فهو يضمن أولاً للحامل قبول المسحوب عليه ، وثانياً إذا قبل هذا الأخير الكميالة تسلم السند ، وهو موقن بأنه لم يقبل الكميالة على المكشوف . وإذا لم يثق البائع في ملاعة المسحوب عليه المشتري فهو يشترط أن لا تسلم المستندات إلا إذا أوفى المسحوب عليه ائتمناً مقدراً . ويعتبر في هذه الحالة أنه باع بضاعته مقدراً . ولا تحمل المستندات شرط القبول أو الوفاء : وإنما تدون هذه الشروط في مذكرة خاصة تراعى الأوراق . ( انظر « الائتمن المستندي » في الجزء الثاني من هذا الكتاب الخاص بعمل البنوك ) .

## الفصل الثاني

### في الشروط الموضوعية

تقسم : يشترط لصحة الالتزام — سواء أكان مترتباً على عقد أم على إرادة منفردة — أن يصدر من شخص متمتع بال الأهلية ، وأن يكون محله ممكناً قانوناً (مادة ١٣٢ مدني جديد) غير مخالف للنظام العام أو الآداب (مادة ١٣٥ مدني جديد) ، وأن يكون سببه حقيقياً ومشروعاً (مادة ١٣٦ مدني جديد) وأن لا يشوبه عيب . وتسرى هذه الشروط على صاحب الكميالة .

(١) Remis des documents contre acceptation ou contre paiement ويمكن اعتبار بيع البضاعة وتحرير كميالة بثمنها بيعاً مقترناً بشرط فاسخ . فإذا لم ينفذ المشتري تعهده فسخ البيع . وفي هذا تقول المادة ٨١٨/٣٣٥ مدني قديم « وفي بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام البيع ، يكون المبيع مفسوخاً حتماً إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه » : وفي هذا تقول المادة ٤٦١ من القانون المدني الجديد « في بيع العروض وغيرها من المنقولات إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع يكون البيع مفسوخاً دون حاجة إلى ائذار إن لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد إذا اختار البائع ذلك وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره » .



## الفصل الأول

### في الأهلية (١)

§ ٦٣ — الفاعرة : يتعرض صاحب الكمبيالة للأحكام الشديدة التي وضعها القانون التجاري للأوراق التجارية لذلك حظر على النساء، البالغات غير التجارات التعامل بالكمبيالة (م ١٠٩ تجارى) <sup>٢</sup> . وإذا كان الأفضل من الناحية التشريعية، قصر أهلية التعامل بالأوراق التجارية على المحترفين بالتجارة، لأن تسوية الديون بالكمبيالة تستعمل عادة في الأوساط التجارية، إلا أن القانون التجاري لم يأخذ بهذا الرأي .

وتسرى التواعد العامة لأهلية على الكمبيالة . ومقتضاها أن الكمبيالة تعتبر عملاً تجارياً . وأنه يشترط لتحمل الالتزام المصرفي المترتب على الكمبيالة توافر الأهلية اللازمة للقيام بأعمال تجارية .

§ ٦٤ — في أهلية النساء والبنات : نصت المادة ١٠٩ تجارى على أنه : « إذا حصل من النساء أو البنات اللاتي لسن بتجارات سحب كمبيالة أو تحويلها أو قبولها باسمهن خاصة ووضعهن عليها إمضاءهن فلا يعتبر ذلك عملاً تجارياً بالنسبة لهن » <sup>٣</sup> . ومصدر هذه المادة القانون الفرنسى القديم حيث نصت المادة ١١٣ على منع البنات البالغات والأرامل والنساء المطلقات أو المنفصلات عن أزواجهن انفصالا جبرئياً من التعامل بالكمبيالة، وأنهن إذا جاوزن هذا الحظر اعتبر التزامهن سنداً عادياً . وقد قصد القانون الفرنسى حماية النساء من الإكراه البدنى بالنسبة للديون التجارية المترتبة على أوراق تجارية بسبب نقص خبرتهن في الشؤون التجارية مادمن أنهن غير محترفات بالتجارة . ومع أن الإكراه الجنائى

(١) Jouvelin : De la compétence des tribunaux de commerce en matière commerciale, Rennes, 1932.

٢ أضاف القانون التجارى المقتضى من المادة ١٠٩ تجارى (١١٤٨ تجارى مخطوط) .  
٣ المادة ١١٤ تجارى محمد . (ذكرتو) ديسمبر سنة ١٨٨٦ : « إذا حصل من غير التجارات النساء أو البنات أو الأرامل أو المطلقات أو المنفصلات عن أزواجهن قبولها أو تحويلها أو قبولها باسمهن خاصة ووضعوا عليها إمضاءهن ولا يعتبر ذلك عملاً تجارياً بالنسبة لهن » .



ألغى في فرنسا بقانون ٢٢ برليه سنة ١٨٩٧ لكن عدم أهلية النساء ظل قائماً في فرنسا ، وأخذ به القانون المختلط . ثم لقانون الأهل . وقد ألغى لقانون المرنسي الصادر في ٨ فبراير سنة ١٩٢٢ عدم أهلية النساء والبنات بالتعامل بأوراق تجارية . وأصبحت فقط المرأة المتزوجة . غير المنفصلة جثاً نيماً هي التي ليس لها أهلية التعامل بكميالية . إنما إذا احرنت المرأة المتزوجة بالتجارة تبعاً للقانون الفرنسي ، استغذت التعامل بالأوراق التجارية . وقد حذف لقانون التجارى المرنسي المعدل بدكرتو ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ كل المنصوص المتعلقة بالأهلية التجارية ، ومع ذلك أن الفواعل العامة للأهلية تسرى على الأوراق التجارية .

وبسرى عدم الأهلية المقرر في المادة ١٠٩ على كل النساء والبنات غير التاجرات ، ولا يجوز لمن تعامل باستمه بكميالية<sup>٢</sup> ولا تتصل المادة ١٠٩ تجارى بقانون الأحوال الشخصية ، فهي تسرى على المرأة الأجنبية ولو كانت كاملة الأهلية طبقاً لقانون الأحوال الشخصية<sup>٣</sup> .

أما النساء والبنات احرنت بالتجارة فيجوز من سحب وتطهير وقبول الكميالات التجارية<sup>٤</sup> .

§ ٦٥ - في أهلية المخرفين بالزارعة في القانون المختلط : نصت المادة ١١٤ تجارى مختلط على أنه : لا إذا حصل من . . . الزارع الوطنيين سحب كميالية أو تحويلها أو قبولها باستمه خاصة ووضعوا عليها إمضاءهم فلا يعتبر

(١) لذلك لا تعتبر أوراقاً تجارية السكميات والسندات الاذنية التي يحررها دكين دائرة امرأة غير تجرة (سم ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٤ المجموعة الرسمية المخصصة ج ١٠ ، ٣٢) ولا تكون المحكمة التجارية مختصة بحل دعوى المائلة بوجهه بعد إدفى حربه دكين دائرة أميرتين (سم ٥ يونيو سنة ١٩٠٧ تق ١٩ ، ٢٩٢) بهذا المعنى ٣٠ مايو سنة ١٩١٧ تق ٢٩ ، ٤٦٩

٢ - عكس ذلك سم ٢٤ مايو سنة ١١٧٠ مجموعة رسمية مختلطة ج ٨٠ ، ١٠١  
٣ - أ. رت المادة ١٠٩ / ١١٤ تجارى إلى التطهير : قبول : لا تسرى أيضاً على الضمان الاحتياطي . . . أثره مماثل لأثر التطهير الخاصة بشأن الضمان الاحتياطي قد ينحذ صورة التطهير (سم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٩ تق ٢٩ ، ١٦٠ ، ٢٩١ مارس سنة ١٩٠٠ تق ١٢ ، ١٤٠) وعكس ذلك سم ١ مايو سنة ١٩١٧ تق ٢٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ حيث قضى بأن المادة المذكورة تسرى فقط على المدينين الأصليين كالمحرر : لا تسرى على الضمان .



ذلك عملاً تجارياً بالنسبة لهم»<sup>(١)</sup> وكان الغرض من وضع هذه المادة حماية صغار المزارعين الذين لا يستطيعون بحكم إقامتهم في الريف واشتغالهم بالزراعة اكتساب قسط معين من الدراية والحنسكة بالمعاملات التجارية، والامسام بأحكام الأوراق التجارية وما تتمتع به من الوفاء في ميعاد الاستحقاق. ويستفيد المزارعون، بفضل هذه المادة، من كل المزايا المترتبة على اعتبار التعهد بالنسبة لهم عملاً مالياً، فلا يختص القضاء التجاري — وهو هذا القضاء السريع الذي يتدفق مع الشاغل والبطء المعهودين في المزارعين — بالنظر في المنازعات المترتبة على تلك الأوراق. كما أنهم يستطيعون الحصول على مهلة قضائية. ولا يلزمون بفوائد تزيد — في حالة عدم الاتفاق — على المدة القانونية المدنية. وقد توسعت المحاكم المختلطة، في أول الأمر، في تفسير المقصود بالمزارع فقضت بأنه: كل من يعترف بالزراعة سواء أكان يزرع بنفسه أم بواسطة عمال مأجورين قل أم أكثر ما يزرعه<sup>(٢)</sup>. ثم قصرت بعد ذلك معنى «مزارع» على «(الملاح) الذي تنقصه الخبرة العملية والذي يحهل النتائج المترتبة على الأوراق التجارية فاعتبرت المسالك الكبيرة خارجاً عن هذه الفئة<sup>(٣)</sup> وإن المزارع الذي يريد قانون حمايته هو الذي يعمل بيده في الأرض» فلا يعتبر العمدة مزارعاً بسيطاً<sup>(٤)</sup> ولا من يضارب ويتعامل مع البنوك<sup>(٥)</sup> ولا من يشتري آلة بخارية بثمن مرتفع<sup>(٦)</sup>.

(١) جاء في المذكرة التفسيرية لـ «كريتو» ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ المجلد ١١٤ مادة ١١٤ تجاري مختار:

«Les cultivateurs indigènes y trouveront le double avantage de n'être plus justiciables des Tribunaux de Commerce devant lesquels la procédure est plus rapide que devant les Tribunaux Civils, de pouvoir obtenir de cette dernière juridiction les délais que l'art. 139 du Code de Commerce ne permet pas à la Juridiction commerciale de leur accorder, et de ne payer les intérêts à défaut de stipulation formelle, qu'au taux de l'intérêt civil».

(٢) سم ١٣ يونيو سنة ١٨٨٩ مجموعة رسمية مختلطة ١٤، ٢٨٧

(٣) سم ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ مجموعة رسمية مختلطة ١٨، ١٧٧ سم ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١

جازية المحاكم المختلطة ٢٢، ١٥٦ — ١٣٦

(٤) سم ٨ مايو سنة ١٩١٧ جازية ١٣٥٠٧ — ٣٩٩

(٥) سم ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥ تق ١٨٩٥، ٥٠٠٨

(٦) سم ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ تق ١٣، ٢٥٣ سم ١٣ مايو سنة ١٩٣١ تق ٣٨٩٠٤٣



ولما كان الغرض من وضع المادتين ١٠٩ تجارى أهلى و ١١٤ تجارى مختلط هو رغبة المشرع فى حماية طبقات معينة من الناس لكى تسرى عليهم قواعد القانون المدنى إلا أن قواعد القانون التجارى قد تكون أحياناً أجدى على المدين من سريان القواعد المدنية وبخاصة فيما يتعلق بالتقادم الخمسى ، لذلك يملك المدين ناقص الأهلية وحده حق التمسك أو عدم التمسك بالمادة السالفة الذكر <sup>(١)</sup> فلا يجوز لغيره من بنية المدينين الاحتجاج بها <sup>(٢)</sup> (مادة ١٣٢ مدنى قديم و ١٣٨ مدنى جديد) .

§ ٦٦ - فى ناقص الأهلية : قضت المادة الأولى من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بأن بلوغ الرشد لا يكون إلا لمن بلغ الاحدى والعشرين سنة ميلادية ولكن أجاز للقاصر متى بلغ ثمانى عشرة سنة باذن من المحكمة أن يتسلم أمواله ليدبرها بنفسه ولا يكون للقاصر فى هذه الحالة إلا قبض دخله والتصرف فيه . (بند ٤٥ الجزء الأول من شرح القانون التجارى الطبعة السابعة ١٩٤٩) . ونصت المادة ١١٠ تجارى على « أن الكمبيالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجاراً أو من عديمى الأهلية والتحاويل والتقول الممضاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط » فيجوز لهم التمسك بإبطالان حتى بالنسبة لغير الحسن النية .

ويعتبر فى حكم القاصر من بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية وقررت المحكمة الحسبية استمرار الوصاية عليه ( مادة ٢١ من قانون المحاكم الحسبية ) أو الحجر عليه بسبب لسفه أو الخنون أو العته أو الغفلة . وتعتبر الكمبيالة باطلة دون أن يلتزم نفاذ الأهلية بأبواب شىء . وتقول المادة ١١٩ مدنى جديد « يجوز لناقص الأهلية أن يطلب إبطال العقد ، وهذا مع عدم الإخلال بالزامه بالتعويض ، إذا لجأ إلى طرق احتيالية ليخفى نقص أهليته ، وليس للمتزمين بالوفاء

عبد الفرح السيد . وأرشدت دستور د ٣٣ و ١٢٣٣

١ سم ٨ مايو سنة ١٩١٧ ، تق ٤٠٨ . ٢٩

« إذا جعل العقد واحد المدين حقاً فى إبطال العقد فليس معتق قد الآخر أن يتمسك بهذا الحق » .

٢ سم ٢٨ يناير سنة ١٩٣٦ تق ١٠٩٠ : ٨







في الأشخاص الممنوعين من الاحتراف بالتجارة : هذا ويجب أن لا يخلط بين عديمي الأهلية والأشخاص الممنوعين من القيام بأعمال تجارية ، إذ تقضى القوانين والمواثيق بمنع بعض الطوائف من الاحتراف بالتجارة ومن القيام بأعمال تجارية ، كالموظفين . ورجال الجيش ، والمحامين ، وسخامرة بورصة الأوراق المالية ، وبورصة العقود . وبما أن الكمبيالة معتبرة من الأعمال التجارية فلا يجوز لهذه الطوائف التعامل بالكمبيالة . لكن إذا خالف أحد أفراد هذه الطوائف هذا الحظر فليس معنى ذلك أن تصير الكمبيالة باطلة بل تعتبر صحيحة وكل ما في الأمر أن المخالف يقع تحت طائلة الجزاء الإداري أو التأديبي .

## الفصل الثاني

في محل الكمبيالة وسببها

§ ٦٧ - في محل الكمبيالة : أسلفنا القول إن التزام محرر الكمبيالة يجب أن يكون مبلغاً معيناً من النقود . وإذا كان القانون لم يضع حداً أعلى أو حداً أدنى لمبلغ الكمبيالة ، إلا أن الكمبيالة لا تحرر عادة بمبلغ طفيف بسبب رسوم الدفعة ومصاريف البروتستو وغير ذلك من الاجراءات .

§ ٦٨ - في سبب الكمبيالة : يقوم السبب بوظيفة هامة في الكمبيالة . وهو لا يقتصر على الالتزامات التعاقدية ، بل يتناول الالتزامات الصرفية . ويتعدد السبب بتعدد أشخاص الكمبيالة فيكون لكل ملتزم سبب قائم بذاته . وبما أن الكمبيالة ، عند إنشائها ، لا تحمل إلا توفيع الساحب لذلك يكون التزام الساحب هو سبب الكمبيالة ، وهو الالتزام السابق على تحريرها ، وهذا الالتزام هو الذي قصد الساحب انقضاءه بسحب كمبيالة ، فالكمبيالة تفترض عادة وجود علاقة قانونية بين الساحب والمستفيد وهذه العلاقة تصير سبباً للكمبيالة كبيع ، أو وكالة ، أو كفالة ، وقد يكون السبب نية الايهاب animus donandi أو تجديد الالتزام

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٩٣٠ ، تاير بند ٨٥٩ ولا كور بند ١٥٥ وعكس ذلك نقض فرنسي ١٤ يناير سنة ١٨٦٨ ، د ١٨٦٨ ، ١٠٠ ١٧١ حجب قضى بصحة الكمبيالة المسحوبة بمعرفة سمسار لدمته .



an inchoate title أو تحويل الالتزام الطبيعي إلى التزام مدني . لذلك قضت المادة ١٠٥ و ١٨٩ تجاري استثناء من المادة ١٣٧ مدني جديد بأن ينتس في الورقة التجارية على ذكر سبب « ويذكر فيها أن لقيمة وصلت » ( م ١٠٥ تجاري )<sup>١</sup> . ولا يكفي أن يثبت المدان وجود الالتزام . بل يجب عليه أن يثبت أن هذا الالتزام له سبب ، وأن هذا السبب مشروع حتى يتمم الميل الآتي :

( ١ ) انحراس السبب : فمن ينعدم سبب الالتزام كالموترض محرر الورقة التجارية مبلغاً من النقود وحرر سنداً إذنيّاً ذكر فيه « ولقيمة وصلت نقداً » والحال أن الموقع لم يتسلم مبلغ القرض . أو إذا تحررت ورقة تجارية وماء الدين والحال أن محرر الورقة سبق له أن أوفى هذا الدين ، أو إذا اشترى شخص بضاعة وتحررت ورقة تجارية بأثمن ولم يتسلم المشتري البضاعة .

عقود القطن : وقد جرى العمل في مصر على أن يبيع المزارع قطنه إلى تاجر ويذكر في العقد كمية القطن ونوعه وشروط التسليم والوزن وما إلى ذلك . ويعطى للبائع الخيار في تحديد الثمن في خلال مدة معينة تراوح بين ١٥ و ٣٠ يوماً تبدأ من التاريخ المتفق عليه لتسليم القطن ويحتفظ البائع لنفسه بحق النقل report إلى مدة أخرى ويتسلم البائع جزءاً من الثمن . وقد يحرر البائع إيصالاً بذلك ، لكن الغالب

(١) يشترط القانون الإنجليزي صحة الكميالة « عوضاً متقوماً » *valuable consideration* وتقول المادة ٢٧ من قانون الأوراق التجارية الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ « يتكون العوض المقوم في الكميالة من أي عوض يكفي صحة العقود السيطة » كقبول المتبادل وتحمين دين عن شخص ثالث والصحيح على حق متدفع فيه : الالتزام بالسارق يرد الآلية المسروقة . لكن هذه العقود الاحتياطية لا تعتبر عوضاً متقوماً . ويعتبر عوضاً متقوماً « الدين السابق أو المستوية » سواء أكانت الكميالة مستندة أو لا لدى الإحلال أم في تاريخ لاحق « ويمكن تعريف « العوض المقوم » بأنه فضل أو ثمن من أحد المقتدين ، أو بدل فضل أو ثمن من المقتد الآخر يقره أو يقره في مقابلة وندم . وفيه من « العوض المقوم » ما يترجمه الشريعة الإسلامية من أن يكون « في العقد فائدة مقديه وأن يكون مقصوداً شرعاً » صريحاً أو غير صريح . قدري بلس م ٢١٠ » وتراجع نصرة العوض المقوم في قانون الإنجليزي :

Goldsmith: Elements of English law, pp. 180-182. — Pollock: Contracts 8<sup>th</sup> ed. 165. — Anson: Contracts, 11<sup>th</sup> ed. p. 23. — Walton: Egyptian law of Obligation, vol. 1, pp. 117-118. — Chalmers: Bill of Exchange 1<sup>st</sup> ed. 11 pp. 92-121.



أن المزارع يحرر سنداً إذنيّاً بما قبضه يعين فيه ميعاداً للاستحقاق مطابقاً لتاريخ تسليم القطن. ويحرص التاجر على الحصول على هذا السند الاذني رغبة منه في الاستيثاق من قيام المزارع بتنفيذ تعهده بتسليم القطن. ويذكر في السند « والقيمة وصلت نقداً » وإذا لم ينفذ المزارع أى شرط من شروط العقد، استعمل التاجر كل الحقوق الشديدة المقررة في القانون التجارى لضمان وفاء الورقة التجارية. ويحدث أن يدفع المزارع دعوى المطالبة بالورقة التجارية بوجود حساب بينه وبين المستفيد لم يسو بعد، أو بوجود نزاع على نوع القطن أو الثمن أو الفوائد أو الشرط الجزائى... الخ، ولاتأبه المحاكم عادة لهذه الدفوع وبخاصة إذا ظهرت الورقة إلى حامل حسن النية إذ أن التظاهر يظهر الورقة التجارية من الدفوع وتقضى بالزام المزارع بدفع قيمة الورقة. ومن المنهمل إدراك ما يلحق المزارع من مضارة بسبب استعمال الورقة التجارية في غير وظيفتها الأصلية واتخاذها أداة عنف وعدوان ذلك لأن المدفوعات التى تسلمها المزارع ليست فى حقيقتها قرضاً بل هى أجزاء من ثمن القطن فهى وفاء صحيح لا يجوز استرداده وبما أن المزارع لم يستول على قرض بل على جزء من الثمن فلا يعتبر المزارع مدينّاً لتاجر القطن. وتكون النتيجة أن السند الذى حرره المزارع لمصلحة الناحر ليس له سبب<sup>١</sup> ويكون التزامه باطلاً بالنسبة لتاجر<sup>٢</sup>.

(٢) فى الانعراض الجزئى للسبب: قد ينعدم السبب بصفة جزئية كما لو تسلم محرر الورقة التجارية بضاعة أقل فى القيمة من قيمة البضاعة المتفق عليها أو تسلم جزءاً من البضاعة فقط بطل التزام الموقع بمقدار النقص فى القيمة أو فى الكمية<sup>٣</sup> (قارن مادة ٤٣٣ ١ مدني جديد).

(٣) فى ذكر السبب على طرف الحقيقة: قد يذكر السبب على خلاف الحقيقة فيكتب فى الورقة أن القيمة وصلت نقداً، والحال أنه لم تدفع نقود. لأن سبب

١. Bessard: Des contrats de change et de crédit, Gazette (C) des Tribunaux Mixtes, 22<sup>me</sup> année pp. 311-318. — M. J. Wess: Gazette des Tribunaux Mixtes, 23<sup>me</sup> année p. 100.

٢. محكمة مصر التجارية المحلقة ١٩٣٥ ١٩٣٥ جارية المحكم المحلقة ٢٦ ،

١٠٨ — ١٠٢

٣. ٣ نوفمبر ١٩٢٠ جارية المحكم المحلقة ج ١١ ، ٢٣ — ٤٠



الالتزام هو نية الايهاب ، وهي تعتبر سبباً صحيحاً للتعهد *animus donandi* <sup>(١)</sup> . ولا يترتب على تغيير حقيقة السبب بطلان الورقة التجارية ، إلا إذا كان القصد إخفاء انعدام السبب ، أو كان السبب الحقيقي المستور غير مشروع <sup>(٢)</sup> .

(٤) في مخالفة السبب للقانون أو للمظام العام : يذكر السبب على خلاف الحقيقة إخفاء لسبب غير مشروع . فيذكر في الورقة التجارية أن القيمة وصلت مقدراً . والحال أنها دين قمار <sup>(٣)</sup> أو وعد بدفع مبلغ من النقود لارتكاب عمل حرمه القانون أو ثمن ماخور <sup>(٤)</sup> ، أو ثمن الاستمرار في الاستمتاع بخليعة <sup>(٥)</sup> . فالإلتزام ، في كل هذه الأحوال ، ليس له سبب مشروع مما يترتب عليه بطلان الورقة التجارية كسند عادي *simple promesse* <sup>(٦)</sup> .

وقد تخفى الورقة التجارية فوائد ربوية . ويتمسك المستزم بدفع الرأ *exception d'aure* ويقصد به بطلان السبب بصفة جزئية بسبب اشتراك مبلغ الورقة التجارية على ربا . ذلك لأن المبلغ المبين في الورقة يتكون من المدفوع فعلاً الى المستفيد . والفائدة القانونية ، والفائدة الربوية فيبطل الإلتزام بمقدار الفائدة الربوية .

- ١ . سم ٢٢ يناير ١٩٣٠ ، ق ٢٠ : ٢٢١٠ و ٥ مارس ١٩٣١ ، ٤٣ ، ٣١١ .
- ٢ . يول كان دريولت ج ٤ بند ٨١ : دول بند ١٨٠٢ ، نقض فرنسي ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٩ س ١٨٨١ ، ١ ، ٤٢١ ، وباريس ٢٣ مارس سنة ١٨٩٢ د ١٨٩٢ ، ٢٠ ، ٣٤٠ ، وعرانص نقض فرنسي ١٠ يناير سنة ١٨٩٨ د ١٨٩٩ ، ١٠ ، ١٩٦ ، ١٩ و ١٩ يناير سنة ١٩٣٣ س ١٩٣١ ، ١ ، ٨٨ ، واستئناف مخطاط ٤ يونيو سنة ١٩١٩ جازينة المحاكم المتحدة ٩ ، ١٦٦ — ٢٧٧ وسم ٢٢ مارس سنة ١٩٣٣ ق ٤٥ ، ٢٠٩ .
- ٣ . نقض فرنسي ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٤ س ١٨٨٥ ، ١ ، ٦٩ ، وحويات القبول التجاري سنة ١٩٢٥ ص ١٨٩ ، سم ١٥ مايو سنة ١٩٢٩ ق ١١ ، ٣٩٤ .
- (٤) *Maison de tolérance* ، عرائض ، نقض فرنسي ١٧ يوليو سنة ١٩٠٥ د ١٩٠٦ .
- ١ ، ٧٢ .

(٥) استئناف مخطاط ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ق ٤١ ، ٢٠٩ ، ونقض فرنسي مدني ١١ مارس سنة ١٩١٨ د ١٩١٨ ، ١ ، ١٠٠ ، وأوبري وروح ١٠ بند ٦٤٩ وكابشان ، نظرية السبب ، بند ٢١٥ ، و *Josserand : Des mobiles dans les actes juridiques, No. 154* . إنما إذا كان الغرض من الإلتزام تعويض الخلية عن معاشرتها في الماضي صار سبب الإلتزام صحيحاً وتعتبر هبة أساسها تضمن الضرر الذي لحق الخلية .

(٦) استئناف مخطاط ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ ق ٤٥ ، ٢٠٣ .



٦٩ - في الدلائل : محرر الورقة التجارية الذي يحتاج بانعدام السبب أو بعدم مشروعيته . هو المكلف بالأدلة ، ويجوز إثبات ما تقدم بكافة طرق الأدلة بما في ذلك الشهادة والمقررات . وإذا أثبت المدين ذكر السبب على خلاف الحقيقة ، جاز للدائن إثبات أن سبب الالتزام صحيح ومشروع . ونقول المدة ١٣٧ ٢ من القانون المدني الجديد : « يعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، فإذا فم الدليل على ضرورة السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سبباً آخر مشروعاً أن يثبت ما يدعيه » .

ويقع على المضاهة واجب التريث والأناة في قبول الدليل ، انعدام السبب أو عدم مشروعيته ، فقد يلجأ المدين الى هذه الدفوع تأوماً وكسباً للوقت . لذلك يجب عند انعدام مبرر دليل بالكتابة . أن لا يسمح للمدين بأدلة السبب غير الجائز كالربا إلا إذا وكزت الظروف احتمال صدق المدين<sup>١</sup> . كسبق الحكم على الدائن في جريمة ربا فاحش .

٧٠ - في آثار البطلان : تختلف آثار البطلان باختلاف الظروف والأشخاص . فإذا كان العيب ظاهراً . كما لو ذكر في الكمالية سبب غير مشروع ، جاز الاحتجاج بهذا البطلان على كل حامل للورقة التجارية ولو كان حسن النية . إما إذا لم يكشف الاطلاع على الورقة التجارية لكشف انعدام السبب أو عدم مشروعيته فلا يجوز الاحتجاج بهذا البطلان على الحامل الحسن النية . لأن مقتضيات الائتمان . والطمأنينة التي يجب أن تزجها حيازة الأوراق التجارية وسرعة تداولها تحتم الحكم بصحتها<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> نقض فرنسي مدني ٢ يناير سنة ١٩٠٧ د ١٦٠٧ ، ١٠١٧٠ ، ١٣٧٠ وتعليق كولان ، وحوسرا ، المرجع السابق بند ١٦١ و ١٦٦ باستئناف مختص ٢١ فبراير سنة ١٨٧٨ مجموعة رسمية مختصة ٣ ، ١٢٦ : « إذا وجد مدعى دليل بالكتابة بطلان الورقة التجارية لانعدام السبب جاز للمحرر أن يحلف اليمين على عدم مديونيته ( سم أول أبريل سنة ١٨٩٧ مجموعة رسمية مختلطة ٢٢ ، ٢٣٨ ) وسم ٦ مايو سنة ١٩٣١ جازية ٢٢ ، ١٥٢ — ١٣٩ و ١٥٠ يناير سنة ١٩٣٠ ، ٢٢ ، ١٥٦ — ١٥٠ »

<sup>٢</sup> سم ١١ نوفمبر سنة ١٩٣١ جازية المحاكم المختصة ٢٢ ، ١٥٥ — ١٤٧

<sup>٣</sup> سم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٧ جازية المحاكم المختصة ٧ ، ٨٦ — ٢٥٦

<sup>٤</sup> نقض فرنسي ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٦ د ١٩٠٧ ، ٩٨٠١ ، وليون كان ورينوات

ج ٤ بند ١٢٩ ولا كور ووترين بدى ١٢٩٨ و ١٢٩٩ ، وبواتيل بند ٧٥٧



§ ٧١ — في السبب والباعث : يختلف سبب الالتزام عن الباعث ، فالباعث هو العامل النفساني المتغير من شخص إلى آخر الذي يحدو الناس على التعاقد . فقد يكون الباعث على الافتراض الرغبة في وفاء دين ، أو المضاربة في البورصة ، أو السمر إلى الخارج للنزهة أو طلب نعم . لذلك توجد بين الباعث والالتزام علاقة عمة بمعول . ومع ذلك فالعاط في لباعث لا يطل الالتزام ، لأن التعاقد هو في جوهره توافق إرادات ، وهذا التوافق هو الذي يحدد ما اشتمل عليه التعاقد ، وكل ما توافقت عليه العقدان يصير ركناً من أركان التعاقد . أما ما خرج عن نطاق التعاقد كالباعث فلا يؤثر في صحة الالتزام ، لأنه غير معروف ولا متصور من العقدين . ولا يدخل فيما توافقت عليه . فالدائن يجهل في معظم الأحوال الباعث على التزام المدين . لأنه لا يربط لهذا الباعث ولأن المدين قد يرى من مصلحته عدم البوح به خشية أن يؤثر فشوه في شروط العقد . فالباعث على خلاف الغرض من التعاقد لا يعتبر جزءاً من إرادة المدين . والباعث متجرد من كل مسحة قانونية وهو سابق على توافق إرادتي الدائن والمدين . وليس مما يعنى الدائن أن يكون هذا الباعث صحيحاً أو غير صحيح مشروعاً أو غير مشروع . فكل هذا لا يقدح في صحة التزام المدين . كما أنه مما لا يؤثر له أن يعلم الدائن بهذا الباعث . فالعلم بالباعث لا يدمجه في التعاقد ، إلا إذا كان الباعث ملحوظاً عند التعاقد وقصد العقدان أن يكون الباعث من عناصر التعاقد أي العلة الحافزة على التعاقد . كما لو اشترى شخص منزل دعارة ، فإن تعهد المشتري بدفع الثمن يعتبر صحيحاً مادام البائع يجهل الباعث على الشراء . إنما إذا اشترى شخص منزل دعارة ، وكان المتفق عليه أن يتابع المشتري استغلال المنزل للدعارة كان تعهد المشتري باطلاً ( نقض فرنسي « عرائض » ١٧ يولييه ١٩٠٥ ، د ، ١٩٠٦ ،







## الباب الثالث

### في تداول الكمبالة بالتظهير

§ ٧٢ - في تعريف التظهير : التظهير هو بيان كتابي يُحرر على ظهر الكمبالة المشتمة على شرط الاذن تنتقل بموجبه إلى المظهر إليه ولاذنه كل الحقوق التي تعطيها الكمبالة . وقد يكون الغرض من التظهير تعيين وكيل لتحصيل قيمتها ، أو رهن الحقوق التي تمثلها . لذلك ينقسم التظهير ، تبعاً لمدى الحقوق التي تؤول إلى المظهر إليه ، إلى تظهير ناقل للملكية ، وتظهير توكيلي ، وتظهير تأميني . أما الكمبالة المحررة لحاملها فتداول الحقوق الثابتة فيها بمجرد التسليم المادي دون حاجة إلى تحرير بيان كتابي ( م ١٣٣ تجاري ) .

## الفصل الأول

### في التظهير الناقل للملكية أو التام

§ ٧٣ - تقسيم : يشترط في التظهير الناقل للملكية ، ويسمى التظهير التام ، توافر شروط موضوعية ، وشروط شكلية تفصلها فيما يلي :

#### الفرع الأول

#### في الشروط الموضوعية

§ ٧٤ - تقسيم : يشترط لصحة التظهير التام أهلية المظهر ، والسبب المشروع .

§ ٧٥ - أهلية المظهر : ( ١ ) يجب أن يكون المظهر متمتعاً بالأهلية اللازمة للتعامل بالكمبالة ، فالنساء غير محترفات بالتجارة إذا ظهرن كمبالة ، فلا يعتبر



ذلك عملا تجاريا بالنسبة لمن ويعتبر المظهر الحاصل من نقص الأهلية باطلا . وترتمع يد المفلس عن إدارة أمواله ، فلا يستطيع تظهير كميالة بعد صدور حكم الإفلاس . ولكن هل يستطيع وكيل التفليسة تظهير كميالة مملوكة للمفلس ؟ إن تظهير الكميالة قبل حلول ميعاد استحقاقها مفيد لتقابة الدائنين لاحتمال إعسار أو إفلاس الموقعين عليها ، وتقضى المادة ٢٧٧ تجارى بتكليف وكيل التفليسة بتحصيل « مطلوبات المفلس » . وتمكيننا للوكيل من ذلك قضت المادة ٢٦٣ بعدم وضع الأختام على الأوراق التجارية والسندات التى يكون ميعاد استحقاقها قريب الحلول إنما يتعين على الوكيل الحصول على إذن من مأمور التفليسة وفى هذا تقول المادة ٢٧٨ : « يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن للوكلاء ببيع منقولات المفلس » . وبما أن وكيل التفليسة يوقع الكميالة بصفته ممثلا لتقابة الدائنين ، فإذا امتنع المسحوب عليه عن اوفاء جار للمعامل الرجوع على التقابة بصفتها ضامنة للوفاء ( مادة ٧١٠ و ٧١١ مدنى جديد ) .

٧٦٨ - السبب المشروع : ( ٢ ) يشترط لصحة التظهير أن يكون سببه مشروعا ولو كان سببه دين فصار فقد المظهر اليه حتى الرجوع على المظهر . إنما اذا ظهرت الكميالة بعد ذلك الى حامس حسن انية جاز له الرجوع على المظهر الأول عملا بقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع بسبب التظهير . وغنى عن البيان أن التظهير لا يتم إلا اذا قبله المظهر اليه .

ويستفاد هذا القول فى معظم الأحوال من تسامح الكميالة وعلما صيغة التظهير ولكن ماهى قيمة التظهير الحاصل لمصلحة شخص لا عم له بذلك أو غير قابل للتظهير الحاصل اليه ؟ الجواب أن التظهير يعتبر كأن لم يكن ، فاذا توفى المظهر ووجدت الكميالة المظهرة فى تركته جاز للورثة اعتبار الكميالة أنها مملوكة لهم ، وكذلك الحال فى حالة إفلاس المظهر قبل قبول المظهر اليه للتظهير فانه يجوز لوكيل التفليسة استرداد الكميالة لمصلحة تقابة الدائنين . ( قارن فيما يتعلق بالسند الاذنى نقض فرنسى ٥ فبراير ١٩٠٨ ، ١ ، ١٩٠٨ ، ١٧٥ و برسرر بند ٦٥ ) .

مشروع قانون الكميالة : نصت المادة ١١ من المشروع على أن كل كميالة ولو لم ينص فيها أنها مسحوبة لاذن تتداول بالتظهير . والكميالة التى يدون فيها



ساحبها لفظ « بدون إذن » أو أى لفظ آخر بهذا المعنى يخضع تداولها لحوالة الحقوق المقررة فى القانون المرنى ويكون لها أحكامها . ويجوز لكل حامل لاحق أن يضع شرط « بدون إذن » ويفرضه على جميع الحملة المتعاقبين (م ١٥) . ويقضى القانون الحالى بأن الكمبيالة الاسمية لا تعتبر كمبيالة . لكن المشروع قضى بصحة الكمبيالة الاسمية وتداولها بالتظهر . فإذا ذكر فيها « بدون إذن » أصبحت كالكمبيالة الاسمية ولا يجوز تداولها إلا بحوالة الحقوق المدنية .

## الفصل الثانى

### الشروط الشكلية

§ ٧٧ — **تقديم :** يشترط فى التظهر له فى الملكية أن يشتمل على توقيع التظهر وعلى تاريخ التظهر وذكر وصول القيمة واسم التظهر إليه وشرط الاذن . وفى هذا تقول المادة ١٣٤ : « يؤرخ تحويل الكمبيالة ، ويذكر فيه أن قيمتها وصات وبين فيه سم من التتت الكمبيالة تحت إذنه ويوضع عليه إمضاء المحيل أو ختمه » . ويكتب التظهر عادة على ظهر الكمبيالة كما يدل عليه اسمه . إنما يجوز أن يكتب التظهر على صدر الكمبيالة . بشرط أن تكون عبارته جلية وواضحة لا تحتمل أى لبس . وقد لا ينسج أحياناً حجم الكمبيالة بسبب كثرة تداولها لكل التظاهرات فيرفق بها وصلة *allonge* ويتعين فى هذه الحالة اتخاذ كل ما يلزم لمنع الغش الذى قد يقع بمقتضى هذه الوصلة للتمكن من إنشاء كمبيالة جديدة ، أو إرفاقها بكمبيالة أخرى

§ ٧٨ — **توقيع التظهر :** (١) يوقع التظهر على ظهر الكمبيالة بإمضائه أو ختمه وهذا شرط أساسى لصحة التظهر .

§ ٧٩ — **تاريخ التظهر :** (٢) يجب ذكر التاريخ لمعرفة أهلية التظهر وقت التظهر . ولمعرفة إن كان التظهر فى حالة يسر ، فقد يكون تاجراً فى حالة توقف عن الدفع وتظهر كمبيالات الى بعض الدائنين تمضيلاً لهم على البعض الآخر ، أو ظهر

(١) من وجوه الخطة التى قد تتخذ كدولة جزء من التظهر على الكمبيالة الرصية . الجزء الآخر على الوصلة ، أو كدولة البرات الرصية للكمبيالة على ظهر وصلة كدولة الاشياء . ومع الكمبيالة . أسماء الدائنين المستفيد من السحب عليه .



الى رجل من بطانته ليقسم معه قيمة الكمبيالة ، ولمعرفة إن كان التظهير حاصل قبل أو بعد ميعاد الاستحقاق . لذلك نصت المادة ١٣٦ على أن : « تقديم التواريخ antidate في التحاويل ممنوع وإن حصل بعد تزويراً » وفي الحق يعتبر هذا العمل كذباً مكتوباً mensonge écrit لأن التزوير يقتضى حصول تغيير مادي في العقد أو تصويراً غير صحيح لارادة أحد العاقدين ويشترط لتطبيق المادة ١٣٦ توافر القصد الجنائي لدى المظهر . أما الخطأ غير المتعمد فلا عقاب عليه ، كذلك يشترط احتمال الحاق ضرر بالغير ، فلا عقاب اذا كان ذكر التاريخ على خلاف الحقيقة لا يلحق ضرراً بالغير <sup>(١)</sup> .

ويعتبر تاريخ التظهير صحيحاً حتى يثبت العكس ، ويقبل الاثبات بكافة طرق الاثبات <sup>(٢)</sup> .

ويترتب على عدم ذكر التاريخ اعتبار التظهير توكيلاً إلى المظهر اليه في تحصيل قيمة الكمبيالة ( م ١٣٥ ) ولا يترتب على هذا التظهير المغيب نقل ملكية الكمبيالة إلى المظهر اليه .

§ ٨٠ — وصول القيمة : ( ٣ ) يشترط في التظهير الناقل للملكية ذكر وصول القيمة كما هو الشأن عند إنشاء الكمبيالة ، لمعرفة العملية التي يمثلها التظهير ، والضمانات الخاصة بها ، وأن التظهير لا يقصد به التوكيل إذ قد يترتب على إغفال هذا البيان اعتبار التظهير توكيلاً ( م ١٣٥ ) .

§ ٨١ — اسم المظهر اليه وشرط الاذن : ( ٤ ) وهو شرط جوهرى كما هو الشأن عند إنشاء الكمبيالة فلا يكفي أن يكون إنشاء الكمبيالة مقترناً بشرط الاذن ، بل يجب النص عليه عند التظهير ولا يشترط استعمال صيغة « تحت إذن » أو « لاذن » فتكفي أية صيغة أخرى تفيد معنى القابلية للتداول كالتعهد سلفاً بدفع القيمة إلى أى شخص يحول اليه الصك ( سم ١٥ مايو ١٩١٣ ، تق ٢٥ ، ٣٧٩ ) . ويجوز أن يكون المظهر اليه هو المسحوب عليه القابل للكمبيالة أو غير القابل لها أو صاحبها أو أى ملتزم ، ويجوز لهؤلاء تظهيرها من جديد ( م ١١ من المشروع )

(١) ليون كان وريبولت ٤ بند ١٢٠ وبواتيل بند ٧٥٠ وج ٣ بند ١٣٤

(٢) قرض فرنسى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، د ١٨٦٥ ، ١ ، ٣٠ وليون كان وريبولت



وقد يكون من المفيد المسحوب عليه إن كان صيرفياً وحصل على كمبالة مسحوبة عليه ولم يحل ميعاد استحقاقها أن يظهرها من جديد منعاً لتجمد ما حصل عليه من أوراق تجارية .

§ ٨٢ - عزم تعليق التظهير على شرط : (٥) يجب أن يكون التظهير منجزاً غير معلق على شرط ، وإلا تعذر على الغير معرفة إن كان التظهير قائماً أو غير قائم ، وهو ما قد يضار منه المظهر اليهم اللاحقون ويكون من أثر ذكر الشرط بطلان التظهير ( انظر بند ٩٨ ) .

§ ٨٣ - في تظهير الكمبالة بمر ميعاد الاستحقاق في القانون المختلط : قضت المادة ١٤٠ تجارى بأن التظهير لا يكون ناقلاً للملكية إلا إذا وقع قبل حلول ميعاد الاستحقاق « أما ملكية الكمبالة التي يكون دفعها تحت الاذن فتنتقل بالتحويل مادام ميعاد الدفع لم يحل » وقد اعتبرت المحاكم المختلطة التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق تظهيراً معيباً أى تو كيلياً أى أن الغرض منه تو كيل المظهر اليه في تحصيل قيمة الكمبالة (١) وتسرى عليه أحكام التظهير التو كيلى فيجوز الاحتجاج على المظهر اليه بالدفع الجائز الاحتجاج (٢) بها في مواجهة المظهر (٣) .

§ ٨٤ - في تظهير الكمبالة بمر الاستحقاق في القانون المصرى : لم يشترط القانون التجارى المصرى في التظهير الناقل للملكية وقوعه قبل ميعاد

(١) سم ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ تق ١٠ ، ٣٦ وأول ديسمبر سنة ١٩١٠ تق ٢٣ ، ٥٧ و ١٧ أبريل سنة ١٩١٢ تق ٢٤ ، ٢٩٢

(٢) استأف محظ أول فبراير سنة ١٩٣٣ تق ١٥ ، ١٥١ وبهذا المعنى القانون البلجيكي مادة ٢٦ من قانون ٢٠ مارس سنة ١٨٧٢

(٣) لا بد من تزيح التظهير أهمية خاصة في القانون المختلط . وقد ذهبت بعض الأحكام المختلطة إلى أن يثبت أهمية التظهير على ميعاد الاستحقاق لا يكون إلا بالبروتستو المحرر في ميعاد الاستحقاق سم ٢ يونيو سنة ١٨٩٨ تق ١٠ ، ٣٠١ ؛ لكن القضاء المختلط عدل فيما بعد عن هذا الرأى ، وقضى باعتبار البيانات الواردة في صيغة التظهير صحيحة وبخاصة التاريخ دون حاجة إلى تقوية هذا الدين بروتستو أو بغيره من المستندات مادام هذا التاريخ لم تثبت عدم صحته سم ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ تق ٢٦ ، ٧٥ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ تق ٣٧ ، ١١٦ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ تق ٦٠ ، ٥٩ و ٦ مايو سنة ١٩١٣ تق ٢٥ ، ٢١٦ وسم ٢٦ مارس سنة ١٨٩٣ تق ٥ ، ١٨٨ وسم ١٠ فبراير سنة ١٩١٥ تق ٢٧ ، ١٥٦



الاستحقاق قبل يجوز إجراء هذا التظهير بعد حلول ميعاد الاستحقاق ؛ ذهب القضاء الفرنسي ، في مستهل القرن التاسع عشر الى أن التظهير اللاحق للاستحقاق ينتج آثار حوالة الحقوق المدنية وقد أخذ بعض الشراح بهذا الرأي حتى مستهل القرن العشرين <sup>(١)</sup> .

ويقول أنصار هذا الرأي إن الكميالة تحمل تاريخاً لاستحقاقها . فإذا حل هذا التاريخ ودفعت قيمتها انقضى الحق فيها ، ولا محل بعد ذلك لتظهرها وإذا حل هذا الميعاد ولم تدفع قيمتها استحوالت الى صحت مدني وفقدت صفتها التجارية الصرفية ككميالة ، ولا سبيل بعد ذلك الى تطبيق قواعد الصرف . وإذا جاز للحامل تظهير هذا الصك فلا يكون التظهير ، في هذه الحالة ، إلا دليلاً على الحوالة ، ولا يكون للمحال من الحقوق أكثر مما للمحيل . ويضيفون الى ما تقدم أن الموقعين على الكميالة لا يلتزمون بالاعتراف بالمستفيد من التظهير اللاحق كدائن لهم <sup>(٢)</sup> .

ولست هذه الحجة مقنعة . ذلك أن اشتغال الكميالة على تاريخ الاستحقاق لا يفيد أن الكميالة تزول حياتها ككميالة في هذا التاريخ . إذ لا يوجد في قانون أى نص يفيد زوالها في هذا الميعاد ، أو أنها لا تخضع بعد هذا التاريخ لقواعد التظهير السابق على ميعاد الاستحقاق . فالتمزقة بين التظهير قبل أو بعد ميعاد الاستحقاق هي تمزقة كلامية لا أثر لها في القانون ، وتداول الكميالة بالتظهير لا علاقة له بتجارية الكميالة بل هو مترتب على طبيعة الصك الاذني الذي قد يكون تجارياً أو مدنياً على حسب الأحوال ، وحلول ميعاد الاستحقاق لا يؤثر في أى ركن من الأركان الجوهرية للكميالة ، ولا يغير من طبيعتها . كما أنه من الخطأ القول بأن الموقعين على الكميالة قصدوا الالتزام فقط قبل الحامل في ميعاد الاستحقاق ، والأخذ بهذا الرأي يقتضى أن يكون القانون حرم هذا التظهير بعد ميعاد الاستحقاق . لذلك أجاز القضاء الفرنسي صحة التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق ،

<sup>(١)</sup> نوجيه ج ١ بند ١٧٦ وباردي ج ٢ بند ٣٥١ و٣٥٢ وباريس وباريسو بند ١٤٧٥  
ولا كور وبوترون ج ٢ بند ١٣٠٢  
<sup>(٢)</sup> لا كور وبوترون ج ٢ بند ١٣٠٢



وقضى بأنه ينتج النتائج التي تترتب على التظهير الحاصل قبل ميعاد الاستحقاق<sup>(١)</sup>. وهذا هو ما أخذ به مشروع قانون الكمبيالات فقد نص في المادة ٢٠ على أن : « التظهير اللاحق لتاريخ الاستحقاق ينتج نتائج التظهير السابق له » . وتسلم هذه الأحكام خاصة بأن المستفيد من هذا التظهير لا يحتج عليه بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على مظهره<sup>(٢)</sup>. وتقضى ضرورات الائتن بالأخذ بهذه القاعدة ، وتتوقف سرعة تداول الكمبيالة قبل الاستحقاق الى حد كبير على سرعة تداولها بعد الاستحقاق . ولكي تقوم الأوراق التجارية بوظيفتها كعملة ائتمانية في الدوائر التجارية يجب أن يوقن الحامل أن في مقدوره الحصول على قيمتها في أية لحظة من المدين الأصلي أو من المدينين الاحتياطيين ، أو بواسطة تظهير جديد . ولا يمكن الوصول الى هذا الغرض اذا كان المظهر اليه بعد ميعاد الاستحقاق ، بسبب عدم سريان قاعدة الاحتجاج بالدفع . يلزم بالقيام بتحقيقات بطيئة معقدة عن الظروف التي حاز فيها المظهر الكمبيالة . إنما يلاحظ أنه في التظهير اللاحق على ميعاد الاستحقاق ، كما هو الحال في التظهير السابق عليه ، لا يستفيد من قاعدة الاحتجاج بالدفع ، الحامل السيء النية كما لو كان حامل لكمبيالة في ميعاد الاستحقاق مديناً للمسحوب عليه ، وقصد الهروب من المقاصة وظهر الكمبيالة الى حامل يعلم بهذا الدفع .

وتظهير الكمبيالة بعد ميعاد الاستحقاق لا يحرم الموقعون عليها ، قبل ميعاد الاستحقاق ، من الاحتجاج في مواجهة الحامل بسقوط حقه اذا تم لتظهير بعد الاستحقاق ولم يحرر بروتستو عدم الدفع ، أو اذا لم تنبع في حق هؤلاء الموقعين الاجراءات التي نص عليها القانون التجاري ( م ١٦٢ ) .

وتعتبر الكمبيالة المظهرة بعد ميعاد الاستحقاق مستحقة اوفاء لدى الاطلاع<sup>(٣)</sup> ويتعين على الحامل المطالبة بقيمتها في المواعيد القانونية المبينة في المادة ١٦٠ تجارى

(١) نفس فرنسي الخامس ٦ فبراير سنة ١٩٠٦ ، س ١٩٠٦ ، ١ ، ٦٥ ، وتعليق بيون كل ود ، ١٩٠٧ ، ١ ، ٢٢٦ ، وتعليق فاليري ، وايون كل ، رينوات ج ٤ ، بد ١٣٥ ، وفال بد ١٨٥٥ ويشون ص ١٣٣ وما بعدها .

(٢) ٢٩ أغسطس سنة ١٨٥٤ ، د ١٨٥٤ ، ١ ، ٢٨٧ ، ٢١ ، يولييه سنة ١٨٥٥ ، د ١٨٥٥ ، ١ ، ٢٨٨ ، وباريس ٣٠ مارس سنة ١٩٣١ Chronique hebdomadaire du Rec. Sirey. ٦٦

(٣) تعليق ايون كل على الحكم السابق ( هامش ٢ ص ١١٣ ) .



محتسبة من تاريخ تظهيرها لا من تاريخ إنشائها ، وتعتبر هذه الكمبيالة بالنسبة للحامل كما لو كانت أنشئت من جديد وشبهة بالكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع مع هذا الفارق وهو أن الموقعين السابقين على الكمبيالة يظلون ملتزمين نحو هذا الحامل . ويثبت وقوع التظهير بعدميعاد الاستحقاق من مقارنة تاريخه بتاريخ الاستحقاق وإذا لم يذكر تاريخ التظهير صار هذا التظهير معيباً وكان الغرض منه توكيل المظهر إليه في قبض قيمة الكمبيالة (١) .

وقد يحصل التظهير أحياناً بعد تحرير البروتستو وفي هذا تقول المادة ٢٠ من مشروع قانون الكمبيالات : « أما التظهير اللاحق لبروتستو عدم الوفاء أو الحاصل بعد انقضاء الأجل المحدد لتحريره فتسرى عليه أحكام حوالة الحقوق » .

§ ٨٥ — اشتباه التظهير بحوالة الحق : يشتبه التظهير بحوالة الحق وقد قوى هذا الاشتباه استعمال القانون كلمة تحويل أو حوالة للدلالة على التظهير ، وإذا كان بين العمليتين تشابه من حيث الغرض الذي يرمى إليه المحيل والمظهر إلا أنه يوجد بينهما فروق كثيرة نثريها فيما يلي :

(١) صهر حيث السُّكُل : كانت الحوالة في القانون المدني الأهل (م ٣٤٩) لا تقع إلا برضاء المدين كتابة على أن لا يحتاج بها على الغير إلا إذا كان تاريخ الورقة المشتملة على رضاء المدين ثابتاً بوجه رسمي وكانت في القانون المختلط تم بتقابل إرادة العاقلين ، إنما لا يجوز الاحتجاج بها على الغير إلا باعلان المدين بمعرفة محضر

(١) قانون مقرر : يقضى قانون التجارة للجمهورية التركية بأن التظهير بعد الاستحقاق يحدث نفس الأثر الذي يحدثه التظهير قبل ميعاد الاستحقاق إنما إذا حصل التظهير بعد تحرير بروتستو عدم الدفع أو بعد انقضاء ميعاد تحرير البروتستو كان حكمه كحوالة الديون (٥٤٥) وبهذا المعنى القانون السويسري (م ٧٣٤) والقانون الألماني (١٦٠) ويقضى القانون البلجيكي بأن التظهير الحاصل بعد الاستحقاق يكون حكمه كالحوالة الحاصلة لشخص معين بمعنى أن الدفع الذي كان يجوز إيداعها في مواجهة الحامل وقت الاستحقاق يمكن الاحتجاج بها على المحل إليه ، قانون ٢٨ مايو سنة ١٨٧٢ م ٢٨ وبهذا المعنى القانون الإنجليزي م ٣٦ فقرة ٢ ؛ ويقضى القانون الموحد م ٢٠ بأن التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق ينتج نفس الآثار التي تنتج من التظهير الحاصل قبل الاستحقاق . إنما إذا حصل التظهير بعد تحرير بروتستو عدم الوفاء ، أو بعد انقضاء مواعيد تحريره سرت عليه أحكام الحوالة المدنية وهو ما أخذ به مشروع قانون الكمبيالة .



أو بقبول المدين الحوالة بكتابة ثابتة التاريخ بوجه رسمى ( م ٤٣٦ مدنى مختلط )  
وقد ا طرح القانون المدنى الجديد المبدأ الذى اختاره القانون المدنى الأهلى واختار  
المبدأ الحديث الذى يجيز أن يظل المدين بالحق المحال به بمعزل عن تعاقد المحيل والمحال  
إليه إذ أن المحال عليه يستوى لديه استبدال دائن بدائن آخر .

لذلك نصت المادة ٣٠٣ على أن تتم الحوالة بدون حاجة إلى رضاء المدين  
ثم نصت المادة ٣٠٥ على أن لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو الغير إلا إذا قبلها  
المدين أو أعلن بها على أن نفاذها قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول  
ثابت التاريخ . أما التطهير فيتم بمجرد كتابة صيغة التطهير على ظهر الصك ، وتكون  
حجة على الغير دون اتخاذ أى إجراء آخر .

( ٢ ) من حيث الضمان : لا يضمن المحيل وفاء الدين فى الحوالة ( مادة ٣٠٩  
مدنى جديد )<sup>(١)</sup> وإنما يضمن وجوده فقط ، أما الساحب أو المظهر فهما يضمنان  
بحكم القانون يسر المسحوب عليه ويجوز الرجوع عليهما فى حالة عدم قبول الكميالة  
أو دفع قيمتها ( م ١٣٧ تجارى ) .

( ٣ ) من حيث الدفع : يجوز للمدين المحال عليه أن يتمسك قبل المحال  
بكل الدفع الذى يستطيع أن يحتج بها على الدائن المحيل ( م ٣١٢ مدنى جديد ) .  
أما التطهير فهو يمحو كل الدفع الذى من هذا القبيل ولا يجوز للمسحوب عليه  
أن يتمسك قبل المظهر اليه بأى دفع له قبل الساحب تطبيقاً لقاعدة تطهير التطهير  
للدفع ، أى قاعدة عدم الاحتجاج على الحامل بالدفع . وسيأتى الكلام فيها تفصيلاً  
فى بند ٩١ وما بعده .

### الفصل الثالث

#### فى نتائج التطهير الناقل للملكية

§ ٨٦ — تقسيم : يترتب على التطهير الناقل للملكية ، أى التام ، نقل ملكية  
الكميالة ، وضمان التطهير ، وتطهير الدفع *purge des exceptions* أى عدم  
الاحتجاج على الحامل بالدفع بسبب التطهير .

(١) « لا يضمن المحيل يسر المدين إلا إذا وجد اتفاق خاص على هذا الضمان . وإذا ضمن  
المحال يسر المدين فلا ينصرف هذا الضمان إلا إلى اليسر وقت الحوالة ما لم يتفق على غير ذلك » .



لمبحث الأول — في نقل ملكية الكمبيالة

§ ٨٥ — نقل الملكية : ينقل التظهير ملكية الكمبيالة الى الحامل . وفي هذا تقول المادة ١٣٣ تجارى : « . . . أما ملكية الكمبيالة التى يكون دفعها تحت الاذن فتنقل بالتحويل » . ويعطى التظهير للحامل حق مطالبة كل من وقع الكمبيالة أو قبلها أو ظهرها بالوفاء <sup>(١)</sup> ونحب أن ننفت النظر الى هذا الأثر الجوهرى للتظهير . فما يملكه الحامل : ليس هو حق المظهر قبل مظهر سابق أو قبل الساحب ، ولكنه يملك حقاً خاصاً *droit propre* ذا طبيعة خاصة ، ويتولد هذا الحق من تحرير صك في صورة كمبيالة لمصلحة كل من يصير مالكا لها بعد ذلك .

ولا يفقد المظهر كل حقوقه الصرفية . ولكن حقوقه تزول بصمة وقتية . فالمظهر يتلشى شخصه أمام المظهر إليه . ويصير ضامناً لهذا الأخير . ولكن حق المظهر يبعث من تجديد إذا أوفى الى الحامل بمقتضى دعوى الضمان التى للحامل قبله ويكون للمظهر حق الرجوع على المدين الأصلي في الكمبيالة .

ولا يملك الحامل الدين الصرفى الثابت في ذات الكمبيالة فقط بل كل الحقوق الملحقة بالكمبيالة ويستفيد من كل الضمانات العينية أو الشخصية المتصلة بها ، عملاً بقاعدة الفرع يتبع الأصل . فقد يكون وفاء الكمبيالة مضموناً برهن منقول كما لو باع تاجر اسكندري بضاعة الى تاجر انجليزى مقيم في لندن وسحب عليه كمبيالة بالتمن ثم سلم الكمبيالة الى صيرفى خصمها ورهن له البضاعة المبيعة المبينة في سند الشحن الممثل للبضاعة ( الكمبيالة المستندية ) فاذا أعاد الصيرفى خصم الكمبيالة وظهرها الى صيرفى ثان استفاد هذا الأخير من الرهن وكان شأنه كالصيرفى الأول ، وعد قبطان السفينة حائزاً للبضاعة على وجه الرهن لذمة الصيرفى . وتقول المادة ٣٠٧ مدنى جديد : « تشمل حوالة الحق ضماناته كالكفالة والامتياز والرهن ، كما تعتبر شاملة لما حل من فوائد وأقسط » .

وقد يقرر الساحب رهناً تأمينياً عند إنشائه للكمبيالة على عقاره لمصلحة المستفيد . ويستفيد الحملة اللاحقون من هذا الرهن إنما يجب على الحامل أن يخطر

(١) نقض فرنسى أول فبراير سنة ١٩٢٨ دالوز الأسبوعى ١٩٢٨ ص ١٣٢



مكتب الشهر العقارى بمحل إقامته توفراً لأجرائات التطهير التى قد يقوم بها مشتري العقار<sup>(١)</sup> ويجوز القانون المدنى المصرى توقيع رهن تامين ضماً لفتح اعتماد (م ٦٥١ / ٦٨٥ مدنى و ١٠٤٠ مدنى جديد)<sup>(٢)</sup> فإذا تسلم الصيرفى فاتح الاعتماد *crédit* كميالة من عميله المنتوخ له الاعتماد *crédit* ثم ظهرها الصيرفى إلى الغير ، استفاد حامل الكميالة . بمقدار قيمة الكميالة ، من الرهن المنفرد ضماً لفتح الاعتماد<sup>(٣)</sup> .

§ ٨٨ — هو الامتياز : يستفيد المظهر إليه من حق الامتياز المنصل بالدين الصيرفى . فإذا سلم الساحب إلى الغير كميالة وفاء ثمن عقار ترتب حقه حامل الكميالة على ثمن العقار بمقدار قيمة الكميالة . إنما يتعين عليه أن يثبت مصدر هذه الكميالة ، وعلاقة ائمة بالمعلول *cause à valoir* بين بيع العقار والالتزام الصيرفى للساحب ، إذ لا يكفى للتدليل على ذلك بذكر وصول النعمة فى الكميالة .

§ ٨٩ — مقابل الوفاء : يعترف مقابل الوفاء ضماً للمظهر إليه ويقضى القانون التجارى المصرى بملكية الحامل لمقابل الوفاء بمجرد التطهير ولنا عودة إلى هذا الموضوع ( بند ١٢٣ ) وتقول المادة ١٤ من مشروع قانون الكميالات : « ينقل التطهير جميع حقوق الكميالة »<sup>(٤)</sup> .

### المبحث الثانى — فى الصير

§ ٩٠ — المضمون : يضمن المظهر لمن ظهر إليه الكميالة ولكل حملتها المستقبليين دفع قيمتها بمعرفة المسجوب عليه وكذلك يضمن قبول الكميالة وشئنه كالساحب . وفى هذا تقول المادة ١٣٨ : « ساحب الكميالة وقابلها ومحملها ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن » ولاحتيا أن اضمن ينصب هنا على كل القيمة الاسمية للكميالة .

(١) يول ١٨٨٨ وريولات ج ٤ بد ١٢٧ ولا كور د بورتون بند ١٢٢٤ وف بند ١٨٧٠  
(٢) يجوز أن يترتب الرهن ضماً للدين معق على شرط ، دين مستقبل أو دين احتياى كما يجوز أن يترتب ضماً لاعتماد مفتوح أو لفتح حساب جار على أن يحدد فى عقد الرهن مبلغ الدين المضمون أو الحد الأقصى الذى يتهى به هذا الدين .  
(٣) بولتين رقم ٨٨٨ و يول ١٨٨٨ وريولات رقم ١٣١

٤ : تقضى المادة ١٤ من القانون الموحد بتمت المظهر إليه كل الحقوق المترتبة على الكميالة وبهذا المعنى القانون الايصلى م ١٨ والقانون التركى م ٥٣٩ والقانون الفرنسى م ١١٨



§ ٩١ — شرط عزم الضمان : ليس الضمان متعلقاً بطبيعة التظهير فيجوز الإتفاق على استبعاده <sup>(١)</sup> ويمكن اعتبار شرط عدم الضمان clause de non garantie ou à forfait بأنه نوع من التأمين على عمر المسحوب عليه يجعل المظهر في مأمن من مطالبته بقيمة الكمبيالة في مقابل تنازله عن جزء من قيمتها إلى المظهر إليه بصفة جعل للتأمين prime لكن التأمين يقتضي صدق المستأمن لذلك يتعين على المظهر أن يخبر المظهر إليه بكل عناصر الخطر ، وأن لا يخفى عنه المعلومات المعروفة له عن حالة المسحوب عليه كما لو كان يعلم وقت التظهير أن المسحوب عليه في حالة توقف عن الدفع : فان لم يخطر المظهر إليه بذلك أدخل بواجب الصدق والاستقامة وصار شرط عدم الضمان باطلاً ( تالير بند ١٤٦٧ ) ولا يستفيد من شرط عدم الضمان إلا المظهر الذي وضعه فقط ، تطبيقاً لقاعدة « استقلال التوقيعات » . ولا ينحلي شرط عدم الضمان مسؤولية المظهر عن ضمان وجود الدين كما لو كانت الكمبيالة منزورة . ويوضع هذا الشرط للأغراض الآتية :

١ — إذا رغب تاجر في الشراء بأجل وكان البائع غير واثق من قدرة المشتري على الوفاء في ميعاد الاستحقاق فيتفق على أن يسحب المشتري كمبيالة على مصرفه ( والعرض أن هذا المصرف يثق في الساحب ) لمصلحة البائع ولاذنه ثم يظهر هذا الأخير الكمبيالة للمصرف بلا ضمان .

٢ — الوكيل بالعمولة الضامن مسئول عن إعسار المشتري وقد يتفادى الوكيل هذه المسؤولية الخطيرة بسحب كمبيالة لاذنه على المشتري ثم يظهرها إلى مصرفه بشرط عدم الضمان فيتحمل هذا الأخير إعسار المسحوب عليه .

المبحث الثالث — عدم جواز الاحتجاج بالدفع <sup>(٢)</sup>

§ ٩٢ — في قاعة عزم جواز الاحتجاج على الحامل بالدفع : من أهم الآثار المترتبة على شرط الاذن والتظهير عدم جواز الاحتجاج على الحامل بالدفع

(١) ولا يجوز الاحتجاج بشرط عدم الضمان إلا إذا كان منصوصاً عليه في صيغة التظهير فإذا حرر هذا الشرط في ورقة مستقلة عن الكمبيالة فلا يجوز الاحتجاج به على من كان أجنبياً عن هذا الاتفاق ( سم ٢٥ يناير سنة ١٩١١ تق ٢٢ ، ١٢٢ ) .

(٢) Guinel : Etude sur l'opposabilité et la non-opposabilité des exceptions = dans les titres à ordre, Rennes, 1903, — Pichon : De l'inopposabilité des



ومقتضاها أن الحامل إذا طالب المدين بالكمبيالة في ميعاد الاستحقاق فلا يجوز الاحتجاج عليه بالدفع أو أوجه الدفع التي كان في مقدور المدين الاحتجاج بها في مواجهة المستفيد أو أحد حملة الكمبيالة السابقين بسبب العلاقات الشخصية بين هذا المدين وهؤلاء الآخرين . ويعبر عن هذه القاعدة أحيانا بأن التظهير يطهر الكمبيالة من الدفع<sup>(١)</sup> ، وقد أخذ مشروع قانون الكمبيالات بهذه القاعدة فنص في المادة ١٧ على أنه ليس لمن أقيمت عليهم الدعوى بكمبيالة أن يحتجوا على حاملها بأوجه الدفع المبينة على علاقاتهم الشخصية بساحبها أو بحاملها السابقين ، ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها إضرار المدين .

§ ٩٣ - في أساس الفاعرة : لم يشر القانون التجاري إلى قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع ، ومع ذلك قد أقرها الفقه والقضاء وظل العمل بها متواصلا منذ القانون الفرنسي القديم بسبب فوائدها في الأوراق التجارية ، إذ كيف تقوم الكمبيالة بوظيفتها في تسوية العمليات التجارية ، وكيف تقوم مقام النقود في الوفاء ، وكيف تغني عن نقل النقود إذا تعرض الحامل لخطر الاحتجاج عليه بالدفع التي يمكن الاحتجاج بها في مواجهة من ظهر إليه الكمبيالة ، وكيف يستطيع المستفيد أو المظهر استخدام الكمبيالة كأداة ائتمان إذا استطاع الموقعون على الكمبيالة الاحتجاج على الصيرفي الخاصم بأسباب بطلان التزام المسحوب عليه أو فسخه قبل الساحب أو قبل حامل سابق . وبدون هذه القاعدة لا تتمكن البنوك من خصم الأوراق التجارية والتعامل بها ، إذ كيف يتيسر لها أن تحقق العلاقات غير المصرفية التي كانت قائمة بين المدينين من جهة وبين آلت اليهم الأوراق التجارية من جهة أخرى ، في وقت إنشاء هذه الأوراق أو تظهيرها .

exceptions au porteur d'un titre à ordre. thèse, Paris, 1904.—Caillot : Du principe de l'inopposabilité des exceptions au porteur d'un effet de commerce, th. Aix, 1930.—Thaller : Ann. de dr. com., "De la nature juridique du titre de crédit. 1906-1907". — Esmein : Etude sur le régime juridique des titres à ordre et au porteur, Revue trimes., 1921, p. 5 et s. — Bréthe : Théorie juridique des titres à ordre, Revue trimes., 1921, p. 637 et s. — Debray : De la clause à ordre, thèse, Paris, 1892.

L'endossement vaut purge (١)



ولم يقف الفقه والقضاء عند حد الاقرار بالفائدة العملية لهذه القاعدة بل أخذوا في تبريرها نظرياً وإرجاعها الى ماهية الكمبيالة ، ففسرها بعض الفقهاء كما سبق القول ، بحالة الحق ، وهي لا تكفي لتفسير قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع ، إذ المعروف في الحوالة أن المدين يستطيع أن يدفع في مواجهة الحامل بالدفع التي له قبل المحيلين السابقين ( مادة ٣١٢ مدني جديد <sup>(١)</sup> ) . لذلك قال أنصار هذا الرأي تفسيراً لنظرية عدم الاحتجاج بالدفع إن المسحوب عليه بقبوله الكمبيالة يقبل سلفاً كل الحوالات المستقبلية وينزل عن التمسك . قبل كل حامل جديد . بالدفع التي يستطيع الاحتجاج بها قبل المالك السابقين للكمبيالة ، وليس لهذا الرأي سند قانوني فالدفع الوحيد الذي لا يمكن الاحتجاج به بسبب قبول المسحوب عليه هو ما أشارت اليه المادة ٣٦٨ مدني جديد <sup>(٢)</sup> . أما ما عدا ذلك من الدفع فليس من المفهوم أن يحرم منها ، طبقاً لقواعد الحوالة . المسحوب عليه القابل . زائداً الى هذا أن القبول اذا كان مشوباً بعيب في لسب . أو بعيب في الرضا كان تنازل القابل عن هذه الدفع باطلاً ، وبذلك يضيقت مرمى هذه القاعدة . كذلك لا تصلح نظرية الانابة في الوفاء . التي قال بها الأستاذ تالير ، لتفسير هذه القاعدة ، فقد اعتبر إنشاء الكمبيالة إنابة وأن التظاهر بإنابة من الباطن . *non est* يكون فيها المسحوب عليه والمظهرون نواباً *de facto* ، ولكنهم يكملون في الوقت نفسه للحامل دين الساحب ويضمنون الوفاء في جميع الأحوال ، وأن سبب تعهدهم ليس هو العلاقات التي قد تجمعهم بالشيخوخ المضمون ، ولكن الرغبة في مساعدة الغير . وتقوم هذه النظرية على افتراض وجود هذه الارادة لدى الموقع وهي لم تقع البتة في خاطره . ذلك أنه لا يلتزم التزاماً صرفياً إلا وفاء لالتزام سابق أو للاستيلاء على قرض ، ولا يقصد من توقيعه أن يكمل ديباً مقررأ في ذمة الغير . ولا يجوز

(١) « المدين أن يتمسك قبل المحيل له بالدفع التي كان له أن يتمسك بها قبل المحيل . وقت تذا الحوالة في حق ، كما يجوز له أن يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة » .

(٢) إذا حول الدائن حقه للمبر وقب المدين الحوالة دون تحفظ ولا يجوز لهذا المدين أن يتمسك قبل المحال له بالمقاصة التي كان له أن يتمسك بها قبل قبوله للحوالة ولا يكون له إلا الرجوع بحقه على المحيل أما إذا كان المدين قبل الحوالة ولكن أعلن بها . فلا تمنعه هذه الحوالة من أن يتمسك بالمقاصة .



أن تستند اليه إرادة التنازل عن الاحتجاج في مواجهة الدائن الجديد بالدفع التي له قبل الدائن القديم .

كما أن نظرية الإرادة المنمردة لا تصلح لتفسير قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع لأنه إذا صح أن الكمبيالة تمثل حقاً مجرداً وأن التزام المحرر لا يحمل سببه ، وأنه لا يجوز الاحتجاج على الحامل الحسن النية بانعدام السبب أو بعدم مشروعيته ، لكن الحال يختلف في الدفع المبنية على عيب في الرضا . إذ أنه ليس مما يؤبه له أن يلتزم المدين بعقد أو برأيه المنمردة قبل كل مالك للكمبيالة ، ففي كلتا الحالتين ، لا يكون لوعده قيمة إلا إذا سم من كل بطلان . من أجل ذلك يستطيع الموقع أن يمتنع عن الوفاء محتجاً قبل الحامل أو المظهرين بعدم أهليته .

ويرى بعض الشراح أن الالتزام بدفع الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق ليس التزاماً تعافدياً بل هو التزام قانوني يتصل بقاعدة مسؤولية الانسان عن الاعمال التي تسبق ضرراً بالغير حتى لا ينهار لنظام العام<sup>(١)</sup> وأن الموقع على ورقة تجارية يلحق ضرراً مخلاً بالنظام العام إذا غرر بالغير فاحتفظ ، بعد التزامه ، بحق الاحتجاج على الحامل الحسن النية بطلان أو بفسخ التزامه . لذلك يكون من المتعين حرمانه من هذه لدفع واعتباره ملتزماً بصفة قطعية بمجرد توقيع الكمبيالة فلا يؤثر انعدام السبب ، أو السبب غير المشروع أو الغلط أو الغش أو الإكراه في صحة التزام فرضه القانون على المدين ونتج من ذات الكمبيالة . فكما أن الجرس الكهربائي يدق بمجرد للمس ولو تم ذلك خطأ ، فكذلك توقيع كمبيالة يولد كل النتائج التي قررها القانون .

ويعاب على هذه النظرية أنها لا تستند الى أى نص في القانون ، وذلك أن المادة ١٦٣ مدني جديد تعرض الغش أو الرعونة أو الإهمال الصادر من الماعل . لذلك يكون من المبالغة القول بأن الموقع يلتزم بإرادة المشرع .

ولا يلتزم الموقع طبقاً للقانون إلا إذا وقع خطأ . لكن الموقع لا يعتبر مخطئاً إذا طلب إعفاءه من التزام نتج عن عيب في الرضا . أو ليس له سبب ولو عرّض بهذه القيمة لغير الى ضرر .



والحقيقة أن كل هذه النظريات القانونية وغيرها لا تفسر تماماً قاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع . ويجب الاقرار بأن مردها الى اعتبارات عملية تقضى بتيسير تداول الكمبيالة وتمكينها من القيام بوظائفها الاقتصادية ، واعفاء الحامل ، الذى تسم كمبيالة وفاء لدين أو تسلمها على وجه الخصم ، من اجراء تحقيقات طويلة وشاقة أو مستحيلة ، كما تقضى هذه الاعتبارات بتفادى المباغنة الأليمة التى قد يلحقها الحامل فى ميعاد الاستحقاق ، وهى الاحتجاج عليه بدفع مبنى على بطلان أو فسخ أو انقضاء التزام المدين فى الكمبيالة ( المدين الصرفى ) وبهذه الكيفية فقط يقبل الناس على التعامل بالكمبيالة ، وتتداول من يد إلى أخرى كالعملة الورقية ، وتقبل البنوك خصمها . لذلك تعتبر قاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع بأنها حجر الزاوية فى الكمبيالة <sup>(١)</sup> . وأنها ضرورة لازمة لا تقل أهميتها عن تضامن الموقعين على الكمبيالة .

§ ٩٤ — فى شروط تطبيق قاعدة عزم الاحتجاج بالدفوع : يشترط لجواز عدم الاحتجاج بالدفوع توافر الشروط الآتية :

- ( ١ ) أن تشتمل الورقة التجارية على شرط الاذن وإلا تعذر تظهيرها .
- ( ٢ ) أن يحصل الحامل على الورقة التجارية بطريق التظهير لا بطريق الخوالة المدنية <sup>(٢)</sup> .
- ( ٣ ) أن يكون التظهير تاماً أى توافرت فيه شروط التظهير الناقل للملكية .
- ( ٤ ) أن يكون الحامل حسن النية . لا يكفي لامكان الاستفادة من قاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع أن يكون الحامل مالكا جدياً للكمبيالة بل يجب أن يكون حسن النية . ولكن ما هو حسن النية ، أو بالأحرى ما هو سوء النية ؟ ذهب فريق من الشراح الى أنه لا يكفي أن يعلم الحامل بوجود الدفع exception بل يجب

(١) Thaller : Annales de Droit Commercial, "De la nature juridique du titre de crédit", 1906-1907.

(٢) سم ٥ يونيه سنة ١٨٧٨ مجموعة رسمية مختلطة ٣ ، ٢٧٣ وسم ٢١ يونيه سنة ١٩٢٨ جازية المحاكم المختلطة ٢٢ ، ١٨٠ ، ١٩٦ وسم ١٤ يناير سنة ١٩٣١ جازية المحاكم المختلطة



أن يكون هناك تواطؤ بينه وبين المظهر بقصد الاضرار بالمدين . ويبدو وجه الضرر من تمكين الحامل من قبض قيمة الكمبيالة من المدين الذي كان له الحق في الامتناع عن الوفاء لولا حصول التظهير . وتواطؤ الحامل هو الذي يترتب عليه براءة ذمة المدين<sup>(١)</sup>. ويعترض على هذه النظرية بأنها تستند إلى عناصر نفسية يتعذر استقصاؤها، كما أن المدين من جهة أخرى لا يستطيع الاحتجاج بعيوب خفية للتخلص من التزامه وإلا حرم الحامل من كل ضمان ، وتعذر تداول الكمبيالة لعدم استطاعته إجراء التحقيقات اللازمة في وقت التظهير لكشف هذه العيوب . ولكن إذا علم الحامل في وقت تظهير الكمبيالة إليه سبب بطلان التزام المدين فلا يستطيع الادعاء بأنه فوجئ . بهذا الدفع ومن ثم فلا معنى لحرمان المدين من الاحتجاج بهذا الدفع . لذلك يرى بعض الشراح<sup>(٢)</sup> أن مجرد العلم بالدفع exception يكفي لاعتبار الحامل في جميع الأحوال سيئ النية ، ولا يستطيع التمسك بقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع إلا إذا جهل العيب اللاحق بالكمبيالة في وقت تسليمها إليه<sup>(٣)</sup> ويفترض توافر حسن النية لدى الحامل ، وعلى المدين الذي يرغب التخلص من وفاء الكمبيالة تقديم الدليل المثبت لعلم الحامل بالعيب<sup>(٤)</sup> وذلك بكافة طرق الإثبات بما في ذلك القرائن ، لأن المطلوب إثباته هو واقعة مادية لا تصرف قانوني ، وقد أخذ القضاء بنظرية مجرد العلم<sup>(٥)</sup> .

وإذا لم يتوافر في التظهير شرط من الشروط السالفة الذكر عد التظهير معيباً وكان الغرض منه التوكيل ، ولا يترتب عليه نقل ملكية الكمبيالة ، وتبعاً لا تسرى عليه قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالدفع .

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٣٠ ولاكور وبوترون ج ٢ بند ١٢٩٩ وفوتين بند ٥١٢ وبهذا المعنى L'Egypte judiciaire ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٣ للأستاذ إيلي .

(٢) نوجييه بند ٧٢٢ وبواتيل بند ٧٥٧ وقال بند ١٩٣٣ ويشون ص ١٥٣ وبريت ، مجلة القانون المدني ١٩٢٦ ص ٦٩٦

(٣) سم ٦ يونيه سنة ١٩٢٣ جازية المحاكم المختلطة ١٤ ، ٢٢٠ — ٣٤٢

(٤) سم ٢٨ يناير سنة ١٩٣١ جازية المحاكم المختلطة ٢٢ ، ١٧٣ — ١٨٣ وتق ج ٤٤ ، ٣١٦

(٥) Simple connaissance نقض فرنسي ١٩ مارس سنة ١٩٠٢ د ، ١٩٠٣ ، ١٤٨١ و ٢ فبراير سنة ١٩٠٤ د ، ١٩٠٤ ، ١ ، ٤٩٢ واستئناف مختلط ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ جازية المحاكم المختلطة ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ ، ٢٤ ، ٥٣ — ٨٤



§ ٩٥ — تقسيم : ليست قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع أى تطهير الدفع بسبب التطهير مطلقة . فهناك دفع يحتاج بها على الحامل الحسن النية ، أى لا يطهرها التطهير .

§ ٩٦ — فى الفرع الذى بمنح بها على الحامل : وهى الدفع التى لا يطهرها التطهير ويجوز الاحتجاج بها على الحامل ولو كان حسن النية ، وهى عيوب الشككية الظاهرة والشروط الاختيارية وعدم أهلية الموقعين والتوقيع بلا تفويض ، والتزوير .

( أ ) العيوب الشككية أو الظاهرة : وهى العيوب التى تنشأ من شكل الكمبيالة بسبب عدم استيفائها الشروط القانونية المقررة قانوناً كعدم ذكر تاريخ إنشاء الكمبيالة ، أو محل الوفاء أو عدم ذكر وصول القيمة . وليس للحامل فى هذه الأحوال المطالبة بالحقوق التى تعطىها الكمبيالة ، إذ أن واجب الحامل عند تلقيه الكمبيالة هو فى أن يتحقق من استكمال الكمبيالة الشروط الشككية فإذا لم تستوف أحد البيانات الإلزامية صارت باطلة ككمبيالة ، وقد تستحيل إلى سند إذنى أو إلى سند عادى على حسب الأحوال ( ١ ) .

( ب ) الشروط الاختيارية : إذا اشتملت الكمبيالة على شرط الرجوع بلا مصارىف أو على شرط عدم الضمان أو غير ذلك من الشروط فلا يستطيع الحامل استبعاد تطبيق هذه الشروط محتجاً بجهالة ، أو حسن نيته إذ أن الاطلاع على الكمبيالة يكفى لاحاطته علماً بها . كذلك إذا اشتملت الكمبيالة على إبراء كلى أو جزئى استطاع المدين الأصلى الاحتجاج بهذه المخالفة فى مواجهة المالك الحالى للكمبيالة .

( ج ) نقص الأهلية : يستطيع الموقع على الكمبيالة سواء أكان ساحباً ، أم مسجوباً عليه قابلاً أم مظهراً أن يحتج بنقص أهليته قبل كل شخص وقد يعترض على هذا رأى بأن هذا العيب خفى . لكن الحماية التى منحها القانون لناقص الأهلية لا تكون موفية بالغرض إذا كان يكفى للهروب من نتائج توقيع

( ١ ) تالير وبرسرو بند ١٤٧١ ولاكور بند ٢٢٩١ وإسمان مجلة القانون المدنى ١٩٢١ ص ٣١



ورقة تجارية . ولا يجوز أن تضحي مصلحة الماصر أو المعتوه لضرورات الائتمان .  
لذلك يجب على حامل أن يتحقق من أهلية الموقعين على الكمبيالة وإلا تحمل النتائج  
المرتبة على إهماله . ومن ثم يبحث القاضي فيما إذا كان هناك إهمال من الحامل أو إذا  
كان الخطأ من النوع الذي لا يمكن تلافيه ليكون الحامل في مأمن من نتائج  
البطلان المترتب على عدم أهلية من وقع الكمبيالة .

(د) **التوقيع بالتوقيع** : قد يقع مدير شركة كمبيالة بدون أن يكون له  
حق تحميل الشركة التزامات بتوقيعه . وقد ينص القانون النظامي للشركة على أن الأوراق  
التجارية المسحوبة أو المقبولة أو المطهرة باسم الشركة يجب أن تحمل توقيع عضوين  
من أعضاء مجلس الإدارة . أو مديرين . فو قبل شخص كمبيالة وفاء لدينه أو على وجه  
الخصم ، وهي لا تحمل إلا توقيعاً واحداً جاز للشركة أن تمتنع عن الوفاء في ميعاد  
الاستحقاق ، مادام الشرط الآنف الذكر قد أُنشئ<sup>(١)</sup> . وإذا لم ينص القانون النظامي  
على من يكون له حق التوقيع أو على مدى هذا الحق توفقت صحة الكمبيالة على قيمتها  
فإذا كانت قيمتها طفيفة التزمت الشركة بها تمكيناً للمدير من مواجهة الالتزامات  
اليومية للشركة . لكن الشركة لا تلتزم قبل الغير إذا حصل المدير بهذه الوسيلة  
على مبلغ طائل يزيد على الحاجات العادية للشركة ويعرض توازنها المالي للخطر .

وإذا لم يتجاوز المدير سلطته ، ولكنه سحب كمبيالة لمصلحته الشخصية  
التزمت الشركة قبل الحامل بحسن النية ، لأن السيد مسئول عن أعمال خدمته  
(م ١٥٢ ، ١٢٤ مدني و ١٧٤ مدني جديد) .

(هـ) **التزوير** : يحتاج بالتزوير على كل حامل ولو كان حسن النية ، سواء أكان  
التزوير بتقليد التوقيع أم بتغيير أحد بيانات الكمبيالة ، لأن الإنسان لا يلتزم إلا بفعله<sup>(٢)</sup>  
فيجوز لمن زور توقيعه أن يحتج بالتزوير على الحامل<sup>(٣)</sup> .

§ ٩٧ — في الرفوع التي لا يمنح بها على حامل الحسن النية :

لا تبدو عيوب الكمبيالة بمجرد الاطلاع عليها ، كما أنه لا يمكن إلزام المتعامل بالكمبيالة  
باجراء تحقيقات طويلة وشاقة وإلا تعذر التعامل بها وتعطلت وظيفتها الاقتصادية .

(١) استشاف مخطوط ٢٤ يناير سنة ١٩٠٦ ق ١٨ ، ١٠٣ وسم ١٧ يونيو جازية المحاكم

المختصة ١٤ ، ٢٢٥ — ٢٥٤

(٢) Nul ne peut être tenu sans son fait.

(٣) ليون كان وريوات ج ٤ بند ٢٠٠ وسم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ق ج ١٧ ، ٤٣

وسم ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ق ج ١٩ ، وسم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ ق ج ٢٣ ، ٢٧



ويحسن أن تفرق بين الدفوع التي يترتب عليها بطلان التزام المدين والدفوع التي يترتب عليها انقضاء التزامه بسبب طارئ ثم يزيل التظهير بطلان التزام المدين ، أو يبعث الحياة الى الالتزام المنقضي .

(١) في الدفوع المترتبة على بطلان التزام المدين : وهذه الدفوع تكون دائماً معاصرة لنشوء الالتزام . وقد تنشأ دفوع من اتفاق حاصل بين الساحب والمستفيد ، أو بين مظهر ومظهر اليه وقت تظهير الكمبيالة ، كاتفاق الساحب والمستفيد على عدم مطالبة هذا الأخير للمسحوب عليه بقيمة الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق بل في ميعاد لاحق له ، أو توقيع الساحب كمبيالة مجاملة للمستفيد . وهذه الاتفاقات وما يماثلها لا يجوز الاحتجاج بها على الحامل الحسن النية الذي لا علم له بها .

لكن الغالب أن المدين يدفع دعوى الحامل ببطلان التزامه ، كانهدام السبب أو مخالفته للحقيقة ، أو عدم مشروعيته ، أو انعدام أو فساد الرضا بعيب أو بطلان الالتزام الذي سحبت أو ظهرت الكمبيالة من أجله .

(٢) في انعراص السبب : يكتب في الكمبيالة سبب إنشائها أو تظهيرها ، ويقتصر فقط على بيان وصول القيمة . وعلى كل فليس على الحامل أن يعنى بصحة أو صورية السبب ، ولا يجوز الاحتجاج عليه بذلك .

(٣) في السبب المخالف للحقيقة أو غير المشروع : إذا كان السبب غير صحيح أو غير مشروع ظل التزام الموقع قائماً قبل الحامل الذي جهل العيب اللاحق به <sup>(١)</sup> كما لو كان دين قمار <sup>(٢)</sup> أو إذا اشتملت الكمبيالة على ربا فاحش <sup>(٣)</sup> أو كانت محررة على وجه المجاملة ، ففي كل هذه الأحوال يجوز للحامل الحسن النية المطالبة بالوفاء .

(٤) انعراص الرضا : قد يسلم شخص إلى آخر ورقة موقعة على بياض فيستفيد منها ويحيلها إلى كمبيالة . وقد لا تشتمل الكمبيالة على قيمتها سهواً من الساحب فيكتب المستفيد فيها قيمة أعلى مما هو متفق عليه ، وقد تحرر أوراق في صورة

(١) عرائض ، نقض فرنسي ١٧ يولييه سنة ١٩٠٥ د ١٩٠٦ ، ١ ، ٧٢

(٢) ليون كان ودينولت ج ٤ بند ١٣٠ وتالير بند ١٤٧٣ ولاكود وبوترون بند ٢٩٨

(٣) سم ٢٧ مارس سنة ١٩٠١ تق ١٣ ، ٢١٣ و ١١ فبراير سنة ١٩٠٣ تق ١٥ ، ١٩٠



كبيالة من باب المزاح ، أو كنموذج تعليمي . والمتفق عليه أن الموقع يلتزم التزاماً صرفياً بمقدار القيمة المكتوبة في الكبيالة <sup>(١)</sup> ولا يعتبر الموقع ملتزماً بإرادته لأنه راح ضحية سوء استعمال الثقة ، وإنما يعتبر ملتزماً التزاماً أساسه المادة ١٧٤ مدني جديد لخطئه في تسليم الغير ورقة تحمل توقيعهم على بياض ، أو تسليمه كبيالة ناقصة أو غير جدية .

(٥) عيوب الرضا : يفسد الرضا إذا كان نتيجة تدليس أو غلط أو إكراه ، وتقول المادة ١٢٣/١٩٣ مدني : « لا يكون الرضا صحيحاً إذا وقع عن غلط أو حصل بإكراه أو تدليس » ( وراجع المواد ١٢٠ — ١٢٨ مدني جديد ) .

(١) التدليس : قد يضع أحد الملتزمين توقيعهم على الكبيالة نتيجة تدليس أحد أشخاص الكبيالة ، كما لو استعمل المستفيد طرقاً احتيالية تمكن بها من الحصول على توقيع الساحب ، أو قبول المسحوب عليه . وهذا العيب مفسد للرضا يجوز للساحب أو للمسحوب عليه الاحتجاج به على المستفيد ( مادة ١٢٥ مدني جديد ) وإنما إذا ظهرت الكبيالة إلى حامل حسن النية ، فلا يجوز الاحتجاج عليه بهذا الدفع <sup>(٢)</sup> . وقد أخذ القضاء <sup>(٣)</sup> بهذه القاعدة واعتمد في تبييرها على اعتبارات متعلقة بضرورات الائتمان حتى لا تنهار ثقة المتعاملين بأوراق تجارية <sup>(٤)</sup> .

(١) تالير وبرسرو بند ١٣٧٠ و ١٤٦٩ وليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٣١ لاكور بند ١٢٩٧

(٢) بواتيل بند ٧٦٥ وتالير وبرسرو بند ١٤١٣ ولاكور وبوترون بند ١٢٩٦ وليون كان ٤ بند ١٢٩

(٣) تقض فرنسي ٤ فبراير سنة ١٨٨٩ س ، ١٨٨٩ ، ١ ، ٣٢٠ و ٥ نوفمبر ٨٨٩ س ١٨٩٤ ، ١ ، ٤٠٧ و ١٠ فبراير سنة ١٩٠٤ تق ١٦ ، ١٣٣ و ٢٢ يونيو سنة ١٩١٠ تق ٢٢ ، ٣٧٩

(٤) تقضى قواعد القانون المدني بأن التدليس لا يحتج به إلا على فاعله . وفي هذا تقول المادة ١٣٦/١٩٦ : « التدليس موجب اعدام صحة الرضا إذا كان رضا أحد المتعاقدين مترتباً على الحيل المستعملة له من المتعاقد الآخر بحيث لولاها لما رضى » وقد استنكر الشراح هذه القاعدة ، وقالوا بضرورة الاحتجاج بالتدليس على الغير ( بلانيول ج ٢ بند ١٠٧٥ ) ونص القانون المدني الجديد على أنه « إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب إبطال العقد ، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتماً أن يعلم بهذا التدليس » ( مادة ١٢٦/٢ ) .



(ب) الغلط : قد يغطى الموقع في ملاءة الموقعين السابقين وبخاصة في ملاءة الساحب فقد يفتح ، بالتقبل أو التظاهر ، اعتماداً إلى تاجر استغرقت أمواله بالديون . وهذا النوع من الغلط لا يؤثر في صحة التزام الموقع قبل الحامل . وقد يعتد الموقع خطأ أنه مدين لمن تسلم منه الكمبالة ويظهرها إليه وفاء لدين ثبت له فيما بعد أنه غير موجود ، أو انقضى في وقت لتظهير . ولكن كل هذا لا يقدح في صحة التزامه قبل الحامل اللاحق الحسن النية . وقد يرد الغلط على صحة إمضاء سابقة كما لو وقع المسحوب عليه بالتقبل استناداً إلى إمضاء الساحب المزورة . ومن الطبيعي أنه إذا شاب الرضا هذا العيب برئت دمة الموقع لأن شخصية الموقعين السابقين ، وهم ضامنون وفاء الدين لكل موقع لاحق . هي الحافزة على الالتزام (مادة ٢١٢ / ٢ ب مدني جديد) . لكن معظم الشراح لا يسمون بهذا الرأي ، ويحرمون الملتزم من الاحتجاج بهذا الدفع على الحامل الحسن النية <sup>(١)</sup> .

(ج) الإكراه : لا يجوز للساحب أو أي موقع آخر الاحتجاج بالإكراه على الحامل الحسن النية <sup>(٢)</sup> الذي لم يكن له شأن فيما وقع من إكراه على الموقع .

و تنفق هذا الرأي مع ما ذهب إليه القانون المدني الجديد حيث نص في المادة ١٢٨ على أنه « إذا صدر الإكراه من غير المتعاقدين فليس للمتعاقد المكروه أن يطلب إبطال العقد » . لكن حسن نية الحامل تزول إن علم بهذا الإكراه (مادة ١٢٨ مدني) لذلك لا يعتبر الإكراه من الدفع العينية in rem .

(د) في بطلان العقد الذي من أجله ثبت أو ظهرت الكمبيالة : يرجع هذا البطلان إلى أسباب كثيرة منها عدم مراعاة الشروط الشكلية المقررة قانوناً لهذا العقد ، أو الصفة غير المشروعة أو المخالفة للأداب أو عيب في رضا أحد العاقدين . ولا يجوز الاحتجاج بهذه الدفع على حامل الكمبيالة الحسن النية الذي لا علم له بالعلاقات التعاقدية السابقة بين مختلف الموقعين على الكمبيالة .

(١) تاجر وبرسرو بند ١٥٧٧ و ١٤٧٩ ولا كور وبوترون بند ١٢٩٦

(٢) أيون كان ورينوات ج : بند ١٢٩ و ٢٠٢ وتاجر وبرسرو بند ١٤٧١ (وقد عدلا عن آرائهما السابقة) : يشون ص ١٢٣



§ ٩٨ — في الرفوع المترتبة على انقضاء الالتزام المصرفي : يحدث أن يحتاج أحد الموقعين بدفع في ميعاد الاستحقاق كالتقضاء التزامه قبل حامل سابق كما لو أوفى المسحوب عليه سلفاً قيمة الكمبيالة ثم ظهرت الكمبيالة وطالبه الحامل بوفاء قيمتها مرة ثانية ، أو إذا صار المسحوب عليه دائناً للمستفيد بمبلغ معادل لقيمة الكمبيالة . أو إذا أبرأ المستفيد المسحوب عليه من جزء من الدين أو إذا كان إنشاء الكمبيالة أو نظيرها أو قبولها وفاء نثن بضاعة . ثم فسخ عقد البيع بعد ذلك .

والمتفق عليه بين الشراح أن الدفع المستمدة من الوفاء والمقاصة ، والإبراء ، والمسح ، وعدم تنفيذ عقد ثنائي لا يجوز الاحتجاج بها على الحامل الحسن النية ، لأن الموقع على ورقة تجارية لا يلتزم بعقد فقط قبل من نشأت بينه علاقات مباشرة ، كالساحب والمستفيد والمظهر والمظهر اليه ، ولكنه يلتزم بإرادته المنفردة قبل كل حملة الكمبيالة « المستقبلين » . ويكون لكل واحد منهم قبله حق خاص أساسه الرابطة الشخصية التي جمعت بينهما فإذا طرأت ظروف من شأنها انقضاء أو تعطيل حق أحد حملة الكمبيالة ، فليس لهذه الظروف أثر في حق الحملة الآخرين . ولا في حق الحامل الأخير الحائز للكمبيالة . وروال التزام الموقع قبل بعض حملة الكمبيالة لا ينهي التزامه بالوفاء قبل الحامل الأخير للكمبيالة .

قانونه مقارنه : نص القانون التركي في المادة ٥٤٢ على أن الملتزمين في الكمبيالة لا يجوز لهم الاحتجاج على الحامل بالدفع المترتبة على علاقتهم الشخصية بالساحب أو بالحملة السابقين إلا إذا كان تداول الكمبيالة نتيجة تواطؤ . وقد جرى على هذا المعنى القانون البولوني (م ١٦) والتشيكي وسلوفاكي (م ٨٧) والقانون السويسري (م ١٠٠٧) والقانون الألماني . أما القانون الانجليزي فقد فرق بين الحامل الشرعي holder in due course والحامل غير الشرعي . وعده حاملاً شرعياً من تسلم قبل ميعاد الاستحقاق كمبيالة كاملة مستوفية الشروط ودفع قيمتها دون أن يعلم أن الكمبيالة رفض قبولها أو أن ملكية الحامل السابق مشوبة بعيب . ويكون هذا الحامل في مأمن من كل دفع مترتب على عيب في ملكية حامل سابق أو من أي دفع شخصي كان في مقدور الموقعين على الكمبيالة الاحتجاج به



على هؤلاء الحملة (راجع Chalmers ص ١٠٦ وما بعدها). أما الحامل غير الشرعى فيجوز الاحتجاج عليه بكل الدفوع المترتبة على عيب في ملكية الحملة السابقين ، أو الناتجة من علاقاتهم الشخصية السابقة ، لكن الحامل غير الشرعى يستطيع تظهير الكمبيالة إلى حامل شرعى يستطيع بدوره أن يحصل على ملكية صحيحة وكاملة . وقد تعرض القانون الفرنسى لقاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع . واشترط أن يكون الحامل شرعياً *porteur légitime* وهو الذى يستطيع أن يثبت تسلسل التظهيرات إلا إذا حصل الحامل على الكمبيالة بسوء نية أو إذا ثبت أنه عند حصوله عليها ارتكب خطأ فاحشاً (م ١٢٠) .

§ ٩٩ — التظهير الجزئى<sup>(١)</sup> : ليس لهذا التظهير أية أهمية عملية . وقد تساءل الفقهاء فيما إذا كان من الجائز أن يرد التظهير على جزء من قيمة الكمبيالة *endossement partiel* والجواب أن القانون لم يحرم هذا النوع من التظهير ، كما أن القانون المدنى لم يحرم الحوالة الجزئية . ولكن ما هو مركز الحامل فى ميعاد الاستحقاق إذا كان غير حائز للكمبيالة ؟ وكيف يستطيع المطالبة بالوفاء مع أن المسحوب عليه لا يوفى إلا إذا تسلم الكمبيالة ؟ ومن جراء كل ما تقدم يسقط حق الحامل باعتباره حاملاً مهماً . لذلك نرى اعتبار هذا التظهير باطلاً حتى لا يتعرض المظهر إليه لخطر لم يقع فى خلدته قبل حلول ميعاد الاستحقاق . وهذا هو ما قضى به القانون الموحد (م ١٢ فقرة ٢) وأخذ به القانون الفرنسى<sup>(٢)</sup> (م ١١٧ فقرة ٥) ومشروع قانون الكمبيالات (مادة ١٢) .

§ ١٠٠ — التظهير الشرطى : لا يجوز تعليق التظهير على شرط حتى لا يتعلق مصير التزام المظهر على أمر مستقبل غير محقق الحصول ، ويصير تداول الكمبيالة أمراً عسيراً ، وتتعطل وظيفتها كأداة ائتمان ، ووسيلة للوفاء . ويعتبر التظهير

(١) نص القانون الانجليزى فى المادة ٣٢ فقرة ٢ على أن التظهير الجزئى لا ينقل ملكية الكمبيالة ويعتبر توكيلاً بالقبض (شالمرز ص ١٣١) .

(٢) *endossement conditionnel* قضى القانون الموحد فى المادة ١٢ فقرة ١ باعتبار هذا الشرط غير مكتوب . وأخذ القانون الفرنسى بهذا الحل (م ١١٧ فرنسى) ونصها : « يجب أن يكون التظهير منجزاً . ويعتبر كل شرط علق عليه التظهير غير مكتوب » ويقضى القانون الانجليزى بإهمال الشرط وصحة الوفاء إلى الحامل ولو لم يتحقق الشرط (م ٣٣) .



الشرطى باطلا لمخالفته للنظام العام ، فالمظهر إليه لا يستطيع المطالبة بالوفاء ما دام الشرط لم يتحقق ، وإذا قبض قيمة الكمبيالة تعين عليه ردها إلى المظهر . ونص مشروع قانون الكمبيالة على أنه : « يجب أن يكون التظهير خالياً من كل شرط ، وكل شرط علق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن » ( مادة ١٢ ) .

١٩ ١٠ - في نقل ملكية الكمبيالة بغير التظهير : ( ١ ) ليس التظهير هو الوسيلة الوحيدة لنقل ملكية الكمبيالة ، فيجوز نقل ملكيتها بحوالة الحقوق المدنية إلا أن المتعاملين لا مصلحة لهم في سلوك هذا السبيل بسبب طوله ونفقاته لأنه يقتضى رضا المدين أو إعلانه ( بند ٨٣ ) ومن ناحية أخرى فإن تداول الكمبيالة بهذه الكيفية ينتج فيما بين المتعاملين آثار الحوالة المدنية . فلا يضمن المحيل إلا وجود الدين في وقت التحويل ، ولا يضمن الملاءة الحالية أو المستقبلية للمسحوب عليه أو غيره من الملتزمين بالكمبيالة . على أن المحيل أو الحامل قد يصل إلى هذه النتيجة بوضع شرط عدم الضمان ( بند ٩٠ ) وهو ما يجعل تداول الكمبيالة بطريق الحوالة فرضاً نظرياً خالياً من الفائدة العملية . أما بالنسبة لمديني الكمبيالة فلا تنتج الحوالة المدنية نتائج التظهير <sup>(١)</sup> فيستطيع المدين الاحتجاج في مواجهة المحال عليه بالدفع التي له قبل المحيل . ذلك لأن اللجوء إلى صور القانون المدني يفيد إرادة المحيل أن تقتصر الحوالة على نقل حقه فقط قبل الموقعين على الكمبيالة . وأخيراً ليس للحوالة المدنية قبل الغير تلك القوة التي للتظهير <sup>(٢)</sup> . ومن المسلم به أنه إذا حولت الكمبيالة بالطرق المدنية ثم ظهرت بعد ذلك كانت الأولوية للمستفيد من التظهير <sup>(٣)</sup> .

٢ - كما أنه مما لا نزاع فيه أن ملكية الكمبيالة تنتقل بالميراث وبالوصية . وتؤول إلى الوارث أو الموصى إليه الملكية التامة للكمبيالة وتوابعها .

(١) بهذا المعنى نوجييه بند ٨٠١ وبواتيل ٧٣٧ و ٧٤٧ و ٧٥٤ وعكس ذلك ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٥٥ ، ومن رأيهما أن مركز المدين لا يتوقف على الشكل الذي تتخذه الحوالة ، بل إلى طبيعة الكمبيالة . ويبدو لنا أن الكمبيالة تتغير طبيعتها بسبب الشكل الذي تتخذه الحوالة .

(٢) استئناف مخطاط ٣٠ فبراير سنة ١٩١٥ تق ١٤٥ و ٢ يونيو سنة ١٨٩٨ تق ١٠ ، ٣١٠ و ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ تق ٤٢ ، ٣٥٦ و ١٤ يناير سنة ١٩٣١ تق ٤٣ ، ١٥١ وسم ٢١ يونيو سنة ١٩٢٨ تق ٤٠ ، ٤٥٣ .

(٣) ليسكو ، الأوراق التجارية ج ١ بند ٢٩٥



وإذا كان القانون التجارى أشار فى المادة ١٣٣ إلى انتقال ملكية الكميالة بالتظهير فليس معنى ذلك أن الكميالة لا تنتقل ملكيتها إلا بالتظهير بين الأحياء وإلا اضطر الحامل بمجرد تلقيه الكميالة أن يوقع عليها بامضائه ارتقاباً لوفاته ، وكل ما فى الأمر أن القانون تنبه فقط إلى التداول الاختيارى للكميالة بين الأحياء .

٣ — ويجوز أن تداول الكميالة بالمناولة من يد إلى أخرى إذا كانت لحاملها أو إذا كانت مظهرة على بياض .

## الفصل الثانى

### فى التظهير التوكيلى

§ ١٠٢ — فى الفرض منه التظهير التوكيلى . قد يرى مالك الكميالة بدلاً من تظهيرها تظهيراً ناقلاً للملكية : أن يوكل شخصاً فى تحصيل قيمتها عند حلول ميعاد الاستحقاق . فالتاجر الذى لا يرغب فى قبض قيمة أوراقه التجارية حالاً ، يسلمها إلى مصرف لتحصيل قيمتها وقيد المتحصل منها فى حسابه الجارى . وقد يبعث التاجر بالكميالة ، إذا كانت مسحوبة على الخارج ، إلى مراسله ، لنفس الغرض السالف الذكر . وتقوم البنوك بهذه العملية مقابل عمولة تستولى عليها من عملائها .

### الفصل الأول

#### فى آثار التظهير التوكيلى

§ ١٠٣ — فى آثار التظهير التوكيلى : تسرى على هذا النوع من التظهير قواعد الوكالة ، يترتب على ذلك ما يأتى :

١ — يلتزم الحامل بتقديم الكميالة إلى المسحوب عليه فى ميعاد استحقاقها ويقدم إلى موكله حساباً عن وكالته بعد تحصيل قيمتها <sup>١</sup> ولا يجوز له أن يستبقى لنفسه ما قبضه من قيمتها ، وإذا لم تدفع قيمتها فى ميعاد الاستحقاق : التزم بتحرير

(١) وفى هذا تقول المادة ١٣٤ تجرى : « وإنما عليه أن يسلم ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل » .



بروتستو عدم الدفع ، والرجوع على الملتزمين في المواعيد القانونية ، وبالجملية يجب عليه رعاية مصلحة موكله كما يرعى مصلحة نفسه ، وإلا انشغلت ذمته بالمسؤولية قبل موكله .

وتتلفى البنوك أحياناً كمبيالات لتحصيلها قبل ميعاد الاستحقاق أو مستحقة الوفاء في جهات نائية ، لذلك تنص البنوك في لنشرات الموجهة إلى عملائها على عدم مسئوليتها عن البروتستو الذي لا يحرر في الميعاد القانوني . فإذا ثبت عدم العميل بهذا الشرط أدخل البنك من المسئولية . ولو أن هذا الشرط يرمى إلى تحلية المدين من خطئه .

٢ - يجوز للمظهر أن ينهى الوكالة بالعزل ( مادة ٧١٥ مدني جديد ) ويثبت عزل الوكيل بشطب صيغة المظهر أو بنية كتابة تمديد العزل بشرط أن يوقع المالك بذلك ولا يجوز أن يستفاد العزل من مستند آخر بل يجب أن يستفاد من ذات الكمبيالة . وتنتهي الوكالة بوفاة الوكيل أو إفلاسه ( مادة ٧١٤ مدني جديد ) . ونص القانون التجاري على حق المظهر في استرداد الكمبيالة في حالة إفلاس الحامل ( مادة ٣٧٦ )<sup>١</sup> .

وذهب القضاء والنقمة إلى أن وفاة أو إعسار أو إفلاس المظهر يترتب عليها انقضاء الوكالة<sup>٢</sup> تطبيقاً للمادة ٧١٤ مدني جديد التي تقتضي بانتهاء الوكالة إذا أصابت هذه الأحداث على السواء شخص الموكل أو الوكيل<sup>٣</sup> . وقد خرج المشروع عن هذه القاعدة فنص في المادة ١٨ على أنه : « لا تنتهي الوكالة التي تضمنها المظهر التوكيلي بوفاة الموكل أو طروء عدم أهليته » .

(١) نص فرنسي ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، د ١٨٩٤ ، ١ ، ٢ ، ١ ، ١ : يبر سنة ١٩١٠ س ١٩١١ ، ١ ، ٥٢١ ، ١ : وكس ذلك تيرين وجس ص ٩٧ .

(٢) « يجوز في حالة انقضاء الكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية أو السندات التي توجد بعينها تحت يد الممس وقت تقييده أو تدفع من أيها أن يسترددها إذا كان تسليمها للممس مقصد تخصيص مبالغ الطريق التوكيلي . . . . . وهذا بيعت تلك الكمبيالات . . . قبل التقييس وكان ثمنها موجوداً تحت يد الممس بصفة ديمية حاز أيضاً استرداد الثمن » .

(٣) نص فرنسي ، النقاس ، د ١٨٦٤ ، ١ ، ١٨٦٤ ، ١ ، ١٤٠ ، ١ : وبواتين بد ٧٦٠ شهر ديسمبر بد ١٤٨٣ ، لاكور ووترون بد ١٢٢٠ .

٤ - تستمر وكالة الحامل إذا توفي المظهر في يوم السبت في يوم الاستحقاق ويتعين على الوكيل تخصيص قيمة الكمبيالة مراعاة قصر الميعاد واجب فيه تحرير البروتستو ( سكو بد ٣٠٦ ) .



٣ — إذا قاضى الحامل الموقعين على الكمبيالة بدعاوى الصرف جاز الاحتجاج عليه بالدفع التى لهم قبل موكله . وبما أن الحامل غير مالك للكمبيالة فلا يجوز الاحتجاج عليه بالدفع المترتبة على علاقته الشخصية بالمسحوب عليه أو ببقية الملتزمين فى الكمبيالة<sup>(١)</sup> . ولا يجوز أن يرفض طلبه الوفاء بزعم أنه مدين شخصياً إلى أحد الملتزمين ، وبعبارة أخرى لا يجوز الدفع فى مواجهته بدفع المقاصة .

٤ — بما أن الكمبيالة لا تدخل فى تروية المظهر إليه فهى لا تدخل ضمن حق الضمان العام الذى للدائن على أموال مدينه ، وتظل الكمبيالة فى ضمان دائئى المظهر ، وحفظاً لحقوق هؤلاء الدائنين يقوم وكيل التفليسة بالمعارضة تحت يد المسحوب عليه لينمعه من الوفاء إلى المظهر إليه الذى تعتبر وكالته منقضية بأفلاس المظهر .

٥ — لا يستطيع الحامل إبراء الملتزم من دين الكمبيالة إضراراً بموكله ولكن ما دامت الوكالة قائمة ، وما دامت الكمبيالة فى حيازة الحامل ، فالحامل وحده هو الذى له حق المطالبة بقيمتها ، ويحرم الموكل من هذا الحق .

٦ — يجوز للحامل أن يظهر الكمبيالة تظهيراً ناقلاً للملكية حتى لا يضطر إلى انتظار ميعاد الاستحقاق وتحصيل قيمتها بنفسه فى محل المسحوب عليه وقد يكون من المصلحة أن يجرى الحامل هذا التظهير الناقل للملكية رعاية لمصلحة الموكل ، كما لو كانت الكمبيالة مسحوبة على الخارج وكان سعر الصرف موافقاً ، وبذلك يحولها ، على الفور ، الى نقود . والواقع أن تظهير الكمبيالة لا يعتبر عملاً من أعمال التصرف ، بل عملاً من أعمال الإدارة وأن الحامل ، إن أجرى هذا التظهير ، فهو لا يتجاوز سلطته كوكيل غير مزود بتوكيل خاص . لذلك نصت المادة ١٣٥ تجارى على أن المظهر إليه يجوز له « نقل ملكيتها لشخص آخر »<sup>(٢)</sup> .

ولكن إذا لم تدفع قيمة الكمبيالة فى ميعاد الاستحقاق فهل يستطيع الحامل الأخير الرجوع على الوكيل ؟ تقول المادة ١٣٥ : « وإذا نقل ملكيتها

(١) ليون كان ج ٤ بند ١٤٢ وتالير بند ١٤٨٩ ولا كور بند ١٢٢٠ وبوانيل بند ٧٦٠ وقال بند ٢٨٧٣ ونس المشروع فى المادة ١٨ على أنه : « ليس لملتزمين فى هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفع الجائز الاحتجاج بها على المظهر » .

(٢) طبقاً للمشروع الجديد لا يجوز تظهيرها إلا على وجه التوكيل ( م ١٨ ) .



لآخر في هذه الحالة يكون مسئولاً بصفة محيل . ولكن ماهو الأساس القانوني لهذا الرجوع ، يعتبر هذا الوكيل وكيلاً بالعمولة وأن المستفيد من التظهير لا يعرف غيره <sup>(١)</sup> . إنما اذا ظهر الكمبيالة تظهيراً ناقلاً للملكية باسم ولذمة الموكل سرت قواعد الوكالة القاضية بأن الوكيل لا يلتزم بشيء وأنه يحمل موكله التزام الوفاء بقيمة الكمبيالة . على أنه يصح التساؤل لماذا يلتزم الوكيل إذا ظهر الكمبيالة تظهيراً ناقلاً للملكية ولم يذكر صفة الوكالة مادامت هذه الصفة ظاهرة من التظهير التوكيلي السابق ؟ يمكن القول بأن الوكيل المظهر بتوقيعه الكمبيالة ينم عن إرادته في أن يكون ضامناً *donneur d'aval* للمتزمين السابقين بالدين الصرفي ، وعن إرادته في أن يتحمل التزاماً صرفياً <sup>(٢)</sup> .

## الفصل الثاني

### كيف يقع التظهير التوكيلي

§ ١٠٤ — تقسيم : يقع التظهير التوكيلي في ثلاث حالات : ( ١ ) التظهير التوكيلي الصريح وهو الذي يذكر بصريح اللفظ في الكمبيالة كذكر « والقيمة للتحصيل » . ( ٢ ) التظهير الناقص أو المعيب . ( ٣ ) التظهير على بياض <sup>(٣)</sup> .

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٤١ ولا كور وبوترون بند ١٢٠٢ وبواتيل بند ٧٦١ واستئناف مختلط ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ تق ٤٧ ، ٦٤ .

(٢) نصت المادة ٤٠ من لائحة التنظيم القضائي على أنه : « لا يترتب على تظهير الأوراق التجارية تظهيراً ناقصاً ، أو بقصد التحصيل ، جعل المحاكم المختلطة مختصة بالمنازعات التي تكون من اختصاص المحاكم الأهلية » لذلك لا يترتب على جنسية الوكيل في القبض بمقتضى التظهير ، تعيين اختصاص المحكمة ( تقرير لجنة التحرير والتنسيق ص ١١ ) وقد قضى هذا النص الجديد على ما ذهبت إليه المحاكم المختلطة من أن المادة ١٤٢ تجاري مختلط تخضع على الحامل الوكيل صفة الوكيل الذي يعمل باسم نفسه أي بصفة أصلية *procurator in rem suam* ، وأن له أن يقاضي باسمه وأن الاختصاص يتعين تبعاً لجنسية الوكيل ، وأن له أن يقبض باسمه قيمة الكمبيالة ( سم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ تق ١٨ ، ١٣ وسم ١٢ مايو سنة ١٩٠٩ تق ٢١ ، ٣٨٤ وسم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ تق ٣٦ ، ١٣٠ ) .

(٣) تقول المادة ١٨ من مشروع قانون الكمبيالة : « إذا اشتمل التظهير على عبارة « القيمة للتحصيل » أو « القيمة للقبض » أو « بالتوكيل » أو أى بيان آخر يفيد التوكيل فله حامل مباشرة جميع الحقوق المترتبة على الكمبيالة » .



§ ١٠٥ — في التظهير الناقص أو العيب : نصت المادة ١٣٥ تجارى على أنه : « اذا لم يكن التحويل مطابقاً لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلاً له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر ، وإنما عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل ، واذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسئولاً بصفة محيل » ومن العسير تفسير هذا الحكم من الناحية العقلية ، ولكنه يفسر بأسباب تاريخية . فقد عرفت الكمبيالة قبل استعمال شرط الاذن وانتشار التظهير ، واشترط لتداول الكمبيالة اتباع القواعد الشكلية للحوالة ثم لجأ المتعاملون الى طريقة عملية ، تفاديا من اجراءات الحوالة العائقة عن التداول وهي توقيع المستفيد بتخاذه ، وتسليم الكمبيالة الى المحل لتحصيل قيمتها من المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق لذمة المستفيد . ولما استعمل شرط الاذن ظل الحامل معتبراً وكيلاً عن المستفيد . ثم رثى بعد ذلك أن التظهير قد يكون الغرض منه التمثيل بشرط أن تتوافر فيه شروط خاصة ، ونص الأمر المالى الفرنسى الصادر في سنة ١٦٧٣ على أنه : « اذا لم يكن التظهير مطابقاً للصورة السالفة الذكر فتعتبر الكمبيالة مملوكة للتظهير ويجوز اخبز عليها بمعرفة دائنيه وتقع فيها المقاصة » ( م ٢٣ ) . ونقل المشرع الفرنسى في سنة ١٨٠٧ حكم هذه المادة وأودعه في المادة ١٣٨ دون أن يدرك أنها فقدت سبب وجودها ، وأن القرينة التى تضمنتها مخالفة في معظم الأحوال لارادة العاقدين ، وبخاصة اذا ورد الترك على التاريخ أو على اسم المظهر اليه .

والمعقول أن يفسر هذا الترك باهمال أو جهل المتعاملين . ولعل الغرض الوحيد الذى تصدق فيه هذه القرينة هو عدم ذكر وصول القيمة إذ أن إغفال ذكر وصول القيمة في صيغة التظهير يستفاد منه أن المظهر لم يستول على شئ من المظهر اليه .

§ ١٠٦ — في بعضه أحوال التظهير : بعد التظهير ناقصاً اذا لم يشتمل على تاريخ التظهير <sup>(١)</sup> ، أو اذا لم يشتمل على اسم المظهر ، أو وصول القيمة <sup>(٢)</sup> ، أو شرط الاذن <sup>(٣)</sup> ، أو أية صيغة يستفاد منها أن الكمبيالة تتداول بالطرق

(١) استئناف مخطط ١٣ يونيو سنة ١٩٣٥ تق ٤٧ ، ٣٦٦

(٢) استئناف مخطط ١٧ يونيو سنة ١٩٢٤ تق ٣٦ ، ٣٤٦

(٣) استئناف مخطط ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ تق ٤٨ ، ٥٢



التجارية<sup>(١)</sup> ، أو اذا حصل التظهير الى دائن قل دينه عن مبلغ الكمبيالة عد التظهير  
توكلياً بالنسبة للقدر الزائد<sup>(٢)</sup> ، والتظهير الحاصل بمعرفة وكيل التفليسة عن الأوراق  
التجارية المحررة لاذن المفلس<sup>(٣)</sup> ، والتظهير بعد ميعاد استحقاق الكمبيالة في القانون  
المختلط (بند ٨١) ، والتظهير الحاصل بعد المطالبة بكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الطلب<sup>(٤)</sup>  
أو بعد وفاء جزء من قيمتها<sup>(٥)</sup> ، أو اذا ظهرت الكمبيالة بعد مد ميعاد استحقاقها  
وقبل حلول ميعاد الاستحقاق الجديد<sup>(٦)</sup> ، أو تظهير الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى  
الاطلاع بعد المطالبة بقيمتها ولو جهل الحامن هذه المطالبة ، أو تظهيرها بعد مضي  
سنة شهور من تاريخ تحريرها<sup>(٧)</sup> .

§ ١٠٧ - في مدى قوة قرينة الصفة التوكيلية للتظهير الناقص :  
قد يكون إغفال أحد البيانات المتعلقة بالتظهير نتيجة إهمال ، أو جهل المتعاملين ،  
فهل تسرى قرينة الصفة التوكيلية للتظهير الناقص دون بحث في ظروف هذا التظهير؟  
ذهب رأى الى أن هذه القرينة حاسمة ولا تقبل أى دليل عكسى . وهذا رأى بادى  
الاجحاف . لأن المظهر الذى استولى على قيمة الكمبيالة وظهرها تظهيراً ناقصاً  
الى شخص تعوزه الخبرة والدراية بالشئون المصرفية قد يطالب هذا الأخير بقيمة  
الكمبيالة اعتماداً على هذا التظهير الناقص . وذهب رأى ثان ، الى أن هذه القرينة  
يجوز نقضها قبل الكائن *erga omnes* بكافة طرق الاثبات . وقد استقر الفقه  
والقضاء على وجوب التفرقة بين علاقة المظهر والمظهر اليه من ناحية ، وعلاقة  
المظهر اليه بالغير من ناحية أخرى .

( ١ ) في عمدة المظهر : المظهر اليه : يجوز للحامل ( المظهر اليه ) أن يثبت بكافة  
طرق الاثبات الغرض الحقيقى من التظهير فاذا أثبت الحامل أنه دفع قيمة الكمبيالة

(١) استئناف مختلط ٢٣ مايو سنة ١٩٠٦ تق ١٨ ، ٢٩٧

(٢) استئناف مختلط ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٤ تق ١٦ ، ٢٠٤

(٣) استئناف مختلط ٢٩ مارس سنة ١٩٢٢ تق ٣٤ ، ٢٧٣

(٤) استئناف مختلط ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤ تق ٣٦ ، ٢٩٤

(٥) استئناف مختلط ١٨ يونيو سنة ١٩١٣ تق ٢٥ ، ٤٥٧ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ تق ٣٥ ، ٦١

(٦) استئناف مختلط ٢٨ فبراير سنة ١٩١٧ تق ٢٩ ، ٢٥٦

(٧) الدوائر المجتمعة لمحكمة الاستئناف المختلطة ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ تق ٤٢ ، ٢٠٦

وسم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ تق ٥٠ ، ٧٥



اعتبر التظهير ناقلاً للملكية ، ولا يلزم بعد ذلك برده قيمتها . ويستطيع الحامل ، زيادة على ما تقدم ، رفع دعوى الضمان على المظهر ، إذا لم يقم المسحوب عليه بالوفاء في ميعاد الاستحقاق <sup>(١)</sup> .

(٢) بالنسبة للغير : يعد التظهير المعيب توكيلاً بالنسبة للغير الذي له الحق ، اعتماداً على القرينة القانونية ، أن يعتبر هذا التظهير توكيلاً لجهله العلاقة الحقيقية الموجودة بين المظهر والحامل . لذلك لا يستطيع الحامل أن يثبت ، بالنسبة للغير ملكيته للكمبيالة . يترتب على ذلك أنه إذا طالب الحامل أحد الموقعين على الكمبيالة جاز الاحتجاج عليه بكافة الدفعات التي يجوز الاحتجاج بها في مواجهة المظهر الموكل <sup>(٢)</sup> .

§ ١٠٨ - هل يجوز إثبات أنه التظهير التام فحصر به التوكيل :  
قد تحمل الكمبيالة تظهيراً تاماً ناقلاً للملكية في الظاهر ، ولكن يتفق المظهر والمظهر إليه فيما بينهما على ألا يترتب على هذا التظهير نقل الملكية ، وأن يكون المظهر إليه وكلاً فقط في تحصيل قيمة الكمبيالة . ويقع هذا التملك الصوري لأغراض مختلفة . فقد لا يرغب المظهر في مقاضاة المسحوب عليه تفادياً من الدفع بالمقاصة ، ويخشى من استمرار هذا الدفع قائماً ، وإمكان الاحتجاج به في مواجهة المظهر إليه إذا ظهر إليه الكمبيالة تظهيراً ناقصاً ، فيظهر الكمبيالة تظهيراً تاماً حتى لا يمكن الاحتجاج على الحامل بدفع المقاصة . والذي نراه أن المسحوب عليه يستطيع إثبات هذه الصورية بكافة طرق الإثبات لتعلق النزاع بمادة تجارية <sup>(١)</sup> إلا أنه يجب على القضاة التزام جانب الحذر بسبب الصفة النقدية للكمبيالة التي يجب أن تحتفظ بها

(١) سم ٣٠ مايو سنة ١٩١٧ تق ٢٩ ، ٤٦٩ وسم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ تق ٣٤ ،

٦٧ وسم ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ تق ٤٤ ، ٢٦٦

(٢) هل تعتبر نقابة الدائنين من الغير؟ ذهب الأستاذ تاير إلى أن هذه النقابة تعتبر من الغير، ومن ثم يعتبر التظهير توكيلاً ولا يمكن دحض هذه القرينة ( بند ١٠٧٣ ) . ولم يأخذ القضاء بهذا الرأي ( د ، ٧٢ ، ١ ، ١٨٥ ) وأجاز نقض هذه القرينة . انظر ليون كان ورينوات ج ٤ هامش ص ١٤٨ وبواتين بند ٧٦

(٣) ليون كان ورينوات ج ٤ بند ١١٦ ونوجبيه ج ١ بند ٧٢٦ ونصت المادة ٣٧٧/٣٩٢ تجاري على أنه : « يجوز إثبات تسليم الأوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفى » .



لأنه إذا تشكك الناس في صحة التظاهرات فقدت الكمبيالة وضيقت النقديّة ونمروا من التعامل بها .

§ ١٠٩ - في التظهير على بياصه <sup>(١)</sup> : endossement en blanc ويكون بوضع توقيع المظهر فقط على الكمبيالة دون ذكر اسم المظهر اليه . وسمى هكذا لأن المظهر يترك فراغاً أو بياضاً فوق توقيعه . ويعتبر التظهير على بياض تظهيراً معيباً لعدم اشتماله على كل البيانات الإلزامية ولذلك تسمى عليه قواعد التظهير التوكيلي ( سم ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ تق ٢ ، ٣٧٧ ) إنما يمتاز التظهير على بياض بأن للحامل الحق في أن يملأ هذا البياض لكي يصير التظهير تاماً فيكتب فوق الامضاء أو الختم البيانات التي تشترطها المادة ١٣٤ بشرط أن تكون ملكية الكمبيالة قد انتقلت إلى الحامل . وفي هذا تقول المادة ١٣٥ ، ١٤٢ « وأن يكون ما كتبه مطابقاً لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع على التحويل » فإذا كانت الامضاء يقصد بها توكيل الحامل في التحصيل فلا يجوز لهذا الأخير أن يجري تظهيراً تاماً لمصلحته فإن فعل اعتبر خائناً للأمانة ( م ٣٤٠ عقوبات ) . وقد رتب الشراح والمحاكم على فكرة الوكالة أن التظهير على بياض لا يجوز تكملته بعد وفاة أو إفلاس المظهر لأن هذه الحوادث من شأنها أن تنهى الوكالة <sup>(٢)</sup> .

في مفهوم حامل الكمبيالة المظهرة على بياصه : يستطيع حامل الكمبيالة ( المظهر اليه ) أن ينهج أحد السبل الآتية : ( ١ ) أن يحتفظ بالكمبيالة لغاية يوم الاستحقاق ويقبض قيمتها . ( ٢ ) أن يسلم الكمبيالة إلى شخص آخر دون أن يملأ البياض . ( ٣ ) أن يملأ البياض بكتابة اسمه ويظهر الكمبيالة إلى شخص آخر تظهيراً تاماً . ( ٤ ) أن يملأ البياض بوضع اسم شخص آخر ويسلمه الكمبيالة <sup>(٣)</sup> ، ففي الحالتين الثانية والرابعة لا يضمن الحامل الوفاء لأن اسمه غير مذكور في الكمبيالة : لكنه يصير ضامناً للوفاء في الحالة الثالثة ( سم ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ تق ٢٣ ، ١٣٣ ) ويحصل تداول الكمبيالة بالمناولة من يد إلى أخرى

(١) نص المشروع الجديد على أنه يجوز أن لا يذكر في التظهير اسم المستفيد وقد يقتصر فيه على توقيع المظهر « التظهير على بياض » ( م ١٣ ) واعتبر تظهير الكمبيالة لحامل تظهيراً على بياض .

(٢) ليون كان ورينوات ج ٤ بد ١٤٩

(٣) سم ٢٥ يناير سنة ١٩١١ تق ٢٣ ، ١٣٢



مادام البياض لم يملأ . إنما يجوز للحامل أن يثبت كما أسلفنا أن وصول الكمبيالة إليه كان على وجه التملك لا التوكيل وبذلك يهدم القرينة المقررة في المادة ١٣٥ تجارى .

ونص مشروع قانون الكمبيالات على أنه يجوز للحامل أن يملأ البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص آخر وأن تظهر الكمبيالة من جديد على بياض أو الى شخص آخر وأن يسلمها كما هي الى أى شخص آخر بغير أن يملأ البياض وبغير أن يظهرها ( مادة ١٤ ) .

في فوائد التظهير على بياضه : يستعمل التظهير على بياض لغرضين : أولهما أنه يتعذر على البنوك أحياناً بسبب كثرة الكمبيالات تطهيرها تطهيراً تاماً بسبب ضيق الوقت ، وثانيهما أن الحامل قد يعتمد على تظهير الكمبيالة على بياض إذا أراد خصمها وخشى أن يرفضها البنك فلا يضطر الى شطب اسم البنك إذا كان كتبه في التظهير فتصير الكمبيالة غير مرغوب فيها ويكون الشطب سبباً في عدم تداولها لأنه يدل على أن المصرف لم يقبل خصمها . فالتظهير على بياض لا يترك أثراً على الكمبيالة يدل على رفض البنك خصمها .

قانونه مقارنه : عنت القوانين الأجنبية بالتظهير التوكيلي واشترطت ذكر « القيمة للتحويل » في صيغة التظهير أو ذكر أى بيان آخر يفيد معنى الوكالة ( المادة ١٨ من القانون الألماني ، والمادة ٣٥ من القانون الانجليزي (١) ، والمادة ١٠٠٨ من القانون السويسرى للاتزامات ، والمادة ٢٤٧ من القانون التجارى الايراني ، والمادة ٥٤٣ من القانون التركى ) وما زالت بعض القوانين الأجنبية تعتبر التظهير ناقص توكيلاً بالقبض كالقانون الأسباني ( مادة ٤٦٣ ) ، والقانون المكسيكى ( مادة ٤٨٣ ) وتتفق معظم القوانين على نتائج التظهير التوكيلي ، لكنها تختلف في حق الحامل في نقل ملكية الكمبيالة . ولا تعترف معظم القوانين بما في ذلك القانون الفرنسى الجديد ( مادة ١٢٢ ) للحامل بهذا الحق ولو اشتمل التظهير على شرط الاذن ، ولا تعترف بهذا الحق إلا الدول التى اقتبست القانون الفرنسى القديم كبلجيكا والبرازيل .

(١) (pay D or order for collection) ويحرم القانون الانجيزى على الحامل التوكيل نقل ملكيتها إلا إذا أذن له بذلك صراحة م ٣٥ فقرة ٢ ( وبهذا المعنى المادة ١٨ من مشروع قانون الكمبيالات ) .



## الفصل الثالث

### في التظهير التأميني<sup>(١)</sup>

§ ١١٠ — عموميات : يجوز رهن الحق الثابت في كميالة ، ككل الحقوق الآخر . وبصير الحامل دائماً مرتبهاً للحامل السابق . ورهن الكميالات نادر الوقوع ، لأنها تقوم في الحياة التجارية بوظيفة أداة وفاء . وإذا كان دائن التاجر تاجراً أيضاً فهو لا يمتنع عن تسليم الكميالة وفاء لدينه متى كانت حاملة توقيعات أشخاص موسرين . لذلك لا يضطر المدين إلى اقتراض نقود بضمان كميالة ، لكي يوفي ما في ذمته إلى دائمه التاجر . كما أن في مقدور الخنز لكميالة أن يخصمها لدى مصرف ليحصل على حاجته من النقود بدلا من رهنها . وعلى ضوء هذه الاعتبارات نبحت في شروط صحة التظهير التأميني والآثار المترتبة عليه .

§ ١١١ — في شكل التظهير التأميني : أشارت المادة ٧٦ تجارى إلى رهن الأوراق التجارية فقالت : « والأوراق المتداول بيعها les valeurs négociables يثبت رهنها أيضاً بتحويلها تحويلاً مستوفياً للشرائط المقررة قانوناً endossement régulier ومذكوراً فيه أن تلك الأوراق سلمت بصفة رهن » ويستفاد من هذه المادة أن التظهير يجب أن يكون حاصلًا طبقاً للمادة ١٣٤ تجارى أى أن يكون مشتملاً على التاريخ ، والمستفيد ، وشروط الاذن ، وتوقيع المظهر بامضائه أو بختمه ، ووصول القيمة « والقيمة رهن valeur en garantie »<sup>(٢)</sup> .

§ ١١٢ — في آثار التظهير التأميني : تنص المادة ٨٠ تجارى على أن « تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها وهو ما يستفاد منه أن التظهير التأميني هو تظهير ناقل للملكية<sup>(٣)</sup> بمعنى أنه يعطى للحامل كل الحقوق المترتبة على التظهير الناقل للملكية<sup>(٤)</sup> .

(١) L'endossement pignoratif, ou à titre de garantie .

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٥٣ وسم ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦ تق ١٨ ، ٧١٤

وأول ديسمبر سنة ١٩١٠ تق ٢٣ ، ٥٧ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٢ تق ٤٤ ، ٢٩٤

(٣) استئناف مخطط ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ تق ٤٥ ، ١٧ ونقض فرنسي ٣١ مارس

سنة ١٨٦٣ د ١ ، ٣٩٢

(٤) استئناف مخطط ١٠ فبراير سنة ١٩٠٤ تق ١٦ ، ١٣٣ و ١١ مايو سنة ١٩٣٢

تق ٤٤ ، ٣١٦



وتكليف الدائن المرتهن بتحصيل قيمة الكميالة في ميعاد الاستحقاق يلقي عليه واجب تحرير بروتستو ، والرجوع على الضمان السابقين للكميالة في المواعيد القانونية، بما فيهم المظهر الراهن. ولما كان الدائن المرتهن ملتزماً بالمحافظة على الشيء المرهون قبل المدين الراهن . فهو يشغل ذمته بالمسؤولية إذا أهمل في اتخاذ الاجراءات القانونية .

وإذا استولى الدائن المرتهن على قيمة الكميالة في ميعاد الاستحقاق ووافق هذا التاريخ ميعاد استحقاق دينه احتفظ من قيمة الكميالة بمقدار دينه ، ورد الباقي من قيمتها إن كانت ثمت زيادة . أما إذا لم يوافق ميعاد استحقاق الكميالة ميعاد استحقاق دينه استبقى الدائن قيمة الكميالة تحت يده على وجه الضمان ، ولكنه يلتزم بفائدة هذه النقود . ويجوز أن يستزلها من الفوائد المستحقة له عن دينه ، أو من أصل دينه إذا كان لم يتفق على فوائد ( مادة ١١٠٤ مدني جديد ) .

وتسرى على التظهير التأميني قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع (٣) ذلك لأن هذه القاعدة مبناها اعتبارات عملية تصدق على التظهير التأميني كما تصدق على التظهير الناقل للملكية . فالمعاملات التجارية تقتضى السرعة ولا تحتل التحري عن علاقات الموقعين على الورقة التجارية كما أنه يجب تقديم ضمان جدي إلى الدائن المرتهن . وتنعقد قيمة هذا الضمان إذا تعرض حق الدائن للزوال بدفع يجوز الاحتجاج بها على حامل سابق . ويكون للحامل كافة الحقوق ( سم ١٠ فبراير سنة ١٩٠٤ ، تق ١٦ ، ١٣٣ و ٢ فبراير سنة ١٩١٦ ، تق ٢٨ ، ١٣٤ ) .

§ ١١٣ — في رهن الكميالة بتظهير لها على بياض : ليس التظهير التأميني هو الطريقة الوحيدة لرهن الكميالة . فقد تظهر الكميالة على بياض بقصد رهنها بأن يضع المظهر توقيعاً على الكميالة ويسلمها إلى الدائن المرتهن دون أن يشير

(١) ليون كان وريوات ج ٣ بد ٢٧٢ ولا كور بد ١٢٢٢ وقال بند ١٣٧٢ وفوتتان بند ٤٩٦ وبسون ص ٢٤٩ واستئناف مختلط ٢٥ يناير سنة ١٩١١ ، تق ٢٣ ، ١٣٣ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤ تق ١١٦٠٣٧ و ٢ فبراير سنة ١٩١٦ تق ٢٨ ، ١٣٤ و ١٨ أبريل سنة ١٩١٧ تق ٢٩ ، ٣٧٩ وعكس ذلك ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ جازية المحاكم المختطة ٢٢ ،



إلى الرهن<sup>(١)</sup> ويستطيع المظهر بهذه الكيفية الافتراض دون أن تحمل الكمبيالة ما يفيد ذلك ، حتى لا يضار ائتمان الحامل ، وحتى لا يلقى صعوبة تعوق تداول الكمبيالة . وتلجأ البنوك إلى هذا النوع من التظهير عند ما تحس بحاجة وقتية إلى نقود ، فتحصل على حاجاتها النقدية لمواجهة طلبات عملائها . ويتفق على أن تسترد الأوراق التجارية المظهرة على هذا النحو بعد وفاء هذه القروض .

وجرى العمل في مصر على تظهير الكمبيالة على بياض ضماناً لدين في الحساب الجاري<sup>(٢)</sup> .

ونصت المادة ١٩ من المشروع على أنه إذا اشتمل التظهير على عبارة « القيمة ضمان » أو « القيمة رهن » أو أى بيان آخر يفيد الرهن جاز لحامل الكمبيالة مباشرة جميع الحقوق المترتبة عليها . فإن ظهرها عد التظهير حاصلاً على وجه التوكيل . وليس للملتزمين بالكمبيالة الاحتجاج على الحامل بالدفوع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر إلا إذا قصد الحامل وقت حصوله عليها إضرار المدين .

§ ١١٤ - التظهير في مشروع قانون الكمبيالات : أدخل المشروع بعض التعديلات على القواعد المعمول بها طبقاً للقانون الحالى ففضى بأن كل كمبيالة ولو لم ينص فيها على أنها مسحوبة لأذن تتداول بالتظهير وأن الكمبيالة التى بدون فيها صاحبها لفظ « بدون إذن » أو أى لفظ آخر بهذا المعنى يخضع تداولها لقواعد الخوالة بالخقوق المقررة فى القانون المدنى ويكون لها أحكامها . كما يجوز لأى حامل لها أن يضع هذا الشرط وفى هذه الحالة لا يجوز حملتها المتعاقبين تظهيرها (م ١٥م) وأجاز المشروع تظهير الكمبيالة ولو للمسحوب عليه العايل وغير القابل لها ولو أن هذا التظهير يترتب عليه اتحاد الذمة لاستجماع المسحوب عليه صفتى المدين والدائن لكنه يستطيع أن يبعث الحياة إلى الكمبيالة من جديد إن ظهرها بدوره . كذلك يجوز لساحبها ولأى ملتزم بها تظهيرها من جديد (م ١١) ويجب أن يكون التظهير خالياً من كل شرط والتظهير الجزئى باطل . إنما يجوز تظهيرها على بياض (م ١٣)

(١) تسمى هذه العمية فى فرنسا *aval en pension* لأن المدين ضمن وفاء الكمبيالة ، ووضع هذا الإجراء فى منزل الدائن المقرض أو فى ضيقه .

(٢) استهدف مخطط ١٤ يناير سنة ١٩٣١ ، ٤٣ ، ١٥١٢ وأول فبراير سنة ١٩٣٣



ويجب أن يكتب التظهير على ذات الكميالة أو على «وصية» ويوقعه المظهر (م ١٣) وبين المشروع ما يترتب على التظهير (م ١٤ و ١٥). وأقر قاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع (م ١٧). وبينت المادة ١٦ شروط التظهير الناقل للملكية وآثاره كما بينت المادة ١٨ كل ما يتعلق بالتظهير التوكيلي وتناولت المادة ١٩ التظهير التأميني وقضت المادة ٢٠ بصحة التظهير اللاحق لتاريخ الاستحقاق وأنه ينتج نتائج التظهير السابق له. إلا إذا كان هذا التظهير لاحقاً لوفاء أو بعد انقضاء الأجل المحدد لتحريره فتسرى عليه أحكام حوالة الحقوق وأقامت هذه المادة قرينة متضاها أن التظهير الخالي من التاريخ يعتبر أنه تم قبل ميعاد الاستحقاق ويقع إثبات العكس على من ينازع في هذه القرينة. ونقلت المادة ٢١ الحكم الوارد في المادة ١٣٦ تجارى. ولا يجوز لمن ظهرت إليه الكميالة على وجه التوكيل أن يظهرها على وجه التملك. ولا تنقض الوكالة التي يتضمنها التظهير التوكيلي وفاة الموكل أو بطرؤه عدم أهليته (م ١٨ من المشروع).



## الباب الرابع

### في الضمانات العادية لوفاء الكمبيالة

تقسيم : لا تسحب الكمبيالة إلا إذا ترتبت للساحب حقوق في ذمة المسحوب عليه مستحقة الوفاء في ميعاد استحقاق الكمبيالة ، وتسمى هذه الحقوق مقابل الوفاء . وقد أعطى القانون للحامل حقاً خاصاً على هذا المقابل ، ويقبل المسحوب عليه الكمبيالة متى كان مديناً للساحب ، وبذلك يلتزم التزاماً شخصياً وصرفياً قبل الحامل الذي يحصل بهذه الكيفية على ضمان جديد لاستيفاء قيمة الكمبيالة . وقبول المسحوب عليه يسهل تداول الكمبيالة بالتظهير مرات عديدة . وقد يضمن وفاء الكمبيالة ضامن احتياطي . وتقوية للائتمان الذي يجب أن تحظى به الكمبيالة قضى القانون بتضامن كل الموقعين عليها قبل الحامل ( م ١٣٧ تجارى ) والخلاصة أن الضمانات العادية للكمبيالة هي : ( ١ ) مقابل الوفاء . ( ٢ ) القبول . ( ٣ ) الضمان الاحتياطي . ( ٤ ) التضامن .

## الفصل الأول

### في مقابل الوفاء<sup>(١)</sup>

§ ١١٥ — تعريف : مقابل الوفاء هو دين تقدى للساحب في ذمة المسحوب عليه مستحق الأداء في ميعاد استحقاق الكمبيالة ، ومساوٍ على الأقل لقيمتها

Bontéjac : De la provision dans les lettres de change, thèse, (١) Bordeaux, 1884. — Patet : De la provision en matière de lettre de change et de chèque, thèse, Paris, 1903. — Baicolant : De la provision en matière de lettre de change et de chèque, thèse, Paris, 1906. — Haour : De la provision dans les effets de commerce, thèse, Montpellier, 1919. Adatto : De la propriété de la provision en matière de lettre de change, thèse, Bordeaux, 1922.



( م ١١١ تجارى ) وهذا الدين النقدي ، هو الذى يبعث الساحب فى الغالب على تحرير الكمبيالة . إنما يجب التنبيه الى أن المقابل ليس شرطاً لصحة الكمبيالة . فالكمبيالة ، خلافاً للشيك ، لا تستلزم عند إصدارها وجود مقابل وفاء لدى المسحوب عليه . ولا يتعرض الساحب لأى جزاء جنائى أو جبايى اذا سحب كمبيالة على شخص ليس مدينأ له . إلا أن مديونية المسحوب عليه للساحب فى وقت إصدار الكمبيالة ، أو فى ميعاد استحقاقها بمبلغ معادل بالأقل لقيمتها هو مما لا يستطيع المتعاملون التغاضى عنه ولا أن تكون بلا أثر فى مراكزهم . فالمسحوب عليه لا يقبل الكمبيالة ، فى الغالب ، إلا اذا تسم المقابل أو توقع تسلمه قبل ميعاد الاستحقاق ، وإلا تعرض للوفاء على المكشوف وخطر عدم الحصول على شىء من الساحب إن أعسر أو أفلس هذا الأخير كما أن أمل الحامل فى قبض قيمة الكمبيالة يقوى متى كان المسحوب عليه مدينأ للساحب . وأغلب الظن أن المسحوب عليه لا ينير أية صعوبة لوفاء الدين الى الحامل ، وبخاصة إذا تملك هذا الأخير مقابل الوفاء كما هو الحال فى القانون التجارى المصرى ( م ١١٤ ) .

### الفصل الأول

مم يتكون مقابل الوفاء

§ ١١٦ — تنقسم : مقابل الوفاء هو دين نقدي للساحب قبل المسحوب عليه . ويشترط فى هذا الدين ، لى يقوم بوظيفته كمقابل وفاء ، أن تتوافر فيه شروط معينة . ولا يلتفت الى نوع الدين الذى للساحب فى ذمة المسحوب عليه . ولا يشترط أن يكون تجريباً ، أو أن يكون ناتجاً من توريد بضائع . إنما اذا كان المسحوب عليه تاجراً وكان الدين المقرر فى ذمته مدينأ فلا تنشغل ذمته بالمسؤولية قبل الساحب إن امتنع عن قبول الكمبيالة المسحوبة عليه . ويختلف الأمر اذا كانت الكمبيالة مسحوبة بين تجار بسبب ديون تجارية . فقد قضى العرف التجارى بأن للدائن الحق فى تحصيل دينه بكمبيالة مسحوبة على مدينه ، فاذا امتنع المدين عن قبولها انشغلت ذمته بالمسؤولية قبل الساحب ، والنزاع بالتعويض والفوائد <sup>(١)</sup> .

(١) نيون كان ورينوات ج ٤ بند ٢٢٤ وليسكو بند ٣٣٣



ويشترط في هذا الدين ، لكي يقوم بوظيفته كمقابل وفاء ، أن تتوافر فيه الشروط الآتية :

§ ١١٧ — وجود الدين في ميعاد الاستحقاق : (١) يجب أن تـدشغل ذمة المسحوب عليه بدين نقدي مستحق الأداء في ميعاد استحقاق الكمبيالة . ولا يشترط أن ينشأ هذا الدين وقت إنشاء الكمبيالة ، فيجوز أن ينشأ في الفترة الواقعة بين إنشائها واستحقاقها . إنما إذا برئت ذمة المسحوب عليه من هذا الدين قبل ميعاد الاستحقاق عد مقابل الوفاء غير موجود ، ولا يجوز مطالبة المسحوب عليه بشيء . كذلك لا يعتبر مقابل الوفاء موجوداً إذا صار الساحب دائماً للمسحوب عليه بعد ميعاد الاستحقاق لأن المسحوب عليه غير ملزم بالوفاء قبل الأجل المتفق عليه عملاً بقاعدة المدين بأجل غير ملزم بشيء *qui a terme, ne doit rien* ولا يكون للحامل على هذا الدين الذي نشأ متأخراً ذلك الحق الخاص الذي قررته المادة ١١٤ تجاري للحامل على مقابل الوفاء .

§ ١١٨ — يجب أن يكون الدين مساعداً على الأقل لقيمة الكمبيالة : (٢) وقد أشارت المادة ١١١ تجاري صراحة إلى هذا الشرط ، فلو قل الدين عن قيمة الكمبيالة عد المقابل غير موجود ، ويتفرع عن هذه القاعدة النتائج الآتية :

(١) لا يلتزم المسحوب عليه بقبول الكمبيالة أو بدفع قيمتها ولو بصفة جبرئية ولا يعتبر المسحوب عليه مسئولاً إذا امتنع عن الوفاء إلى الحامل مادام المقابل أقل من قيمة الكمبيالة <sup>(١)</sup> على أن للحامل على هذا المقابل النقص نفس الحقوق التي أعطاه القانون للحامل على مقابل الوفاء الذي توافرت فيه كل الشروط القانونية .

(ب) لا يعد الساحب أنه قدم مقابل الوفاء متى كان المقابل في ميعاد الاستحقاق أقل من قيمة الكمبيالة . لذلك لا يسقط حق الحامل في الرجوع على الساحب إذا أهمل في تحرير البروتستو أو إذا جاوز مواعيد القانونية للرجوع ذلك لأن الساحب أهمل في إيجاد مقابل الوفاء كاملاً لدى المسحوب عليه ، ولا يجوز أن يستفيد من إهمال الحامل

(١) يون كان ج ، بد ١٦٥ ويسكو بد ٣٣٤ ويجب أن لا يخطأ بين عدم التزام المسحوب عليه بالوفاء جزئياً إذا كان المقابل ناقصاً ، وحق المسحوب عليه في إلزام الحامل بقبول الوفاء الجزئي (م ١٥٥ تجري) .



§ ١١٩ — هل يتكبره المقابل منه بضائع أو أوراق تجارية : ذهب بعض المؤلفين البلجيكيين إلى التوسع في معنى مقابل الوفاء لكي يشمل كل شيء متقوم موجود في حيازة المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق ومرصود بمعرفة الساحب ، صراحة أو ضمناً ، لدفع قيمة الكميالة ، وأنه لا يتحتم أن يكون المقابل ديناً في ذمة المسحوب عليه ، فقد يكون بضائع أو أوراقاً تجارية مرسله من الساحب إلى المسحوب عليه ، لذلك اعتبروا المقابل موجوداً كلما استطاع المسحوب عليه وفاء قيمة الكميالة دون أن يكون على المكشوف ودون أن يتعرض لخطر إفسار الساحب<sup>(١)</sup> .

ولم يأخذ الفقه المرنسي بهذا الرأي ، فقد اعتبر أنه حتى في حالة إرسال الساحب بضائع أو أوراقاً تجارية إلى المسحوب عليه فلن يعدو مقابل الوفاء عن أن يكون مبلغاً من النقود ينشأ على حسب الظروف من بيع أو فتح المسحوب عليه اعتماداً للساحب ، إذ كيف يتصور أن يكون المقابل بضاعة ، وأن يملك الحامل هذا المقابل ، في حين أن البضاعة المبيعة تملكها المسحوب عليه بمقتضى عقد البيع<sup>(٢)</sup> .

لكن بعض المحاكم الفرنسية قضت بأن مقابل الوفاء قد يكون بضاعة وأنه إذا أرسل الساحب بضاعة إلى المسحوب عليه وقت سحب الكميالة اعتبرت البضاعة مقابل الوفاء وكان للحامل عليها حق مانع *droit exclusif* ولو رفض المسحوب عليه قبول البضاعة<sup>(٣)</sup> ، وقد يسوق إلى هذا الرأي ما نصت عليه المادة ١١٥

(١) Fontaine : Première étude sur la lettre de change, p. 25 note 2.  
وقد أخذ القانون التجاري البلجيكي بهذا الرأي في المادة السادسة من قانون ٢٠ مايو سنة ١٨٧٢ التي فرقت في حالة عدم كفاية مقابل الوفاء بسبب التزامه على الوفاء ، بين الأشياء المثلية كالنقود *clases fungibles* والأشياء المعينة *corps certains* كالبضائع والأوراق التجارية (٢) ليون كان ورينوات ج ٤ بند ١٦٦ و ١٦٧ ولاكور بند ١٢٣٩ وتالير بند ١٤٢٦ — ١٤٢٨ وبواتيل بند ٧٧٥ ونقض مدني فرنسي ١٦ يونيو سنة ١٩٠٩ د ١٩٠٩ ، ١٩٠٩ ، ١٩٠٩ ، ٢٩ و ٣٨٥ مايو سنة ١٨٨٤ د ١٨٨٤ ، ١ ، ٢٩١ وروان ١١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ واستئناف مختلط ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ تق ٨٢ ، ٢٢

(٣) دييجون ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٧١ د ١٨٧٤ ، ٢ ، ٢٣٧ وجاء في حكم صادر من محكمة استئناف بوردو « وقد يتكون مقابل الوفاء من بضاعة أو دين » .



من أن مقابل الوفاء « إذا كان بضائع أو أعياناً أو أوراقاً ذات قيمة . . . » وهو ما يوهم الى أن مقابل الوفاء قد يكون شيئاً آخر غير النقود . والحقيقة أن مقابل الوفاء هو دين نقدي دائماً ، لكنه قد يكون مضموناً أحياناً ببضاعة أو بأوراق ذات قيمة . فإذا سلم تاجر بضاعة الى وكيل بالعمولة لبيعها على أن يكون له حق سحب كمبيالات على هذا الوكيل بقيمة البضاعة . ودفع الوكيل قيمة الكمبيالة كان دينه مضموناً بالمادة ٨٨ التي تقول : « اذا بيعت البضائع وسلمت على ذمة الموكّل فلمو كيل بالعمولة أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه » فإذا كانت البضاعة هي ضمان الوكيل لكن الحقيقة أن الائتمان الذي أولاه الوكيل الى التاجر ، وهو حق مقدر بالنقود ، هو الذي يكون مقابل الوفاء . ولو سلم الساحب الى المسحوب عليه كمبيالة لتحصيلها في نظير قبوله كمبيالة مسحوبة عليه تخصصت الكمبيالة التي تحت التحصيل لضمان دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة على المسحوب عليه . فالكمبيالة التي تحت التحصيل تعتبر ضماناً له ، ومقابل وفاء الكمبيالة المسحوبة هو الاعتماد الممتوح لدى المسحوب عليه ، وليس الكمبيالة المسلمة اليه <sup>(١)</sup> .

§ ١٢٠ - هل يعتبر المقابل سبب الكمبيالة : يفترض سحب الكمبيالة تداول قيمتين : الأولى بين المستفيد والساحب « وصول القيمة » ، والثانية بين الساحب والمسحوب عليه « مقابل الوفاء » لكن هذا التداول المزدوج ليس بلازم حتماً . فقد لا يوجد المقابل إلا في تاريخ الاستحقاق . وحتى إذا انعدم المقابل ظلت الورقة معتبرة كمبيالة <sup>(٢)</sup> لذلك يكون من الخطأ القول بأن مقابل الوفاء هو شرط لصحة الكمبيالة أو أنه سبب إنشائها <sup>(٣)</sup> . والحقيقة أن وصول القيمة هو سبب الكمبيالة وليس مقابل الوفاء . وقد يعترض على هذا الرأي بأن الكمبيالة قد تسحب لأذن الساحب دون أن يكون هناك مستفيد ولكن هذه الورقة تعتبر فقط مشروع كمبيالة مادام الساحب لم يظهرها بعد إلى مستفيد <sup>(٤)</sup> .

§ ١٢١ - فيمن يقوم بنفريهم مقابل الوفاء : تشير المادة ١١١ من القانون التجاري إلى مقابل الوفاء وإلى أنه يعد موجوداً إذا حل ميعاد دفع الكمبيالة « وكان

(١) سم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ق ٢٢ ، ٨٢٠

(٢) ليون كان وريوت ج ٤ بند ٥٣٧

(٣) قل بهذا الرأي 185 p. 1925 Boucart : Annales de droit Commercial

(٤) تاجر بند ١٣٤٧ و ليون كان وريوت ج ٤ بند ٩



المسحوب عليه مديناً للساحب أو للمسحوب على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساوياً بالأقل مبلغ الكميالة « وهو ما يستفاد منه أن الساحب هو الذى يقوم بتقديم مقابل الوفاء : ذلك لأن الساحب التزم قبل المستفيد بأن يحصل على قيمة الكميالة ، فيجب أن يمكن المسحوب عليه من وفاء قيمتها . والمقابل هو أقوى ضمان لكى تدفع قيمة الكميالة فى ميعاد الاستحقاق ، كما أن المقابل هو من جهة أخرى ، الوسيلة الوحيدة لحمل المسحوب عليه على تنفيذ الأمر الذى تضمنته الكميالة والتزامه بدوره قبل المستفيد ، وبذلك ينضاف إلى الكميالة ضمان جديد . أما المظهر فلا شأن له بمقابل الوفاء ، فإذا انعدم المقابل استطاع المظهر أن يحتج على الحامل المهمل بسقوط حقه وذلك لأنه من الظلم أن يتعرض المظهر ، الذى أوفى جميع تعهداته ، لوفاء الكميالة مرة أخرى ، وأن لا يضار ، فى الوقت نفسه ، الحامل المهمل .

§ ١٢٢ - فى سحب كميالة لزمة الغير : إذا كانت الكميالة مسحوبة لذمة الغير وقع التزام تقديم المقابل على الأمر بالسحب ، وتقول المادة ١١١ تجارى « وكان المسحوب عليه مديناً للمسحوب على ذمته » .<sup>١</sup>

§ ١٢٣ - فى اثبات مقابل الوفاء : يؤثر المقابل فى علاقات أشخاص الكميالة بحيث يكون من المفيد امكان اثبات وجوده . فقد يكون للساحب مصلحة فى اثباته قبل المسحوب عليه إذا ادعى هذا الأخير أنه دفع على المكشوف ، أو للرجوع على المسحوب عليه إذا دفع الساحب قيمة الكميالة إلى الحامل ، أو لاحتجاج الساحب على الحامل المهمل بسقوط حقه طبقاً للمادة ١٧١ تجارى . وقد يكون للحامل مصلحة فى اثبات المقابل لمطالبة المسحوب عليه غير المقابل ، أو لاستعمال حقوقه قبل المسحوب عليه بنفسه . وأخيراً قد يكون للمظهر مصلحة فى اثبات المقابل إذا أوفى قيمة الكميالة إلى الحامل وحل محله فيما له من الحقوق

<sup>١</sup> « تقول المادة ١١٦ من قانون التجارة المحلى « على الساحب أو المسحوب على ذمته السميكة أداء مائة بى اوفى » . فلا أمر بالسحب هو المسئول قبل المسحوب عليه عن تقديم مقابل اوفى . فإذا دفع المسحوب عليه قيمة السميكة على المكشوف كان له حق الرجوع فقط على الأمر بالسحب . أما بالنسبة لحمل السميكة ومجهريه فيعتبر الساحب الظاهر مسئولاً قبائمه كما لو كان صاحباً عادياً سحب كميالة لذمته ، وإلى هذا أسدرت المادة ١١٦ تجارى محققات فكانت « ... ولكن لا يخلى الساحب على ذمة الغير عن مسئولياته شخصياً لمحلى السميكة وحاملها فقط » .



على المقابل . وقد بين القانون التجارى فى المادة ١١٢ من يتحمل عبء إثبات وجود مقابل الوفاء .

وتقتضى قواعد الاثبات بأن المدعى هو الذى يقع عليه حمل الاثبات . ولم يخرج القانون التجارى عن هذه القاعدة فيما يتعلق بالموقعين على الكمبيالة عند المسحوب عليه إذ أنكر أحدهم على الساحب أنه قدم مقابل الوفاء فقال : « . . . وعلى الساحب دون غيره أن يثبت فى حالة الانكار سواء حصل قبول الكمبيالة أم لا أن المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء فى ميعاد استحقاق دفع قيمتها » ( م ١١٢ ) فإذا أثبت الساحب أن المقابل كان موجوداً فى هذا الميعاد برئت ذمته بمقدار مقابل الوفاء . وتقع براءة ذمة الساحب فى حالة تقصير الحامل بسبب عدم تحريره بروتستو عدم الدفع فى المواعيد المقررة ( م ١٧١ ) . أما إذا لم يستطع الساحب إثبات تقديمه مقابل الوفاء فلا يسقط حق الحامل فى الرجوع عليه حتى فى حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة . ويلاحظ أن القانون حمل الساحب عبء إثبات وجود المقابل فى حالة قبول المسحوب عليه الكمبيالة مع أن قبول الكمبيالة لا يحصل فى أغلب الأحوال إلا إذا كان الساحب قد قدم مقابل الوفاء . ذلك لأن القبول لا يقتضى بطبيعته وجود مقابل الوفاء . فقد يقبل المسحوب عليه الكمبيالة دون أن يكون لديه مقابل وفاؤها . وتقتضى مصلحة الحامل باثبات عدم وجود مقابل الوفاء على الرغم من قبول الكمبيالة . ويثبت مقابل الوفاء ، إذا كان مدنياً ، بطرق الاثبات المدنية . أما إذا كان المقابل تجارياً جاز إثباته بكافة طرق الاثبات المقبولة فى المواد التجارية .

أما فيما يختص بعلاقة الساحب بالمسحوب عليه فإذا تنازعا على وجود مقابل الوفاء فقد قضى القانون بأن قبول الكمبيالة يؤخذ منه وجود مقابل وفاؤها ( م ١١٢ ) وبذلك قلب حمل الاثبات وأقام قرينة قانونية لمصلحة الساحب تعفيه من إقامة الدليل على تقديمه مقابل الوفاء <sup>(١)</sup> . أضف الى هذا أن قبول المسحوب عليه يعتبر

(١) هذه القرينة عسيرة التفسير لأن الكمبيالة تحمل أمراً على المسحوب عليه ، فهو وكيه . وتقتضى قواعد الوكالة بأن لا يفترض فى الوكيل عند تنفيذ أمر موكله أنه تلقى منه القود اللازمة لتنفيذ الوكالة . وإذا كانت هذه القرينة لا وجود لها قس من يوفى لأجل الغير . فتم تقرر هذه القرينة قس من يلزم لأجل الغير . كما أن هذه القرينة لا يمكن تبريرها من السحية العملية لأنها لا تشجع المسحوب عليه على القبول . وقد ألغاه القانون السجيكى بقانون ١٨٧٢



بمثابة تعهد بالوفاء . لكن القضاء أجاز للمسحوب عليه إثبات ما يخالفها بكافة طرق الإثبات أى إثبات أن قبوله الكمبيالة لم يكن سببه تقديم الساحب مقابل الوفاء (١) .

§ ١٢٤ — في مقرون الحامل على مقابل الوفاء : مادام الموقعون على الكمبيالة في حالة يسر ، وبخاصة الساحب ، فلا تبدو حقوق الحامل على مقابل الوفاء بطريقة ظاهرة جليلة . ولذلك يستطيع الساحب المؤسر أن يسترد المقابل من تحت يد المسحوب عليه ، ويستطيع أن يستبدل المقابل بغيره ، كما أن وفاء المسحوب عليه مقابل الوفاء للساحب يعد وفاء صحيحاً . وكل هذا مع افتراض أن الحامل لم يخطر المسحوب عليه بختمه على المقابل . والتصرف في المقابل بالطرق السالمة لا يلحق ضرراً بالحامل لأنه يعتمد في حصول الوفاء على الموقعين على الكمبيالة . وهو ما يتفق مع الواقع لأن المصارف لا تعني عندما تقدم إليها كمبيالات للخصم بأن الكمبيالة لها مقابل وفاء أم لا ، بل تعني فقط بعدد الموقعين ويسرهم ، فهي تخصم الكمبيالة اعتماداً على توقيع الموقعين ، ولا تبدو أهمية المقابل إلا في حالة إفلاس الساحب إذ يصح التساؤل عن حقوق الحامل على المقابل وقد يتردد ذهن بين حلين وهما :

الحل الأول : لا يملك الحامل مقابل الوفاء ، ولذلك يدخل المقابل في روكية الساحب المفلس ، ويقدم الحامل في تفليسته كدائن عادي ويستولى على نصيب . ويتفق هذا الرأي مع ما أخذ به القانون الانجليزي والقانون الألماني حيث اعتبر مقابل الوفاء مسألة خاصة بعلاقة الساحب بالمسحوب عليه ، وأن هذه العلاقة أجنبية عن الكمبيالة ، وليس للحامل أن يعنى بها (٢) .

الحل الثاني : يملك الحامل مقابل الوفاء ، ومعنى هذا أن الحامل يختص به دون غيره من دائني الساحب المفلس ، وقد أخذ بهذا الرأي القضاء الفرنسي ،

(١) عرائض ، نقض فرنسي ، ١٣ مارس ١٨٨٩ د ، ١٨٩٠ ، ١ ، ٢٤٩ ، ويسكو

بند ٣٦٢

(٢) المادة ١٧١ تجاري فرنسي القديمة المقابلة للمادة ١٧٢/١٧٩ تؤيد هذا الرأي وهي تقترض عودة المقابل إلى الساحب ، وهو ما يدل على أن الحامل لا يملك المقابل . إذ كيف يعود المقابل إلى الساحب إذا كان مملوكاً للحامل .



وأقره المشرع الفرنسي في سنة ١٩٢٢ إرضاء للبنوك الفرنسية التي عنيت بمقابل الوفاء فكان من أثر سعيها أن أخذ المشرع بوجهة نظرها <sup>(١)</sup> .

هذان الرأيان كانا ماثلين أمام المشرع المصري فأخذ بالرأى الثانى فى التشريع المصرى القومى ، وبالرأى الأول فى التشريع المختلط .

#### § ١٢٥ — مقابل الوفاء فى القانون المصرى : قضت المادة ١١٤

من قانون التجارة بأن « مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء وجد عنده فى وقت تحرير الكمبيالة أو فى وقت انتقال ملكيتها لشخص آخر أو بعد ذلك يكون ملكا لحاملها ، ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكمبيالة أو لم يحصل القبول من المسحوب عليه » ومعنى هذا أن المقابل يعد مملوكا للحامل فى جميع الأحوال . فيكفى أن يكون للساحب دين فى ذمة المسحوب عليه ليتعلق حق الحامل بهذا الدين .

فى المصر التارىخى لقاعدة تملك الحامل للمقابل : أخذ القانون التجارى بما جرى عليه العمل فى فرنسا قبل قانون ٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أقر ماذهب اليه العمل من تملك الحامل للمقابل سواء أكانت الكمبيالة مقبولة أم غير مقبولة :

(١) قبول الكمبيالة : أجمعت آراء الفقهاء وأحكام المحاكم الفرنسية على أن القبول يحرم الساحب من التصرف فى المقابل ومن إلزام المسحوب عليه برد مقداره اليه . ذلك لأن تمكين الساحب من تجريد المسحوب عليه من المقابل بعد قبوله بناء على أمر الساحب معناه حث هذا الأخير بعهدده بعد أن أمد المسحوب عليه بالمال لى يحصل على قبوله ، وبعد أن أيقن أن مقابل الوفاء قد غطى مركزه ، وقد ألزم المسحوب عليه للسبب المتقدم . ويعتبر وجود المقابل تحت يده حماية له من إفسار الساحب <sup>(٢)</sup> . لذلك يبرر منع الساحب من استرداد المقابل ، بمصلحة

(١) المادة ١٤٩ فرنسى القديمة المقابلة للمادة ١٤٨/١٥٥ تؤيد هذا الرأى . وهى تقضى بعدم جواز الحجز على مقابل الوفاء .

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٧٠ وتالير وبرسرو بند ١٤٢٤ وبواتيل بند ٧٧٢

وبوتيه بند ٩١



المسحوب عليه الذي يلحق به الاسترداد ضرراً بليغاً . ويستفيد الحامل ، في ذات الوقت ، لأن حظه في الاستيفاء يزداد متى استبقى المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق النقود اللازمة للوفاء . ومن أجل ذلك اعترف للحامل بحق مانع أى بملكته لمقابل الوفاء . وينتج مما تقدم أنه إذا أفلس الساحب قبل ميعاد الاستحقاق تعذر على وكيل التفليسة استرداد المقابل من المسحوب عليه إضراراً بالحامل . زائداً إلى ما تقدم أنه إذا كان الساحب في حالة يسر فلا يستطيع دائنوه الحجز على حقه قبل المسحوب عليه القابل ، لأن هذا الحق خرج من ثروة الساحب ، ولم يعد ماله .

(٢) عزم قبول الكميالة : ولكن هل يتملك الحامل حق الساحب قبل المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق ؛ قل بعض الشراح في هذا الموضع برأى مغاير لرأى القضاء<sup>(١)</sup> .

لكن القضاء الفرنسي استقر منذ عهد بعيد على أن إنشاء الكميالة ونظيرها يستتبعان نقل ملكيتها الى المستفيد ، وإلى حملتها المتعاقبين<sup>(٢)</sup> كما أن جمهور الشراح

(١) مقتضى هذا الرأي أن العلاقات القانونية المستتقة من أشخاص الكميالة يجب تحيلها بالسكيفية الآتية :

١ — يتحمل الساحب قبل التنفيذ التزاماً بفعل شيء ، فهو يلزم بتمكينه من استيفاء قيمة الكميالة في نظير قيمة معينة . ولكن التزامه لا يجوز ذلك فهو يظل حراً في تدبير الوسيلة الموصلة إلى هذه النتيجة .

٢ — وفيما يختص بعلاقة الساحب بأحد من فليس في نصوص القانون ما يلزمه بتجديد الوفاء ، إذ كيف يفترض في الساحب أنه أحل إلى الحامل حقاً قد لا يوجد ؛ وإذا لم ينفذ الساحب التزامه أى إذا لم تدفع الكميالة في ميعاد الاستحقاق أمكن مطالبته دائماً بتعويض .

٣ — تنضم الكميالة وكالة صدارة إلى المسحوب عليه من الساحب بدفع قيمته إلى من يتقدم في ميعاد الاستحقاق حاملاً لها . وما دام الوكيل لم يقبل الوكالة كانت بيعتها قابلة للفسخ ، زائداً إلى هذا أن الوكالة تنتهي بفلاس الموكل . وهذا ينهض سبباً للقول بأنه ، حين قبول الكميالة ، ما يزال الحق الذي يتكون منه المقابل في ملك الساحب . على أن هذا الرأي سداً في المادة ١٧١ تحارى فرسى قديم (تم إلها المادة ١٧٢ / ١٧٩ تحارى) التي تفترض عودة مدة بين الوفاء الموجود لدى المسحوب عليه إلى الساحب ، وهو ما يدل على أن أحد من لا يتمتع المقابل ، إذ كيف يعود المقابل إلى الساحب إذا كان مملوكاً للخدم ؟

(٢) نقص فرسى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٣٠ س ، ١٨٣٠ ، ١ ، ٣٨٩ و ١٩ نوفمبر سنة ١٨٥٠ د ، ١٨٥١ ، ١ ، ٢٨٦ و ٢ يولييه سنة ١٨٨٣ د ، ١٨٨٤ ، ١ ، ٢٧٢ ؛ وقد صرت المحاكم « شرط عدم القبول non acceptable » بمثابة تنازل الحامل عن حقه على مدة بين الوفاء (قانون نقص فرسى ٢ مارس سنة ١٨٥٧ د ، ١٥٧ ، ١١ ، ١٤٩) .



أخذ بهذا الرأي <sup>(١)</sup> للأسباب الآتية: (أولاً) تقضى المادة ١٤٩ تجارى فرنسى قديم (تقابل ١٤٨ / ١٥٥ تجارى) بأنه « لا تقبل المعارضة فى دفع قيمة كميالة إلا فى حالة ضياعها أو تفليس حاملها » ويستفاد من هذا البيان أن المقابل انتقل منذ إنشاء الكميالة إلى الحامل، وأنه لا يجوز الحجز عليه إلا فى هذين المرضين المحددين على سبيل الحصر، وإلا جاز لو كىل تفليسة الساحب منع المسحوب عليه من دفع قيمة الكميالة فى ميعاد استحقاقها. (ثانياً) تملك الحامل للمقابل يتفق مع إرادة العاقدين فالمستفيد فى الكميالة يعتمد على الدين الذى للساحب فى ذمة المسحوب عليه، وأن الكميالة تمثل هذا الدين (بواتيل بند ٧٧٣). وأخيراً تملك الحامل للمقابل يقوى احتمال وفاء الكميالة، وهو ما يسهل تداولها، ويمكنها من أداء وظيفتها المزدوجة كأداة ائتمان وأداة مبادلات فى المعاملات التجارية.

§ ١٢٦ — فيما يملكه الحامل: إن الحقوق التى يملكها الحامل فى حالة عدم اشتغال الكميالة على قبول المسحوب عليه لا ترد إلا على مقابل الوفاء: أى الدين الذى قد يوجد للساحب فى ذمة المسحوب عليه فى ميعاد الاستحقاق، وليس الدين الحالى الذى للساحب قبل المسحوب عليه. ذلك لأن المسحوب عليه قد يجهل إصدار الكميالة وليس من المفهوم أن نلزمه بالاحتفاظ بالنقود اللازمة لوفاء قيمة كميالة أنشئت بغير علمه ما دامت لم تقدم إليه للقبول. ومن ناحية أخرى توجد دائماً علاقات تجارية متلاحقة بين الساحب والمسحوب عليه ولا يجوز أن يترتب على سحب الكميالة وقف هذه العلاقات فقد يكون الساحب فى يوم إنشائها دائماً للمسحوب عليه، ويصير مديناً له فى اليوم التالى، ثم يتغير المركز فى اليوم الثالث. ومن ثم يجب أن لا يترتب على تداول الكميالة تعويق معاملاتهما التجارية. لذلك ذهبت الأحكام الفرنسية إلى أنه يجوز للساحب استرداد المقابل أى استيفاء دينه من المسحوب عليه ما دام الحامل لم يعارض فى هذا الوفاء <sup>(٢)</sup>. ولهذا السبب أيضاً ذهبت الأحكام الفرنسية إلى أن المسحوب عليه يجوز له الامتناع عن الوفاء إلى الحامل

(١) بواتيل بند ٧١٣ وليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٧٧ وما بعده وتوجيه بند ٣٩٦ وقال بند ١٩٤٥

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ١٧٨ مكرر. ونقض فرنسى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٦ حوليات القانون التجارى سنة ١٩٠٨، ٢٤، ٢٢٤



إذا وقعت المفاصة ، في ميعاد الاستحقاق ، مع الساحب <sup>(١)</sup> . وتعتمد المحاكم في كل هذه الحلول على أنه ما دامت الكمبيالة لم يحل ميعاد استحقاقها ، ظل حق الحامل على مقابل الوفاء شرطياً *conditionnel* ومعلقاً على وجود دين للساحب قبل المسحوب عليه في هذا الميعاد ، إلا أنه يجب الاقرار بأن هذا الحق الاحتمالي أو الشرطي يكفي لمنع دائي الساحب من الحجز تحت يد المسحوب عليه على هذا المقابل الذي يعتبر أنه خرج من ثروة مدينهم .

إنما إذا وجد المقابل لدى المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق صار للحامل حق مانع عليه ، واستفاد من كل الضمانات المرتبطة بدين الساحب . وهو ما يستتبع أن الساحب لا يستطيع منذ هذه اللحظة التصرف في هذا المقابل ، وأن الوفاء الحاصل من المسحوب عليه لغير الحامل لا يبرئ ذمته قبل هذا الأخير . زائداً إلى ما تقدم ما قضت به محكمة النقض الفرنسية من أن الحامل يستطيع ، حتى قبل ميعاد الاستحقاق . أن يعمل على استقرار مقابل الوفاء ، وهو هذا الدين الاحتمالي ، دون أن يلجأ إلى الحجز لدى المسحوب عليه ، بأن يطلب من هذا الأخير الاحتفاظ بالنقود التي لديه <sup>(٢)</sup> .

وأخيراً إذا أفلس الساحب قبل ميعاد الاستحقاق استحال استرداد المقابل وصار ضماناً خاصاً للحامل ، فلا يجوز لو كـيل التفليسة المطالبة به لمصلحة نقابة الدائنين <sup>(٣)</sup> إنما لا يسرى هذا الحكم إذا قدم الساحب المقابل بعد إصدار الكمبيالة وفي الفترة الواقعة بين تاريخ التوقف عن الدفع وحكم إشهار الإفلاس ، أو في ظرف العشرة أيام السابقة على تاريخ التوقف ، لأن تسليم المقابل يعتبر رهناً مقدماً في فترة الرتبة عن دين استدانه المفلس من قبل ( م ٢٢٧ تجارى الفقرة الأخيرة ) .

§ ١٢٧ - عرم كفاية المقابل : قد لا يكفي المقابل إما لأن دين الساحب قبل المسحوب عليه أقل من قيمة الكمبيالة وإما لأنه سحب عدة كمبيالات لا يفي دينه بوفائها كلها . ففي حالة عدم كفاية المقابل لوفاء كمبيالة واحدة يكون للحامل

(١) نقض فرنسي ١١ مايو سنة ١٨٥٣ ، د ١٨٥٣ ، ١ ، ١٤٢

(٢) نقض ، التماس ، أول يونيو سنة ١٨٥٨ ، د ١٨٥٨ ، ١ ، ٣٨٧ ( أسباب ) .

(٣) ديجون ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧١ ، د ١٨٧١ ، ٢ ، ٢٣٧



حق مانع على المقابل الجزئي ، سواء أكان الساحب موسراً أو مفلساً ، إنما يكون للحامل ، في حالة الافلاس ، حق التقديم في التفليسة بما يتبقى من قيمة الكمبيالة ويخضع لقسمة العرماء <sup>(١)</sup> .

أما إذا سحبت عدة كمبيالات على مقابل وفاء واحد ، فطبقاً لقاعدة تفضيل الأسبق في التاريخ prior tempore, potior jure يكون لحامل الكمبيالة السابقة في تاريخ الانشاء حق استيفاء قيمتها من دين الساحب قبل المسحوب عليه بالأولوية على من عداه من حملة الكمبيالات الأخرى ، وهكذا دواليك ، دون نظر إلى تاريخ الاستحقاق لأن المستفيدين في لكمبيالات الأخيرة حصلوا عليها في وقت انتقلت فيه حقوق الساحب قبل المسحوب عليه إلى حامل الكمبيالة السابقة في التاريخ . وقد نص قانون التجارة على هذه القاعدة ( م ١١٦ ) وليس لها مقابل في القانون المختلط ( ففضى بأنه « إذا وجدت عدة كمبيالات وكان مقابل الوفاء واحداً فإعراى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ، ويكون حامل الكمبيالة السابق تاريخها على تاريخ الكمبيالات الأخرى مقدماً على غيره » <sup>(٢)</sup> ) إنما إذا تخصص <sup>(٣)</sup> المقابل لكمبيالة معينة التزم المسحوب عليه بالوفاء إلى حامل هذه الكمبيالة ، وكانت الأولوية في الوفاء للكمبيالة التي تحمل قبول المسحوب عليه ولو كان تاريخ إنشائها لاحقاً للكمبيالات الأخرى . كما أن إخطار المسحوب عليه بسحب كمبيالة معينة يعطى حاملها امتيازاً على مقابل الوفاء بالنسبة لحملة الكمبيالات الأخرى ولو كانت سابقة في تاريخ الانشاء .

ونص المشروع الجديد في المادة ٢٩ على أنه إذا تراحت عدة كمبيالات على معادل وفاء واحد لا يفي بها كلها اتبعت التواعد الآتية :

إذا سحبت الكمبيالات في تاريخ واحد قدمت الكمبيالة الحاملة لقبول المسحوب عليه .

(١) روان أول ديسمبر سنة ١٨٥٤ ، د ١٨٥٥ ، ١٢ ، ١٢ وبواتيل بند ٧٧١ وايون كان

ج ٤ بند ١٦٥

(٢) روان ١٥ يناير سنة ١٨٥٧ س ١٨٥٧ ، ٢ ، ٥٦٦ وايون كان ورينوات ج ٤

بند ١٨٨ وبواتيل بند ٧٧١ ونوجيه بند ٤١٩ وعكس ذلك فل بند ١٩٥١ ويرى تطبيق

قاعدة قسمة العرماء ، لأن المستفيدين يتمتعون بامتياز واحد على دين الساحب .

(٣) affectation spéciale ويكون برهن حق الساحب قبل المسحوب عليه إلى الحمل

وهو ما يحصل في الكمبيالة المستندية ( بند ٦٢ ) .



وإذا لم تحمل أية كميالة قبول المسحوب عليه قدمت الكميالة التي خصص لوفائها مقابل الوفاء .

ويراعى بالنسبة للكميالات الأخر فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبهم توارىخ سحبها ويكون حامل الكميالة السابق تاريخها على الكميالات الأخر مقدماً على غيره .

أما الكميالات المشتملة على شرط عدم قبول فتكون في المرتبة الأخيرة .

دعوى مقابل الوفاء : إذا قبل المسحوب عليه الكميالة كان للحامل بجانب دعوى الصرف ، الدعوى الخاصة بمقابل الوفاء وكان له الخيار بين الدعويتين فإذا اختار الدعوى الأولى فلا يجوز الاحتجاج عليه بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على حامل سابق أو على الساحب ، إنما لا يتمتع بأى امتياز في تفليسة القابل . أما إذا رفع الدعوى الثانية جاز الاحتجاج عليه بكل الدفع التي يجوز الاحتجاج بها على الساحب ، ولكنه يستفيد من جهة أخرى بكل الضمانات ( رهن ، امتياز ) المقررة لدينه ، ويتفادى بهذه الكيفية قسمة الغرماء إن أفلس المسحوب عليه .

التزام الساحب برر المقابل : إذا لم يخطر المسحوب عليه باصدار الكميالة ، وسم بحسن نية مقابل الوفاء إلى دائئه الأصلي ( الساحب ) التزم هذا الأخير برد ما استولى عليه إلى الحامل مع التعويض ( م ٣٠٥ / ٣٧٩ مدني ) .

مفوق الحامل إذا كان مقابل الوفاء بضاعة أو أوراقاً تجارية : إذا حل مبعاد الاستحقاق وكان مقابل الوفاء مضموناً بضاعة أو بأوراق تجارية في حيازة المسحوب عليه فلا يستطيع الحامل الادعاء بتملكه هذه الأشياء التي ولو أنها تحتوى على مقابل الوفاء ، ولكنه لا يتكون منها .

ففيما يختص بالبضاعة يكون للحامل الحق في الحجز عليها وبيعها لكي يفتضى من ثمنها ، بصفته دائئاً للساحب ، قيمة الكميالة : ويكون له الأولوية على دائئي الساحب . والفرض أن البضاعة ظلت مملوكة للساحب وأنه أودعها لدى المسحوب عليه لبيعها <sup>(١)</sup> .

(١) إنما إذا بيعت البضاعة إلى المسحوب عليه جاز للحامل أن يطالب بحقوق الساحب قبل المسحوب عليه ، ويصير الحامل بالنسبة لهذه الحقوق محتالاً بها في ميعاد الاستحقاق .



§ ١٢٨ — ملكية المقابل والافلاس : يترتب على تمتك الحامل مقابل الوفاء أن إفلاس الساحب قبل حلول ميعاد استحقاق الكمبيالة لا يؤثر في حق الحامل الذي يبقى مالكا له . وفي هذا تقول المادة ١١٥ : « إذا أفلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يكون لحاملها دون غيره من مدائني الساحب المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة » .

أما إذا أفلس المسحوب عليه فقد فرقت المادة ١١٥ بين مقابل الوفاء المتكون من دين نقدي في ذمة المسحوب عليه ، ومقابل الوفاء المضمون ببضاعة أو بغيرها من الأشياء المعينة . فإذا كان مقابل الوفاء ديناً في ذمة المسحوب عليه ، دخل هذا المقابل في روكية تفليسته ، وخضع الحامل لقسمة الغرماء ولا يمتاز على بقية دائئي المسحوب عليه . وفي هذا تقول المادة ١١٥ : « فان أفلس المسحوب عليه ، وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل مقابل الوفاء المذكور في روكية تفليسته » .

أما إذا كان مقابل الوفاء غير ما تقدم ، فلا يؤثر إفلاس المسحوب عليه في الحامل بل يستولى على قيمة الكمبيالة من ثمنه بطريق الأولوية على بقية دائئي المسحوب عليه . وفي هذا تقول المادة ١١٥ : « وأما إذا كان بضائع أو أعياناً أو أوراقاً ذات قيمة أو مبالغ ويجوز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكمبيالة أن يسترد ما يكون من هذا القبيل » .

وضاراً لحق الحامل على مقابل الوفاء ألزم القانون الساحب ، أو وكيل التفليسة في حالة إفلاسه ، تسليم الحامل المستندات اللازمة تمكينه من استخراج مقابل الوفاء من روكية المسحوب عليه ، واقتضاء قيمة الكمبيالة من ثمنه ، وفي هذا تقول المادة ١١٣ : « يجب على الساحب ولو عمل البروتستو بعد الميعاد المحدد لعمله أن يعطى لحامل الكمبيالة المستندات اللازمة لاستحصاءه على مقابل الوفاء وتكون مصاريف ذلك على الحامل المذكور » .

§ ١٢٩ — مقابل الوفاء في القانون المختلط : قلنا إن المشرع أخذ في لقانون المختلط بنظرية عدم تملك الحامل لمقابل الوفاء مما يترتب عليه أنه إذا أفلس الساحب استولى وكيل التفليسة على مقابل الوفاء ، وخضع الحامل لقسمة



الغرماء وتساوى مع بقية دائئى الساحب . وهذا الرأى مستفاد من المادة ١١٩ التى تقول : « واذا أفلس الساحب فيجب ذلك أيضا على وكلاء دائئيه ما لم يستحسنوا إنقاذ حاملها من سقوط حقه ويقبلوا دخوله بقدر قيمة الكمبيالة فى التوزيع على الغرماء بالمخاصة » .

واذا أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً فى ذمته ، دخل هذا الدين فى روكية تفليسته ، وخضع الحامل لقسمة الغرماء . واذا كان مقابل الوفاء مبلغاً مودعاً ، أو مضموناً بعين معينة فيسلم للساحب أو للحامل إذا كان مالكا لمقابل الوفاء ( م ١٢٢ ) على حسب التفصيل الآتى :

منى بتملك الحامل مقابل الوفاء : يتملك الحامل مقابل الوفاء فى حالتين وهما : تخصيص المقابل ، وقبول المسحوب عليه الكمبيالة .

**تخصيص مقابل الوفاء** affectation spéciale de la provision : وهو عبارة عن اتفاق بين المستفيد والساحب على أن ديناً معيناً لهذا الأخير فى ذمة المسحوب عليه يخص لوفاء الكمبيالة . ويستنتج هذا الاتفاق من مراقبة مستندات شحن البضاعة ، وبوليصة التأمين بالكمبيالة وتسمى الكمبيالة المستندية ( انظر بند ٦٢ ) وتقول المادة ١٢٠ : « ومع ذلك يكون مقابل الوفاء ملكا لحامل الكمبيالة فى يوم استحقاق دفع قيمتها إذا كان عين خصيصاً لوفائها وكان المسحوب عليه قد قبل مع علمه هذا التعيين أو أخبر به قبل إفلاس الساحب سواء كان باخبار الساحب أو بعمل بروتستو عدم القبول أو عدم الدفع ولو كان بعد الميعاد . أما إذا لم يحصل التعيين المذكور فيدخل مقابل الوفاء فى روكية غرماء الساحب إذا كان القبول لم يحصل قبل علم القابل بالأفلاس » لذلك يمكن الاحتجاج بهذا التخصيص على دائئى الساحب متى كان المسحوب عليه عالماً به قبل إفلاس الساحب . ويجوز الطعن فى هذا التخصيص إذا حصل فى فترة الريبة .

**قبول المسحوب عليه** : يقوم قبول المسحوب عليه مقام التخصيص ، فيصير الحامل مالكا لمقابل الوفاء ، وفى هذا تقول المادة ١٢١ : « فى حالة قبول الكمبيالة يحفظ المسحوب عليه مقابل الوفاء ، وعليه أن يفي لحاملها بما قبله » وتنص المادة ١٢٦



على أن « من قبل كميالة صار ملزماً بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس  
الساحب بغير علمه قبل قبوله » ويتملك الحامل مقابل الوفاء بشرط أن لا يحصل  
قبول المسحوب عليه بعد علمه بإفلاس الساحب .

وقاعدة تملك الحامل مقابل الوفاء في حالة قبول المسحوب عليه عند تزويده  
بمقابل الوفاء منحوظ فيها مصداحة المسحوب عليه التي تقضى بأن يحال بينه وبين استرداد  
المقابل بمعرفة وكيل التفليسة في حالة إفلاس الساحب ، لأن المسحوب عليه يعتمد  
على هذا المقابل لدفع قيمة الكميالة وإلا كان هذا تقضياً للتعاقد الحاصل بينه وبين  
الساحب ، وتملك الحامل مقابل الوفاء يمنع من أن يضار المسحوب عليه المقابل  
بإفلاس الساحب .

§ ١٣٠ — في نظر نظرية مقابل الوفاء : عيب على نظرية مقابل الوفاء  
أنها أثر عهد غابر كانت فيه الكميالة أداة لتنفيذ عقد الصرف ، فكانت تستمد  
كل قيمتها القانونية من علاقات المتعاملين . أما وقد أصبحت الكميالة أداة وفاء  
فقد صار من المتعين أن تكون الكميالة كافية بذاتها ، ولكي تقوم بوظيفتها الجديدة  
يجب أن تفصل من البيئة التي نشأت فيها ، وأن ينظر إليها نظرة مجردة من العلاقات  
القانونية التي سببت إنشائها وتداولها . وأن لا يكون للمقابل أية نتيجة  
إلا في علاقات الساحب والمسحوب عليه . يضاف إلى ما تقدم أن ملكية الحامل  
للمقابل كانت مثار منازعات ، وآراء متناقضة وأن الضمان الذي تعطيه هذه الملكية  
ليس حقيقياً في بعض الأحوال ، فقد لا يوجد المقابل ، أو يكون تحصيله غير محقق  
وقد يفلس المسحوب عليه . وقد يقدمه الساحب في وقت كان فيه ناقص الأهلية .  
زد على ما تقدم أن الكميالة لا تستمد قوتها إلا من ذاتيتها ، وما يبدو عليها من موجبات  
صحتها ، وأن خصمها يتوقف على مقدار ما تبعته النوقيعات الواردة عليها من ثقة ،  
إذ ليس في مقدور المصرف أن يتحقق من قيمة ضمان لانتم الكميالة عن وجوده ،  
وأن الفائدة العملية المترتبة على نظرية المقابل ضئيلة هزيلة وتقتصر على الحالة التي يتلقى  
فيها المسحوب عليه المقابل دون أن يقبل الكميالة ، وقد يكفي في هذا المرض  
أن يطلب الحامل من المسحوب عليه قبول الكميالة ليكون في مأمن من إفلاس  
الساحب . لذلك أغفلت معظم القوانين الأجنبية ( الألمانية والانجليزية والتركية



واسويسرية) مقابل الوفاء واعتبرت أمراً خاصاً بعلاقة الساحب بالمسحوب عليه ، وأنه أجنبي عن الكمبيالة ليس للحامل أن يعنى به . وهذا الاختلاف الجوهرى بين لقانون الفرنسى من جهة والقوانين الانجليزية والامانية من جهة أخرى كان من أكبر الموانع لتوحيد قواعد الكمبيالات فى مؤتمر جنيف<sup>(١)</sup> .

ويقول أنصار نظرية المقابل إنه لا نزاع فى ضرورة العمل على تسهيل تداول الكمبيالة للقيام بوظيفتها كعملة تجارية و كبديل لأوراق البنكنوت . ولكن ليس من اللازم فصلها عن العلاقات القانونية التى هى الأساس الذى تستند إليه ، ولا يكفى حماية الحامل الحسن النية انتفاعه بقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع وإذا أريد تقوية ائتمان الكمبيالة فلا حرج من بقاء هذا الضمان الاضافى المترتب على مقابل الوفاء . ومهما صغر شأن هذا الضمان فهو غير حقيق بالاهمال وبخاصة فى حالة إفلاس الساحب . دالم تعمل الكمبيالة قبول المسحوب عليه . وإذا كانت البنوك تعنى قليلا بحقيقة المقابل عند خصم الكمبيالة ، وأنها تعنى بنوع وعدد التوقيعات الواردة على الكمبيالة . لا أنه يجب الاقرار بأن هذه التوقيعات لم ترد على الكمبيالة إلا نظراً للمقابل وأن لكمبيالة مثلت عملية جدية قصد الساحب أن يستفيد منها حملة الكمبيالة<sup>(٢)</sup> .

## الفصل الثانى

### فى قبول الكمبيالة

§ ١٣١ - تعريف : القبول هو التزام المسحوب عليه كتابة بوفاء قيمة الكمبيالة عند حلول ميعاد استحقاقها . ويزيد القبول عدد الملتزمين بوفاء الكمبيالة وذلك لأن المسحوب عليه لم يكن طرفاً فيها وقت إنشائها ، فهو أجنبي عنها ولكنه يصير بقبوله ملتزماً بتنفيذ الأمر الصادر إليه من الساحب بوفاء قيمة الكمبيالة فى ميعاد الاستحقاق<sup>(٣)</sup> .

(١) ليون كان ج ، بند ١٨٤ ولاكور وبوترون بند ١٢٤٨ ؛ وبمحت الأستاذ لاكور فى حوليات القانون التجارى سنة ١٩٣١

(٢) الأستاذ بوركارت ، حوليات القانون التجارى سنة ١٩٢٥

(٣) استئناف مختلط ٢٧ فبراير سنة ١٩١٨ تق ٣٠ ، ٢٤٨ و ١٠ مارس سنة ١٩٢٥



§ ١٣٢ - فوائد القبول : يستفيد الحامل من قبول المسحوب عليه فيجد مديناً أصلياً جديداً قد لا يقل ملاءة عن الساحب ولا مزية في أن المسحوب عليه قد يكون ملتزماً سلفاً للحامل في ميعاد الاستحقاق بسبب تقديم الساحب مقابل وفائها إلى المسحوب عليه ولكن قد تسحب الكمبيالة دون أن يكون الساحب قدم هذا المقابل ، وقد يكون الساحب دائماً للمسحوب عليه وقت سحب الكمبيالة ثم يزول دينه في الفترة بين إصدار الكمبيالة واستحقاقها مما يترتب عليه أن لا يجد الحامل أمامه ضماناً إلا توقيع الساحب ، ويستفيد الساحب من قبول المسحوب عليه ، فيستطيع بفضل هذا القبول خصم الكمبيالة بسهولة وعلى وجه الخصوص إذا كان المسحوب عليه يتمتع بائتمان في السوق .

§ ١٣٣ - في أموال قبول الكمبيالة : تنول المادة ١١٧ تجارى «ساحب الكمبيالة والمحيلون المتناقلون لها يكونون مسئولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق» فلا يقتصر التزام الساحب قبل الاستفادة على وفاة قيمة الكمبيالة ، ولكنه يتناول الحصول على التزام المسحوب عليه بالوفاء . وقد قصد القانون أن يقوم ائتمان الكمبيالة ذلك لأن تداولها قد يعوقه علم الحامل برغبة المسحوب عليه في عدم الوفاء ، وعدم إمكان الحامل الرجوع على الساحب . ولما كان امتناع المسحوب عليه عن تحمل الالتزام يضر ائتمان الكمبيالة وجب على الساحب أن يقدم ضماناً جديداً إلى الحامل . ويجب لنفس هذا السبب ، فرض هذا الالتزام على المظهرين الذين يقومون في تداول الكمبيالة بوظيفة مماثلة لوظيفة الساحب نحو الاستفادة (١) .

وقد رأى القانون أنه مما يسهل تداول الكمبيالة أن كل من تلقاها ووقع عليها يلتزم قبل الحامل بالحصول سلفاً على التزام المسحوب عليه بالوفاء في ميعاد الاستحقاق ، فإذا لم يحصل الحامل على هذا الضمان جاز له أن يطالب المظهر بتقديم ضمن آخر .

١ - قد يعترض على هذا بأن المظهر على خلاف الساحب ، يختار المسحوب عليه ، وقد لا يعرفه وإن علة مسئولية المظهر عن عدم قبول المسحوب عليه غير ظاهرة ، ويرد على هذا الاعتراض أن المظهر كان في مقدوره الاستعلام عن المسحوب عليه ، بل كان يجب عليه التحري عنه قبل أن يتيى الكمبيالة على وجه الخصم أو الوفاء .



ويرد على قاعدة الحصول على قبول المسحوب عليه قبل ميعاد الاستحقاق استثناءان ، الأول اتفاق ، والثاني قانوني :

١ — قد يتفق الطرفان على أن لا تقدم الكمبيالة للمسحوب عليه لقبول . وهذا الاتفاق مشروع ، ويجب النص عليه في الكمبيالة ، أو في ورقة أخرى مرافقة لها ، ويوضع هذا لشرط في الغالب إذا خشى الساحب أنه لا يستطيع تقديم مقابل الوفاء عقب إنشائه الكمبيالة .

٢ — لا تقدم الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الطلب الى المسحوب عليه للقبول ذلك لأن القبول يقتضى وقوعه قبل الاستحقاق ، لأنه اذا حل ميعاد وفاء الدين الصرفي فلن يكون للحامل مصلحة في الحصول على التزام المسحوب عليه بل في مطالبته بالوفاء . ولما كانت هذه الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع فلا يمكن تحديد ميعاد القبول . وتزول مصلحة الحامل في الحصول على القبول .

§ ١٣٤ — في أنه القبول ضمارة افتباري للحامل : القبول هو ضمان مقدم للحامل ولهذا الأخير مطلق الحرية في أن يستفيد أو لا يستفيد من هذا الضمان . وقد أعطى القانون للحامل حق مطالبة المسحوب عليه بالقبول ولم يفرض عليه استعمال هذا الحق <sup>(١)</sup> . وقد يعتقد الحامل أن المسحوب عليه سيوفى بقيمة الكمبيالة تنفيذاً لأمر الساحب ولا يرى وجه المصلحة في استعمال هذا الحق ، كما أن للحامل أن لا يحرر بروتستو عدم القبول أو إعلانه في حالة امتناع المسحوب عليه عن القبول ، ولا يترتب على اتخاذ الحامل خطة سلبية أى جزاء ولا يجرمه القانون من الرجوع على الساحب والمظهرين في حالة عدم الوفاء .

على أن الساحب قد يلزم الحامل بتقديم الكمبيالة للقبول بمتضى شرط صريح ، فينص في الكمبيالة على وجوب تقديمها للقبول في خلال مدة معلومة كعشرين يوماً . ويضع الساحب هذا الشرط لكي يستوثق على الفور من نية المسحوب عليه كما لو كان له دين في ذمته وخشى إنكاره ، فاذا رفض المسحوب عليه القبول استطاع الساحب

(١) تقول المادة ٣٠ من المشرع « يجوز حمل الكمبيالة أو لأى حائز لها تقديم إلى المسحوب عليه في موضعه لقبولها حتى ميعاد الاستحقاق » .



رفع الأمر إلى القضاء لمفصل في هذا النزاع على وجه السرعة ، ثم يتلمس طريقة أخرى لدفع قيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاقها . وإهمال الحامل في تنفيذ هذا الشرط ، أى إخلاله بتمهده بتقديم الكمبيالة لقبولها ، يجعله مسئولاً للساحب عن تعويض الضرر اللاحق به بسبب هذا الإهمال <sup>(١)</sup> .

وقد يضع أحد المظهرين هذا الشرط ، فإذا أهمل الحامل في تنفيذه ولحق المظهر ضرر بسبب عدم تقديم الكمبيالة للقبول . اقتصر حق طلب التعويض على المظهر الذى وضع هذا الشرط ، فلا يستفيد منه الساحب أو المظهرون السابقون <sup>(٢)</sup> .

ولا يلتزم المسحوب عليه بتوقيع الكمبيالة بالقبول . فقد يراجع دفاتره ويرى أن ذمته غير مشغولة بشيء ما قبل الساحب ، ويمتنع عن التوقيع بالقبول . على أن المسحوب عليه قد يتعهد للساحب بقبول الكمبيالات المسحوبة منه حتى مبلغ معين . وينتج هذا التعهد من فتح اعتماد ممنوح من مصرف . على أن هذا التعهد لا يعتبر قبولاً صريحاً ومبتسراً للكمبيالات لم تنشأ بعد . لكن عدم تنفيذ هذا الالتزام يعطى للساحب حق مطالبة المسحوب عليه بتعويض . وقد يتخذ الاتفاق الحاصل بين الطرفين صورة وكالة بقبول ودفع الكمبيالات المسحوبة من ساحب على المصرف . وفي هذه الحالة يجوز للمسحوب عليه اعتزال الوكالة وإخطار الساحب بذلك ، دون أن تنشغل ذمته بالمسئولية قبل هذا الأخير ، بشرط أن لا يضار من هذا التصرف .

وقد جرى العمل بين التجار ، لتحصيل ديونهم التجارية ، على أن يسحب الدائن كمبيالة على مدينه دون أن يحصل منه سلفاً على رضائه بتحصيل الدين بهذه الطريقة <sup>(٣)</sup> وتنشغل ذمة المسحوب عليه بالمسئولية إذا رفض قبول هذه الكمبيالة <sup>(٤)</sup> .

(١) يون كال وريولات ج ٤ بد ١٩١ ونوجيه بند ١٦٦

(٢) قد يشترط وفاء الكمبيالة بعد انقضاء مدة معينة من الادلاع . ويلزم احيان تقديم إلى المسحوب عليه كى يضع عليها إيسارته visa لا مكان تحديد ميعاد استحقاقها .

(٣) الظاهر أن العمل في مصر جرى على اتع هذه الطريقة .

(٤) قانون مقدون : أخذت بعض القوانين الأجنبية قسدة اعتبار القبول حقاً للاحمل لا التزاماً كقانون الألمانى (م ٢١) والقانون الايطالى (م ٢٦) والقانون السويسرى (م ١٠١١) والقانون الانجليزى (م ٣٠) والقانون التركى (م ٥٤٦) وأخذت معظم هذه القوانين بلا استثناءات التى أشرنا إليها فى المتن . ويعنى كل ما تقدم مشروع الكمبيالة (م ٣٠) .



ويشترط لصحة القبول توافر شروط موضوعية وشروط شكلية على  
التفصيل الآتي :

### الفصل الأول

#### في الشروط الموضوعية لصحة القبول

١٣٥٤ — فبمجرد مجوز له القبول : (١) يجب أن يصدر القبول من المسحوب  
عليه . ولا يجوز أن يصدر من شخص آخر إلا إذا تدخل للقبول بالواسطة وقت  
تحرير بروتستو عدم القبول طبقاً للمادة ١٢٥ تجارى .

ويشترط في القابل أن يكون له أهلية القيام بأعمال تجارية . وينتج من هذا  
أن الأشخاص الذين ليست لهم أهلية إنشاء كميالة بأنفسهم أو بدون إذن ، ليست  
لهم أهلية القبول ، كالنساء والبنات غير المحترقات بالتجارة ، وناقصى الأهلية كالقصر  
والمحجور عليهم ( بند ٦٣ — ٦٦ ) ويحتاج ببطلان القبول بسبب عدم الأهلية على الكافة  
وبخاصة على حملة الكميالة المتعاقبين . ولا يلتفت إلى حسن أو سوء نية الحامل .  
ولا يستفيد من هذا البطلان إلا عديم الأهلية أو ممثله القانوني . ويزول هذا البطلان  
بالتقادم أو بالتصحيح عند زوال سبب عدم الأهلية كبلوغ الرشد .

على أن بطلان القبول لا يزيل بتاتاً كل نتائج القبول ، فقد يستحيل الالتزام  
الصرفي إلى التزام مدنى مقرر في ذمة القابل الذى لا يستطيع بأى حال أن يثرى  
على حساب الغير بلا وجه حق ، بل يظل ملتزماً بمقدار ما عاد عليه من المنفعة .  
وأخيراً لا يؤثر بطلان القبول في الالتزامات الصرفية التي تحملها بقية الموقعين  
على الكميالة .

١٣٦٤ — في نتائج عيوب الرضا : قد يشوب القبول أحد الأمور الآتية :

(١) الغلط : لا يؤثر هذا العيب في صحة التزام القابل قبل الغير . وقد أشار  
القانون التجارى إلى حالة من أحوال الغلط ، وهي قبول المسحوب عليه بغير علمه  
بافلاس الساحب ، فنص في المادة ١٢٠ على أن « من قبل كميالة صار ملزوماً  
بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله »  
ويتفق هذا الحكم مع القواعد العامة للالتزامات ، لأن الغلط ورد على الباعث الدافع



إلى تحمل الالتزام الصرفي ، وهو اعتقاد المسحوب عليه بأن الساحب يستطيع أن يمدّه بالنقود اللازمة لوفاء الكمبيالة أو أن يرد إليه ما قد يوفيه . وهذا النوع من الغلط لا يكفي لبطلان الالتزام ( م ١٣٤ / ١٩٤ مدني والمادة ١٢١ مدني جديد )<sup>(١)</sup> كما أنه ليس في نص المادة ١٢٠ تجاري ما يتنافر مع الانصاف . لأن الحامل الذي قصد القانون حمايته أولى بالرعاية من المسحوب عليه الذي يمكن نسبة الإهمال إليه بقبوله الكمبيالة دون أن يستقصى حالة الساحب .

وقد يرد الغلط على المحل ، أو السبب في الالتزام مما يترتب عليه بطلان التزامه ، ومع ذلك فلا يستطيع القابل للاحتجاج بهذا البطلان على الحامل الحسن النية ، عملاً بقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع ، لأنه إذا جاز الاحتجاج على الحامل في ميعاد الاستحقاق ببطلان التزام المسحوب عليه لسبب كان من المستحيل على الحامل تعرفه إلا إذا قام بتحقيقات طويلة لا تتفق مع السرعة اللازمة في المعاملات التجارية ، انعدمت الثقة في الكمبيالة وتعطلت وظيفتها الاقتصادية . فقد يغلط المسحوب عليه في السبب كما لو اعتقد خطأ بأنه مدين إلى الساحب . وهذا الغلط مفسد للرضا وقد يكون معذوراً في هذا الغلط ومع ذلك فهو لا يستطيع إبطال التزامه الذي ترتب على قبوله قبل حامل الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق<sup>(٢)</sup> أو إذا قبل المسحوب عليه كمبيالة ممهورة بامضاء مزورة منسوبة إلى لساحب ، فالغلط هنا وارد على أمر جوهري ملحوظ عند حصول الالتزام أو على سبب الالتزام ومع ذلك يظل التزام المسحوب عليه قائماً ومتجاً كل أحكامه<sup>(٣)</sup> .

( ٢ ) الزبدي : ينساق المسحوب عليه إلى الغلط من طريق التدليس الخاضع من الساحب الذي قد يستطيع إقناع المسحوب عليه بأنه مدين إليه بمبلغ معادل لقيمة الكمبيالة المقبولة ، ولا يستطيع المسحوب عليه في هذا الفرض أن يحتج

(١) كتابنا أصول التمهيدات بند ٢٧٠ ( الطبعة الرابعة ) .

(٢) نقض فرنسي التماس ٢٣ مارس سنة ١٩٠٨ س ١٩٠٩ ، ١٠ ، ١٥١ ، وليون كان

ورينولت ٤ بند ١٩٩

(٣) ليون كان ج ٤ بند ١٩٩ وتاير بند ١٤٧٧ ولا كور بند ١٣٠٠ ومن أمثلة الغلط في المحل أن يوقع المسحوب عليه ورقة باعتباره سنداً عادياً والخال أنها كمبيالة ويعتبر المسحوب عليه أنه ارتكب خطأ فاحشاً شبيهاً بالفسخ ويتحمل نتائج ( توجيه بند ٥٤٨ ) .



في مواجهة الحامل الحسن النية بأنه وقع فريسة الطرق الاحتيالية التي اصطنعها الساحب أو أحد المظهرين<sup>(١)</sup>.

ولا يعتبر تدليساً علم الحامل بافلاس الساحب ، وعدم إفضائه به إلى المسحوب عليه عند مطالبته بالقبول لأن الحامل غير ملزم بإخبار المسحوب عليه عن ملاءة الساحب ، ولأنه يجوز للحامل تقديم الكميالة للقبول . فيكون استعمل حتماً مشروعاً<sup>(٢)</sup>.

( ٣ ) الاكراه : يستطيع المسحوب عليه ، الذي وقع فريسة الاكراه الامتناع عن الوفاء إلى المكره ( مادة ١٢٧ مدني جديد ) ، ولكنه لا يستطيع الاحتجاج بهذا الدفع على الحامل الحسن النية ( مادة ١٢٨ مدني جديد ) .

§ ١٣٧ - عزم تعليق القبول على شرط : ( ٢ ) يشترط لصحة القبول أن يكون غير معلق على شرط . وتقول المادة ١٢٣ تجاري . « لا يجوز تقييد قبول الكميالة بشرط ما » لأنه إذا جاز تعليق القبول على أمر مستقبل غير محقق الحصول صار القبول ضماناً ناقصاً وظل الساحب والمظهرون مهددين برجوع الحامل عليهم حتى ميعاد الاستحقاق ، وهو ما يعوق تداول الكميالة . لذلك لا يجوز تعليق القبول على شرط واقف كالتعليق على شرط بيع البضاعة المودعة لدى المسحوب عليه ، أو تحصيل دين ، أو على شرط فاسخ كاشتراط أن لا تفسخ الصفقة المعقودة بين الساحب والمسحوب عليه ، أو اشتراط بقاء المسحوب عليه محترفا بالتجارة لحين حلول ميعاد الاستحقاق ( مادة ٢٦٦ مدني جديد ) .

ويعتبر في حكم القبول الشرطي ، القبول المعلق على أجل غير محقق كالوفاة . كما أنه لا يجوز للمسحوب عليه أن يعدل شروط الكميالة كاشتراط الدفع بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ الاستحقاق ، أو الوفاء ببضاعة بدلاً من النقود ، أو دفع قيمة الكميالة على أقساط ، أو تعيين جهة للوفاء غير الجهة المذكورة في الكميالة ، ولكن لا يعتبر تغيير الجهة الوفاء تعيين المسحوب عليه ، في نفس الجهة ، مصرفاً يتقدم إليه الحامل لاقتضاء قيمة الكميالة في ميعاد استحقاقها . إنما إذا حلت

(١) أخذ كل الشراح الحديثين بهذا الرأي عدا قال ( ١٩٣٦ ) .

(٢) ليون كان ورينولت ج ، بند ٢٠١ وتوجيه بند ٥٤٩ وبواتيل بند ٧٨٦



الكيميائية اسم محل مختار استطاع المسحوب عليه تعيين شخص آخر . لأن بيان المحل المختار يعتبر حاصلًا لمصلحة المسحوب عليه .

وإذا كان القانون يشترط لصحة القبول عدم تعليقه على شرط فليس معنى ذلك أن التحفظات التي يبدئها المسحوب عليه للمحافظة على حقوقه قبل الساحب تجعل القبول معلقًا على شرط ، كما لو ذكر في الكيميائية : « مقبول على المكشوف » أو « مقبول مع عدم وصول مقابل الوفاء » فكل هذه التحفظات وما يماثلها لا تؤثر في صحة القبول ، إذ أن الغرض منها حفظ حق المسحوب عليه في الرجوع على الساحب ، إنما إذا قبل المسحوب عليه الكيميائية « بشرط تقديم الساحب مقابل الوفاء » كان هذا القبول بمثابة امتناع عن القبول <sup>(١)</sup> .

ويعتبر قبولاً شرطياً يحرمه القانون ذكر المسحوب عليه في صيغة القبول « مقبول لكي أقتضى ديني » <sup>(٢)</sup> ، ويضع المسحوب عليه هذا التحفظ إذا كان دائماً للحامل وقصد وقوع المقاصة فيما له وما عليه في ميعاد الاستحقاق ، وليس من شك في أنه يجوز الاحتجاج بهذا الشرط على الحامل الجديد ، الذي لا تربطه بالمسحوب عليه أية علاقة قانونية .

§ ١٣٨ — في نتائج القبول الشرطي : يعتبر القبول الشرطي بمثابة امتناع عن القبول ، ويستطيع الحامل الرجوع على الساحب والمظهرين طبقاً للمادتين ١١٨ و ١١٩ تجارى . دون أن يلتزم بانتظار تحقق الشرط إذا كان فاسخاً ، أو عدم تحققه إذا كان واقعاً . على أن الحامل غير ملزم باستعمال حقه في الرجوع على الضمان . ولا يترتب على امتناعه عن تحرير بروتستو عدم القبول وما إلى ذلك من الاجراءات حرمانه من حق الرجوع عليهم في ميعاد الاستحقاق في حالة عدم الوفاء بشرط أن يراعى الاجراءات القانونية المقررة في مادتي ١٦٥ و ١٦٦ تجارى . ولكن قد تفسر المحاكم سكوت الحامل عن اتخاذ الاجراءات القانونية المترتبة على عدم القبول بمثابة قبول من جانبه للشروط التي اشترطها المسحوب عليه في قبوله ، فلو تعهد المسحوب عليه بالوفاء بعد مضي شهر من تاريخ الاستحقاق فقد يعتبر سكوت

(١) ليون كان وريغوات ج ٤ بند ٢٠٥ و ٢١٠

(٢) accepté pour payer à moi-même



الحامل فبولا لهذا نبيعد الحريد<sup>١١</sup> لكن المسحوب عليه لا يستطيع بمحفظاته أن يعدل الشروط التي التزم بمقتضاها الموقعون السابقون ، فإذا لم يطالب الحامل بأوفاء في ميعاد الاستحقاق المحدد أصلا في الكمبيالة ، فقد حقه في الرجوع عليهم باعتبارها حاملا مهنلا .

§ ١٣٩ — في الفرق بين القبول والوعر بالقبول : يختلف الوعد بالقبول عن القبول في أن الأول يجوز تعليقه على شرط . فقد يتفق المسحوب عليه مع الساحب في وقت إنشاء الكمبيالة على قبولها اعتباراً من تاريخ معين ، أو في نظير تسليم بضاعة أو مستندات ويحمل المسحوب عليه في هذه الفروض ، التزاماً مديناً قبل الساحب فقط ولا يلتزم التزاماً صرفياً إلا منذ اللحظة التي يتسلم فيها البضاعة أو المستندات ، ويقدم اليه الحامل الكمبيالة للقبول . فإذا أخل المسحوب عليه بالتزامه ورفض القبول في الميعاد المتفق عليه على الرغم من استلامه البضاعة ، انشغلت ذمته بالتعويض قبل لساحب ، وجاز للحامل الرجوع ، بعد تحرير بروتستو عدم القبول ، على ضمان الكمبيالة .

§ ١٤٠ — القبول الجزئي : بعد أن قرر القانون قاعدة عدم جواز تقييد القبول بشرط ، رأى رفقا بالضمأن ، وتخفيفاً لمسئوليتهم . جواز قصر القبول على جزء فقط من مبلغ الكمبيالة ، فنصت المادة ١٢٣ على أنه « يجوز أن يكون (القبول) قاصراً على قدر أقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البروتستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول »<sup>١٢</sup> .

ونصت المادة ٣٥ من مشروع الكمبيالات على أنه « يجب أن يكون القبول منجزاً . إنما يجوز للمسحوب عليه قصره على جزء من مبلغ الكمبيالة . وأي تعدين لبيانات الكمبيالة يقع في صيغة القبول يعد رفضاً لها . إنما يظل القابل ملزماً وفقاً لصيغة القبول » .

<sup>١١</sup> ليون كان وريولت ج ٤ ، ص ٢٠٦

<sup>١٢</sup> قضت معظم القوانين الحديثة بصحة القبول الجزئي ، ولكن القانون الانجليزي لا يفرق بين القبول الشرطي والقبول الجزئي ( م ١٩ قانون الأوراق التجارية ) ومعنى هذا أن الحامل لا يلتزم بهذا القبول وله أن يعتبره بمثابة امتناع عن القبول .



## الفرع الثاني

### في الشروط الشكلية للقبول

§ ١٤١ - تقسيم : يتناول هذا الفرع الكلام في المهلة الممنوحة للمسحوب عليه للقبول أو للامتناع عن القبول ، وفي مكان القبول ، وفيمن له حق طلب القبول ، ومتى يطلب القبول ، وفي إثبات القبول .

§ ١٤٢ - في المهلة الممنوحة للقبول : تقدم الكمبيالة للمسحوب عليه للقبول ، وله أن يقبلها أو يمتنع عن القبول فوراً أو يستبقى الكمبيالة للقبول « مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم » (م ١٢٤ تجارى) . وقد منح القانون هذه المهلة للمسحوب عليه ليكون لديه متسع من الوقت للتفكير فيما هو قادم عليه ، فيفحص دفاتره ويعرف مركزه إزاء الساحب ويحصل منه في حالة عدم الاخطار على الايضاحات اللازمة ، ويتحقق من صحة التوقيعات ، ويفحص المستندات المرفقة للكمبيالة المستندية وحالة البضاعة المرسلة بطريق البحر . وتحتسب هذه المهلة من الساعة التي يتسلم فيها المسحوب عليه الكمبيالة . ويمتد إثباتها على نفس الايصال<sup>(١)</sup> الذي يتسلمه الخامل من المسحوب عليه . ويلتزم المسحوب عليه برد الكمبيالة عند انقضاء هذه المهلة مقبولة أو غير مقبولة فإذا لم ترد بعد هذه المهلة التزم المسحوب عليه للحامل بما يترتب على هذا التأخير من التعويضات (م ١٢٤ تجارى) وهي تعادل في الواقع قيمة الكمبيالة .

مشرع قانون الكمبيالات : أبدل المشروع بنظام تسليم الكمبيالة إلى المسحوب إليه نظام التقديم الثاني للقبول فنصت المادة ٣٣ على أنه يجوز للمسحوب عليه أن يطلب تقديم الكمبيالة للقبول مرة ثانية في اليوم التالي للتقديم الأول ثم قالت الفقرة الثانية من هذه المادة « ولا يلزم حامل الكمبيالة المقدمة للقبول بالتخلي عنها وتسليمها إلى المسحوب عليه » ويترتب على هذا التقديم الثاني أن المهلة التي يجب أن تقدم فيها الكمبيالة للقبول تستطيل يوماً وهو ما يترتب عليه استطالة المهلة التي يعمل فيها بروتستو عدم القبول (م ٦٢ فقرة ثانية) . ولا يقبل

(١) إذا رفض المسحوب عليه تسليم الساحب هذا الايصال عد ذلك بمثابة امتناع عن القبول .



من دوى الشأن الادعاء بأن طلب التقديم لمانى قد رفض إلا إذا ثبت هذا الطلب في البروتستو (م ٣٣) .

§ ١٤٣ — في مظار القبول : يطلب القبول في محل إقامة المسحوب<sup>(١)</sup> عليه ولو اشترط وفاء الكميالة في محل مختار . وذلك لأن المسحوب عليه هو الذى له دون غيره صفة القبول . أما صاحب المحل المختار فليس له صفة لتحمل التزام صرفي بدلا من المسحوب عليه . وتقدم الكميالة للقبول في محل الشخص المدين للقبول الاحتياطي<sup>(٢)</sup> .

وطبقاً للمادة ٣٦ من مشروع الكميالات إذا عين الساحب في الكميالة مكاناً للوفاء غير موطن المسحوب عليه دون أن يعين من يجب الوفاء عنده جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول . فإن لم يعينه عد ملزماً بالدفع في مكان الوفاء ومن ناحية أخرى « إذا كانت الكميالة مستحقة الوفاء في موطن المسحوب عليه جاز له أن يعين في صيغة القبول عنواناً في الجهة التى يجب أن يقع الوفاء فيها » .

§ ١٤٤ — فمن يطلب القبول : يحصل طلب القبول بمعرفة الحامل . على أنه يجوز لكل حائز للورقة أن يطلب قبول المسحوب عليه . وجرى العمل على أن يكف الحامل مصرفاً للحصول على قبول المسحوب عليه . وتسهيلاً لمهمة المصرف تظهر إليه الكميالة تظهيراً توكلياً ، وهو ما يترتب عليه مسئولية البنك بصفتها وكيلاً إذا أهمل في تنفيذ هذه الوكالة<sup>(٣)</sup> .

§ ١٤٥ — متى يطلب القبول : الأصل أن الحامل يطلب القبول في أية لحظة تقع بين إنشاء الكميالة واستحقاقها . ولكن قد يحدد الساحب في الكميالة مهلة يجب أن تقدم في خلالها الكميالة للقبول<sup>(٤)</sup> ويلتزم الحامل في هذه الحالة

(١) نوجيه بند ٤٧٣ ويرى الأستاذ يسكو ( بند ٤٠٦ ) أنه بسبب عدم النص يجوز صلب القبول في أى مكان يتواجد فيه المسحوب عليه .

(٢) pour accepter au besoin

(٣) تقوم مصلحة البريد في إنجلترا والمانيا وإيطاليا بالحصول على قبول المسحوب عليه .

(٤) يكتب في الكميالة « يجب تقديمها للقبول في ظرف عشرة أيام » وقد يكون للساحب مصلحة في وضع هذا الشرط ، كما لو كان له دين في ذمة المسحوب عليه وخشى إنكاره . فإذا امتنع المسحوب عليه عن القبول استطاع الساحب أن يرفع الأمر إلى القضاء للفصل في هذا النزاع على وجه السرعة ويتأس طريقة أخرى لدفع قيمة الكميالة في ميعاد استحقاقها .



بتنفيذ تعليمات الساحب ، وإلا تعرض للتضمينات إذا رفض المسحوب عليه القبول . وقد يتفق الساحب على أن لا تقدم الكمبيالة للقبول قبل تاريخ معين لكي يستطيع إخطار المسحوب عليه بإنشاء الكمبيالة وتقديم مقابل الوفاء . وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد الاطلاع بيوم أو أكثر أو شهر أو أكثر وجب على الحامل أن يطلب قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها وإلا سقط حقه في الرجوع على المظهرين وكذلك على الساحب إذا كان قد أوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه ( م ١٦٠ تجارى ) . ونصت المادة ٣٢ من المشروع على أن الكمبيالات المستحقة الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع يجب تقديمها للقبول في ظرف سنة من تاريخها . ويتفق هذا لنص مع ما قضت به المادة ٤٤ من المشروع فيما يتعلق بميعاد تقديم الكمبيالة المحررة لدى الاطلاع للوفاء . وفي كلتا الحالتين يجوز تضيق هذا الميعاد أو توسعته .

§ ١٤٦ - في إتيان القبول <sup>(١)</sup> : نصت المادة ١٢١ تجارى على أنه « يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكمبيالة إمضاء القابل أو ختمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول » وظاهر من عبارة المادة أن القبول يجب أن يقرر بالكتابة ، ذلك لأن التزام المسحوب عليه هو من الأهمية بحيث لا يجوز إثباته بالشهادة ، أو باقرار المسحوب عليه نفسه بوجود مقابل وفاء كاف تحت يده <sup>(٢)</sup> ، ومن باب أولى لا يجوز استنتاجه من وقائع الحال ، كاحتفاظ المسحوب عليه بالكمبيالة المقدمة إليه . ولا مراء في أن المسحوب عليه ، إذا كان تاجراً ، ولم ينازع في وجود مقابل الوفاء تحت يده وامتنع عن قبول انشغلت ذمته بالمسؤولية قبل الساحب ، إنما لا يجوز اعتباره قابلاً ضمناً لتحمل التزام صرفي لمجرد حيازته نقوداً كافية لوفاء الكمبيالة .

ويجب أن يوضع على صيغة قبول الكمبيالة إمضاء القابل أو ختمه . وتؤدي صيغة القبول بلفظ « مقبول » ويجوز استعمال أى لفظ أو عبارة لأداء معنى القبول مثل « سادفع » أو « نظر لدفع vu pour payer » مادامت لا تحتل أى لباس



في إيضاح نية القبول <sup>(١)</sup> ولكن كلمة « نظر » مشفوعة بتاريخ التقديم وتوقيع المسحوب عليه لا تفيد التزامه بالوفاء وبخاصة في الكميالة المستحقة الدفع بعد مضي مدة من الاطلاع ، لأنه من المستطاع القول بأن المقصود منها التأشير vi-à- حسابان انقضاء هذه المدة <sup>(٢)</sup> ويختلف الحال إذا كانت الكميالة مستحقة الوفاء من تاريخ معين أو بعد مدة من تاريخ إنشائها ، فلا يكون لكلمة « نظر » أى معنى إلا اثبات قبول الكميالة بالكتابة . ولكن هل يكفي توقيع المسحوب عليه بمفرده لاعتباره قابلاً ؟ قضت المادة ١٣٧ « كل من وقع على الكميالة يلتزم على وجه التضامن قبل حاملها » <sup>(٣)</sup> وهو ما يستفاد منه أن التوقيع يفيد القبول . لأنه لا معنى لوجود توقيع المسحوب عليه ان لم يكن قبل الكميالة <sup>(٤)</sup> .

ونصت المادة ٣٤ من مشروع الكميالات على أن « يكتب القبول على ذات الكميالة ويؤدى بلفظ مقبول أو بأى لفظ آخر بمعناه . ويذيل بتوقيع المسحوب عليه . ويعد قبولاً مجرد وضع المسحوب عليه توقيعاً على صدر الكميالة » .

١٤٧٥ - تاريخ القبول : لا يحتم القانون بيان تاريخ القبول لأن هذا الاجراء لا يؤثر في ميعاد استحقاق الكميالة الا اذا كانت مستحقة بعد مضي مدة من الاطلاع ، فيتعين في هذه الحالة ذكر التاريخ ، وفي هذا تقول المادة ١٢١ تجارى « يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكميالة . . . وتكون مؤرخة اذا كانت الكميالة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاع القابل عليها وان لم تؤرخ ( أى صيغة القبول ) فتصير قيمة الكميالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٢٠٩ ودهم فقه الألمان إلى أن القبول يستفاد من ذكر عبارة « مع التحية salut » أو « الجود bonjour » ( ليسكو ص ٧٢١ هامش ٤ ) .

(٢) توجيه ج ١ بند ٤٩١ وبوانيل بند ٧٨١

(٣) النص العربى للمادة « صاحب الكميالة وقابلها وحجها ملتزمون بحملها بالوفاء على وجه التضامن » والنص الفرنسى يقول : Tous ceux qui ont signé, accepté ou endossé... وقد راعينا في المتن الفرق بين النصين :

(٤) د ١٨٩٩ ، ٢ ، ١٣٥ ، إنما إذا وردت الامضاء على ظهر الكميالة وجب أن تسبقها صيغة القبول ، وإلا اعتبر المسحوب عليه أنه وقع بصفته مظهراً .



محسوبا من يوم تاريخها » أى تاريخ انشاء الكمبيالة . وعدم ذكر التاريخ لا يؤثر في صحة الكمبيالة أو في صحة القبول .

ولا صراء في أنه إذا طلب الحامل من المسحوب عليه وضع التاريخ على القبول لكي يقيم الدليل على عنايته وعدم إهماله قبل الضمان في الكمبيالة وجب على المسحوب عليه تلبية هذا الطلب ، لأنه من المتعذر إبداء سبب مشروع للامتناع عن إجابة هذا الطلب .

ونص المشروع في المادة ٣٤ ٢ على أنه إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع أو كانت واجبة التقديم للقبول في مدة معلومة بناء على شرط خاص وجب تأريخ القبول في اليوم الذى حصل فيه إلا إذا أوجب الحامل تأريخه في يوم تقديمها . فإن خلا القبول من التاريخ جاز للحامل حفظاً لحقوقه في الرجوع على المظهرين أو على الساحب إثبات هذا الخلو بواسطة بروتستو يعمل في الوقت اللائق .

§ ١٤٨ — المبلغ : لا يشترط اشتمل صيغة القبول على المبلغ الذى سيدفعه القابل لأنه مذكور في متن الكمبيالة . إنما إذا قصد المسحوب عليه الالتزام بدفع جزء فقط من قيمة الكمبيالة وجب عليه بيان هذا الجزء . ويحسن في جميع الأحوال أن تشتمل صيغة القبول على بيان المبلغ من قبيل الاحتياط منعاً لما عساه أن يقع من تزوير .

مقابل الوفاء : ليس على المسحوب عليه أن يشير في صيغة القبول إلى القيمة التى استولى عليها من الساحب أى مقابل الوفاء ، ذلك لأن المسحوب عليه يستطيع القبول على المكشوف أى دون أن يكون تلقى شيئاً من الساحب كما أن وجود المقابل لا يؤثر في علاقته بالحامل ، لأن المسحوب عليه متى التزم بقبوله ظل التزامه بوفاء قيمة الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق قائماً دون أن يستطيع ، خلافاً للساحب ، الاحتجاج على الحامل بالاهمال .

وأخيراً يعنى المسحوب عليه من ذكر البيانات الأخر الواردة في الكمبيالة مثل مكان الوفاء ، وتاريخ الوفاء الخ .



§ ١٤٩ — القبول على ورقة مستقر : افترض القانون وضع صيغة القبول على ذات الكمبيالة . ولكن هل يجوز أن يرد القبول على ورقة مستقلة ، ذهب لشرح الى القول بعدم صحة هذا القبول ، وليس معنى هذا إنكار كل قيمة لقبول المسحوب عليه ، ولكن هذا القبول لا يعتبر التزاماً صرفياً ، بل التزاماً مدنياً ، فلا تسرى عليه أحكام الكمبيالة كسئوليته على وجه التضامن مع بقية الموقعين على الكمبيالة ، أو عدم الاحتجاج بالدفع والخمران من طلب مهلة للوفاء ، أو سريان التقادم الخمسى . وتأيداً لهذا الرأي احتج بالمادة ١٢١ تجارى التى تشير الى أن قبول الكمبيالة يؤدي « بلفظ مقبول » وهو ما يستفاد منه وجوب ورود هذه الصيغة على ذات الكمبيالة . كما أن المادة ١٧٥ تجارى تقضى بأن يشمل البروتستو على صورة الكمبيالة حرفياً « وصورة صيغة القبول » وصورة جميع النظهيرات . وأخيراً تجيز المادة ١٣٨ تجارى ، خلافاً للمادة ١٢١ للضامن الاحتياطى أن يثبت ضمانه « على ذات الكمبيالة أو فى ورقة مستقلة أو بمخاطبة » وهذا الاستثناء يؤيد القاعدة الأصلية وهى أن كل الالتزامات الصرفية يجب أن تثبت على ذات الكمبيالة لأنها صك مجرد مستقل كاف بذاته دون حاجة الى تلمس سببه أو الرجوع الى مستند آخر لتحديد مدى الالتزام الذى تضمنه <sup>١</sup> .

لكن القضاء الفرنسى بنوع خاص قضى على عكس ما تقدم بصحة القبول الوارد على مستندات أو رسائل متبادلة <sup>(٢)</sup> ، وقد فسرت محكمة النقض الفرنسية فى أول الأمر المادة ١٢١ تجارى تفسيراً ضيقاً . ولكنها منذ منتصف القرن التاسع عشر عدلت عن قضائها السابق وقضت بصحة القبول الثابت فى مكتوبة بشرط

(١) لاكور وبوترون بند ١١٧١ مكرر و ١٢٥٥ وتالير بند ١٤٠٧ وايون كال ورينوات ج ٤ بند ٢١٣ وثال بند ١٩٠١ وبهذا المعنى استئناف مختلف ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ تق ٣٠ ، ٢٠

(٢) إقرار المسحوب عليه فى رسالة برفية بمديونيته وتصريحه بسحب كمبيالة مستحقة لدى الطلب بمقدار هذا الدين يعتبر قبولاً مكملًا لالتزام المسحوب عليه (استئناف مختلف ٥ فبراير سنة ١٨٩٠ تق ، د ، ٣٧٢) ونقض فرنسى ٤ فبراير سنة ١٩٢٩ س ، ١٩٣٩ ، ١ ، ٥٧ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ د ، ١٩١١ ، ١ ، ٦٣



أن يكون صريحاً وقطعياً وغير معلق على شرط <sup>(١)</sup> ونحن نميل إلى تفضيل الرأي الذي أخذ به القضاء ذلك لأن المشرع في المادة ١٢١ و ١٧٥ تجارى قدر الفرض العادى وهو كتابة صيغة لقبول على ذات الكمبيالة ، ولا يستفاد من عبارة المادة ١٢١ أن المشرع قصد استبعاد إثبات القبول بمجرد آخر . كما أنه من الخطأ الاستناد إلى اختلاف التحرير في المادتين ١٢١ و ١٣٨ للقول بأن المشرع قصد أن يكون الضمان الاحتياطى وحده هو الذى يثبت فى ورقة مستقلة أو بمخاطبة دون القبول . ويفسر هذا الاختلاف فى التحرير بسوابق تاريخية وهى تقسيم ورقة تجارية مستقلة ضماناً لدين الكمبيالة . وأخيراً إذا صح اعتبار الكمبيالة صكاً مجرداً كافياً بذاته فيجب أن يكون ذلك بالفدر الذى تستلزمه سرعة المعاملات التجارية وسلامتها وهو ما اتى عليه وضع قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع . وفيما عدا ذلك يكون من الخطأ التعلق بنظرية دين الصرف المجرد لما يترتب عليها من إلحاق الضرر بالمعاملين بالأوراق التجارية ، وصدوم عن التعامل بها . ولا نرى وجه الحكمة فى حرمان الحامل من ضمان مشروع لورود القبول على ورقة مستقلة بدلاً من وروده على ذات الكمبيالة <sup>(٢)</sup> . وهذا هو ما أخذ به القانون الموحد ومشروع قانون الكمبيالات فى المادة ٣٨ حيث نص على أنه « إنما إذا كان المسحوب عليه قد أخطأ بكتاب الحامل أو أى موقع آخر بقبوله صار ملتزماً قبلهم بهذا القبول » .

وسواء ورد القبول على ذات الكمبيالة أم على ورقة مستقلة ، فليس من المتسهل معرفة ما إذا كان التزام المسحوب عليه يعد قبولاً حقيقياً أو وعداً بالقبول . فلو كتب المسحوب عليه إلى الحامل بأنه علم بسحب الكمبيالة وأنه سيدفع قيمتها فى ميعاد الاستحقاق ، فلا شئ فى أنه أعرب عن إرادته الالتزام نحو هذا الحامل ونحو كل حامل مستقبل التزاماً صرفياً ما دامت هذه المراسلة مرافقة للكمبيالة .

(١) نقض مدنى ١٤ مايو سنة ١٨٦٢ ، د ١٨٦٢ ، ١٠ ، ٢٣٨ حيث حكم بعدم صحة القبول إذا كتب المسحوب عليه للساحب بأنه يرحب برغبته فى دفع الورقة التجارية بشرط أن يدفع السد المحرر منه لاذنه ، ولا يعتبر قبولاً المكتوبة المرسلة إلى الساحب المتضمنة قيد قيمة الكمبيالة فى الحساب الجارى المفتوح بين الساحب والمسحوب عليه ( نقض فرنسى ١٥ مايو سنة ١٨٥٠ ، د ١٨٥٠ ، ١ ، ١٤٩ ) كذلك لا يعتبر قبولاً المكتوبة الصادرة من المسحوب عليه المتضمنة شروط الوفاء التى تم الاتفاق عليها مع الساحب .

(٢) ليسكو من ٧٣٠



ولكن تنشأ الصعاب إذا وجه المسحوب عليه هذه المراسلة إلى الساحب . ويتقع على المحاكم واجب فحص المستندات لمعرفة إن كان المسحوب عليه قصد الالتزام نحو الساحب أو نحو الحامل ، ويفسر الشك لمصلحة المسحوب عليه ، لأن مصلحة هذا الأخير تقضى بالتزامه مديناً قبل الساحب ، لا أن يلتزم التزاماً صريحاً قبل الحامل .

### الفصل الثالث

#### في نتائج القبول

§ ١٥٠ — تقسيم : نبحث فيما يلي نتائج القبول في علاقة المسحوب عليه بالحامل ، وفي علاقة الحامل بالساحب والمظهرين ، وفي علاقة الساحب بالمسحوب عليه .

§ ١٥١ — معرفة المسحوب عليه بالحامل : يلتزم المسحوب عليه بالقبول على وجه التضامن مع بقية الموقعين على الكمبيالة . إلا أن المطالبة بالوفاء يجب أن تتوجه أولاً إلى المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق . وإذا أفلس قبل الاستحقاق جاز للحامل أن يقدم في التفليسة بكل قيمة الكمبيالة ، دون إخلال بحقه في مطالبة بقية الموقعين « بأن يؤدي كفيلاً يقوم بالدفع عند حلول الميعاد إن لم يختار الدفع حالا » (م ٢٢١ تجارى) ويعتبر المسحوب عليه القابل بالنسبة للحامل مديناً أصلياً بكل قيمة الكمبيالة ، ويلتزم قبل الحامل ، التزاماً مباشراً بأرادته المنفردة acte unilatéral بمعنى أنه لا يستطيع الاحتجاج عليه بدفع يجوز إبدائه قبل مظهر سابق ، فلا يقبل منه الادعاء بأنه لم يتلق متقابل الوفاء في الوقت المناسب<sup>(١)</sup> ، ولا يستطيع أن يدفع دفعاً صحيحاً إلى الساحب ، ولا تقع المقاصة فيما قد ينشأ للمسحوب عليه من ديون بعد ذلك في ذمة الساحب ، ولا يستطيع الساحب أن يتصرف في هذا الدين إضراراً بالحامل ، بالتنازل أو بغيره من وجوه التصرفات وإذا كان القبول جزئياً فلا يستطيع الحامل مطالبة المسحوب عليه إلا في حدود هذا القبول الجزئى .

(١) نقض فرنسى ، التماس ، ٢٣ مارس سنة ١٩٠٨ ، د ١٩٠٨ ، ١ ، ٢٧٧



§ ١٥٢ - عرقة الحامس بالساحب والمظهرين : يترتب على القبول براءة ذمة الساحب والمظهرين و كل الموقعين على الكمبيالة من التزامهم قبل الحامل عن قبول الكمبيالة (م ١١٧) وظلون حتى ميعاد الاستحقاق في مأمن من دعاوى الرجوع ومن ثم يصير قبول الكمبيالة قطعياً ولا يجوز إبطاله بسبب الغلط أو التدليس أو الاكراه : قبل الحامل الحسن ائمة . ويرد على هذه القاعدة استثناء قررته المادة ١٦٣ والمادة ٢٢١ وهو أنه « إذا أفلس قابل الكمبيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها أن يعمل فوراً البروتستو ويرجع بحقوقه على من له حق الرجوع عليه » واحتمال إفلاس المسحوب عليه يمحو قيمة تمهده ويضع حامل الكمبيالة في نفس المركز الذي يشأ عن امتناع المسحوب عليه عن القبول . وينجب عدم التوسع في هذا الاستثناء ، فهو لا يسرى على أحوال الاعسار ، أو عدم أهلية المسحوب عليه بعد القبول ، لأن عدم الأهلية الطارىء على المسحوب عليه لا يرى ذمته من الالتزامات التي تحملها وهو كامل الأهلية .

§ ١٥٣ - عرقة المسحوب عليه بالساحب : يفيد قبول المسحوب عليه أنه أقر بتنفيذ الأمر الصادر اليه من الساحب وأنه التزم التزاماً صرفياً قبل هذا الأخير ، فإذا لم ينفذ هذا الأمر انشغلت ذمته بالمسؤولية عن التعويض اذا لم يف في الميعاد المحدد . ومن ناحية أخرى يجب على الساحب أن يعرض على المسحوب عليه كل ما تحمله بسبب تنفيذ الأمر المعطى اليه ، بما في ذلك الفوائد التجارية عن المبالغ المستحقة له .

§ ١٥٤ - متى يتم لقبول : يترتب على القبول نتائج خطيرة ، لذلك يكون من الأهمية بمكان أن تحدد اللحظة التي يتم فيها القبول . ويتعذر تحديد هذه اللحظة لأن الكمبيالة تسلم الى المسحوب عليه ، ويجوز أن يحتفظ بها أربعاً وعشرين ساعة (م ١٢٤ تجارى) ، فهل يلتزم المسحوب عليه بمجرد توقيعه بالقبول أم يجوز له شطب قبوله ما دامت الكمبيالة في حيازته ؟ ذهب الفقه والقضاء الى هذا الرأي الأخير لأنه ما دام المسحوب عليه لم يحط الحامل علماً بقبوله فهو يستطيع العدول عنه . وهو إن فعل ذلك لا يمس أى حق مكتسب ، ولأن القبول لا يتم إلا اذا علم



به الحامل<sup>(١)</sup> وإذا أعاد المسحوب عليه الكمبيالة الى الحامل مقبولة يعتبر القبول حاصلًا في اليوم الذي تسلم فيه المسحوب عليه الكمبيالة ، ولو ردها الى الحامل بعد مضي الأربع والعشرين ساعة التي أشارت اليها المادة ١٢٤ تجارى ، ذلك لأن القانون لم يمنح المسحوب عليه هذه المهلة إلا ليتمكن من مراجعة دفاتره ، وتعرف مركزه إزاء الحامل قبل أن يتحمل أى التزام ، ولا يجوز أن يضار الحامل بسبب استعمال المسحوب عليه هذا الحق ، ومصلحة الحامل تقضى بأن يستقر لمصاحته الدين الخالى الذى للساحب قبل المسحوب عليه على وجه السرعة ، فإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع ، احتسبت المدة ابتداء من يوم تقديم الكمبيالة للقبول .

ونص المشروع في المادة ٣٨ على أنه « إذا شطب المسحوب عليه قبوله المكتوب على الكمبيالة قبل ردها عد شطبه رفضاً لقبولها . وبعد الشطب حاصلًا قبل رد الكمبيالة ما لم يثبت العكس » :

§ ١٥٥ — في الصفة القطعية للقبول : توقيع المسحوب عليه بالقبول هو قبول حقيقى لا يحاب الساحب ، فهو عبارة عن تعهد المسحوب عليه بدفع مبلغ من النفود الى الحامل . وهذا التعهد قطعى irrévocable لا يجوز العدول عنه . وفي هذا تقول المادة ١٢٠ : « من قبل كمبيالة صار ملزوماً بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله » ذلك لأن المسحوب عليه إذا استطاع في أية لحظة قبل ميعاد الاستحقاق العدول عن التزامه انهدمت طمأنينة الحامل<sup>(٢)</sup> . ولن يرى أى أمر لاحق المسحوب عليه من التزامه ، كما لو قبل على المكشوف ثم أفلس الساحب ولو أفلس بغير علمه قبل قبوله ، وكان الحامل عالماً بهذا الافلاس ولم يفض بذلك الى الحامل .

(١) ليون كان ودينولت ج ٤ بند ٢١٥ وتالير وپرسو بند ١١٠٦ ولا كور بند ١٢٥٦ وقال بند ١٩٠٤ وباريس ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩١ د ١٨٩٢ ، ١٨٩٢ ، ٩٤ ، ٢ ، وباريس ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ دالوز الأسبوعى ١٩٣٦ ، ٥٩ ، وقد أخذ بهذا الرأى مشروع قانون الكي لات (مادة ٣٨) .

(٢) جاء في الأمثال الفرنسية القديمة « القابل غريم qui accepte paie » ويقابله المثل الايطالى chi accetta paga



كما أن المسحوب عليه لا يستطيع ، من ناحية أخرى ، هرباً من نتائج القبول ، الاحتجاج على الحامل الحسن النية بالغلط أو بالتدليس أو بالإكراه الواقع عليه . ويستطيع المسحوب عليه أن يحتج فقط بعدم أهليته قبل الكافة لإبطال قبوله بشرط أن لا يكون اصطنع طرقة احتيائية للإيهام بأهليته . كذلك لا يستطيع المسحوب عليه الاحتجاج على الحامل بانفاق سابق مع حامل سابق لإبرائه من التزامه بالوفاء <sup>(١)</sup> .

وإذا قبل المسحوب عليه كميالة متهورة بامضاء مزورة منسوبة إلى الساحب بقي قبوله قائماً وملزماً له قبل الحامل الحسن النية لأن « من قبل كميالة صار ملزوماً بوفاء قيمتها » ( م ١٢٠ ) . ويفسر بعض الشراح عدم جواز الاحتجاج بهذا الدفع بقاعدة « استقلال التوقيعات » ومقتضاها أنه يجب اعتبار التوقيعات الواردة على الكميالة مستقلة بعضها عن بعض وأن ينظر إلى تعهد كل موقع في ذاته <sup>(٢)</sup> . ويترتب على هذا الرأي أن المسحوب عليه إذا أوفى قيمة الكميالة فلا يستطيع الرجوع على الساحب الذي نسبت إليه الامضاء المزورة ، وكل ما يستطيعه هو الرجوع على المنشول بالتعويض إن كان ثمة مسئول <sup>(٣)</sup> .

### الفصل الرابع

#### في الامتناع عن القبول ونتائجه

§ ١٥٦ — في أسباب الامتناع عنه القبول : يمتنع المسحوب عليه عن القبول لعدة أسباب ، إما لأنه ليس مديناً للساحب ، أو أنه مدين بدين لا يحل أجله إلا بعد ميعاد استحقاق الكميالة . ولا يترتب على الامتناع في هاتين الحالتين أية مسئولية

(١) أيون كان وريوات بد ٢١٤ و ٢١٥ وتاير وبرسرو بد ١٤٠٦

(٢) بهذا المعنى تاير وبرسرو بد ١٤٧٦ — ١٤٧٩ وإيون كان وريوات ج ٤ بد ٢٠١ ولاكور وبوترون بد ١٣٠٠ وييشون ص ٥٥ وعكس ذلك نقص فرسي ٥ فبراير سنة ١٩٠٨ د ، ١٩٠٨ ، ١ ، ١٧٥ ، ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ د ، ٨٢ ، ١ ، ٢٤١ يزعم أن التزام الساحب هو الأساس ، فإذا انهار هذا الأساس انهارت التزامات الموقعين اللاحقين . وبهذا المعنى بواتيل بد ٨١٠

(٣) أخذت بعض القوانين الأجنبية بعدم جواز الاحتجاج بالدفع المبني على تزوير توقيع الساحب القانون الألماني م ٧٥ والتركي م ٥٩٥ والإيطالي م ٢٨٣ والبلجيكي م ٤٧ والسويسري



بالسبب للمسحوب عليه ما دام أنه لم يتعهد بقبول الكمبيالة. وقد يكون دين الساحب حالاً أو قريب الحل قبل ميعاد الاستحقاق، ولكن المسحوب عليه قد يمتنع عن قبول الكمبيالة لأنه غير تاجر ولا يريد أن يتحمل التزاماً صرفياً، أو أنه تاجر ولكنه يتمتع نكايته في الساحب أو في الحامل. ومهما يكن سبب الامتناع عن القبول فإن للحامل الخيار بين خطتين الأولى أن يخطط خطة سببية ويقنع بالضمانات التي يرضيها توفيق الساحب وغيره من بقية الموقعين على الكمبيالة لأن القانون لا يلزم الحامل بالرجوع على الملتزمين، ولا يترتب على عدم الرجوع سقوط حقه. والخطوة الثانية أن يقدم إليه كفيل موثر يعتمد عليه بدلاً من المسحوب عليه. وتعين في هذه الحالة تحرير بروتستو عدم قبول.

§ ١٥٧ - في إثبات امتناع المسحوب عليه عن القبول: إذا رفض المسحوب عليه قبول الكمبيالة جاز للحامل إثبات ذلك بورقة رسمية تسمى بروتستو عدم القبول<sup>(١)</sup>. وفي هذا تقول المادة ١١٨ «الامتناع عن قبول الكمبيالة يصير إثباته بورقة رسمية تسمى بروتستو عدم القبول»، الغرض منه تمكين الحامل من الحصول على مستند رسمي مثبت لا امتناع المسحوب عليه عن القبول، حتى لا ينازع الساحب أو المظهرون في صحة هذه الواقعة. وقد كان من المتعذر على المشرع تقرير إثبات الامتناع عن القبول على ذات الكمبيالة لأنه لا سبيل إلى إكراه المسحوب عليه على إثبات هذا التصريح كتابة في الكمبيالة، كما أن في إثبات هذا التصريح على ذات الكمبيالة ما يضير ائتمان الساحب ويعوق تداولها. لذلك لا يجوز للمسحوب عليه إثبات امتناعه، ومن باب أولى، إثبات أسباب امتناعه عن القبول على ذات الكمبيالة. ويكون من شأن هذا الاجراء المعيب انشغال ذمته بالمسئولية قبل الساحب والحامل<sup>(٢)</sup>. وتسرى على بروتستو عدم القبول من حيث الشكل، القواعد الشكلية المتعلقة ببروتستو عدم الدفع (م ١٧٤) كما سيأتي بيان ذلك في موضعه (بند ٢١٢). ويجوز تحرير هذا البروتستو في أي وقت ما دام ميعاد الاستحقاق لم يحل بعد، خلافاً لبروتستو عدم الدفع، فيجب تحريره في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق (م ١٦٢)

(١) protêt faute d'acceptation

(٢) أيور كان وريبولت ج ٤ بند ١٢١ وتوجيه ٥٥٤



وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع وجب تحرير البروتستو في المواعيد المحددة في المادة ١٦٠ تجارى . وللحامل مطلق الحرية في إعلانه إلى من يريد الرجوع عليهم . ولا يلزم الحامل بمراعاة الاجراءات المقررة في المادة ١٦٥ تجارى .

ويحرر بروتستو عدم القبول في محل المسحوب عليه . ويجوز إعفاء الحامل من تحرير البروتستو بمتضى شرط صريح في الكمبيالة أو في صيغة التظهير ، وبكفى في هذه الحالة أن يحظر الحامل المظهرين والساحب بامتناع المسحوب عليه عن القبول ( بند ٥٥ ) إنما يلزم الحامل بتحرير البروتستو اذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة بصفة جزئية أو على قدره على شرط . وقد أشار القانون التجارى الى حالة القبول الجزئى فنص في المادة ١٢٣ على أنه : « . . . يجوز أن يكون ( أى القبول ) قاصراً على قدر أقل من مبلغها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البروتستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول » وتوهم عبارة هذه المادة أنها تلزم الحامل بتحرير بروتستو . والحقيقة على خلاف ذلك . إذ كيف يلزم الحامل بتحرير بروتستو في حالة القبول الجزئى ، في حين أنه غير ملزم بتحريره في حالة الامتناع الكلى عن القبول " " ولو قصد القانون تحميل الحامل هذا الالتزام لنص على الجزاء المترتب على مخالفته . والمعنى الحقيقي للمادة ١٢٣ تجارى هو أنه اذا أراد الحامل الرجوع على الضمان بسبب القبول الجزئى وجب عليه تحرير بروتستو بالباقي الزائد على القدر المقبول .

أما القبول المعلق على شرط فهو بمثابة امتناع عن القبول ومن ثم يتعين على الحامل ، اذا أراد الرجوع على الضمان ، أن يستوفى اجراءات البروتستو .

§ ١٥٨ - في نتائج الامتناع عن القبول : يترتب على الامتناع عن القبول نتائج في علاقة المسحوب عليه بالساحب وفي علاقته بالحامل . وفي علاقة هذا الأخير بالساحب والمظهرين على التفصيل الآتى :

§ ١٥٩ - في عرفة المسحوب عليه بالساحب : ( ١ ) امتناع المسحوب عليه عن قبول الكمبيالة معناه تخليه عن أداء المهمة التى كلفه بها الساحب ، وهي



دفع قيمة الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق ، ويجوز للساحب أن يسترد منه ما تلقاه من نقود لوفائها إلا إذا عارض الحامل في هذا الاسترداد ، بسبب تملكه لمقابل الوفاء طبقاً للقانون المصري ( م ١١٤ ) ويجوز للساحب الرجوع على المسحوب عليه بتعويض إذا امتنع عن القبول بعد أن اتفق صراحة على القبول .

كما أن المسحوب عليه يلزم بالتضمنين إذا كان المسحوب عليه تاجراً ، وكان دين الساحب تجارياً وامتنع المسحوب عليه عن قبول الكمبيالة متى كان العرف التجاري يقتضي بأن التجار يحصلون ديونهم بواسطة الكمبيالات . إنما إذا كان المسحوب عليه غير تاجر ، وغير ملزم بدين تجاري جاز للمسحوب عليه الامتناع عن قبول الكمبيالة حتى لا تسوء حالته بسبب القبول : لأن قبول المسحوب عليه يجعل التزامه تجارياً ويصير مديناً بالتضامن ، ويجوز متنازلاته أمام محكمة أي مدين من المدينين المتضامنين الموقعين على الكمبيالة ( م ٣٤ ٣٥ مرافعات و ٥٥ مرافعات جديد ) ويحرم من حق طلب أجل لدفع قيمة الكمبيالة ( م ١٥٦ تجاري ) وتسرى عليه قاعدة عدم جواز الاحتجاج بالدفع على الحامل الحسن النية<sup>(١)</sup> .

§ ١٦٠ — في عرفة الحامل عليه بالحامل : ( ٢ ) يمتنع المسحوب عليه عن القبول لأنه لم يلق من الساحب مقابل الوفاء ، إنما إذا تلقى المقابل وامتنع عن القبول جاز للحامل ، وهو مالك لمقابل الوفاء : مطالبة المسحوب عليه بهذا المقابل ( م ١١٤ تجاري ) .

§ ١٦١ — في عرفة الحامل بالساحب وبالظهيرين : ( ٣ ) الغرض من تحرير البروتستو هو أن يبرر الحامل سبب رجوعه على الموقعين المسؤولين على وجه التضامن ( م ١١٧ ) إما بالدفع أو بتقديم كفيل موثر يضمن دفع الكمبيالة بدل المسحوب عليه . والمحكمة هي التي تقدر يسر الكفيل ، والعبارة في اليسر التجاري بما يحوزه الكفيل من قيم منقولة لا بما يملكه من عقار . وتقول المادة ١١٩ « متى أعلن بروتستو عدم القبول إعلانياً رسمياً وجب على المحيلين والساحب على وجه التعاقب أن يقدموا كفيلاً ضامناً لدفع قيمة الكمبيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع ولا يكون

(١) نقض فرنسي ١٠ أبريل سنة ١٨٧٨ ، د ١٨٧٨ ، ١٠ ، ٢٩٠



الكفيل متضامنا إلامع من كفله سواء كان الساحب أو المحيل «<sup>١</sup> . وحق الحامل في اقتضاء كفيل لا يتنافر مع القواعد القانونية العامة التي تقضى بسقوط الأجل الممنوح للمدين إذا ضعفت التأمينات المقدمة منه ( م ١٠٢ مدني قديم وتنازلها المادة ٢٧٣/٢ مدني جديد ) وقد اعتبر المأمون لتجاري لقبول بمثابة ضمان للدائن .

ويلاحظ أن دفع قيمة الكميالة قبل حلول ميعاد استحقاقها خروج عن المادة ١٤٥ التي تنص على أن « لا يجبر حامل كميالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق » على أن الحامل ليس له أن يتأذى من ذلك فهو يستطيع إذا كان لا يريد قبض قيمة الكميالة قبل استحقاقها أن يحتفظ بحقوقه قبل المسحوب عليه مع تنازله عن القبول . وعلى كل فالحامل لا يتحمل أية خسارة لأنه يستولي على كل قيمة الكميالة مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع *avant* *la* *signature* أي المصاريف التي تكبدها بسبب قبض الكميالة في غير محل وفائها إذا كان له مصلحة في حصول الدفع في محل الوفاء واضطر إلى الحصول على كميالة أخرى مستحقة الدفع في هذا المحل . ويرجع أيضا على الساحب أو المظهر بسعر الصرف الذي دفعه للحصول على هذه الكميالة كما لو سحبت كميالة على لندن ، وبسبب امتناع المسحوب عليه عن القبول دفع الساحب قيمتها في القاهرة فلو كان سعر الصرف على إنجلترا غير موافق وكان الحامل في حاجة إلى دفع مبلغ في إنجلترا فهو يضطر إلى الحصول على كميالة مسحوبة على لندن ويتحمل سعر الصرف ( قال بند ١٩١٣ ) .

وينجوز للحامل أن يطالب الساحب والمظهرين بالوفاء أو بتقديم كفيل على وجه التضامن ولا يلزم بمراعاة أي ترتيب في المطالبة بله أن يطالب كل المظهرين أو أحدهم إنما لا يحصل الحامل إلا على كفيل واحد أو الوفاء مرة واحدة . وبعبارة أخرى لا يستطيع المطالبة بكفلاء بقدر عدد الملتزمين عملا بالقواعد العامة في التضامن التي تقضى بأن الوفاء الحاصل من أحد المدينين المتضامين يبرئ بقية المدينين وقيام الساحب بالوفاء يبرئ بقية الملتزمين ( م ١٥٨ و ١٦٤ تجاري ) وإذا دفع

(١) يرى الشراح في فرنسا أنه لا يجوز أن يقدم المدين رهنا مقبولا لأن الرهن يقتضي انقضاء مهلة لاستيفاء الدين من ثمن المقبول . فهو لا يحقق للحامل وفاء سريعا كالوفاء الحاصل من الكفيل ( تالير بند ١٤١٢ وأيون كان ورينوات ج ٤ بند ٢٣٠ وبواتيل بند ٧٩١ ) .



أحد المظهرين قيمة الكمبيالة أو إذا قدم كفيلاً جاز له الرجوع على ضامنه وله أن يطالبهم بالوفاء أو بتقديم كفيل إما لا يجوز له تخيم الوفاء ، فالخيار متروك للضامن الذي قر يترأى له تقديم كفيل . وكل ضامن بدوره له حق الرجوع على الضامن السابق وهكذا دواليك . إنما يجوز الرجوع رأساً على الساحب .

والكفيل الذي يقدمه الساحب أو أحد المظهرين يصير متضامناً معه وليس له حق التجريد ولا يعتبر متضامناً مع من عداه . ويكون للكفيل كل حقوق المكفول فيجوز له الرجوع على المظهرين السابقين والساحب لأجل أن يحصل بدوره على الوفاء أو على كفيل آخر . وإذا دفع الكمبيالة عند استحقاقها جاز له الرجوع على الضمان زيادة على حقه في الرجوع على المكفول ، وإذا أهمل الحامل عند حلول ميعاد الاستحقاق في استيفاء الإجراءات المترتبة على عدم الدفع زالت عن الكفيل والمكفول مسؤولية الوفاء لهذا الحامل .

أما الكفيل الذي يقدمه الساحب فليس له حق الرجوع إلا على المسحوب عليه والساحب . وإذا أهمل الحامل في القيام بالإجراءات القانونية بعد الاستحقاق فلا تبرأ ذمة الكفيل قبل الحامل إذا كان الساحب لم يقدم مقابل الوفاء ، وشأنه في ذلك كشأن الساحب ( م ١٧١ ) .

§ ١٦٢ — إفلاس المسحوب عليه بمر القبول : اعتبر القانون التجاري إفلاس المسحوب عليه شبيهاً بامتناعه عن القبول ، فأعطى للحامل نفس الحقوق التي يجوز استعمالها في حالة الامتناع عن القبول . وفي هذا تقول المادة ١٦٣ « إذا أفلس قابل الكمبيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها أن يعمل فوراً بروتستو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه » . وقد أشارت المادة ٢٢١ إلى هذه الحالة فقالت : « إذا أفلس من وضع إمضاءه على سند تحت الاذن أو من قبل كمبيالة فيجب على من عراه ممن يكون ملزماً بالدين أن يؤدي كفيلاً يقوم بالدفع عند حلول الميعاد إن لم يختار الدفع حالا »

سُرط عزم القبول : إذا اشترط أن لا تقدم الكمبيالة للقبول وأفلس المسحوب عليه فلا يجوز للحامل الرجوع على المتزمين بالوفاء أو بتقديم كفيل لأن هذا الشرط يدل على أنه لم يعتمد على القبول كوسيلة للضمان .



§ ١٦٣ - في أفلس الساحب : إذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة وأفلس الساحب فلا يجوز للحامل أن يرجع على أحد ولكن إذا أفلس الساحب ولم يقبل المسحوب عليه الكمبيالة ، جاز له الرجوع على الضمان إما بأداء كفيل أو بالدفع حالا (م ٢٢١) لأن الساحب يعتبر في هذه الحالة مدينأ أصلياً أما إفلاس أحد المظهرين فلا يعطى للحامل حق الرجوع .

### الفصل الخامس

#### في قبول الكمبيالة بالواسطة

§ ١٦٤ - تعريف : إذا رفض المسحوب عليه قبول الكمبيالة وشرع المحضر في تحرير بروتستو عدم القبول جاز أن يتقدم شخص لقبول الكمبيالة وهو ما يسمى القبول بالواسطة (١) ويحصل القبول بالواسطة في وقت عمل البروتستو لأنه الطريقة الوحيدة لاثبات امتناع المسحوب عليه عن القبول . فإذا لم يحرر البروتستو اعتبر القبول بالواسطة ضماناً احتياطياً .

وإذا كان القبول بالواسطة لم يشرع إلا لحالة عدم قبول المسحوب عليه الكمبيالة إلا أنه يجوز تصور حصوله ولو في حالة قبول المسحوب عليه . ويعتبر في هذه الحالة ضماناً احتياطياً يقوى تعهد المسحوب عليه ، كذلك يجوز للمسحوب عليه أن يقبل الكمبيالة ولو بعد القبول بالواسطة ، وذلك لأن قبول المسحوب عليه للكمبيالة يجوز حصوله لغاية يوم الاستحقاق .

§ ١٦٥ - فمهمه له هو القبول بالواسطة : يجوز لكل إنسان أن يقبل بالواسطة متى كان حائزاً للأهلية القانونية الواجبة في الكمبيالات بشرط أن لا يكون متعهداً بأوفاء بمقتضى الكمبيالة وإلا كان قبوله بالواسطة عبثاً لا يزيد في حقوق الحامل ، وهو ما صرحت به المادة ١٢٥ حيث قالت : « في وقت عمل البروتستو على كمبيالة

(١) *acceptation par intervention* أو *acceptation sous protêt* حصول القبول وقت تحرير البروتستو أو *acceptation par honneur* حصول القبول اختيارياً بقصد المحافظة على كرامة من حصل التدخل لمصحته ، ويندر أن يجأ الحامل إلى إثبات عدم القبول بواسطة بروتستو ، والواقع أن الحامل عقب الامتناع عن القبول يكتفى بعادة السكينة إلى المظهر ، ويقوم هذا الأخير بدفع قيمتها إلى الحامل ، أو بسحب كمبيالة رجوع .



لعدم قبولها يجوز قبولها من إنسان آخر par un tiers يتوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين « وهو ما يستفاد منه أن المشرع قصد أى شخص لم يرتبط بعد بأى التزام صرفي مما يترتب عليه أن المسحوب عليه يستطيع أن يقبل بالواسطة طالما أنه لم يقبل الكميالة . وقد يكون للمسحوب عليه مصلحة في أن يمتنع عن قبول الكميالة كمسحوب عليه ، لكنه يقبلها بالواسطة ، وذلك لأنه إذا قبل الكميالة كمسحوب عليه فلا يجوز له أن يرجع إلا على الساحب في حالة ما إذا دفع على المكشوف . أما إذا قبل الكميالة بالواسطة لمصلحة أحد المظهرين استطاع أن يرجع في حالة الوفاء على هذا المظهر وعلى كل المظهرين السابقين عليه <sup>(١)</sup> وقد يكون المسحوب عليه مديناً لأحد المظهرين ، فإذا قبل لمصلحته ودفع قيمة الكميالة برئت ذمته قبل الحامل وقبل من دفع لمصلحته .

§ ١٦٦ — لم يحصل القبول بالواسطة : يحصل القبول بالواسطة لمصلحة الساحب أو لأحد المظهرين ، أو لضمامن احتياطي ، ولكن لا يجوز حصوله لمصلحة المسحوب عليه . وتفول المادة ١٢٥ ١٣١ : « في وقت عمل البروتستو على كميالة لعدم قبولها يجوز قبولها من إنسان آخر يتوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين » وإذا لم يعين القابل المتوسط الشخص الذي حصل التوسط لمصاحته اعتبر هذا التوسط حاصلاً لمصلحة كل الملتزمين في الكميالة .

ويجوز أن يتقدم عدة أشخاص للقبول بالواسطة لمصلحة أحد الموقعين ويتعين على المحضر أن يثبت قبولهم بالواسطة في بروتستو عدم القبول ، ولا محل لتفضيل

(١) إذا سحبت الكميالة لحساب الغير ، وقبض المسحوب عليه بصفته هذه عد وكلاً عن الأمر بالسحب وكان له فقط حق الرجوع على هذا الأخير . أما إذا قبل بلواحدة كان له حق الرجوع على الساحب الظاهر ( ليون كان ودينول ج ٤ بند ٢٤٠ ) والقبول بالواسطة يبقى المسحوب عليه من قرينة وجود مقابل الوفاء ( م ١١٢ / ١١٨ ) إنما يجوز له دون أن يلجأ إلى طريقة القبول بالواسطة أن ينفي هذه القرينة بأن يقبل الكميالة ويذكر عدم وجود مقابل وفاء فيكتب « مقبول بدون مقابل وفاء » ( لاكور بند ١٢٩٤ ) .

(٢) ليسكو بند ١٤٥ ونوجيه بند ٥٧٧ — ٥٧٩



أحدهم على الآخر <sup>(١)</sup> إذ أن في كثرة هؤلاء القابلين بالواسطة ما يقوى إيمان الكميالة، ويجوز مطالبتهم جميعاً بالوفاء . ويجب في حالة عدم الدفع تحرير بروتستو ضدهم جميعاً .

§ ١٦٧ — في شروط القبول بالواسطة : يجب أن تتوافر في القبول بالواسطة الشروط الآتية :

١ — لا يجوز القبول بالواسطة إلا إذا ثبت امتناع المسحوب عليه عن القبول في بروتستو عدم القبول . وفي هذا تقول المادة ١٢٥ : « ويكتب هذا التوسط على الكميالة ويذكر في ورقة البروتستو » . ويجب تحرير البروتستو ولو كان القابل بالواسطة هو المسحوب عليه .

٢ — يجب أن يثبت القبول بالواسطة في البروتستو بواسطة المحضر الذي يقوم بتحريره وهو ما يفترض وجود الشخص المتدخل في اللحظة التي يشرع فيها المحضر بتحرير البروتستو .

٣ — لا يكفي إثبات لقبول بالواسطة في البروتستو بل يجب توقيع القابل بامضائه أو بختمه . وتقول المادة ١٢٥ : « ويذكر في البروتستو ويضع عليه المتوسط إمضاءه أو ختمه » . ولم تذكر المادة أين يوقع المتدخل لذلك نرى تطبيق قواعد القبول العادي . فالأصل أن يرد توقيع القابل على ذات الكميالة ، وبهذه الكيفية يصل علم القبول إلى كل ذي مصلحة . وقياساً على صحة القبول الوارد على ورقة مستقلة يجوز للقابل بالواسطة أن يوقع على ورقة مستقلة . على أن في توقيع القابل بالواسطة على ذات البروتستو ما يفصح عن إرادته تحمل هذا الالتزام المصرفي الجديد ، وبغنى هذا التوقيع عن أي دليل آخر لإثبات هذه الإرادة .

(١) قد يفترض على هذا الرأي بالمادة ١٥٩/١٦٦ تجاري التي تقول : « إذا تراحم عدة أشخاص على دفع قيمة الكميالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمستولين أكثر من غيره » لكنها خاصة بحالة الوفاء فقط ( بهذا المعنى أيون كان ورينوات ج ٤ بند ٢٤٩ وليسكو بند ٤٤٥ ) .



ولم يشترط القانون استعمال صيغة معينة للدلالة على القبول بالواسطة فيمكن أن يذكر « مقبول بالواسطة » أو « مقبول وقت تحرير البروتستو » أو « مقبول من باب حفظ الكرامة »<sup>(١)</sup>.

٤ — « يجب على المتوسط المذكور أن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه وإلا فيكون ملزوماً بالمصاريف والتعويضات إذا اقتضاها الحال » (مادة ١٢٥ تجارى) لأن في إخبار الساحب بأن الكميالة قبلت بمعرفة متوسط ما يصده عن تقديم مقابل الوفاء إلى المسحوب عليه ، أو ما يحمله على استرداد المقابل إذا كان قدمه إليه ثم يعمل على تدبير وجوه آخر لدفع قيمة الكميالة . وهكذا الشأن بالنسبة للمظهر إذا قبل شخص لمصلحته ، ففي إخطاره بحصول هذا المتوسط ما يعينه على الرجوع بالضمان على مظهر سابق أو على الساحب . ولم يعين القانون الميعاد الذي يحصل فيه هذا الاخطار . وتقدير هذا الميعاد متروك للمحاكم .

٥ — وأخيراً يجب أن يكون القبول بالواسطة غير معلق على شرط ، كما هو الشأن في قبول الكميالة ، ويجوز أن يكون هذا القبول جزئياً مكملًا لما يقبله المسحوب عليه .

§ ١٦٨ — فيما يترتب على القبول بالواسطة : يجب التفرقة بين ثلاث حالات :

(١) في عمدة الحامل بالملتزمين بالكميالة : لا يمنع القبول بالواسطة الحامل من الاحتفاظ بكل حقوقه قبل الساحب والمظهرين ، وتقول المادة ١٢٦ تجارى : « لا تزال حقوق حامل الكميالة محفوظة على الساحب والمظهرين بسبب عدم قبول المسحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط »<sup>(٢)</sup> لأن قبول المتوسط وهو شخص أجنبي لم يعينه الحامل لا يعطى لهذا الأخير الضمان الذي اعتمد عليه بسبب شخصية المسحوب عليه . إنما إذا كان المسحوب عليه هو التابل بالواسطة فقد الحامل حق الرجوع على الملتزمين بسبب عدم القبول<sup>(٣)</sup>.

(١) accepté par honneur ويكتفى أحياناً بكتابة P. H.

(٢) أيون كان ورينوات ج ٤ بند ٢٤٦ وتير وبرسرو بند ١٤١٥ ولا كور بند ١٢٦٦

(٣) أيون كان ورينوات ج ٤ بند ٢٤٧



(٢) في عمارة الحامل بالقابل بالواسطة : يصير القابل بالواسطة ملتزماً بالوفاء إلى الحامل بصفة قطعية<sup>(١)</sup> ، ولا ينحل عنه هذا الالتزام ولو قبل المسحوب عليه الكميالة بعد ذلك . لكن القابل بالواسطة لا يعتبر مدينأً أصلياً للكميالة لذلك يتعين على الحامل أن يبدأ بمطالبة المسحوب عليه عند حلول الاستحقاق .

(٣) في عمارة القابل بالواسطة مع من توسط لمصلحته : تقضى المادة ١٢٥ بأنه « يجب على المتوسط بأن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه » والغرض من هذا الاعلان هو تمكين من حصل له التوسط من الدفاع عن مصلحته . فإذا كان هو الساحب فلا يقدم مقابل الوفاء إلى المسحوب عليه أو يطالبه به على حسب الأحوال . وإذا كان هو أحد المظهرين رجع على أحد المظهرين السابقين أو على الساحب .

وقد يكون القابل بالواسطة فضولياً تقدم من تلقاء نفسه دون أن يندبه أحد لذلك . وقد يكون وكيلاً معيناً في الكميالة للقبول أو للدفع بالواسطة<sup>(٢)</sup> ومادامت الكميالة لم يحل ميعاد وفائها فلا يستطيع القابل بالواسطة سواء أكان وكيلاً أم فضولياً مطالبة من قبل لمصلحته . إنما يجب عليه كما سلف القول أن يخطر من توسط لمصلحته بتدخله (م ١٢٥) . وإذا التزم القابل بالواسطة بالوفاء رجع على حسب الأحوال بدعوى المضالة أو بدعوى الوكالة على من تدخل لمصلحته بمقدار ما أوفاه إلا إذا أوفى ديناً في ذمته لمن توسط لمصلحته ويحل في حالة الرجوع محل الحامل subrogation فيما له من الحقوق (م ١٦٢/٢٢٥ مدني قديم و ٣٢٦ مدني جديد)<sup>(٣)</sup> ويكون له كالكفيل حق انتمسك بالمادة ٥١٠/٦٢٣ مدني التي تقضى ببراءة الكفيل بقدر ما أضعاه الدائن بتقصيره من الضمانات التي كانت له وتقابلها المادة ٧٨٤ مدني جديد ونصها « تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضعاه الدائن بخطئه من الضمانات » .

(١) ايون كان ج ٤ بند ٢٤٥

(٢) clause de recommandataire

(٣) ونصها « إذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل الموفى محل الدائن الذي استوفى حقه في الأحوال الآتية : (١) إذا كان الموفى ملتزماً بالمدين أو ملتزماً بوفائه عنه ... » .



## الفصل الثالث

### في الضمان الاحتياطي

§ ١٦٩ - في تعريف الضمان الاحتياطي<sup>(١)</sup> : الضمان الاحتياطي هو ضمان يعطيه شخص لوفاء الكميالة يزيد في عدم الملتزمين بدفعها ليسهل تداولها وتقول المادة ١٣٨ : « دفع قيمة الكميالة .. يجوز ضمانه من شخص آخر ضماناً احتياطياً » ويسمى الكفيل أو قابل الضمان أو الضامن الاحتياطي *donneur d'aval* <sup>(٢)</sup> ويصير هذا الضامن ملتزماً بالوفاء ويعتبر بالنسبة للمضمون كفيلًا متضامناً . وتقول المادة ٣٩ من المشروع : « وفاء مبلغ الكميالة يجوز ضمانه كله أو بعضه من ضامن احتياطي » . وتقول المادة ٧٧٩ مدني جديد : « الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضماناً احتياطياً أو عن تظهير هذه الأوراق تعتبر دائماً عملاً تجارياً » وهو ما يتفق مع الأحكام المقررة في القانون التجاري .

§ ١٧٠ - فيمن يجوز له الضمان الاحتياطي : يشترط لصحة ضمان الاحتياطي أن يكون صادراً من غير الملتزمين بدفع قيمة الكميالة كالمساحب والمسحوب عليه والمظهرين ، ذلك لأن الضمان المترتب على هذا التعهد يتنافر مع صفة الملتزمين بالوفاء بصفة أصلية ولأن مثل هذا الضمان لا يضيف ملتزماً حديداً ولا يجدي شيئاً لأن القانون قصد أن يترتب على الضمان الاحتياطي زيادة الاقتدار في دفع قيمة الكميالة ، لذلك يقبل الضمان الاحتياطي من أي ملتزم بدفع الكميالة إذا كان تعهده كضامن احتياطي أجدي على الحامل ، فيجوز لأحد المظهرين أن يكون ضامناً احتياطياً للمساحب الذي لم يقدم مقابل الوفاء ، أو المسحوب عليه القابل للكميالة وذلك لأن الحامل المهمل بمقد حقه في الرجوع على المظهرين

(١) *aval* ولم يتفق العلماء على أصل هذه الكلمة فقال البعض إن أصلها *à valoir* ثم أدغمت والبعض الآخر أنها مشتقة من كلمة « حواله » العربية التي استعمالها في القرون الوسطى تجار أوروبا الغربية الذين جاسوا خلال الأقطار الشرقية وأنشأوا صلات تجارية بين الغرب والشرق وقال آخرون إن معناها « أسف » *en bas* (كتاب الأوراق التجارية تأليف عبدالفتاح بك السيد والسيو دسرتو بند ٧٥) .

(٢) ويسمى أحياناً *avaliseur* أو *aval* .



لكن حقه في الرجوع يظن قائماً على الرغم من إهماله بالنسبة للساحب الذي لم يقدم مقابل الوفاء وبالنسبة لقابل الكمبيالة ، لذلك يبقى حق رجوع الحامل المهمل قائماً بالنسبة للمظهر بصفتة ضامناً احتياطياً للساحب الذي لم يقدم مقابل الوفاء أو للمسحوب عليه القابل ، لأن الضامن ليس له من الحقوق أكثر مما لمضمونه<sup>(١)</sup> . لذلك نص مشروع قانون الكمبيالات في المادة ٣٩ « ويكون هذا الضمان من أى شخص ولو كان ممن وقعوا الكمبيالة » .

ويخضع الضامن الاحتياطي لقواعد الأهلية الخاصة بالكمبيالة<sup>(٢)</sup> وبخاصة لأن الضمان قد يتخذ صورة التظهير ( بند ١٧٢ ) . والضمان الاحتياطي إما أن يكون مجانياً أو بعوض وفي كلتا الحالتين لا يتغير التعهد بالنسبة للدائن . ويعتبر ضماناً احتياطياً تعهد الكفيل الذي يقدمه أحد الموقعين على الكمبيالة في حالة عدم القبول ( م ١١٩ ) وكذلك تعهد القابل باواسطة ( م ١٢٥ ) والدافع باواسطة ( م ١٥٧ ) .

١٧١٨ - في الفرق بين الضمان الاحتياطي والتظهير والقبول : تقول المادة ١٣٨ تجارى : « دفع قيمة الكمبيالة فضلاً عن كونه مضموناً بقبولها وتحويلها يجوز ضمانه من شخص آخر ضماناً احتياطياً » ويوهم هذا النص بمشابهة الضمان الاحتياطي بالتظهير وبالقبول من حيث التزام الضامن الاحتياطي بالوفاء . إلا أن هناك فروقاً بينها ، وذلك أن الالتزام بالوفاء الناشئ عن التظهير هو نتيجة تبعية لعقد الصرف الذي يقصد به تداول الكمبيالة . أما الضمان الاحتياطي فيقصد به ضمان الوفاء فقط . كذلك يعتبر قابل الكمبيالة مدينناً أصلياً لا ضامناً . قد يقال إن القبول يعتبر من وجه ضماناً للحامل ( م ١١٧ ) ولكنه ضمان قانونى *garantie légale* أما الضمان الاحتياطي فهو ضمان اتفاقى . وأخيراً يعتبر القبول ومقابل الوفاء ضمانين مقصوريين على الكمبيالة أما الضمان الاحتياطي فهو يسرى أيضاً على السندات الاذنية .

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٢٣٦ و ٤١٦

(٢) محكمة مصر التجارية المختلطة ١٠ مارس سنة ١٩٣١ جازية المحاكم المختلطة ٢٢ ،



§ ١٧٢ - في صيغة الضمان الاحتياطي : نصت المادة ١٣٨ على أن هذا الضمان يجب أن يكون « بكتابة على ذات الكمبيالة أو في ورقة مستقلة أو بمخاطبة lettre missive ». فالكتابة شرط لازم لصحة الضمان . ولم يحتم القانون كتابة الضمان على ذات الكمبيالة بل أجاز تحريره على ورقة مستقلة وتعليل ذلك أن الضمان يشعر بالشك في اقتدار المضمون ، لذلك أجاز القانون إخفاء هذا الضمان بإثباته على ورقة مستقلة<sup>(١)</sup> . ونص مشروع الكمبيالات على أن هذا الضمان يستفاد من توقيع الضامن على صدر الكمبيالة ما لم يكن هذا التوقيع صادراً من المسحوب عليه أو من الساحب ، ويجوز إعطاء الضمان الاحتياطي في صك مستقل يبين به المكان الذي تم فيه ( م ٤٠ ) .

و يجوز أن يكون الضمان الاحتياطي خاصاً بعدة كمبيالات و يكون ذلك بتحريره في فاتورة bordereau مبنياً بها هذه الكمبيالات ، ولا يشترط أن يرد هذا الضمان على كمبيالات مسحوبة من قبل ، فيجوز أن يرد على كمبيالات تسحب في المستقبل حتى مبلغ معين<sup>(٢)</sup> ولم يعين القانون الألفاظ التي تستعمل في تحرير هذا الضمان . وهو يؤدي بالصيغة الآتية : « يعتمد كضمان احتياطي bon pour aval » أو يعتمد bon pour ثم يوقع الضامن بامضائه أو بختمه وقد يكفي التوقيع بالامضاء لفائدة الضمان ويعتبر الضمان في هذه الحالة خاصاً بالساحب أي عاماً إلا إذا وقعت الامضاء بجانب إمضاء أحد المظهرين ، ونص المشروع في المادة ٤٠ على أن يذكر في صيغة الضمان اسم المضمون وإلا عد الضمان حاصلًا للساحب . وقد يتخذ الضمان صورة التظهير حتى لا يظن بالمضمون ضعف ائتمانه مثال ذلك : أراد بكر خصم كمبيالة لدى خالد الذي لا يثق ب بكر ، فيشترط خالد أن يضمن صيرفي بكرأ .

(١) قد يعترض على هذا النظام بأن الغرض من الضمان الاحتياطي هو تأمين الحامل فيجب أن يعلم بهذا الضمان الاحتياطي ولا يتحقق هذا الغرض إلا بكتابة الضمان على ذات الكمبيالة . ولا تعتبر معظم القوانين الأجنبية ، عدا القانون الفرنسي ، الضمان الاحتياطي الوارد على ورقة مستقلة ضماناً تجارياً بل ضماناً عادياً . ويعتبر القانون الألماني الضامن الاحتياطي مديناً أصلياً ويتزم بوفاء الكمبيالة متى كانت مستوفية للشروط الشكلية ولا يجوز له أن يتمسك بالدفع التي لمضمونه ، لأن التزام الضامن شكلي أو هو التزام مجرد .

(٢) ليون كان ورينوات ج ٤ بند ٢٦٠



ويتم ذلك بأن يظهر بكر الكمبيالة الى صير في وهذا الأخير يظهر الكمبيالة الى خالد .  
وبهذه الطريقة يستطيع خالد الرجوع على الصير في وعلى مضمونه بكر . فالصير في هنا  
ضامن احتياطي لكنه يعتبر مظهراً <sup>(١)</sup> .

§ ١٧٣ — فيما يترتب على الضمان الاحتياطي : يقدم الضمان إما عن الساحب  
أو عن أحد المظهرين ويلزم الضامن بوفاء على وجه التضامن بالأوجه التي يلزم  
المضمون على حسابها ( م ١٣٩ ) ويعتبر التزام الضامن الاحتياطي تجارياً . ولا يشترط  
اصحته ذكر اسم المضمون فإذا لم يذكر فيعتبر الضمان متعلقاً بالساحب أى بكل  
الموقعين على الكمبيالة . وإذا تحرر الضمان على ورقة مستقلة فلا يدل عدم ذكر اسم  
المضمون على أن الضمان عام بل ينظر الى الظروف المحيطة بهذا الضمان كما لو قبل  
صير في كمبيالة وأعطيت له ورقة ضمن مستقلة كان الضمان مقصوراً على هذا الصير في  
ويقول المشروع في المادة ٤٢ : « والضامن الاحتياطي بصك مستقل غير ملزم  
إلا قبل مضمونه » .

ويعتبر الضامن كفيلاً متضامناً <sup>(٢)</sup> مع المضمون يتحمل كل الالتزامات  
التي تقع على مضمونه ويكون له كل حقوقه <sup>(٣)</sup> ، وإذا أوفى قيمة الكمبيالة  
آلت إليه الحقوق الناتجة عنها قبل مضمونه وقبيل كل ملتزم نحوه بمقتضى الكمبيالة  
فيجوز للضامن الاحتياطي التمسك بالتقادم الخمسى <sup>(٤)</sup> ، وليس لهذا الكفيل المتضامن  
حق لتجريد <sup>(٥)</sup> ، وإذا كان المضمون هو الساحب فلا يجوز للضامن أن يرجع  
على بقية الموقعين على الكمبيالة ولا يجوز له الاحتجاج بعدم عمل بروتستو إلا في الحالة  
التي يجوز فيها للساحب أن يحتج بهذا الاهمال <sup>(٦)</sup> ( م ١٤٠ ) ويلزم إعلان البروتستو  
إلى ضامن المظهر ضماناً احتياطياً كما يلزم إعلانه لنفس المظهر وإن لم يحصل ذلك

(١) مصر التجارية المختلطة ١٠ مارس سنة ١٩٣١ ، الجازية ٢٢ ، ١٤٥ — ١٣٠  
(٢) لا يشترط التنويه في صيغة الضمان على التضامن ، لأن التضامن ناتج من طبيعة التعهد  
ومن سلكه التجارى ( سم ١١ يونيو سنة ١٩٠٠ تق ١٢ ، ٨٤ ) .  
(٣) ذهبت بعض الأحكام المختلطة إلى حد إعطاء الضامن حق مقاضاة المدين أمام المحكمة  
التجارية المختلطة ولو كان الضامن والمدين من جنسية واحدة ( سم ٨ مارس سنة ١٩١٦ الجازية  
١٠٠ ، ٦ — ٢٩٨ ) .

(٤) محكمة مصر التجارية المختلطة ٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ الجازية ٤ ، ٣٦ — ٧٣

(٥) سم ١٣ يونيو ١٨٩٤ ، ٦ ، ٣٣٤

(٦) سم ١٦ فبراير سنة ١٩١٠ تق ٣٢ ، ١٤٢



سقط حق الرجوع على الضامن ( م ١٤١ ) ويجوز للضامن قصر ضمانه على جزء من الدين أو على قبول الكمبيالة فقط أو اشتراط حق التجريد قبل مضمونه ، وبالجملة يجوز للضامن تقييد ضمانه بكل ما يراه . لذلك قالت المادة ١٣٩ : « يلزم الضامن . . . بالأوجه التي يلزم المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك . . . » . ويقول المشروع في المادة ٤١ : « يلزم الضامن الاحتياطي على وجه ما التزم به مضمونه . ويكون التزام الضامن صحيحاً ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلا لأي سبب آخر غير عيب في الشكل » .

وسواء وقع الضمان الاحتياطي قبل أم بعد ميعاد الاستحقاق فهو ينتج آثاراً واحدة قياساً على التظهير قبل ميعاد الاستحقاق أو بعده إذ لا يكفي حلول ميعاد الاستحقاق لتغيير طبيعة الورقة التجارية ( بند ٨٤ ) .

## الفصل الرابع

### في التضامن

§ ١٧٤ — في أشخاص الكمبيالة الملزمين بالتضامن : نصت المادة ١٣٧ تجارى على أن « صاحب الكمبيالة وقابلها ومحملها مزومون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن » ومعنى ذلك أنه يجوز للحامل مطالبة أي ملتزم بالدين الثابت في الكمبيالة ، وهو ما يترتب عليه تقوية أماله في استيفاء حقه في ميعاد الاستحقاق ولا يقتصر سريان التضامن على الأشخاص الذين أشارت إليهم المادة ١٣٧ ، ١٤٤ بل يسرى على :

١ — الضامن الاحتياطي ، ذلك لأن المادة ١٣٧ تجارى نصت على التزامه « بالوفاء على وجه التضامن بالأوجه التي يلزم المضمون على حسبها » ولو لم يوقع على الكمبيالة بل وقع ورقة مستقلة .

٢ — يسرى التضامن على الكفيل الذي قدمه أحد الملزمين طبقاً للمادة ١١٩ تجارى ونصها « متى أعلن بروتستو عدم القبول إعلاناً رسمياً وجب على الحياين المتناقلين والساحب على وجه التعاقب أن يقدموا كفيلًا ضامنًا لدفع قيمة



الكمبيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع . ولا يكون الكفيل متضامناً إلا مع من كفله سواء كان الساحب أو المحيل » ولو أن هذا الكفيل لا يطلب منه التوقيع على ذات الكمبيالة .

٣ — إذا تعدد الساحبون أو المظهرون أو القابلون لكمبيالة واحدة التزموا التزاماً تضامنياً بوفاء قيمة الكمبيالة . وتقع حالة التعدد هذه كما لو سحب ورثة في حالة شيوع كمبيالة لتحصيل دين مشترك ، أو آلت إليهم كمبيالة بطريق الميراث ثم ظهورها إلى الغير ، أو إذا تعدد الضمان الاحتياطيون عن أحد الموقعين على الكمبيالة <sup>(١)</sup> .

وإذا كان ظاهر نص المادة ١٣٧ تجارى يفيد أول وهلة أن الحامل فقط هو الذى يستفيد من التضامن إلا أن الموفى بالواسطة يستفيد منه أيضاً لأنه يحل بوفائه محل الحامل فيما له من الحقوق ، وفى هذا تقول المادة ١٥٨ تجارى : « من دفع قيمة كمبيالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيحوز ماله من الحقوق » . كذلك إذا أوفى المظهر الكمبيالة في ميعاد استحقاقها جاز له أن يرجع على الساحب والمظهرين السابقين على وجه التضامن . وفى هذا تقول المادة ١٦٨ تجارى : « لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع ... » ( لاكور بند ١٢٧١ ) .

§ ١٧٥ — فى أمر تضامنه الملتزمين هو تضامن ناقص : يفترض التضامن كما نظمه القانون المدنى وجود دين تحمله عدة أشخاص جمعتهم رابطة المصلحة المشتركة ووجوب تجزئة هذا الدين فيما بينهم واعتبار كل واحد منهم مدينأ أصلياً بحصته وكفيلأ متضامناً بحصص بقية المدينين ويقوم التضامن على وجود وكالة متبادلة ومصالح مشتركة بين المتضامنين <sup>(٢)</sup> وهو ما يقتضى تعارفهم واختيار بعضهم بعضاً

(١) ليون كان وريوات ج ٤ بند ٢٦٨ وإيسكو بند ٤٥٤

(٢) نص القانون المدنى الجديد على أنه إذا أعذر أحد المدينين المتضامنين الدائنين ، فإن باقى المدينين يستفيدون من هذا الأعذار (م ٢٩٣) وإذا تصالح الدائن مع أحد المدينين المتضامنين وتضمن الصالح الإبراء من الدين أو براءة الذمة منه بأية وسيلة أخرى استفاد منه الباقون (م ٢٩٤) وإذا صدر الحكم لصالح أحد المدينين المتضامنين فيستفيد منه الباقون (م ٢٩٦) . وإذا وجهت اليمين إلى أحد المدينين المتضامنين لحقها فإن المدينين الآخرين يستفيدون من ذلك (م ٢٩٥) .



وليس هذا شأن الموقعين على ورقة تجارية فكما تجمع الصدفة بين شخصين غير متعارفين كبائع ومشتري فكذلك الحال بين الموقعين على الكمبيالة . فالساحب يذشى الكمبيالة لأذن من يقبل وفاء قيمتها ، والمستفيد لا يختار المظهر اليه بل يظهر الكمبيالة إلى من قضت ظروف عارضة أو أعمال تجارية بتظهيرها اليه .

وتقضى المادتان ١٦٥ و ١٦٧ تجارى بأنه يجب على الحامل إعلان بروتستو عدم الدفع إلى كل الموقعين ، وتكليفهم بالحضور أمام المحكمة في حالة عدم الوفاء في ظرف الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتستو المذكور . ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل التحيل المذكور . وهو ما يدل على أن الاجراءات المتخذة قبل أحد الموقعين على الورقة التجارية لا تعد حاصلة بالنسبة لباقي الموقعين ، وهو ما أخذ به القانون المدني الجديد حيث نص في المادة ٢٩٣ على أنه « إذا أعذر الدائن أحد المدينين المتضامنين أو قاضاه فلا يكون لذلك أثر بالنسبة إلى باقي المدينين » . وقد ذهب القضاء إلى أن الدعوى المرفوعة على أحد المظهرين لا تقطع التقادم الحمسى بالنسبة للساحب أو بالنسبة لبقية المظهرين <sup>(١)</sup> . كما أن المطالبة الرسمية لأحد الملتزمين بدين الكمبيالة لا يترتب عليها سريان الفوائد بالنسبة لبقية الملتزمين <sup>(٢)</sup> وأن الحكم الصادر على المسحوب عليه لقابل بناء على طلب الساحب لا يسرى على المظهرين <sup>(٣)</sup> وهذا هو ما أخذ به القانون المدني الجديد حيث نص في المادة ٢٩٦ على أنه « إذا صدر حكم على أحد المدينين المتضامنين فلا يحتاج بهذا الحكم على الباقيين ، لذلك يعتبر تضامن الملتزمين بورقة تجارية تضامناً ناقصاً <sup>(٤)</sup> » .

(١) تقضى فرنسى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ س ، ١٩١٥ ، وتالير وبرسرو بند ١٥٤٦ وليون كان ورينوات ج ٤ بند ٢٦٧ ، وبهذا المعنى القانون الموحد ( مادة ٧١ ) والمادة ٩٦ من المشروع حيث نصت على أن « لا يؤثر انقضاء التقادم إلا في حق من اتخذ قبله الاجراء القاطع لسريانها » .

(٢) بواتيل بند ٧٩٨ و ليون كان ورينوات ج ٤ بند ٢٦٧

(٣) تعييق الأستاذ زيمون د ، ١٩٢٩ ، ٢ ، ٨٩

(٤) لاكور وبوترون بند ١٢٧٠ و ١٢٧١ وليون كان ورينوات ج ٤ بند ٥٢٠ وبلانيول ج ٢ بند ٧٧٩ وفردريت ج ١ بند ٤٩٤ ؛ ويلاحظ أن القانون المدني الجديد استبعد نظرية النيابة المتبادلة بين المدينين المتضامنين إلا فيما يعود عليهم بالمنفعة ، لذلك يعتبر التضامن كما قرره القانون المدني الجديد تضامناً ناقصاً يشبهه إلى حد كبير بتضامن الملتزمين في الأوراق التجارية .



١٧٦٨ - في أوامر التزام الموقعين على ورقة تجارية : لا يلتزم الموقعون على ورقة تجارية بدرجة واحدة . ففي السند الاذني يعتبر المحرر مديناً أصلياً ، ويكمل كل مظهر المحرر والمظهرون السابقون . أما في الكمبيالة فيعتبر الساحب مديناً أصلياً عند إنشاء الكمبيالة ، لأن التزامه بحصول الوفاء إلى الحامل هو أساس الكمبيالة ، إنما إذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة تعين على الحامل أن يبدأ بمطالبته . ولكن ليس معنى هذا أن يصير التزام الساحب تبعياً أي مجرد ضمان أو كفالة ، إذ ليس من المفهوم أن دين الساحب تتغير صفته الأصلية بقبول المسحوب عليه وأن يستحيل إلى دين تبعي ، والمعقول أن يحتفظ هذا الدين الأصلي بصفته حتى ينقضي بالوفاء ، وليس من الامارة على اعتبار الالتزام تبعياً مطالبة الساحب بعد مطالبة المسحوب عليه فالساحب على الرغم مما تقدم يظل مديناً متضامناً ، ويظل هو والمسحوب عليه مدينين أصليين وقضت محكمة النقض الفرنسية ( ٣١ أكتوبر ١٩٠٤ ، حوليات القانون التجاري ١٩٠٥ ) بأن إبراء الساحب أو المسحوب عليه القابل يترتب عليه براءة الآخر إلا إذا احتفظ الدائن بحقوقه قبل هذا الأخير . ولا يستطيع المسحوب عليه القابل أن يعتبر نفسه بازاء الساحب ، في مركز الكفيل (١) .

ويلتزم المظهرون التزاماً تضامنياً قبل الحامل ، ولكنهم كفلاء للمدينين الأصليين ، وللمظهرين اللاحقين . وكذلك الحال بالنسبة للضامن الاحتياطي فهو لا يعدو أن يكون كفيلاً (٢) .

على أنه يجب الاحتراز من اعتبار المظهرين كفلاء ، أو مدينين تبعيين ، فهم من وجه مدينون مستقلون . ويمكن وضع مختلف الملتزمين في طبقات ، فالطبقة الأولى تتكون من المسحوب عليه القابل والساحب ، والطبقة الثانية من المظهرين والأخيرة من الضامن الاحتياطي .

(١) نص فرنسي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ، ١٠ ، ١٣ ، وتعليق سبيرون .

(٢) يلاحظ أن الضامن الاحتياطي يتحمل التزاماً تضامنياً بالنسبة لمن تدخل لمصاحته فقط ، ولا يتعدى هذا الالتزام إلى بقية الموقعين على الكمبيالة . ولا يدعى قصد ضمان كل الموقعين ويصدق ما تقدم على القابل الاحتياطي .



ويتحمل الملتزمون في الورقة التجارية التزامات مستقل بعضها عن بعض لاستناد هذه الالتزامات إلى أسباب مختلفة ، ولا يمكن اعتبارهم ، كما هو شأن المدينين المتضامين ، ممثلين لبعضهم بعضاً . لذلك اعتبرنا التضامن القائم بينهم تضامناً ناقصاً .

**مشروع قانون الكميالات :** نصت المادة ٦٥ على أن صاحب الكميالة وقابلها ومظهرها وضامنها الاحتياطي ملزمون جميعاً لحاملها على وجه التضامن . وحاملها مطالبة أي منهم بالاشتراك أو مطالبتهم مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزامهم . ولكل موقع على الكميالة أوفى قيمتها هذا الحق . والدعوى المقامة على أحد المزمين لا تمنع من مطالبة الباقي ولو كان التزامهم لاحقاً لمن وجهت إليهم الدعوى باديء ذي بدء .



# الباب الخامس

في استحقاق الكمبيالة ووفائها

## الفصل الأول

في الاستحقاق

§ ١٧٧ - أهمية الاستحقاق : يحرص التجار على استيفاء حقوقهم في المواعيد المتفق عليها لكي يستطيعوا بدورهم إيفاء ما في ذمتهم لغير . لذلك يكون للوفاء في الميعاد أهمية خاصة في الشؤون التجارية بسبب انعقادها وتشابكها . وقد يعنى وفاء دين واحد عدة أشخاص ، إذ قد يترتب على التأخير في الوفاء اضطراب أعمالهم ، فإذا لم يقبض أحدهم ماله تعذر عليه وفاء ما في ذمته وهو ما ينجم عنه أسوأ النتائج وهو التوقف عن الدفع أو الإفلاس . ويصدق ما تقدم بنوع خاص على وفاء ورقة تجارية تداولت بين عدة أشخاص . فإذا أوفى المسحوب عليه برئت ذمة كل الموقعين ، وإلا التزموا بوفائها . لذلك يكون من الأهمية بمكان أن يتعرفوا بسرعة حقيقة مراكزهم وهذا هو ما يفسر خروج القانون التجارى عن القواعد المدنية العامة .

§ ١٧٨ - في تعريف الاستحقاق : الاستحقاق هو اللحظة التي يصير فيها الدين النابت في الكمبيالة مستحق الأداء . ويجب أن يذكر فيها وإلا عدت مستحقة الوفاء لدى الاطلاع ( بند ٤٧ ) وقد بينت المادة ١٢٧ الصور المختلفة التي يتعين بها ميعاد الاستحقاق ، ويستفاد منها أن ميعاد الاستحقاق قد يكون معلوماً منذ إنشائها ، أو غير معلوم .



§ ١٧٩ - الكمبيالة المستحقة في يوم معلوم <sup>(١)</sup> : وهي الكمبيالة العادية ويكتب فيها اليوم المحدد للوفاء مثل ٣١ أغسطس أو ٥ يناير . الخ .

وقد اعتاد التجار تسهيلا لأعمالهم اختيار أيام ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣١ من كل شهر تمكيناً لهم من وفاء الكمبيالات المسحوبة عليهم من متحصل الكمبيالات التي يحملونها وتسهيلا للمقاصة بين الديون المتبادلة المستحقة الوفاء .

§ ١٨٠ - الكمبيالة المستحقة في سوق : فقدت الأسواق أهميتها في الوقت الحاضر . لذلك تندر الكمبيالات المستحقة الوفاء في سوق . والكمبيالة المستحقة في موسم تدفع في نفس يوم الموسم إذا كان لا يستمر إلا يوماً واحداً ، أما إذا كان الموسم يستمر عدة أيام « فيستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعين لانتهاه الموسم » ( م ١٣١ / ١٣٧ ) لأن المسحوب عليه يعتمد على متحصل مبيعاته في السوق لوفاء ما عليه من الديون حتى يتمكن الحامل من ناحيته من وفاء ديونه . وقد قضى مشروع قانون الكمبيالات ببطالان الكمبيالة المستحقة في سوق ( م ٤٣ ) .

§ ١٨١ - في الكمبيالة المستحقة بعد مضي مرة من تاريخ انشائها : وهي لا تختلف عن الكمبيالة المستحقة في يوم معلوم إلا من حيث الشكل ، إذ أن الاستحقاق في الحالتين معين سلماً . وكل ما في الأمر أنه بدلاً من تعيين يوم معين من الشهر معين مهلة من تاريخ إنشاء الكمبيالة ، وهي طريقة معينة لأنها لا تمكن من تعرف الاستحقاق فوراً ولا تفيد إلا إذا سحبت الكمبيالة على بلد يختلف فيه التقويم عن تقويم البلد الذي أنشئت فيه الكمبيالة لأنه إذا تعين تاريخ معلوم للوفاء فقد لا يتيسر معرفة المدة بين الانشاء والوفاء على وجه الدقة .

وتحدد المدة التي تدفع الكمبيالة عند انقضائها بعدة طرق كعدة أيام أو عدة أشهر . فإذا أنشئت الكمبيالة في أول ديسمبر وكانت مستحقة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخها كان الاستحقاق يوم ١٦ ديسمبر . وإذا أنشئت في يوم ١٥ يناير وكانت مستحقة بعد مضي شهر من تاريخها كان استحقاقها في يوم ١٥ فبراير ، وإذا كان تاريخ الانشاء ١٥ فبراير كان الوفاء في ١٥ مارس وإذا كان تاريخ الانشاء

(١) Lettre de change payable à jour fixe



٣٠ أبريل كان الوفاء في ٣٠ مايو وليس في ٣١ مايو . وجماع ما تقدم أن الميعاد يحدد من يوم معين إلى يوم معين *de quantième à quantième* ، إنما إذا لم يوجد في الشهر التالي يوم محدد مقابل استحققت الكمبيالة في اليوم السابق على اليوم الناقص ، فإذا سحبت الكمبيالة في يوم ٣١ يناير وكانت مستحقة بعد مضي شهر من تاريخها كان الاستحقاق ٢٨ أو ٢٩ فبراير تبعاً لما إذا كانت السنة بسيطة أو كبيسة .

وإذا وقع الاستحقاق في يوم عيد رسمي استحققت في اليوم الذي قبله ( م ١٣٢ تجارى ) وليست هذه القاعدة في صالح المدين لأنها تجعل الكمبيالة مستحقة قبل ميعاد استحقاقها الحقيقي .

١٨٢٩ — الكمبيالة المستحقة لدى الاطمرع<sup>(١)</sup> : يتوقف تعيين يوم الاستحقاق على إرادة الحامل ، وفي هذا تقول المادة ١٢٨ : « الكمبيالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الاطلاع عليها تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها » . ولكن هل يستطيع الحامل إرجاء تقديمها إلى ما لا نهاية ؟ تقول المادة ١٦٠ : « حامل كمبيالة مسحوبة من الأرض القارة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصرى سواء كان بمجرد الاطلاع عليها أو بعده بيوم أو أكثر أو بشهر أو أكثر يجب عليه أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها وإلا سقط حقه في الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب إذا كان قد أوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه . . . » وتزداد هذه المواعيد في الأحوال التي أشارت إليها المادة ١٦٠ إلى سنة . وتتضاعف في حالة حصول حرب بحرية . والجزاء المترتب على عدم تقديم الكمبيالة في المواعيد السابقة الذكر هو سقوط حق الحامل المهمّل . على أنه يجوز الاتفاق على تقصير أو مد هذه المواعيد ، وفي هذا تقول المادة ١٦٠ : « ومع ذلك لا تخل الأحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين آخذ الكمبيالة *preneur* وساحبها والمحيلين أيضاً » كما أنه يجوز الاتفاق على حذف هذه المواعيد بتماماً .

١٨٣٩ — الكمبيالة المستحقة بعد مضي مرة منه وقت الاطمرع : يضار المسحوب عليه من كون الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع ، إذ يستطيع الحامل

(١) *Lettres de change payables à vue*



مطالبته فجاءه بالوفاء في أية لحظة لذلك تسحب الكمبيالة مستحقة بعد مضي مدة من الاطلاع . ويجب تقديمها إلى المسحوب عليه في المواعيد المبينة في المادة ١٦٠ وتبدأ المدة المبينة في الكمبيالة من تاريخ التقديم سواء ثبت هذا التقديم بالقبول أو بتحرير بروتستو عدم القبول . وتقول المادة ١٢٩ : « يكون ابتداء ميعاد دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة لدفعها بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها معتبراً من تاريخ قبولها أو من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول » وقد أشار القانون إلى الحالتين العاديتين لتحديد ميعاد وفاة الكمبيالة . ولكن المسحوب عليه ، مع امتناعه عن القبول ، قد يؤثر على الكمبيالة ويؤرخ هذا التأشير (١) بما يفيد اطلّاعه وفي هذه الحالة تبدأ المدة المبينة في الكمبيالة من تاريخ التأشير (١) .

ويؤدي القبول بلفظ مقبول بشرط ذكر التاريخ . وفي هذا تقول المادة ١٢١ : « وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة إذا كانت الكمبيالة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاع القابل عليها » وإذا لم يذكر التاريخ فتصير قيمة الكمبيالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوباً من تاريخها (م ١٢١) ويقع الجراء على المسحوب عليه لأنه يلتزم بدفع الكمبيالة قبل ميعادها الحقيقي بسبب خطئه كما لو سحبت كميّاة في أول ديسمبر مستحقة بعد مضي ١٥ يوماً من وقت الاطلاع ثم قدمها الحامل في يوم ٨ ديسمبر إلى المسحوب عليه الذي وقعها دون أن يؤرخ القبول استحققت الكمبيالة في يوم ١٦ ديسمبر بدلاً من ٢٣ ديسمبر . وقد يضار الحامل أيضاً من عدم ذكر تاريخ القبول ، كما لو أنشئت الكمبيالة في أول ديسمبر مستحقة الوفاء بعد مضي ثلاثة أيام من الاطلاع استحققت في ٤ ديسمبر فإذا كان توقيع المسحوب عليه بالقبول حصل حقيقة في ٨ ديسمبر وتقدم الحامل إلى المسحوب عليه في ١١ ديسمبر ولم تدفع قيمة الكمبيالة ورجع على الساحب والمظهرين استطاعوا الاحتجاج عليه بالاهمال لأنه لم يطلب الوفاء يوم الاستحقاق وهو ٤ ديسمبر ولم يحضر بروتستو في اليوم التالي للاستحقاق (٢) . ويحتسب تاريخ القبول من يوم

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٢٨٣ ولاكور وبوترون بند ١٣٠٧

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٢٨٥ وبسبب هذه النتيجة يرى تاير ( بند ١٤٠٥ ) .

أن الحامل الحق في تسكئة هذا القمض بأن يتقدم مرة ثانية إلى المسحوب عليه ويطلبه بوضع هذا التاريخ ، بشرط أن لا ينقضي على الكمبيالة ستة شهور من تاريخ إنشائها (م ١٦٠) . ويرى توجيهه ( بند ٤٩٨ ) إعطاء الحامل حق إثبات التاريخ الحقيقي ويعاب على هذا الرأي أنه مخالف لتلك القاعدة الأساسية القاضية بأن نقص البيانات في الكمبيالة لا يجوز تكتمه بدليل أجنبي عنها .



تقديم الكمبيالة للقبول ( بند ١٥٣ ) وإذا احتسب المسحوب عليه القبول واقعا في اليوم التالي جاز للحامل تحرير بروتستو عدم القبول لأن هذا البروتستو لا يحرر فقط في حالة الامتناع عن القبول بل يحرر إذا اقترن القبول بتعديل في أركان الكمبيالة كما لو آخر ميعاد استحقاقها يوماً واحداً بتاريخه القبول من اليوم التالي لتسلمه الكمبيالة <sup>(١)</sup>.

١٨٤٤ — في وجوب المطالبة في يوم الاستحقاق : يجب على حامل الكمبيالة المطالبة بدفع قيمتها في يوم الاستحقاق وتقول المادة ١٦١ : « يجب على كل حامل كمبيالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد » : وليس هذا حقاً للحامل ، بل هو التزام يترتب عليه جزاء في حالة عدم تنفيذه .

وكما أن الحامل يلتزم بتقديم الكمبيالة إلى المسحوب عليه في يوم الاستحقاق ، كذلك يلتزم المسحوب عليه بالوفاء في هذا اليوم ، إلا إذا وافق يوم عيد رسمي فيكون دفعها في اليوم الذي قبله ( م ١٣٢ / ١٣٨ ) .

١٨٥٥ — في الحرمان من المهر القضاية : يقضى القانون المدني القديم بأنه يجوز للقضاة أن يأذنوا بالوفاء على أقساط أو بميعاد لائق ( م ١٦٨ / ١٣٢ ) وتقابلها مادة ٣٤٦ فقرة ٢ مدني جديد <sup>(٢)</sup> . ولم يأخذ القانون التجاري بهذه القاعدة فقضى بأنه « لا يجوز للقضاة أن يعطوا مهلة لدفع قيمة الكمبيالة » ( م ١٥٦ / ١٦٣ ) وتسرى هذه المادة على الدين الثابت في ورقة تجارية ، سواء أكان المدين تاجراً أم غير تاجر ، لأن الملحوظ في حرمان المدين من الأجل القضاة هو طبيعة الدين لا حرفة المدين . وهذا الحرمان يجعل الالتزام الثابت في كمبيالة ثقيل الوطءة على المدين ، فقد تكون حالته تبعث على الشفقة لكن القاضى لا يستطيع تلقاء نص القانون أن يتداركه برحمته ولو كان إعساره مؤقتاً . ذلك لأن حامل الكمبيالة يعتمد على استيفاء دينه في يوم معلوم لكي يستطيع بدوره أن يوفي ما عليه من ديون وقد يتعرض لعسر شديد ولو كانت المهلة يسيرة .

(١) أيون كان وريتوات ج ٤ بند ٢٨٦

(٢) وتنص المادة الجديدة على أنه « يجوز للقاضى في حالات استثنائية إذا لم يمنعه نص في القانون أن ينظر المدين إلى أجل معقول أو آجال ينفذ فيها التزامه إذا استدعت حالته ذلك ولم يالحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم » .



ويسرى الحرمان من المهلة القضائية على المظهرين والساحب في حالة رجوع الحامل عليهم بسبب عدم وفاء الكمبيالة ، سواء قبل المسحوب عليه الكمبيالة أم لا .  
ويترتب على حرمان المدين من المهلة القضائية عدم سريان المادة ١٤٦ من قانون المرافعات الجديد التي تعطى المدعى عليه حق إدخال ضامن في الخصومة وطلب ميعاد لاستحضاره .

١٨٦٩ - في التأجيل الجبرى للمطالبات : moratorium : تلجأ الحكومات على إثر وقوع حوادث غير عادية كالنفير العام أو وقوع كارثة عامة الى سن قوانين لتأجيل مواعيد دفع الأوراق التجارية . ولما قامت الحرب العالمية رقم ١ أصدرت الحكومة المصرية في ٤ أغسطس ١٩١٤ قانوناً بتأجيل تلك المواعيد ، قضت المادة الأولى منه بـ « تفجيل الى أول نوفمبر ١٩١٤ المواعيد التي يجب أن تعمل فيها البروتستات وجميع الاجراءات الخاصة بالرجوع وذلك فيما يتعلق بجميع الأوراق التجارية الجائز التداول بها . ولا يجوز مطالبة المحولين وغيرهم من الملتزمين بالسداد أثناء مدة هذا التأجيل . أما الفوائد فتكون واجبة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ الوفاء » وأشارت المادة بالذات الى المحولين وغيرهم من الملتزمين « وهو ما قد يستفاد منه أن الغرض هو حماية الحامل حتى لا يسقط حقه في مطالبة الضمان لعدم قيامه بالاجراءات القانونية ، في مواعيدها القانونية ، وأنه لا يجوز مطالبة هؤلاء الضمان خلال مدة التأجيل بالوفاء ، مع أنه من المتعين في الحقيقة أن يمنح هذا التأجيل للمدين الأصلي كالمسحوب عليه <sup>(١)</sup> . وفي ٩ أغسطس ١٩١٤ صدر أمر عال شمل كافة المعاملات التجارية <sup>(٢)</sup> المعقودة قبل ذلك التاريخ وأجيز للبنوك أن لا تصرف أكثر من ٥ ٪ من قيمة الودائع وظل التأجيل الجبرى مطبقاً حتى ٣١ يناير ١٩١٥

(١) نقلت المادة المصرية على ما فيها من خطل من القانون الفرنسى الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ وقد أشار الأستاذ تالير في حوليات القانون التجارى إلى هذا الخطل (سنة ١٩١١ ص ٦١) ثم صدر قانون في فرنسا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٠ صحح هذا الخطل . ولم يتنبه واضع القانون المصرى إلى هذا التصحيح .

(٢) صدر في فرنسا ذكريتو بهذا المعنى في ٩ أغسطس سنة ١٩١٤ وبسبب اضطرابات سنة ١٩١٩ اتخذت الحكومة إجراءات مماثلة لانقطاع طرق المواصلات وغلق المحاكم في بعض الجهات .



§ ١٨٧ — فبمجه يستفبر من الأجل : الأصل أن الأجل مشروط لصالح المدين وأنه يستطيع التنازل عنه وإوفاء قبل حلوله ( ١٠١ مدنى قديم )<sup>(١)</sup> إنما قد يستفاد من الاتفاق أو من ظروف الحال أن الأجل مشروط لصالح الدائن والمدين . وقد قضى القانون التجارى فى المادة ١٤٥ بأنه « لا يجبر حامل الكميالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق » فيكون الأجل مقررأ لمصلحة الدائن والمدين . فالدائن لا يستطيع المطالبة بالوفاء قبل حلول الاستحقاق ، والمدين لا يستطيع فرض الوفاء على الدائن ، ذلك لأن الكميالة سلعة قد يستفيد الحامل منها حتى ميعاد الاستحقاق ، كما أنه من الجائز أن تكون حيازة الحامل للكميالة المسحوبة على مكان معين مردها الى حاجته الى إيجاد نقود فى هذا المكان فى تاريخ استحقاق الكميالة . إنما يرد على هذه القاعدة الاستثناءات الآتية :

١ — يجوز أن يحتفظ فى الكميالة للمسحوب عليه بحق الخصم أى الحق فى دفع قيمتها قبل الميعاد فى مقابل خصم مبلغ معين<sup>(٢)</sup> ، ويستعمل شرط الخصم فى الكميالات المستندية<sup>(٣)</sup> .

٢ — اذا امتنع المسحوب عليه عن القبول ، أو اذا أفلس الساحب فى حالة عدم قبول المسحوب عليه ، جاز للحامل مطالبة الموقعين بتقديم كفيل إن لم يختاروا الوفاء حالا دون استئزال أى شىء من قيمتها ( م ١١٩ تجارى ) .

## الفصل الثانى

### فى الوفاء

§ ١٨٨ — فى معنى الوفاء : يقصد بالوفاء تنفيذ الالتزام على الوجه المتفق عليه إما باعطاء شىء ، أو بفعل شىء أو ترك أمر . لكن الوفاء فى الأوراق التجارية له معنى أخص ، لأن محل التعهد الناشئ عنها يكون دائماً نقوداً . لذلك يراد بالوفاء

(١) ليس لهذه المادة مقابل فى القانون المدنى الجديد .

(٢) faculté d'escompte وتحرر الكميالة بالصيغة الآتية : « إدفوا لاذن ... ألف جنيه فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولكم الحق فى خصمها ٥ ٪ ... » .

(٣) لاكور بند ١٣١١ وليون كان ج ٤ بند ٢٩٢



في الكمبيالة دفع مبلغ معين من النقود <sup>(١)</sup> . ويقتضى وفاء الورقة التجارية تقديمها إلى المدين في يوم الاستحقاق . وهذا التقديم شرط أساسي لاستعمال الحق الثابت فيها . فلو ضاعت الكمبيالة تعذر على الحامل الاستيلاء على حقه إلا إذا اتبع إجراءات خاصة . ولم يلم القانون التجاري بكل قواعد الوفاء ، لذلك يجب الرجوع إلى القواعد المدنية المقررة في المواد ( ٣٢٣ — ٣٤٩ مدني جديد ) واعتبارها مكملّة لقواعد القانون التجاري .

### الفصل الأول

#### في شروط الوفاء الصحيح

§ ١٨٩ — في شروط الوفاء : الأصل أن يسأل المدين عن صحة الوفاء لأنه ملتزم قبل شخص معين معروف له . فإذا أحوال الدائن حقه إلى الغير فالمحال معروف سلفاً للمدين لأن الحوالة لا تنفذ إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها <sup>(٢)</sup> . ويختلف الأمر بالنسبة للمدين بدين صرفي . فقد ينتقل هذا الدين إلى دائن غير معروف من المدين ، إذ أن التظهير يتم دون أن يكون المدين طرفاً فيه ودون أن يخطر سلفاً باسم الدائن الجديد . ولا يستطيع المدين التحقق من صحة توقيعات الموقعين ولا من شخصية الدائن الذي قد يتسمى بغير اسمه الحقيقي ويعطى مخالصة للمدين . لذلك افترض القانون التجاري صحة الوفاء الحاصل في ميعاد الاستحقاق اعتماداً على ظاهر الحال ، وحمل المدين المسؤولية عن صحة الوفاء الحاصل قبل ميعاد الاستحقاق .

§ ١٩٠ — في الوفاء في ميعاد الاستحقاق : نصت المادة ١٤٤ تجاري على أن « من يدفع قيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من أحد في ذلك يعتبر دفعه صحيحاً » <sup>(٣)</sup> . ويلاحظ أن القانون أقام قرينة لمصلحة المسحوب

(١) أجاز القانون التجاري الإيطالي القديم ( م ٣٣٣ — ٣٣٨ ) وقانون رومانيا القديم ( م ٣٥٨ — ٣٦٣ ) أن يكون محل الورقة التجارية سائماً .

(٢) مادة ٣٠٥ مدني جديد ونصها « لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها . على أن نفاذها قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ » .

(٣) يستفاد من النص الفرنسي أن القانون أقام قرينة على صحة الوفاء :

“Celui qui paye une lettre de change à son échéance et sans opposition est présumé valablement libéré” .



عليه الذي أوفى بحسن نية في ميعاد الاستحقاق ، وهي براءة ذمته بشرط أن لا يكون ارتكب خطأ أو إهمالاً . وهذه القرينة لا ترد على صحة الوفاء ، فالوفاء الحاصل بدون إهمال من المسحوب عليه صحيح ولا يفترض صحته . ولكنها ترد على حذر الموفى *prudence du payeur* فيفترض فيه أنه اتخذ كل الاحتياطات اللازمة ، ويجوز هدم الدليل المستفاد من هذه القرينة بكافة طرق الإثبات <sup>(١)</sup> .

§ ١٩١ — فيما يجب أن يتخذه الموفى من وجوه الاحتياط : يجب على المدين أن يلتزم جانب الحذر ، وأن يتخذ وجوه الاحتياط الآتية :

١ — أن لا يوفى قيمة الكمبيالة إلا إذا تسلمها بذاتها من الحامل لأن الكمبيالة تزيد على كونها أداة للإثبات ، إذ أن الحق الثابت فيها يندمج لحد ما في الصك .

٢ — أن يطالب الحامل بتحرير مخالصة *acquit* وليس للحامل أية مصلحة في الامتناع عن تحريرها إلا إذا كان حائزاً غير شرعي للكمبيالة وخشى أن يرتكب تزويراً بتسميه باسم المالك الحقيقي .

٣ — إذا كان الحامل وكيلًا وجب على المدين التحقق من وكالته . إنما إذا اشتملت الكمبيالة على مخالصة وقعها مالك الورقة التجارية نهضت هذه المخالصة دليلاً على وجود وكالة ضمنية . على أن المدين يجوز له أن يمتنع عن الوفاء إلى هذا الوكيل إذا خالجه شكوك جدية في شخصيته <sup>(٢)</sup> .

٤ — يجب على المدين أن يتحقق من تسلسل التظاهرات لمعرفة إن كان هناك انقطاع في سلسلة التظاهرات <sup>(٣)</sup> كما يجب عليه أن يتحقق من صحة الامضاءات المعروفة له ، وخاصة إمضاء الساحب <sup>(٤)</sup> .

(١) فونتان بند ٨١٥

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٢٩٨ وتاير بند ١٥٠٨ وتنص المادة ٣٣٢ من القانون المدني الجديد « ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن... » .

(٣) نقض فرنسي ٥ فبراير سنة ١٩٠٨ س ١٩٠٨ ، ١٤١٩٠٨ ، ٧٩٤١٤١٩٠٨

(٤) يرى بعض الشراح أنه إذا اكتشف المسحوب عليه تزويراً في إمضاء أحد المظهرين ، وكان الحامل حسن النية كان وفؤه صحيحاً تطبيقاً لقاعدة استقلال الامضاءات ( فونتان بند ٨١٧ ) وقضى القانون الألماني في المادة ٣٦ من قانون الأوراق التجارية بأن « من أوفى ورقة تجارية لا يلزم بتحقيق صحة التظاهرات » .



٥ — إذا اشتملت الكمبالة على شرط الاخطار : وجب على المسحوب عليه الامتناع عن الوفاء حتى يتلقى إخطاراً من الساحب<sup>(١)</sup>.

§ ١٩٢ — في الوفاء الى نافصى الأهلية : تشترط القواعد العامة لصحة الوفاء أن يحصل إلى الدائن المتمتع بالأهلية (م ١٦٥ / ٢٢٨ مدنى قديم)<sup>(٢)</sup> ولا تسرى هذه القاعدة على من أوفى ورقة تجارية بحسن نية في ميعاد الاستحقاق فإذا أوفى المسحوب عليه قيمة كمبالة إلى حامل ناقص الأهلية برئت ذمته ، ولكى يقضى ببطلان هذا الوفاء يجب أن يثبت تواطؤه أو على الأقل إهماله في وقت الوفاء ، ذلك لأن المدين التزم بالوفاء ، ويجب أن يقوم به على وجه السرعة وإلا عد ممتنعاً عن الوفاء ووجب تحرير بروتستو عدم الدفع في اليوم التالى ليوم الاستحقاق مع ما فى ذلك من العواقب الخطيرة بالنسبة له ولبقية الملتزمين معه . لذلك يجب أن لا يعوق الوفاء اشتراط إثبات أهلية الدائن وما تقتضيه من تدخل المحاكم وغير ذلك.

### الفصل الثانى

#### في أحوال بطلان الوفاء

§ ١٩٣ — فى أموال بطلان الوفاء : سبق القول فى شروط صحة الوفاء وقد أشار القانون التجارى إلى حالتين يسأل فيهما المسحوب عليه عن صحة الوفاء وهما الوفاء المبسر ، والوفاء على الرغم من حصول معارضة .

§ ١٩٤ — فى الوفاء المبسر<sup>(٣)</sup> : (١) قدمنا أن الحامل لا يلزمه قبول الوفاء قبل الاستحقاق إلا إذا اتفق على خلاف ذلك كما لو احتفظ المسحوب عليه لنفسه بحق الخصم . فإذا أوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق إما بمقتضى شرط خاص وإما بموافقة الحامل وجب عليه أن يتخذ كل وسائل الحيلة التى تقتضيها القواعد المدنية العامة لصحة الوفاء . وفى هذا تقول المادة ١٤٣ تجارى : « من يدفع قيمة الكمبالة قبل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسئولاً عن صحة الدفع » .

(١) suivant avis تالىر وبرسو بند ١٥٠٨ ص ٩٠٢ ولاكور وبوترون بند ١١٩٨

(٢) تقول المادة ٣٣٢ مدنى جديد « يكون الوفاء لدائن أو لثامبه ... » .

(٣) Paiement anticipé, paiement fait avant l'échéance



ذلك لأن المسحوب عليه أوفى باختياره ، وقد كان في مقدوره التحقق من ظروف الوفاء ، ولا يستطيع الادعاء بأن خوفه من تحرير بروتستو عدم الدفع حمله على العجلة في الوفاء ، فإذا أوفى برعونه تحمل نتيجة عمله ، والتزم بالوفاء مرة ثانية<sup>(١)</sup>.

في نتائج تطبيق الفروع المرنية على الوفاء المبسر : يترتب على تطبيق القواعد المدنية على الوفاء المبسر التزام الموفى بإثبات وفائه إلى الدائن الحقيقي ، أو إلى وكيله أو إلى الخاثر للدين (م ١٦٧/٢٣٠ مدني قديم ومادة ٣٣٣ مدني جديد)<sup>(٢)</sup> وأن الدائن الذي تلقى الوفاء متمتع بالأهلية ولا يكفي لبراءة ذمة المدين إثبات أن الموفى إليه accipiens حامل للكبيالة بطريق التظهير . فإذا كان توقيع المظهر مزوراً اعتبر المدين أنه أوفى إلى غير دائن ، وإذا حصل الحامل على الكبيالة بطريق التظهير من مظهر مغلس ، اعتبر الوفاء الحاصل إلى هذا الحامل غير صحيح .

ولا تسري القاعدة المقررة في المادة ١٤٣ تجاري ، وهي التي تقضى بمسؤولية من يدفع قيمة كبيالة قبل ميعاد استحقاقها ، إلا على المسحوب عليه ، فلا تسري على الصيرفي الذي خصم كبيالة<sup>(٣)</sup> ، لأن عملية الخصم تفترض عدم حلول استحقاق الكبيالة في وقت إجراء هذه العملية .

وقد تساءل الشراح عن صحة الوفاء المبسر الحاصل إلى الحامل الذي تغيرت حالته المدنية بعد الوفاء ، بسبب الافلاس أو عدم الأهلية . والجواب أن هذا الوفاء صحيح متى وقع بحسن النية<sup>(٤)</sup> .

§ ١٩٥ — في المعارضة في الوفاء<sup>(٥)</sup> : (٢) يتأذى ائتمان الكبيالة إذا صار في الامكان تأخير الوفاء بمعارضات تعسفية ، ومن العسير إثبات فساد المعارضة .

(١) تشكك القانون في صحة الوفاء المبسر مقضى ببطالانه إذا وقع في فترة الريبة (م ٢٢٧/٢٣٥ تجاري) .

(٢) ونصها « إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه فلا تبرأ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، وبقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته » .

(٣) محكمة معمر الابتدائية التجارية المختلطة ٣ مارس سنة ١٩٣١ جازبة المحاكم المختلطة ج ٢٢ ، ١٦٨ — ١٧٧

(٤) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٢٩٦ وتالير بند ١٥٠٩ هامش ١ ويلاحظ أن المادة ٢٣٥/٢٢٧ تجاري تشير فقط إلى وفاء المغلس الديون التي في ذمته قبل ميعاد استحقاقها .

(٥) de l'opposition au paiement



ويمتنع المدين الخريص عن الوفاء خشية التزامه بالوفاء مرة ثانية . كما أن المسحوب عليه قد يعمل من جانبه على تأخير الوفاء بالايغاز الى أحد صنائعه بأجراء معارضة لا تستند الى أساس جدى . لذلك حرص القانون على تحديد الأحوال التي يجوز فيها المعارضة ، فنص في المادة ١٤٨ تجارى على أن « لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كبيالة إلا في حالة ضياعها أو تفليس حاملها » . وتعطى المادة ١٤٠ / ٤٧١ مرافعات قديم و ٥٤٣ مرافعات جديد للدائن الحق في أن يحجز على ما لمدينه قبل الغير . لكن حجز ما للمدين لدى الغير لا يمكن تصوره في الأوراق الاذنية <sup>(١)</sup> لأن الحق الثابت فيها ينتقل بمجرد التظهير وبدون حاجة الى إخطار المدين الذى قد لا يعرف ماليتها الحال <sup>(٢)</sup> . ولا يستطيع المسحوب عليه الامتناع عن الوفاء الى الحامل بزعم توقيع دائنى حامل سابق حجزاً تحت يده ، طبقاً لقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع إذ أن الحامل الحال لا يعتبر خلفاً *ayant cause* للحملة السابقين . ولكن يختلف الأمر إذ أوقع الحجز دائن الحامل الحال ، إذ لا محل للاحتجاج بنظرية عدم الاحتجاج بالدفع بسبب التظهير .

§ ١٩٦ — في المعارضة بسبب الضياع : إذا فقدت الكبيالة تعين على ماليتها الإسراع في إخطار المسحوب عليه بالضياع لمنعه من الوفاء وإلا كان وفاؤه صحيحاً الى حاملها اذا تقدم بها في ميعاد الاستحقاق وكان المسحوب عليه حسن النية وتعذر نسبة إهمال اليه .

§ ١٩٧ — في المعارضة بسبب إفلاس الحامل : يترتب على إفلاس الحامل رفع يده عن إدارة أمواله وانتقال هذا الحق الى وكيل التفليسة . ويقع على الوكيل واجب إخطار المسحوب عليه بعدم الوفاء الى الحامل المفلس ، وإلا كان وفاء المسحوب عليه الحسن النية الغير العالم بالافلاس صحيحاً ومبرئاً لزمته .

(١) استئناف مختلط ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٠ تق ٢١ ، ٧٥

(٢) سبق القول إن القضاء المختلط اعتبر التظهير الحاصل بعد ميعاد الاستحقاق توكيلاً بالقبض ( بند ٨٣ ) لذلك يصح توقيع حجز ما للمدين لدى الغير بعد ميعاد الاستحقاق بسبب عدم سريان قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع على التظهير التوكيلى ( نوجيبه بند ٣٣٢ واستئناف مختلط ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٧ تق ٣٠ ، ٨٤ ) .



§ ١٩٨ — المعارضة في الوفاء بسبب عرق الأهلية الحامل : أشارت المادة ١٤٨ إلى حالى ضياع الكمبيالة أو إفلاس حاملها . وعلى الرغم من أن القانون ذكر هاتين الحالتين على سبيل الحصر إلا أن القانون قصد بالذات منع حجز مال المدين لدى الغير . ومن العسير القول بعدم جواز المعارضة في الوفاء فى أحوال تعتبر تطبيقاً للاعتبارات العامة التى وضعت على ضوءها المادة ١٤٨ كعدم أهلية الحامل : كما أنه لا محل للفرقة بين عدم الأهلية والإفلاس الذى يترتب عليه رفع يد المفلس عن إدارة أمواله واعتبار الوفاء الحاصل إليه غير مبرى . لذمة المدين قبل نقابة الدائنين<sup>(١)</sup> وعلى نقيض ما تقدم لا تجوز المعارضة فى حالة إفلاس الساحب بسبب انتقال ملكية مقابل الوفاء إلى الحامل .

§ ١٩٩ — فى صورة المعارضة : لم يبين القانون صورة المعارضة لذلك يجوز إخطار المسحوب عليه بأية وسيلة ، ولا يشترط الحصول على أمر من القاضى أو تقديم كفيل . إنما يحسن حسماً لكل نزاع حصول المعارضة على يد محضر .

### الفصل الثالث

#### فى كيفية الوفاء

§ ٢٠٠ — فى كيفية الوفاء : تقول المادة ١٤٢ تجارى : « يلزم دفع قيمة الكمبيالة من صنف النقود المبينة فيها » فإذا اشترط فى ورقة تجارية أن يكون وفاقها بعملة أجنبية وكان من المستطاع الحصول على هذه العملة الأجنبية إما فى صورة نقود أو شيك ، صح الوفاء بهذه العملة<sup>(٢)</sup> .

وإذا ذكر فى ورقة تجارية أن يكون وفاقها بالذهب كان هذا الشرط باطلاً واستطاع المدين أن يوفى بأوراق البنسكنوت التى يصدرها البنك الأهلى المصرى ،

(١) أضافت المادة ٣٩ من القانون البلجيكى حالة عدم الأهلية - ou de son incapacité de recevoir .

(٢) استئناف مختلط ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ تق ٤٨ ، ٢٤٢ ( العملة المتفق عليها فى هذه القضية فرنكات فرنسية ) . وتقول المادة ١٣٤ مدنى جديد : « إذا كان محل الالتزام نقوداً التزم المدين بقدر عددها المذكور فى العقد دون أن يكون لارتداد قيمة هذه النقود أو لانتهاضها وقت الوفاء أى أثر » ( تقابل المادة ٤٧٥ مدنى قديم ) .



طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٥ (١) . (بند ٤٦) وكذلك يعتبر باطلاً كل شرط ينم عن التشكك في العملة المصرية كاشتراط الوفاء بعملة أجنبية أو شرط اختيار الصرف (٢) . وهو ما يعتبر خروجاً عن القاعدة المقررة في القانون المدني من أن الوفاء يجب أن يكون على الوجه المتفق عليه (م ١٦٨ / ٢٣١ مدني قديم و ٣٤١ مدني جديد) .

وإذا ذكر في الكمبيالة صنف النقود بدون تعيين كاف لنوعها ، كما لو ذكر « ادفعوا مائة جنيه » بدون تعيين نوع الجنيه كانت العملة المقصودة من العاقلين هي عملة بلد وفاء الكمبيالة (٣) .

ويجب على المدين أن يوفي قيمة الورقة التجارية حسب القيمة القانونية للنقود وقت الوفاء .

§ ٢٠١ - في الوفاء الجزئي : يقضى القانون المدني بوجوب وقوع الوفاء كاملاً . ولا يجوز للمدين أن يقهر الدائن على قبول وفاء جزئي لأنه يحرم الدائن من الانتفاع بدينه على الوجه المجدي لتعرضه للنفاذ تدريجاً . وبما أن الدائن أعطى المدين حقاً كاملاً وجب أن يستولى الدائن على هذا الحق كاملاً لا مجزئاً . وفي هذا تقول المادة ١٦٨ / ٢٣١ مدني قديم : « يجب أن يكون الوفاء على الوجه المتفق عليه . . . وألا يكون ببعض المستحق » وتقول المادة ٣٤١ مدني جديد : « الشيء المستحق أصلاً هو الذي يكون الوفاء به فلا يجبر الدائن على قبول شيء غيره ولو كان هذا الشيء مساوياً له في القيمة أو كانت له قيمة أعلى »

(١) استئناف مختلط ١٨ فبراير سنة ١٩٣٦ تق ١٤٢٠٤٨

(٢) استئناف مختلط ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ تق ٢٠٣٠٥٠ ولا يجوز الاتفاق على تحميل المدين الحسارة المترتبة على هبوط قيمة العملة (الحكم السابق) وتنص المادة ٤٧٤ / ٥٧٧ مدني على أنه « إذا كان الشيء المستعار نقوداً لزم رده بعينه المددية أيّاً كان اختلاف أسعار المسكوكات الذي حصل بعد وقت العارية » وتفيد هذه المادة عدم استراف المشرع بقاعدة الحقوق المكتسبة . وتقول المادة ٥٣٨ من القانون المدني الجديد : « على أن يرد إليه المقرض عند نهاية القرض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته »

(٣) فوتتان بند ٨٠٥ وقد أخذ مشروع قانون الكمبيالات في المادة ٥١ فقرة ٤ بهذا الرأي . وعكس ذلك ليون كان حيث يرى أن تكون عملة الوفاء هي عملة البلد الذي أنشئت فيه الكمبيالة (ج ٤ بند ٣٠٢) .



وتقول المادة ٣٤٢/١ مدني جديد : « لا يجوز المدين أن يجبر الدائن على أن يقبل وفاء جزئياً لحقه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك » .

وقد خرج القانون التجاري عن هذه القاعدة وقضى بالالتزام الدائن بقبول الوفاء الجزئي ، وتقول المادة ١٥٥ تجاري : « اذا عرض على حامل الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملاً لمبلغ الكمبيالة بتمامه وكل ما يدفع من أصل قيمة الكمبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومحملها وعلى حاملها أن يعمل البروتستو على ما بقي منها » . ذلك لأن الوفاء لا يعنى الحامل فقط بل الملتزمين بالوفاء أيضاً ، ولا مراعاة في أنهم يضارون من امتناع الحامل عن قبول هذا الوفاء الجزئي ، لأنه يملك الرجوع عليهم بكل قيمة الكمبيالة ، وقد يتعذر عليهم فيما بعد تحصيل ما عرضه المسحوب عليه على الحامل (١) . ولا يجوز لمن أوفى بصفة جزئية المطالبة بتسليم الكمبيالة ، وذلك لأن الحامل في حاجة إليها للمطالبة بما تبقى من قيمتها إنما يجوز له مطالبة الحامل بالتأشير على الكمبيالة بالجزء الذي استوفاه وتحرير مخالصة بذلك .

### الفصل الرابع

#### في حكم الوفاء

§ ٢٠٢ — فيما يترتب على الوفاء : إذا أوفى المسحوب عليه قيمة الكمبيالة برئت ذمة جميع الموقعين من الضمان الذي فرضه القانون عليهم . فلو كان المسحوب عليه مديناً للساحب برى من الدين بمقدار ما أوفاه . إنما إذا لم يستول المسحوب عليه على مقابل الوفاء ، أو كان المقابل فتح اعتماد اعتبر ما أوفاه قرضاً وجاز له استرداده

(١) بهذا المعنى مشروع قانون الكيبيالات (م ٤٩) قد قضى بأنه لا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي . وقد كانت هذه القاعدة مثاراً لمناقشات طويلة في مؤتمر جنيف ، حيث اعترض على إلزام الحامل بقبول هذا الوفاء . فقد يقصد المدين عدم دفع جزء طفيف من قيمة الورقة معتذراً بأسباب واهية ، واسكنه يقصد في الحقيقة مضايقة الحامل ، كما أنه يعلم في الوقت نفسه أن الحامل لا يرفع دعوى رجوع على الملتزمين بهذا المبلغ الطفيف . وقيل أخيراً إن البنوك هي التي تحصل الأوراق التجارية بمعرفة محصلي garçons de recettes ، وليس للمحصل سلطة إعطاء مخالصة جزئية إلا إذا كان لديه توكيل خاص وهو ما يعرف أعمال التحصيل . وقد قيل رداً على هذه الاعتراضات إنه ما دام القانون الموحد اعترف بصحة القبول الجزئي ، فمن التناقض اعتبار الوفاء الجزئي غير صحيح . كما أنه يجب التخفيف بقدر الامكان من مسئولية المظهرين .



من الساحب ، إلا إذا كانت الكمبيالة مسحوبة لذمة الغير ، فإن المسحوب عليه يرجع على الأمر بالسحب لا على الساحب الظاهر ( بند ٤٣ ) .

وإذا أوفى شخص غير المسحوب عليه فلن يترتب على هذا الوفاء انقضاء الالتزامات المترتبة على الكمبيالة كما لو أوفى أحد المظهرين إلى الحامل جاز للمظهر الرجوع على الموقعين الضامنين له ، وحل حلولاً قانونياً في حقوق الحامل بما في ذلك حق الرجوع على الموقعين على الكمبيالة عدا من يعتبر هذا المظهر ضامناً له فإن ذمتهم تبرأ من الضمان <sup>(١)</sup> .

وقد لا يطالب الحامل بقيمة الكمبيالة في ميعاد الوفاء في حين أن المسحوب عليه يرغب في الوفاء . ويتعذر في هذه الحالة اللجوء إلى العرض ( م ١٧٥ / ٢٣٨ مدني قديم و ٣٣٩ مدني جديد ) لأن المسحوب عليه لا يعرف الحامل الحالي للكمبيالة الذي امتنع عن المطالبة بها في ميعاد الوفاء . ولم يتعرض القانون التجاري المصري لهذه الحالة ، وهو نقص يجب تلافيه <sup>(٢)</sup> . وقد تدارك مشروع قانون الكمبيالات هذا النقص فنص في المادة ٥٢ على أنه إذا لم تقدم الكمبيالة للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين بها إيداع مبلغها خزانة المحكمة التابع لها بلد الوفاء ثم نص في المادة ٥٣ على تحرير وثيقة الإيداع بمعرفة قلم كتاب المحكمة المختصة وقيامها مقام الوفاء .

وأشارت المادة ٣٣٨ مدني جديد إلى الإيداع فقالت : « يكون الإيداع أو ما يقوم مقامه من إجراء جائزاً أيضاً ، إذا كان المدين يجهل شخصية الدائن أو موطنه أو كان الدائن عديم الأهلية أو ناقصها ولم يكن له نائب يقبل عنه الوفاء ، أو كان الدين متنازعا عليه بين عدة أشخاص ، أو كانت هناك أسباب جدية أخرى تبرر هذا الإجراء » .

§ ٢٠٣ — في طرق انقضاء الالتزام المصرفي بغير الوفاء : لا ينقضي الالتزام المترتب على الكمبيالة بالوفاء فحسب بل ينقضي بالطرق الأخرى المبينة

(١) ليون كان وريتولت ج ٤ بند ٣٠٨ و ٣٤٤

(٢) يقضى القانون السويسري ( م ١٠٣٢ ) بإيداع قيمة الكمبيالة لدى السلطة المختصة ويتحمل الحامل خطر ومصاريف هذا الإيداع . وبهذا المعنى القانون الإيطالي ( م ٢٩٧ ) والقانون الفرنسي الجديد ( م ٤٢ ) .



في القانون المدني في المادة ١٥٩ / ٢٢١ مدني قديم و ٣٢٣ من القانون المدني الجديد وما بعدها ومنها :

( ١ ) الوفاء بغير الشيء المتفق عليه<sup>(١)</sup> : قد يقبل الحامل عملة غير المبينة في الكبيالة أو بضائع . إنما اذا تسلم الحامل شيكا بقيمة الكبيالة فلا يترتب على ذلك تجديد في الدين novation ويعتبر تسليم الشيك وفاء معلقاً على شرط دفع قيمته .

( ٢ ) تحرير كبيالة جديدة : renouvellement : الغرض من تحرير كبيالة جديدة هو مد ميعاد الاستحقاق . وتقضى الفواعد المدنية بأن تجديد الالتزام لا يفترض ( مادة ٣٥٤ مدني جديد ) . وقد يفقد الحامل على الرغم من عدم وجود التجديد حقه في الرجوع على الضمان في الكبيالة بسبب انقضاء مواعيد الرجوع<sup>(٢)</sup> ويجوز أن يعتبر تحرير كبيالة جديدة وفاء مشروطاً على وقوع الوفاء كما في حالة الشيك .

( ٣ ) الإبراء من الدين : remise de dette : الإبراء الحاصل الى المسحوب عليه القابل يرى كل الملتزمين لأنه المدين الأصلي . والإبراء الحاصل الى الضامن الاحتياطي يستفيد هو منه فقط ، والإبراء الحاصل الى مظهر يستفيد منه الموقعون المضمونون منه ، والإبراء الحاصل الى الساحب<sup>(٣)</sup> يستفيد منه كل المظهرين . وتسرى على الإبراء الأحكام الموضوعية التي تسرى على كل تبرع ، ولا يشترط فيه شكل خاص ولو وقع على التزام يشترط لقيامه توافر شكل فرضه القانون ( مادة ٣٧٢ مدني جديد ) .

(١) dation en paiement يحمل الشراح اوفاء بغير الشيء المتفق عليه ، وقد أسماه القانون المدني الجديد « الوفاء بمقابل » إلى تجديد بتغيير الدين الأصلي novation de la dette primitive ووفاء الدين الجديد ( بلائيول ج ٢ بند ٢٠٢٠ طبعة ١٩٤٩ وأوبري وروج ٣ بند ٢٩٢ وهامش ٤ وج ٤ بند ٣١٨ هامش ١ وبند ٣٢٤ هامش ٤٢ ) وذهب القانون المدني الجديد الى اعتباره شديداً بالبيع فنصت المادة ٣٥١ على أن يسرى عليه فيما إذا كان ينقل ملكية شيء أحكام البيع . ويسرى عليه من حيث أنه يقضى الدين أحكام الوفاء وبالأخص ما تعاق منها بتعيين جهة الدفع وانقضاء التأمينات .

(٢) ليون كان ج ٤ بند ٣١٠

(٣) الإبراء المترتب على صالح قضائي لا يستفيد منه بقية الملتزمين ( م ٣٤٩ / ٣٥٩ تجاري ) .



( ٤ ) اتحاد الزمة confusion : اذا جمع شخص واحد صفتي الحامل والمسحوب عليه انقضى الدين الثابت في الكمبيالة باتحاد الذمة ( مادة ٣٧٠ / ١ مدني جديد ) . ويقع هذا بسبب الارث . وقد يقع اتحاد الذمة بسبب التظهير فلو ظهرت الكمبيالة الى أحد الموقعين على الكمبيالة انقضى الدين الثابت فيها . ولكنه يحيا من جديد اذا ظهرت الى حامل حسن النية ( مادة ٣٧٠ / ٢ مدني جديد ونصها : « واذا زال السبب الذي أدى لاتحاد الذمة وكان لزواله أثر رجعي ، عاد الدين الى الوجود هو وملحقاته بالنسبة الى ذوى الشأن جميعا ويعتبر اتحاد الذمة كأن لم يكن » .

( ٥ ) المقاصة : اذا صار الحامل مديناً للمسحوب عليه انقضى الدين الثابت في الكمبيالة بالمقاصة<sup>١</sup> . إنما لا يجوز للمسحوب عليه الاحتجاج بالمقاصة عن دين مفرر له في ذمة مظهر سابق ، عملاً بقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع على الحامل الحسن النية .

## الفصل الثالث

### الوفاء في حالة ضياع الكمبيالة أو سرقتها

§ ٢٠٤ — عموميات : تتعرض الكمبيالة للضياع وللسرقة . وأول ما يجب أن يعنى به مالکها هو المعارضة لدى المسحوب عليه لمنعه من الوفاء إلى من يتقدم إليه بالكمبيالة ( م ١٤٨ تجاري ) . فاذا أهمل المالك في المعارضة وأوفى المسحوب عليه قيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاقها برئت ذمته ولو ثبت أنه أوفى إلى غير مالك ، أو أوفى إلى غير وكيل المالك مادام أنه اتخذ الاحتياطات العادية التي تقضى بها ظروف الوفاء ( بند ١٩٠ ) . ويقضى ضياع الكمبيالة إلى نشوء نزاع بين المالك والحامل وبين المالك والمسحوب عليه .

(١١) نص القانون المدني القديم على ان المقاصة تحصل « حتما بدون علم المتعاملين » وقد نص القانون المدني الجديد على أنه لا تقع المقاصة إلا إذا تمسك بها من له مصلحة فيها » ( مادة ٢٦٥ مدني جديد ) . وقد اتبع في هذا القانون المدني الألماني ( مادة ٣٨٨ مدني والمادة ٢١٥ من مشروع الالتزامات الفرنسي الايطالي ) . لذلك تكون المقاصة تصریحاً من جانب واحد ، خلافاً لهذه الذي أخذ به القانون المدني القديم ، ومع ذلك فإن المدين طبقاً لهذا القانون لا تبرأ ذمته بالمقاصة إلا إذا أبدى هذا الدفع أمام القضاء وإلا التزم القاضي بأن يقضى عليه بالوفاء بمد أن يتحقق من ثبوت الحق المطالب به . على أن القانون الجديد فيما قرره في المادة ٣٦٦ من استناد أثر المقاصة إلى وقت توافر شروطها قد أبقى على نظرية المقاصة في جملتها كما صورها القانون المدني القديم ( مادة ٢٥٦ / ١٩٢ مدني قديم ) .



§ ٢٠٥ — في النزاع بين المالك والحامل : إذا تقدم شخص إلى المسحوب عليه في ميعاد الوفاء أو إذا أمكن معرفة الحامل الخالي نشب نزاع بين المالك المعارض والحامل . ويوفى المسحوب عليه إلى من يقضى لمصلحته .

في حق مالك الكمبيالة في الاسترداد : يجوز لمالك الكمبيالة استردادها ولا تسرى عليها قاعدة حيازة المنقول مستند الملكية ( م ٦٠٧ / ٧٣٣ مدني والمادة ٩٧٦ مدني جديد ) لأن هذه القاعدة وضعت خصيصاً للمنقولات الخسيسة التي تنتقل بالمناولة من يد إلى أخرى : كالأوراق التي حamlها إذ أن ملكيتها تنتقل بدون كتابة ، وتندمج الحقوق الثابتة فيها في الصك<sup>(١)</sup> . وليس هذا شأن الأوراق الاذنية التي لا تنتقل ملكيتها إلا بالتظهير<sup>(٢)</sup> . إنما لا يجوز استرداد الكمبيالة من المالك الخالي إلا إذا كان سيء النية أو إذا ارتكب خطأ فاحشاً وإلا انعدمت الثقة في الأوراق التجارية ، ولا محل للاعتراض على هذا الرأي بقاعدة إن الإنسان لا ينقل من الحقوق إلى الغير أكثر مما يملك<sup>(٣)</sup> لأنها لا تسرى على الأوراق الاذنية .

§ ٢٠٦ — في النزاع بين المالك والمسحوب عليه : قد لا يتقابل المالك الحقيقي الذي تجرد من حيازة الكمبيالة مع حاملها الخالي ، فكيف يستطيع المالك اقتضاء الوفاء من المسحوب عليه في حين أنه لا يستطيع تقديمها إليه بسبب ضياعها أو سرقتها ، وضع القانون التجاري قواعد في المادة ١٤٨ وما بعدها .

ولما كانت الكمبيالة قد يحرر منها عدة نسخ ، وقد تضيع نسخة ليس عليها قبول المسحوب عليه ، أو تضيع النسخة التي عليها القبول ، وقد تضيع النسخة الوحيدة للكمبيالة . لذلك يجب التفرقة بين عدة أحوال نشرحها فيما يلي .

(١) ومع ذلك « يجوز لمالك المنقول أو السند الحامد إذا فقد أو سرق منه أن يسترد من يكون حائزاً له بحسن نية وذلك في خلال ثلاث سنوات من وقت الضياع أو السرقة . فإذا كان من يوجد الشيء المسروق أو الضائع في حيازته قد اشتراه بحسن نية في سوق أو مزاد عاني أو اشتراه ممن يتجر في مثله فإن له أن يطلب ممن يسترد هذا الشيء أن يعجل له الثمن الذي دفعه ( م ٩٧٧ مدني جديد ) .

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٣٢١ وباريس ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٦ د ، ١٨٨٧ ،

١١٠٤١

(٣) nemo plus juris ad alium transfere potest quam ipse habet



§ ٢٠٧ - في تحرير عدة نسخ وضياح نسخة لا تحمل القبول : (١) إذا سحبت كميالة من عدة نسخ وضاعات نسخة ليس عليها قبول المسحوب عليه جاز للحامل أن يطلب الوفاء بناء على إحدى النسخ الباقية (م ١٤٩) لأن كل واحدة منها تقوم مقام الجميع ، ويشترط القانون أن يكون مذكوراً فيها « إن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ » (١٤٦) .

ويرى الشراح أن عدم ذكر هذا الشرط لا يمنع من وقوع الوفاء صحيحاً بمقتضى أية نسخة لأن هذا الشرط مستفاد ضمناً من تحرير عدة نسخ لا مكان اجراء الوفاء بمقتضى إحداها <sup>(١)</sup> . ويساعد على هذا الرأي عبارة المادة ١٠٥ حيث تقول : « تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة » (وتراجع م ١٤٩) <sup>(٢)</sup> . وإذا حصل الوفاء الى الحامل وتقدم شخص بعد ذلك ومعه إحدى النسخ وكان هو المالك الحقيقي فلا يستطيع مطالبة المسحوب عليه بالوفاء وذلك بسبب إهمال المالك في المعارضة عقب ضياح النسخة فهو يتحمل تبعه تقصيره ، أو لأنه تلقى ملكية الكميالة بواسطة التظهير وأهمل في مطالبة المظهر بكل النسخ المسحوبة فكأنه سهل على الغير ارتكاب الغش .

§ ٢٠٨ - تحرير عدة نسخ وضياح النسخ التي عليها قبول المسحوب عليه : (٢) إذا كانت النسخة الضائعة هي التي عليها صيغة القبول جاز للمسحوب عليه أن يمتنع عن دفع قيمة الكميالة لأنه التزم بالوفاء بموجب إمضائه الواردة على النسخة الضائعة وإلا تعرض للدفع مرة ثانية الى حامل النسخة التي عليها القبول (م ١٤٧) .

على أن القانون أجاز لحامل النسخة التي ليس عليها القبول أن يطالب بقيمتها بناء على أمر من القاضي المعين للأموال الوقتية بشرط أن يكون عارض تحت يد المسحوب عليه وبشرط أن يقدم كفيلًا (م ١٥٠) . ويجب أن يكون الكفيل موسراً وتبقى كفالته قائمة لمدة ثلاث سنين (م ١٥٤) فإذا قام الحامل بهذه الاجراءات وجب على المسحوب عليه وفاء الكميالة فان لم يفعل وجب على الحامل أن يثبت

(١) ليون كان وجيز بند ٦٥٤ وقال بند ١٩٢٨ وتالير بند ١٥١٩

(٢) حذف القانون البلجيكي الفقرة الأخيرة للمادة ١٤٦ التي نصت على « أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ » وحذف مشروع قانون الكميالات هذا الشرط من المادة ٥٥



في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق عدم الدفع في ورقة رسمية تسمى ورقة الاحتجاج acte de protestation<sup>(١)</sup> ثم يعلنها الى الساحب والمظهرين إعلاناً رسمياً بالأوجه والمواعيد المقررة للبروتستو « ويجب عليه عمل ورقة الاحتجاج في الميعاد المتقدم ولو لم يمكنه طلب صدور أمر القاضى لعدم كفاية الوقت الذى مضى من عهد ضياع الكمبيالة » (م ١٥٢) . وتقوم هذه الورقة مقام البروتستو .

واذا دفع المسحوب عليه قيمة الكمبيالة اعتبر هذا الوفاء مبرئاً لدمته فاذا تقدم بعد ذلك حامل الكمبيالة التى عليها القبول فلا يجوز له مطالبة المسحوب عليه ويجب على هذا الحامل أن يطالب من استولى على قيمة الكمبيالة فان لم يوفه رجع على الكفيل<sup>(٢)</sup> . (شرون بند ٢٣٦ وتالير بند ١٥٢٣ ولاكور بند ١٣٢٦) .

§ ٢٠٩ - عزم ومهرد نسخة مع الحامل : (٣) من ضاعت منه كمبيالة سواء أكان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمتها بأمر القاضى بعد أن يثبت ملكيته لها بدفائه<sup>(٣)</sup> مع أداء كفيل (م ١٥١) فاذا رفض المسحوب عليه الدفع بعد صدور الأمر تعين على المالك أن يثبت امتناع المسحوب عليه بورقة احتجاج acte de protestation فاذا دفع المسحوب عليه كان وفاءه قطعياً ومبرئاً لدمته كما سلف القول في الفرض السابق .

(١) - فرق بين هذه الورقة والبروتستو . فبروتستو يكتب فيه نص الكمبيالة وكافة ما يوجد فيها من الكتابة (م ١٥٧ و ١٨٢) أما هذه الورقة فلا يكتب فيها ذلك بسبب ضياعها . ولم يراع مترجم القانون هذا الفرق واستعمل كلمة « بروتستو » .

(٢) يرى فريق من الشراح أن الكفيل يقدم لمصاحبة المسحوب عليه فاذا تقدم حامل الكمبيالة التى عليها القبول الى المسحوب عليه وأثبت حقه وجب على هذا الأخير أن يدفع قيمة الكمبيالة ثم يرجع على الشخص الذى حصل على اوفاء الأول فال كان معسراً رجع على الكفيل (ليون كان ج ٤ بند ٣٢٤) وهذا رأى صر بالمسحوب عليه لأن تعمد الكفيل يظل بعد مضي ثلاث سنين في حين أن حامل الكمبيالة يستطيع المطالبة بقيمتها لمدة خمس سنين . أضف إلى هذا أن الكفيل قد يسر بعد الكفالة لذلك أخذنا بالرأى اوارد في المتن فاعتبرناه وفاء المسحوب عليه مبرئاً لدمته وهذا نتيجة طبيعية لالزام المسحوب عليه بأمر القاضى ، ولأنه لم يرتكب خطأ يجمعه مسؤولاً عن اوفاء مرة ثانية ولأن اوفاء حصل له مالاً الصاهر (١٦٧/٢٣٠ مدنى) .

(٣) يقول لاكور بند (١٣٢٧) إن القانون لم يقصد قصر الاثبات على الدفاتر التجارية ولم يقصد الخروج عن المادة ٢٣٤/٢٩٩ مدنى قديم و ٤٠٠ مدنى جديد التى تبيح الاثبات في المواد التجارية بكافة طرق الاثبات وبخاصة إذا كان حامل الكمبيالة غير تاجر وغير ملزم بأن يكون لديه دفاتر تجارية .



§ ٢١٠ - إنشاء صورة: ويجوز أن يعجز مالك الكمبيالة عن إثبات ملكيته لها لذلك أجاز له القانون أن يحصل على صورة منها *duplicata* بأن يطلب من المظهر الأخير أن يخبره باسم المظهر السابق ليتصل به ثم يتمشى من مظهر الى مظهر حتى يصل الى الساحب الذي يحرر صورتها ويوقع عليها ثم تقدم الى كل مظهر ليوقع عليها وتكون كافة المصاريف على مالك الكمبيالة الضائعة (م ١٥٣) إنما لا يجوز مطالبة المسحوب عليه بالتوقيع على الكمبيالة بالقبول اذا سبق له قبول النسخة الضائعة حتى لا يتعرض للدفع مرتين. وحصول المالك على صورة الكمبيالة الفاقدة لا يعفيه من الحصول على أمر القاضى ومن تقديم كفيل اذا أراد قبض قيمة الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق.

ولو ضاعت الكمبيالة بعد تحرير البروتستو فلا تسرى القواعد السابقة الذكر فيجوز للحامل أن يقتضي قيمتها دون حاجة الى الحصول على أمر القاضى أو تقديم كفيل أو تحرير صورة منها لأن قيد البروتستو بمعرفة المحضر في الدفتر المعد لذلك كاف لإثبات الكمبيالة (١).

## الفصل الرابع

### في الامتناع عن الوفاء ونتائجه

§ ٢١١ - في وجوب المطالبة بالرفع في الاستحقاق: أعطى القانون ضمانات عديدة إلى الملتزمين، ومن ثم يجب على الحامل المبادرة بالعمل ليتعرف الملتزمون بأسرع ما يمكن مدى الأخطار التي يتعرضون لها. لذلك ألزم القانون الحامل بتقديم الكمبيالة في ميعاد استحقاقها إلى المسحوب عليه أو إلى من اشترط الدفع في موطنه فاذا رفض المسحوب عليه الوفاء جاز للحامل الرجوع على الضمان. ويترب على عدم الوفاء ما يأتى: (١) تحرير بروتستو (٢) الوفاء بالواسطة (٣) رجوع الحامل على الضمان (٤) رجوع الضمان بعضهم على بعض (٥) توقيع حجز تحفظى (٦) إنشاء كمبيالة رجوع.

(١) محكمة الاسكندرية التجارية المختلطة ٧ مايو سنة ١٨٩٢ تق ٣١٨٠٤



## الفصل الأول

### في البروتستو

§ ٢١٢ — في بروتستو عزم الوفاء : إذا امتنع المسحوب عليه عن الوفاء وجب على الحامل لا مكن الرجوع على الملتزمين إثبات ذلك بتحرير بروتستو ، وهو عبارة عن ورقة رسمية تحررها محضر لإثبات امتناع المسحوب عليه عن الوفاء حفظاً لحقوق الحامل في الرجوع على الضمان ، ويسمى « بروتستو عدم الوفاء » ويقابله « بروتستو عدم القبول »<sup>(١)</sup> وهو الذي تحرر في حالة امتناع المسحوب عليه عن القبول . ولا يختلف الاثنان من حيث الشكل ولكنهما يخضعان لقواعد مختلفة . فقد حدد القانون ميعاد تحرير بروتستو عدم الوفاء ، في حين أنه لم يحدد ميعاداً لتحرير بروتستو عدم القبول الذي يحوز تحريره مادامت الكميالة لم يحل استحقاقها بعد . كذلك يتعرض الحامل لخطر كبير إذا لم تحرر بروتستو عدم الوفاء ، أما إغفال الحامل تحرير بروتستو عدم القبول فلا يسفر عن نتائج خطيرة للحامل ولكنه شرط لرجوعه على الضمان عند امتناع المسحوب عليه عن القبول وإذا لم يشأ الحامل الرجوع عليهم بسبب عدم القبول فهو يحتفظ بحقوقه كاملة قبلهم على الرغم من عدم تحريره بروتستو عدم القبول<sup>(٢)</sup> .

ويدخل البروتستو في عداد الأوراق التي يقصد بها إثبات تقصير المدين المسماة « التنبيه » *sommation* ويترب على تحريره ثبوت تقصير المدين *mise en demeure* أي إغذاره وسريان الفوائد من يوم تحريره . وفي هذا تقول المادة ١٨٧ : « فائدة أصل قيمة الكميالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتستو » . ويعتبر تهيداً تعقبه دعوى قضائية ترفع في ميعاد قصير يستهدف فيها المسحوب عليه أو الضامن لتحمل مصاريف فادحة . كما أنه يחדش اعتبار المسحوب عليه ، ويصيبه في ائمانه لأنه أماره على ما اعتري المدين من ضيق وعنت ، وإن كان تاجراً عد في حالة توقف عن الدفع وقضى بأشهار إفلاسه .

(١) Protêt faute de paiement, protêt faute d'acceptation

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٣٤٦



ويرجع استعمال البروتستو إلى مستهل القرن الرابع عشر . وقد عم استعماله لتجارة لأسباب مختلفة وهي :

١ — الكبيالة هي دعوة مكتوبة موجهة الى المسحوب عليه للوفاء ولكي يضطلع الضامنون بمسئولية الوفاء يجب إقامة دليل كتابي على عدم الوفاء .

ويقول الأستاذ تالير : « إن ما يملك عقول رجال القانون من حسن الترتيب والتقابل في الآراء هو الذي عاون على الوصول الى هذه النتيجة . ولما كان من المتعذر الحصول من المسحوب عليه على كتابة دالة على امتناعه وجب أن يقوم مقامها محضر رسمي لاثبات هذه الحالة » وكان من الضروري تحرير هذه الورقة الرسمية ، لأن المطالبة بالكبيالة قد تمتد الى أقطار أجنبية نائية ، للاستيثاق من عدم تواطؤ الحامل والمسحوب عليه ، والاحتراز من الادعاء بعدم وفاء كبيالة قد تكون دفعت قيمتها فعلاً .

٢ — ومتى كان تحرير البروتستو متعيناً وجب أن يكون تحريره بلا تلوم . وأن لا يضار الضمان من تراخي الحامل ، في المطالبة وإلا فقد حقه في الرجوع عليهم .

٣ — حرم القانون الكنسي الفوائد الاتفاقية لا الفوائد التأخيرية . فليجأ المتعاملون بالربا الى البروتستو كوسيلة لتفادي هذا الخطر ، فإذا عقد قرض لمدة طويلة جرى الى أقساط وحررت كبيالات بتدرج عدد الأقساط ، ثم يحرق بروتستو عن كل كبيالة عند حلول استحقاقها لسريان الفائدة منذ تحريره ، والرجوع بعد ذلك بمتجمد الفوائد ( تالير بند ١٥٣٩ ) .

§ ٢١٣ — في ميعاد تحرير بروتستو عزم الوفاء : قضت المادة ١٦٢ بأن « الامتناع عن الدفع يلزم إثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق . . . فإذا كان اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البروتستو في اليوم الذي بعده » ويجب مراعاة هذه القاعدة بدقة ، فلو حرر البروتستو قبل اليوم المحدد لتحريره أو بعده كان البروتستو معيباً أو متأخراً



كذلك لا يجوز تحرير البروتستو في يوم الاستحقاق <sup>(١)</sup> ولو كانت الورقة التجارية مستحقة لدى الاطلاع .

واذا كانت الكمبيالة مستحقة لدى الاطلاع جاز تحرير البروتستو مادامت مواعيد المادة ١٦٠ لم تنقضى بعد ، ولو انقضت أيام منذ تقديم الكمبيالة الى المسحوب عليه ، ذلك لأن تقديم الكمبيالة لا يثبت عادة بالكتابة ومن العسير إثبات عدم تحرير البروتستو في اليوم التالي لتقديم الكمبيالة <sup>(٢)</sup> .

ويخضع البروتستو للأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ( م ١٧٤ تجارى و ٧٣ مشروع الكمبيالات ) ، لذلك لا يجوز تحريره في أيام العطلة ولا في غير الأوقات التي لا يجوز فيها إعلان أى ورقة الى الخصم ( م ٢١ ، ٢٣ مرافعات و ٨ مرافعات جديد ونصها « لا يجوز إجراء أى إعلان أو تنفيذه قبل الساعة السابعة صباحاً ولا بعد الساعة الخامسة مساءً ولا في أيام العطلة الرسمية إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من قاضى الأمور الوقتية » <sup>(٣)</sup> .

§ ٢١٤ — فمن يقوم بتحرير البروتستو : يحصل تحرير البروتستو بناء على طلب حامل الكمبيالة ، سواء كان مالكا لها أم وكيلها . ويقوم المحضرون بتحريرها أو الأشخاص المعينون لعمل البروتستات ، وتقول المادة ١٧٧ / ١٨٤ : « يجب على المحضرين أو الأشخاص المعينين لعمل البروتستات . . . » .

§ ٢١٥ — في مكان تحرير البروتستو : « يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع على حسب الأحوال . . . في محل من كان عليه دفع

(١) استئناف مختلط ٢٤ مارس سنة ١٨٨١ بمجموعة رسمية مختلطة ج ٦ ، ١١٩ ومعنى ذلك أن اليوم الأخير يعتبر ممزوجاً ، بالكامل ، إلى المدين . وقفى القانون الفرنسى الجديد بأن البروتستو يحرر في اليومين التاليين ليعاد الاستحقاق ( م ١٤٨ تجارى فرنسى ) . وبهذا المعنى مشروع قانون الكمبيالات ( مادة ٦٢ )

(٢) بهذا المعنى أنوزيه ج ٤ بند ١٤٤٤ ؛ وقد أخذ القانون الموحد بهذا الرأى ( م ٣٤ ) والقانون الفرنسى الجديد في المادة ١٤٨ وعكس ذلك أيون كان ورينوات ج ٤ بند ٣٤٨ ولا كور بند ١٣٣٣

(٣) نصت المادة ٢١ مرافعات قديمة على انه لا يجوز إعلان أى ورقة إلى الخصم قبل الساعة السادسة الا فرنسية من الصباح ولا بعد الساعة السادسة الا فرنسية أيضاً من المساء ولا في أيام الأعياد إلا إذا أذن أحد القضاة بخلاف ذلك .



قيمة الكميالة . ومن تعهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء أو محل من قبل الكميالة بطريق التوسط ويجوز إثبات جميع ذلك في ورقة واحدة » ( م ١٧٤ تجارى ) .

« ويلزم إعلان البروتستو الى ضامن محيل الكميالة ضماناً احتياطياً ، كما يلزم إعلانه لنفس المحيل المذكور ، وإن لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن » ( م ١٤١ تجارى ) .

وتقضى القواعد القانونية المتعلقة بأوراق المحضرين بإعلانها لنفس الخصم أو لموطنه ، وفي هذا تقول المادة ٦ / ٨ مرافعات : « يجب أن تسلم الأوراق المقتضى إعلانها لنفس الخصم أو لمحله » وتقول المادة ١١ من قانون المرافعات الجديد : « تسلم الأوراق المطلوب إعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الوطن المختار في الأحوال التى بينها القانون » .

وقد ألغى القانون التجارى هذا الخيار وقضى بضرورة إعلان البروتستو في موطن المدين فقط ، وهو المحل الذى يمارس فيه تجارته ، ويقوم فيه باستيفاء وإبقاء ديونه ، فلا يقصد بالمحل المكان الذى يقيم فيه المدين بل متجره لكى يستطيع مراجعة دفاتره والاستيلاء من خزانته على ما يوفى به المطلوب منه .

واذا كانت البيانات المتعلقة بموطن المدين غير صحيحة ولم يعثر المحضر على هذا الموطن وجب على المحضر تحرير صورة من البروتستو وتسليمها إما « لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منهما يكتب على الأصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك فى الأصل والصورة ويكون الاجراء كذلك فى حالة الامتناع عن استلام الصورة » ( م ٧ / ٩ مرافعات والمادة ١٤ من قانون المرافعات الجديد ونصها « اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب أن تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم له فى مصر أو فى الخارج وتسلم صورتها للنياية . واذا امتنع من أعلنت له الورقة تسلم صورتها هو أو من ينوب عنه أو امتنع عن التوقيع على أصلها بالاستلام أثبت المحضر ذلك فى الأصل والصورة وسلم الصورة للنياية » .



ويحرر البروتستو في محلات الملتزمين بالوفاء ، فيحرر أولاً في محل المسحوب عليه ولو كان مفلساً <sup>(١)</sup> . وقد يشترط وفاء الكميالة في غير محل المسحوب عليه ، ويتمين تحرير البروتستو في محل الشخص المعين للوفاء وفي حالة قبول الكميالة بالواسطة يحرق البروتستو في محل المسحوب عليه وفي محل القابل بالواسطة ، وفي محل الضامن الاحتياطي وأخيراً يحرق البروتستو في محل الشخص المنعقد بدفع قيمتها عند الاقتضاء ، وهو الموفي الاحتياطي سواء عينه الساحب أو أحد المظهرين .

§ ٢١٦ — فيما يجب أنه يشمل عليه البروتستو : يجب أن يحرق البروتستو طبقاً للأصول المقررة لأوراق المحضرين ، كما يجب أن يشمل على البيانات المذكورة في المادة ١٧٥ / ١٨٢ تجارى وهي :

١ — صورة الكميالة حرفياً وصورة صيغة القبول وصورة جميع التظاهرات وأحوال الوفاء عند الاقتضاء المبينة في الكميالة <sup>(٢)</sup> ، سواء أكان الموفي الاحتياطي معيناً من قبل الساحب أم المظهرين . ولم تشر المادة إلى الضامن الاحتياطي لاحتمال أن يكون الضمان وارداً على ورقة مستقلة إنما إذا ثبت هذا الضمان على ذات الكميالة وجب إثبات صورته في البروتستو . وإذا حررت الكميالة بلغة أجنبية فلا يجوز تقديم البروتستو إلى القضاء إلا إذا رافقته ترجمة رسمية للكميالة .

٢ — يشمل البروتستو على التنبيه الرسمي بدفع قيمة الكميالة *sonnimation* وإذا رغب المسحوب عليه في الوفاء عند ما شرع المحضر في التنبيه وجب عليه أن يدفع زيادة على مبلغ الكميالة المصاريف التي اقتضاها تحرير البروتستو . ذلك لأن الفرض أن المسحوب عليه امتنع عن الوفاء في يوم الاستحقاق وأنه يترتب على هذا الامتناع

(١) لا يجوز الاعتراض على هذا الرأي بالمادة ٢١٧ تجارى التي تقضى بأنه لا يجوز من تاريخ الحكم بإشهار الإفلاس رفع دعوى أو إتمام إجراءات دعوى متعلقة بالمفلس إلا في مواجهة وكلاء التفليسة ذلك لأن تحرير بروتستو لا يعتبر دعوى بل هو عمل تحفظي العرض منه إثبات الامتناع عن الدفع بصفة رسمية .

(٢) يقول المحقق العربي للمادة ١٧٥ / ١٨٢ تجارى : « وكافة ما يوجد فيها من الكتابة » ويقابله في النسخة الفرنسية *et des recommandataires qui seront indiqués* . وقد صححنا الترجمة في المتن .



اللجوء الى خدمات المحضرين فوجب أن يتحمل المسحوب عليه هذه المصاريف لا أن يتحملها الحامل .

٣ — يجب أن يذكر في البروتستو حضور من عليه الدفع أو غيابه وأسباب الامتناع عن الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه . وأسباب الامتناع عن الدفع كثيرة فقد يدعى المسحوب عليه أنه غير مدين للساحب ، أو أنه لم يلق منه مقابل الوفاء أو أنه عاجز عن الدفع . وليس من وظيفة المحضر أن يعطى قوة رسمية الى إجابات المدين التي قد تتضمن تحميله التزامات جديدة بجانب الالتزامات التي تحملها بمقتضى الورقة التجارية ، لذلك لا تعتبر هذه الاجابات حجة على المدين إلا اذا وقع عليها بامضائه أو بختمه <sup>(١)</sup> . وتقول المادة ١٧٥ تجارى : « وذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة إلا اذا كان ممضى أو مختوماً من المعترف » .

٤ — يجب أن يشتمل البروتستو على البيانات التي يجب أن تشتمل عليها أوراق المحضرين ، وهي اسم ومحل حامل الكبيالة والمعلن اليه واسم المحضر ( م ١٧٤ تجارى ) . ونصت المادة ١٧٧ على أنه « يجب على المحضرين أو الأشخاص المعينين لعمل البروتستات أن يتركوا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وأن يقيدوها بتمامها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب التواريخ في دفتر مخصوص منمر الصحائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون لقيد في الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفتر الفهرست وإن لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالعزل ويحكم عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للاخصام » وقد قصد القانون من هذا القيد الكامل في دفتر خاص تفادى العوافب الوخيمة التي تترتب على ضياع البروتستو . فقد يدعى أن البروتستو لم يحرر ، ويتعذر اثبات العكس <sup>(٢)</sup> .

(١) إذا أجاب المسحوب عليه « سأدفع » فهل يتعين على المحضر إثبات هذه الاجابة في البروتستو ؟ ليست نية الوفاء في المستقبل هي سبب الامتناع الحالى عن الوفاء . على أن نية الوفاء في المستقبل تخفف خسر الامتناع عن الدفع ، وتفيد الالتزام في المستقبل ، وليس من وظيفة المحضر إثبات التزامات جديدة . فاذا أثبت المحضر هذه الاجابة فلن يكون لها قوة الاثبات التي لا تدرجات الرسمية ، ويجوز إثبات عدم صحتها بالشهادة إلا إذا وقع عليها المدين ( فونتان ٩٥٤ ) .

(٢) مستخرج دفتر البروتستو ينهض دليلاً على وجود الكبيالة التي قيدت وضاعت ( محكمة الاسكندرية التجارية ٧ مايو سنة ١٨٩٢ تق ٤ ، ٣١٨ ) .



ولم يبين القانون الجزاء المترتب على عدم اشتغال البروتستو على البيانات السالفة الذكر . لذلك تسرى القاعدة العامة المقررة في المادة ٢٢/٢٤ مرافعات ٢٤ و ٢٥ و ٢٥ مرافعات جديد ، ويفرق بين البيانات الجوهرية ، والبيانات الثانوية . فيعتبر من البيانات الجوهرية التكليف بالوفاء ، وإثبات الامتناع عن الوفاء . أما ما عدا ذلك من البيانات فلا يترتب عليه بطلان البروتستو (١) .

وإذا قضى ببطلان البروتستو بسبب خطأ المحضر انشغلت ذمته بالمسئولية والتزم بوفاء قيمة الكمبيالة إذا ترتب على هذا البطلان سقوط حق الحامل في الرجوع على الموقعين على الكمبيالة فضلاً عن مسئولية الحكومة طبقاً للقواعد العامة .

§ ٢١٧ — في أنه البروتستو لا تقوم مقام ورقة أخرى : البروتستو اجراء لا مندوحة عنه ولا يقوم مقامه أى إجراء آخر ويجب تحريره حتى في الأحوال التي قد يبدو فيها تحريره عديم الجدوى منعاً لما يقع من منازعات . وفي هذا تقول المادة ١٧٦ : « لا تقوم أى ورقة محررة من تجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المراعى فيها الاجراءات المقررة إلا في حالة ضياع الكمبيالة المنبه عليها فيما سبق » . ويشير هذا الاستثناء ، وهو ليس استثناء حقيقياً ، إلى ضياع الكمبيالة وتحرير ورقة احتجاج acte de protestation ( م ١٥٢ / ١٥٩ ) في اليوم التالي للاستحقاق ولا تختلف هذه الورقة عن البروتستو إلا من حيث الشكل (٢) .

(١) من قضاة المحكمة المتحدة أن عدم كتابة صورة القبول والتظهير لا يترتب عليها بطلان البروتستو ( سم ٢١ نوفمبر ١٨٧٧ المجموعة المتحدة ج ٣ ، ٢٥ ) . ويرى بطلان البروتستو إذا ، يحصل التمسك بهذا الدفع في محكمة أول درجة طبقاً لما تقتضيه المادة ١٣٩ / ١٥٤ مرافعات التي تقول : « يزول بطلان كل ورقة . . . بمجرد الرد عليها من الخصم بما يستفاد منه أنه اعتبره صحيحة أو بمجرد حصول أى شيء من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصفة كونها صحيحة ( سم ٢٩ نوفمبر ١٨٧٧ المجموعة المتحدة ج ٣ ، ٢٥ ) . وتقول المادة ٢٦ مرافعات جديد : « يزول البطلان إذا نزل عنه من شرع لمصلحته أو إذا رد على الاجراء بما يدل على أنه اعتبره صحيحاً أو قام بعمل أو إجراء آخر باعتباره كذلك فيما تدل الحالات التي يتعلق فيها البطلان بالنظام العام » .

(٢) تقضى المادة ٥١ من قانون الكمبيالات الانجليزي بأن البروتستو لا يحزر إلا بالنسبة للكمبيالات الأجنبية foreign bills أما الكمبيالات الداخلية فلا يحزر عنها بروتستو inland bills . وإذا حرر بروتستو عدم القبول أنفي ذلك عن تحرير بروتستو عدم الدفع . ويجيز القانون الايطالى ( م ٣٠٧ ) الاستعاضة عن البروتستو ، إذا قنع الحامل باقرار كسبي صادر من المدين في ميعاد تحرير البروتستو .



ونصت المادة ١٦٣ تجارى على أن « عمل البروتستو لعدم القبول أو موت المسحوب عليه أو تفليسه لا تترتب عليه معافاة حامل الكميالة من عمل البروتستو لعدم الدفع » ومن الطبيعي أن لا يعفى تحرير بروتستو عدم القبول من تحرير بروتستو عدم الدفع ، فالمسحوب عليه الذى امتنع عن القبول لأسباب معينة قد تعوزه هذه الأسباب للامتناع عن الوفاء ، فقد يكون سبب عدم قبول المسحوب عليه عدم وجود مقابل الوفاء ولكنه تلقى المقابل بعد ذلك .

وإذا توفى المسحوب عليه جاز لورثته القيام بالوفاء لذلك يجب مطالبتهم بالوفاء ، فإذا امتنع الورثة عن الوفاء تحرر البروتستو .

ويختلف فرض إفلاس المسحوب عليه عن المروض السابقة إذ أن المفلس لا يستطيع الوفاء لرفع يده عن إدارة أمواله ، كما أن وكيل التفليسة لا يستطيع الوفاء إلا إذا راعى إجراءات الإفلاس التى تعمل على تحقيق المساواة بين الدائنين . لذلك يكون من المحقق الامتناع عن الوفاء وقد رثى أن البروتستو هو أيسر إجراء لاثبات هذا الامتناع . ويحرر البروتستو فى محل المفلس لافى محل وكيل التفليسة .

ولم يشر القانون إلى حالة القوة القاهرة . وبديهي أن القوة القاهرة تعفى الحامل من تحرير بروتستو ، على أن يقوم الحامل بتحريره متى زالت القوة القاهرة . ويتدخل المشرع فى أحوال انقطاع المواصلات أو الشغب لاعطاء مهلة لتحرير البروتستو . وإذا اشتملت الكميالة على شرط الرجوع بلا مصاريف أغنى ذلك عن تحرير بروتستو ، وعن مراعاة المواعيد المقررة قانوناً ( بند ٥٦ ) .

§ ٢١٨ - فى اعلم البروتستو : تقول المادة ١٦٥ : « إذا طالب حامل الكميالة من حوّلها إليه وكانت مطالبتة له بالانفراد وجب عليه أن يعان إليه البروتستو المعمول وإن لم يوفه بقيمة الكميالة يكفه فى ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التى بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور » . وإذا رفض محرر الورقة أو المسحوب عليه تسلم صورة البروتستو ثم أودعها المحضر فى اليوم التالى فى المحافظة ، بدأ ميعاد خمسة عشر يوماً من اليوم الذى أثبت فيه المحضر الامتناع عن الوفاء وهو اليوم



الذى تواجد فيه المحضر فى محل المحرر أو المسحوب عليه (٢ أبريل ١٩٣٠ ، جازية المحاكم المختلطة ج ٢٢ ، ١٧٠ — ١٧٩ ) .

§ ٢١٩ — اسرار البروتستو : صرحت محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٩١٠ لقلم المحضرين باعطاء شهادة دالة على البروتستو المحرر عن أوراق تجارية مقبولة من مدين معين فى خلال السنة السابقة على تقديم الطلب . ثم قررت المحكمة المذكورة ابتداء من أول نوفمبر ١٩٣٨ تكليف أقلام المحضرين بتحرير كشوف أبجدية شهرية عن البروتستات المحررة فى خلال كل شهر عن الأوراق التجارية المقبولة ، وصرحت باعطاء صور هذه الكشوف نظير رسم مقرر ، وتقرر أن يكتب أمام كل بروتستو ملخص إجابة المدين الذى حرر ضده البروتستو ، وأخيراً تقرر إنشاء « نشرة البروتستات » <sup>(١)</sup> bulletin des drotéts .

ويحرص المدينون منذ إشهار البروتستات فى « نشرة البروتستات » على شطبها ، ورفعت قضايا أمام المحاكم لهذا الغرض : كتحرير بروتستو على الرغم من اشتغال الورقة التجارية على شرط المطالبة بلامصاريف أو كوقوع خطأ <sup>(٢)</sup> وقضت بعض الأحكام بعدم شطب البروتستو إذا أوفى المدين قيمة الورقة التجارية بعد ميعاد الاستحقاق <sup>(٣)</sup> .

(١) اقتبس هذا النظام من القانون البلجيكي فقد قضت المادة ٤٤٣ من قانون الافلاس الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٨٥١ بإشهار البروتستات فى جدول معد لذلك فى كل محكمة تجارية . وبسبب النتائج الخطيرة المترتبة على إشهار البروتستو لدلالته بصفة علنية على الضيق الذى وقع فيه المدين وتأثيره فى ائتمانه أجاز القانون البلجيكي للمدين تفادى هذا الاشهار إذا أوفى قبل قيد البروتستو فى جدول البروتستات . وبجانب هذا الجدول الرسمى تقوم بعض الصحف بنشر هذه البروتستات تحت مسئوليتها ( راجع كتب الأوراق التجارية للأستاذين عبد الفتاح السيد بن ودرتو ص ١٩٠ ، ودينى ، رسالة السندات الاذنية ص ٣٧ ) .

(٢) محكمة اسكندرية التجارية ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ جازية المحاكم المختلطة ٢٢ ، ١٧٦ — ١٩١

(٣) محكمة اسكندرية التجارية ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ جازية المحاكم المختلطة ٢٢ ، ١٧٦ — ١٩٨



## الفصل الثاني

### في الوفاء بالواسطة<sup>(١)</sup>

§ ٢٢٠ — في ماهية الوفاء بالواسطة : وهو قيام شخص بوفاء الكمبيالة ولو أنه غير ملزم بوفائها في الفترة القصيرة الواقعة بين امتناع المسحوب عليه عن الوفاء وتحرير البروتستو . ويحصل الوفاء بالواسطة منعاً لدعوى الرجوع التي تترتب على عدم وفاء الكمبيالة . وتقول المادة ١٥٧ تجارى : « الكمبيالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أى شخص متوسط عن صاحبها أو عن أحد محيلها ويصير إثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها » وتقضى قواعد القانون المدنى بأنه لا يجوز للدائن أن يرفض الوفاء الحاصل اليه ( م ٣٣٤ مدنى جديد ) وأن يكون للموفى حق الرجوع بقدر ما أوفاه وأن لا يحل محل الدائن ( م ٣٢٦ مدنى جديد ) . ولكن القانون التجارى قضى بحلول الموفى بالواسطة محل الحامل حلولا قانونياً ، بشرط أن يحصل الوفاء في وقت عمل بروتستو عدم الوفاء ، حثاً للناس على الدفع بالواسطة ( م ١٥٨ تجارى ) .

§ ٢٢١ — من الزى يوفى بالواسطة : يجوز لكل شخص غير ملزم بوفاء الكمبيالة أن يدفع بالواسطة في وقت تحرير البروتستو ، وإلا فقد حقه في الحلول محل الحامل فيما له من الحقوق ، بما في ذلك المسحوب عليه غير القابل للكمبيالة . وذلك لأن الموفى بالواسطة إذا كان ملزماً بدفع الكمبيالة وأوفى قيمتها استحال عليه الرجوع ، والوفاء بالواسطة يقتضى الرجوع . ولا يستطيع الموفى أن يعطى لنفسه حق الرجوع إذا قام بوفاء ما التزم به دون أن يكون له حق الرجوع . وقد يكون للمسحوب عليه مصلحة في أن يوفى بالواسطة لكي يرجع على المظهر بدلا من رجوعه على الساحب فقط لو دفع كمسحوب عليه .

§ ٢٢٢ — في صفة الموفى بالواسطة : قد يكون الموفى بالواسطة وكيلاً عن أحد الملتزمين بالوفاء إذا أوفى بناء على أمره ، وقد يكون فضولياً إذا لم يندبه أحد

(١) Paiement après protêt ou par intervention ou sous protêt ou par honneur.



ويجب على الموفى بالواسطة أن يخبر عن اسم من حصل الوفاء لمصلحته . ولهذا البيان أهمية لأنه يعين مدى حق رجوع الموفى . ويحصل الوفاء بالواسطة عن الساحب أو عن أحد المظهرين أو عن أى شخص ملتزم بدفع قيمة الكميالة كالمقابل أو الضامن الاحتياطي (م ١٥٧ تجارى) وإذا لم يعين الموفى اسم من أوفى لمصلحته يفترض أنه قصد الحصول على كل حقوق الحامل<sup>(١)</sup> .

§ ٢٢٣ — فى كيفية الوفاء بالواسطة : المسحوب عليه هو الملتزم أصلاً بوفاء الكميالة ، ومن المرغوب فيه لمصلحة الضمان أن يحصل الوفاء بمعرفة ، لذلك اشترط القانون أن لا يحصل الوفاء بالواسطة إلا إذا ثبت امتناع المسحوب عليه بواسطة بروتستو وهو الطريقة الرسمية المقبولة لإثبات الامتناع عن الوفاء . ويجب إثبات الوفاء بالواسطة فى البروتستو (م ١٥٧ تجارى) . ولكن كيف يحصل هذا الوفاء فى الوقت الذى يحرر فيه المحضر البروتستو ، وكيف يتفق أن يتواجد فى هذه اللحظة شخص متاهب للوفاء ؟ الحقيقة أن الوفاء بالواسطة لا يحصل إلا إذا أشعر الساحب أو أحد المظهرين الموفى بالواسطة ليحضر أمام المحضر مع المسحوب عليه فيتسلم الكميالة ويثبت تدخله فى البروتستو .

وليس للحامل أن يرفض الوفاء الحاصل من المتوسط فإذا رفض الحامل الوفاء جاز للمتوسط أن يعرض الوفاء عرضاً حقيقياً بواسطة محضر . فإذا أمعن الحامل فى الرفض أودعت قيمة الكميالة فى خزانة المحكمة . وهذا بعكس القبول بالواسطة حيث لا يلزم الحامل بالاكْتفاء بقبول أى شخص يتقدم لقبول الكميالة . وذلك لأن المقابل بالواسطة يلتزم بالوفاء دون أن يوفى وقد يكون معسراً .

§ ٢٢٤ — فى آثار الوفاء بالواسطة : يحل الموفى بالواسطة محل الحامل فى جميع حقوقه فيحوز ماله من الحقوق ويحمل ما عليه من الواجبات .

(١) مفقود الموفى بالواسطة : يحوز الموفى بالواسطة كل حقوق الحامل على مقابل الوفاء ، فيجوز له أن يسحب كميالة رجوع وأن يوقع حجزاً تخمظياً وليس للضامن أن يطلب أجلاً قضائياً . لكننا نسارع الى القول بأن الموفى بالواسطة



لا يجوز كل الحقوقي التي لحامل الكمبيالة وإنما يجوز حقوق من حصل التوسط لمصلحته قبل ضمه . فإذا حصل التوسط عن الساحب برئت ذمة جميع المظهرين . وإذا توسط عن أحدهم برئت ذمة من بعده منهم (م ١٥٨ تجارى) .

(٢) **وامبيات الموفى بالواسطة :** يلزم الموفى بما على الحامل من الواجبات فيما يتعلق بالاجراءات الواجب استيفائها فيجب أن يعلن بروتستو عدم الوفاء إلى الضامن الذى يريد مطالبته ، وأن يرفع عليه الدعوى فى ظرف الخمسة عشر يوماً التالية للبروتستو .

§ ٢٢٥ — **فى التزامهم على الوفاء** : أشار القانون لتجارى الى حالة يندر وقوعها وهى تقدم عدة أشخاص للوفاء بالواسطة فقال : « إذا تراحم عدة أشخاص على دفع قيمة الكمبيالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه براءة للمسؤولين أكثر من غيره وإذا تقدم لدفعها من كانت مسحوبة عليه فى الأصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقدماً على غيره » (م ١٥٩ تجارى) فيفضل من يوفى عن المظهر الأول على من يوفى عن المظهر الثانى . وبفضل من يوفى عن الساحب على من يوفى عن أحد المظهرين لأن الوفاء عن الساحب يبرى ذمة جميع المظهرين . لكن القانون قضى بعد ذلك بأنه اذا تقدم لوفاء الكمبيالة من كانت مسحوبة عليه فى الأصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله كان مقدماً على غيره . والفرض هنا أن التزام حصل من المسحوب عليه ومن متوسط آخر عن أحد الموقعين على الكمبيالة فيفضل المسحوب عليه لأن سحب الكمبيالة على المسحوب عليه يجعله فى حكم الوكيل ، أما غيره فهو فضولى وإذا تراحم وكيل وفضولى على الوفاء فضل الأول <sup>(٢)</sup> وإذا تراحم الموفون بالواسطة وقبيل الوفاء ممن لا يترتب على وفائه إبراء أكبر عدد من الملتزمين فلا يجوز لهذا الموفى الرجوع إلا على الملتزمين الذين كان يمكن أن يرجع عليهم الموفى الذى يبرى وفاءه أكبر عدد من الملتزمين . مثال ذلك : إذا تراحم على الوفاء متوسط عن المظهر الأول ومتوسط عن المظهر

(١) Pluralité et concurrence de payeurs par intervention

(٢) لاكور بند ١٣٥٤ وتالير بند ١٥١٧ وقال بند ١٩٧٩ وليون كان ورينوك



الخامس وقبل الوفاء من هذا الأخير فلا يجوز للموفي بالواسطة أن يرجع على المظهر الثاني أو الرابع لأنه لو قبل الوفاء عن المظهر الأول لترتب عليه براءة المظهرين اللاحقين ، لذلك لا يستطيع الموفي بالواسطة في هذه الحالة أن يرجع إلا على المظهر الأول والساحب .

### الفصل الثالث

#### في رجوع الحامل على الضمان

§ ٢٢٦ — في دعوى الضمان : نصت المادة ١٦٤ تجارى على أنه « يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع أن يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد أو جميعهم معاً ويجوز أيضاً لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور » . ويلاحظ أن هذه المادة أشارت فقط الى الملتزمين الذين يتعين على الحامل اتباع إجراءات خاصة قبلهم إذا أراد الرجوع عليهم بدعوى الضمان . ولم تشر الى دعوى الحامل على المسحوب عليه القابل ذلك لأن هذه الدعوى لا تتوقف على مراعاة هذه الاجراءات (١) . كذلك لم تشر المادة الى الضامن الاحتياطى ، لأنه يعتبر كفيلاً متضامناً مع مضمونه (م ١١٩ ١٢٥ تجارى) بمعنى أنه يتحمل كل التزاماته ويتمتع بكل حقوقه . لذلك ترفع دعوى الضمان على الضامن الاحتياطى بعد تحرير البروتستو وبعد القيام بالاجراءات الخاصة في المواعيد التي قررتها المادتان ١٦٥ و ١٦٦ تجارى إذا كان ضامناً احتياطياً لأحد الملتزمين الذين تسرى عليهم تلك المواعيد .

وفد اتفرد القانون المصرى بالنص على أن « مطالبة الساحب فقط تبرىء المحيلين ، ومطالبة أحدهم تبرىء المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم » (م ١٦٤ تجارى) .

ويجوز للحامل أن يطالب الضمان مجتمعين أو بالانفراد أو أن يقصر المطالبة على بعضهم . وهو ما يعتبر نتيجة لتضامن الموقعين على ورقة تجارية .

(١) لا يلتزم الحامل قبل محرر السند الاذنى بتحرير بروتستو ، إذ أن هذا الالتزام خاص بعلاقته بالمظهرين (سم ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ تق ٤٨ ، ١٦٧) .



§ ٢٢٧ — في دعوى الحامل الانتقارية : نصت المادة ١٦٥ تجارى على أنه « إذا طالب حامل الكمبيالة من حولها إليه وكانت مطالبته له بالانفراد وجب عليه أن يعلن إليه البروتستو المعمول ، وإن لم يوفه بقيمة الكمبيالة يكلفه في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور » ويزاد هذا الميعاد بالنسبة للساحب والمظهرين المقيمين في القطر المصرى في الكمبيالات المسحوبة على الخارج على الوجه المبين في المادة ١٦٦ تجارى التي تقول : « بعد عمل البروتستو عن الكمبيالات المسحوبة من القطر المصرى المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين <sup>(١)</sup> والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتى بيانها : ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بقسم أوروبا القار وبلاد فرنسا أو إيطاليا أو استريا ( النمسا ) وأربعة أشهر لمساعدة ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا . وسنة لجميع البلاد الأخرى ويزاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية » . وتتلخص الاجراءات الواجب على الحامل اتباعها فيما يلى :

( أ ) إعلان البروتستو إلى المظهر أو إلى من يريد الرجوع عليه كالضامن الاحتياضى ( ١٤١ تجارى ) .

( ب ) إذا لم يدعن المظهر لهذا الاعلان وجب على الحامل أن يبعث إليه بتكليف بالحضور أمام المحكمة المختصة .

وهذان الاجراءان مستقلان عن بعضهما . ولكن يجوز الاكتفاء باعلان البروتستو والتكليف بالحضور في ورقة واحدة تفادياً من كثرة المصاريف . ويتم كل ذلك في المواعيد السابق ذكرها .

ويلاحظ أنه إذا كان اليوم الأخير للمواعيد المذكورة عطلة رسمية فلا يمتد هذا الميعاد إلى يوم العمل التالى ، في حين أنه إذا وافق يوم تحرير البروتستو يوم عطلة رسمية حرر البروتستو في اليوم الذى بعده ( م ١٦٢ / تجارى ) ويرجع هذا الاختلاف

( ١ ) تفترض المادة أن الساحب قدم مقابل الوفاء ، وإلا فلا تراعى في حقه مواعيد مطلقاً ( سم ١٧ أبريل سنة ١٨٧٩ مجموعة رسمية مختلطة ج ٤ ، ٢٧٣ وسم ٢ يونيه سنة ١٩٠٤ تق ١٩ ، ٣١١ و ١٧ أبريل سنة ١٩٠٧ تق ١٩ ، ٢٠٦ ) .



إلى أن تحرير البروتستو يجب أن يقع في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ، أما في دعوى الضمان فقد أعطى القانون للحامل ميعاداً طويلاً لاقامتها ، وفي مقدوره أن لا يتربص حتى اليوم الأخير لميعاد رفع الدعوى :

ويحصل التكليف بالحضور أمام المحكمة التي يقع في دائرتها محل وفاء الكميالة ، أو محل المدعى عليه ( م ٣٤ ٣٥ مرافعات ) (١) ولا يجوز للمدعى عليه طلب التأجيل لادخال ضامنه في الدعوى نظراً لمسؤوليته التضامنية .

§ ٢٢٨ - في دعوى الحامل الجماعية : يجوز للحامل أن يطالب كل الضمان وتبدأ مواعيد تكليفهم بالحضور من يوم تحرير البروتستو ، مع مراعاة المواعيد الخاصة بكل واحد منهم المبينة في المواد ١٦٥ و ١٦٦ . وفي هذا تقول المادة ١٦٧ : « إذا طالب حامل الكميالة جميع المحيلين والساحب معاً كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة » ( أى المواد ١٦٥ و ١٦٦ و ١٧٢ ، ١٧٣ ) ويراعى في تحديد ميعاد التكليف بالحضور عند تعدد محلات المدعى عليهم ، أقصى محل من المحكمة المختصة . أما الميعاد الذي يجب أن يتسلم فيه الضامن ورقة التكليف بالحضور ، فيختلف باختلاف مسافة الطريق . وإذا أسقط الحامل أحد المظهرين من دعوى الضمان برئت ذمته . كما سلف القول . وهو ما يدل على أن تضامن الضمان هو تضامن ناقص ( بند ١٧٤ ) .

وفي حالة المطالبة الجماعية تكون المحكمة المختصة هي التي يقع في دائرة اختصاصها محل أحد الضمان ، أو محل وفاء الكميالة أو المحل الذي تم فيه تداول الورقة التجارية أى محل الاتفاق ( م ٦٢ مرافعات جديد )

§ ٢٢٩ - في موضوع دعوى الرجوع : يستطيع الحامل الذي اتخذ كل الاجراءات القانونية مطالبة الساحب والمظهرين بالوفاء بالتزامهم قُدم مقابل الوفاء أو لم يُقدم . ولم يبين القانون مقدار ما يطالب به الحامل إلا في صدد كلامه في كميالة الرجوع ( م ١٨٣ تحارى ) ولا مراة في أن مقدار ما يطالب به الحامل الساحب والمظهرين يجب أن لا يختلف باختلاف صور المطالبة ، إذ ليس من المعقول

(١) وتقول المادة ٦٢ مرافعات جديد « في المواد التجارية يكون الاختصاص لمحكمة المدعى عليه أو لمحكمة التي في دائرتها تم الاتفاق وتسليم البضاعة أو التي في دائرتها يجب الوفاء » .



أن يختلف تبعاً للطريقة التي اتبعها الحامل في الرجوع على الضمان لذلك تسرى المادة السالفة الذكر على الضمان ويستطيع الحامل أن يطالب بما يأتي :

١ — أصل قيمة الكمبيالة .

٢ — الفائدة من يوم البروتستو ، وفي هذا نقول المادة ١٨٧ ١٩٤ « فائدة أصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع بحسب من يوم البروتستو » وقد خرج القانون التجاري عن القانون المدني الذي قضى بأن الفوائد لا تستحق إلا من يوم المطالبة الرسمية <sup>(١)</sup> ، كما أنه خرج عما قضت به القواعد التجارية من أن إثبات تقصير المدين *la mise demeure* في الديون التجارية يكون بأي فعل صادر من الدائن ينم عن نيته في حصول الوفاء .

ويترتب على تحرير البروتستو سريان الفوائد من تاريخ تحريره ولو تحرر بعد اليوم التالي لميعاد الاستحقاق إلا في الأحوال التي نص عليها القانون وقضى فيها صراحة بسقوط حق الحامل في المطالبة ( المواد ١٦٩ — ١٧١ تجاري ) .

ويجوز للحامل ، زيادة على ماتقدم المطالبة بمصاريف الصرف *frais de change* بين المحل الذي صدر فيه الحكم ومحل وفاء الكمبيالة <sup>(٢)</sup> .

٣ — مصاريف البروتستو ، وغيرها من المصاريف المشروعة ، كمصاريف المراسلات . والمصاريف القضائية في حالة رفع الدعوى على الضامن .

٤ — فوائد هذه المصاريف اعتباراً من يوم التكليف بالحضور وفي هذا نقول المادة ١٥٨ / ١٨٥ تجاري : « أما فوائد مصاريف البروتستو و فرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانوناً فلا تحسب إلا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة طلباً رسمياً » . وقد اتبع القانون التجاري في احتساب فوائد هذه المصاريف

(١) مادة ١٢٤ مدني قديم و ٢٢٦ مدني جديد ونصها « إذا كان محل الالتزام مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزماً بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة في المئاة المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها إن لم يحدد الاتفاق أو العرف تاريخاً آخر ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » .

(٢) تؤيد المادة ١١٩ هذا الرأي حيث قالت : « متى أعلن بروتستو عدم القبول.... أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع » « *Frais de protet et de change* »



القانون المدني ( م ٢٢٦ مدني جديد ) وخالف ما أخذ به بالنسبة لفوائد أصل قيمة الكميالة ( م ١٨٧ تجاري ) .

§ ٢٣٠ — في شرط المطالبة بمصاريف : أسلفنا الكلام في شرط المطالبة بلا مصاريف ( بند ٥٤ ) . وقلنا إن من أثر هذا الشرط إعفاء الحامل من تحرير بروتستو ومن مراعاة المواعيد المقررة في مادتي ١٦٥ و ١٨٦ للرجوع على الضمان . وقد يضع هذا الشرط أحد المظهرين ، وفي هذه الحالة لا يعنى حامل الكميالة من عمل البروتستو ولا من الاجراءات اللازم استيفاؤها لحفظ حقه في الرجوع على المظهرين السابقين على من كتب الشرط المذكور (١) ( م ١٦٣ / ١٧٠ تجاري ) والذي يستفاد من هذه المادة أن المظهرين اللاحقين لمن وضع هذا الشرط يستفيدون منه .

## الفصل الرابع

### في دعاوى رجوع الملتزمين (٢)

§ ٢٣١ — في حق الملتزم الموفى في الرجوع : إذا استوفى الحامل قيمة الكميالة من أحد الملتزمين ، فهل يتحمل هذا الأخير عبء الدين بصفة قطعية أم يجوز له الرجوع ؟ يجب استعراض أحوال الملتزمين بدين الكميالة لتحديد مركز الموفى قبل كل واحد منهم . وسيتناول البحث المسحوب عليه والساحب للدين قد لا يكون لها حق الرجوع ، والمظهر والضامن الاحتياطي والقابل بالواسطة .

(١) تدب المادة الفرنسية القديمة ١٦٣ مع زيادة « على المظهرين السابقين » لذلك اختلفت الآراء في فرنسا فيما إذا كان المظهرين اللاحقون يستفيدون من هذا الشرط . ومن رأى الأستاذ ليون كان ( ج ٤ بند ٣٧٨ ) أنهم يستفيدون من هذا الشرط . وعكس ذلك ( بارديسي ج ١ بند ١٢٥ ) ونصت المادة ١٥٠ من القانون التجاري الفرنسي الجديد على أن لا يستفيد من هذا الشرط إلا المظهر أو الضامن الاحتياطي الذي وضعه . وبهذا المعنى القانون الموحد ( م ٤٦ ) تطبيقاً لقاعدة استقلال التظاهرات والمادة ٦٤ من مشروع قانون الكميالات .

(٢) Actions récursoires des obligés



§ ٢٣٢ - المسحوب عليه : ( ١ ) إذا استولى المسحوب عليه على مقابل الوفاء وأوفى الكمبيالة فهو لا يعدو أن يكون أوفى ديناً في ذمته أما إذا أوفى على المكشوف جاز له الرجوع على الساحب أو على الأمر بالسحب .

وليس للمسحوب عليه الذى أوفى قيمة الكمبيالة حق الرجوع على المظهرين إلا إذا قبل أو أوفى الكمبيالة بالواسطة ، فيحوز في حالة التوسط كل حقوق الحامل قبل من توسط لمصلحته ، وقبل ضمان هذا الأخير ، وذلك بمقتضى الحلول القانونى الذى يستفيد منه المسحوب عليه . وبهذه الكيفية يستطيع الرجوع على الأمر بالسحب ، أو على المظهرين ، وهذا هو ما يعطى فائدة عمالية لرفض المسحوب عليه القبول أو الوفاء كمسحوب عليه وقبوله أو وقائه بالواسطة .

§ ٢٣٣ - الساحب : ( ٢ ) إذا لم يقدم الساحب مقابل الوفاء وأوفى فهو لا يعدو أن يكون أوفى ديناً التزم به بصفة أصلية ، ولا محل للتساؤل عن رجوعه إلا إذا سحبت الكمبيالة لذمة الغير وقبلها المسحوب عليه فهو يحل محل الحامل فيما له من الحقوق ولا يستطيع المسحوب عليه المقابل الاحتجاج بأنه لم يتلق مقابل الوفاء . وإذا اضطر الساحب الى الوفاء وكان قد قدم مقابل الوفاء الى المسحوب عليه جاز له الرجوع على المسحوب عليه الذى أخل بالتزامه . فإذا وقع المسحوب عليه على الكمبيالة بالقبول استطاع الساحب مطالبة بوفاء التزام متفرع عن الكمبيالة ، وإذا امتنع المسحوب عليه عن القبول دأه الساحب لاسترداد مقابل الوفاء ، وكانت هذه الدعوى مدنية أو تجارية تبعاً لصفة الدين الذى تكوّن منه المقابل .

§ ٢٣٤ - المظهر : ( ٣ ) بعد أن بينت المادة ١٦٤ تجارى حق الحامل الذى لم يستول على قيمة الكمبيالة فى الرجوع على الساحب وعلى كل واحد من المظهرين بالانفراد أو جميعهم مضت تقول : « ويجوز أيضاً لكل واحد من المحيلين مطالبة الساحب والمحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور » . ويلاحظ أن للمظهر فوق ما تقدم ، حق الرجوع على المسحوب عليه المقابل . ثم قررت المادة ١٦٨ أن « لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالانفراد أو الاجتماع فى عين المواعيد المذكورة : وتبتدى هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالى لتاريخ



تكليفه بالحضور أمام المحكمة » ويزاد هذا الميعاد بسبب المسافة في دعوى الرجوع كما هو الحال بالنسبة لدعوى الحامل المباشرة ، وتسرى المادتان ١٦٠ و ١٦٦ ، مع مراعاة موطن المظهر الذي رفع دعوى الرجوع ، لا محل وفاء الكمبيالة . وإذا استثنينا هذا التحفظ ، سرت على المظهر تقس المواعيد والاجراءات الخاصة بالحامل .

وقد تنبه القانون الى حالة المظهر الذي أقيمت عليه دعوى الضمان وقصد الرجوع بدوره على ضمانه . ولكنه لم ينه الى حالة المظهر الذي أوفى باختياره قبل المطالبة . والمعقول أن يبدأ ميعاد الخمسة عشر يوماً من اليوم التالي للوفاء ويثبت هذا اليوم بتاريخ المخالصة أو بأية طريقة أخرى للاثبات <sup>(١)</sup> .

وإذا أراد المظهر الرجوع على الموقعين السابقين ، وجب عليه تكليفهم بالحضور في المواعيد السالفة الذكر ، وإلا سقط حقه في الرجوع . إنما إذا أقام الحامل الأخير دعوى المطالبة على كل المظهرين ، وأراد أحدهم الرجوع على المظهرين السابقين ، فلا يلتزم المظهر بتجديد التكليف بالحضور ، كما لو رفع الحامل دعوى على المظهرين : (ب) و (ج) ، وأراد (ج) الرجوع على (ب) فلا يلتزم باعلان (ب) بورقة تكليف بالحضور ، ذلك لأن المظهر (ج) يحل محل الحامل فيما له من الحقوق أى في إجراءات المطالبة وفي الحكم الذي يصدر بعد ذلك ولا تفقد تلك الاجراءات ولا هذا الحكم قوتها بمضى ميعاد الخمسة عشر يوماً <sup>(٢)</sup> .

ولكى يستطيع المظهر الرجوع على ضمانه يجب أن لا يقع منه خطأ في الوفاء ، فإذا أوفى الى حامل مهمل ، دون أن يحتج عليه بسقوط حقه بسبب الاهمال ، فقد حقه في الرجوع على المظهرين وعلى الساحب الذي قدم مقابل الوفاء الى المسحوب عليه .

(١) ليون كان ودينولت ج ٤ بند ٣٩٤

(٢) تالير بند ١٥٤٩ وباريس ١١ فبراير سنة ١٨٨٠ Jour. du pal. سنة ١٨٨١ ص ١١٣١ ، وعكس ذلك ليون كان ودينولت ج ٤ بند ٢٩٦ حيث يرى أن نصوص القانون صريحة في ضرورة رجوع المظهر في المواعيد المبينة في المواد ١٦٤/١٧١ و ١٦٨/١٧٥ و ١٧٧/١٧٠



§ ٢٣٥ - الضامن المديون والموفي بالواسطة : ( ٤ ) وهما يستطيعان الرجوع على من عملا لمصلحته ، وعلى ضامنه . ويتحملان واجباته ، كما أنهما يتمتعان بحقوقه ( م ١٣٩ و ١٥٨ تجارى ) .

§ ٢٣٦ - فى عزم جواز طلب ميعاد لادخال ضمانه : بسبب ضمان الساحب للمظهرين وضمان كل مظهر للمظهرين اللاحقين عليه يجوز لكل مظهر الرجوع بالضمان على واحد أو أكثر من المظهرين السابقين عليه ويجوز أن تكون دعوى الضمان أصلية أو فرعية ، ولكن لا يجوز للمدعى عليه الأصلي طلب ميعاد لادخال ضامن فى الدعوى .

### الفصل الخامس

#### فى حجز التحفظى

§ ٢٣٧ - من الحامن فى ترفيع محرز تحفظى : نصت المادة ١٧٣ تجارى على أنه « يجوز لحامل الكبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع زيادة على ما له من حق المطالبة على وجه الرجوع ، أن يحجز منقولات الساحب أو القابل أو المحيل حجزاً تحفظياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك فى قانون المرافعات » . وهو ما يعتبر تطبيقاً للمادة ٦٧٤ مرافعات قديم التى تقول : « يجوز لكن دائن أن يضع الحجز التحفظى بأمر من القاضى على أمتعة مدينه الذى لم يكن له محل مستقر بالديار المصرية والمادة ٦٧٤ مرافعات قديم التى تقول : « وكذلك يجوز لكل حامل كبيالة أو سند إذنى عمل عنه البروتستو لعدم الدفع فى الأجل أن يضع الحجز التحفظى على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالمملكة المصرية سواء أكان المدين المذكور ساحباً للكبيالة أم قابلاً لها أم محيلاً بها بشرط سبق إعلان البروتستو للمحجوز عليه أو إخباره به <sup>(٢)</sup> . ونصت المادة ٦٠١ من قانون المرافعات الجديد على أنه يجوز للدائن

(١) اعتبر القانون التجارى الايطالى الكبيالة سنداً واجب التنفيذ titre exécutif بالنسبة للأصل والمحقات . أما الكبيالة المسحوبة من الخارج والمستحقة الوفاء فى إيطاليا فيكون لها هذا الأثر إذا أجاز قانون البلد الذى أنشئت فيه الكبيالة ذلك ( المواد ٦٣ - ٦٥ من قانون الأوراق التجارية الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وهى تقابل المادة ٢٢٣ من القانون التجارى الايطالى الصادر فى أول يناير سنة ١٨٨٣ ) .



أن يوقع الحجز التحفظي على منقولات مدينه إذا كان الدائن حاملاً لكمبيالة أو سند تحت الاذن و كان المدين تاجراً له توقيع على الكميالة أو السند يلزمه بالوفاء بحسب قانون التجارة » وقد حذف النص الجديد كل إشارة إلى تحرير بروتستو . وليس معنى هذا أنه لا يشترط لتوقيع الحجز تحرير بروتستو مادامت المادة ١٧٣ تجارى ما زالت تشترط تحرير بروتستو ولو أنها لم تشر إلى إعلانه إلى المحجوز عليه أو إخباره به لتوقيع الحجز اكتفاء بالقواعد العامة وهى تقتضى اعلان الضامن بالبروتستو قبل توقيع الحجز على بضاعته .

§ ٢٣٨ — شروط توقيع الحجز التحفظي : يشترط لتوقيع هذا الحجز :

١ — أن يكون بناء على طلب حامل الكميالة الحائز لها فعلاً <sup>(١)</sup> .

٢ — أن يكون المحجوز عليه تاجراً ملتزماً بمقتضى كميالة أو سند إذنى ، فلا يجوز الحجز على المسحوب عليه غير القابل ، على الرغم من أن الحامل يملك مقابل الوفاء وأنه يستطيع المطالبة بهذا المقابل الموجود لدى المسحوب عليه .

ومع أن المادة ١٧٢ تجارى لم تشر إلى الضامن الاحتياطي إلا أنه يجوز توقيع الحجز عليه ، ذلك لأنه يتحمل كل التزامات مضمونة ( م ١٣٩ تجارى ) وقد انفرد القانون المصرى فى المادة ١٤١ تجارى بالنص على ضرورة إعلان الضامن الاحتياطي لمظهر الكميالة ولنفس المظهر المذكور وهو ما تقتضى به القواعد العامة ( أنظر بند ١٧٢ ) .

٣ — يفترض الحجز التحفظي إعلان بروتستو عدم الدفع إلى المحجوز عليه طبقاً لقانون المرافعات القديم وأن يحضر هذا البروتستو فى الميعاد القانوني <sup>(٢)</sup> وإلا سقط حق الحامل فى الرجوع على المظهرين ، وبالتالي فقد حقه فى توقيع الحجز . لكن المادة ٦٠١ من قانون المرافعات الجديد لا تشترط هذا الاعلان ولو أنه واجب كما أسلفنا آنفاً .

(١) استئناف مختلط ٢٣ مارس ١٨٩٣ تق ٥ — ١٧٩

(٢) لا يشترط لصحة الحجز أن يكون البروتستو محرر فى الميعاد ، بالنسبة للمسحوب عليه القابل ومحرر الورقة التجارية ( بحث القاضى فافتك فى جازيتة المحاكم المختلطة ١٣ ، ٦٥ ) ذلك لأنهما لا يستطيعان الاحتجاج على الحامل بسقوط حقه فى المطالبة بسبب التأخير فى تحرير البروتستو ( عكس ذلك عبد الفتاح السيد بك ودرستو ، الأوراق التجارية ، ص ١٢٩ ) .



ويقدم طلب الحجز إلى قاضى الأمور الوقتية juge de service بالمحكمة التابع لها موطن المحجوز عليه ليأذن بتوقيع الحجز ، ويجوز للقاضى إذا رأى أن علم المدين بصدور الأمر بالحجز عليه قد يحمله على الوفاء أن يقيد أمره بمهلة لا تزيد على ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الأمر للمحجوز عليه .

وهذه الرخصة تفيد بالنسبة للتاجر الذى تتأثر سمعته التجارية بتوقيع الحجز (مادة ٦٠٤ مرافعات جديد) . ويجب أن يعلن الحاجز إلى المحجوز عليه محضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن أعلن به من قبل وذلك فى ظرف ثلاثة أيام من تاريخ توقيعه وإلا اعتبر كأن لم يكن . ويجب أن يشتمل إعلان محضر الحجز على تكليف بالحضور أمام المحكمة فى المواعيد المعتادة لسماع الحكم بنبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن (م ٦٠٥ مرافعات جديد) .

#### الفرع السادس

#### فى كميالة الرجوع

§ ٢٣٩ — عموميات : قد يحتاج حامل الكميالة التى حل ميعاد استحقاقها والتى لم تدفع قيمتها إلى نقود لا يتيسر الحصول عليها من طريق دعوى الرجوع على الضمان لما تستغرقه هذه الدعوى من وقت طويل ولما تستدعيه من إجراءات ونفقات ، لذلك أجاز القانون التجارى للحامل سحب كميالة جديدة على أحد المظهرين أو على الساحب ثم يخصمها لدى مصرف وبهذه الكيفية يحصل على حاجته النقدية . وتسمى هذه الكميالة الجديدة كميالة رجوع retraite وقد عرفتها المادة ١٨٠/١٨٧ بأنها « كميالة جديدة يسحبها حامل الكميالة الأصلية على صاحبها أو أحد الميادين ليتحصل بها على قيمة تلك الكميالة الأصلية المعمول عنها البروتستو وعلى المصاريف التى صرفها والفرق الذى دفعه » . وسحب الحامل الذى لم يستوف الكميالة كميالة رجوع هو حق يجوز له التنازل عنه ، بل قد يمنع من استعماله بمقتضى شرط صريح « شرط عدم سحب كميالة رجوع » (بند ٦٠) وقد يضعه صاحب الكميالة



أو أحد المظهرين في صيغة التظهير . وقد فقدت كميالات الرجوع الأهمية التي كانت لها في الماضي ، وأصبحت الآن نادرة الاستعمال<sup>(١)</sup> .

§ ٢٤٠ — في شكل كميالة الرجوع : لا تختلف كميالة الرجوع من حيث الشكل عن الكميالة العادية إلا في ذكر الكميالة التي لم تدفع قيمتها ، فلا يذكر فيها « والقيمة وصلتنا بضاعة . . . » بل « والقيمة تحصيل الكميالة المرافقة » ويجب طبقاً لأحكام القانون التجارى المختلط أن تسحب الكميالة بين مكانين ، أما في القانون الوطنى فيجوز أن يكون محل وفائها هو محل إنشائها ، وفي هذه الحالة لا يعمل حساب لسعر الصرف . وتسحب كميالة الرجوع مستحقة الوفاء لدى الاطلاع ، أو في يوم معين قريب ، وترافقها الكميالة الأصلية والبروتستو ، وقائمة حساب الرجوع<sup>(٢)</sup> ( م ١٨٢ تجارى ) .

§ ٢٤١ — في أشخاص كميالة الرجوع : صاحب كميالة الرجوع هو الحامل الأخير للكميالة الأصلية الذى لم يحصل على قيمتها ، والمسحوب عليه هو أحد الملتزمين أو أحد ضمان الكميالة الأصلية والمستفيد هو الشخص الذى دفع قيمة الكميالة الأصلية غير المدفوعة إلى صاحب كميالة الرجوع . أما مقابل وفائها فهو التزام المسحوب عليه بوفاء الكميالة الأصلية .

§ ٢٤٢ — في أمر سحب كميالة رجوع وهو اختيارى للمحمل : لا يلزم حامل الكميالة الأصلية غير المدفوعة بسحب كميالة رجوع . واستعمال الحامل لهذا الحق لا يفيد تنازله عن دعوى الرجوع على الضمان التى يجوز له إقامتها على الموقعين ،

(١) يصرح الكثير من رجال البنوك بأنهم لم يروا في غضون حياتهم العممية الطويلة كميالة رجوع واحدة ، ومع ذلك فقد تضمن القانون الموحد بعض أحكام عن هذه الكميالة .

(٢) محرر كميالة الرجوع بالصورة الآتية :

١٠٠٠ جنيه

القاهرة في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩

ادفعوا لاذنى بمقتضى كميالة الرجوع هذه ألف جنيه بمجرد الاطلاع ، والقيمة الكميالة

التوقيع . . . .

غير المدفوعة المعمول عنها البروتستو المرافق



وكل ما في الأمر أن القنون أعطى للحامل وسيلتين للحصول على قيمة الكمبيالة فإذا حصل على طلبته بسحب كمبيالة رجوع امتنعت عليه الوسيلة الأخرى . وإذا لم يحصل الحامل على قيمة الكمبيالة من طريق سحب كمبيالة رجوع وأراد أن يرفع دعوى الضمان تعين عليه إقامتها في المواعيد القانونية ، وفي هذا تقول المادة ١٧٩ تجارى : « ولا يغنى تحرير الكمبيالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة » .

§ ٢٤٣ — متى سحب كمبيالة الرجوع : يجب على الحامل الذى يريد أن يستوفي حقه بكمبيالة رجوع أن يسحبها في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتستو ( م ١٦٥ تجارى ) أو في ظرف ثلاثة أشهر أو أربعة أو سنة بالنسبة للكمبيالات المسحوبة على الخارج ، على التفصيل المبين في المادة ١٦٦ / ١٧٣

§ ٢٤٤ — في العناصر التى تذكر من قيمة كمبيالة الرجوع : ترافق الكمبيالة الجديدة قائمة حساب الرجوع compte de retour ( م ١٨٢ تجارى ) وتشتمل تلك القائمة طبقاً لنص المادة ١٨٣ / ١٩١ على ما يأتى :

١ — أصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها البروتستو .

٢ — مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك ، ورسم الدفعة وأجرة الخطابات .

٣ — يبين في القائمة اسم من سحبت عليه الكمبيالة الجديدة والسعر الذى بيعت به « سعر الصرف *prix du change* » وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار ، وإذا كانت الكمبيالة الأصلية مسحوبة من بلد الى آخر ، وسحبت الكمبيالة الجديدة على الساحب ، التزم فقط بسعر الصرف بين الجهة التى كانت الكمبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها والجهة التى سحبت منها . وإذا كانت كمبيالة الرجوع مسحوبة على أحد المظهرين رافقت القائمة شهادة مثبتة لفرق سعر الصرف بين الجهة التى كانت الكمبيالة الأصلية واجبة الدفع فيها والجهة التى ظهرت فيها . فلو كانت الكمبيالة الأصلية قيمتها عشرة آلاف فرنك ومستحقة الوفاء فى باريس ، ولم تدفع قيمتها فى ميعاد الاستحقاق وسحبت كمبيالة رجوع على مظهر فى القاهرة ، وكانت



خسارة الصرف عن الكمبيالة المسحوبة من باريس على القاهرة ١٢٥ ٪ فرنك استنزل البنك الذي خصم هذه الكمبيالة في باريس ١٢,٥ فرنك ، ومن العدل أن يلزم المسحوب عليه في كمبيالة الرجوع بدفع هذا المبلغ . وإلى هذا أشارت المادة ١٨١ تجارى فقالت « إذا كانت الكمبيالة الأصلية مسحوبة من بلد إلى بلد آخر فالفرق الذي يطالب به في حالة الرجوع يكون تقديره . . . . . أما لنسبة لمن يسحب عليه حامل الكمبيالة الأصلية كمبيالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل » .

٤ — فائدة أصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع محتسبة من يوم تحرير هذا البروتستو ( م ١٨٧ تجارى ) . أما فوائد مصاريف البروتستو وفرق سعر الصرف في الرجوع ، وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانوناً فلا تحتسب إلا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة طلباً رسمياً ( م ١٨٨ تجارى ) .

§ ٢٤٥ — في عزم جواز الجمع بين أسعار الصرف : إذا سحب حامل الكمبيالة الأصلية كمبيالة رجوع على الساحب القديم فلا يتحمل هذا الأخير إلا فرق سعر الصرف بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية مستحقة الوفاء فيها والجهة التي سحبت منها تلك الكمبيالة ( م ١٨١ تجارى ) ولا يجوز في أى حال من الأحوال أن يدفع الساحب ، بسبب تعدد كمبيالات الرجوع ، أكثر من هذا الفرق ( م ١٨٤ تجارى ) .

وإذا سحب الحامل كمبيالة رجوع على أحد المظهرين ، تحمل المظهر فرق سعر الصرف بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التظهير ( م ١٨١ تجارى ) وقد افترض القانون تعدد كمبيالات الرجوع بين المظهرين فقضى بأن كل مظهر يدفع الحساب المبين في قائمة حساب الرجوع ، ويرجع به على المظهر السابق عليه ، على أن يتحمل كل واحد من المظهرين فرق سعر الصرف الذي يترتب على كمبيالة الرجوع التي تسحب منه بشرط أن لا يزيد ما يلتزم به على فرق سعر الصرف بين الجهة التي حصل فيها منه تظهير الكمبيالة الأصلية وبين الجهة التي يسحب عليها الكمبيالة الجديدة ( م ١٨٥ تجارى ) .



## الباب السادس

### في انقضاء الالتزامات المترتبة على الكمبيالة

§ ٢٤٦ — في أسباب انقضاء : تنقضى الالتزامات الناشئة عن الكمبيالة بجميع أسباب انقضاء الالتزامات المبينة في القانون المدنى كالوفاء والمقاصة والحلول وتجديد الالتزام واتحاد الذمة الخ ، وقد أضاف القانون التجارى سببين آخرين وهما : السقوط ، والتقادم الخمسى .

## الفصل الأول

### في السقوط

§ ٢٤٧ — تعريف : يترتب على عدم مراعاة الاجراءات التى فرضها القانون التجارى فى حالة عدم الوفاء سقوط حق المطالبة بقيمة الورقة التجارية . ويعرف السقوط déchéance بأنه دفع يحتاج به على من يطالب بوفاء الكمبيالة اذا قصر فى القيام بما فرضه القانون من القيام باجراءات معينة فى مواعييدها القانونية ، ويترتب على هذا الدفع حرمانه من الرجوع على الملتزمين بالوفاء . ويحتاج بالسقوط على الحامل أو على المظهر أو على الضامن الاحتياطى أو القابل بالواسطة .

### الفصل الأول

#### في الدفع بسقوط حق الحامل المهمل

§ ٢٤٨ — فى أموال التملك بهذا الرفع : فرض القانون التجارى على الحامل الذى لم يستوف قيمة الكمبيالة القيام باجراءات معينة ورتب على تفصيله فى أدائها سقوط حقه فى الرجوع فى الأحوال التى عدتها المادة ١٦٩ (قارن المواد ١٦٠ و ١٦٢ و ١٦٥ تجارى) .



ويستفاد من هذه النصوص أن الحامل يعتبر مقصراً في ثلاث أحوال وهي :  
١ — إذا لم يحرر الحامل بروتستو عدم الوفاء في اليوم التالي لحلول الاستحقاق  
( ١٦٢ م و ١٦٩ ) .

وتنص المادة ١٦١ بأنه « يجب على كل حامل كميالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد » . ولم ينص القانون على جزاء الإخلال بهذا الالتزام لذلك لا يسقط حق الحامل في الرجوع على الضامنين مادام أنه حرر البروتستو في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق ، كما أنه يتعذر على الضامنين اثبات تقصير الحامل في المطالبة بالوفاء في الاستحقاق . ومتى قدم الحامل بروتستو محرراً في الميعاد القانوني ، وهو وثيقة رسمية ، تعذر نسبة أي إهمال إليه في أداء التزاماته القانونية<sup>(١)</sup> .

٢ — إذا أهمل الحامل في إعلان البروتستو ، وورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة في المواعيد المحددة في المادتين ١٦٥ / ١٦٦ ، وتنص المادة ١٦٧ على أنه « إذا طالب حامل الكميالة جميع المحيلين والساحب معاً كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المعين في المواد السابقة » لذلك يجب أن يعلن كل واحد منهم في المواعيد المحددة تبعاً للمسافة . ولا يكون للدعوى التي ترفع على أحدهم في الميعاد القانوني أثر بالنسبة لغيره إذا لم يراع الميعاد المحدد له قانوناً . وهو ما يفيد أن تضامن الملتزمين في الكميالة ناقص ( بند ١٧٤ و مادة ٢٩٣ / ٢ مدني جديد ) .  
٣ — إذا كانت الكميالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع أو كانت مستحقة بعد مدة من الاطلاع سقط حقه ان لم يطالب بالوفاء أو بالقبول في المواعيد وبالشروط المبينة في المادة ١٦٠ تحارر .

§ ٢٤٩ — فبمجرد لزوم من التمسك بسقوط هو الحامل المقصر : يستفاد من نصوص القانون أن من لهم حق الاحتجاج بالسقوط على الحامل المقصر هم ضمان الكميالة الذين إذا أوفوا قيمتها كان لهم حق رجوع على واحد أو أكثر من الضمان ، على التفصيل الآتي :

( ١ ) الحامل المقصر والساحب : فرق القانون بين حالتين :

( ١ ) إذا لم يقدم الساحب مقابل الوفاء فلا يجوز له الاحتجاج بالسقوط بسبب إهمال الحامل وذلك لأنه استفاد من قبضه قيمة الكميالة من المستفيد ولا يجوز

(١) لاكور وبوترون بند ١٣٦٣ وتالير بند ١٥٣٤



للإنسان أن يثرى بلا وجه حق على حساب الغير . لذلك يلزم الساحب بدفع قيمة الكمبيالة إلى الحامل المقصر ( م ١٧١ تجارى ) . ولا يعتبر الساحب ، فيما يختص بالسقوط ، أنه قدم مقابل الوفاء إلا اذا خرجت قيمة معينة كمنقود أو بضاعة من ثروته واتصلت بثروة المسحوب عليه ، فاذا كان المقابل فتح اعتماد فلا يعتبر المقابل موجوداً ، ولا يستطيع الساحب الاحتجاج بالسقوط على الحامل ، وإلا أنرى بلا وجه حق على حساب الحامل .

( ب ) إذا قدم الساحب مقابل الوفاء جاز له الاحتجاج بسقوط حق الحامل المقصر لأن الساحب لا يثرى في هذه الحالة على حساب الغير . ولكي يستفيد الساحب من إهمال الحامل يجب أن يثبت أنه قدم مقابل الوفاء<sup>(١)</sup> ، ويجوز الاثبات بكافة طرق الاثبات وبخاصة بدفاته التجارية ومراسلاته<sup>(٢)</sup> ، إنما لا يكفي أن يحتج بالقرينة المترتبة على القبول المقررة في المادة ١١٢ ، لأنها خاصة فقط بعلاقة الساحب بالمسحوب عليه<sup>(٣)</sup> . ولا يعتبر الساحب أنه قدم مقابل الوفاء إلا إذا تسلم المسحوب عليه فعلاً هذا المقابل . لذلك يتحمل الساحب نتائج الحوادث العرضية التي منعت وصول البضاعة أو النقود أو الأوراق ذات القيمة التي أرسلها إلى المسحوب عليه لتكوين مقابل الوفاء .

ولكن هل يعتبر المقابل موجوداً إذا أفلس المسحوب عليه في الاستحقاق يكفي أن يثبت الساحب وجود المقابل في الاستحقاق لكي يستطيع الاحتجاج بالسقوط على الحامل المقصر ، إذ يكفي لبراءة ذمة الساحب أن لا يكون استرد المقابل وأنه ظل لدى المسحوب عليه حتى الاستحقاق ( م ١٧١ )<sup>(٤)</sup> . ويؤيد ذلك أن القانون حتم على الحامل تحرير البروتستو ولو أفلس المسحوب عليه ( م ١٦٣ ) ،

(١) استئناف مخطوط ٢ يوليه سنة ١٩٠٤ تق ١٦ . ٣١١ . ١٧ أبريل سنة ١٩٠٧

تق ٢٠٦٠ ١٩

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٤٠٨ وبواتيل بند ٨٢٦

(٣) استئناف مخطوط ٦ أبريل سنة ١٨٩٤ تق ٥ ، ٢٩١ و ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥

تق ٧٠٨

(٤) استئناف مخطوط ١٧ أبريل سنة ١٩٠٧ تق ١٩ ، ٢٠٦



وهو ما يستفاد منه أنه لا يشترط لتحرير البروتستو بقاء يسر المسحوب عليه ، وأن جزاء إهمال الحامل هو الاحتجاج في مواجهته بالسقوط<sup>(١)</sup> .

( ٢ ) الحامل المقصر والمظهرون : يعتبر المظهرون خلافاً للساحب ضمناً فقط<sup>(٢)</sup> ، ولا يعتبرون مدينين أصليين ، فهم يدفعون قيمة الكمبيالة قبل تسلمها ، فإذا لم تدفع وطالبهم الحامل جاز لهم الاحتجاج عليه بسقوط حقه إذا كان مقصراً ، لأنهم لا يثرون من جراء هذا الاحتجاج على حساب الغير بلا وجه حق<sup>(٣)</sup> . لذلك يجوز للمظهرين الاحتجاج بالاهمال في جميع الأحوال ، وجد المقابل أو لم يوجد وفي هذا تقول المادة ١٩٦ : « يسقط ما لحامل الكمبيالة من الحقوق على المحيلين » لأن واجب تقديم المقابل يقع على الساحب ( وانظر مادة ١٤١ تجارى ) .

( ٣ ) الحامل المقصر والمسحوب عليه : إذا لم يتلق المسحوب عليه المقابل ، أو إذا لم يقبل الكمبيالة فلا يعد مديناً ولا يملك الحامل الممسم أو المقصر مطالبة . وإذا لم يقبل الكمبيالة ولكنه تلقى المقابل فلا يعتبر المسحوب عليه ملتزماً بمقتضى الكمبيالة ويستطيع الحامل مطالبة بالدعوى المترتبة على الدين الأصلي الذى يتكون منه مقابل الوفاء ( م ١١١ ) . وإذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة صار مديناً مباشراً وشخصياً للحامل والتزم بصفة أصلية بوفائها اليه ولو كان الحامل مقصراً واستحال على المسحوب عليه الاحتجاج بالسقوط المبني على الاهمال<sup>(٤)</sup> ، ولكنه يستطيع فقط التمسك بالتقادم الخمسى . ذلك لأن الساحب والمظهرين ضامنون فعل الغير . وإذا لم يطالبوا في خلال فترة معينة جاز لهم الاعتقاد بقيام المسحوب عليه بوفاء ما تحمله . أما المسحوب عليه المقابل ، فهو على نقيض ما تقدم ، ملتزم بتوقيعه . ولا يلحقه ضرر من جراء إهمال الحامل مادام أنه لم يقم بوفاء ما التزم به .

(١) ليون كان وريبولت ج ٤ بند ١٠ مكرر وبوانين بند ٨٢٧ وعكس ذلك نوجيه

ج ٢ بند ١١٥٤

(٢) استئناف مختلط ٢ يونيه سنة ١٩٠٤ تق ١٦ ، ٣١١

(٣) استئناف مختلط ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ تق ٢٤٥ ، ٥٩

(٤) استئناف مختلط ١٦ فبراير سنة ١٩١٠ تق ٢٢ ، ١٤٢ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٦

تق ٤٨ ، ١٦٧



( ٤ ) الحامل المقصر والضامن الاحتياطي والقابل بالواسطة : ليس للضامن الاحتياطي من الحقوق أكثر مما لمضمونه كما أن القابل بالواسطة ليس له حقوق أكثر مما لمن قبل لمصلحته . فلا يجوز لأحدهما الاحتجاج على الحامل المقصر بسقوط حقه إلا في الأحوال التي يجوز فيها للمضمون ( م ١٤٠ تجارى ) أو لمن قبل لمصلحته الاحتجاج فيها . فالضامن الاحتياطي للمسحوب عليه القابل للكمبيالة لا يجوز له الاحتجاج على الحامل المهمل بالسقوط . إنما إذا ضمن أحد المظهرين ، أو ضمن الساحب الذى قدم مقابل الوفاء جاز له التمسك بالسقوط في مواجهة الحامل المقصر ( ١ ) .

§ ٢٥٠ - فى المظهر المزمل : إذا قصر المظهر فى المطالبة فى المواعيد القانونية جاز الاحتجاج عليه بالسقوط ، وهو فى هذا لا يختلف عن الحامل المقصر . وتقول المادة ١٧٠ : « يسقط حق المحيلين أيضاً فى مطالبة المتنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضى المواعيد السالف ذكرها . كل واحد منهم فيما يتعلق به » . وتسرى هذه القاعدة على الضامن الاحتياطي والقابل بالواسطة .

§ ٢٥١ - فى زوال السقوط بسبب عودة مقابل الوفاء الى الساحب أو المظهر : نصت المادة ١٧٢ على أنه « يزول سقوط الحق المقرر فى المواد الثلاث السابقة ويعود لحامل الكمبيالة الحق فى مطالبة الساحب أو المحيل إذا وصلت لأحدهما بعد مضى المواعيد المقررة لعمل البروتستو أو لإعلانه أو لتكليف بالحضور أمام المحكمة المبالغ التى كانت معينة لوفاء قيمة الكمبيالة سواء كان وصولها إلى الساحب أو المحيل المذكور بواسطة حساب أو بطريق المقاصة أو بوجه آخر » وهذه المادة عديمة الجدوى . لأن الساحب الذى استرد مقابل الوفاء بعد كالساحب الذى لم يقدم مقابل الوفاء .

ويمكن تصور عودة المقابل إلى الساحب إذا كان المسحوب عليه مدينًا للساحب ولم يقبل الكمبيالة ولم يتم بوفاء قيمتها فى ميعاد الاستحقاق ، ثم أوفى دينه

(١) استئناف مختلط ١٦ فبراير سنة ١٩١٠ تق ٢٢ ، ١٤٢



إلى الساحب . أما إذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة فهو لا يوفى إلى الساحب إلا إذا قدم إليه ذات الكمبيالة ، لأن الوفاء إلى الساحب لا يرى ذمته من التزامه المترتب على قبول الكمبيالة .

وقد أشارت المادة الى عودة المقابل الى المظهر ، ويرى الشراح أن هذا الموضع عسير التفسير ، لأن المظهر لا شأن له بمقابل الوفاء ولا يؤثر فيه وجود أو انعدام المقابل . وهذا النص هو من بقايا النظريات القديمة التي كانت تفرض على المظهر إثبات وجود مقابل الوفاء إذا أراد الاحتجاج بسقوط حق الحامل <sup>(١)</sup> .

§ ٢٥٢ — في خصائص السقوط : يتميز السقوط المترتب على عدم مراعاة الاجراءات القانونية السالفة الذكر بالخصائص الآتية :

( ١ ) في أنه لا يستلزم احتجاج بالسقوط حصول ضرر : لا يعتبر الاحتجاج بالسقوط نهوياً عن ضرر لحق المتمسك بهذا الدفع ، لذلك يجوز الاحتجاج بالسقوط ولو لم يلحق المتمسك به أى ضرر من جراء عدم مراعاة الاجراءات القانونية ، فلا يقبل من الحامل الادعاء بأن المظهر الذى احتج بالسقوط لم يلحقه أى ضرر بسبب إهمال الحامل فى اتخاذ الاجراءات القانونية لأن المسحوب عليه كان فى حالة إفلاس فى ميعاد استحقاق الكمبيالة .

( ٢ ) فى أنه السقوط ليس منه النظام العام : لا يعتبر السقوط بسبب عدم اتخاذ الاجراءات فى مواعيدها القانونية متصلاً بالنظام العام ، لذلك لا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها <sup>(٢)</sup> فيجوز للماتزمين بالوفاء الاتفاق سلفاً على التنازل عن حق التمسك بالسقوط ، كما فى شرط المطالبة بلا مصاريف ( بند ٥٦ ) . والتنازل عن التمسك بالسقوط قد يكون صريحاً أو ضمنياً ، وهذه مسألة موضوعية يستقل بالفصل فيها قضاة الموضوع .

(١) ليون كان ورينوات ج ٤ بند ١٤ ؛ وينتقد الشراح المشرع البلجيكي الذى نقل هذه المادة دون تعديل ( م ٦٢ ) .

(٢) استئناف مخطاط ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تق ٢٨٩ ، ٢



ولكل ذى مصلحة أن يخطط الخطة التي يراها وهو في هذا لا يلزم إلا نفسه . فيجوز أن لا يتمسك مظهر باهال الحامل إنما هذا التنازل لا يحرم غيره من المظهرين السابقين عليه من الاحتجاج بالاهال ، فإذا أوفى أحد المظهرين قيمة السكبيالة دون أن يحتج على الحامل باهاله فقد حق الرجوع على المظهرين السابقين <sup>(١)</sup> .

( ٣ ) في أنه الرفع بالسقوط هو دفع موضوعي : هل يعتبر الدفع بالسقوط من الدفع الواردة في المادة ١٣٣ ١٤٨ مرافعات و ١٣٢ مرافعات جديد التي تقضى بوجوب إبدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى *in limine litis* ؟ ليس الدفع بسقوط حق الحامل من دفع البطلان ، وهو يختلف عن الدفع ببطلان صحيحة الدعوى ، ويشابه الدفع المبني على التقادم ، لذلك يجوز إبدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى وحتى أمام محكمة الاستئناف ، مادام أنه لم يثبت تنازل من يجوز له الاحتجاج بهذا السقوط ( مادة ١٤٢ مرافعات جديد ) .

## الفصل الثاني

### في التقادم المبريء للذمة

§ ٢٥٣ — القاعدة : لا تخلف مدة التقادم في المواد التجارية عنها في المواد المدنية ، إذ أن « جميع التعهدات والديون تزول بمضي خمس عشرة سنة ما عدا الاستثناءات . . . والأحوال المخصوصة المصرح بها في القانون » ( ٢٠٨ مدني قديم و ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ مدني جديد ) وقد نص القانون التجاري على بعض

(١) من قضاء المحاكم المختلطة أن اشتغال التظهير على عبارة « je suis garant jusqu'à parfait paiement » تضمن حتى تمام الوفاء « تفيد إعفاء حامل الورقة التجارية من اتخاذ الاجراءات القانونية في مواعييدها بالنسبة للمظهر الذي وضع هذه الصيغة ( استئناف مختلط ٨ فبراير سنة ١٨٩٩ تق ٢ ، ١١٨ و ١٤٠ أبريل سنة ١٩١٥ تق ٢٧ ، ٣٧٨ ) . وإذا قدمت في ميعاد الاستحقاق كميالة إلى صيرفي خصمها ، فيشترط الصيرفي على المظهر أن يعفيه من تحرير بروتستو عدم الدفع في الميعاد القانوني بسبب ضيق الوقت ، ولا يسرى هذا الاتفاق على الموقعين السابقين ( د ١٩٢ ، ١ ، ٢٨٤ ) .



هذه الاستثناءات في الشراكات (٧١/٦٥) <sup>(١)</sup> ودعاوى لقرض البحرى (٢٦٩/٢٦٩ بحرى) واختص الأوراق التجارية بمدة تقادم قصيرة (٢٠١/١٩٤) .

§ ٢٥٤ — في مالفية التقادم الخمسى : التقادم هو سبب إبراء الذمة من الالتزامات الناشئة عن الكمبيالة بمضى خمس سنين ميلادية <sup>(٢)</sup> بدون مطالبة، وأساس التقادم هو افتراض براءة ذمة المدين بدين صرفى واعتبار انقضاء هذه المدة بدون مطالبة قرينة قانونية على وفائه بالتزامه . ذلك لأن الوظيفة الاقتصادية الأساسية للكمبيالة هي أن تقوم بوظيفة النقود ولكنها لا تعدو أن تكون نقوداً ائتمانية لن يكون لها قيمة إلا إذا أمكن تحويلها بسرعة الى نقود معدنية . لذلك تقضى طبيعة الكمبيالة بوفائها حالاً في الاستحقاق ، وأن يفترض في الحامل أن لا يتوانى في اقتضاء قيمتها . ومن ناحية أخرى فقد فرض القانون على المسئولين عن وفائها قواعد شديدة ، من ذلك أحوال السقوط التى يتعرض لها الملتزمون بالكمبيالة . وحتى في حالة تقادم السقوط . وبالنسبة لمن لا يستفيدون منه ، فالسنة المطردة هي أن لا يتوانى الدائن في المطالبة بحقه ، فإذا انقضى زمن منذ اللحظة التى جاز فيها للدائن المطالبة بحقه دون أن يحرك ساكناً ، فمعنى هذا أنه حصل على حقه ولو كان حائزاً للكمبيالة ويفترض أن المدين يرى من الدين . لذلك وضع القانون لمصلحة الملتزمين بدين صرفى نوعاً من التقادم هو فى الواقع قرينة على براءة الذمة . والدليل على ذلك أن القانون علق الأخذ بهذه القرينة على حلف المدين النمين على أنه لم يكن فى ذمته شيء إذا دعى للحلف.

§ ٢٥٥ — فى الأوراق والالتزامات التجارية التى يسرى عليها التقادم الخمسى : يسرى التقادم على الأوراق التجارية الآتية :

(١) الكمبيالة : تعد الكمبيالة من الأعمال التجارية المطلقة ، لذلك يسرى عليها التقادم الخمسى ولو لم يكن تحريرها مترتباً على عمل تجارى أو كانت صادرة من غير تاجر .

(١) الجزء الأول بند ٣٤٩ الطبعة السابعة ١٩٤٩ وراجع بالنسبة لبقية المدد كتابنا أصول التعهدات ص ١٤٧ — ١٥١ (الطبعة الرابعة) .

(٢) نصت المادة ٣ من القانون المدنى الجديد على أن تحسب المواعيد بالتقويم الميلادى ما لم ينص القانون على غير ذلك . وقد ذهب القضاء السابق على احتساب السنة بالتقويم الهجرى (هامش ٥ ص ٢٨٢) .



(٢) الكمبيالة المعيبة : أشارت المادة ١٠٨ / ١٠٣ الى الكمبيالات المعيبة منى جراء عدم احتوائها كل شروط الكمبيالة ونصت المادة ١٠٨ / ١١٣ على أنها « تعتبر مثل الأوراق التجارية اذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية » ثم أشارت المادة ١٩٤ / ٢٠١ الى « كل دعوى متعلقة بالكمبيالات أو بالسندات التي تحت إذن وتعتبر عملاً تجارياً . . . وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في إقامتها بمضى خمس سنين »<sup>(١)</sup>.

ولما كانت هذه الكمبيالات معتبرة بحكم القانون ، كالأوراق التجارية وقضى القانون بسريان التقادم الخمسى على الأوراق التجارية بوجه عام ، لذلك يسرى هذا التقادم على الكمبيالات المعيبة اذا كانت محررة بين تجار أو مترتبة على أعمال تجارية<sup>(٢)</sup>.

(٣) الضمان الاحتياطى الوارد على ورقة مستقلة<sup>(٣)</sup> ( بند ١٩١ ) .

(٤) قبول المسحوب عليه الوارد على ورقة مستقلة ( بند ١٤٨ ) .

§ ٢٥٦ — فى الرعاوى التى تخضع للتقادم الخمسى : استعمل القانون صيغة عامة لبيان الدعاوى التى تخضع للتقادم الخمسى فقال : « كل دعوى متعلقة بالكمبيالات » وظاهر من عمومية هذا النص أن المشرع جاوز قصده إذ لا يمكن القول بأنه قصد سريان التقادم الخمسى على كل دعوى تمت إلى الكمبيالة بأية صلة .

(١) أشارت المادة ١٨٩ من القانون الفرنسى القديم إلى الكمبيالة والسند الاذنى المحرر بمعرفة تجار أو متسببين أو صيرف أو بسبب أعمال تجارية وهذه الصيغة لا تثير أية صعوبة لأنها تشير إلى أوراق معينة . ولم يلتزم واضع القانون المصرى هذه الصيغة الدقيقة بل أضاف « الأوراق التجارية » فنأى بهذه الاضافة عن الدقة التى التزمها القانون الفرنسى وأقبح اصطلاحاً لم يمن بتعريفه ، وهو ما يفسح المجال لشتى التفسيرات والمختلف الآراء .

(٢) استئناف مختلط ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ تق ٢٧ ، ٨٤ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ تق ٢٩ ، ٦٠ ومحكمة مصر الجزئية المختلطة ٢٨ يناير سنة ١٩٢٩ جازية المحاكم المختلطة ج ١٩ ، ١١٧ — ١٣٦ ؛ وعكس ذلك استئناف مختلط ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٩ تق ١ ، ٣٢١ ومحكمة اسكندرية التجارية المختلطة ١٧ مارس سنة ١٩١٣ جازية ٣ ، ١١٧ — ٢٥ واستئناف مختلط ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ تق ٤٠ ، ٦٦ وعبد الفتاح السيد بك ودرستو بند ١٠١

(٣) عكس ذلك استئناف مختلط ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ تق ٢٧ ، ١٨



فليس من المعقول أن تخضع لهذا التقادم دعوى المقرض الذي قدم تقوداً إلى المسحوب عليه لوفاء الكمبيالة. ولكن قد يتعذر أحياناً تحديد مدى التقادم. فرأى بعض الشراح<sup>(١)</sup> قصره على الدعاوى المتفرعة مباشرة عن الكمبيالة أى دعاوى الصرف، وذهب فريق آخر إلى أن هذا الرأي يضيق مدى تطبيق التقادم، وأن القانون قصد أن يتحدد مراکز كل مسئول عن وفاء الكمبيالة بصفة قطعية في نهاية مدة قصيرة وأنه لا يشترط للاستفادة من هذه الحماية أن يكون الالتزام صرفياً ويكفى أن يكون للشخص شأن في عملية الكمبيالة وأن يقوم بدور من الأدوار التي وزعها المشرع على أشخاص الكمبيالة في جميع مراحلها وما يتخلل ذلك من امتناع عن الوفاء وما تنتهي إليه من دعاوى الرجوع. فيكفى أن يكون في الامكان تكليف الشخص بالحضور وأن يكون طرفاً في الدعوى: فالمسحوب عليه غير القابل الذي تلقى مقابل الوفاء، ولو أنه لا يتحمل التزاماً صرفياً، إلا أنه قد يلزم بالوفاء بناء على دعوى الساحب فضلاً عن دعوى الحامل. فإذا كان من المستطاع الزج بالمسحوب عليه في حلبة الكمبيالة، ولو أنه غير قابل لها، وجب أن لا تكون حالته أسوأ من المسحوب عليه القابل للكمبيالة<sup>(٢)</sup>.

وبسبب اختلاف الآراء نرى البدء بالكلام في الدعاوى التي تخضع للتقادم الخمسى باجماع الآراء، ثم نعرض بعد ذلك للدعاوى المختلف في خضوعها لهذا التقادم.

§ ٢٥٧ - الدعاوى المتقوى على خضوعها للتقادم الخمسى: وهى الدعاوى المتفرعة مباشرة من الكمبيالة كدعوى الحامل أو من حل محله على المسحوب عليه القابل، ورجوع الحامل على الساحب والمظهرين<sup>(٣)</sup> ورجوع المظهرين على ضماهم.

(١) ايون كان ورينولت ج ٤ بند ٢٧٧ ولاكور وبوترون بند ١٣٧٧

(٢) فوتتان بند ١٠٧٧

(٣) فلما يحتج المظهرون بالتقادم في الدعاوى التي ترفع عليهم بسبب سقوط الحق في مطالبتهم بانقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ البروتستو.



§ ٢٥٨ - الرعاوى المختلف على خضوعها للتقادم الخمسى : أما الدعاوى المختلف على خضوعها لهذا التقادم فهي :

الرعاوى المقامة على المسحوب عليه القابل : (١) تسقط هذه الدعاوى بمضى خمس سنوات ولو كان المسحوب عليه تلقى مقابل الوفاء وكان أساس المطالبة هو مقابل الوفاء لا الكمبيالة ذلك لأن قبول المسحوب عليه يعتبر مشروطاً على اندماج دينه قبل الساحب في الكمبيالة والقبول أدمجه فعلاً في الكمبيالة . وهذا الاندماج هو الذى يعطى الحامل حق الاستفادة منه ، بل حق تملكه لهذا المقابل . وللأسباب السالفة الذكر تخضع دعاوى الساحب الذى أوفى قيمة الكمبيالة على المسحوب عليه القابل للتقادم الخمسى .<sup>(١)</sup>

دعاوى الحامل على المسحوب عليه غير القابل الذى تلقى المقابل : (٢) قال بعض الفقهاء إن هذه الدعاوى متصلة بالكمبيالة بحيث أنه يتعذر بقاؤها بعد مضى خمس سنين ، وبخاصة لأن الحامل تملك هذا المقابل بمقتضى الكمبيالة ، فهو يستعمل حقاً متفرعاً مباشرة من الكمبيالة<sup>(٢)</sup> .

دعاوى الساحب على المسحوب عليه غير القابل الذى تلقى المقابل : (٣) إذا كان الغرض من هذه الدعاوى وفاء الكمبيالة خضعت للتقادم الخمسى لأنها تعتبر من الدعاوى المتفرعة من الكمبيالة<sup>(٣)</sup> إنما إذا كان الغرض منها استرداد المقابل فلا يسرى التقادم الخمسى<sup>(٤)</sup> .

دعاوى المسحوب عليه القابل على المكشوف على الساحب : (٤) لا يسرى التقادم الخمسى على هذه الدعاوى . وإذا صح أنها متصلة اتصالاً وثيقاً بوفاء الكمبيالة وأنها تشابه دعاوى رجوع المظهرين على ضمانهم ، إلا أنها من الدعاوى التى لم تقع

(١) بهذا المعنى تالير بند ١٥٦٣ وفونتان بند ١٠٧٩ وعكس ذلك ليون كان ج ٤ بند ٤٢٨ حيث اعتبر قبول المسحوب عليه بمثابة وكالة ، وأن المسحوب عليه لم ينفذ الوكالة ، فإذا أراد الساحب الرجوع على المسحوب عليه لاسترداد المقابل خضعت هذه الدعاوى للتقادم الطويل ، وبهذا المعنى أيضاً لاكور وبوترون بند ١٣٧٧

(٢) بهذا المعنى B. Perreau في حويلات القانون التجارى سنة ١٩٢٤ ص ٢٢ وعكس ذلك تالير بند ١٥٦٣ حيث اعتبر المسحوب عليه غير القابل أجيباً عن الكمبيالة *res inter alios acta*

(٣) فونتان بند ١٠٨٠

(٤) ايون كان وريشولت ج ٤ بند ٤٢٨ ولاكور وبوترون بند ١٣٧٧ وتالير بند ١٥٦٣



في بال المشرع عند وضعه قواعد الكمبيالة لأن هذه العملية تحصل خلف الستار .  
وقد سكت عنها المشرع ، وقصد أن تسرى عليها القواعد العامة <sup>(١)</sup> .

دعوى الضامن الدعوى الضامنة أو الكفيل أو القابل أو الموفى بالواسطة :  
(٥) تخضع دعوى رجوع هؤلاء الأشخاص على من ضمنوه أو من توسطوا لمصلحته  
للتقادم الخمسى . ذلك لأن التزاماتهم تسرى عليها قواعد القانون التجارى ، ويسقط  
حقهم فى دعوى القرض أو الوكالة أو الفضالة الناشئة من علاقاتهم مع المكفول ،  
كما يسقط حقهم فى الدعوى المترتبة على الكمبيالة بمضى خمس سنين <sup>(٢)</sup> .

### § ٢٥٩ - فى تقادم الدعوى المترتبة على العلاقات القانونية السابقة

على الدين الصرفى : هل يترتب على تقادم دعوى الكمبيالة زوال الدعوى  
المترتبة على العلاقات القانونية التى أفضت إلى نشوء الدين الصرفى ( بيع أو قرض  
أو كفالة... الخ ) كقبول كمبيالة سحبها الدائن أو تظهير المدين كمبيالة إلى دائئه ، أو ضمان  
احتياطى ، أو قبول أو وفاء بالواسطة ؟ ( راجع فى كل هذا الباب السابع بند ٢٧٥ ) .

### § ٢٦٠ - متى يبدأ سريان التقادم ؟ : نصت المادة ١٩٤ تجارى

« على أن يبدأ التقادم من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع : أو من يوم عمل البروتستو  
أو من يوم آخر مرافعة فى المحكمة <sup>(٣)</sup> . وتثير هذه المادة الملاحظات الآتية :

أولاً : قضت المادة بأن يبدأ التقادم من يوم عمل البروتستو . فهل يستفيد  
الحامل الذى حرر البروتستو بعد انقضاء شهور من تاريخ الاستحقاق من إهماله  
فلا يبدأ التقادم إلا من تاريخ تحرير هذا البروتستو المتأخر ؟ يجب أن تقرأ المادة

(١) بهذا المعنى فوتتان بند ١٠٨١ ، وبهذا المعنى لكن لأسباب أخرى ليون كان ورينوات  
ج ٤ بند ٤٣٠ ولاكور بند ١٣٧٧ ، وعكس ذلك تالير بند ١٥٦٣ حيث صرح بأن هذا  
الرأى محل خلاف .

(٢) بهذا المعنى ليون كان ورينوات ج ٤ بند ٣٤١ وتالير بند ١٥٦٣ ويصرح بتشكك فى صحة  
هذه الحلول ، وأن هذا الجزء من قانون الصرف لم يبحث بتمعق . وعكس ذلك فوتتان بند ١٠٨١  
مكرر وباريس ٢٨ يولييه سنة ١٨٩٨ ، وحوايات القانون التجارى ص ٢٤ سنة ١٩٢٤  
(٣) ونصت المادة ٢٠١ تجارى مختلط على أن يبدأ التقادم « اعتباراً من يوم عمل البروتستو  
أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة » . ويلاحظ أن المادة المختلطة لم ترد فيها عبارة « من اليوم  
التالى ليوم حلول ميعاد الدفع » التى وردت فى المادة الأهلية .



على الوجه الآتى : « من اليوم الذى كان يجب أن يحرر فيه البروتستو »<sup>(١)</sup> أى من اليوم التالى لميعاد الاستحقاق<sup>(٢)</sup> و<sup>(٣)</sup>.

ثانياً : اذا كان اليوم التالى يوم عيد رسمى ، بدأ سريان التقادم من يوم العمل الذى يليه ( قارن م ١٦٢ / ١٦٩ تجارى ) .

ثالثاً : اذا اشتملت الكمبيالة على شرط المطالبة بلا مصاريف بدأ سريان التقادم من اليوم التالى للاستحقاق .

رابعاً : اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع فى يوم معين ( ٣١ أكتوبر ) بدأ سريان التقادم من اليوم التالى ( أول نوفمبر ) واذا كانت مستحقة لدى الاطلاع بدأ التقادم من اليوم التالى لتاريخ إنشاء الكمبيالة إذ أن هذه الكمبيالة تعتبر مستحقة الوفاء منذ يوم إنشائها ، لذلك يبدأ التقادم من اليوم « التالى ليوم حلول ميعاد الدفع »<sup>(٤)</sup> واذا حرر عنها بروتستو بدأ التقادم من يوم عمل البروتستو المحرر فى الميعاد . واذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة من الاطلاع كأُسبوع أو شهر بدأ التقادم من تاريخ انقضاء المدة المعينة وتحسب السنون على حسب التقويم الميلادى<sup>(٥)</sup>.

(١) بهذا المعنى القضاء الفرنسى ، نقض فرنسى ١٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ د ، ١٨٥٤ ، ١ ، ٣٢٦ واتبعه القضاء المختلط ( استئناف مختلط أول أبريل سنة ١٨٩٧ تق ٩ ، ٢٥٨ ) . وبهذا المعنى كل شراح القانون ( ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٤٣٢ ) .

(٢) استئناف مختلط ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ تق ٢٩ ، ٦١ ولا يقطع البروتستو سريان المدة لأنه لا يحرر بناء على سند واجب التنفيذ ( استئناف مختلط أول أبريل سنة ١٨٩٧ تق ٩ ، ٢٥٨ ) .

(٣) لم تشر المادة المختلطة إلى حالة عدم تحرير بروتستو . فهل معنى هذا أن لا تسقط الكمبيالة بالتقادم بسبب عدم تحرير البروتستو ؟ كلا فالكمبيالة لا تكون بمنجاة من التقادم ، ويبدأ سريانه من اليوم التالى للاستحقاق . ( استئناف مختلط ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٠ تق ٣٢ ، ٢٧٥ ) .

(٤) ذهبت بعض الأحكام المختلطة إلى أن التقادم يبدأ من يوم تحرير الورقة التجارية ، لأن تاريخ الاستحقاق يختلط بتاريخ الانشاء ( سم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ تق ٢٧ ، ٨٤ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ تق ٣٠ ، ١٠٧ ) والرأى الذى أخذنا به فى المتن يتفق مع نص القانون ومع ما أخذت به بعض الأحكام المختلطة ( اسكندرية ، جازيتة ١٩ ، ١٤٥ — ١٣٠ ومصر ٧ أبريل سنة ١٩٢٨ جازيتة ١٩ ، ١٤٥ — ١٣١ ) .

(٥) محكمة مضر التجارية المختلطة ٣١ مارس سنة ١٩٣١ جازيتة المحاكم المختلطة ج ٢٢ ، ١٧٤ — ١٨٧ حيث قضت بأن يكون احتساب السنة بالتقويم الهجرى .



٢٦١ § — في انقطاع التقادم interruption de la prescription :  
الانقطاع هو حدوث فعل لمصلحة صاحب الحق المهدد بالزوال بالتقادم قبل تمام مدته ، فيضيع به مافات منها . وقد افترض القانون جواز انقطاع التقادم إذ أنه أشار الى بدء سريان التقادم من يوم آخر مرافعة بالمحكمة . ويترتب على التكليف بالحضور أمام المحكمة انقطاع التقادم وكلما طالت الاجراءات أمام المحكمة تأجل بدء ميعاد التقادم . ويحصل الانقطاع بكل الطرق التي ينقطع بها التقادم طبقاً للقواعد العامة ، ولا يترتب على تحرير البروتستو المتأخر انقطاع المدة <sup>(١)</sup> طبقاً للقواعد العامة التي تقضى بأن الانذار غير قاطع لسريان المدة والبروتستو لا يعدو أن يكون إنذاراً .

ويجب التفرقة بين أسباب الانقطاع التي لا تؤثر في طبيعة التقادم الخمسى ولكنها تؤخر بدء التقادم ، وأسباب الانقطاع التي تغير طبيعة التقادم فتحيله إلى تقادم طويل وقد أشارت اليها المادة ١٩٤ / ٢٠١ « كل دعوى متعلقة بالكيميالة يسقط الحق في إقامتها بمضى خمس سنين اعتباراً من اليوم التالى . . . إن لم يكن صدر حكم ، أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد . . . » .

٢٦٢ § — في الدعوى القضائية : للوقوف على أثر الدعوى القضائية يجب التفرقة بين عدة فروض تبعاً لنتيجة الدعوى فقد تنتهى الدعوى بصدور حكم حضورى وقد يكون مآلها بطلان المرافعة أو صدور حكم غيابى ثم يبطل لعدم تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه (م ٣٤٤ / ٣٨٩ مرافعات ومادة ٣٩٣ مرافعات جديد) .  
١ — إذا صدر حكم حضورى حل الحكم محل الكيميالة وأصبح الالتزام الثابت في الكيميالة مستنداً الى الحكم وصارت مدة التقادم خمس عشرة سنة (مادة ٣٨٥ / ٢ مدنى جديد) إنما بالنسبة لبقية الملتزمين الذين لم تشملهم الدعوى فيسرى عليهم التقادم الخمسى .

٢ — إذا حكم ببطلان المرافعة أى بسقوط الخصومة ترتب على ذلك إلغاء ما حصل من الاجراءات ولا ينقطع التقادم ، ولكن مادامت الدعوى لم يقض فيها

(١) استئناف مخطوط أول أبريل سنة ١٨٩٧ تق ٢٥١ ، ٩



ببطلان المرافعة فهي قاطعة للتقادم<sup>(١)</sup> (م ٨٢، ١١٠ و ١١١ مدني و ٣٨٣ مدني جديد ونصها : ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الى محكمة غير مختصة ) .

٣ — اذا انقضت خمس سنين من تاريخ آخر إجراء في الدعوى acte de procédure ولم يقض ببطلان المرافعة فهل يجوز الاحتجاج بالتقادم الخمسي ؟ قال البعض بعدم جواز التمسك بالتقادم ما دامت الدعوى رفعت في المواعيد القانونية ، وأن إقامة الدعوى تحفظ الحق من الزوال وأنها في ذاتها سبباً لانقطاع التقادم<sup>(٢)</sup> ومعنى هذا أن التقادم الخمسي لا يحتاج به مطلقاً على الحامل الذي رفع الدعوى في الميعاد . ولم يأخذ القضاء بهذا الرأي<sup>(٣)</sup> لأن المادة ١٩٤ / ٢٠١ تجاري قضت بأن التقادم الخمسي يسري « من يوم آخر مرافعة بالمحكمة de la dernière poursuite judiciaire » ولم يستبعد القانون التقادم الخمسي إلا في حالة صدور حكم لكي يحل محله التقادم الطويل وإلا لما اشترط صدور حكم إذ أن رفع الدعوى في ذاته كاف لانقطاع المدة . ونشير في هذا المقام الى ما نصت عليه المادة ٣٠٧ مرافعات جديد من أنه : في « جميع الأحوال تنقضي الخصومة بمضي خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها » أي إلغاء ما تم من إجراءات وزوال الآثار المترتبة عليها .

٤ — إذا صدر حكم غيابي ولم يعلن خلال ستة أشهر من تاريخ صدوره بطل الحكم . وإنما يكون من أثره انقطاع المدة خلافاً لحكم إبطال المرافعة .

(١) استئناف مختلط ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٧ تق ٣٩ ، ٢٧٠ واستئناف مصر ٢١ مارس سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية ٢ ، ٢٤٥ كان قانون المرافعات القديم يقضي ببطلان المرافعة أي سقوط الخصومة بمضي ثلاث سنوات ، وقد خفضها قانون المرافعات الجديد إلى سنة واحدة تبدأ من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي وجعل الحق في السقوط يكتسب بمجرد انقضاء الأجل (مادة ٣٠١ مرافعات جديد) . وتبتدى مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع من اليوم الذي قام فيه من يطلب الحكم بسقوطها بإعلان ورثة خصمه الذي توفي أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي ، وذلك لاحتمال أن يجهل هؤلاء وجود الدعوى ( مادة ٣٠٢ مرافعات جديد ) . ويقدم طالب سقوط الخصومة ضد جميع المدعين وإلا كان غير مقبول ، وإذا قدمه أحد الخصوم استفاد منه الباقون ( مادة ٣٠٣ مرافعات جديد ) . ويترتب على الحكم بسقوط الخصومة إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك صحيفة الدعوى ( مادة ٣٠٤ ) . ( راجع في كل هذا « الأحكام المستحدثة في قانون المرافعات الجديد » للدكتور عبد المنعم الشرقاوي ، القاهرة ١٩٤٩ ) .

(٢) برافار ج ٣ ص ٥٥٧ ولوران ج ٢٢ بند ١٦٢

(٣) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٤٣٧ وتقضى فرنسي ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٠ د ،

١٨٦١ ، ١ ، ٢٧ وبواتيل بند ٨٥٠



ذلك أن ما لحظه قانون المرافعات القديم في المادة ٣٤٢ ، ٣٨٩ و ٣٩٣ مرافعات جديد هو الحكم فقط . وليست إجراءات المرافعة السابقة عليه . ولذلك يسرى في هذه الحالة التقادم الخمسى على الالتزام الثابت في الورقة التجارية <sup>(١)</sup> .

٥ — الحجز التحفظى المتوقع بناء على المادة ١٧٣ تجارى يترتب عليه انقطاع المدة ولا محل للتعرض لفرض تنبيه نزع الملكية ، ذلك لأن الكمبيالة ورقة عروية وليست سنداً واجب التنفيذ يمكن التنفيذ بمقتضاها ( مادة ٣٨٣ مدنى جديد ونصها : ينقطع التقادم . . . وبالتنبيه وبالحجز ، وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليس أو في توزيع ) .

٦ — تقطع المدة إذا رفعت الدعوى أمام محكمة غير مختصة ، سواء أكان عدم الاختصاص نوعياً أم محلياً أو من اختصاص قضاء آخر ( مادة ٣٨٣ مدنى جديد ) .

§ ٢٦٣ — الاعتراف بالدين بسنـد منفرد : ينقطع التقادم بالاعتراف « بالدين بسند منفرد » ولمعرفة نوع التقادم الذى يسرى بعد هذا الاعتراف يجب البحث في طبيعة هذا الاعتراف ، وهل يترتب عليه احتفاظ الدين الصرى بخصائصه الأولى . بمعنى أن يظل المدين كما كان قبل الاعتراف ملتزماً بمقتضى الكمبيالة ويسرى التقادم الخمسى ، أم أن الاعتراف يبدل بالدين القديم ديناً جديداً يسرى عليه التقادم الطويل ؟ فلو طلب المدين أجلاً للوفاء ، أو دفع جزءاً من الدين ، أو دفع الفوائد المستحقة عليه ، فهذه الوقائع وما يماثلها تعتبر اعترافاً بالدين ، ويترتب عليها انقطاع التقادم دون أن تتغير مدته <sup>(٢)</sup> إنما إذا قيد الدين في حساب جار ، فإنه على تقيض ما تقدم بتجديد الدين <sup>(٣)</sup> ، ويسرى التقادم الطويل . وتتفق هذه التفرقة مع القواعد القانونية العامة ، ولكن هل هي تتفق مع المادة ١٩٤ تجارى ؟ نصت هذه المادة

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٤٣٨ واستئناف مصر ١٥ ديسمبر ١٩٢٦ المجموعة الرسمية ٢٨ ، ١٢٣

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٤٤٠ وقبول دين الدائن في التفليسة قاطع فقط للتقادم ولا يترتب عليه تجديد الدين ، لأن أثره مقصور على منع الدائن من مطالبة المدين بصفة انفرادية وهو قاطع المدة ما دامت إجراءات التفليسة قائمة ( لاكور بند ١٣٨١ هامش ) .

(٣) ولكن نص القانون المدنى الجديد في المادة ٣٥٥ على أن تقييد الالتزام في حساب جار لا يكون تجديداً ، وقد نقل هذا الحكم من القانون السويسرى خلافاً لما افقده عليه إجماع الفقه والقضاء في مصر وفي فرنسا .



على تقادم دعاوى الصرف بمضى خمس سنين « إن لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد » .

وهذه العبارة الأخيرة يحوطها الغموض : إلا أنه بمقارنة النص على السند المنفرد بالنص على الحكم يمكن استخلاص رأى المشرع فى أنه قصد تعيين حالتين يستبدل فيهما التقادم الطويل بالتقادم الخمسى . والسند المنفرد *acte séparé* هو الصك الجديد المستبدل بالصك القديم . ويرى بعض الشراح أنه لا ينبغي التعلق بالشكل بل ينظر إلى حقيقة الاعتراف ، وأن كل اعتراف ، يقطع التقادم وتقول المادة ٣٨٤ ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً . ويجوز إثبات هذا الاعتراف بكافة طرق الاثبات المقبولة فى الأعمال التجارية <sup>(١)</sup> .

ونرى أن الاعتراف الذى يترتب عليه سريان التقادم الطويل هو الثابت فى محرر ، وهو الذى يترتب عليه فقط تجديد الالتزام . ويمكن القول بأن المشرع خرج هنا عن قواعد التجديد ، التى تقضى بأن التجديد لا يفترض . فافترض أن تحرير سند منفرد يفيد توافر نية التجديد <sup>(٢)</sup> . وقد عرفت محكمة النقض الفرنسية « السند المنفرد » بأنه « الصك الكامل الكافى بذاته دون حاجة إلى مقابله بالكبيالة بحيث يمكن اعتبار المدين أنه ملتزم فقط بمقتضى نصوص هذا الصك » <sup>(٣)</sup> . وقد نص القانون المدنى الجديد فى المادة ٢٧٩ ٢ على أنه إذا حرر سند بحق من الحقوق المبينة فى المادتين ٣٧٦ و ٣٧٨ فلا يتقادم الحق إلا بانقضاء خمس عشرة سنة <sup>(٤)</sup> .

(١) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٤٤٠

(٢) لاكور بند ١٣٨١ ونامور بند ٧٥٧ ومحكمة النقض الفرنسية ٩ مارس سنة ١٨٥٨ س ، ١ ، ١٥٤ ، وقضت بعدم جواز إثبات الاعتراف بشهادة الشهود .

(٣) Un titre complet qui se suffit à lui-même sans qu'il soit besoin de le rapprocher de la lettre de change de sorte que le débiteur peut être considéré comme tenu exclusivement aux termes du titre (30 mars 1897, D. 1898, 1, 189).

(٤) « تتقادم بخمس سنوات حقوق الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والخبراء ووكلاء التفليسة والسماسرة والأساتذة والمعلمين ، على أن تكون هذه الحقوق واجبة لهم جزاء عما أدوه من عمل من أعمال مهنتهم وما تكبدوه من مصروفات » ( ٣٧٦ مدنى جديد ) . « وتتقادم بسنة واحدة حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون فى هذه الأشياء وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم . . . » ( ٣٧٨ مدنى جديد ) .



ويترتب على تجديد الدين بسند منفرد براءة ذمة بقية الملتزمين في الورقة التجارية (م ١٩٠ / ٢٥٤ مدني قديم) وفي هذا تقول المادة ٣٥٨ من القانون المدني الجديد : « لا ينتقل إلى الالتزام الجديد الكفالة عينية كانت أو شخصية ولا التضامن إلا إذا رضى بذلك الكفلاء والمدينون المتضامنون » .

ومن قضاء المحاكم المختلطة أنه يشترط في السند المنفرد الذي يترتب عليه انقطاع التقادم ، سواء ترتب على هذا السند تغيير طبيعة الدين الأصلي أو بقاؤها كما كانت ، أن يكون لاحقاً لميعاد استحقاق الكمبيالة . فلا يعتبر قطعاً لمضى المدة الاعتراف في سند منفرد الحاصل في يوم تحرير الورقة التجارية <sup>(١)</sup> .

§ ٢٦٤ - في أثر الانقطاع بالنسبة لبقية الملتزمين في الكمبيالة : إذا انقطع التقادم بالنسبة لأحد الموقعين على الكمبيالة فهل يقع الانقطاع بالنسبة للباقيين ؟ ذهبت بعض الأحكام الفرنسية إلى أن الانقطاع يسرى بصفة مطلقة على كل الموقعين تطبيقاً لقواعد التضامن المقررة في القانون المدني . وهذا خطأ لأن انقطاع التقادم في الكمبيالة يذبح آثاراً نسبية فهو مقصور على الشخص الذي وقع الانقطاع بالنسبة له . ويحتوي القانون التجاري على نصوص خاصة يستفاد منها أن الانقطاع في الكمبيالة أثره نسبي ، إذ تقضى المواد ١٦٥ / ١٧٢ و ١٦٧ / ١٧٤ تجاري على الحامل بالقيام بأجراءات معينة قبيل كل الموقعين ، وأن الاجراءات الحاصلة قبيل أحد الموقعين على الكمبيالة لا يفترض أنها حاصلة بالنسبة لباقي الموقعين <sup>(٢)</sup> ، فإذا كان هذا هكذا بالنسبة لسقوط حق الحامل الماهل ، فلم لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للتقادم ؟ وإلا فانه يكون من المدهش حقاً أن يقطع تكليف أحد الموقعين بالحضور أمام المحكمة التقادم حتى بالنسبة لبقية الموقعين ، في حين أن هذا التكليف يحفظ حقوق الحامل من السقوط قبل المدعى عليه فقط <sup>(٣)</sup> .

وهذا هو ما أخذ به القانون المدني الجديد حيث نص في المادة ٢٩٢ / ٢ على أنه « إذا انقطعت مدة التقادم ووقف سريانه بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامين فلا يجوز للدائن أن يمسك بذلك قبل باقي المدينين » .

(١) استئناف مختلط ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ تق ٣٥ ، ٧٧

(٢) راجع بند ١٧٤

(٣) ليون كان وريبولت ج ٤ بند ٤٣ : ، و ز مور بند ٧٦٨



ويسرى هذا الأثر النسبى لانقطاع التقادم على الاعتراف بالدين بسند منفرد وعلى طلب التكليف بالحضور أمام المحكمة وتقديم الدائن بدينه في تمليسة مدينه .

§ ٢٦٥ - فى وقف سريان التقادم<sup>(١)</sup> : لم تشر المادة ١٩٤/١٢٠ تجارى إلى أسباب وقف سريان التقادم الخمسى . ويستفاد من هذا السكوت أن التقادم الخمسى يسرى على كافة الناس بما فى ذلك ناقصى الأهلية وعديميها، كالقصر والمحجور عليهم . ويتفق هذا الرأى مع ما جرى عليه المشرع بالنسبة للتقادم الخمسى . فقد فضى القانون المدنى الجديد بعدم وقف سريان التقادم لمصلحة القصر والمحجور عليهم فى أحوال التقادم الذى تكون مدته خمس سنوات فأقل (مادة ٣٨٢/٢) ولا توقف القوة القاهرة سريان التقادم الخمسى وكذلك إفلاس أحد الموقعين .

§ ٢٦٦ - فى اليمين : سبق القول إن التقادم الخمسى يقوم على قرينة براءة ذمة المدين ، لذلك علق القانون الأخذ بهذه القرينة على حلف المدين انمين « على أنه لم يكن فى ذمته شئ من الدين اذا دعى للحلف » وتوفى المدين جاز توجيه اليمين الى من يقوم مقامه ، أو الى ورثته بأن يحلفوا يميناً على أنهم « معتقدين حقيقة أنه لم يبق شئ مستحق من الدين » ( م ١٩٤ تجارى ) وتسمى يمين الاستيثاق<sup>(٢)</sup> . وتزول قرينة براءة الذمة اذا نكل المدين عن الحلف أو اذا رد انمين على الدائن وحلفها هذا الأخير . مما يترتب عليه اعتبار ذمة المدين مشغولة بالدين . وفى هذا تقول المادة ٤١٤ مدنى جديد : « كل من وجهت اليه انمين فنكل عنها دون أن يردها على خصمه وكل من ردت عليه انمين فنكل عنها خسر دعواه » (مادة ١٧٧ مرافعات جديد) . واذا نكل أحد الموقعين عن انمين فلا يضار بذلك باقى الموقعين المدينين . واذا اقتصر الدائن على توجيه اليمين الى أحد المدينين المتضامنين فحلف فان المدينين الآخرين يستبعدون من ذلك ( م ٢٩٥ مدنى جديد ) .

(١) suspension de la prescription ووقوف التقادم هو عدم استمراره زمناً بحكم القانون محافظة على حقوق عديم الأهلية ، فلا تحتسب إلا المدة السابقة واللاحقة للوقف باضافتهما سوياً ، أما مدة وقف سريان المدة فلا تحتسب ( كتابنا أصول التمهيدات بند ١٧٩ وما بعده ، الطبعة الرابعة ) . وتقول المادة ٣٨٢ مدنى جديد : « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه . وكذلك لا يسرى التقادم فيما بين الأصيل والنائب » .

(٢) serment de crédibilité ou crédulité



ولا يجوز توجيه هذا اليمين الى غير الأشخاص الذين أشارت اليهم المادة ٢٠١/١٩٤ ، لذلك لا يجوز توجيهها الى وكيل التفليسة اذا تمسك بالتقادم لأنه لا يستطيع أن يجزم بأنه معتقد حقيقة بدفع قيمة الكمبيالة ، لأن الحلف لا يكون إلا عن واقعة شخصية متعلقة بالخالف ( مادة ٤١١ مدنى جديد ) . كما أن اليمين الاستيثاق قرره القانون لورثة وأرملة المدين فقط ، زائراً الى ما تقدم أن اليمين لا توجه الى مثل أحد الخصوم لدى القضاء لعدم صحة التوكيل في تأدية اليمين<sup>(١)</sup> وبخاصة بالنسبة لو كلاء التفاليس . كما أنه لا يمكن توجيه اليمين الى المفلس ، لأن اليمين لا توجه إلا الى الشخص الذى له أهلية الصلح والمفلس محروم من هذا الحق ( م ٢٧٩/٢٨٧ و ٣٤٤/٣٥٤ تجارى ) .

ولكن هل يستفاد مما تقدم أن وكيل التفليسة لا يستطيع الاحتجاج بالتقادم الخمسى ومن ثم يسرى التقادم الطويل ؟ هذا رأى ضار بتقابة الدائنين . لذلك نرى سريان التقادم الخمسى ، إنما لا يمكن توجيه اليمين فى هذا الفرض الى وكيل التفليسة<sup>(٢)</sup> .

ولا يجوز لدائنى الملتزم بدين صرفى استعمال حقه واتمسك بالتقادم ، وقد اعترض البعض<sup>(٣)</sup> على هذا رأى وقالوا انه اذا كان من المسلم به أن للدائنين طبقاً للقواعد العامة ( م ٢٣٥ و ٢٣٦ مدنى جديد ) حق التمسك بالتقادم باسم مدينه . إلا أن هذا الحق لا يكون بالنسبة للتقادم الذى يبطل أثره بحلف اليمين ، والمدين لا يكسب هذا التقادم الا عملاً بحلف اليمين الذى أشارت اليه المادة ٢٠١/١٩٤ تجارى ، ولا يجوز حرمان الدائن الصرفى من توجيه اليمين الى مدينه أو الى ورثه على أنه يمكن تفادى هذا الحرمان بأن يوجه هذا الدائن اليمين الى المدين الصرفى ، فاذا رفض هذا الأخير الحلف استبعد التقادم<sup>(٤)</sup> .

(١) د ١٧٣/١٩٦ مرافعات قديم وتقول المادة ١٨٣ مرافعات جديد « لا يجوز التوكيل فى تأدية اليمين » .

(٢) بيون كان وريثون ج : بند ٤٤٢ وفورن المادة ٤١١/١ مدنى جديد التى تقول « وينبغ أن تكون الواقعة التى يصب عليها اليمين متعلقة بشخص من وجهت اليه اليمين ، فلكات غير - حصية له ألصقت اليمين على مجرد عنه بها » .

(٣) توجيهه ج ٢ بند ١٦٥١ وبواتيل بند ٨٥٢ وأوبرى روج ٣ بند ٢٦٠

(٤) ليون كان وريثون ج ٤ بند ٤٥٢ ونمور بند ٦٧٢ وفونتان بند ١١٠٨



ولما كانت يمين المادة ١٩٤ ٢٠١ حاسمة وليست مكاملة فلا يجوز للمحكمة أن توجهها الى المدين من تلقاء نفسها <sup>(١)</sup> ولا يجوز للمحكمة أن تعطل هذا التقادم بطرق أخرى للاثبات كأن تتجاوز عن اليمين وتأمّر بتقديم الدفاتر التجارية للتحقق من وفاء الورقة التجارية أو عدم وفائها <sup>(٢)</sup>.

§ ٢٦٦ — في الرفوع المغايرة لفريضة براءة الزمة : يستند التقادم الخمسي إلى قرينة الوفاء . فلا يقبل التمسك بالتقادم اذا تنافرت دفوع المدين exceptions مع افتراض براءة الذمة .

واذا كان القاضي لا يستطيع توجيه اليمين من تلقاء نفسه الى المدين ، فهو أيضاً لا يستطيع تقبل دفع التقادم اذا ظهر من تصريحات المدين أنه لا وجود لقرينة براءة الذمة التي هي أساس التقادم . لذلك لا يقبل الدفع بالتقادم في الأحوال الآتية :

- ١ — إقرار المدين بمديونيته في مجلس القضاء <sup>(٣)</sup>.
- ٢ — إدعاء المدين بتجديد الالتزام وهو ما يستفاد منه عدم حصول الوفاء <sup>(٤)</sup>.
- ٣ — إدعاء المدين بانقضاء الدين بالمقاصة <sup>(٥)</sup> أو بعدم مطالبته بالوفاء <sup>(٦)</sup>.
- الدفع بالربا الفاحش <sup>(٧)</sup> أو بانكار الامضاء <sup>(٨)</sup> أو إدعاء المحرر بأن الورقة التجارية حررت على سبيل المجاملة .

(١) استئناف مختلط ٢٧ أبريل سنة ١٩١٠ تق ٢٢ ، ٢٨٢ و ١٢ مارس سنة ١٩٣٠

تق ٤٢ ، ٣٥٦ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ تق ٤٩ ، ١٧

(٢) استئناف مختلط ١٤ أبريل سنة ١٩٢٠ تق ٣٢ ، ٣٧٥

(٣) استئناف مصر ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٠ الحقوق ج ١٥ ، ١٩٣

(٤) نقض فرنسي ٧ مارس سنة ١٨٦٦ ، ١٨٦٦ ، ١ ، ٢٩٨ و ٢٣ يوليو سنة ١٨٧٨

س ١٨٨١ ، ١ ، ٨٠

(٥) استئناف مختلط ٦ مايو سنة ١٩٣١ تق ٤٣ ، ٣٧٥

(٦) استئناف مختلط ٨ مارس سنة ١٩٣٣ تق ٤٥ ، ١٩٥

(٧) استئناف مختلط ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ تق ٤٦ ، ١٤٥

(٨) استئناف مختلط ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ تق ٤٦ ، ١٦٠



## الباب السابع

### في آثار التعامل بورقة تجارية في الدين الأصلي

§ ٢٦٧ — أهوال التعامل بورقة تجارية : قد يمثل التعامل بورقة تجارية عملية وحيدة لا تتصل بأية عملية سابقة أو حالية أو مستقبلية كخصم ورقة تجارية لدى مصرف غير ملتزم سلفاً باجراء الخصم أو شراء تاجر ورقة تجارية لوفاء دين في ذمته . فالخصم لا يقصد به تسوية دين سابق أو المساس بعلاقة قانونية مستقلة أجنبية عن الورقة التجارية بل هو تصرف مستقل ، يجد في ذاته سبب وجوده ويخضع لقانون الصرف فقط على ما فيه من قساوة . فإذا خصم صيرفي كميالة دون أن يلتزم سلفاً بخصمها ، وبسبب عدم الوفاء حرر بروتستو عدم الدفع في ميعاد الاستحقاق ولكنه أهمل في الرجوع على المظهر في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتحرير البروتستو فقد حقه في الرجوع على المظهر . ومن العبث أن يحاول الصيرفي استرداد ما دفعه بزعم أن عملية الخصم تنطوي على عقد قرض ، فليس للصيرفي قبل المظهر إلا الحقوق التي تنتج من عمالة الصرف . والاعتطت أحكام القانون التجاري .

ويختلف الحال لو وجدت علاقات قانونية سابقة أو لاحقة لعملية الصرف كما لو اشترى تاجر بضاعة وبسبب مديونية بالتمن ظهر الي البائع ورقة تجارية تسوية للثمن أو لو فتح صيرفي الي تاجر اعتماداً بالحساب الجاري وظهر اليه هذا الأخير كميالات ضماناً للرصيد المدين لهذا الحساب ، ففي هذين الفرضين يتحمل التاجر التزامين أحدهما صرفي باعتباره محرراً أو مظهراً أو قابلاً لورقة تجارية ، وثانيهما مترتب على الدين الأصلي الذي بسببه حررت أو ظهرت أو قبلت الورقة التجارية ، كبيع أو قرض أو فتح اعتماد . وإذا لم يفصح المتعاملون عن إرادتهم في تجديد الالتزام فهل ينقضي الالتزام الأصلي ويحل محله الالتزام المترتب على الورقة التجارية أم يبقى الالتزام الأصلي وتسرى عليه بعض قواعد الصرف ؟



§ ٢٦٨ — في أنه الورقة التجارية لا يترتب عليها تجريد الرهن الأصلي :

قد يكون الدين الأصلي مضموناً برهن تأميني أو ديناً ممتازاً أو مقترناً بشرط سقوط الأجل أو بحق فسخ أو بشرط تحكيم<sup>(١)</sup> . ويترب على عدم تجديد الدين الأصلي بقاء الضمانات والحقوق المتصلة به وانتقالها إلى الورقة التجارية ويكون حاملها حق الاستفادة منها لأن الدين الذي ثبت في ورقة تجارية يظل متصلاً بالدين الأصلي أو بالتصرف الذي ترتب عليه تحرير الورقة التجارية إذ أن الالتزام الصرفي لا يوجد من تلقاء نفسه ولا يطبق التجريد وهو كالطبيعة في رأى الأقدمين ينفر من الخلاء . ولا يستطيع البقاء بقواه الذاتية إن لم يتلمس مقومات حياته من الحقوق غير المجردة *coûrets* المحيطة والملابسة له . وتجذب الورقة التجارية كل هذه الحقوق وتمتصها كما يمتص الاسفنج ما يدانيه من الماء فالكيميائية تنشرب حق الساحب قبل المسحوب عليه أى مقابل الوفاء وتنقل ملكيته عند كل تظهير إلى المظهر إليه ، كما أنها تنشرب حق المستفيد قبل الساحب أو قبل محرر السند الاذن . وكلما تداولت الورقة التجارية نشرت كل العلاقات القانونية الجديدة بما في ذلك حق المظهر إليه قبل المظهر . ينبى على ما تقدم أن ضمانات الدين الذي ثبت في ورقة تجارية تدخل في قالب الصرف بما في ذلك دعوى المسخ والرهن التأميني الضامن لمقابل الوفاء ، وتداول هذه الضمانات بتداول الكيميائية . والخلاصة أن ليس للورقة التجارية أى أثر تجديدي في الدين الأصلي<sup>(٢)</sup> ، إذ لا يوجد بين دين الورقة والدين الأصلي هوة مانعة من اتصالهما واندماجهما إنما يستثنى من ذلك التأمينات الشخصية المقدمة عن الدين الأصلي كالكفالة بسبب النص عليها في القانون المدني القديم حيث قضت المادة ٥١١/٦٢٤ بأن « تترأ ذمة المكمل بقبول الدين شيئاً بصفة

(١) *clause compromissoire* وقد أجازها القضاء المصري (سم ٨ يـ ١٩٢٤ ق ٣٧ ، ١٥٠) وتقول المادة ٨١٨ من قانون المرافعات الجديد « يجوز لتعاقدتين أو أكثر أن يشترطا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهما من النزاع في تنفيذ مقدم من على محكمين » .

(٢) سم ٧ مرس ١٩٣٤ ، ٤٦ ، ٢٠٣ وتقول المادة ٣٥٤ مدني جديد « التحديد لا يفترض ، بل يجب أن يتفق عليه صراحة أو أن يستخلص بوصوح من ظروف الحال . ويوجه خاص لا يستفاد التجديد من كتابة سند بدني موجود قبل ذلك . ولا مما يحدث في التزام من تغيير لا يتناول إلا زمن الوفاء أو مكانه أو كميته ، ولا مما يدخل على الالتزام من تعديل لا يتناول إلا التوقيت أو سعر الفائدة ، كل هذا لا يوجب اتفاق يقضى بغيره » .



وفاء للدين » وتقول المادة ٧٨٣ مدني جديد « اذا قبل الدائن أن يستوفي في مقابل الدين شيئاً آخر برئت ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء » والنص على براءة الكفيل دليل على أن ما قضت به المادة لا يستفاد من القواعد القانونية العامة وعلى أن تسوية الديون بورقة تجارية لا يفيد التجديد <sup>(١)</sup> .

وغنى عن البيان أن اعتبار الورقة التجارية بهذا المعنى وأنها تتشرب كل الحقوق الملازمة لها لا يتفق مع النظرية القائلة باعتبار الالتزام الصرفي التزاماً مجرداً obligation abstraite وأن لكل من الدين الأصلي ، الذي من أجله أنشئت أو تداولت الورقة ، والدين الصرفي وجوداً مستقلاً ، وأن ثانيهما ليس قابلاً أو أداة للدين الأول .

§ ٢٦٩ — متى ينقضي الدين الأصلي بالتجديد : تسرى قواعد التجديد الواردة في المواد ٣٥٢ — ٣٥٨ مدني جديد <sup>(٢)</sup> فإذا كان الدين الأصلي هو سبب الدين الجديد فلا يقع تجديد بتغيير الدين ، وإذا بقيت ذمة المدين مشغولة بالدين القديم فلا يقع تجديد البتة لأن التجديد لا يفترض ، ( مادة ٣٥٤ مدني جديد ) بل يجب أن يتجلى قصد التجديد من العقد لأن نية التجديد هي من المسائل المجردة التي قد يجهلها معظم الناس ويندر أن يقصد الدائن زوال الدين القديم .

لذلك يظل مركز الدائن بالورقة التجارية كما كان في الماضي . زائداً الى ما تقدم أنه ليس من المعقول افتراض تخلي الدائن عن ضمانات الدين القديم كالرهن والامتياز وأن ينسب اليه قصد التخلي عن فريسته ليقنع بظلمها <sup>(٣)</sup> : إذ كيف يكون للدائن رهن تأميني مقرر عن الدين القديم وأن يتنازل عن هذا الضمان لكي يحصل على « قصاصة ورق » فليست الورقة التجارية سوى اعتراف بالدين القديم انضافت اليه بعض تعديلات بسيطة كتاريخ الاستحقاق ووصول القيمة .

(١) Couroux : De l'influence d'un règlement en effet de commerce sur la créance préexistante. thèse : Paris, 1902.

(٢) أوبري وروج ٤ ص ٢١٨ ، والالتزامات في مجموعة ودري لا كاتري ج ٣ بند ١٦٧٩ وبلانيول ج ٢ بند ٥٤٥ .

(٣) Lâcher la proie pour l'ombre . وأصل هذا المثل أن كلباً مر بنهر وفي فيه صبع . فرأى دجاجة في الماء فهوى لياخذها . فأتف ما كان معه ولم يجد في الماء شيئاً « كائلة ودمة » . ص ٨٣ ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣١ .



وليس القصد من الورقة التجارية إلا تسير تحصيل الدين ، فهي محاولة رغب فيها الدائن لاستيفاء حقه ، لكنها لا تفيد تخليه عن أى حق من حقوقه ، وليس في طبيعة هذه المحاولة ما يجعلها شبيهة بالوفاء أو بالوفاء بغير الشيء المتفق عليه *novation en paiement* وقد يحدث ، وهذا نادر ، أن يصرح الدائن بأنه استوفى دينه إذا رغب في تسلم كميالة بدلاً من دينه ، وفي هذه الحالة ينقضى دينه القديم بالتجديد . وقد تستفاد نية التجديد ضمناً من ظروف الحال فإذا اكتفى الدائن بالورقة التجارية المسلمة اليه ومزق الصك الأصلي أو سلمه إلى المدين أو تحورت ورقة تجارية واحدة اندمجت فيها عدة ديون متفرقة دل كل هذا على نية التجديد ، لأن هذه التصرفات لا تتفق مع نية الإبقاء على العلاقة القانونية السابقة على تحرير الورقة التجارية ( مادة ٣٥٤ مدني جديد ) .

§ ٢٧٠ - في الآثار المترتبة على تحرير أو تظهير ورقة تجارية :  
قدمنا أن تحرير الورقة التجارية أو تظهيرها أو قبولها لا يترتب عليه تجديد الدين القديم ، وأن التجديد لا يقع إلا إذا اتفق عليه صراحة أو إذا كان مستفاداً من ظروف الحال . ولكن إذا لم يقع تجديد صريح أو ضمنى فهل معنى ذلك أن يحتفظ الدين الأصلي بكل صفاته فلا يناله أى تعديل ؟ إن المزايا التي يحصل عليها المستفيد من الورقة التجارية هي من الأهمية بحيث يتجسم القول بأن الدائن تنازل عن بعض حقوقه المترتبة على الدين الأصلي ، ولتوضيح ذلك نستعرض المزايا التي أفادها الدائن من حصوله على ورقة تجارية .

تعطى الورقة التجارية حقوقاً واسعة منها أن يخضع المدين للقضاء التجاري ، إن وجد ، ويصير الدين قابلاً للتداول بطريق التظهير ، ويخضع لنظام عسير فلا يستطيع المدين طلب مهلة قضائية للوفاء ولو كان حسن النية ، ويحوز امتناعه عن الوفاء نوع من الأشهار ، وهو قيد اسمه في نشرة البروتستات ( بند ٢١٩ ) ويوقع الحجز التحفظي على أمواله المنقولة إن كان تاجراً ( بند ٢٣٧ ) وتسرى قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع . وتخلق هذه القاعدة من الدين القديم المتهدم المتكسر المشوب بعيوب ديناً حياً قوياً لا يستطيع المدين مهما أبدى من ضروب المقاومة الإفلات منه .



ولست هذه بالمزايا التي لا يؤبه لها ، بل يجب التنبه اليها عند تفسير هذا التصرف .  
زائداً الى هذا أن تحمل هذا الالتزام الشديد الوطأة لا يقتصر على المدين ،  
بل ينضاف اليه عند تداول الورقة بالتظهر التزامات آخر يتحملها المتعاملون  
المتعاقبون بها لا تنقل شدة عن التزام المدين الأصلي ، كما يجب النזה الى التوضيحات  
التي يتحملها التاجر المعسر لكي لا يعرض ائتمانه التجاري للتلاشي إن هو توقف  
عن الدفع ونشر اسمه في قائمة البروتستات .

ويستفاد من كل ما تقدم أن الدين الأصلي تطراً عليه تعديلات عميقة بسبب  
تحرير ورقة تجارية ، وتؤثر هذه التعديلات بدورها في العلاقات القانونية القائمة  
بين طرفي الدين الأصلي ، بحيث يمكن القول — بدون حاجة الى اللجوء الى نظرية  
التجديد — بأن الدين القديم لم يبق على صورته القديمة ، وأنه لم يمتحس وما يزال  
قائماً ، وما تزال جذوره تغذيه وهو في صورته الجديدة ، وما تزال صفات وتوابع  
الدين القديم قائمة ومتصلة بالدين الجديد . وأن ما قصده المدين من إنشاء أو تظهير  
ورقة تجارية هو وفاء الدين القديم ويجب تطبيق قواعد الوفاء لقواعد لتجديد .  
ويقول المثل « كل من سوى دينه أوفى *qui règle paie* » ولكنه وفاء معلق  
على شرط التحصيل *sauf encaissement* <sup>(١)</sup> . وتطبيقاً لما تقدم نبحت في حقوق  
الدائن قبل وبعد استحقاق الورقة التجارية .

§ ٢٧١ — في حقوق الدائن قبل استحقاق الورقة التجارية : سواء اعتبر  
التوقيع على ورقة تجارية تجديداً أم وفاء ، فلا مزية في أن الدائن لا يستطيع  
استعمال حقوقه المترتبة على الدين الأصلي في الفترة ما بين إنشاء الورقة واستحقاقها ،  
وتعتبر هذه الحقوق موقوفة . ذلك لأن المدين لم يقبل الخضوع لقواعد الصرف  
إلا بمقابل ، وهو أن يعتبر الدائن مستوفياً لحقوقه بصفة مؤقتة ، وأن يعتبر الدين  
الأصلي معلقاً على شرط عدم وفاء الورقة التجارية . ولكنه ككل دائن تحت شرط  
يجوز له القيام بأعمال تحفظية للحفاظ على الحقوق المتصلة بدينه القديم كتجديد

(١) يؤيد ذلك ما قرره المادة ٣٨٣/٣٨٨ تجاري ، فقد أعطت لبائع البضاعة الوجود  
في الطريق حق الاسترداد في حالة إفلاس المشتري ولو محرر بالنق وورقة تجارية . وذلك لأن  
البائع لم يقبل ورقة كداة وفاء إلا بشرط بقاء ائتمان المدين ، وإلا فلا يربط هذا الائتمان  
ويجعل الديون الآجلة حالة ، فهو وفاء معلق على شرط التحصيل .



قيد الرهن التأميني في ظرف عشر سنين من وقت حصوله ( م ٥٦٩ / ٩٣٦ مدني قديم  
والمادة ١٠٥٤ مدني جديد والمادة ٤٣ من قانون تنظيم الشهر العقاري ) وينبني على  
ما تقدم أن الدائن لا يستطيع تعديل طريقة الوفاء المتفق عليها بأن يسترد الورقة التجارية  
من التداول وأن يطالب بالدعوى المترتبة على الدين الأصلي كما أنه لا يستطيع المطالبة  
بدعوى البيع هروبا من الاجراءات الواجب اتباعها في حالة ضياع الورقة التجارية  
( بند ٢٠٤ ) . كذلك يعتبر تظهير الورقة التجارية وفاء معلقاً على شرط فاسخ ، وما دام  
الامتناع عن وفاء الورقة لم يثبت بتحرير بروتستو فليس للمظهر إليه ( الحامل )  
أن يستعمل الحقوق المترتبة على دينه الأصلي إنما إذا سحب البائع كميالة على مدينه  
المشتري دون أن يتفق سلفاً على استعمال الكميالة وسيلة لاستيفاء ائتمن كان للبائع  
حق التنازل عن المطالبة بالكميالة ، ذلك لأنه لم يتحمل قبيل المشتري أى التزام .  
أما إذا سحبت الكميالة تنفيذاً لاتفاق سابق بين البائع والمشتري ارتبط الساحب  
بهذا الالتزام وامتنع عليه استعمال حقوقه المترتبة على الدين الأصلي ، وإذا لم يقبل  
المسحوب عليه الكميالة ولم يتفق الطرفان على استعمالها كوسيلة للوفاء احتفظ  
الدائن بحق المطالبة بدعوى الدين الأصلي كدعوى البائع الذي لم يستول على ائتمن  
أو دعوى المقرض ، ذلك لأن عدم الاتفاق على كيفية وفاء الدين الأصلي يستفاد منه  
انتهاء قصد تحصيل الدين بطريق الصرف <sup>(١)</sup> إنما إذا كان المسحوب عليه غير القابل  
تلقي متابل الوفاء من الساحب فلقابل يملكه الحامل — طبقاً لأحكام القانون  
التجاري المصري — وهو ما يجعل المسحوب عليه مسئولاً قبيل الحامل .

أما إذا قبل المسحوب عليه الكميالة أو إذا اتفق على تحصيل الدين بطريق  
الصرف امتنع على الدائن حق المطالبة بدعوى دينه الأصلي ما دام المدين لم يخل  
بانتمائه الصرفي . فإذا وقع المشتري ورقة تجارية تسوية نتمن بضاعة فلا يستطيع  
البائع مطالبته بدعوى البيع ما دامت الكميالة لم تقدم للوفاء ، وليس مما يؤبه له  
فوات ميعاد الاستحقاق .

(١) يحرص بعض التجار على أن يذكروا في الفواتير أن إنشاء الورقة التجارية لا يترتب  
عليه تجديد الدين ، وهو بيان عديم الجدوى لأنه لا محل للتحدث عن التجديد ، إذ بشرط  
لوقوع اتفاق الدائن والمدين .



§ ٢٧٢ — في حقوقي الرأى بمراسخاف الورقة التجارية : يجب التفرقة بين ثلاثة فروض : الأول بقاء الحقوق المتصلة بالورقة التجارية والثانى سقوط الحقوق المتصلة بها والثالث تقادم دين الورقة التجارية .

§ ٢٧٣ — في حقوقي الرأى فى حالة بقاء الحقوق المصرفية : إذا قبل المدين الورقة وحافظ الحامل على حقوقه بتحرير بروتستو عدم الدفع اعتبرت التسوية بالورقة التجارية معلقة على شرط الحصول ويتضمن هذا الشرط الفسخ بسبب عدم الوفاء أى أن الدائن يسترد حق استعمال حقوقه المترتبة على دينه القديم وكل التأمينات المتصلة به بشرط حيازته للورقة التجارية . ويعتبر قبول الورقة التجارية وفاء مطلقاً على شرط ، مع افتراض أن الدائن لم يتنازل عن دينه القديم (١) .

ويجب أن تبقى دعوى الدين الأصلى منفصلة عن دعوى الصرف فاذا كان الدين الأصلى مدينياً كانت المطالبة أمام المحكمة المدنية . إلا أن استقلال كل دعوى عن الأخرى لا يمنع الدائن فى حالة المطالبة بدعوى الدين الأصلى من إضافة مصاريف البروتستو ومصاريف دعاوى الرجوع إلى طلباته ، لأن الدائن لم يحرك دعوى الدين الأصلى إلا بسبب إخلال المدين بالتزامه الصرفى ، والبروتستو هو الأساس الذى يستند إليه للمطالبة بدعوى الدين الأصلى ، فمن العدل أن يطالب بهذه المصاريف وأن تعتبر من توابع الدين الأصلى .

وإذا كان لدائن حق المطالبة بدعوى الدين الأصلى فى حالة امتناع المدين القابض عن الوفاء ، فللدائن من باب أولى أن يرفع هذه الدعوى إذا لم يقبل المدين الورقة التجارية بشرط أن يكون الدائن حائزاً لها حماية للمسحوب عليه بسبب تملك الحامل لمقابل الوفاء .

١ إذا اضغرت الدولة إلى تقرير التأجيل الجبرى moratorium لمدة معينة الأوراق التجارية بسبب حرب فهى يستطيع الدائن المطالبة بالدين الأصلى الذى بسببه حررت الورقة التجارية ، تقضى المبادئ العامة بأن للدائن هذا الحق . ولكن بسبب الظروف القاهرة التى أكرمت الحكومة باتخاذ هذا الاجراء قد يكون فى إجازة المطالبة بدعوى الدين الأصلى ما يعتبر تحايلاً للهروب من آثار التأجيل الجبرى ( فوتتان بند ١١٤٥ و ٧٩٩ ) .



§ ٢٧٤ - في حقوقي الرائن في حالة سقوط الحقوقي المرتبة على

الورقة التجارية : قد يظهر المدين ورقة تجارية إلى دائنه ويهمل هذا الأخير في تحرير البروتستو أو في المطالبة في المواعيد القانونية فهل يستطيع الدائن على الرغم من سقوط حقه بمقتضى أحكام الصرف المطالبة بدعوى دينه الأصلي ؟ أجاز القضاء البلجيكي في بعض أحكامه المطالبة مستنداً إلى قاعدة « التجديد لا يفترض » وذهبت أحكام أخرى إلى عدم جواز المطالبة بدعوى الدين الأصلي مستندة إلى تجديد الدين القديم ، وأن يحرم الدائن المهمل من حق المطالبة بدعوى الدين القديم ، وإلا صارت أحكام القانون المتعلقة باهمال الحامل ، وما يترتب عليها من سقوط حقه في المطالبة عدمية الجدوى ( بهذا المعنى القانون الانكليزي المادة ٥٤ من قانون الأوراق التجارية ) .

والحقيقة أن قبول ورقة تجارية تسوية لدين ، هو وفاء مقبول تحت شرط فاسخ ، وقد تحقق الشرط الفاسخ وهو عدم الوفاء ، وفي الوقت نفسه فقد الدائن حقوقه المرتبة على الورقة التجارية .

إلا أن القول بتمكين الدائن من المطالبة بدينه القديم يتعارض مع نصوص قانونية صريحة ويجردها من كل أثر . فقد نص القانون التجاري على سقوط حق الحامل إذا لم يقم بأجراءات معينة قبّل المظهرين والساحب لذلك نرى أن لا يكون للدائن المقصر حق المطالبة بدعوى دينه الأصلي <sup>(١)</sup> .

وشبهه بهذا مركز الدائن الذي لم يطالب بالورقة التجارية حتى تقادمت بمضى خمس سنين ، فإنه يفقد في الوقت نفسه حق المطالبة بالدعوى المفررة لدينه الأصلي ( بند ٢٧٥ ) .

(١) Thaller : Ann. de dr. com. 1891, p. 265 ; Aubin : Ann. de dr. com. 1899, p. 302 etc. ; Courroux : De l'influence d'un règlement en effet de commerce sur la créance préexistante : Thèse : Paris 1902.

وعكس ذلك الأستاذ ليسكو ( بند ٨٨ ) حيث قال بعدم حرمان الدائن من المطالبة بدعوى الدين الأصلي . ولكنه أعطى المدين الحق في مطالبة الدائن بتعويض إذا ترتب على إهمال الدائن حرمان المدين من الرجوع على بقية المدينين الصرفيين ثم يخط المدين المتقص في التعويض والدين الأصلي . ويلاحظ أن حامل الكمالة المهمل لا يفقد حقه في الرجوع على الساحب الذي يقدم مقابل الوفاء .



§ — ٢٧٥ — في مقرر الرأى في مائة تقادم الربى المصرفى : قد يطلق الدائن ورقة تجارية ولا تسقط الحقوق المترتبة عليها على مقتضى أحكام الصرف لأن المدين وقع الكمبيالة بالتبول أو حرر سنداً إذنيّاً أو كانت الكمبيالة متضمنة شرط المطالبة بلا مصاريف أو شرط عدم تحرير بروتستو أو اتفق على الاعفاء من مراعاة المواعيد القانونية، ففي كل هذه الأحوال يحتفظ الدائن بحقوقه ويفلت من أحكام السقوط المقررة في القانون التجارى . لكن الدائن قد يهمل في المطالبة بدین الورقة التجارية مدة خمس سنوات حتى يتقادم الحق الثابت فيها فهل يستطيع المطالبة بدعوى الدين الأصلي اذا كانت لا تتقادم إلا بمضى خمس عشرة سنة ؟ .

ذهب الأستاذ ليسكو إلى أن الدائن يستطيع المطالبة بدعوى الدين الأصلي لأنه لا محل لافتراض أن الدائن قصد أن يستفيد مدينه من التقادم الخمسى لما تسلم منه الورقة التجارية تسوية للدين الأصلي ، والتنازل عن الحقوق لا يفترض ، وكل ما قصده الدائن هو أن يقوى دينه القديم لا أن يضعفه أو أن يقصر مدة التقادم . والتقادم القصير المقرر للورقة التجارية لا يبرره إلا الوظيفة التى تقوم بها في المعاملات التجارية . ولا يجوز للمدين الانتفاع من هذا التقادم عندما يكون أساس المطالبة الدين الأصلي . وليس من المفهوم أن يحتج المدين على الدائن بقواعد الصرف في حين أن الدائن لا يعتمد في دعواه على هذه القواعد ، بل يطالب بدعوى الدين الأصلي . واستبدال التقادم الخمسى بالتقادم الطويل معناه وقوع تجديد جزئى ، والتجديد لا يفترض . وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية بهذا الرأى في بعض أحكامها فاعتبرت « أنه لا يترتب على تحرير ورقة تجارية تجديد الدين الأصلي » وقالت في حكم آخر إن الأوراق التجارية لا تكون الدين ذاته ولا تعدو أن تكون طريقة للوفاء<sup>(١)</sup> وقد أخذ الأستاذ ليون كان بهذا الرأى في الطبعة الثالثة من مطوله ثم عدل عنه في الطبعة الرابعة وقال بتقادم دعوى الدين الأصلي بمضى خمس سنين<sup>(٢)</sup> .

(١) ليسكو بند ٨٩ ونقص فرنسى مدنى ٢٨ أبريل سنة ١٩٠٠ ، د ١٩٠١ ، ١ ، ١٧

وتعيق دليل ونقص فرنسى ٨ مايو سنة ١٨٥٠ ، د ١٨٥٠ ، ١ ، ١٥٨

(٢) ليون كل وريثوت ج ٤ بند ٥٨ : ورحم الله الامام الشافعى حيث قال « وليست تدخلى أنفة من إظهار الانتقار عم كنت أرى . غير ، إذا بان الحجة فيه بل أتدين بأن على الرجوع عم كنت أرى إلى ما رأيت الحق » .



وعندى أن دعوى الدين الأصلي تتقدم بمضي خمس سنوات<sup>(١)</sup> للأسباب الآتية:

١ — يقول أنصار الرأى العكسى إنه لا يجوز افتراض تنازل الدائن عن التقدم الطويل . ولكن لم لا يقال إن المدين قصد عكس ما قصده الدائن فيفترض أن الدائن في نظير المزايا التى خلعها عليه صك الصرف تنازل عن التقدم الطويل ، وقنع بالتقدم الخمسى ؟

٢ — إذا صح أن تسوية الدين بورقة تجارية لا يترتب عليها التجديد فإنه يتعذر إغفال ما يترتب على تحرير الورقة التجارية من الأثر العميق فى الدين الأصلي إذ أن إثبات هذا الدين فى ورقة تجارية أفقده استقلاله .

٣ — يخضع المستفيد أو الحامل لورقة تجارية لالتزامات معينة ، منها الالتزام بالمعالية بقيمتها قبل انقضاء مدة التقدم الخمسى فإذا أخل بهذا الالتزام ولم يحرك ساكناً حتى انقضت مدة هذا التقدم الخمسى فليس من العدل أن يحمل غيره نتيجة إهماله .

٤ — يقوم التقدم الخمسى على قرينة براءة ذمة المدين ، وإذا أجزنا للدائن المطالبة بالدعوى المترتبة على الدين الأصلي كان هذا بمثابة إهدار لقرينة قانونية أقامها القانون لا يصح أن تسقط إلا بالاقرار أو بيمين أو بدفع لا يتفق وبراءة الذمة ، وكان هذا بمثابة تجاهل لأثرها . لكن أنصار نظرية بقاء الدعوى الأصلية يقولون إن هذه القرينة قد لا تتفق أحياناً مع الحقيقة وأنها لا تتصل بموضوع البحث إذ المطلوب معرفته هو هل دفع الدين الأصلي ؟ وليس المطلوب هل دفعت قيمة الورقة التجارية ؟ . أما أن هذه القرينة لا تتفق أحياناً مع الواقع فهذا مما يحتمل وقوعه . ولكن القرينة موجودة وهى قرينة قانونية وإذا حلف المدين اليمين لو طلب منه الدائن ذلك صار الدليل المستفاد من هذه القرينة كاملاً ، وامتنعت المنازعة فيه ووجب التسليم ببراءة ذمة المدين ، وليس من الجائر الجهر ببحث المدين ولا بجدى فى قليل أو كثير البحث فيما إذا كان الدينان ، القديم والحديد منفصلين أو متصلين . ومتى ثبت أن المدين أوفى قيمة الورقة التجارية فلا محل بعد ذلك لمطالبته بوفاء الدين الذى خصصت الورقة التجارية لتسويته .

(١) تالير وبرسرو بند ١٥٦٢ ولاكور وبوترون بند ١٢٢٣ وفوتتان بند ١١٥٥ وعبد الفتاح السيد بك ودرستو بند ١٠١ ودى فيه من ٢٤ ونقض فرنسى ٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ د ١٨٧٩ ، ١٠ ، ١٤ ، واستئناف مخطوط ٢٨ يناير سنة ١٩١٤ تق ٢٦ ، ١٥٦ ، ٦٠ يناير سنة ١٩١٩ جازيتة ج ٥٨ ، ٩



## الباب الثامن

في السندات الإذنية والتي لحاملها

### الفصل الأول

في السندات الإذنية<sup>(١)</sup>

#### الفرع الأول

في ماهية السندات الإذنية

٢٧٦٩ - في تعريف السند الإذني : السند الإذني هو صك محرر ودعماً

لشكل قرره القانون ، يلتزم بموجبه شخص يسمى « المحرر soucripteur » بتحمل  
الزام منجز أى غير معلق على شرط وهو دفع مبلغ من النقود<sup>(٢)</sup> إلى المستفيد أو إلى  
حامله الشرعى ، فى زمان ومكان معينين ( بند ٧ ) .

٢٧٧ - فى تسمية السند الإذني بالكيميالة : تجمع السند الإذني  
والكيميالة صلة وثيقة ترجع إلى انحدارهما من أصل واحد . ومنذ أن ولد الصكبان  
وهما كفرسى رهن . ويقول بعض العلماء إن الكيميائية مشتقة من السند الإذني  
أو على الأقل مشتقة من صك ولو أنه لا يحمل هذا الاسم ولكن له خصائص السند  
الإذني المتخذ صورة السند المستحق الوفاء فى مختار billet à domicile . فى ألمانيا  
وإيطاليا<sup>(٣)</sup> تطلق كلمة واحدة على الكيميائية والسند الإذني<sup>(٤)</sup> وترجع هذه الصلة

(١) السندات الإذنية الامتداد محمد على راتب ب. المستشرق بمحس الدلة ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

(٢) لا يعتبر سداً إذنياً تجارياً تمديد المحرر بتوريد قدر ( اثنان مائة ألف ) فرنك

سنة ١٨٩٧ بمجموعة رسمية مختصة ٢٣٢٠٤ : يناير سنة ١٩٠٥ حتى ١٧ ، ٥٥ ) .

(٣) ( Weasel ) .

(٤) السندات الإذنية ذائقة الاسم فى داخية القدر المصرى ، بعكس الكيميائية . فهى  
قابلة الاستعمال وفى فرنسا يفض المحرر فى لاقتهم مع المستمكك تحرير كيميالات لسهولة حصصها .



الوثيقة بين الصكين الى تشابه وظائفها الاقتصادية : فالسند الاذني يقوم بوظيفة نقدية ، فهو يقلل كمية النقود المتداولة ويمكن من انقضاء عدة ديون بوفاء واحد . ويقوم بوظيفة ائتمانية في عمليات الخصم وإذا كان مستحق الوفاء في غير محل إنشائه أغنى عن نقل النقود . إلا أنه قليل الاستعمال في التجارة الدولية .

وكما أن الوظيفة النقدية تطبع على الالتزامات المترتبة على الكمبيالة طابع الشكلية ، وتجعل مصدرها الارادة المنفردة ، كذلك تطبع الوظيفة النقدية على السند الاذني طابع الشكلية . وتجعل الالتزامات المترتبة عليه مجردة . وبسبب قرابة الكمبيالة للسند الاذني قوى تركيب السند الصفة المجردة *abstract* للكمبيالة وتغلغل هذه الصفة المجردة للاوراق التجارية في أحكام المحاكم من طريق السند الاذني خلوه من نظرية مقابل الوفاء التي عقدت نظرية الالتزام المجرد في الكمبيالة . ويتشابه التزام محرر السند الاذني بالتزام صاحب الكمبيالة التي لم تعرض بعد على المسحوب عليه للقبول ، ويتشابه بالتزام المسحوب عليه القابل ويقول الأستاذ تالير إن كل كمبيالة تحمل في ثناياها سنداً إذنياً ( بند ١٣٢٥ ) ويلاحظ أن السند الاذني كالكمبيالة لا يشترط تمامه إلا وجود شخصين ( بند ٤٤ وهامش ٢ ص ٨٥ ) .

§ ٢٧٨ - في الفروق بين السند الاذني والكمبيالة : يختلف السند الاذني عن الكمبيالة من الوجوه الآتية :

§ ٢٧٩ - عزم احتمال السند الاذني على أمر للغير وعزم وجود مقابل وفاء : ( ١ ) يفترق السند الاذني عن الكمبيالة في أن محرره لا يكلف شخصاً بوفائه بل يلتزم بوفائه بنفسه ، في حين أن صاحب الكمبيالة يكلف المسحوب عليه بالوفاء . على أن هذا الفرق بثيل ضئيل لأن الالتزام الأساسي في الكمبيالة هو التزام الساحب . ويترب على التزام محرر السند بالوفاء تعذر تصور وجود مقابل وفاء . ولكن ليس من المستحيل تصور مقابل الوفاء في السند الاذني لأن المقابل لا يعدو أن يكون غطاء أو رهناً لضمان الوفاء . ومن الجائز أن يلتزم شخص بوفاء مبلغ من النقود في تاريخ معين في نظير تلقيه غطاء بحيث إذا أوفى فلن يترتب على ذلك إفقاره ، أو يلتزم بالوفاء دون أن يتلقى غطاء ويوفى « على المكشوف » .



لكن القانون لم يعتبر هذه الفروض المختلفة التي قد يواجهها محرر السند الاذني ولم يعن بها ونظم السند الاذني بكيفية لا تترك مكاناً لمقابل الوفاء . وقد بذل الأستاذ بوركار جهوداً لا تحصى لمقابل الوفاء في السند الاذني <sup>(١)</sup> . فبعد أن انتقد نظرية الحق المجرد في الكميالة اعتماداً على وجود هذا العنصر الحسي وهو مقابل الوفاء حاول لا قحام مقابل الوفاء في السند أن يثبت أن السند الاذني هو كميالة من غير مستفيد وأن الكميالة لا يضيرها أن لا يكون فيها مستفيد واعتبر المحرر كالمسحوب عليه القابل <sup>(٢)</sup> ، والمستفيد الأول في السند كالمسحوب والمظهر اليه الأول كالحامل . ولا مراعاة في وجود تشابه بين الأدوار التي يقوم بها أشخاص الكميالة والسند الاذني . ولكن هذه المحاولة ، التي تدل على لباقة ومهارة ، لا طائل من ورائها لأن القانون لم يشأ أن يوجد هذه المشابهة ومن الخطر إجراء هذه المشابهات في خارج القانون <sup>(٣)</sup> :

§ ٢٨٠ — في الأهلية : لا تسرى على السندات الاذنية طبقاً للقانون التجاري القوي قواعد الأهلية المقررة في مادتي ١٠٩ و ١١٠ فيجوز للبنات والنساء اللاتي لسن بتاجرات أن يحررن سندات إذنية ويعتبر ذلك عملاً تجارياً بالنسبة لمن متى كان تحريرها مترتباً على أعمال تجارية . ذلك لأن المادة ١٨٩ تجاري لم تشر إلى الأهلية <sup>(٤)</sup> . خلافاً للمادة ١٩٦ تجاري مختلط ، حيث اعتبرت السندات الإذنية المحررة أو المظهرة من بنات أو نساء لسن بتاجرات سندات مدنية ولو كانت مترتبة على أعمال تجارية ( بند ٦٤ و ٦٥ ) إلا أن هذه السندات يحصل تداولها بطريق التظهير متى كانت مشتملة على شرط الاذن ، ولا يجوز الاحتجاج على الحامل الحسن النية بالدفع التي قد تكون للمحرر قبل المستفيد <sup>(٥)</sup> .

(١) الأستاذ Bourcart في حوليات القانون التجاري سنة ١٩٢٥ ص ١٧٣ : وبهذا المعنى محكمة النقض الفرنسية ٢٤ يناير سنة ١٩١٢ س ، ١٩١٧ ، ١ ، ١٢١٢ والتعاليق القيم للأستاذ السالف الذكر .

(٢) اعتبر القانون الموحد للمحرر كالمقابل ( م ٧٨ ) .

(٣) ليون كان وريبولت ج ٤ بند ٥٣٦ ( ثلاثة مكرر ) .

(٤) نصت المادة ١٩٦ تجاري مختلط على أن « كافة القواعد المتعلقة بالكميالات فيما يختص بأهلية محرريها ومحيلها وقابليها ... تتبع في السندات التي تحت الاذن » .

(٥) استئناف مختلط ٢ مارس سنة ١٨٩٩ تق ١٠ ، ١٤١ .



## الفصل الثاني

### في الشروط الشكلية للسند الإذني

§ ٢٨١ — البيانات التي يجب أن يشتمل عليها السند الإذني : نصت المادة ١٩٠ تجارى على أن « بين في السند الذى تحت إذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت إذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه إمضاء أو ختم من حرره »<sup>(١)</sup> وقد أوجب القانون التجارى توافر هذه البيانات فى الكمبيالة . والذى يستفاد من النصوص السابقة الذكر أن السند الإذني يجب أن يشتمل على البيانات الآتية : ( ١ ) تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيه ، ( ٢ ) المبلغ الواجب دفعه ، ( ٣ ) اسم من تحرر لإذنه ، ( ٤ ) ميعاد الوفاء ، ( ٥ ) وصول القيمة<sup>(٢)</sup> ، ( ٦ ) إمضاء أو ختم محرر السند ، ويلاحظ أن المادة المختلطة أغفلت هذا البيان الأخير ( بند ٤٣ هامش ٢ ) .

ولم يشر القانون إلى بيان مكان إنشاء السند ولا محل انقضاء فإذا لم يذكر هذا محل الأخير فتسرى المادة ٣٤٧ مدنى جديد ومقتضاها أن يكون « الوفاء فى المكان الذى فيه موطن المدين وقت الوفاء » .

§ ٢٨٢ — فى تاريخ تحرير السند : يعتبر تاريخ السند حجة على الغير ولو لم يكن ثابت التاريخ ( قارن المادة ٣٠٥ مدنى جديد ) لأنه إذا اشترط فى كل مرة تداول فيها الورقة بالتظهير إثبات التاريخ بصفة رسمية تعطل التعامل بها . وليس مرد هذه القاعدة إلى تجارية الورقة التجارية بل إلى طبيعة الصكوك الإذنية التى يقتضى تداولها تسير التعامل بها لذلك لا يشترط التاريخ الثابت ولو كان السند الإذني مدينياً<sup>(٣)</sup> .

(١) ونصت المادة ١٩٧ تجارى مختلط على أن « السند الذى تحت إذن يجب أن يكون مؤرخاً وأن يبين فيه المبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت إذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت » .

(٢) إذا كتب فى الصك « القيمة حسب العقد المحرر اليوم » فلا يعتبر سنداً إذنياً ( سم ١٥ فبراير ١٩٢٨ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٤ و ٤٤ يونيو ١٩٣٠ ، ٤٢ ، ٥٤٣ ) .

(٣) تلير وبرسرو بند ١٣١٧ وليون كان ورينوت ج ٤ بند ٥٠٩ مكرر . ويخذ هذا الرأى سنداً فى المادة ٣٩٥ مدنى جديد التى عدلت الأحوال التى تكون فيها الورقة المرفقة حجة على الغير فى تاريخها ثم نصت الفقرة ٢ على أنه « يجوز للقاضى تبعاً للأشرف ألا يسبق حكم هذه المادة على المخالفات » .



§ ٢٨٣ - في البيانات الاختيارية : يجوز أن يشتمل السند بجانب البيانات الارامية على بعض البيانات الاختيارية التي توضع في الكمبيالة كشرط المطالبة بلامصاريف ادى يضمه أحد المظهرين أو تعيين شخص يوفاء في موطنه. إلا أن بعض البيانات الاختيارية للكمبيالة تتنافر بطبيعتها مع التزامات المحرر كشرط عدم الأخطار، أو شرط الأخطار ( بند ٥٧ ) لأن الملتزم بدفع السند هو المحرر ، وليس من المتهوم أن يشتمل سند على هذا الشرط . كما أن المألوف بين الناس أن لا تحرر عدة نسخ من سند . بعكس الكمبيالة فقد تحرر منها عدة نسخ ( بند ٦١ ) ويجوز للمظهر أن يصع في السند شرطاً يعدل أثره كاشتراط المظهر عدم ضمان الوفاء ، أو شرط عدم التضامن .

§ ٢٨٤ - في الفرائع المشتركة بين الكمبيالة والسندات الادنية : عدلت المادة ١٨٩ تجارى أحكام القانون التجارى المتعلقة بالكمبيالة التي تسرى على السندات الادنية ، ونصها « كافة القواعد المتعلقة بالكمبيالات فيما يختص بخول مواعيد دفعها ، وبتحاويلها . وضمانها بطريق التضامن ، أو على وجه الاحتياط ، ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو ، وكذلك فيما يختص بما لحامل الكمبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات وبفرق السعر في حالة الرجوع والعوائد تتبع في السندات التي تحت الاذن متى كانت معتبرة عملاً تجارياً بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون » .

§ ٢٨٥ - المستحقون : يجب أن يشتمل السند الادنى على الميعاد الذي يجب أن يدفع فيه . ويحصل تعيين هذا الميعاد كما هو الشأن في الكمبيالة ( م ١٢٧ تجارى ) وقد تقدم شرحه في بند ٤٧ و ١٧٧ وما بعده ، ولا يجوز تعليق الوفاء على شرط أو على أجل غير معين . وإذا لم يذكر ميعاد الاستحقاق اعتبر السند مستحق الوفاء لدى الاطلاع ( بند ٤٧ ) . وإذا كان السند مستحقاً بعد مدة من الاطلاع بدأ هذا الميعاد من يوم تقديم السند إلى المحرر ( م ١٢٨ تجارى ) .

(١) ولم ترد هذه المادة الأخيرة في القانونين الفرنسي ( القديم ) والمختط ( م ١٩٦ ) . ويرتبط على هذا الاختلاف أنه طبقاً للقانون التجارى المصرى لا تسرى قواعد الكمبيالة على السندات الادنية المعتبرة عملاً تجارياً لكن هذه القواعد تسرى على السندات الادنية ولو كانت مدنية طبقاً للقانون المختط ( بند ٧ ، ٩ ) .



§ ٢٨٦ — المظهر : تداول السند بالمظهر هو نتيجة لاشتراكه على شرط الادن . وتسرى على المظهر الأوضاع والآثار المقررة للكبيالة وكذلك تسرى قسمة عدم الاحتجاج على الحمل الحسن النية بالدفع التي يجوز إيدائها في مواجهة المستفيد أو مظهر سابق ( بند ٩٦ ) .

§ ٢٨٧ — التضامن : يلتزم كل من وقع أو ظهر سنداً إذنيّاً التزاماً تضامنياً قبل الحامل ( ١٣٧ تجاري ) إنما لا يسرى هذا التضامن على الموقع أو المظهر غير الناجر ، أو من لم يترتب التزامه على عمل تجاري ( برسر و بوترون الكبيالة والسند لادن بند ٢٠٨ ) ذلك أن المادة ١٧٩ تجاري أهلت نصت على أن كافة قواعد الكبيالة كالضمان بطريق التضامن تتبع في السندات الإذنية متى كانت معتبرة عملاً تجارياً ( بند ١٧٤ ) .

ولا يسرى التضامن على المحرر والمظهرين فقط . بل على كل الأشخاص الذين حرروا<sup>٢</sup> أو ظهروا<sup>٣</sup> سويد سنداً إذنيّاً ( بند ١٧٤ ) .

§ ٢٨٨ — الضمان الاحتياطي : قد يضمن شخص التزام المحرر أو أحد المظهرين ضماناً احتياطياً . وتسرى على الضمان الاحتياطي القواعد المقررة في المواد ١٣٨ — ١٤١ تجاري . ويلتزم الضامن الاحتياطي بالأوجه التي يلزم المضمون على حسبها ، ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين ( م ١٣٩ ) فالضامن الاحتياطي عن المظهر يستطيع الاحتجاج على الحامل المهمل بالسقوط ( م ١٤٨ ) أما الضامن الاحتياطي عن المحرر فلا يستطيع كالمضمون الاحتجاج على الحامل المهمل بالسقوط<sup>٣</sup> ( بند ١٧٣ ) .

(١) يشترط لمادة ١٩٦ تجاري محققان : سريان قواعد الكبيالة على السندات الإذنية أن يكون السند تجارياً ، وقد استقر القضاء المحكم على أن هذه عملاً تجارياً ( بند ٧ ) وعلى الرغم من تطابق المادة الفرنسية بمادة المتحدة فقد قضت بعض محاكم الفرنسية بعدم سريان النص من هذا كان دين الموقع على السند الإذني مدنياً ( محكمة مانت ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ ، نديكيت ١٨٩٢ ، ٣٢١ ، ٢ ، ومحكمة نانت ٢٣ بويه سنة ١٨٧٣ ، ١٨٧٥ ، ٢١٧ ، ٢ ) .

(٢) محكمة لايف المتحدة ٢٤ مارس سنة ١٨٨١ ، الجمهورية الرسمية المتحدة ٦ ، ١١٩ ، ٢٢٠ أبريل سنة ١٩١٤ ، ٢٦ ، ٣٤٢ ، ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٥ ، ١٦٩ ، ٤٧ ، ٢٢ فبراير سنة ١٩١٠ ، ١٢٢ ، ٢٢ ، ٢٢



§ ٢٨٩ - الوفاء : تسرى المواد ١٤٢ - ١٥٦ على السندات الاذنية ( بند ١٨٨ - ٢٠٣ ) إنما اذا ضاع السند الاذني فلا يفرق بين القبول أو عدمه كما هو الشأن في الكمبيالة ( بند ٢٠٧ ) وبما أن المحرر يلتزم بالوفاء قبل الحامل في ميعاد الاستحقاق فتسرى قواعد القانون التجاري المقررة في حالة ضياع الكمبيالة المقبولة فاذا ضاع السند الاذني فلا يستطيع مالكة الحصول على الوفاء إلا بمقتضى أمر من القاضي وتقديم كفيل ( م ١٥٠ و ١٥١ تجاري ) ويبقى التزام الكفيل قائماً لمدة ثلاث سنوات ( م ١٥٥ - ١٦١ تجاري ) ويعتبر الأجل مقررراً لمصلحة المحرر والحامل ( م ١٤٥ ) فلا يستطيع الحامل المطالبة بالوفاء كما أن المحرر لا يستطيع إلزام الحامل بقبول الوفاء قبل الاستحقاق . إنما اذا أفسس محرر سند جاز للحامل مطالبة المظهرين بتقديم كفيل إن لم يختاروا الوفاء حالا ( م ٢٢١ تجاري وراجع بند ١٦٣ ) .

§ ٢٩٠ - الوفاء بالواسطة : تسرى قواعد الوفاء بالواسطة على السند الاذني بشرط أن لا يكون الموفي بالواسطة ملتزماً سلفاً بالوفاء ( بند ٢٢١ ) .

§ ٢١٩ - في مفهوم وواجبات الحامل . يكون الحامل السند حقوق حامل الكمبيالة ويتحمل التزاماته ( م ١٨٩ ) . إنما لا تسرى القواعد المتعلقة بقبول الكمبيالة ومقابل الوفاء ( م ١٧١ ) ويترتب على ذلك :

- ١ - يجب على حامل السند المطالبة بالوفاء في يوم الاستحقاق ( م ١٦١ ) .
- ٢ - يجب على حامس السند المستحق الوفاء لدى الاطلاع أو بعد مدة من الاطلاع المطالبة بالوفاء في المواعيد المقررة في المادة ١٦٠ تجاري . وإلا سقط حقه في الرجوع على المظهرين .
- ٣ - اذا امتنع المحرر عن الوفاء وتداول السند الاذني بالتظهير وجب على الحامل تحرير بروتستو في اليوم التالي للاستحقاق ( م ١٦٢ ) .
- ٤ - اذا امتنع المحرر عن الوفاء ، وأراد الحامل الرجوع على الضامن وجب عليه إعلانهم بالتكليف بالحضور في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتستو ، ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة بين محل المحرر والمظهر ( م ١٦٥ و ١٦٦ ) .



٥ — اذا أخل الحامل بالالتزامين السابقين أو بأحدهم فقد حقه في الرجوع على المطهرين بما في ذلك المستفيد الأول . لكن الحامل لا يفقد حقه قبل محرر السند الاذني . لأنه يعتبر كأنه سحوب عليه القابل . يترتب على ذلك أنه اذا استبقى السند ولم يظهره أو اذا أراد الرجوع فقط على المحرر فلا يحزر بروتستو عدم الدفع . لكن تحرير البروتستو يفيد لسريان الفوائد من يوم تحريره ( بند ٢١٢ ) .

٦ — يستطيع الحامل توقيع حجز تحفظي بمقتضى المادة ١٧٣

٧ — يستطيع الحامل سحب كمبالة رجوع بدلا من مطالبة الموقعين على السند الاذني<sup>(١)</sup>

٨ — تسرى فائدة أصل قيمة السند الاذني المعمول عنه بروتستو عدم الدفع من يوم تحرير البروتستو ( م ١٨٧ ) أما فوائده مصاريف البروتستو و فرق السعر في الرجوع فلا تحسب إلا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة رسمياً ( م ١٨٨ ) .

§ ٢٩٢ — في سعر الفائدة : حدد المذون فوائده التأخير ٤ ٪ سنوياً في المواد المدنية و ٥ ٪ في المواد التجارية ( م ٢٢٦ مدني جديد ) . فاذا كان التزام كل الموقعين على السند تحارياً كان سعر الفائدة ٥ ٪ . ولكن قد يكون الالتزام مدنياً بالنسبة لبعض الموقعين وتجارياً بالنسبة للبعض الآخر فهل يتغير السعر على حسب نوع التزام كل موقع ؟ يتوقف سعر الفائدة على ماهية الالتزام بالنسبة لمحرر السند . فاذا كان التزام المحرر تحارياً كان سعر الفائدة ٥ ٪ . ولو كان التزام بعض الموقعين مدنياً ، وإذا كان التزام المحرر مدنياً كان سعر الفائدة ٤ ٪ . ولو كان التزام بعض الموقعين تجارياً ، ذلك لأن الموقعين يعتبرون بالنسبة للمحرر صفاً أي كفلاء . والمعروف أن صفة التزام المدين الأصلي هي التي تعين سعر الفائدة بالنسبة للكفيل ، فاذا كانت الفائدة ٤ ٪ . المكتمل ، فلا يجوز أن تكون ٥ ٪ . مكتمل ، وإذا كانت الفائدة ٥ ٪ . للمدين الأصلي وجب أن تكون هكذا للكفيل لأنه يتحمل نفس التزامات المدين الأصلي .

( ١١٠ تجرى مخصص ) .







§ ٢٩٤ — في السندات المدنية الناقصة أو المعيبة : قد لا يشتمل السند الاذني على كل البيانات المقررة في المادة ١٩٠ تجارى ، كعدم ذكر التاريخ وكاشتماله على مواعيد متعاقبة للاستحقاق في رأى من يقول بقاعدة وحدة الاستحقاق <sup>(١)</sup> ، وقد يكون ميعاد الوفاء أجلاً غير محدد كوفاة شخص معين ، وقد يعلق التزام المحرر على شرط ، وقد لا يشتمل على وصول القيمة . فاذا شاب المحرر عيب من هذا القبيل اعتبر سنداً إذنياً معيباً لأن السند كالكبيالة من المحررات الشكلية . ولكن ليس معنى ذلك أن يتجرد من كل قيمة قانونية . فاذا توافرت فيه عناصر الدين واشتمل على شرط الاذن جاز تداوله بالتظهير دون حاجة الى اتباع اجراءات الحوالة المدنية وترتب على التظهير كل نتائج التظهير وسرت قاعدة عدم الاحتجاج على الخامل الحسن النية بالدفع <sup>٢</sup> بشرط أن يكون محرر السند تاجراً أو يكون تحريره مترتباً على عمل تجارى .

يؤيد هذا ما قرره المادة ١٠٨ تجارى من أن الكبيالة المعيبة يجوز تداولها بطريق التظهير إذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية ، وتسرى هذه القاعدة على السند الاذني لأن المادة ١٨٩ تجارى تقضى بسريان قواعد التظهير على السندات الاذنية المحررة من تاجر أو المترتبة على عمل تجارى طبقاً لأحكام المادة ٢ من القانون التجارى <sup>(٢)</sup> ومتى لم يعد المحرر معتبراً سنداً إذنياً فلا تسرى عليه القواعد الخاصة بالسند الاذني وهو ما يترتب عليه النتائج الآتية :

١ — لا يختص القضاء التجارى حتماً بالنظر في المنازعات المترتبة على السند إلا إذا كان محرراً من تاجر أو مترتباً على أعمال تجارية ، وإنما إذا كان التزام الموقع مدنياً كانت المحكمة التجارية غير مختصة . ولكن بسبب ما يترتب على النقص في الأحكام لو رفعت الدعوى بالنسبة لبعض الموقعين أمام المحكمة التجارية وبالنسبة لبعض الآخر أمام المحكمة المدنية قضت محكمة الاستئناف المختطة باختصاص المحكمة المدنية بالنسبة لكل الموقعين <sup>(٣)</sup> .

(١) وهو ما ذهب اليه القضاء المختلط ومحكمة القس المصرية ( ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ملحق مجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة العدد ١١٠ ص ٢٧ ) .

(٢) بند ٤٨ ، وفيما يختص به مدة عدم الاحتجاج بالدفع بند ٩٢ .

(٣) ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٨ جازية المحاكم المختصة ج ١٩ ، ١٥٠٠ — ١٣٩



٢ — لا تسرى القواعد المتعلقة بالبروتستو وبحقوق وواجبات الحامل كالحجز  
التحفظي وسحب كمبيالة رجوع .

٣ — يجوز للمحكمة أن تمنح المدين مهلة للوفاء تطبيقاً للمادة ٣٤٦/٢ مدني  
جديد ( بند ١٨٥ ) .

٢٩٥٩ — في التفارص الخمسى : قضت المادة ١٩٤ تجارى بسريان التقادم  
الخمسى على « لسندات التى تحت إذن وتعتبر عملاً تجارياً . . . وغيرها من الأوراق  
الحررة لأعمال تجارية . . . » لذلك يكون من الأهمية بمكان معرفة إن كان سبب  
السند عملاً مدنياً أم تجارياً فإذا كان مدنياً كانت مدة التقادم ١٥ سنة وإن كان تجارياً  
كانت المدة خمس سنوات . وإذا حرر السند تاجر افترض أن تحريره ترتب على عمل  
تجارى ، إلا إذا ثبت العكس وفي هذه الحالة الأخيرة تصير مدة التقادم خمس عشرة سنة  
حتى بالنسبة للأشخاص الذين ظهروا السند بسبب عملية تجارية . وإذا كان السند  
تجارياً منذ تحريره ثم ظهر بعد ذلك من جراء عمل مدنى سرى التقادم الخمسى بالنسبة  
لكل الموقعين . وجماع ما تقدم أنه لا يمكن أن تسرى على كل موقع مدة تقادم  
مختلفة عن المدة التى تسرى على موقع آخر لما يترتب على هذا الاختلاف من التزام  
موقع بالوفاء بعد سبع سنوات فى حين أن ضامنه لا يلتزم بعد خمس سنوات <sup>(١)</sup> .

وإذا حرر شخصان سنداً إذنيّاً وكان التزام أحدهما مدنياً والآخر تجارياً  
فهل يستطيع الأول الاحتجاج بالتقادم الخمسى ؟

أجاب القضاء الفرنسى بالإيجاب <sup>(٢)</sup> ارتكناً على القاعدة المقررة فى القانون المدنى  
الذى تجيز للمدين الخمس بوجه الدفع العامة لجميع المدينين المتضامنين وهى التى ينقضى  
بها الالتزام كالوفاء والتقادم ( م ٢٨٥ ٢ مدنى جديد ) .

١١١ لا كور بند ١٣٨٤ ، ليون كال وريوت ح ٤ بند ٥٣١

٢١ . نفس فرنسى ٨ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ، د ١٨٥٣ ، ١ ، ١٨٥٣ ، ١٨٦٦ مايو سنة ١٨٦٦  
س . ١٨٦٦ ، ١ ، ٣٣٥ ، عكس دلال ليون كال وريوت ح ٤ بند ٤٣٣ ، ص ٤٥٧ حيث  
قول فى الحرر الذى يعتبر السند مدنياً بالنسبة له يسرى عليه المدة مدنى ، لأن سبب انقضاء  
الالتزام الذى قد يكون شخصياً أى خاصاً بأحد المدينين . « هذا هو شأن التقادم الخمسى  
المدنى على السبب التجارى لا التزام أحد الموقعين على السند .

٣١ . أما فى القانون الجديد فقد نصت المادة ٢٠١ تجارى بحيث على أن كل دعوى متعلقة  
بأوراق التجارية الحررة من تحرر أو متسبب أو صيرف أو لأعمال تجارية يسقط الحق



§ ٢٩٦ - في فصول السندات الاذنية الناقصة للتقادم الخمسى :

عددت المادة ١٩٤ تجارى الأوراق الى تخضع للتقادم الخمسى كالكبيالة والسندات تحت إذن ثم أضافت « وغيرها من الأوراق التجارية المحررة لأعمال تجارية » وقالت المادة ٢٠١ تجارى مختلط : « الأوراق التجارية المحررة من تاجر أو صيارف لأعمال تجارية » فهل تدخل السندات الناقصة في عداد الأوراق التجارية التي يسرى عليها التقادم الخمسى ؟ لقد نأى المشرع المصرى عن لدقة التي التزمها القانون الفرنسى وأقحم اصطلاح « الأوراق التجارية » دون أن يعنى بتعريفه وهو ما يسمح المحاكم لشتى التفسير والمختلف الآراء . وبما أن القانون التجارى اعتر ( م ١٠٨ ) الكبيالات المعيبة أوراقاً تجارية وكذلك السندات الاذنية المعيبة ، وهى التي لم تستجمع كل الشروط الشكلية المقررة في المادة ١٩٠ ، تعتر أوراقاً تجارية ، بشرط أن تتضمن هذه الأوراق دفع مبلغ معين من المئود . وأن تشتمل على شرط الاذن . وأن تكون محررة من تاجر أو مترتبة على أعمال تجارية .

ومن قضاء المحاكم المختلطة أن القاتورة المعترف بها من تاجر غير المشتمة على شرط الاذن والمشتمة على ميعاد للوفاء ولو أنها تتضمن تعهداً تجارياً لا تخضع للتقادم الخمسى <sup>٢١</sup> والسندات الاذنية المحررة من محام وتمثل قرضاً <sup>٢٢</sup> والأوراق

في إقامتها بضى من سنس . ومع أن المحاكم المختلطة سرت على اعتر السندات الاذنية أعمال تجارية بغض النظر عن اعتراف المحرر بتجارة وعن المعيبة التي بسبها حررت اوراقه إلا أنها لا تطبق التقادم الخمسى على الأوراق التجارية إلا إذا كان محررها تاجراً أو توفت تحريره على عمية تجارية . ومن أحكام محكمة الاستئناف المختلطة : لا يسرى التقادم الخمسى إلا على الأوراق المحررة من تاجر أو صيرفيس ( ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تق ٤١ ، ٤٣ ، ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٩ تق ٤١ ، ٢٥٨ ) أو بسبب أعمال تجارية ( ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ تق ٤٢ ، ٤٧ ) وبمعنى كل ما تقدم ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ تق ٤٢ ، ٣٥٣ و ٦ مارس سنة ١٩٣٥ تق ٤٧ ، ١٧٨

(١) محكمة مصر الجزئية المختلطة ٢٨ يناير سنة ١٩٢٩ جازية المحاكم المتحدة ١٩ ، ١٤٧ — ١٣٦ واستئناف مختلطة ٢٣ يناير سنة ١٨٩٠ تق ٢ ، ٢٢٨ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٦ تق ٢٩ ، ٦٠ والذي يستند من حكم محكمة القضا المصرية ( ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ) أنه لا يشترط اسريان التقادم الخمسى على الأوراق التجارية استكمها للشروط الشكلية المدة في القانون .

(٢) استئناف مختلط ١٦ يونيو سنة ١٩٢٠ تق ٣٥٦ ، ٣٢

(٣) استئناف مختلط ١٤ يناير سنة ١٩٣١ تق ٤٣ ، ١٥١



المحررة لاستئجار عمال لذمة الغير <sup>(١)</sup> أو نفقات نقل عمال لغير تاجر <sup>(٢)</sup> لا يسرى عليها التقادم الخمسى .

## الفصل الثانى

فى السند لحامله أو المحرر على بيض أو المستحق فى محل مختار

§ ٢٩٧ - فى السند لحامله : أجاز القانون المصرى إنشاء السند لحامله بشرط أن يشتمل على كل بيانات السند الاذنى ، عدا اسم المستفيد . وفى هذا تقول المادة ١٩٠ تجارى : « وأما السند الذى لحامله فيشتمل على البيانات المذكورة إلا اسم من يدفع اليه المبلغ وتنتقل الملكية فيه بدون كتابة التحويل » . وطبقاً للقانون المختلط تسرى كافة القواعد المتعلقة بالسندات الاذنية على السندات التى لحاملها ( ١٩٦م ) أما فى القانون المصرى فان المادة ١٨٩ أشارت فقط إلى السندات الاذنية ، ونرى أن قواعد الصرف تسرى أيضاً على السند لحامله مادامت أنها لا تتنافر مع القواعد القانونية العامة .

وتنتقل ملكية السند لحامله بمجرد المناولة من يد إلى يد ، دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراء آخر .

§ ٢٩٨ - فى عزم مسؤولية الحامل : يختلف مظهر السند الاذنى عن حامل السند لحامله فى أن هذا الأخير إذا تنازل عنه إلى شخص آخر فلا يكون ضامناً للوفاء فى ميعاد الاستحقاق . وحتى إذا ظهر هذا السند فلا يكون الحامل مسئولاً عن الوفاء ، لأن السند لحامله لا يتداول بالتظهير ، على أنه قد يستفاد من ظروف الحال أنه قصد كفالة الدين . وطبقاً للقواعد المدنية العامة يضمن المتنازل عن هذا السند إلى الغير وجود الدين فى ذمة المحرر <sup>(٣)</sup> .

(١) استئناف مختلط ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ تق ٤٢ ، ٤٧

(٢) استئناف مختلط ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ تق ٤١ ، ٢٣

(٣) ايون كان وريبولت ج ٤ بند ٧٧٦



§ ٢٩٩ — في عزم الوفاء : لا يلتزم الحامل باثبات امتناع المحرر عن الوفاء بتحرير بروتستو عدم الدفع . لذلك يجوز للحامل الرجوع على الحامل السابق أو على الضامن إن وجد . ولا يتعرض حق الحامل للانقضاء إلا بسبب التقادم .

§ ٣٠٠ — في الترام المحرر قبل الحامل : يلتزم المحرر قبل الحامل الخالي وقبل الحمة المستقبلين ويعتبر المحرر أنه التزم قبلهم مباشرة بإرادته المنفردة وهو ما يترتب عليه سريان قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع في مواجهة الحامل الحسن النية إلا إذا نتجت هذه الدفع من البيانات المكتوبة في ذات السند .

§ ٣٠١ — في التقادم : تسري قواعد التقادم السابق بيانها ذلك لأن المادة ١٩٤ تجارى تقول : « كل دعوى متعلقة ... أو بالسندات التى لحاملها ... يسقط الحق فى اقامتها بمضى خمس سنين » .

§ ٣٠٢ — فى سريانه فاعرة اذبارة مستقر الملكية : تعتبر الصكوك التى لحاملها منقولات حسية ، لذلك تخضع لقواعد الاسترداد المبينة فى القانون المدنى <sup>(١)</sup> ولا تسرى قواعد ضياع الكميالة ( م ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ ) لأنها وضعت فقط لضياع الكميالات التى هى بطبيعتها صكوك اذنية . على أنه يجوز للقاضى متى ثبت له حق المسالك أن يمكنه من قبض دينه بشرط أن يقدم ضمانات معينة لمطالبته برد ما استوفاه اذا التزم محرر السند بالوفاء مرة ثانية الى حامل حسن النية .

§ ٣٠٣ — السند المحرر على بياضه *billet en blanc* : وهو السند الذى يترك فيه اسم المستفيد على بياض ، ويكون معداً فى قصد المحرر للتداول بحيث يستطيع كل حامل ملء الفراغ بكتابة اسمه ، وهو نوع من السندات التى لحاملها . ومادام الفراغ لم يملأ فهو يتداول بالمناولة من يد إلى أخرى كالسند لحامله ويصير هذا السند اذنياً اذا ملأ الحامل هذا البياض بكتابة اسم شخص مع ذكر شرط الاذن : فان لم يذكر شرط الاذن صار سنداً محرراً لاسم شخص معين أى سنداً إسمياً فلا يتداول إلا بالحوالة .

(١) راجع كتابنا « شركات المسامة » ، بند ١٣٥ وما بعده ، الطبعة الأولى ، ١٩٤٩



ويستعمل هذا السند لاختفاء قروض ربوية أو ديون قمار وغيرها من الديون ذات السبب غير المشروع حتى أنه حرم استعماله في فرنسا في القرن السابع عشر<sup>(١)</sup> وقد اعتبرته المحاكم كالسند الذي لحامله<sup>(٢)</sup>.

٣٠٤ — في السند المستعمل في محل مختار : يتميز هذا السند باختلاف مكان تحريره عن مكان وفائه . وهو من هذه الناحية يقوم بوظيفة صرفية ، إذ يمكن التجار من نقل النقود من جهة إلى أخرى ، ولا يختلف عن الكمبيالة إلا من حيث الشكل ، فهو يشتمل على شخصين بدلا من ثلاثة . ولا يختلف البتة عن السند الاذن العادي لأنه لا يوجد في نصوص القانون التجاري ما يدل على وجود نوعين من السندات يكون لأحدهما صفة تجارية مطلقة كالكمبيالة<sup>(٣)</sup> وليس في اختلاف مكان التحرير عن مكان الوفاء ما يعطى لهذا السند الصفة التجارية المطلقة فالشيك قد يسحب بين بلدين ومع ذلك فلا يعتبر عملا تجارياً مطلقاً .

ولكن هل يجوز اعتبار محرر السند صاحباً ، والشخص المعين محله مكاناً للوفاء مسحوباً عليه ؟ إذا صح هذا لجاز المحرر الذي أرسل النقود في حالة عدم المطالبة في ميعاد الاستحقاق وعدم تحرير بروتستو عدم الدفع أن يدفع في مواجهة الحامل بالسقوط . وقد أخذت بعض الأحكام المختلطة بهذا الرأي فاعتبرت هذا السند كالكمبيالة تماماً<sup>(٤)</sup> . ونرى أنه من الخطر المضي في هذه المشابهات التي تعد خروجا عن القانون ، إذ لا شأن لمقابل الوفاء في السند الاذن ولا يمكن اعتبار المحرر كالصاحب ولكنه كالمسحوب عليه القابل ، فهو مدين أصلي ومن أجل هذا لا يستطيع أن يمتنع بأحوال السقوط المقررة لمصلحة الضمان<sup>(٥)</sup> .

(١) Wahl : Traité des titres au porteur ; t. 1. Nos 139 et s.

(٢) فوتتان بند ١٣٢٤ ومحكمة سبريت ٩ يونيو سنة ١٩٠٣ د ١٩٠٤ ، ٢ ، ١٥٣ .

(٣) أشار مشروع القانون التجاري الفرنسي القديم إلى هذا السند ، وبعد المناقشة حذف

من المشروع ( لوكرية ج ١٨ ص ١١٢ وليون كان وريبولت ج ٤ بند ٨٣٦ ) .

(٤) استئناف مختلط ٦ يونيو سنة ١٩٢١ تق ٣٧٤ ، ٣٣ .

(٥) ليون كان وريبولت ج ٤ بند ٥٣٦ وتالير بند ١٥٦٧ .



## الباب التاسع

### في أوراق المجاملة<sup>(١)</sup>

§ ٣٠٥ — عموميات : قال أحد الخطباء في المجلس التشريعي الفرنسي عند وضع القانون التجاري : « إن اختراع الكمبيالة خلق في تاريخ التجارة حالة جديدة كاختراع البوصلة واكتشاف أمريكا . فقد مهدت الكمبيالة كل العقبات المانعة من تداول النقود ، وحررت رؤوس الأموال المنقولة ، وسهلت تداولها ، ونوعت اتجاهاتها ، وخلقت ائتماناً عظيماً »<sup>(٢)</sup> وقد كانت الكمبيالة في نشأتها أداة صرف فكان لا يجوز سحبها إلا بين بلدين . أما الآن فقد انضافت إلى الورقة التجارية وظيفة أخرى وهي استعمالها كأداة ائتمان . فإذا حررت ورقة تجارية مستحقة بعد مضي أربعة شهور استطاع المستفيد خصمها فوراً لكي يحصل على قيمتها . وقد يكون من الأسر على التاجر الحصول على نقود من طريق الخصم بدلاً من الاقتراض مباشرة من مصرف ، لأن الخصم لا يعدو أن يكون وفاء متيسراً لحقوق التاجر المترتبة على أعماله مع عملائه . زائداً إلى ما تقدم أن الورقة التجارية المقدمة للخصم تحمل عدة توقيعات مما يترتب عليه تقوية ضمان المصرف . أما في عقد القرض فلا يلتزم قبل المصرف إلا ملتزم واحد وهو المقترض . وبسبب مزايا الورقة التجارية صارت مصدراً خصيباً للائتمان الزائف فينشئ ختلة التجار المعسرين أوراقاً تجارية ، لا تمثل أعمالاً حقيقية تمت بين أشخاص الورقة ، بقصد خصمها والحصول بهذه الوسيلة على حاجاتهم النقدية . وعند حلول ميعاد الاستحقاق يبعث المستفيد من هذه الورقة بقيمتها إلى المسحوب عليه أو إلى محرر السند الاذني يتمكن من وفاء قيمتها . ومن ثم نشأت أوراق المجاملة .

Effets de complaisance ; accommodation bills. (١)

Jean Denis : Les effets de complaisance p. 5. Paris 1937 — (٢)

Cosak pp. 308, 204, 316.—Chalmer's : p. 206.



وقد أشار مديرو البنوك المصرية في تقاريرهم السنوية إلى ذبوع أوراق المجاملة وإلى كثرة ما يعرض منها على البنوك وإلى أن معظم أصول بعض التفاليس مكون من هذه الأوراق. ومما ساعد على انتشارها في مصر هو التسليف على أوراق تجارية واشترائط المقرض حق استردادها قبل الاستحقاق فيضمن بهذه الوسيلة عدم تقديمها في الاستحقاق إلى المحرر أو إلى المسحوب عليه <sup>(١)</sup>.

§ ٣٠٦ — في صور المبادر: تختلف الاعتبارات التي بسببها تحرر الورقة التجارية، وقد خلعت هذه الاعتبارات على أوراق المجاملة أسماء بينها فيما يلي:

§ ٣٠٧ — ورقة التراول <sup>(٢)</sup>: وهي ورقة يتفق منذ تحريرها على قابليتها للتجديد renouvelable كما لو سحب تاجر كميالة على مزارع أو حرر هذا الأخير سنداً إذنيّاً ثمناً لسماد. ولما كان المزارع لا يستطيع الدفع إلا في وقت نضج المحصول الذي قد لا يتم إلا بعد فترة طويلة فيتفق على تجديد الورقة التجارية كل ثلاثة شهور. وقد يبيع وكيل بالعمولة آلات إلى صانع ويمنحه مهلة طويلة للوفاء ثم يسحب كميالة بانتمن. ولما كانت المصارف لا تخصم الأوراق المستحقة بعد أجل طويل لذلك يجب أن تكون الورقة مستحقة بعد مضي ثلاثة أو أربعة شهور. ويتفق على تحرير ورقة مستحقة بعد ثلاثة شهور وتكون قابلة للتجديد قبيل استحقاقها. ويتقدم الدائن عند كل تجديد إلى مدينه النقود اللازمة لوفاء الورقة ثم يسترد ما أوفاه من متحصل خصم الورقة الجديدة. وتشقه ورقة التجديد بورقة المجاملة من حيث أن المتعاملين بها أضمرأ غير ما أظهرأ. فظاهر الورقة يدل خلافاً للحقيقة على نية الوفاء لكنها تختلف عن ورقة المجاملة في أنها تمثل عملية حقيقية وأنها ستعمل لتسوية عملية تجارية هي في الواقع سبب الورقة التجارية الأولى وسبب كل الأوراق الأخر الجديدة اللاحقة لها فهي ورقة مشروعة. أما ورقة المجاملة فهي لا تمثل أية عملية ولكنها أداة خلق الائتمان ولا يقصد الجامل إلا تمكين زميله من الحصول على نقود.

A. Forte: Les Banques en Egypte p. 55, Paris, 1938. (١)

Effet de circulation ou effet de renouvellement. (٢)



§ ٣٠٨ — الورقة التجارية الخيالية<sup>(١)</sup> : قد يسحب التاجر كميالة على شخص لا وجود له أو على شخص لم يلتزم قبّله بشيء ولم يشاوره في الأمر ولم يتفق معه على هذا السحب . وقد يحرق السند الاذني لمصلحة شخص لا وجود له بقصد إخفاء فائدة ربوية تضمنها السند ثم يظهر السند إلى شخص وينسب التظهير إلى هذا الشخص الخيالي لكي يطالب المظهر إليه بقيمته دون أن يستطيع المحرر الاحتجاج عليه بدفع الربا عملاً بقاعدة التظهير يظهر الورقة من الدفع . ومن قضاء المحاكم المختلطة أن الحامل لا يستطيع الاحتجاج بحسن نيته بل يتعين عليه إثبات وجود المستفيد<sup>(٢)</sup> وقد تنسب إمضاء إلى محرر أو ضامن احتياطي لا وجود لها .

§ ٣٠٩ — في سحب كميالة بروية مقابل وفاء . من الأنوف أن يتلقى المسحوب عليه مقابل الوفاء من الساحب ليتمكن من وفاء الكميالة . لكن المقابل ليس ركناً من أركان الكميالة . فقد تكون الكميالة صحيحة ولو لم يكن لها مقابل وفاء كما لو قبل المسحوب عليه الكميالة بقصد إسداء خدمة إلى الساحب دون أن يكون مديناً إليه مادام المسحوب عليه يقصد وفاء قيمتها في الاستحقاق ولو من ماله الخاص . وقد لا يمنع وجود مقابل الوفاء من اعتبار الكميالة محررة على وجه المجاملة ، كما لو سحب البائع كميالة على المشتري واتفق على اختيار مستفيد ليس في مقدوره أن يدفع قيمتها إلى الساحب وتقتصر وظيفته على تظهيرها فقط لكي يسهل خصمها . ويعتبر التظهير في هذه الحالة أنه حصل على وجه المجاملة ، لأن المظهر لم يقصد أن يتحمل التزامات ولكنه قصد بتواطئه مع الساحب إيهام المظهر إليه بأن التزامه جدي تمكيناً للساحب من قبض قيمة الكميالة .

§ ٣١٠ — السحب المتبادل<sup>(٣)</sup> : يتواطأ تاجران على إنشاء أوراق مجاملة بأن يسحب كل منهما كميالة على الآخر . وبذلك يتعاونان على الحصول على حاجتهما النقدية . ويستمر أمرهما على هذا المنوال حتى يفتضح أمرهما وتنكسر الجرة التي يستقيان بها من النهر .

(١) Effet de commerce fictif ou tirage en l'air

(٢) استئناف مخطوط ١ مارس سنة ١٩٣١ تق ١٣ ، ٣٦٥

(٣) Tirage croisé ; cross firing, cross acceptance



٣١١٨ - في التعريف بورقة المجاملة: لا تختلف ورقة المجاملة في ظاهرها عن الورقة التجارية الصحيحة. ويحررها أحد الموقعين ويسمى المجامل *complaiant* إيهاما للغير بأنه تحمل التزاماً فعلياً متعلقاً بعملية صحيحة في حين أن هذه العملية لم تحصل البتة وأنه يضمن عدم تحمل هذا الالتزام وأنه لم يقصد سوى تمكين زميله من الحصول على حاجته من النقود أي من الائتمان. ويكون الزميل على حسب الأحوال إما صاحباً لكميالة أو محرراً لسند إذني أو مسجوباً عليه قابلاً أو مظهراً أو خدماً احتياطياً. ويستخدم التظهر أو الضمان الاحتياطي أو القبول على وجه المجاملة كوسيلة لازجة، الثقة في نفوس المتعاملين بالورقة. وقد يكون الغرض من المجاملة تكملة عدد الامضاءات اللازمة لقبولها في الخصم. وعلى ذلك قد يكون المجامل *le complaiant* مجرد موقع على الورقة. وقد يقوم المتواطئون في نفس الورقة الواحدة. بوظيفة المجامل والمجامل بقصد اقتسام النقود الآتية من ورقة المجاملة وتتميز ورقة المجاملة بالغرض الذي يسعى وراءه المجامل والمجامل ونبتهما المشتركة في الآفات من الالتزام الذي تحمله. فالتقصود من المجاملة هو تمكين المجامل من الحصول من المستفيد من الكميالة أو السند الإذني على ما يعادل قيمتها ثم يسترد الكميالة قبل الاستحقاق أو يقوم بوفائها. أو يقدم إليه قيمتها لدفعها إلى الحامل. وإذا لم يكن لدى المجامل النقود اللازمة لذلك حرر سنداً إذنياً آخر أو سحب على مدينه المزعوم كميالة خصمها للحصول على النقود اللازمة ثم يستعمل المجامل هذه الطريقة. وبخفاء للحقيقة تسحب كميالات آخر ليس لها مقابل وفاء على أشخاص آخرين يدفعون قيمتها في ميعاد استحقاقها من النقود الآتية من سحب أو خصم أوراق مجاملة جديدة. ويوجد في بعض البلدان وسطاء تخصصوا في هذا النوع من الأعمال للجمع بين أشخاص ورقة المجاملة.

٣١٢٩ - حكم أوراق المجاملة: قال جمهور الشراح الفرنسيين ببطلان ورقة المجاملة فلا تقبل من أجلها دعوى. إنما لا يجوز الاحتجاج بهذا البطلان على الحامل الحسن النية الذي لا يجوز أن يتحمل عواقب الغش الذي نصبت حباله للايقاع به. لكن الشراح اختلفوا في ماهية هذا البطلان. وهالك بيان آرائهم:

(١) انحراس المقابل: قال بعض الشراح إن المقابل هو شرط أساسي لصحة الكميالة، لأن القانون التجاري فرض على الساحب واجب تقديمه، وأن مقابل



الوفاء هو سبب سحب الكميالة ، فإذا انعدم المقابل صارت الكميالة باطلة <sup>(١)</sup> ويرد على هذا الرأي أن القانون لم يعتبر مقابل الوفاء ركناً تصير بدونه الكميالة باطلة .

كما أنه من الخطأ الادعاء بأن كميالة المجاملة ينقصها دائماً مقابل الوفاء ، فالمحاكم لا تقبل من المسحوب عليه القابل الادعاء بأنه لم يتلق مقابل الوفاء ذلك لأن توقيعه الكميالة يفيد أنه قصد فتح اعتماد للساحب كما أن هذا الرأي لا يفسر بطلان سندات المجاملة وهي بطبيعتها ينقصها مقابل الوفاء .

( ٢ ) انعدام أو صورية السبب : هل يقال إن أساس بطلان ورقة المجاملة هو انعدام السبب تطبيقاً للمادة ٩٤ ١٤٨ مدني قديم والمادة ١٣٦ مدني جديد التي تشترط لصحة الالتزامات أن تكون مبنية على سبب ؟ أخذت بعض الأحكام الفرنسية بهذا الرأي <sup>(٢)</sup> . ويعتمد هذا الرأي على تفسير غير صحيح لنظرية السبب في الالتزامات لأنه ليس من المحقق أن التعهد الثابت في ورقة تجارية معرى من السبب . فورقة المجاملة لها سبب حقيقي . والتزام المسحوب عليه القابل بالوفاء سببه أن الساحب وعده بدفع قيمة الكميالة أو أن المسحوب عليه المجامل قصد إيلاء الساحب ائتمانه . ومن العبث أن يحاول المسحوب عليه التنصل من التزامه بزعم أنه غير مدين إلى الساحب . وفي معظم الأحوال يكون تداول أوراق المجاملة متبادلاً فيتعهد محرر السند أو قابل الكميالة بالدفع لأن زميله الآخر المتواطىء معه التزم بدوره بالدفع إلى زميله الثاني . كما أن ذكر السبب على خلاف الحقيقة ، أو الصورية ، لا يعتبر سبباً للبطلان ، ولا تكون الصورية سبباً للبطلان إلا إذا كانت تخفي نية التحايل على القانون. fraude à la loi.

(١) Bufnoir : Propriété et contrat p. 537-538 والأستاذ Bourcart في حوايات التمرور التجاري سنة ١٩٢٥ ص ١٨٥ حيث قال : « والذي ينقص كميالة المجاملة هو انعدام السبب أي مقابل الوفاء » .

(٢) باريس ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٨ ، ٢ ، ٢٥٣ ، ومحكمة سنت ايتين التجارية ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٢ جازيتة المحاكم الفرنسية ١٩٣٣ ، ٢ ، ٩٨٣ ونقض فرنسي ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٦ ، ١ ، ٣٤ وبهذا المعنى Dramard : Traité des effets de complaisance, 1880 No. 12.



(٣) **مخالفة ورقة المجاملة للنظام العام :** يرى بعض الشراح أن أوراق المجاملة تحرر بقصد التمتع بائتمان وهمي أو بقصد منح الغير ائتماناً زائفاً من طريق إيهام الغير بوجود عمليات تجارية لا وجود لها في الواقع وهو ما يعتبر مناقضاً للأمانة التجارية لأنها تصور حالة التاجر على غير حقيقتها ، إذ يجب أن تكون الأوراق التجارية مرآة صحيحة للأعمال ، وإلا كان تحريرها مناقضاً للنظام العام بسبب الأخطار الجسيمة التي تتعرض لها التجارة كفقدان الضمان الذي يبعثه تعدد المتزمين بالوفاء <sup>(١)</sup> ومن العبث الاعتراض على هذا الرأي بأن ما هو مخالف للقانون في ورقة المجاملة هو الباعث فقط على تحريرها وليس السبب . وذلك لأن نية الغش هي التي دفعت الطرفين المتواطئين على الاتفاق . وهذه النية تعتبر جزءاً من اتفاقهما ويترتب عليها البطلان . ولكن هذا البطلان لا يحتاج به على الغير ، إذ لا أثر له في ذات الورقة .

وفال بعض الشراح <sup>(٢)</sup> بصحة أوراق المجاملة بدعوى أن هذه الأوراق لا يقصد بها غش الغير ، لأن البنوك التي تقوم بعمليات الخصم لا تبحث في العلاقات القانونية القائمة بين الموقعين على الورقة التجارية ، وإن البنوك تقبل الخصم بناء على ما يتمتع به الموقعون على الورقة من ائتمان . وهذا الرأي غير صحيح على إطلاقه ، لأنه إذا صح أن البنك لا يعنى بالعلاقات القانونية الموجودة بين الموقعين على الورقة ولكن يجب أن لا يستنتج من هذا أن البنك لم يعتمد إلى حد ما ، على افتراض وجود علاقات تجارية بين الساحب والمسحوب عليه أو بين المحرر والمستفيد عند تقديره احتمال الوفاء وإذا صح أن هذا الضمان هزيل ، لكن الواقع أن البنوك تعتمد على هذا الضمان ، وأن محرري أوراق المجاملة من أجل ذلك يعملون على إيهام البنوك بوجود هذا الضمان . وما دامت فكرة هذا الضمان قائمة ظلت ورقة المجاملة غير مشروعة .

§ ٣١٣ - في الآثار القانونية المترتبة على بطوره ورقة المجاملة : أوراق المجاملة باطية بسبب مخالفتها للنظام العام . ولكن ليس من مقتضى هذا البطلان تجريدها من كل أثر . إذ يجب ملاحظة خلو الورقة من كل شائبة ظاهرة ، ويجب ملاحظة

(١) ليون كان ورينولت ج ١ بند ٥٧٣ مكرر .

(٢) لاكور وبوترون بند ١٣٩٤ وبهذا المعنى، T. Denis : Les effets de complaisance

Paris 1937, p. 188 (Thèse)



طبيعة الأوراق الاذنية وما تقتضيه من المحافظة على حقوق الغير الحسن النية .  
لذلك يجب التفرقة بين علاقات الأشخاص الذين اشتركوا في تحريرها وتداولها  
وعلاقات هؤلاء الأشخاص بالغير الحسن النية الذي تعامل بالورقة التجارية وهو يجهل  
ما انطوت عليه من غش .

§ ٣١٤ — في عرفات أطراف المجامدة فيما بينهم : وهم الأشخاص الذين  
اشتركوا في انشاء الورقة أو عاونوا على تداولها مباشرة كالمساحب والمسحوب  
عليه والمحرم والمستفيد أو المظهر الذي أنشئت الورقة لمصلحته .

المسحوب عليه القابل على وجه المجامدة : بما أن بطلان ورقة المجامدة مرده  
الى عدم مشروعية الاتفاق على إنشائها فهي لا تنتج أثراً ويتمين رفض كل دعوى  
يكون أساسها هذا الاتفاق الباطل فلا يستطيع المستفيد مقاضاة محرم السند الاذني  
ولا أن يقدم في تعلية المحرم .<sup>(١)</sup>

كما أن صاحب أو قابل الورقة لا يستطيع إقامة دعوى قضائية من جراء  
هذه الورقة الرديئة<sup>(٢)</sup> . كل هذا ظاهر مادام الغرض من الدعوى المطالبة بتنفيذ  
اتفاق باطل . ولكن ما الحكم اذا قضى على المسحوب عليه بالوفاء الى حامل الورقة  
دون أن يكون قد تلقى قيمتها من المساحب . فهل يستطيع الرجوع على المساحب  
لاستيفاء ما دفعه من ماله الخاص ، وهل يستطيع من حرر السند الاذني على وجه  
المجاملة وأوفى قيمته أن يرجع على المستفيد من السند الاذني اذا كان لم يتلق قيمته ؟  
رفض القضاء دعوى المطالبة اعتماداً على قاعدة قديمة لم ترد في القانون ولكنها  
تعتبر قائمة في رأى بعض الفقهاء وهي « لا يجوز للانسان أن يرتب حقاً على سلوكه  
الشائن » أو « لا محل لاسترداد المدفوع اذا كان سلوك أحد العاقلين شائناً »<sup>(٣)</sup> .

(١) باريس ١٩ أغسطس سنة ١٩٠٤ س ، ١٩٠٥ ، ٢ ، ١٤٤ ، نقض فرنسي ٨ يونيو

سنة ١٨٩١ د ، ٩٢ ، ١ ، ٣٣٦ ، ليون كان وريوت ج ٤ بند ٥٣٧

(٢) نقض فرنسي ، التمس ٨ يونيو سنة ١٨٩١ د ، ١٨٩٢ ، ١ ، ٣٣٦ ، زجريون

٢١ مايو سنة ١٨٩١ س ، ١٩٠٣ ، ٢١٤

(٣) نقض فرنسي ، يوليو ١٨٩٢ س ، ١٨٩٢ ، ١ ، ١٣ د و ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٣

س ، ١٨٩٤ ، ١ ، ٣٢٨ ومحكمة اسكندرية التجارية المختصة ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٠ جريدة

المحاكم المختلطة ج ٩ ، ١٧ ، ويقول بعض الشراح إن هذه القاعدة لا وجود لها في القانون

الحديث ( راجع : Capitant : De la cause des obligations, Paris 1923 No. 111

• (Bufnoir : Propriété et contrat p. 654



ولكن لم لا يقال إن الالتزام المخالف للنظام العام لا ينتج أثراً وإن ما دفع  
بلا وجه حق يجوز استرداده؟ ولم يسمح لأحد أشخاص الورقة التجارية بأن يثرى  
بلا وجه حق على حساب الغير، ولم يسمح لأحد أشخاص الكمبيالة بالاحتفاظ  
بما استولى عليه وكلهم في سوء النية سواء؟ عدلت محكمة المقض الفرنسية  
عن الأخذ بقاعدة « لا يجوز للإنسان أن يرتب حقاً على عمله الشائن » وأجازت  
للمسحوب عليه استرداد ما أوفاه من الساحب<sup>(١)</sup> على أن يقتصر حقه في الرجوع  
على ما أوفاه فقط فلا يستطيع المطالبة بتعويض سبب مضرب الدعوى التي أقيمت  
عليه، ذلك لأن من وقع مجاملة على ورقة تجارية ارتكب خطأ يحرم بسببه من المطالبة  
بتعويض ويتعين عليه تحمل كل نتائجه.

§ ٣١٥ - في عرفات أشخاص ورقة المجاملة بالحامل : لا تتميز أوراق  
المجاملة في ظاهرها عن غيرها من الأوراق التجارية الصحيحة، لذلك يكون من الحق  
والانصاف أن تعتبر ورقة المجاملة صحيحة بالنسبة للأشخاص الذين تداولوها  
اعتماداً على ظاهرها وإلا تعطل التعامل بالأوراق التجارية. ولكن ليس معنى هذا  
إزفاء الغش وتيسير الخداع، بل تمهيد لتداول لصحيح الخالي من الغش.  
لذلك يتعين التفرقة بين الحامل الحسن النية والحامل لسيء النية.

(١) في الحامل الحسن النية : يستطيع الحامل الحسن نية مطالبة كل الموفعين  
على الورقة التجارية ويكون له كل حقوق حامل الورقة التجارية الصحيحة.  
والحامل الحسن النية هو من تملك الورقة التجارية وهو يحل الظروف التي أحاطت بها  
وقت سحبها أو تحريرها أو تظهيرها كأنطوائها على سبب غير صحيح أو كإعدام  
السبب. ويستطيع هذا الحامل في حالة عدم الوفاء مطالبة المظهرين والساحب أو المحرر<sup>(٢)</sup>.

(١) نقض فرنسي ٢١ مارس سنة ١٩١٠ س، ١٩١٣، ١، ٢٩٧ وتعليق Naquet  
ود، ١٢، ١، ٢٨١ وتعليق لاكور.

(٢) استئناف مخطوط ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٩ بمجموعة رسمية مخططة ج ١٤، ١٥٤  
٧ مارس سنة ١٩٣٣ جازية المحاكم المخططة ج ١٥٥، ١٣ - ٢٦٣، ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢  
تق ٤٤، ٣٣٨ وقرار حكم آخر أنه لا فرق فيما يختص بالحامل الحسن النية بين كميته المجاملة  
والكميالة الصحيحة (٩ نوفمبر سنة ١٩٣٢ تق ١٧، ٤٥). ونقض فرنسي ٢٥ يونيو  
سنة ١٩٢٩ س، ١٩٢٩، ١، ٣٥٠ - نقض فرنسي، الخامس ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩ س،



ولا يجوز الدفع في مواجهة الحامل الحسن النية إلا بالدفع المعتبرة خاصة بشخصه ولا يسقط حقه في قبض قيمة الورقة إلا إذا علم بالعيب اللاحق بالورقة . لذلك تسرى قاعدة عدم الاحتجاج بالدفع على الحامل الحسن النية .

وتقدير حسن النية هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قضاة الموضوع<sup>(١)</sup> . والعبرة في تقدير حسن النية باللحظة التي تم فيها تملك الورقة التجارية . ولا يؤثر في حسن النية علم الحامل بعد تملكه الورقة بالعيب الذي شاب الورقة ، ولا يحيله هذا العلم الى حامل سيء النية<sup>(٢)</sup> . وطبقاً للقواعد العامة يفترض أصلاً حسن النية . وعلى من يدعى العكس إثبات سوء النية<sup>(٣)</sup> .

(٢) في الحامل السيء النية : إذا قضى بطلان ورقة المجاملة جاز الاحتجاج بهذا البطلان على الحامل السيء النية ، فلا يستطيع مطالبة الساحب أو المحرر بالوفاء أو التقديم في تفليستهما<sup>(٤)</sup> . ويعتبر الحامل سيء النية إذا علم في وقت تسلمه الورقة التجارية باتفاق المجاملة الذي حصل بين أشخاص الورقة وعلم بالبطلان الذي شاب الورقة<sup>(٥)</sup> لذلك لا يشترط لاعتبار الحامل أنه سيء النية أن يكون اشترك مع أشخاص الورقة بقصد غش الغير . وقد استقر القضاء الفرنسي على هذا الرأي<sup>(٦)</sup> . على أن بعض الأحكام المختلطة لم تفرق بين الحامل الحسن النية أو السيء النية وقضت بأن الحامل يستطيع في كلتا الحالتين مطالبة المحرر بدفع قيمتها دون بحث فيما إذا كان الحامل حسن النية أم سيئها<sup>(٧)</sup> .

(١) نقض فرنسي ٢ أبريل سنة ١٩٠١ ، د ، ١ ، ٢٦٣

(٢) نقض فرنسي ، التماس ١١ مارس سنة ١٩٣٥ ، س ، ١٩٣٥ ، ١ ، ١٧٥

(٣) باريس ١٠ مايو سنة ١٩٣٢ الجازيئة الفرنسية (G. de P. ١٩٣٤ ، ١ ، ٩٠١

(٤) نقض فرنسي ٨ يونيو سنة ١٨٩١ ، د ، ٩٢ ، ١ ، ٣٣٦ و ٥ مارس سنة ١٩٠٧

١٩٠٩ ، د ، ١ ، ٥٣٤

(٥) تالير وبرسرو بند ١٤٣٨ وهيمارد Hemard في رسالته « أوراق المجاملة » ص ١٠٨

وبرو Perroud في حوليات القانون التجاري سنة ١٩٠٥ ص ١٥ وقال بند ١٨٠٧

(٦) نقض فرنسي ، التماس ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٦ ، س ، ١٨٦ ، ١ ، ٤٧٠ ومحكمة ايون

التجارية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ G. de P. ١٩٢٦ ، ٢ ، ٦٢٣ ومحكمة استئناف بوردو

٢٥ يولييه سنة ١٩٣٥ (G. de P. ١٩٣٥ ، ٢ ، ٢٠٠)

(٧) استئناف مختلط ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ، تق ٤٥ ، ١٧ وبهذا المعنى الفقه الألماني

(الأوراق التجارية ، تأليف أرمنجون وكاري ص ١٦١ و ٢٦٢) والقانون الانجليزي

(م ٢٨ فقرة ٢) .



§ ٣١٦ - في الجزاء الجنائي المترتب على تداول أوراق المجامد :  
قضت المادة ٣٣٠ عقوبات بأن « يعد متفالساً بالتقصير على وجه العموم ... كل تاجر ... أصدر أوراقاً مالية <sup>(١)</sup> حتى يؤخر إشهار إفلاسه » وتسرى هذه المادة على التاجر سواء أكان فرداً أم شركة ، كالشركاء المتضامنين في شركات الأشخاص وتسرى عقوبة التفالس بالتقصير على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين في الشركة المساهمة إذا ثبت أنهم ارتكبوا الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٠ عقوبات ( م ٣٣٣ عقوبات ) <sup>(٢)</sup> ويشترط لتمام الجريمة أن يكون الغرض من تداول ورقة المجاملة تأخير إشهار الإفلاس . فإذا كان الغرض من إصدار هذه الورقة أن يحصل التاجر على نقود لقضاء لباته أو للاتفاق على نفسه أو على ذويه فلا يعتبر متفالساً بالتقصير <sup>(٣)</sup> .

§ ٣١٧ - في جريمة النصب وتداول أوراق المجامد : تساءل الفقهاء عما إذا كانت المادة ٣٣٦ عقوبات تسرى على خصم ورقة مجاملة لدى صيرفي ، ذهب الأستاذ جارسون إلى أن من تداول ورقة مجاملة مع علمه بأن الحامل لن يقبض قيمتها في ميعاد الاستحقاق أو أن وفاءها يكون من طريق إصدار ورقة جديدة لا يقع تحت طائلة المادة ٣٣٦ ع ذلك لأن تقديم ورقة مجاملة إلى صيرفي وخصمها لا يعدو أن يكون كذباً مكتوباً مقصداً الادعاء بمديونية المسحوب عليه للساحب ، ولا يكفي هذا الكذب لتكوين جريمة النصب <sup>(٤)</sup> .

وذهب الأستاذ جاردو إلى أن خصم ورقة مجاملة يعتبر بذاته نصباً معاقباً عليه وأن الطرق الاحتمالية *base ch'écrit* تتكون من إيهام الصيرفي بالقيام

(١) النص الفرنسي *circulations d'effets* ويجب أن يؤدي عبارة « تداول أوراق تجارية » لأن الأوراق المالية تطبق على الأسهم والسندات *etc.*

(٢) ية بله في القانون الفرنسي المادة الثانية من دكرتو ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٥

(٣) ليون ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٩ د ، ١٨٩٩ ، ٢ ، ١٢٧ ، واستئناف مخطط ٣ يونيو سنة ١٩٠٨ تق ٢٠ ، ٢٦٥ و ٦ مايو سنة ١٩٣١ تق ٤٣ ، ٣٧٤ و ٧ مارس سنة ١٩٣٢ تق ٤٤ ، ٢١٥

(٤) تعليق جارسون على المادة ٤٠٥ بند ٣٩٢ ونقض فرنسي ١٥ يوليو سنة ١٨٦٩

د ، ١٨٧٠ ، ١ ، ٢٣٧ و فبراير سنة ١٨٩٨ س ، ٩٨ ، ١ ، ٣٥٦



بعملية خصم جديدة والاستيلاء على نقود بهذه الوسيلة <sup>(١)</sup> . وقد ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى أنه يشترط لتكوين جريمة النصب اقتران الكذب المكتوب بتقديم سلسلة أوراق أخرى يرافقها فواتير صورية للايهام بجدية الأعمال التي خصصت الورقة التجارية لتسويتها <sup>(٢)</sup> وللمحاكم مطلق الحرية في تقدير هذه الظروف <sup>(٣)</sup> .

وقد اعتبر قانون العقوبات البلجيكي الحصول بطريق الغش على نقود بسحب كميالة على شخص لا وجود له أو على شخص غير مدين إلى الساحب في الاستحقاق جريمة قائمة بذاتها ( م ٩٦ عقوبات البلجيكي ) .

## الباب العاشر

### في التغيير الطارئ على الورقة التجارية

§ ٣١٨ — في المربف بالتغيير : قد تحمل الورقة التجارية توقيعاً مزوراً . وهذا التوقيع غير ملزم لمن نسب إليه ، لأن الانسان لا يلتزم إلا بفعله ، لكن هذا التوقيع المزور لا يبطل التزامات الموقعين الآخرين .

وقد يرد التغيير على المتن الأصلي للورقة التجارية دون أن يتفق عليه المتعاملون ، ومن ثم فلا يجوز إجراؤه . والقاعدة أنه « إذا وقع تغيير في متن الورقة التجارية ألزم موقعوها اللاحقون للتغيير بموجب متنها المغير ، أما الموقعون السابقون فيبقون ملتزمين بموجب متنها الأصلي قبل تغييره » ( بهذا المعنى المادة ٩٣ من مشروع قانون الكمبيالات ) . ولا يلتفت لسريان هذه القاعدة إلى من ارتكب التغيير ، إنما يشترط أن يكون جوهرياً بمعنى أن يترتب عليه نتائج بالنسبة لذوى الشأن . لذلك لا يعد تغييراً إجراء تصحيح هجائي ، ولا وضع كلمة تركت سهواً بشرط أن لا يترتب على هذه الاضافة إحداث تغيير في الورقة التجارية . وهذه مسألة واقعية

(١) جارج ٤ ص ٣٤٥

(٢) نقض فرنسي ٣ فبراير سنة ١٩٣٤ Gr. de Palais ١٩٣٤ ، ١ ، ٥٧٣ ، ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ س ٩٨ ، ١ ، ٢٢٤ ، ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٩ د ١٩٩٠ ، ١ ، ٤٠٤

(٣) تاير بند ١٤٣٧ وليون كان ج ٤ بند ٥٣٧ ص ١٧٨



يترك تقديرها للمحاكم ، فهي التي تقدر إن كان التصحيح اللاحق غير أو لم يغير شيئاً في الورقة إشاراً لبعض أشخاصها وإضراراً بالآخرين .

وقد يكون التغيير بالاستبدال أو بالاضافة أو بالحذف ، والقاعدة أن التغيير قد يرد على أى بيان من البيانات الواردة في المتن الأصلي للورقة وهو يرد في أغلب الأحوال على المبلغ أو التاريخ أو مكان الوفاء أو ميعاد الاستحقاق .

§ ٣١٩ - في معنى المتن الأصلي : لا يقصد بالمتن الأصلي صيغة الورقة التجارية كما حررها الساحب أو المحرر بل أية كتابة لاحقة كالقبول والتظاهرات والضمان الاحتياطي . ويتميز التغيير بأنه يقع بدون رضا ذوى الشأن وهو من أحل ذلك يعتبر تدليساً . لذلك لا يعد تغييراً كتابة المظهر شرط عدم الضمان أو كتابة ميعاد لتقديم الكمبيالة للقبول أو شرط الرجوع بلا مصاريف أو كتابة هذا الشرط بواسطة ضامن احتياطي أو كتابة بيانات متعلقة بتعدد النسخ أو تحرير صورة من الورقة التجارية .

§ ٣٢٠ - في آثار التغيير : يجب التفرقة بين آثار التغيير بالنسبة الى الموقعين اللاحقين للتغيير ، وبالنسبة للموقعين السابقين عليه . فالتغيير ملزم للموقعين اللاحقين . أما الموقعون السابقون عليه فلا يلتزمون به . ويتحمل فاعل التغيير نتائج عمله وتدليسه ولكن الغالب أن يكون معسراً وبذلك تقع الخسارة على أول شخص تلقى منه الورقة التجارية .

وتتفق هذه الأحكام مع القواعد العامة ومع ما أخذت به المحاكم الفرنسية حتى قبل إدماج القانون الموحد في القانون التجارى الفرنسى . فقد حكم بأنه اذا غير مبلغ الكمبيالة بعد قبول المسحوب عايه فلا يلتزم القابل إلا بالمبلغ المنصوص عليه في متن الكمبيالة وقت التوقيع بالقبول ولو لم يكتب القابل في صيغة القبول المبلغ الذى قصد قبوله ولو كان الحامل حسن النية <sup>(١)</sup> . وعلى عكس ما تقدم يلتزم المظهرون اللاحقون للتغيير بالضمان قبل كل حامل حسن النية بكل المبلغ

(١) محكمة نيم ١٩ أبريل ١٨٧٥ ، د ، ٢٠٧٦ ، ٢١٠ وهناك تطبيقات أخرى هذه القاعدة في نقض فرنسى ١٧ ديسمبر ١٨٨٤ ، د ، ١٠٨٥ ، ١٠٢ والتماس نقض فرنسى ١٣ فبراير ١٩٣٢ ، دالوز الأسبوعى ١٩٣٢ ، ٢٨١



الذى غير <sup>(١)</sup> . أما اذا كان التغير سابقاً على القبول التزم المسحوب عليه القابل بكل القيمة المغيرة ولا يستطيع الرجوع على الساحب ، اذا كان قبل على المكشوف إلا بالقيمة الحقيقية للكبيالة ، ذلك لأن الساحب لا يسأل عن عمل جنائى ظل أجنبياً عنه ، إلا إذا أمكن نسبة خطأ إليه أو رعوته سهلت ارتكاب التغير <sup>(٢)</sup> .

إنما لا يلتزم الموقع الملاحق قبل الحامل اذا كان هذا الأخير شريكاً مع من ارتكب التغير . ويستفاد الاشتراك من العلم بالتغير . ولا يجوز لهذا الحامل مطالبة الموقع الملاحق إلا بدعوى الأثر بلا سبب . ومن ناحية أخرى يلتزم الموقع السابق على التغير اذا كان شريكاً فى الغش أو اذا ارتكب خطأ متميزاً سهل وقوع التغير . ولكن لا يكفى وجود بياض فى الكبيالة لا مكان نسبة الأهل الى القابل واعتباره مسئولاً عن الغش الذى لحق الساحب <sup>(٣)</sup> .

§ ٣٢١ - فى اثبات التغير : يقع عبء الاثبات على من ادعى التغير فهو المكلف بتقديم الدليل المثبت لذلك . ولما كان التغير واقعة قانونية فانه يجوز إثباته بكافة طرق الاثبات . واذا احتج أحد الملتزمين بأسبعية التزامه على التغير وجب عليه إثبات هذه الأسبعية وإلا امتنع عليه الاحتجاج بهذا الدفع ، ومعنى ذلك أنه يفترض فى التزام الموقع على ورقة تجارية أن يكون توقيعه حاصلًا بعد التغير وهو ما من شأنه تقوية ائتمان الكبيالة ، إنما يمكن القول من ناحية أخرى بأنه اذا أثبت الموقع حصول التغير وجب على من يتمسك بالمتن المغير إثبات أن التزام الموقع حدث بعد التغير استناداً الى قاعدة تفسير الشك لمصلحة المدين .

(١) عرائض نقض فرنسى ٣٠ يناير ١٨٥٠ ، د ، ١٠٥٠ ، ٧٥٠ ، ١٠٥٠

(٢) لاكور وبوترون ج ٢ بند ١٢٥٩ مكرراً لو كتبت قيمة الورقة بالأرقام فقط .

(٣) عرائض نقض فرنسى ١٣ فبراير ١٩٣٢ ، دالوز الأسبوعى ١٩٣٢ ، ٢٨١







وينبغي أن يكون من المرونة بحيث ينطبق دائماً بالطابع الذي تقتضيه ظروف المعاملات التجارية .

وبسبب قصور القوانين المصرية وعدم تنظيمها أحكام الشيك بتعين اللجوء إلى أحكام الكبيالات باعتبارها الشريعة العامة للأوراق التجارية ، وهو ما يفتح الباب واسعاً لمختلف الآراء وينفر الناس من التعامل بالشيك خشية معاقبتهم بالمادة ٣٣٧ عقوبات . في حين أن المصلحة العامة تقضى بتشجيع التعامل بالشيكات وهو ما عمل المشرع على تحقيقه إذ أن رسوم الدمغة المقررة في قانون الضرائب فرضت على الكبيالات والسندات الاذنية أو التي لحاملها رسم دمغة نسبي قدره  $\frac{1}{4}$  في الألف وحده الأدنى خمسة مليات وحده الأعلى ٢٥ جنيتها مصريا ، في حين أن الشيك فرض عليه رسم دمغة قدره خمسة مليات بالغة قيمته ما بلغت ، وهو ما يدل على المزايا الجبائية التي قصد المشرع أن يتمتع بها الشيك .

ومن المعقول أنه منذ اللحظة التي نشأت فيها البنوك فلا مندوحة من الاستعانة بطريقة تمكن المودع من استرداد وديعته من البنك . وكما أن بعض النباتات لا تزدهر ولا تؤتي ثمرة إلا إذا غرست في التربة الصالحة لها ، فكذلك الشيك فهو لم يزدهر ولم يؤت ثمرة ولم يرقم بوظيفته الاقتصادية إلا في بريطانيا العظمى<sup>(١)</sup> .

وقد اقتصر استعمال الشيك في أول الأمر على الطبقات الراقية ، ومما يروى عن الانجليز أن تاجراً سئل عن الفرق بين السوق « رجل الشارع man of the street » وذوى المروءات « gentleman » ، فأجاب بأن رجل الشارع هو من يدفع

(١) فسر بعض الكتاب هذا الانتشار إلى ميل الانجليز إلى الرحيل عن أوطانهم التماساً للرزق الواسع والجاه المريض حتى في شر البلاد ، توسعة لبق الأهالي من مواظبتهم . وهو ما ذكرنا بما روى من أن أبا القناحية رأى إعرابياً واقفاً في ظل ميل (وجمعها أميال وهي الاعلام البنية في طريق مكة لأنها بنيت على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل) وعليه ثمة فدل له أبو القناحية « كيف احترت هذا البلد القفر على البلدان المخصبة فدل له يا هذا : نولا أن الله أقبح بعض العباد بشر البلاد ، ما وسع خير البلاد جميع العباد » الأغاني ج ٤ ص ٨٣ ، ويمرر بعض الكتاب انتشار الشيك في إنجلترا إلى سبب آخر ، وهو أن كثافة الضباب في المدن الانجليزية وبخاصة في لندن سهل على اللصوص ارتكاب السرقات في الطرق العامة ، لذلك فضل الناس حمل شيكات على حمل نقود لأن سرقة الشيكات ليست ذات بال .



ثمن ما يشتريه نذراً ، أما الخنممان فهو من يكون موضع ثقة الناس ويدفع ثمن ما يشتريه كل ستة شهور بشيكات . وقد تبدل الحال الآن في الخنمنا وعم استعمال الشيكات جميع الطبقات . وليس أدل على ذلك مما روت الصحف الانجليزية أخيراً من أن تاجراً ركب الترام ولما اقرب منه الكسارى تفقد التاجر جيوبه فوجدها خاوية إلا من دفتر الشيكات فحرق شيكا بينسين وسلمه الى الكسارى فتسلمه هذا الأخير دون أن تبدو عليه علامة الدهشة .

وقد ذاع استعمال الشيكات في مصر في السنين الأخيرة ، يدل على ذلك الزيادة المطردة في الودائع التي تتسلمها البنوك التجارية التي تعمل في مصر حتى بدت الحاجة الى إنشاء غرفة للمقاصة ، فعام محافظ البنك الأهلى المصرى في ١٩ مارس سنة ١٩٢٥ يبحث مشروع لإنشاء غرفة في القاهرة . إذ كان يقوم كل بنك حينذاك — عدة مرات في اليوم — بتحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك الأخرى ، سواء بالتقديم أم بالتقيد في الحساب الجارى . ولما كانت عمليات التحصيل تجري عدة مرات في اليوم ، فإن في تركيز تصفية الشيكات بطريق الفيد في دفاتر للحسابات التجارية لكل البنوك وحفظها في البنك الأهلى مزية توفير الوقت والجهد لذلك لافت هذه الفكرة قبولاً لدى سائر البنوك التي بعينها الأمر وأنشئت غرفة للمقاصة بالقاهرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ وتبعها إنشاء غرفة في الاسكندرية في مايو سنة ١٩٢٩ ، وبلغ عدد الشيكات التي صفقتها غرفتا المقاصة سنة ١٩٢٩ بالقاهرة والاسكندرية ٤٣٧٠٠٠ شيك قيمتها ١٠٧٣٠٠٠٠٠ جنية ، وفي سنة ١٩٤٧ بلغ عدد الشيكات ٨١١٠٠٠ قيمتها ٣٨٦٥٠٠٠٠٠ جنية مما حمل أحد النواب على التقدم في سنة ١٩٣٣ باقتراح بشأن سحب شيكات بدون رصيد ، وقد جاء في المذكرة الايضاحية المقدمة منه ما يأتى « ولما كانت الشيكات قد أصبحت ذات أثر خطير ممتاز في المعاملات التجارية يجعلها في مركز أوراق البنكنوت وكان من السهل على سبئ النية من الأفراد اتخاذها أداة خديعة للجمهور استغلالاً للعقيدة التي في نفوس الناس من أن وجود الشيك يشمر بوجود الرصيد في البنك واستحالة الاستعلام من البنوك عن حقيقة وجود ومقدار الرصيد احتفاظاً بسرية المعاملات التي تتمسك بها البنوك » .



§ ٣٢٣ - في وظائف الشيك : يتصل الشيك بأعمال البنوك ويستعمل كأداة لتنفيذها فهو يقوم بوظيفة فنية إذ يمكن العميل من استرداد النقود التي أودعها لدى البنك . ولولم يكن للشيك إلا هذه الوظيفة لكفت لبيان أهميته ، زد على ما تقدم أن الشيك باعتباره مثلاً بدين نقدي مستحق الأداء لدى البنك صار أداة سهلة للتداول لوفاء الديون التي للتجار وللأفراد قبل بعضهم بعضاً فهو ينتقل من ذمة الى ذمة ويقوم بوظيفة النقود ويعتبر بديلاً لأوراق البنكنوت .

وإذا صح أن نشاط البنوك التجارية ينحصر في تلقى ودائع المودعين والاقتراض من الممولين لكي تعيدها بعد ذلك الى الجمهور في صورة قروض . فالشيك هو أداة هذا النشاط المصرفي . وقد يستطيع البنك أن يرد الودائع أو يسلم نقداً الى عملائه مانعهم به بمقتضى عقد فتح اعتماد . وهو ما قامت به البنوك طيلة قرون طويلة ، حيث كان المودع يقدم طلباً الى المصرف لتسلم وديعته النقدية في نظير إيصال موقع عليه منه بالاستلام . لكن العملية تتعقد إذا أراد العميل أن يوفي ديناً الى شخص معين ، إذ يمين في هذه الحالة اتباع الوسائل القانونية المعروفة كالحوالة أو التجديد الناقص بتغيير المدين (الائنة) وهو ما يقتضى اتباع اجراءات طويلة . ولكن توجد وسيلة سهلة للتداول لتفادي كل هذه الصعاب وهي سحب كمبيالة على المصرف المدين بسلمها العميل الدائن الى دائنه وندمها هذا الأخير بدوره الى المسحوب عليه لقبض قيمتها . فاذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع التزم البنك بوفائها بمجرد تقديمها . وبهذه الكيفية تمكن الكمبيالة عميل البنك من وفاء ما عليه من ديون الى الغير . ويفدى الشيك هذه الوظيفة .

ولكن الكمبيالة تؤدي وظائف أخرى لا يستطيع أن يقوم بها الشيك فالكمبيالة هي الوسيلة الفنية التي يمتد بها عقد مصرف . ويفترض عند صرف مادة نقود حاضرة بنقود غائبة ، إما بسبب بُعد المساواة بين مكان السحب ومكان الوفاء ، وإما بسبب الزمان أي انقضاء فترة بين تاريخ السحب وميعاد الاستحقاق ، وقد أخذ القانون التجاري المختلط بهذا المعنى التقليدي لعقد مصرف كما صورته بوتييه فاشتراط لصحة الكمبيالة أن تكون مسحوبة بين مكانين أي سوقين .



وينشئء صاحب الكميالة صكا يسمح له إما بالحصول في مكان بعيد على نقود هو دائن بها في محل السحب أو يقتضى سلفاً الحق الآجل الذي له قبّل المسحوب عليه . وقد تجمع الكميالة بين هاتين الوظيفتين . والكميالة بتجريكها الحق الآجل الذي للساحب على مدينه البعيد تستعمل في الوقت نفسه كأداة لنقل النقود وأداة للائتمان . أما الشيك فهو أداة وفاء فقط . ويفترض اثبت أن يكون حق الساحب قبّل المسحوب عليه مستحق الأداء حالا وهو من أجل هذا لا يثير أية مسألة متعلقة بالائتمان .

وقد تكون الكميالة مستحقة لدى الاطلاع ، وقد يسحب الشيك بين مكانين ، ويكون في هذه الحالة أداة لنقل النقود ، فالكميالة والشيك متقاربان ، ويعبر القانون الاخلاقي عن هذا التقارب بتعريف الشيك بأنه كميالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع . لكن الكميالة لا تستعمل إلا كأداة ائتمان تسرى على الحقوق الآجلة . أما الشيك فيستعمل لسحب نقود مستحقة الوفاء لدى الطلب إما في مكان الانشاء أو في مكان آخر .

ويقوم اثبت بوظيفة نقدية لأنه أداة لسحب النقود من الساحب والمسحوب عليه ، وهو يصلح كأداة لتسوية الحقوق القائمة بين الساحب والمستفيد وبين المستفيد وحمه الشيك المتعاقبين . لذلك يقوم بوظيفة شبيهة بوظيفة أوراق البنكنوت ، ولكنها وظيفة ليست شبيهة بالوظيفة التي تقوم بها هذه الأوراق التي تصدرها بنوك الامم . سبب وجود الاختلاف الموجود بينهما . إذ أن أوراق البنكنوت تحرر دائماً لحاملها وتكون عريضة للجميع . أما الشيك . فهو يحرر في الغالب لأذن الحامل أو بأمر شخص معين . وهذا كان الشيك مسطوراً فهو لا يقع إلا إلى صيرفي ، ومن جهة أخرى تملك البنوك من حيث هذه النقود في دفاتر ائمت ويعتبر دائماً على الوفاء إلى شخص معين . إلتزاماً لكل الدين المبرم شرعاً وأراد المأفدان الاحتفاظ بسرية معاملاتهم عن أثر متعلق بكونه قد حصلوا إلى أوراق البنكنوت . واعتقد أن شيك منزلة في اثبت هذه وبخاصة بسبب ما جرت عليه عادة البنوك في تحرير وأمرها من رد شيكات في صاحبها في نهاية كل شهر وفي نهاية السنة هو ما علم من معاملاتها قبض قيمتها وهذه الكميالية تحصل المدين



على مخالفة من دأته ، وأخيراً يشترط الشئ من البتة في أن هذا الأخير يوجب الثقة في نفوس المتعاملين . أما الشئ فلا يصح من وقاه إلا حق للساحب قبل المسحوب عليه . وقد لا يكون للساحب حق قبل المسحوب عليه . وحتى في حالة وجود هذا الحق — وهو مقابل الوفاء — فقد يكون المسحوب عليه معسراً . واحتمال عدم وجود المقابل هو الذي منع الشئ من اعتباره عملة صحيحة ، وهو ما يترتب عليه أن الوفاء بالشئ لا يعتبر وفاءً صحيحاً وأنه لا يبرئ ذمة المدين ولا يترتب عليه تجديد العهد .

### § ٣٢٤ — تاريخ قانون الشئ وتطوره : من المحقق أن قدامي الأغريق

والرومان ، لم يعرفوا صكاً مكتوباً شبيهاً بالشئ . وقد نقل إلينا الأدب القديم أمثلة عن توكيلات كتابية متضمنة أمراً صادراً من شخص إلى مدينته بوفاء مبلغ معين إلى شخص آخر . وقد استعملت هذه التوكيلات في مصر في عهد البطالسة . واشتملت أوراق البردي على أوامر صادرة إلى الصيرفيين ، وهي أوامر إسمية ، يطلب فيها إلى البنوك الوفاء بمبلغ معين إلى شخص معلوم ، وهذه الأوامر الكتابية تذكر بالشئ الاسمي ( انظر البنوك في تشريع جوستينيان ( Nouv. Revue. Hist. ١٩٠٠ ، ص ٣١٧ وما بعدها للكاتب ( Platon ) . وقد حذا الصيرفيون الرومانيون حذو الصيرفيين المصريين ، فاستعملوا أوامر وفاء ( prescriptions ) تقوم بوظيفة الشئ المحرر باسم شخص معلوم . على أن الثابت أن هذه الأوامر لم تقم بالخدمات التي يقوم بها الشئ الحديث . ولا يوجد في الوثائق ما يفيد تحرير هذه الأوامر تحت إذن أو لحاملها أو أنها كانت تعطى لحاملها حق الرجوع على الموقعين السابقين إن لم تعط حقاً شخصياً قبل المدين .

وعرفت القرون الوسطى أوامر دفع في صورة خالصة لما جرى عليه العمل في العصور القديمة : فكانت الملوك تصدر إلى حفظة خزانهم أوامر بوفاء ديون معينة ، وكان من عادة ملوك انكلترا أن يسلموا إلى مورديهم أوامر على الخزنة العامة تسمى ( bills of exchequer ) وهي التي عرفت في بعد باسم ( bills of exchequer ) . لكن هذه الأوامر الحكومية كانت أبعد ما تكون عن الشئ الحقيقي . إذ لا تتوفر فيها أية خصيصة من الخصائص التي تربط الشئ بأسرة الأوراق التجارية .



واستعمل صيارفة البندقية في القرن الثاني عشر صكاً شبيهاً بالشين الحديث (contado di banco) ، ومع ذلك فقد كان هذا الصك عبارة عن إيصال يسمى باسمه الصيرفي الى عميله المودع وهو أقرب الى البنكنوت منه الى الشيك ، ذلك لأن شكله الاسمي لا يمكن من تداوله ، إلا أن هذا الإيصال كان يتداول ويستخدمة المستفيد للوفاء ، ومن ثم صار هذا الصك متصلاً ببنوك الودائع كالشيك الحديث . ولم تستعمل دول أوروبا الأخرى صكاً من هذا القبيل في الوقت الذي ازدهرت فيه الكمبيالة وشاعت في كل الأسواق المالية لأن ودائع البنوك لم يكن لها الأهمية التي كانت لها في إيطاليا منذ القرن الثالث عشر .

ولما ازدهرت بنوك الودائع في أوروبا في القرن السادس عشر عمَّ استعمال إيصال الوديعة ، وبخاصة لدى البنوك الإيطالية ولدى صيارفة امستردام في القرن السابع عشر . فكان المودع يتسلم إيصالاً من الوديع عن المبالغ التي أودعها لديه ، ثم يسلم المودع هذا الإيصال الى من يريد الوفاء اليه ، ولذلك انتشر شيك المحرر في صورة إيصال قبل الشيك المشتعل على أمر أو توكيل بالوفاء (Kassierbrille) .

ومن العسير أن نحدد التاريخ الذي انتقل فيه الشيك الى انكلترا حيث نما وترعرع . ويعزو بعض المؤلفين دخوله الى انكلترا الى توماس جريشام (ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٥٤٠) . ومهما يكن من حقيقة التاريخ ، فالثابت أن الشين عرف في انكلترا في نهاية القرن السابع عشر في صورة كمبيالة مسحوبة على صيرفي مشتملة على أمر صادر الى الصيرفي بأن يقيد قيمته في حسابه في جانب الخصوم .

وقد عمل الصياغ الصيرفيون في انكلترا في القرن السابع عشر على ذبوع استعماله ، وأصدروا لمصلحة المودعين سندات الصياغ (Goldsmith's notes) وهي عبارة عن أوراق بنكنوت لحاملها . وأجازوا لعمالهم أن يسحبوا عليهم أوراق إسمية أو إذنية لمصلحة الغير تدفع قيمتها لدى الاطلاع .

وكان من عقبي إفلاس الصياغ وتأسيس بنك انكلترا أن أصدر أوراقاً تتداول في صورة بنكنوت ، ثم حصل بعد ذلك على امتياز إصدارها ، وهو ما قضى به

قانون سنة ١٧٤٢



ولما تعذر على الصيرفيين تسليم عملائهم المودعين أوراقاً في نظير ودائعهم ،  
أشار الصيرفيون على عملائهم بأن يسحبوا عليهم كبيالات مستحقة الوفاء  
لدى الاطلاع ، أي شيكات ، ومن ثم ذاع استعمال الشيك في انكلترا .

وقفت أمريكا الشمالية إثر انكلترا فاستعملت الشيك ، ثم أدركت دول أوروبا  
فوائد الشيك فحذت حذو انكلترا .

ولم تعرف فرنسا الشيك إلا في منتصف القرن التاسع عشر عندما أخذت بنوك  
الودائع في الظهور ، ومن ثم صدر قانون ١٤ يونيو ١٨٦٥

وتشجيعاً لتداول الشيك أعفى الشيك من ضريبة الدمغة المقررة على الأوراق  
التجارية ، بل أعفى من كل ضريبة لمدة عشر سنوات . لكن الحكومة الفرنسية لم تستطع  
البر بوعدها على أثر الحرب السبعينية واضطرار الحكومة الى البحث عن موارد مالية ،  
فصدر قانون ٢٣ أغسطس ١٨٧١ وفرض ضريبة دمغة قدرها ١٠,٠ ف على الشيك  
وبذلك تميزت الشيكات عن الكبيالات من الناحية الجبائية مما ساعد على ذبوع  
التعامل بالشيك ، حتى خشي البعض أن يحل في التعامل محل الكبيالة . لذلك حاول  
قانون ٩ فبراير ١٨٧٤ علاج هذه الحالة بفرض جزاء صارم على كل من أصدر شيكا  
يخفي كميالة . ثم زيد رسم الدمغة المقرر من ١٠,٠ ف الى ٢٠,٠ ف ومع ذلك لم ينتشر  
استعمال الشيك لأن رجال المال والتجار درجوا على المؤلف من عاداتهم ، كما أن  
المصارف لم تتحمس للشيك لأن من شأنه تيسر سحب الودائع وهو ما تضارب به .

وقد تنبه الاقتصاديون الفرنسيون الى مزايا الشيك في انكلترا ، لأنه طمأن لما  
جرى عليه العمل في انكلترا يمتاز على ورفعة لبنكوت إذا اتخذ صورة « شيك مسطر »  
فلا تدفع قيمته إلا الى مصرفي وبذلك يزول كل خطر مترتب عن اسياع  
أو المارقة . كما أن الخلق الانكليزي بلغ من المكان بحيث لم تعرف انكلترا الشيك  
المسحوب بدون متابى وفاء . لذلك أدخل قانون ٣٠ ديسمبر ١٩١١ ، المكن بقانون  
٢٦ يناير ١٩١٧ الشيك المسطر وهو الذي لا يدفع إلا الى مصرفي أو سمسار رسمي  
في البورصة ، وكان من أثر هذا الاجراء أن انتشر في فرنسا استعمال الشيك  
كوسيلة للوفاء .



على أن الخلف الفرنسي لم يبلغ مبلغ الخلف الانكليزي ومن ثم ذاع إصدار شيكات بلا مقابل ، فاضطر المشرع الفرنسي أن يتدخل لتقرير أجزية جنائية شديدة لكل من يسحب بسوء نية شيكا ليس له مقابل وفاء ، أو من يسترد المقابل قبل أن يتمكن الحامل من قبض الشيك ، ونص قانون ٢ أغسطس ١٩١٧ على عقوبة الحبس والغرامة دون مساس بعقوبة النصب إذا توافرت الطرق الاحتمالية ثم تشدد قانون ١٢ أغسطس ١٩٢٦ فاعتبر إصدار شيك بلا مقابل وفاء أو استرداد المقابل مكونا بذاته للطرق الاحتمالية يستتبع عقوبة النصب ، ولما أخذت فرنسا في سنة ١٩٢٦ في محاربة النتائج الوخيمة المترتبة على التضخم النقدي بدأ المشرع أن استعمال الشيك كوسيلة للوفاء قد يكون علاجا لحالة التضخم ، لذلك صدر قانون ١٢ أغسطس ١٩٢٦ ، وتضمن ، عدا ما تضمنته من أجزية تتعلق بالشيك بلا مقابل ، نصوصاً كفيلة بطمأنينة حملة الشيكات . كحق الحامل على مقابل الوفاء الجزئي ، وتحديد أحوال المعارضة في وفاء الشيك .

ويعتبر القانون التجاري الهولاندي الصادر في سنة ١٨٣٨ أقوم القوانين التي نظمت الشيك ، فقد عقد هذا القانون الفصل الثالث من الكتاب السابع للشيك (Kasiers papier) .

ثم صدر القانون الفرنسي المؤرخ ١٨٦٥ خاضعاً بالشيك وما تلاه من قوانين أخرى معدلة له . ثم قانون ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ الذي افترض أحكام اتفاقية جنيف عن الشيك وما تلاه بعد ذلك من قوانين أخرى معدلة له .

وأصدرت بلجيكا قانون ١٠ يونيو ١٨٧٣ . وخصص القانون الانكليزي الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ عشر مواد للشيك ( مواد ٧٣ - ٨٢ ) . اختص الشيك المسطر وحده سبع مواد . وكان لهذا القانون أثر كبير . وبقية كل الدول الانحر سويسرية ، كما نزاليا في ١٤٠٩ - ١٩١٢ . ونيوزلندا في ١٩٠٨ ،

ثم صدر قانون ٥ يونيو ١٩٢٥ . حيث ان المشرع القانون ، ١٩٢٦ ص ٥١١ ) وقد تعدل أحكام الشيكات .



كما أن ولاية نيويورك وضعت « قانون الأوراق المتداولة »<sup>(١)</sup> في ١٩ مايو ١٨٩٠ وسرعان ما اقتبسته معظم ولايات الاتحاد الأمريكي .

وفي خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر تضمنت المجموعات التجارية التي وضعت في خلال هذه المدة أحكاماً عن الشيك ( قانون الإبطال . الاسباني : الروماني ، البرتغالي ، الجمهورية النضية . الياباني ) وفي سنة ١٨٩٧ وضعت دول اسكادينا فيا تشريعاً موحداً للشيك قبلته كل دولة في ١٨٩٧ و ١٨٩٨

وظلت دول أوروبا الوسطى بعيدة عن هذه الحركة التشريعية ، وكانت انسا أول دولة وضعت تشريعاً خاصاً بالشيك ( قانون ٣ أبريل ١٩٠٦ ) ثم تلتها ألمانيا ( ١١ مارس ١٩٠٨ ) والمجر ( ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ ) وخصص القانون السويسري للالتزامات الصادر في ١٩١١ المواد ٨٣٠ -- ٨٣٧ لأحكام الشيك .

وفي ألمانيا حل قانون أول أبريل ١٩٣٤ محل قانون ١١ مارس ١٩٠٨ ( حوليات القانون التجاري ١٩٣٦ ص ١٥٧ ) :

ووضعت إيطاليا قانون ٢١ ديسمبر ١٩٣٣ وتلتها اليونان ، وهولاندا ، والسويد والنرويج ، والدانمارك وبولونيا ، والبرتغال ، ورومانيا ... الخ .

ثم عدلت معظم الدول أحكام الشيك طبقاً لاتفاقية جنيف على التفصيل الآتي :

§ ٣٢٥ — القانون المומר لقواعد الشيك : وضعت في جنيف قواعد كامية للشيك درست دراسة مستفيضة واستلهمت من قوانين الدول العظمى وصيغت في ثلاث اتفاقيات دولية وقعها ممثلو ثلاثين دولة في جنيف سنة ١٩٣١

ومنذ سنة ١٩١٠ عند ما بدت فائدة وجود تشريع دولي للشيك قرر المؤتمر السياسي الذي انعقد في لاهاي لتوحيد قانون الصرف ، لزوم توحيد قانون الشيك ، وفي سنة ١٩١٢ وضع مؤتمر لاهاي الثاني مشروعاً للشيك كان مصيره الإهمال .

وفي سنة ١٩٢٤ بحثت الغرفة التجارية الدولية مشروع لاهاي لسالف الذكر وأقرته بعد أن أدخلت عليه بعض تعديلات .



ولما كانت إنجلترا قد أبدت رغبتها في أن تظل بمعزل عن مشروع التوحيد فقد قرر مؤتمر الغرف التجارية الدولية المنعقد في استوكهولم سنة ١٩٢٧ أن يضع مشروعاً دولياً يسرى على دول القارة الأوروبية ، وطلب المؤتمر عقد مؤتمر سياسي تحت رعاية عصبة الأمم لتحقيق رغبته في توحيد قانون الشيك .

وقد عهد الى لجنة الخبراء القانونيين لعصبة الأمم بوضع مشروع عن الشيك فوضعت هذا المشروع على أساس مشروع لاهاي وأدخلت عليه بعض إضافات وتعديلات . وقد رأى الخبراء — بما لهم من تجارب في الشؤون الدولية — أنه من الخير أن تحتفظ كل دولة بالنسبة لبعض المسائل بكامل حريتها . وقد كان من عقي هذه الحرية أن تولد منها تباير في التشريعات من شأنه خلق تنازع بين القوانين . ولهذا بدت ضرورة وضع مشروع تكميلي لتوحيد حل هذا التنازع في مواد الشيكات . وبدأ لهم أخيراً أنه من اللازم في مواد الشيكات — كما هو الحال في مواد الكمبيالات — أن يكمل التشريع العالمى اتفاقية خاصة بالمسائل الجبائية التى يثيرها الشيك . ومن ثم وضع الخبراء ثلاث اتفاقيات : ( ١ ) قانون موحد خاص بالشيك ( ٢ ) اتفاقية قصد بها حل بعض وجوه تنازع القوانين في مسائل الشيك ( ٣ ) اتفاقية متعلقة برسم دفعة الشيكات .

وبعد أن راجعت هذه المشروعات الثلاثة لجنة جديدة من الفقهاء عرضت على مؤتمر سياسى انعقد في جنيف في فبراير سنة ١٩٣١ ووضع اتفاقية وقعها في ١٩ مارس ١٩٣١ ممثلو ثلاثين دولة .

وتحتوى هذه الاتفاقية — عدا الاتفاقيات التى تمت والبروتوكول — على ملحقين يتضمن أحدهما نص لقانون الموحد الذى يطبق في إقليم الدول الموقعة والمنضمة ، ويشمل ثانيهما بياناً حصرياً للمسائل التى يجوز فيها لكل دولة الخروج عن القانون الموحد ، وقد وضع القانون الموحد في الملحق الأول وهو يقع في ٥٧ مادة ، وهو أطول من مشروع الخبراء ، ومرد ذلك إلى أن مشروع الخبراء كان يحرر في مسائل كثيرة إلى مشروع الكمبيالات وقد رأى المؤتمر أن يكون قانون الشيكات وحدة كاملة كافيها بذاته ، الأمر الذى دعاه إلى أن ينقل حرفياً عدداً كبيراً من نصوص القانون الموحد الخاص بالكمبيالات والسندات الاذنية .



ولا تقل ما تحتويه التحفظات المنصوص عليها في الملحق الثاني عن إحدى وثلاثين  
مادة وسنشير إليها أولاً بأول فيما بعد ، وسنحيل فيما يلي إلى مشروع قانون الشيكات :  
١ — الأهلية : لم يرد في القانون الموحد ذكر الأهلية الإيجابية لذلك تكون  
أحكامها خاضعة لتشريعات الوطنية ، أما فيما يتعلق بالأهلية السلبية فقد أخذت  
الاتفاقية بالنظام الانكليزي ، وهو يقضى بوجوب سحب الشيك على صيرفي .

٢ — الشروط الشكلية والموضوعية : بيئت المادة الأولى الشروط الشكلية  
للشيك فاشتطت أن يحتوى على بيانات متعددة من بينها ضرورة كتابة لفظ « شيك »  
في متن الصك باللغة التي استعملت في تحريره ، أما البيانات الأخر فهي البيانات  
التي شرطتها كافة الدوائن ، واشترطت المادة الثالثة ، فيما اشترطت من الشروط  
الموضوعية ، أن يكون لدى المسحوب عليه في وقت إنشاء الشيك نقود يستطيع  
الساحب التصرف فيها بموجب شيك طبقاً لاتفاق صريح أو ضمني ، وهذا هو مبدأ  
مقابل الوفاء الجائز التصرف فيه ، ومع ذلك فإن عدم مراعاة هذا الحكم لا يستتبع  
بطلان الصك باعتباره شيكاً ( م ٤ ) .

٣ - أنواع الشيك وتداوله : أجازت الاتفاقية أن تكون الشيكات إذنية  
أو حامياً أو لشخص معلوم . وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يضاف إلى بيان  
اسم المستفيد عبارة ( غير إذني ) أو أية عبارة أخرى بهذا المعنى وإلا عد شيكاً  
إذنياً ( م ١٤ ) وتداول الشيكات الإذنية بالتظهير ويعتبر التظهير على بياض  
صحیحاً وناقلاً للملكية ( م ١٦ ) ويضمن المظهر وفاء الشيك إلا إذا شرط فيه عكس  
ذلك ( م ١٨ ) .

٤ - دعة عدم الاحتجاج بالدفع : قررت المادة ٢٢ قاعدة عدم جواز  
الاحتجاج بالدفع ما لم يكن قصد الحامل في وقت حصوله على الشيك مضارة  
للدين . إنما إذا ظهر الشيك لتحصيل فيمته جاز للمسحوب عليه الاحتجاج  
على الحامل بالدفع الجائز الاحتجاج بها على المظهر ( م ٢٣ ) .

٥ - وفاء الشيك : الشيك واجب الوفاء لدى الإطلاع عليه ( م ٢٨ ) وميعاد  
تقديمه ثمانية أيام إذا كان مسحوباً في القطر ومستحق الوفاء فيه . فإن كان مسحوباً  
في خارج القطر ومستحق الوفاء في داخله وجب تقديمه في ظرف عشرين يوماً



إذا كانت جهة إصداره واقعة في أوروبا، وفي ظرف سبعين يوماً إذا كان صادراً من خارج أوروبا (م ٢٩).

ولست هذه المواعيد واجبة الاتباع. فقد أجازت الاتفاقية لكل دولة متعاقدة مد ميعاد اثنتان أيام المحددة للشيكات المسحوبة والواجبة الدفع داخل الفطر، ولها كذلك أن تطيل مواعيد تقديم الشيكات المسحوبة والواجبة الوفاء في أجزاء مختلفة من العالم أو في دول مختلفة في جزء من العالم عدا أوروبا (مادة ١٤ من الملحق الثاني لاتفاقية جنيف). ويجوز إلغاء الشيك ولكن الإلغاء لا ينتج أثره إلا بعد انقضاء ميعاد التقديم. وقد أخذ المؤتمر بالناعدة المقررة في القانون الألماني. لكن الاتفاقية الملحقة نصت على تحفظ يجوز بمقتضاه لكل دولة متعاقدة أن لا تأخذ بهذا الحكم بالنسبة للشيكات الواجبة الوفاء في أراضيها سواء أكانت قوانينها تجزئ إلغاء الشيك قبل انقضاء ميعاد التقديم أم بعده (المادة ١٦ من الملحق الثاني) ونص المشروع على عدم جواز إلغاء الأمر الذي تضمنه الشيك. وأن لا تقبل المعارضة في وفائه إلا في حالة ضياعه أو تفليس حامله (م ٣٢).

٦ — الرجوع بسبب عدم الوفاء : يجوز الرجوع على الملزومين بالشيك إذا ثبت عدم الوفاء بتحرير بروتستو أو باقرار صادر من المسحوب عليه وثابت بالكتابة على ذات الشيك، أو باقرار كتابي من غرفة مقاصة (المادة ٤٠ من القانون الموحد والمادة ٤٥ من المشروع). ومواعيد الاخطار لاستعمال حق الرجوع قصيرة جداً، فيجب أن يخطر الخامل من ظهر له الشيك في ظرف أربعة أيام العمل التالية ليوم عمل البروتستو، ويجب على كل من ظهر أن يحيط مظهره علماً بذلك في يوم العمل التاليين ليوم تسلمه الاخطار مبيّناً أسماء الذين عملوا الاخطارات السابقة وعناوينهم وهكذا يجب هذه الاخطار على كل من ظهر حتى تبلغ المساحب. ولا يترتب على عدم قيام من وجب عليه الاخطار سقوط أي حق من حقوقه إنما يزمه تعويض الضرر المترتب على إهماله (م ٤٧).

وجميع المظهرين مسئولون على وجه التضامن، ويلزم المظهر بوفاء مبلغ الشيك والمصاريف والنفاءد محسوبة إما من يوم لتقديم بسعر ٦. وإما من يوم الأداء (م ٥٠ و ٥١ من المشروع الحالي).



٧ — لتقدم : وتقدم دعاوى الحامل والمزومين الآخرين الناشئة عن الشيكين  
بمضى ستة شهور يبدأ سريانها من تاريخ انقضاء ميعاد التقديم . وتقدم دعاوى  
رجوع مختلف المزومين بوفاء الشيك قبل بعضهم بعضاً بمضى ستة شهور محسوبة  
من اليوم الذى أوفى فيه الملتزم أو من اليوم الذى خوص فيه بدعوى الرجوع  
( م ٥٨ ) .

وإذا جاز لنا أن تقارن الاتفاقية المتعلقة بالشيك بانماقية ٧ يونيو سنة ١٩٣٠  
المتعلقة بتوحيد قواعد الكيالات والسندات الاذنية ، تبين أن عمل التوحيد فى مادة  
الشيك أقل تقدماً منه فى مادة الكيالات بسبب التحفظات العديدة التى أدخلتها  
الدول المتعاقدة على قانون الشيك . وهو ما أثبتته واضعوا التقرير العام وعلموا ذلك  
بأن الشيك حديث العهد . وأن القوانين الجبائية مازالت جامدة فى بعض الدول .  
وكل هذا أفضى الى تعذر توحيد قوانين الشيك وعرفه توحيداً كاملاً .

ومع ذلك فقد حقق قانون جنيف توحيد معظم قواعد الشيك . وهو ما يعد  
تقدماً كبيراً . فإذا أخذت مصر بأحكام هذا القانون — وقد سبق لمعظم الدول  
أن أخذت به — لاتكون قد سدت فراغاً فى تشريع الأوراق التجارية فحسب ، وإنما  
تكون قد ساعدت على تنمية تجارتها الدولية . وهو ما فعلته لجنة تعديل القانون  
التجارى فى مشروعاتها الذى أقره مجلس النواب ، وأحالته على مجلس الشيوخ .

§ ٣٢٦ — فصا نهي المشروع الحالى : أخذ المشروع الحالى — دون التعرض  
لمسألة انضمام مصر للاتفاقية المتعلقة بالقانون الموحد وللانفاقيات التكميلية التى سيأتى  
الكلام فيها — بأحكام القانون الموحد التى أوجزنا تحليلها آنفاً باعتباره قانوناً  
داخلياً ، بحيث يمكن أن يتم إقرار مصر لهذه الانفاقيات دون كبير عناء .

ومع ذلك فقد أفاد المشروع من التحفظات المختلفة التى نص عليها الملحق الثانى لصالح  
الدول التى ترغب فى الأخذ بها وسنشير الى هذه التحفظات أولاً بأول فيما بعد  
وأهمها التحفظ التاسع عشر المتعلق بقاعدة انتقال ملكية مقابل الوفاء ( مادة ١٧  
من المشروع ) والتحفظ الخامس والعشرين ، إذ نص فى المادة ٦٧ من هذا المشروع  
على أن الدين لا يتجدد بقبول الدائن تسلم شيك لاستيفاء دينه ، لذلك يبقى الدين  
الأصلى قائماً بكل ماله من ضمانات .



ولم يغير المشروع الماهية القانونية لنظام الشيك كما رسمتها نصوص القانون التجاري وأحكام القضاء ، فلا يزال الشيك في مصر صكاً قابلاً للتداول يعطى حامله حقاً خالصاً له هو مقابل الوفاء مستقلاً عن حقوق الساحب الشخصية . فانتقال ملكية مقابل الوفاء وقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع لا يزالان من أهم خصائص الشيك . وكذلك لم يرد أى تعديل على الصفة القطعية المطلقة للأمر الذى أصدره الساحب كما هي مستفادة من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المصرى .

غير أن المشروع قد أورد على استعمال الشيك تعديلات مختلفة أعمقها أثراً هو عدم جواز سحب شيك على غير صيرفي فصار الشيك في مصر ، كما هو الحال في معظم الدول الأجنبية لا يسحب إلا على صيرفي ، ويحسن أن نذكر أيضاً من بين التعديلات الهامة تعيين من يتحمل خطر دفع قيمة شيك مزور أو مغير ( مادة ٥٧ من هذا المشروع ) وتوحيد مواعيد التقديم وجعلها ثمانية أيام بالنسبة لشيكات المسحوبة من مصر والمستحقة الوفاء فيها ، وسقوط حق الحامل في الرجوع على الساحب الذى قدم مقابل الوفاء إن أهمل الحامل في تقديمه في الميعاد القانوني وهلك المقابل بفعل غير منسوب للساحب الذى قدم مقابل الوفاء ( مادة ٤٥ ) وعدم جواز إلغاء أمر الدفع وحق الحامل في اقتضاء وفاء جزئى في حالة وجود مقابل وفاء جزئى ( المادة ٣٤ ) وتقرير مدة تقادم واحدة قدرها ستة شهور سواء أكانت الشيكات مدنية أم تجارية ( مادة ٥٨ ) .

٣٢٧٤ — اتفاقيات نسكيبية : ويرافق الاتفاقية الخاصة بالقانون الموحد اتفاقيتان مكملتان دعيت الدول التى انضمت الى الاتفاقية الأولى الى الانضمام اليهما وهما :  
الاتفاقية المتعلقة بتنازع فواعر القوانين : تشمل هذه الاتفاقية على ١٩ مادة وتبين المواد ٩ الى ١٩ الشروط العامة للمصادقة والانضمام وتنفيذ وإنهاء وتعديل الاتفاقيات التى تمت .

فواعر تنازع القوانين : أما المواد من ١ - ٨ فتند وضعت قواعد متعلقة بتنازع القوانين بسبب التباين الذى لا يزال قائماً بين تشريعات مختلف الدول وسكوت القانون الموحد عن بعض المسائل ، وما للدول من حق قبول أو رفض بعض نصوص هذا القانون . وتقرر هذه المواد القواعد التى يجب اتباعها فيما يتعلق بالأهلية والشروط الشكلية وآثار الالتزامات التى يتضمنها الشيك .



ولم ينقل المشروع أى نص من نصوص هذه المواد إذ أن ضرورة هذه القواعد الموحدة تقل أهميتها بالنسبة للشيك لأنه أداة قصيرة الأجل ، ويتم تداوله على وجه الخصوص في داخل الدولة .

لذلك تركت هذه المسائل لسلطان قواعد القانون الخاص كما أقرها القضاء ريثما تمكننا التجربة من تبيين الفائدة التي تعود على تشريعنا من إدخال المبادئ التي أقرتها هذه الاتفاقية .

الاتفاقية المتعلقة برسوم الدفعة : إن الغرض من هذه الاتفاقية هو تبادى ما يسفر عنه تطبيق قوانين الدفعة في مختلف الدول من تعويق تطبيق قواعد الاتفاقية وفي معظم الأحوال يكون الجزاء المنصوص عليه في لقوانين هو بطلان الشيك أو بطلان بعض بياناته . ولما كانت قوانين الدفعة في بلد الوفاء غير معروفة على الغالب في بلد الاصدار فيكون من أثر هذه الجزاءات المدنية تعطيل نصوص القانون الموحد .

وتقتضى الاتفاقية بأن تعهد الدولة الموقعة على الاتفاقية بأن تعدل — اذا لزم الحال — تشريعها بحيث لا تصير الالتزامات المترتبة على الشيك أو استعمال الحقوق الناشئة عنه متوقفة على مراعاة النصوص الخاصة بالدفعة (المادة الأولى فترة أولى) . ولما كانت الجزاءات المدنية أقوى أثراً لحل الناس على مراعاة الأحكام الجزائية لذلك أحازت الاتفاقية لدول الموقعة وقد استعمل الحقوق التي يولدها الشيك ، حتى تستوفي رسوم الدفعة التي تفرضها وغرامات المستحقة . ولقد حدا هذا الاعتبار بالمشروع المصري الى أن يضع قاعدة تنفق وهذا التحفظ فنص في أن كل حكم يصدر أو عمل رسمي يؤدي . وكذلك كل عقد يخص خلافاً للأحكام المتقدمة يعتبر عديم القيمة من حيث الإثبات حتى تدفع الرسوم المستحقة وغرامات . وعلى المحاكم أن تقرر ذلك ولو من تلقاء نفسها » ( مادة ١٨ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ) . وفرض المشروع بعض غرامات مالية دون المساس بالقاعدة المشار إليها آنفاً التي قررتها الاتفاقية . ذلك يمتثل لمشروع مصري مع نصوص الاتفاقية المتعلقة برسوم الدفعة



§ ٣٢٨ — في الماهية القانونية للشيك : يمكن إرجاع النظريات المختلفة

التي وضعها الفقهاء لتفسير الماهية القانونية للشيك الى نوعين ، أولها اعتبار الشيك نظاماً قانونياً قائماً بذاته مستقلاً عن الكمبيالة ، وهو وإن اتفقت بعض أحكامه مع قواعد الكمبيالة إلا أن له قواعده الخاصة . وثانيهما أن تشابه الشيك بالكمبيالة خليق بأن يخلط بينهما ، وأعلى الأقل يقارب بين الصكين ويربطهما بروابط وثيقة .

(١) الرأي الأول : ذهب فريق من الفقهاء الى أن الشيك هو وكالة أو حوالة حق ، اعتماداً على القانون الفرنسي الصادر في ١٨٦٥ حيث نصت المادة الأولى منه على أنه « وكالة بالوفاء mandat de payement » فالساحب يوكل المسحوب عليه في الوفاء الى الحامل بدلاً عنه . ويرى فريق آخر أن الشيك حوالة . فالساحب يحيل الى المستفيد أو الحامل ، الحق الذي له قبل المسحوب عليه .

ولا تتفق هذه النظريات مع ماهية الشيك وبخاصة إذا سحبه الساحب لمصلحته ، إذ كيف يوكل الساحب المسحوب عليه في الوفاء اليه ، وكيف يحول الساحب الى نفسه حقاً له قبل المحال عليه ( المسحوب عليه ) .

ومن ناحية أخرى ، لانفسر نظرية الوكالة أو الحوالة مركز المستفيد . ذلك لأنه يملك حقاً قبل المسحوب عليه مستقلاً عن حق الساحب طبقاً لقاعدة تمتك الحامل لمقابل الوفاء وقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع ، وكل هذا فضلاً عن أن المستفيد يحل محل الساحب في قبض قيمة الشيك واستعمال كل الحقوق المتمثلة بالدين .

وكيف يمكن طبقاً لنظرية الوكالة أو الحوالة تمكين الحامل الذي لم يستوف قيمة الشيك من الرجوع على المظهرين السابقين ولو لم يكن أحدهم محيلاً مباشراً (١) .

(١) عيب على نظرية الوكالة أنها لا تتفق مع قاعدة الصفة القطعية للشيك irrévocabilite du chèque ، فالوكالة قابلة دائماً للإلغاء ، ومن ثم يتعرض الحق لدفع « الممسح من جانب الساحب » . ويرد على هذا ما استقر عليه الفقه والقضاء من أن الوكالة ولو ان كانت قابلة للإلغاء ، فقد انعقدت القانون المدني القديم ، فلا يجوز إلغاؤها إذا تقررت لمصلحة الوكيل أو المبرر ، وهذا هو ما أخذ به القانون المدني الجديد فقد نص في المادة ٧١٥ / ٢ على أنه : « إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبي فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيد بها دون رضاه من صدرت الوكالة لصالحه » .



وأخذ بعض الفقهاء الفرنسيين بنظرية قال بها إميل أوليفيه في المجلس التشريعي  
الفرنسي سنة ١٨٦٥ حيث اعتبر الشيك طريقة للوفاء أي أن الساحب يعين شخصا  
لوفاء بدلا عنه ( indication de paiement ). فإذا أراد المدين أن يوفي دينه فله  
أن يختار إحدى خطتين ، فاما أن يدفع الدين مباشرة الى الدائن واما أن يسحب شيكا  
على مصرفه ويسلمه الى دائنه لوفاء الدين ، لذلك تسرى على الوفاء بالشيك  
لقواعد العامة للوفاء . وكما يحصل الوفاء بمعرفة المدين فقد يحصل بواسطة شخص  
يعينه المدين وهو ما يسمى في اصطلاح الفقهاء « تعيين شخص للوفاء أو للاستيفاء » .  
ولما كان الوفاء الصحيح هو الذي تنقضى به الالتزامات ، فكذلك الحال في الشيك  
فإذا لم يحصل الحامل على قيمة الشيك بفعل الساحب أو بخطئه بقي الحق الأصلي  
الذي بسببه سحب الشيك قائما ، ذلك لأن تحرير الشيك لا يترتب عليه تجديد الالتزام ،  
فإذا زال مقابل الوفاء جاز للدائن المطالبة بدينه الأصلي ، ويعتبر الشيك في رأي  
رجال المال « قيمة معلقة على حسن الختام »<sup>(١)</sup> .

ويعترض على هذا الرأي بأنه لا يعدو أن يكون تصويرا للواقع<sup>(٢)</sup> .  
لأنه إذا كان الساحب يعين للمستفيد شخصا ليقوم بالوفاء بدلا عنه ويلتزم الساحب  
بالوفاء بنفسه اذا لم يتم هذا الشخص المعين بالوفاء لكن هذا التعيين للوفاء لا يفسر حرمان  
الشخص المعين وهو الصيرفي من الاحتجاج على الحامل بالدفع التي يستطيع  
الاحتجاج بها على الساحب ، كما أنه لا يفسر كيف أن الحامل ليس له حق الرجوع  
على الموقعين السابقين الا اذا توافرت بعض شروط دقيقة تتعلق بتحرير بروتستو  
ومراعاة بعض المواعيد .

الواقع أن العقود القانونية القديمة كالحوالة والوكالة والائابة لا تكفي لتفسير  
ما يترتب على انشاء الشيك وتداوله ( أنظر في كل هذا بند ٢١ — ٢٥ ) .

( ٢ ) الرأي الثاني : لا تقوى نظرية استقلال الشيك على تفسير ماهيته القانونية ،  
بسبب تشابه الشيك بالأوراق التجارية ، كحق الرجوع ، وعدم الاحتجاج بالدفع  
وقساوة القواعد القانونية المتعلقة بحقوق الحامل قبل المسحوب عليه والموقعين

Boutron : Le chèque p. 117 ; Valéry : Des chèques en droit français, (١)  
1. 20, note 1.

Valeur sauf bonne fin (V.S.B.F.).

Constatation de fait.

(٢)

(٣)



السابقين ( نوجييه ، ج ١ ص ٣٦ - ٥١ ) . ولكن هل معنى ذلك أن الشيك يعتبر نوعاً من الكمبيالة مستحق الوفاء لدى الاطلاع كما ذهب إلى ذلك القانون الانكليزي ؟ قد يصح ذلك إذا نظرنا إلى العلاقة الوثيقة بين فواعد الصرف وفواعد الكمبيالة ، إذ الأصل أن تسرى على الشيك قواعد الكمبيالة مع مراعاة ما يأتي :

إذا كان لشيك معتبراً من الأوراق المتداولة كالكمبيالة والسند الأذني لكنه صحت يحتل مكاناً وسطاً بينهما ، فهو كمبيالة من قبل الشكل لأنه ينشئ علاقات بين ثلاثة أشخاص وهم الساحب والمسحوب عليه والحامل . ومن ناحية أخرى يشبه الشيك بالسند الأذني إذا سحبه الساحب لمصلحته فهو في هذه الحالة لا ينشئ علاقات إلا بين شخصين وهما المسحوب عليه الذي يجب أن يوفى ، والساحب الذي يستوفي قيمة الشيك .

ويقوم المسحوب عليه في هذه الحالة بوظيفة شبيهة بوظيفة محرر السند الأذني . زائداً إلى ما تقدم أن الشيك يتميز عن غيره من الأوراق التجارية بفروق قانونية ترجع إلى اختلاف الحاجات الاقتصادية المراد قضاؤها .

فالشيك باعتباره أداة لتسوية الديون ، يقوم ولو بطريقة ناقصة ، بوظيفة العملة الائتمانية ويجب أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع

وضماناً لوفاء الشيك لدى الاطلاع تشترط القوانين أن يكون مقابل وفائه مقدور التصرف فيه . وللتحقق من قيام المسحوب عليه بوفاء الشيك بمجرد تقديمه لا يليق بالساحب أن يسحب شيكا إن لم يكن دائماً للمسحوب عليه بدين حال معين . وليس هذا شأن الكمبيالة إذ كفى أن يكون المقابل موجوداً في يوم الاستحقاق .

ولكي يتداول الشيك كالعامل يجب أن يكون المتعاملين حق تحريره لحمله ، ويكون شأنه كورقة البنكنوت . في حين أن بعض القوانين تشترط تداول الكمبيالة والسند الأذني ، لتظهر وتحرم انشاء كمبيالة لحاملها . وهو ما أخذه القانون الموحد .

وأخيراً لا يوجد أي سبب لاعتبار انشاء الشيك أو تظهيره عملاً تجارياً ، في حين أن الالتزام المترتب على توقيع كمبيالة يعتبر دائماً عملاً تجارياً . ولما كان الشيك مرتبطاً بأعمال الودائع المصرفية والائتمان المصرفي . وجب أن يكون أداة



وفاء لكل من يودع أمواله في البنوك ، أو يستفيد من الاعتمادات المصرفية .  
ولا يجوز أن يعتبر استعماله عملاً تجارياً منعزلاً أى مطلقاً .

لكن خصائص الشيك التي ذكرناها ، وغيرها مما لم نذكرها لا تمس ماهيته القانونية سواء أكان مستحق الوفاء لدى الاطلاع أو حامله أو إذنياً ، وسواء أكان مدنياً أم تجارياً ، فهو يحتفظ بالعناصر الأساسية للورقة التجارية ويخلق على الحق الذي يندمج فيه صفة جديدة ، قد تكون أشد وأدق تحديداً ولكنها تسهل تداوله .  
وإذا كانت الورقة التجارية وجدت لتنفيذ عقد الصرف تيسيراً لمبادلة نقود حاضرة بنقود غائبة ، فإن في مقدور هذه الصورة القانونية للالتزامات أن تخرج من هذا الإطار القانوني القديم لكي تؤدي وظائف اقتصادية أخرى . فالورقة التجارية لا تعدو أن تكون وسيلة فنية قانونية ، ولا يعدو الشيك أن يكون ثمرة من ثمار هذه الوسيلة ، أو تطبيقاً لها يهدف إلى تسوية الديون التجارية ويسهل عمليات الائتمان المصرفي . وقد لجأت المخازن العامة إلى هذه الوسيلة الفنية فاستحدثت صكوك الايداع (warrants) . وإذا لم يكن من المحقق أن الشيك هو كميالة لكن المحقق أن الصكين ينتميان إلى فصيلة واحدة ويخضعان لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة بوسيلة قانونية واحدة .

على أن اتفاقية جنيف بما استحدثته من تقريب قانون الشيك من قانون الكميالات جعلت من الشيك ورقة مصرفية شبيهة بالورقة التجارية ، ولو كان سحبه متجر دأمن فكرة الائتمان ، بحيث لم يعد بين الصكين أى الكميالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع والشيك فوارق إلا فيما نصت عليه بعض القوانين من أهلية خاصة للساحب .

٣٢٩§ — سر بابه المزاكيب الفقيرة المتعلقة بالكميالة على الشيك : عنى الفقهاء بالمهية القانون للاوراق التجارية بصدد الكميالة . وعلى الرغم من تعدد النظريات المقترحة فلا يوجد من بينها ما يتعارض تعارضاً تاماً مع العناصر الجوهرية التي يتركب منها الشيك . ويذهب الفقهاء إلى نظريتين أولهما أن الورقة التجارية تدخل في عداد العقود المدنية التقليدية وتفسر بقواعد هذه العقود والثانية تفسر الماهية القانونية للورقة التجارية طبقاً لنظريات حديثة ، مقطوعة الصلة ببعض المبادئ التقليدية المقررة ومن المتسمل تفسير الشيك على ضوء كلتا النظريتين .



فاذا اعتبرت الورقة لتجارية أداة ممثلة لدين الساحب قبل المسحوب عليه فان الشيك يستطيع القيام بهذه الوظيفة وهي وفاء دين مستحق الأداء ، ويكون شأنه كالكميالة والسند الاذني في قيامهما بالوفاء الآجل . واذا صحح أن تداول الورقة التجارية يمكن تفسيره بنظرية الانابة الناقصة ، في رأى من يقول بهذه النظرية كالأستاذ تالير ، فان الشيك يعتبر إنابة بالوفاء ، كما أن الكميالة تعتبر إنابة بالوفاء . فالساحب ينبب المسحوب عليه في الوفاء حالا . وإذا كان الشيك حاملا أو إسمياً فتكون الانابة مصلحة الحامل أو المستفيد المسمى ، كما هو الحال بالنسبة لمن ظهر إليه سند اذني . إذ لا يوجد ما يمنع سريان الانابة في الالتزامات التجارية .

أما فيما يتعلق بالنظريات القائمة على اعتبار الورقة التجارية صكاً شكلياً مجرداً منفصلاً عن سببه تستند فيه التزامات الموقع الى الافصاح من جانب واحد عن الارادة المنشئة للالتزام ، فهي تتفق مع القواعد القانونية الخاصة بالأوراق التجارية التي تضافى على الشيك خصيصاً الورقة المعدة للوفاء . فكل من يضع توقيعاً على شيك ، وكل من يقبل ، طبقاً للعرف أو الاتفاق ، أن يكون مسجوباً عليه ، يلتزم بوفاء قيمته لدى الطلب . وهو يتحمل هذا الالتزام قبل كل من يقدم الشيك سواء أكان حاملاً أو شخصاً معلوماً أو مظهراً اليه وسواء أكان الالتزام مدنياً أم تجارياً .

وبين مما تقدم أن الشيك هو ورقة تجارية تفسر ماهيته القانونية بكل النظريات التي وضعت لتفسير الماهية القانونية للكميالة . لكن الضرورات الاقتصادية فرضت على الشيك بعض قواعد خاصة في نطاق القواعد العامة للأوراق التجارية . ( أنظر هذه النظريات في بند ٢٦ — ٢٣ ) .

§ ٣٣ — الورقة التجارية في القانون الانكليزي وماهيتها القانونية : تعددت النظريات في فرنسا وألمانيا المتعلقة بالماهية القانونية للشيك . لكن هناك دولاً لم تقم وزناً لهذه المناقشات النظرية وذاًت عن تلك النظريات الميتافيزيقية وسلكت قوانينها سبيلاً وسطاً بين نظرية الصك الشكلى المجرد ونظرية العقود المدنية التقليدية ومن هذا القبيل انكلترا والولايات المتحدة .

وقد سلكت النظرية الانكليزية الامريكية ، سبيلاً وسطاً بين المذهب الفرنسي والمذهب الألماني فقد تشابه النظام الانكليزي بالنظام الفرنسي فيما يتعلق بالماهية



القانونية للكيمياء ، وتشابه من ناحية أخرى بالنظام الألماني من عدة نواحي <sup>(١)</sup> .  
وتفسر الاعتبارات التاريخية وحدها هذا التشابه ، فالثابت من أقوال الفقيه (Morus) (١٦٧٠) و (Beawes) (١٧٢٠) أن العرف فيما يتعلق بالصرف كان واحداً في كل من فرنسا وإنجلترا . وهذا هو ما صرح به القاضي (Lord Justice Cockburn) حيث قال <sup>(٢)</sup> : « كان قانون الصرف الانكليزي الى عهد قريب مطابقاً للقانون الفرنسي كما قرره الأمر الملكي الفرنسي الصادر في ١٦٧٣ وكانت آراء الفقيه بوتييه محل ثقة واعتبار في مسائل الصرف ، في المملكة المتحدة . لكن قواعد الصرف في فرنسا جمعت في ١٦٧٣ وأدجت في قانون التجارة الفرنسي الصادر في ١٨٠٧ في حين أن قانون الصرف الانكليزي اخضع خطة أخرى فتطور بتأثير المصارف وخضع للتعديلات التي فرضها العمل ، ومن ثم أخذ القانون الانكليزي منذ ١٦٧٣ يتخذ اتجاهها جديداً مختلفاً عن القانون الفرنسي مع احتفاظه ببعض وجوه الشبه بهذا القانون الأخير .

لكن القانون الانكليزي نجح بدوره في سنة ١٨٨٢ <sup>(٣)</sup> : وبعد هذا القانون أول محاولة انكليزية للتجميع ذات أهمية قصوى فقد أحال العرف والاحكام القضائية الى قانون مكتوب . واختصر سبعة عشر قانوناً يرجع أولها الى عهد وليام الثالث واستند الى ما استقر عليه القضاء في أكثر من ٢٥٠٠ حكم . ولا يسرى قانون الصرف الانكليزي في إنجلترا فحسب ، بل يسرى في اسكتلندا التي يستند تشريعها الى أصول ترجع الى القانون الروماني .

قدمنا أنه في الوقت الذي وقف فيه تطور القانون لفرنسي بسبب تجميعه ، تطور القانون الانكليزي شيئاً فشيئاً . وهو ما ترتب عليه ان اختلفت النظرية الانكليزية عن الفرنسية <sup>(٤)</sup> .

(١) Adatto : De la propriété de la provision en matière de lettre de change.

(٢) Goodwin, V. Roberts 1875, L. A. 10 Ex. 316.

(٣) Bill of exchange Act. 1882.

(٤) مراجع أمريكية :

1. Daniel, Negotiable instruments
2. Story : Bills of exchange.
3. Parsons : Notes & bills.
4. Pamilton : Bills of exchange (Scottish).



§ ٣٣١ — النظرية الانكليزية : ويمكن تسميتها النظرية المصرفية أو النقدية (banking or currency theory) ويقابلها في فرنسا النظرية التجارية (mercantile theory) فالكمبيالة في نشأتها كانت أداة لنقل دين تجارى مستحق في سوق الى سوق آخر ، تفاديا من نقل النقود وقد احتفظ القانون الفرنسى بهذا الطابع حتى سنة ١٩٣٥ ، أما في انكلترا فقد تطورت الكمبيالة وأصبحت عملة ورقية مرنة . والورقة التجارية في فرنسا تمثل عملية تجارية ، أما في انكلترا فهي أداة ائتمان . كما أن القانون الانكليزى يجيز كمبيالات المجامعة <sup>(١)</sup> فى حين أن القانون الفرنسى يعتبرها باطلة . ولا يشترط القانون الانكليزى ذكر وصول القيمة ، لأنه يفترض وجودها . أما القانون الفرنسى فكان يشترط لغاية ٨ فبراير ١٩٢٢ بيانها واعتبر ذكرها على خلاف الحقيقة مبطلا لها .

ويجوز طبقاً للقانون الانكليزى أن تسحب الكمبيالة وأن تكون مستحقة الوفاء في سوق واحد ، على عكس الحال فى القانون الفرنسى القديم ، واعتبر ذكر السوق على خلاف الحقيقة مبطلا للكمبيالة .

ويجوز فى انكلترا أن تكون الكمبيالة لحاملها ، أما فى فرنسا فلا يجوز أن تكون لحاملها ، بل يجب أن تكون إذنية وبص القانون الانكليزى على أن الكمبيالة الاذنية تصير حاملها اذا ظهرت على بياض ، أما فى فرنسا فالتظهير على بياض يفيد التوكيل . واذا رفض المسحوب عليه القبول جاز المطالبة فوراً بالوفاء ، أما فى فرنسا فقد يقدم المسئول كدفيل ، تطبيقاً لنظرية النقد (currency theory) .

ولا يشترط فى انكلترا تحرير بروتستو فى الكمبيالة الداخلية . أما فى فرنسا فيجب تحرير البروتستو اذا تداولت الورقة وإلا سقط حق الحامل فى الرجوع . ويقول السير شالمر ، واضع قانون الأوراق التجارية ، إن نجاح القانون الانكليزى يرجع الى أن ما تضمنه من أحكام اقتصر على تجميع القواعد القانونية القائمة ، والبرلمان وحده هو الذى له حق تعديلها ، ذلك لأن القانون الذى يدخل تحسينا على الشكل ، دون أن يغير القواعد المقررة لا يجد أى اعتراض فى الهيئة النيابية ، ولا يفسح المجال لمختلف المجادلات . والتجميع الجامع يعتبر مستحيلاً ، إذ أن واضع



القانون بسبب ما يواجهه من المسائل المختلف عليها أو ما يكون منها محل شك ، يقع عليه واجب اختيار رأى دون آخر ، كما أن الأحكام مع كثرتها قد لا تسد كل الثغرات وتستكمل كل وجوه النقص وعلى واضع القانون أن يسدها ويكملها إذا أراد أن يكون عمله كاملاً ، وقد تحرى واضع القانون الانكليزي أن ينقل ما استقر عليه القضاء سواء أكان صحيحاً أم خاطئاً ، دون أن يلقي بالاً الى نتائجه <sup>(١)</sup> .

ولم تتوان الولايات المتحدة الامريكية وهي التي كانت تطبق الشريعة العامة (Common law) ، في تجميع قواعد العرف وصدر بها قانون سنة ١٨٩٧ وأخذت به معظم ولاياتها .

وقد بحث الفقهاء في انكلترا وفي أمريكا في الماهية القانونية للورقة التجارية ، لكن ما تضمنته قوانينهم من نصوص خففت من عنف المناقشات وبخاصة النصوص المتعلقة بالتزامات الموفعين على الورقة التجارية : فالمادة ٥٥ من قانون الكمبيالات الانكليزي ( مادة ٣ أمريكى ) تقضى بأن صاحب الكمبيالة يتحمل التزام قبول المسحوب عليه ووفاء قيمتها ، طبقاً لمبناها ، وأن يقوم بالوفاء الى الحامل اذا تخلف المسحوب عليه عن الوفاء ، ولا ينشأ الالتزام الذي تحمله الحامل من وعدٍ مجرد ، ولكن من عقدٍ ثنائي تم بينه وبين المستفيد ، ويتحمل هذا الأخير بدوره التزاماً قبل السحب ، وهو سبب التزامه ، ويسمى (Considation) « عوض » .

ويشترط القانون الانكليزي وجود « عوض » في كل العقود . لكن العوض في الكمبيالة يختلف عن العوض في العقود الأخرى . ففي حين أن العوض يجب أن يذكر في العقود ، لكنه يفترض وجوده في الكمبيالة . ولما كانت هذه القرينة بسيطة فلا يستطيع الساحب اذا اختصمه المستفيد أن يدفع برفض الدعوى اذا أثبت المستفيد انعدام المقابل . ولما كان الساحب مسئولاً عن الوفاء لذلك يجب أن يعمل كل ما يلزم لتمكين المسحوب عليه من الوفاء بأن يقدم اليه مقابل الوفاء . انما اذا تلقى المسحوب عليه هذا المقابل ، فلا يكون للحامل أى حق خاص

"Still, in drafting the bills of exchange Bill, my aim was to (1) reproduce as exactly as possible the existing law, whether it seemed good, bad, or indifferent in its effects". Chalmers: Wigest of the law of bills of exchange, p. XXXIX, London 1932.



على النقود التي يتركب منها المقابل . ذلك أن المادة ٥٣ من القانون الانكليزي تنص على أن : « الكمبيالة بذاتها لا تفيد حوالة النقود المخصصة لدفع الكمبيالة <sup>(١)</sup> . الموجودة لدى المسحوب عليه » .

لكن هذه النصوص لم تمنع الفقهاء من البحث فيما اذا كانت الكمبيالة تتضمن حوالة نقود مخصصة لوفاء الورقة . وقد ذهب الفقه الأمريكي الى أن الأمر الموجه الى شخص بدفع مبلغ من النقود لا يعتبر حوالة حق الا اذا استبان صراحة أو ضمنا من عبارة الأمر أن النقود المخصصة للوفاء مملوكة لمعطي الأمر . وتنعدم حوالة الحق اذا صدر الأمر دون مراعاة أو التفات لحق الساحب قبيل المسحوب عليه ، فالكمبيالة لا تستند الى عقد حوالة ، لأنها أداة ائتمان ، ومن طبيعتها أن لا تدفع بنقود معينة .

ولا يتحمل المسحوب عليه بصفته هذه : أى التزام نحو الحامل ، إلا اذا اتفق على خلاف ذلك .

---

"A bill, of itself, does not operate as an assignment of funds <sup>(١)</sup> in the hands of the drawee available for the payment thereof, and the drawee of a bill who does not accept as required by this Act is not liable on the instrument" section 53.



## الباب الثاني

### في إنشاء الشيك وإصداره

§ ٣٣٢ - في التفرقة بين إنشاء الشيك وإصداره : الانشاء هو لعملية المادية التي يقوم بها الساحب لخلق الشيك . والإصدار هو تسليمه بمعرفة الساحب إلى المستفيد لكي يقبض قيمته بنفسه أو بمعرفة شخص آخر بطريق التداول . فإذا قدم الشيك إلى المسحوب عليه بمعرفة الساحب نفسه لقبض قيمته كان هذا التقديم بمثابة إصدار وتترتب عليه نتائج . وإنشاء الشيك لا يترتب عليه نتائج قانونية ، أما الإصدار فهو الذي عني به القانون وهو الذي يترتب عليه نتائج جنائية وجبائية إذا كان معيباً . وتثير هذه التفرقة بين الانشاء والإصدار نتائج في حالة سرقة الشيك بعد إنشائه ودفع قيمته أو تداوله . فالسارق هو الذي يقع منه فعل الإصدار وهو الذي يتحمل النتائج الجنائية التي تترتب على الإصدار . لكن الساحب الذي سرق منه الشيك يتحمل بعض النتائج التي تترتب على إنشاء الشيك متى قام المسحوب عليه بوفاء قيمته بكيفية صحيحة .

§ ٣٣٣ - في خصائص الشيك : يتميز الشيك بأنه ورقة مصرفية شكلية وأنه مستحق الوفاء لدى الطلب مما للساحب في ذمة المسحوب عليه من مقابل وفاء مقدور التصرف فيه وأنه أمر بالوفاء غير معلق على شرط .

(١) في أمر الشيك ورقة مصرفية : لا يشترط القانون القائم أن يسحب الشيك على صيرفي ، فيجوز سحبه على أي شخص سواء أكان تاجراً أم غير تاجر جريباً على ما أخذ به القانون الفرنسي قبل ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ وهو التاريخ الذي عدل فيه القانون الفرنسي . وقد انتقد الفقهاء هذه الحرية (١) . وقالوا إن الشيك المسحوب على صيرفي هو الذي يحقق مزاياه الاقتصادية ، وهو وحده الذي يصير نقداً صحيحاً

(١) تالير وبرسرو بند ١٦٤٤ وبوترون ، الشيك ، ص ١٨٥



يعاون بنوك الودائع على القيام بوظائفها . كما أنه من الخطر أن يسحب شيك على أحد الأفراد لأنه لا يوفر الطمأنينة التي يحققها الشيك المسحوب على صيرفي . وإذا كان في مقدور كل شخص أن يسحب شيكا على مدينه تعذر على المستفيد أو الجهة المستقبلين تقدير ملاءة المدين ومعرفة القيمة الحقيقية للشيك المسحوب بهذه الكيفية . وليس من شك في أن الشيك المسحوب على غير صيرفي يعوق تداول الشيك ، ولن يقوم الشيك بوظيفته الصحيحة إلا في اليوم الذي يحظر فيه سحب شيك على غير صيرفي كما هو الحال في معظم القوانين الحديثة .

لذلك تقتضى وظيفة الشيك أن يكون مسحوباً على صيرفي ، أى على شخص احترف بحفظ أموال الناس وودائعهم ووضعها تحت تصرفهم ، وهو ما نصت عليه المادة ٣ من المشروع حيث قالت : « الشيكات الصادرة في المملكة المصرية والمستحقة الوفاء فيها لا يجوز سحبها إلا على صيرفين » فإذا لم يتوافر فيه هذا الشرط الأخير استحال إلى كميالة إذا استوفى كل البيانات اللازمة لصحتها أو إلى سند عادي إذا كان مستوفياً لشرائطها . وهذا هو ما أخذ به القانون الموحد والقانون الانكليزي (مادة ٧٣/١ قانون سنة ١٨٨٢) .

وقد كان من أثر ظهور الشيك المسطر أن تقوت الصفة المصرفية للشيك إذ لا يكفي فيه أن يكون الشيك مسحوباً على صيرفي ، بل يجب تقديمه للوفاء بواسطة صيرفي .

(٢) في أمر الشيك ورفقته شكلية : يتميز الشيك بخصيصة الشكلية وهي الخصيصة التي تتميز بها كل الأوراق التجارية كالكميالة والسند الاذني (نند ٤٢) . بل ان الشيك أمعن في الشكلية إذ جرى العمل على أن يسلم الصيرفي إلى عميله دفتر شيكات مكوناً من عدة صحف ويكتب على كل صحيفة منها اسم الشخص الذي تسلمه ، وفي هذا تقول المادة ٧٠ : « على كل صيرفي لديه مقابل وفاء وسلم إلى دائنه شيكات بفضاء للدفع بموجبها من خزائنه أن يكتب على كل صحيفة منها اسم الشخص الذي تسلم إليه ، وكل مخالفة لحكم هذه المادة يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش » وهذا اجراء واق من السرقة ، إذ يصعب على السارق استعمال الدفتر المسروق ، إذ في كتابة اسم الساحب على كل صحيفة ما يسهل مراجعة وقراءة اسمه .



(٣) وجود مقابل وفاء : لنظرية مقابل الوفاء أهمية قصوى في إصدار الشيك . ولكي لا تحل الكميالة محل الشيك يجب أن تتوافر في مقابل وفائه شرائط خاصة . كأن يكون موجوداً من قبل ومقدور التصرف فيه وألا تعرض الساحب لأجزية جنائية . لذلك يتميز الشيك بأنه أمر بالوفاء لدى الاطلاع ولا يكون صحيحاً إلا إذا كانت النقود التي يمثلها موجودة في يوم الاصدار تحت تصرف الحامل . أما في الكميالة فيمكن أن يكون المقابل موجوداً في يوم الاستحقاق لكي تقوم بوظيفتها كأداة ائتمان . أما السند الاذني فلا يعرف نظرية المقابل . أما الشيك فيخضع منقاه لنظام قانوني شديد ويتركب في أغلب الأحوال من نقود أو دعوى الساحب لدى لصيرفي ، وقد يكون ديناً ناشئاً عن فتح اعتماد لدى الصيرفي للساحب . ولا يكفي أن يكون المقابل قائماً في وقت إصدار الشيك ، بل يجب أن يظل قائماً حتى ميعاد الوفاء .

(٤) في أمر الشيك بسحق الوفاء لدى الطلب : يجب أن يكون الشيك مستحق الوفاء لدى الطلب ، فهو أمر غير معلق على شرط بوفاء قدر معلوم من النقود ، لذلك يجب أن لا يصاحبه أي شرط واقف أو فاسخ يترتب عليه جعل تحصيل قيمته احتمالياً ، كما لا يجوز أن يتضمن اشتراط العائدة حتى لا تتغير قيمته تبعاً لتاريخ التقديم . والخلاصة أنه يشترط في الشيك أن يكون « مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه ، وكل بيان مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن » (م ٢٨) .

لكن الشيك المعد لأن يحقق الوفاء العاجل يتميز عن غيره من الأوراق المتداولة في أنه مستحق الوفاء دائماً لدى الطلب وهذا هو الغرض الذي يهدف إليه المشرع ، لأن الشيك إذا أمكن إنشاؤه مقترناً بأجل ، صار أداة ائتمان وحل محل الكميالة أو السند الاذني . وقد يلجأ المتعاملون إلى وسائل لتفادي هذا الخطر بتقديم التاريخ . كما لو صدر الشيك حقيقة في أول ديسمبر وأرخ في أول يناير حتى لا تدفع قيمته إلا في هذا التاريخ . فإذا كانت بعض القوانين الأجنبية عرفت الشيك المستحق الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع ، كالقانون الايطالي القديم (مادة ٣٤٠) والقانون البورتمالي القديم (مادة ٣٦٥) وقد يفيد هذا التأخير ليتمكن المسحوب عليه إذا كان فرداً أو تاجراً غير صيرفي من تجميع النقود اللازمة للوفاء ، لكن المحقق



أن التشريع الحديث لا يعترف بالشيك المستحق الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع<sup>(١)</sup>.  
 فإذا لم يشتمل الشيك على شرط الوفاء الناجز كان باطلاً ، وهذا هو ما أخذ به  
 القانون الألماني (مادة ٧) حيث اعتبر الشيك باطلاً إذا كان غير مستحق الوفاء لدى  
 الطلب (بند ٤٧ ص ٩٠ هامش ١ وتالير وبرسرو بند ١٦٥٢) .  
 وإذا حمل الشيك شرطاً يمنع وفائه لدى الاطلاع فإنه بعد كميالة أو سنداً متداولاً  
 على حسب الأحوال . إنما إذا لم يحمل الشيك هذا الشرط ، بأن كان ثابتاً في اتفاق  
 مستقل ، فلا معدى من اعتباره شيكاً صحيحاً ، وبطلان الاتفاق الخاص .  
 وقد ذهب القانون الموحد ، وتبعه مشروع قانون الشيكات إلى أن الشيك  
 يكون « مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه ، وكل بيان يخالف لذلك يعتبر كأن  
 لم يكن » (م ٢٨) .

## الفصل الأول

### في البيانات الشككية للشيك

الشيك ورقة شككية تشتمل على أمر غير معلق على شرط بوفاء قدر معلوم  
 من النقود لدى الطلب ، ويذكر فيه مكان وفائه وتاريخ إنشائه ومكانه ويبين فيه المستفيد  
 ولا يشترط القانون الحالي ذكر لفظ شيك في متن الشيك . لكن المشروع نص  
 في المادة الأولى على ذكر لفظ شيك في متن الصك باللغة التي كتب بها . ويقوى  
 هذا البيان الصفة الشككية للشيك . وقد يكون في تقرير هذه القاعدة ما يخالف  
 القانون المدني ، فهو لا يلزم لعافيين بذكر اسم العقد وللقاضى أن يستخلص  
 من الوقائع حقيقة العقد ولا عبارة بالتسمية التي يطلقها العاقدون ، إذ العبارة بالمعاني  
 لا بالألفاظ والمباني (قارن م ١٤٤ مدني جديد المتعلقة بتحويل العقد)<sup>(٢)</sup> . وقد اشترط

(١) لم يعترف القضاء المختلط بالشيك ذي الاستحقاق (chèque à échéance) (استئناف  
 مختلط ٢٧ مايو ١٩٠٦ ، تق ، ١٨ ، ١٤٣) .  
 (٢) وانصها : « إذا كان العقد باطلاً أو قابلاً للإبطال وتوافرت فيه أركان عقد آخر ،  
 فإن العقد يكون صحيحاً باعتباره العقد الذي توافرت أركانه ، إذا تبين إن نية المتعاقدين كانت  
 تنصرف إلى إبرام هذا العقد » .



القانون الألماني ذكر لمظ شيك في بادئ الأمر رغبة في تقريبه من الورقة النقدية .  
وأخذ القانون الموحد بهذا النظر ، وتبعه في ذلك مشروع قانون الشيك ( م ١ ) .

§ ٣٣٤ - مبلغ الشيك : يجب أن يشتمل الشيك على بيان المبلغ الواجب دفعه . فلا يجوز أن يذكر فيه « ادفعوا رصيدي الدائن » أو « ادفعوا المبلغ المتفق عليه » ويكتب المبلغ بالحروف أو بالأرقام أو بالاثنتين معاً . لذلك يكون استعمال إحدى هذه الطرق الثلاثة صحيحاً ، إلا أن مبلغ الشيك يكتب عادة بالأرقام في أسفل الشيك أو في أعلاه ، ثم يكتب بالحروف في متنه . فإذا كتب بالحروف وبالأرقام معاً كانت العبارة عند اختلافهما بالمبلغ المكتوب بالحروف . وإذا كتب المبلغ عدة مرات إما بالحروف وإما بالأرقام فالعبارة بأقلها مبلغاً ( م ١٠ ) .

§ ٣٣٥ - اسم المسحوب عليه : وهو اسم المصرف الذي يقوم بالوفاء .  
ويطبع اسمه على ذات الشيك ، ويجب أن يختلف شخص الساحب عن شخص المسحوب عليه . فلا يجوز أن يسحب على صاحبه نفسه ، والا كان التزاماً صادراً منه ولا يكون أمراً صادراً إلى الغير بالوفاء . لكن هناك اعتبارات عملية تقضى بصحة ما جرى عليه العمل من سحب مؤسسة مالية شيكاً على أحد فروعها بشرط أن لا يكون مستحق الوفاء لحامله ، منعا للمؤسسات من المساس بامتياز بنك اصدار البنكنوت ( م ٣/٩ ) . وما يصدق على الكبيالة في هذا الخصوص يصدق على الشيك ( بند ٤٤ ) .  
ولكن هل يجوز أن يوقع المسحوب عليه الشيك بالقبول ، أو أن يؤثر عليه بالاعتماد ، أو بوجود مقابل الوفاء ؟

وفيما يلي بحث هذه المسائل :

( ١ ) توقيع المسحوب عليه الشيك بالقبول : يتعارض التوقيع بالقبول مع ماهية الشيك ، إذ هو في حقيقته أمر بالوفاء لدى الاطلاع . فالحامل يحرص عند تقديم الشيك على قبض قيمته فوراً ، لأن يحصل على قبول المسحوب عليه ، كما أن القبول من شأنه أن يطيل حياة الشيك ويكثر تداوله ويصير كالعملة الورقية في حين أنه يجب أن يتجه نحو محل دفعه لكي تنقضي حياته القانونية . ويؤدي قبول الشيك إلى مزاحمة بنك اصدار البنكنوت ، وعلى وجه الخصوص إذا كان البنك المقابل



معروفا بالملاءة فتقوم شيكاته المقبولة مقام أوراق البنكنوت . وحدث في شيلي أن وقعت بعض المصارف شيكات بالقبول وتداولات بين الناس ، وفطنت الحكومة الى الأمر فقررت حظر تسليم الشيكات المقبولة الى المستفيدين .

ويحرم القانون الألماني القديم ( مادة ١٠ قانون ١٩٠٨ ) توقيع المسحوب عليه الشيك بالقبول ، كما أنه حرم تظهيره بمعرفة المسحوب عليه ، لأن هذا التظهير يعتبر بمثابة قبول .

ولم يرد في القوانين المصرية ما يحظر على المسحوب عليه قبول الشيك فاذا دعاه الساحب الى التوقيع بالقبول ورضى بذلك تحمل النتائج المترتبة على قبوله . فاذا استرد الساحب مقابل الوفاء التزم المصير في بدفع قيمة الشيك تطبيقاً للمادة ١٢٠ تجارى التى تقضى بأن « من قبل كميالة صار ملزماً بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله » . ولا يستطيع بسبب هذا القبول الرجوع على المظهرين ، وله فقط حق الرجوع على الساحب .

إلا أن المادة ٥ من مشروع قانون الشيك قرر قاعدة عدم قابلية الشيك للقبول فنصت على أنه لا يجوز للمسحوب عليه أن يوقع شيكا بالقبول وكل قبول مكتوب يعتبر كدنه لم يكن . وهو ما يترتب عليه عدم جواز ما درج عليه العمل أحياناً من التأشير على الشيك بلفظ « نظر » كما أفاد هذا اللفظ معنى القبول . إنما إذا كان هذا التأشير لا يفيد القبول فقد أجازته المادة ٦ من الملحق الثانى للقانون الموحد حيث نصت على أنه « يجوز لكل دولة متعاقدة أن تنص على صحة ما يكتبه المسحوب عليه على الشيك من عبارات التوثيق أو التوكيد أو الاطلاع أو أية عبارة أخرى تقيد هذا المعنى مادامت هذه العبارة لا تحمل معنى القبول وما يترتب عليه من آثار » . والغرض من هذا التحفظ تمكين ألمانيا من الابقاء على الشيك المعتمد ، وتمكين فرنسا من الاحتفاظ بالشيك المؤشر عليه ( cheque visé ) الذى يستعمله بنك فرنسا . ولم يأخذ مشروع القانون بهذا التحفظ لأن الشيكات التى من هذا القبيل لا تستعمل فى مصر ، وهذا يقضى بنا إلى تفصيل ما أجملناه عن الشيك المعتمد .



(٢) الشيك الممهر<sup>(١)</sup> : لا يعرف القانون المصري هذا النوع من الشيكات ، كما أنه لا يستعمل في مصر . وهو ذائع الاستعمال في الولايات المتحدة . ويعتبر بمثابة القبول ، ويرىء الساحب والمظهرين إذا حصل الاعتماد بناء على طلب الحامل وهو شيك عادي يسحبه الساحب على مصرفه تقيد قيمته في حسابه ثم يضع عليه المصرف صيغة الاعتماد<sup>(٢)</sup> ويسلم الى الساحب . ويترتب على هذا الاعتماد زوال مسئولية الساحب ومسئولية المصرف وحده قبل الحامل متى كان الاعتماد حاصلاً بناء على طلب هذا الأخير . ويعتبر هذا الاعتماد أقوى من القبول العادي ، لأنه تعاقد جديد بين الحامل والمسحوب عليه يترتب عليه تجديد التعهد بتغيير المدين . إنما إذا وقع البنك الاعتماد بناء على طلب الساحب في وقت انشاء الشيك صار هذا الاعتماد بمثابة قبول للشيك ، وظل الساحب مسؤولاً قبل الحامل . وسواء أكان الاعتماد بناء على طلب الساحب أو الحامل فالمصرف ملزوم في كلتا الحالتين بوفاء الشيك وقيد قيمته في جانب « منه » من حساب الساحب الذي لا يستطيع بعد ذلك أن يسحب شيكاً إلا إذا كان له مقابل وفاء آخر .

ويطلب الساحب عادة اعتماد الشيك إذا اضطر على وجه الخصوص الى الوفاء بشيك الى شخص لا يعرفه أو يرتاب في اقتداره المالي . وترجى صيغة الاعتماد ثقة في نفس من يتعامل معه . ويستعمل هذا الشيك في أمريكا لدفع الضرائب أو وفاء ثمن عقار ، وفي أعمال البورصة إذا زادت على خمسة آلاف ريال . وإذا باشر محام عملاً لزمة موكله فلا يقبل منه الوفاء بشيك الا اذا كان معتمداً .

ويستعمل الشيك المعتمد في بنك الريخ الألماني . ويستعمل بنك فرنسا « لشين المؤشر عليه بالاطلاع » *chèque visé* .

(١) *chèque confirmé ; certified check*

(٢) *Good : certified* . وأجاز القانون الفرنسي الصادر في ٢٨ فبراير ١٩٤١ اعتماد

الشيك *certification du chèque* . وقد حشي المشرع الفرنسي أن يهتم بالاطلاع بانه قبة جيف التي أخذ بها قانون ١٩٣٥ ، فأدخل هذا التعديل بوصفه متعلقاً بمقابل الوفاء ، وهو من المسائل التي لم تتناولها المعاهدة الدولية عن الشيك ، ويحصل الاعتماد بتوقيع المسحوب عليه في صدر الشيك ، ويقصد به حسن مقابل الوفاء لمصلحة الحامل تحت مسئولية المسحوب عليه ، ويستفيد الساحب من هذا الاعتماد لأنه يترجى الثقة في نفس الحامل بوجود مقبل الوفاء . وإذا ورد الاعتماد على شيك لحامله كان شبيهاً بأوراق البنكنوت وكان منافساً لها .



(٣) التأشير بوجود مقابل الوفاء : الغرض من هذا التأشير هو اثبات وجود مقابل الوفاء ، وأن المسحوب عليه أجاز صراحة أو دلالة للساحب أن يسحب عليه شيكات . ولا يعطى هذا التأشير أى امتياز على مقابل الوفاء ، ولا يعتبر بمثابة التزام شخصى معادل للقبول<sup>(١)</sup> . وكل ما فى الأمر أن التأشير يعتبر اقراراً من الصيرفى بأن حساب الساحب دائن بقيمة شيك حتى يوم التأشير . فتتقوى ثقة الحامل بالساحب . لكن التأشير لا يترتب عليه تحمل المسحوب عليه أى عهد فى المستقبل .

(٤) الشيك المعترف فى القانون الانكليزى : ليس الشيك معداً بطبيعته لأن يوقعه المسحوب عليه بالقبول ، وإذا جاز توقيعه بالقبول طبقاً . للشريعة العامة (common law) اذا قصد الحامل أن يحل الشيك محل الوفاء ، إلا أن قانون البنوك يحرم هذا القبول فى كثير من الأحوال ( شالر ص ٢٩٢ ) .

وقد يؤشر المسحوب عليه على الشيك بالاعتراف<sup>(٢)</sup> حتى يرضى الناس بالتعامل به ، اعتماداً على هذا التوقيع وما يفيد من وجود مقابل وفاء للشيك لدى المسحوب عليه .

إنما يلاحظ أن التأشير على شيك بناء على طلب العميل لا يفيد تحمل المسحوب عليه أى التزام مباشر قبل المستفيد أو أى حامل لاحق ان التأشير لا تتوافر فيه خصائص القبول كما اشترطها قانون الكمبيالات الانكليزى ، لذلك لا يستطيع الحامل الاستناد إلى هذا التأشير .

ولا يستطيع الحامل الاستفادة من هذا القبول الا اذا توافرت عدة شروط ، أولها أن يكون المسحوب عليه تلقى نقوداً من الساحب أو ما يعتبر معادلاً للنقود وبما أن الشيك لا يعتبر حوالة بمبلغ معين ، فمن المشكوك فيه طبقاً للقانون الانكليزى اعتبار التأشير على الشيك بناءً على طلب العميل معادلاً لتلقى المسحوب عليه نقوداً .

(١) Le visa de disponibilité de la provision

(٢) محكمة السين الفرنسية ٢٢ أكتوبر ١٨٦٤ ، د ، ١٨٦٤ ، ٣ ، ١٠٢

(٣) Certified or marked check ويطلب استعماله بن المصارف فى علاقاتها مع بنك المقاصة ليتحقق من أن الحامل مقابل وفاء .



ومع افتراض أن التأشير بالاعتماد يبلغ درجة القبول فإنه يجب أن يتوافر شرط  
أن وهو أن يكون هناك اتفاق أو اقرار بأن النقود تسلمها المسحوب عليه لمصلحة  
الحامل لتكون تحت تصرفه . ولا يعتبر التأشير بذاته دليلاً على اقرار المصرف في هذا  
لتخصيص . ويمكن القول بأن المصرف ، اذ يؤشر على الشيك ، يقرر فيما بينه  
وبين لساحب واقعة تتعلق بحالة الحساب القائم بينهما أي أن الشيك سحب بحسن نية  
على مقابل وفاء كاف للوفاء به في وقت اصداره .

ولا يعتبر اقرار المصرف موجهاً الى شخص معين يجعله صاحب حق ، اذ يجوز  
تداول الشيك بمعرفة الحامل .

وهناك اعتبار له خطره وهو أن التأشير على الشيك اذا كان له هذا الأثر ، فإنه  
يعتبر بمثابة قبول صادر من المصرف ، وهو غير جائز كما أسلفنا . لذلك لا يترتب  
على التأشير أية مسؤولية بالنسبة للمصرف . انما اذا حصل التأشير بناء على طلب الحامل  
اتزم المصرف بالوفاء له ، أو اذا أقر بأن يجوز نقوداً لهذا الغرض كفي هذا الاقرار  
لا التزام المصرف بالوفاء وزلات كل صعوبة في سبيل تخصيص مبلغ معين لوفاء الشيك .  
ويقع هذا اذا قدم الشيك للوفاء ، وتأشير عليه من المصرف لسبب ما .

ولكن هل يجوز للساحب أن يصدر الى مصرفي أمراً عكسياً بعدم وفاء شيك  
أشهر عليه بناءً على طلب الساحب ؟ يذهب المصرفيون في انكساراً الى أن الساحب  
ليس له هذا الحق . ( سير ناجت في كتابه عن قانون المصارف . ص ١٦٧ ) ، لأن  
المصرفي . ولو أنه لم يتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة قبل حامل الشيك ولكنه  
تحمل ، بناءً على طلب الساحب ولمصلحته ، التزاماً أدبياً وحرفياً قبل كل مصرفي  
قد يقدم الشيك للوفاء ويستند هذا الالتزام الى العرف المعمول به ، وكل هذا يكفي  
لحرمان الساحب من حق إلغاء الأمر الذي أصدره ومنع الوفاء اضراراً بالمصرفي .

وإذا أشهر مصرفي على الشيك بناءً على طلب الساحب جاز للمصرفي أن يحتفظ  
بالنقود اللازمة لوفائه . وله أن يمتنع عن وفاء كل شيك يصدره الساحب يكون  
من شأنه تخفيض النقود الكافية لوفاء الشيك المؤشر عليه أولاً ، ولما كان الشيك  
معداً لسرعة الوفاء فلا يستطيع المسحوب عليه أن يذبح هذا السبيل مدة تزيد  
على أسبوع .



§ ٣٣٦ - مطار الوفاء : يجب أن يشتمل الشيك على بيان المكان الواجب فيه الوفاء . وعنوان المسحوب عليه هو مكان الوفاء . وإذا خلا الشيك من بيان مكان وفائه فإن المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه يعتبر مكان وفائه . فإن ذكرت عدة أمكنة بجانب اسم المسحوب عليه اعتبر الشيك مستحق الوفاء في أول مكان مبين . فإذا خلا من هذه البيانات أو من أى بيان آخر اعتبر مستحق الوفاء في المكان الذى يقع فيه المحل الرئيسى للمسحوب عليه ( م ٢٠ ) وقد عني مشروع القانون ببيان مكان الوفاء في حالة خلو الشيك منه ، حتى لا يتعرض الشيك للبطلان بسبب خلوه من بيان إزامى . ولما كان الشيك لا يسحب إلا على صيرفى من الميسور تعرف عنوانه .

§ ٣٣٧ - مطار الشيك : يجب أن يشتمل الشيك على بيان مكانه ( م ١ ٥ ) ولهذا البيان أهمية كبرى ، لأن ميعاد التقديم يتوقف على هذا المكان تبعاً لما إذا كان الشيك مسحوباً في ذات البلدة المستحق الوفاء فيها ، أو كان مسحوباً من بلدة أخرى ( م ١٩١ تجارى ) . لذلك يتعين ذكر مكان الانشاء لتعرف مواعيد التقديم ( وانظر المادة ٢٩ من المشروع ) . وتناديا من بطلان الشيك بسبب نقص هذا البيان نصت المادة الثانية فقرة ٤ على أنه « إذا خلا من بيان مكان الانشاء أعد منشأ في المكان المبين بجانب اسم الساحب » .

ونصت المادة ٦٩ على أن « يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة قرش كل من أصدر شيكا غير مذكور فيه جهة إصداره . . . » . على أن هذه المادة لم تشر الى ذكر مكان الشيك على خلاف الحقيقة وأشارت فقط الى خلوه من هذا البيان . وبالنسبة للساحب يلاحظ أن عدم صحة هذا البيان تعادل تماماً خلو الشيك منه . وأحكام المادة ٦٩ لا يقتصر منوطها على الناحية المدنية أو التجارية بل تتعدى الى الناحية الجنائية فهي ترمى الى نجاسة حلول الشيك محل الكميالة ، ذلك لأن القانون فرض رسم دفعة نسبي على الكميالة وفرض على الشيك رسم دفعة ثابت لا يزيد على خمسة مليات ( القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ) . وقد أشار هذا القانون في المادة ٢٢ الى بيان محل إنشاء الشيك على خلاف الحقيقة . وليس لهذا البيان أهمية من ناحية الرسم المحصل على الشيك منذ أن صار رسم الدفعة واحداً سواء أكان الشيك مسحوباً



بين مكانين أو اتحد مكان الانشاء والوفاء . ويكون المظهر الأول أو حامل الشيك مسئولاً بصفته الشخصية عن هذه الغرامة دون أن يكون له حق الرجوع على أحد إذا كان الشيك خالياً من بيان جهة إصداره .

§ ٣٣٨ - تاريخ انشاء الشيك : ويصدق كل ما تقدم على تاريخ الشيك فهو يمكن من تعيين ميعاد التقديم . وخلق الشيك من التاريخ أو ذكره على خلاف الحقيقة ، وعلى وجه الخصوص تقديم التاريخ (1) يحيل الشيك الى كميالة . والمستفاد من المادة ٢٩ أنها تعاقب كل من سحب شيكا غير مؤرخ وكل من أرخه تاريخاً مغايراً للحقيقة ، سواء أكان هذا التغيير بالتأخير أو بالتقديم ، ولو أن تأخير التاريخ لا يترتب عليه أى خطر من الناحية الجبائية وسواء وقع ذلك عن عمد أو خطأ . لكن لا محل لعقاب المظهر الأول أو الحامل إلا إذا كان في مقدورها تعرف العيب اللاحق بالشيك أى في حال خلق الشيك من التاريخ أو في حال ما إذا كان التاريخ لاحقاً لتاريخ تظهير الشيك أو تقديمه . كذلك لا عقاب على المسحوب عليه سواء أكان التاريخ معيباً أو قدم الشيك للوفاء قبل تاريخ إصداره . ذلك لأن المادة ٢٨ ٢ تقول « وإذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره وجب وقاؤه في يوم تقديمه » . وهذه المادة تفرض على المسحوب عليه واجب وفاء الشيك في يوم تقديمه . وليس من المعقول أن يلزم المسحوب عليه بوفاء شيك مقدم التاريخ ثم يعاقب بعد ذلك بسبب هذا الوفاء .

وقد نصت المادة ٢٤ على عقاب من قدم التاريخ بعقوبة التزوير (قارن م ١٣٦ تجارى) .

وذكر تاريخ الشيك على خلاف الحقيقة لا يبطل الشيك ( م ٢/٢٨ ) . ولكن إذا خلا الشيك من تاريخ انشاءه فلا يعتبر شيكا . وتقول المادة ٢ من المشروع « الصك الخالى من أحد لبيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر شيكا » . فهل يفسر هذا النص تفسيراً حرفياً ؟ قد يعتمد خب الى تسليم شيك الى شخص دون أن يؤرخه موها إياه أنه قدم مقابل الوفاء . فإذا عد الشيك باطلاً

(١) لا يقدم تاريخ الشيك على وجه العموم إلا إذا كان الساحب لم يقدم فى وقت سحب الشيك مقابل وقائه .



بسبب عدم تأريخه فلا عقاب على هذا الخب الذي سحب شيكا ليس له مقابل وفاء .  
لكن القضاء الفرنسى ذهب الى أنه متى سحب شيك بلا مقابل وفاء فلا يلتفت  
الى كونه معيباً أو غير معيب ، مؤرخاً أو غير مؤرخ <sup>(١)</sup> .

وعلى عكس ما تقدم ، اذا ذكر التاريخ على خلاف الحقيقة ، فلا يكون الشيك  
باطلاً . وتقضى المادة ٢٨ ٢ بأنه « اذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المبين فيه  
كتاريخ لاصداره وجب وفاؤه في يوم تقديمه » . ومعنى ما تقدم أن التاريخ المذكور  
على خلاف الحقيقة لا يؤثر في صحة الشيك .

§ ٣٣٩ — توقيع الساحب : صاحب الشيك هو المدين الأصلي ، ولن يكون  
للشيك أية قيمة إلا اذا وقع له الساحب .

ويجوز أن يكون التوقيع باختم اذا كان الساحب أمياً . وفي هذه الحالة يجب  
أن يكون ذلك بحضور شاهدين لاثبات صدور هذا التوقيع ( م ٧٥ ) ويجوز  
أن يسحب لشيك لاذن نفس ساحبه ( م ٧ فقرة أولى ) ويقوم الساحب هنا مقام المستفيد  
فيقال « ادفعوا لاذنى أو لأمرى . . . » . وسحب الشيك على هذا الوجه لا يعدو  
أن يكون إيصالاً أو مخاصمة . ويجوز للساحب ، إذ وصل اليه الشيك بطريق  
التظهير ، أن يظهره من جديد . وفي هذا تقول المادة ١٤ فقرة ٣ « ويصح التظهير  
ولو للساحب ولأى ملازم آخر ويجوز لهؤلاء تظهيره من جديد » . ويكون الساحب  
في هذه الحالة ساحباً وحاملاً ثم مظهراً .

وللساحب في بعض الأحوال أن يسحب شيكا على نفسه . والواقع أن هذا الصك  
لا يعتبر شيكا بل سنداً إذنياً ، إذ أن الانسان لا يعطى لنفسه أمراً بالوفاء .  
وقد أجازت المادة ٧ فقرة ٣ هذا السحب من مؤسسة على مؤسسة أخرى مملوكة  
لنفس الساحب ، كما لو سحب بنك مصر شيكا على فرعه باسكندرية . ومعلوم أن الفرع  
ليس له شخصية مستقلة عن المحل الرئيسى إذ لا تعدد الذمم الملزمة بدفع الشيك  
ومع ذلك فهذا الصك يعتبر شيكا لأنه اتخذ صورة شيك

(١) محكمة جنح السين ١٤ أكتوبر ١٩٣٢ Gaz. Pal. والأحكام الأخرى التى أشار اليها  
بوترون فى كتابه « قضاء الشيك » بند ١٠٠ ص ١٠٩ ، وقد صرحت هذه الأحكام بأن تقديم  
تاريخ الشيك لا يؤثر فى ماهيته ولا يحيله الى ورقة تجارية أخرى .



وإذا كانت المادة ٧ أجازت صحة شيك المسحوب على الساحب نفسه بالنسبة للمؤسسات المملوكة لشخص واحد إلا أنها استثنت حالة سحب شيك لحامله وانقصود بهذا الاستثناء هو منع المؤسسات المالية من إنشاء شيكات لحاملها فتقوم هذه المؤسسات بوظيفتي الساحب والمسحوب عليه مما يترتب عليه المساس بامتياز لمنت الأهلئ المصرى بأصدار سندات لحاملها دون غيره من المؤسسات الأخرى . وقد يسحب الشيك بلا تفويض أو يسحب لذمة لغير .

(١) الترفيع بالتفويض : إذا وقع شخص شيكا نيابة عن آخر بغير تفويض منه التزم شخصياً بموجب الشيك ، كما لو وقع عضو مجلس إدارة نيابة عن الشركة والحال أن العضو المنتدب هو الذى له وحده حق التوقيع أو إذا كان الموقع له حق التوقيع ولكنه جاوز سلطته . وفى كلتا الحالتين يلتزم الموقع بتوقيعه . فان أوفى قيمة الشيك آلات اليه الحقوق التى كانت تؤول لمن رعم النيابة عنه ، ويسرى هذا الحكم على النائب الذى جاوز سلطته . وهنا تبرز الصفة الشكلية للالتزام بموجب شيك : فالموقع يلتزم بمجرد وضع توقيعه وينجمل التزاماً مجرداً من كل سبب قانونى للالتزام متى وضع توقيعه بوصفه نائباً . ومع ذلك فهو يلتزم شخصياً بأوفاء (م ١٢) .

وفى أثناء المناقشة فى مؤتمر جنيف حول هذه المسألة صرح أحد المندوبين بأن النائب الذى جاوز سلطته يكون مسئولاً فقط عن المبلغ الذى جاوز فيه سلطته ، وان من حصلت النيابة عنه يلزم بالمبلغ الذى نسبته حق التوقيع عنه . وقد قيل رداً على هذا بأنه ليس من الميسور تحزئة المطالبة بين النائب ومن حصلت لنيابة عنه .

أما عن علاقة النائب بمن حصلت النيابة عنه فقد جاء فى تقرير لجنة التحرير لمؤتمر جنيف بصدد تجاوز السلطة ما يلى : « تبقى علاقة النائب ومن ناب عنه خاضعة لأحكام القواعد العامة » وفى حالة تجاوز السلطة يكون للنائب حق الرجوع على من أنابه بكل ما أوفاه فى حدود وكالته .



( ٢ ) في سحب شيك لزمة الغير : يجوز سحب شيك لزمة شخص آخر .  
(أنظر بند ٣٧) . ويكون الموقع وكيلاً عن آخر دون أن يذكر اسم موكله وهو الأمر  
بالسحب . ولكي يقوم المسحوب عليه بوفاء الشيك يجب على الأمر بالسحب  
أن يخطر المسحوب عليه بهذا السحب وإلا أمتنع هذا الأخير عن الوفاء . وقد يكتب  
اسم الأمر بالسحب بالحروف الأولى من اسمه في إحدى زوايا الشيك لإعلام  
المسحوب عليه بأن الشيك مسحوب لزمته . ويستعمل السحب لزمة الغير في عمليات  
موازنة الصرف وفي غير ذلك من الأغراض التي يداها في بند ٣٧ من هذا الكتاب  
على أن سحب شيك لزمة الغير نادر الاستعمال .

§ ٣٤٠ — المستفيد : قد يسحب الشيك لمصلحة شخص معلوم مع النص  
على شرط الاذن . ويسمى « الشيك القابل للتظهير » ولا يشترط مشروع القانون ذكر  
شرط الاذن لأن كتابة لفظ « شيك » على ذات الصك تفيد بذاتها قابليته للتداول  
بطريق التظهير ( م ٦ ) .

وقد يسحب لمصلحة شخص معلوم مع النص فيه على شرط « بدون إذن » أو أية  
عبارة بهذا المعنى تفيد عدم جواز تداوله بالتظهير بل بحالة الحقوق المدنية ونفذ  
ما لهذه من آثار .

وقد يكون الشيك المسحوب حامله . ويعتبر الشيك المسحوب لمصلحة شخص  
معلوم والمنصوص فيه « أو لحامله » أو أية عبارة أخرى بهذا المعنى شيكاً حامله  
نظيماً للقاعدة التي تقضي بأن الشيك الذي كتب فيه عدة شروط للتداول يعتبر قابلاً  
للتداول بموجب الشرط الأوسع .

والشيك الذي لم يعين فيه اسم المستفيد يعد شيكاً لحامله .

والشيك المستحق الوفاء في المملكة المصرية المشتعل على شرط « غير قابل للتداول »  
لا يدفع إلا إلى حامله الذي تسلمه مقترناً بهذا الشرط أو إلى نائبه المزود بوكيل  
أو إلى المصرف الذي ظهر إليه الشيك لتحصيل قيمته وأخيراً قد يكون الشيك  
مسحوباً لأذن صاحبه نفسه ( م ٧ ) .



الشيك الرأر<sup>(١)</sup> : وهو الذي يتعهد الصيرفي بوفاء قيمته في كل الفروع النامة له أو في كل المصارف التي يرأسها الصيرفي المسحوب عليه . ويتبع وفاءه بمجرد تقديمه ويجب أن يكون معتمداً .

وقد بحث مؤتمر جنيف في هذا النوع من الشيكات . وانتهى إلى أن تحتفظ كل دولة بحقوقها في تنظيمه حسبما ترى دون مراعاة لأحكام الاتفاقية .

وتصدر البنوك السويسرية « شيكات دائرة » يكتب في صدرها أنها تدفع في مركز البنك وفروعه ووكالاته ثم يبين في ظهره كل الفروع والوكالات التي يدفع فيها الشيك .

وقد لا يدفع الشيك في أحد الفروع ، فهل يعتبر كل فرع آخر محلاً للوفاء ، ومن ثم يحرر البروتستو لدى أي فرع أم يعاد الشيك إلى مركز البنك الذي سحب الشيك ؟ ذهب مندوب سويسره إلى القول بأنه يجوز تحرير البروتستو في كل محل للوفاء المذكور في الشيك ، وإلا انقضت مواعيد تحرير البروتستو قبل وصول الشيك إلى المركز الرئيسي .

والشيك الدائر معروف في إيطاليا<sup>(٢)</sup> وقد صدر به قانون ٧ أكتوبر ١٩٢٣ ، فقتضى أن الحكومة يجوز لها أن تأذن لبعض المصارف بإصدار شيكات دائرة إذا توافرت فيها بعض الشروط كأن تملك قدرأ معيناً من رأس المال ، وأن يكون مضى على تأسيسها قدر معين من السنوات ، وأن يكون لهذه الشيكات غطاء كغطاء أوراق البنكنوت : وهو ايداع أوراق حكومية في خزانة الدولة تساوي ٤٠ ٪ من قيمة الشيكات الدائرة . ولا يعدو الشيك الدائر أن يكون شيكا معتمداً . فالبنك الساحب يلتزم بالوفاء في كل فروع البنك ووكالاته ولدى مراسليه .

§ ٣٤١ — في الجزء المترتب على الاعمال بالبيانات الشكسية الإلزامية إذا خلا الشيك من البيانات الإلزامية فلا يعد شيكا ، وليس معنى هذا تجرده

Chèque circulaire. (١)

Assegno circolare. (٢)

ويشترط القانون الإيطالي ذكر هذه العبارة في ذات الشيك أما الشيك العادي فيسمى

assegno bancario



من كل قيمة قانونية : فقد ينهض دليلاً كتابياً على التزام الموقع وإقراره بمدى نيته ويعتبر محرراً عادياً لا يخضع لقانون الشيك ، ولكنه يخضع للقواعد المدنية .

وقد أقام القانون الموحد للشيكات ، وهو مما أخذ به مشروع القانون ، بعض قرائن تكمّل ارادة المتعاملين نصت عليها المادة ٢ .

تقديم التاريخ : تاريخ الشيك ، هو من البيانات الإلزامية ، فإذا لم يورخ كان باطلاً ، لكن تزوير التاريخ لا يترتب عليه البطلان إذ يحدث كثيراً أن يقدم تاريخ الشيك post-date . وهو الوسيلة لمنع تقديمه فوراً ، تمكيناً للساحب من تقديم مقابل الوفاء . وقد نص مشروع القانون على أنه إذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره وجب وقاؤه في يوم تقديمه ( م ٢٨ ، ٢ ) وتتضمن هذه القاعدة صحة الشيك المقدم التاريخ دون إخلال بالجزاء الجنائية لمن ارتكب التزوير .

ويشير الشيك المقدم التاريخ صعباً عديدة . ذلك لأن تقديم تاريخ الشيك يفضي إلى صيرورة هذا أصل أداة ائتمان . ولا مراعاة في أن تقديم الشيك للوفاء في ميعاد قصير يعجل تداوله بوصفه أداة وفاء ، لكن تقديم التاريخ يجعل منه أداة ائتمان إذ يتداول في خلال الفترة الزمنية الوافعة بين تسليمه إلى الحامل والتاريخ المبين فيه وهو ما من شأنه أن يشجع إصدار شيكات ليس لها مقابل وفاء في وقت تحريرها .

ولقول ببطلان الشيك المقدم التاريخ يترتب نتائج خطيرة إذ يمكن صاحبه من إدراك غرضه . ذلك أن الصير في المسحوب عليه يكون مسئولاً بالتعويض قبل الساحب إذا أوفى وفاء مبتهراً ، أي قبل حلول التاريخ المبين في الشيك ، كما أنه إذا امتنع عن الوفاء فلا يستطيع الحامل تحرير بروتستو ولا أن يرجع على من له حق الرجوع عليهم .

ولعل أخطر نتيجة تترتب على بطلان هذا الشيك هي إشاعة عدم الطمأنينة في تداول الشيكات ، ذلك لأن من يحوز هذا الشيك ، في تاريخ لاحق للتاريخ المبين فيه ، يفقد حقه في الرجوع ، مع أنه ليس في مقدوره أن يتحقق مما إذا كان الشيك صحيحاً أو أنه مقدم التاريخ . لذلك يترتب على اعتبار الشيك المقدم التاريخ باطلاً نتائج ضارة إذا تداول بعد التاريخ المبين فيه .



وإذا فرضنا أن هذا الشيك لا يكون صحيحاً حتى يحل التاريخ المبين فيه ، ويكون صحيحاً اعتباراً من هذا التاريخ استطاع الساحب أن يحقق غرضه خلافاً لما يقضى به القانون ، إذ يستطيع بهذه الكيفية أن يسحب شيكاً له تاريخ معين . لذلك لا مناص من التسليم بأصالة لفائدة التي أخذ بها القانون الموحد . فقد أحاز للحامل أن يقدم الشيك قبل التاريخ المبين فيه ، وأن يحزر البروتستو ، ويستعمل حقه في الرجوع . مما يترتب عليه القضاء على كل محاولة لسحب شيك مقدم التاريخ لأن المسحوب عليه يستطيع الوفاء قبل التاريخ المبين ، وعلى الساحب أن يتوقع تقديم الشيك قبل هذا التاريخ ، لذلك لا يكون لتقديم لتاريخ أية فائدة : وهو ما من شأنه أن يمنع من إصدار هذا النوع من الشيكات ، لأنه يعلم أن الشيك سيقدم للوفاء فوراً ، على الرغم من شرط وإنه يتعرض لكل صنوف الرجوع في حالة عدم الوفاء .

ويتفق هذا الحل مع ماهية الشيك . لأن الشيك ما دام أنه يعتبر أداة وفاء لدى الطلب ، فكل بيان يخالف لذلك يعدل أو يعوق الوفاء لدى الطلب يعتبر غير مكتوب لمخالفته لطبيعة الشيك .

وقد يعترض على ما تقدم بأنه مما يتنافى مع الحلفي الكريم أن يصرح القانون للحامل أن يسلك سلوكاً مخالفاً لما تم الاتفاق عليه . لأن الحامل عندما يسلم الشيك المقدم التاريخ ، اتفق على أن لا يقدمه للوفاء قبل حلول التاريخ المبين فيه ، فإذا جاز له قانوناً أن يقدمه قبل هذا التاريخ فعني هذا أن القانون يدفع الحامل على سلوك خطوة تتنافى مع النزاهة والخلق الكريم إذ أنه يعرض الساحب للجزاء المترتب على سحب شيك ليس له مقابل وفاء .

وقد أجمع مندوبو الدول في المؤتمر على أن الوسيلة العملية الوحيدة لمنع تداول الشيك المقدم التاريخ هي أن يكون مستحق الوفاء فوراً ، اخذاً بالخطوة التي اتخذتها ألمانيا بقانون ٢٨ مارس ١٩٣٠ الذي قضى بطلان لتاريخ المقدم ، وصحة الشيك . وهو ما ذهبت إليه محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في سنة ١٩٢٥ حيث اعتبرت الشيك المقدم التاريخ شيكاً صحيحاً <sup>(١)</sup> .



## الفصل الثاني

### في البيانات الاختيارية

قد يشتمل الشيك إلى جانب لبيانات الإلزامية ، على بيانات اختيارية كتعدد النسخ ، وشرط الموطن المختار وشرط الاخطار . وهالكبياتها :

§ ٣٤٢ — نمرد النسخ : ليس لسحب شيك على عدة نسخ أهمية عملية ، كوسيلة لتوفير الطمأنينة في المبادلات التجارية الداخلية ، ولا تبدو أهميته إلا في الشيكات الدولية أو الشيكات المسحوبة من دولة على أحد ممتلكاتها الواقعة عبر البحار أو العكس : أو الشيكات المسحوبة والمستحقة الوفاء في أحد أجزاء الدولة أو في عدة أجزاء مختلفة منها واقعة عبر البحار .

ولا يجوز سحب الشيك الذي لحامله على عدة نسخ ، بسبب خطر الغش الذي يترتب على سحب هذا النوع من الشيكات على عدة نسخ ( مادة ٥٢ ) .

وإذا سحب شيك على أكثر من نسخة وجب ترقيم كل نسخة في ذات متنها وإلا اعتبرت كل نسخة شيكا مستقلا على أنه يجوز أن تكتب عبارة « نسخة أولى » ونسخة ثانية بدلا من وضع رقم ١ و ٢ الخ .

وترتبط النسخ بعضها ببعض ، فإذا أوفى المسحوب عليه بموجب إحدى النسخ برئت ذمته ، ولو لم يكن مشروطا فيها أن هذا الوفاء يبطل أثر النسخ الأخرى ( م ٥٥ ) .

وقد يعتمد أحد المظهرين إدخال لغش وإيهام الغير بأن كل نسخة تمثل حقا مستقلا فيظهر نسخ الشيك لأشخاص مختلفين . والمعقول أن المظهر الذي ظهر نسخ الشيك لأشخاص مختلفين ، وكذلك مظهروها اللاحقون له . يلزمون جميعا بموجب كل النسخ التي تحمل توقيعاتهم ولم يستردها ( مادة ٥٥ ) .

§ ٣٤٣ — شرط الموطن المختار : ( ٢ ) يجوز اشتراط وفاء الشيك في موطن أحد الأغيار سواء أكان في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه أم في أية جهة



أخرى بشرط أن يكون هذا الغير صيرفيا (مادة ٩) ويكتب موطن الشخص المختار بمعرفة الساحب في متن الشيك فيقال « إيدفعوا في موطن الصير في فلان . . » . واختيار هذا المحل لا يكون إلا بين المصارف . ومن ثم ليس لهذا الاختيار أهمية عملية إلا بالنسبة للشيك الدائر (chèque circulaire) الذي يستعمله المسافرون فيكفيهم مؤنة نقل النقود وهو ما قدر لهذا الشيك أن يطرد استعماله . ويفيد المحل المختار المسحوب عليه الذي ليس له فرع في الجهة التي يستحق فيها وفاء الشيك . والأصل أن يكتب اسم صاحب المحل المختار وعنوانه . إنما يجوز تعيينه بوجه عام أن يكتب في الشيك كل فروع البنك الكائنة في مدينة أو مقاطعة أو قطر أو في كل أنحاء المعمورة . وبهذه الكيفية تتحقق فوائد الشيك الدائر .

وقد اتفقت الآراء في مؤتمر جنيف على أنه في حالة ما إذا عين المحل المختار الذي يقدم إليه الشيك ويحرر فيه البروتستو عند الاقتضاء وكان صاحبه غير صيرفي خلافا لما تقضى به المادة ٩ ، فلا يؤثر ذلك في صحة التعيين ( تقرير لجنة التحرير رقم ٤٥ ص ٩٤ ) .

ويحصل تعيين المحل المختار بمعرفة الساحب أو المسحوب عليه . فإذا عينه الساحب فلا يكون هذا التعيين صحيحا إلا بموجب اتفاق بين الساحب والمسحوب عليه . وإذا عينه المسحوب عليه في وقت تقديم الشيك وجب رضاه الحامل بهذا التعيين ، بسبب ما يحدثه هذا التعيين من مشقة إضافية .

ويعطى تعيين المحل المختار للحامل حق تقديم الشيك الى صاحب هذا المحل ، بل يفرض عليه ذلك . وفي حالة عدم الوفاء يحرر بروتستو في محل صاحب المحل المختار . والمحكمة المختصة هي التي يقع في دائرتها المحل المختار .

ولا يجوز مخاصمة صاحب المحل المختار في حالة عدم وفاء الشيك إلا اذا كان فرعا تابعا لصيرفي واحد . أما فيما يتعلق بمسئولية عدم الوفاء فتسوى بين صاحب المحل المختار ومن عينه .



§ ٣٤٤ — شرط الاخطار : هل يجوز أن يشتمل الشيك على شرط الاخطار؟  
(payable après avis) . يتضمن الشيك أمراً منجزاً غير معلق على شرط بوفاء  
قيمته فوراً ، وفي تعليق وفائه على شرط الاخطار ما يتنافر مع طبيعته . انما يجوز  
للساحب والمسحوب عليه أن يتفقا على أن لا يدفع هذا الأخير إلا بمقتضى اخطار .  
بشرط أن لا يشار الى هذا الاخطار على ذات الشيك . لكن هذا الاتفاق لا يؤثر  
في حقوق الحامل ما دام للشيك مقابل وفاء ، فاذا امتنع المسحوب عليه عن الوفاء  
جاز للحامل أن يطالبه بالتعويض ، دون اخلال بحق المسحوب عليه في الرجوع  
على الساحب بهذا التعويض متى كان متفقاً على شرط الاخطار . والواقع  
أن الشيك الذي يتضمن شرط الاخطار لا يعتبر شيكا عادياً كما هو المفهوم من الشيك  
في معظم الدول . بل يعتبر شيكا من نوع خاص تستخدمه البنوك فيما بينها .  
كما أن اشتراط الأخطار قد يهيء الفرصة للساحب السيء النية لكي يؤخر  
الاخطار إضراراً بالحامل ، كذلك في اضافة شرط الاخطار ما يتناقض مع اعتبار  
الشيك « أمراً منجزاً » فيصير « أمراً مشروطاً » متوقفاً على ارادة الساحب .  
والخلاصة . انه يجوز للساحب والمسحوب عليه أن يتفقا على شرط الاخطار  
دون أن يؤثر ذلك في حق الحامل الذي لا شأن له بهذا الاتفاق ، وحتى اذا أشير  
في الشيك الى شرط الاخطار فلا يؤثر هذا الشرط في حقه في اقتضاء قيمة الشيك  
بمجرد تقديمه إلى المسحوب عليه .



## الفصل الثالث

### في شروط الشيك الموضوعية

يشترط لصحة الشيك أن يكون الساحب متمتعاً بالأهلية ورضاء المسحوب عليه سلفاً بوفاء قيمته وأن يكون للساحب قبل المسحوب عليه مقابل وفاء .

#### الفصل الأول

#### في الأهلية والرضاء

٣٤٥ — في أهلية الساحب : يشترط لصحة الشيك أن يكون الساحب متمتعاً بأهلية الأداء ، انما لا تسرى أحكام عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ تجارى ، وهي المتعلقة بعدم أهلية النساء أو البنات اللاتى لسن بتاجرات بسحب كميالة أو تحويلها آخر ما جاء في هذه المادة ( بند ٦٤ ) . على أنه لا يجوز للقاصر المآذون له بإدارة أمواله واستغلالها أن يسحب شيكاً من دخله مما أودعه في أحد المصارف إلا باذن من المحكمة الحسبية ( مادة ٤٥ من قانون المجالس الحسبية وبند ١٦ ) .

وإذا وقع قاصر شيكاً كان باطلاً بالنسبة له فقط ( مادة ١١٠ تجارى ) ولا يستفيد من هذا البطلان غيره من بقية الموقعين . تطبيقاً لقاعدة « استقلال التوقيعات » ومقتضاها انه اذا حمل الشيك توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير مزمنة لأصحابها لأسباب أخرى ولا لمن وقع الشيك باسمهم وذلك لا يبطل التزامات غيرهم من الموقعين على الشيك ( مادة ١٠ من المشروع ) . كذلك اذا وقع ناقص الأهلية شيكاً بصفته مظهراً فان توقيعه لا يمنع الخامل من الرجوع على المسحوب عليه أو على بقية الموقعين .

ولا محل للبحث في أهلية المسحوب عليه إذ أنه يكون دائماً صير فيما . أى تاجراً توافرت فيه شروط الاحتراف بالتجارة .



٣٤٦٨ - رضا المسحوب عليه : قدمنا في بند ١٣٤ أن العرف في مصر  
يخول للتجار تحصيل ديونهم التجارية بواسطة سحب كمبيالات على مدينتهم دون  
أن يحصلوا سلفاً على رضائهم ، وأن ذمة المسحوب عليه تنشغل بالمسئولية إذا رفض  
المسحوب عليه قبول الكمبيالة . ويختلف الحال في الشيك إذ يشترط للمتعامل به  
أن يتفق الساحب والمسحوب عليه سلفاً على ذلك . بأن يصرح الأخير للساحب بسحب  
شيكات ، وبعبارة أخرى يجب أن يتفق الساحب والمسحوب عليه صراحة أو ضمناً  
على أن يكون للأول حق استيفاء دينه بشيك . وهذا هو ما أخذ به مشروع قانون  
الشيك حيث نص في المادة ٤ على أنه لا يجوز إصدار شيك ما لم يكن للساحب  
لدى المسحوب عليه في وقت إنشاء الشيك نقود يستطيع التصرف فيها بموجب شيك طبقاً  
لإتفاق صريح أو ضمني ، لذلك لا يصح للدائن أن يسحب شيكاً على مدينه إلا برضاء  
هذا الأخير . لأن الالتزام المترتب على الشيك بالوفاء فوراً وما يترتب عن عدم  
الوفاء من تحرير بروستو وما إلى ذلك من مختلف الاجراءات تضع المدين في حرج  
شديد ، ولا يصح فرض هذا الحرج عليه بدون ارادته وإلا وقع الإخلال بقاعدة  
« أن كل اتفاق يتم طبقاً لأحكام القانون تكون له قوة القانون قبل عافيه » . وإذا كان  
من المسموح به بين التجار . كما أسلفنا . أنه يصح للدائن استيفاء دينه بسحب كمبيالة  
على مدينه ، فمرد هذا افتراض أن الدائن أخطر مدينه بسحب كمبيالة وأخطره  
بتأخير استحقاقها وهذا الإخطار لا يتفق مع فصر حياة الشيك ولا يتفق مع ما يتميز  
به الشيك من أنه صك مستحق الوفاء لدى الطلب .



٣٤٧٨ — في التعريف بمقابل الوفاء مقابل الوفاء هو كل دين نقدي للساحب في ذمة المسحوب عليه . ولكي يصدق مسحوب عليه لأمر الساحب يجب أن يكون هذا الدين النقدي مستحق الوفاء أي مقدور التصرف فيه في وقت إنشاء الشيك ، ذلك لأن خصيصة الشيك أنه أمر بالوفاء لدى الاطلاع . وهنا يبدو الفرق بين الكميالة والشيك . فساحب الكميالة يأمر المسحوب عليه بالوفاء في ميعاد الاستحقاق وهو من أجل ذلك ينقل لمصلحة الحامل حقاً له قبل المسحوب قد يكون حالاً وقد يتولد في المستقبل ويكفي أن يكون هذا الدين مستحق الوفاء في ميعاد الاستحقاق ، بل قد لا يوجد هذا الدين في هذا الميعاد متى قبل المسحوب عليه الكميالة على المكشوف . ومن أجل هذا تعتبر الكميالة أداة ائتمان . أما الشيك فهو صك مستحق الأداء لدى الاطلاع يستعمل لقبض ما يكون لدى المسحوب عليه من مقابل . لذلك يجب أن يمكن الحامل في الوقت الذي يتسلم فيه الشيك من قبض قيمته من المسحوب عليه ومعنى هذا أن المقابل يجب أن يكون معيناً ومستحق الأداء .

٣٤٨٩ — مما يتكونه مقابل الوفاء : يتكون مقابل الوفاء من كل حق للساحب قبل المسحوب عليه مهما يكن مصدر هذا الحق بشرط أن تتوافر فيه شروط معينة . والغالب أن يكون نقوداً مودعة بمعرفة الساحب لدى مصرفه وقد يكون اعتماداً مفتوحاً لديه . ولا يكفي أن يكون المقابل موجوداً بل يجب أن يبقى حتى اللحظة التي يقع فيها الوفاء ، وإلا انعدم ضمان وفاء الشيك .

وإذا نشأ حساب جار بين شخصين جاز لأحدهما أن يسحب شيكاً على الآخر<sup>(١)</sup> . فإذا أسفر ميزان الحساب في يوم إصدار الشيك عن مديونية الساحب فلا مزية في أن الشيك يكون بلا مقابل ، إنما إذا كان الميزان دائماً للساحب فهل يعد الشيك بلا مقابل ؟ قال بعض الشراح<sup>(٢)</sup> بهذا الرأي اعتماداً على قاعدة عدم تجرئة الحساب الجاري لأن الحساب مادام مفتوحاً فلا يمكن إقفاله لمعرفة اتجاه الميزان . لذلك لا يكون

(١) Chèque provisionné par un compte courant.

(٢) ليون كان ورينولت ج ٤ بند ٥٧١



الأحـ. الطرفين رقبس الآخر حتى يصلح لتكوين منابيل وفاء . ولا يقف هذا الرأي مع نظرية عدم عبلية الحساب الجارى للجزئية كما سنبينها في بعد . كما أن البنوك درجات على عكس ذلك ، لأن الحساب الجارى لا يؤدي وظيفته إذا لم يتمكن العميل من سحب شيكات على مضمروه تستند كل أو بعض ميزانه الدائن ( debit ) . وسواء كان حتى الساحب وديعة أو أى مدووع فى الحساب الجارى فإن عدة عدم تجزئة الحساب الجارى لا تمنع من إفعال الحساب الجارى بصحة مؤقتة واستخراج نتيجةه . فإذا أثمرت عن دائنية العميل كانت الشيكات المسحوبة منه لها مفعول وفاء صحيح .

ولكن هن تعتبر الأوراق التجارية مقابل وفاء ، يجب ملاحظة أن الأوراق التجارية لا تعتبر بذاتها مقابل وفاء للشئ . إذا يجب أن يتكون مقابل من نقود . ولا تدخل الأوراق التجارية في مقابل الوفاء إلا إذا ترتب على تسليمها نشوء دين لمسلم هذه الأوراق فبذلك البنت الذي تسلمها إما لتحصيل قيمتها أو خصمها على المتفصمين الآتى :

١ — اذا سلمت الورقة لتحصيل ، ولا ينشأ أى حق للمسلم قبل ائتم ما دامت قيمتها لم تحصل بعد . ولا يكون للشيث المسحوب بمعرفة المسلم مقابل وفاء إلا بعد تحصيل قيمتها .

٢ — إذا سلمت الورقة لخصمها نشأ حق المسم فبسن المصروف واعتبرت الشيكات المسجوبة من الأول على الثاني أن لها مقابل وفاء. مهما يكن التفسير القانوني لعملية الخصم<sup>٢</sup>. لذلك يعتبر شيك مزوداً بمقابل وفاء إذا سحب عقب الخصم، إلا إذا اتفق الطرفان على أن لا يتم الخصم فوراً بعد تسليم الأوراق التجارية كما لو اشترط البنت بأن الخصم لا يصير نهائياً إلا إذا أجرى البنت تحقيقاً عن ملاءة الموقعين على الأوراق لتجارة<sup>٣</sup>.

Remise en compte courant. (A)

(٢١) قرض برهن منقول prêt sur nantissement أو شراء أوراق تجارية .

(٣) نقض فرنسي جنائي ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩، د، ١٩٣٠، ١، ٢٣،



٣ — اذا سلمت الورقة كدفوع في الحساب الجارى مُعلق هذا التسليم على شرط التحصيل <sup>(١)</sup> . أى أن الحق المتولد عن الخصم وما ينتج عنه من اعتماد يخضعان لشرط فاسخ ( condition résolutoire ) وهو عدم تحصيل الأوراق التجارية ، والحق المحمل بشرط فاسخ يصلح لأن يتكون منه مقابل وفاء صحيح .

لذلك يعتبر الشيك المسحوب من مسلم الورقة لقيدها في الحساب الجارى الذى له لدى البنك صحيحاً في حدود الميزان الدائن للساحب الناتج من تسليم الورقة . ويكون من أثر دفع هذه الشيكات قيد قيمتها في الجانب المدين من الحساب . فاذا لم تدفع قيمة الورقة في ميعاد استحقاقها جاز للبنك طبقاً لشرط التحصيل أن يجرى قيداً عكسياً <sup>(٢)</sup> حتى بعد إفلاس من سلمها ، ويكون من أثر هذا القيد العكسى أن يلغى البنك ، عملاً ، قيد الورقة التجارية من الجانب الدائن من الحساب الجارى للعميل . ولكن القيد الخاص بوفاء الشيك يظل ثابتاً في الجانب المدين من الحساب .

§ ٣٤٩ — من الزى يلتزم بتقديم مقابل الوفاء : يلتزم صاحب الشيك أو الأمر غيره بسجبه لدمته أداء مقابل وفائه ، ومع هذا يظل الساحب لدمته غيره مسئولاً شخصياً قبل المظهرين والحامل دون غيرهم ، والمستفاد من هذه القاعدة أن الساحب هو المزم بتقديم مقابل الوفاء الى المسحوب عليه . فاذا حصل السحب لدمته الغير لزم الأمر بالسحب بتقديم هذا المقابل ، لكن الساحب لدمته غيره يظل مسئولاً قبل المظهرين والحامل عن وجود هذا المقابل ، كذلك يظل ملزوماً قبل الضامن الاحتياطى اذا أوفى نيابة عن أحد المظهرين لأنه يحل محل مضمونه في جميع ماله من الحقوق . وتنفيذ عبارة « دون غيرهم » أن الساحب لدمته غيره . وهو الساحب الظاهر . لا يضمن وجود المقابل اذا أوفى المسحوب عليه دون أن يكون لديه مقابل ، لأنه يعلم ، في هذه الحالة ، أنه يوفى لمصلحة الأمر بالسحب لا لمصلحة الساحب الظاهر .

وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة إنكار وجود المقابل أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء في وقت انشاء الشيك ، فان لم يثبت ذلك كان ضامناً وفاءه ولو عمل البروتستو بعد المواعيد القانونية ( م ٤ فقرة ٣ ) .

(١) La clause sauf encaissement.

(٢) Contre passation.



ومع عدم الاخلال بالأحكام الجنائية التي سنينها فيما بعد ، نصت المادة ٦٩ من المشروع على الحكم بغرامة جبائية لا تتجاوز خمسمائة قرش على كل من أصدر شيكا ليس له مقابل وفاء سابق على إصداره .

§ ٣٥٠ - في مقابل الوفاء الجزئي : قد يسحب الساحب شيكا تربو قيمته على ماله لدى المسحوب عليه ويسمى « الشيك ذو مقابل الوفاء الجزئي » . وقد ينما ذهبت محكمة النقض الفرنسية إلى اعتباره كالشيك الذي ليس له مقابل وفاء وإلى أن المسحوب عليه يجوز له أن يتمتع عن الوفاء حتى في حدود هذا المقابل الجزئي ( نقض فرنسي ١٥ مارس ١٩٠٥ ، د ، ١٩٠٥ ، ١ ، ٣٧٧ ) . وأخذ بعض الشراح بهذا الرأي وقالوا بعدم قابلية مقابل الوفاء للتجزئة وإن الشيك يعتبر باطلا بكل قيمته وأن الحامل لا يملك مقابل الوفاء الجزئي ( بوانيل بند ٨٣٦ وتعليق لا كور على حكم النقض السابق ) . ولم يقل أحد بهذا الرأي بالنسبة للكيميالة ذات مقابل وفاء جزئي . وليس من المفهوم قصر عدم قابلية مقابل الوفاء للتجزئة على الشيك دون الكيميائية . على أن المادة ٣٤ من المشروع فقرة ثالثة حسمت هذا الخلاف فقضت بأنه إذا كان مقابل الوفاء أقل من مبلغ الشيك جاز للحامل اقتضاء الدفع بقدر ما هنالك من مقابل وفاء تطبيقاً لقاعدة ملكية الحامل لمقابل الوفاء المقررة في المادة ١٧ . وبلا حظ أن الخيار يكون للحامل فيجوز له المطالبة بمقابل الوفاء الجزئي بوصفه مالكانه . وسنرى فيما بعد أن للمسحوب عليه حق إلزام الحامل بقبول الوفاء الجزئي تخفيفاً لمسؤولية الموقعين على شيك .

§ ٣٥١ - مقابل الوفاء في قانون العقوبات : نصت المادة ٣٣٧ عقوبات على أنه « يحكم بهذه العقوبات <sup>(١)</sup> على كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » . ونلاحظ على صياغة المادة ما يأتي :

(أولاً) قالت المادة « يحكم بهذه العقوبات على كل من أعطى » وجاء في الأصل الفرنسي ( émis ) وصحتها « أصدر » .

(١) العقوبات التي تشير إليها المادة هي الحبس أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرها أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .



(ثانياً) ذكرت المادة كلمة «رصيد» وجاء في الأصل الفرنسي (provision) وصحتها «مقابل وفاء» وهو الاصطلاح الذي استعمله القانون التجاري. أما كلمة «رصيد» التي استعملت في المادة ٣٣٧ عقوبات، فهي لا تؤدي المعنى المنصود من (provision) بل هي تطلق على (provision) . والرصيد يضمن على نتيجة الحساب دون أن تفيد إذا كان هذا الحساب دائناً أو مدينياً. ويقال «الرصيد الدائن» أو المدين *solde créditeur ou débiteur* على أنه إذا أضفت كلمة رصيد للدلالة على (provision) فما هي الكلمة التي توضع للدلالة على (provision)؟ ومن الخطأ استعمال كلمة للدلالة على عدة معاني.

(ثالثاً) قالت المادة «رصيدة قائم» وفي النص الفرنسي (provision) ولا تؤدي كلمة قائم المعنى المنصود، ونرى أن يقال «موجود من قبل» أو «سابق».

(رابعاً) قالت المادة «رصيد قائم وقابل للسحب» وبمقابلها في النص الفرنسي (provision) ونفضل أن يقال «مقدور التصرف فيه» كما أنه لا يحسن استعمال كلمة «سحب» لأن القانون التجاري وقانون عقوبات في المادة ٣٣٧ عقوبات وردت فيهما كلمة «سحب» بمعنى آخر، وهو إنشاء ورقة تجارية، ومنها اشتقت ألفاظ كثيرة، كالساحب، والمسحوب عليه.

(خامساً) جاء في المادة ٣٣٧ «أو سحب بعد إعطاء الشيك» وبمقابلها بالفرنسية (retiré) وصحتها «استرد» لأن كلمة سحب خصصت للمعنى الذي أمرنا إليه آنفاً. واستعمال كلمة سحب يفضي إلى تضليل من قبل المفسر القانون التجاري. لذلك أرى أن تقرأ المادة بالصيغة الآتية:

«يحكم بهذه العقوبات على كل من أصدر سوء نية شيكاً ليس له مقابل وفاء سابق يمكن التصرف فيه أو كان المقابل أقل من قيمة الشيك أو استرد بعد إصدار الشيك كل المقابل أو بعضه بحيث لا يبقى الباقي بقيمة الشيك أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع» (م ٧٣ من قانون الشيك).

§ ٣٥٢ — في شروط صحة مقابل الوفاء في القانون الجنائي. يشترط لصحة المقابل أن يكون موجوداً من قبل؛ وأن يكون مقدور التصرف فيه.



(١) رجوع مقابل سابق : يجوز افتراض أحد أمرين أو لهما أن يكون  
المقابل موجوداً قبل تقديم الشيك إلى المسحوب عليه وثانيهما أن يكون المقابل  
موجوداً قبل إصدار الشيك .

وجرى العمل في انكسار على أنه يكفي أن يكون المقابل موجوداً قبل تقديم  
الشيك ، لكن القانون الفرنسي ومعظم القوانين الأجنبية اشترطت وجود المقابل  
قبل إصدار الشيك <sup>١</sup> وحتى في القوانين الأجنبية التي تبيح إصدار شيك له ميعاد  
استحقاق <sup>٢</sup> فهي اشترطت أن يكون مقابل الوفاء موجوداً قبل إصدار الشيك وهذا  
هو ما أخذ به القانون المصري إذ اشترطت المادة ٣٧٧ ع والمادة ٧٣ من قانون  
الشيك وجود المقابل قبل إصدار الشيك . أي أن يكون المقابل موجوداً في اللحظة  
التي يسلم فيها الساحب الشيك إلى المستفيد .

على أن تشدد القانون المصري في اشتراط وجود مقابل الوفاء قبل إصدار الشيك  
لا ترتب عليه نتائج ذات بال . ذلك لأنه إذا وجد المقابل في الفترة الواقعة بين إصدار  
الشيك وتقدمه تعذر في أغلب الأحوال اثبات عدم وجود مقابل الوفاء في وقت  
إصدار الشيك ، ولا تعرض الساحب لأي جزاء . ومن الأمور المؤلفة أن يقدم  
الساحب المقابل بعد إصدار الشيك . أو أن يخص الساحب من البنك المسحوب عليه  
على وعد بدفع شيك عند تقدمه . وعلى قبيض ما تقدم بعد المقابل معدوماً إذا قدم  
المقابل بعد تقديم الشيك . إلا أن القضاء الفرنسي <sup>٣</sup> قضى بأنه إذا وجد المقابل  
في تحرير الوفاء فلا يمكن تحرير بروتست . وبما أن الحامل لا يصيده أي ضرر  
بسبب انعدام المقابل فلا يستطيع أن يدعى مدنياً لتحرير الدعوى العمومية

١ - في القانون الفرنسي من قبل ٢٠ يونيو سنة ١٨٧٣ ، قانون المصارف  
مادة ٥٠٦ ، في قانون المصارف من قبل ١٨ يونيو سنة ١٩١٨  
٢ - في القانون الفرنسي من قبل ١٨ يونيو سنة ١٩١٨ ، المادة ٣٤٠ ، الشيك المستحق عند مضي مده  
من المدة ١٨٠ يوم ، المادة ١٨٠ ، قانون البراءة في المادة ٣٦٥ .  
٣ - هذا الشك يندى المسحوب به فرصة اجتماع القود اللازمة للوفاء ، وبما أن قوانين  
هذه الدول أخذت باتفاقية جنيف فقد أبدت هذا النوع من الشيكات .

٤ - دوي ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢ ، د ١٩٠٥ ، ١ ، ٣٧٧ .



ضد الساحب وشر كائه . ومن جهة أخرى إذا جاء مقابل الوفاء متأخراً ، فهذا لا يمنع من تداوله بعد ذلك تداولاً صحيحاً بين حملته المتعاقبين .

( ٢ ) أنه يكون المقابل مفروضاً النصرف فيه : ومعنى هذا أن يكون حق الساحب قبل المسحوب عليه محققاً ومستحق الوفاء ونقداً ، وليبيان ذلك نقول :

( أ ) يجب أنه يكون المقابل محققاً : أى لا يكون معلفاً على شرط واقف يؤثر في وجود الدين ، ويعتبر الحق محققاً أى ناجزاً إذا كان معلفاً على شرط فاسخ ، إنما إذا تحقق الشرط انفسخ قبل تقديم الشيك التزم الساحب بأن يوجد فوراً مقابل وفاء جديد وإلا تعرض لعقوبة استرداد المقابل .

( ب ) يجب أنه يكون مسحوب الدوام : أى أن لا يكون حق الساحب مقترناً بأجل يؤخر وفاءه . ويعتبر الشيك مسحوباً بلا مقابل إذا كان حق الساحب قبل المسحوب عليه يمثل ثمن بضاعة لم يدفع بعد في يوم إصدار الشيك ، لأن المقابل لا يعد موجوداً إلا في اليوم الذي يحل فيه الأجل .

( ج ) يجب أنه يكون الحق معيناً بنقود : أى دون حاجة إلى اللجوء إلى اتخاذ أى إجراء لتعيين مقداره . فإذا أودع الساحب أوراقاً مالية لدى بنك فلا يعتبر مقابل وفاء مقدور التصرف فيه ولو كانت قيمة الشيك أقل من قيمة هذه الأوراق .

( د ) يجب أنه يكون في مفروض الساحب النصرف في المقابل بشيك : يجب أن يستطيع الساحب النصرف في حقه لدى المسحوب عليه بشيك ، أى أن يكون المسحوب عليه على استعداد لدفع قيمة الشيك ، وأنه صرح للساحب بسحب شيكات عليه ، وبعبارة أخرى يجب أن يتفق صراحة أو ضمناً بين الساحب والمسحوب عليه على أن يكون الأول حق استيفاء حقه بشيك مسحوب على الثاني ( بند ٣٤٦ )<sup>(١)</sup> ، فلا يعتبر مقابل الوفاء موجوداً إذا سحب البائع شيكا على المشتري الذي لم يصرح

(١) ليون كان وريثولت ج ، بند ٥٦٩ ولا كور بند ١٤٤٧ وبوترون ، الشيك ،



له بدفع الثمن بهذه الطريقة ولو حل ميعاد الدفع ، لأنه لا يجوز تعريض المدين بدون رضائه لمخاطر البروتستو وغيره من أحكام الشيك . إنما اذا كان المسحوب عليه صيرفياً فتمد قضي العرف باستعمال الشيك كوسيلة لايفاء ما في ذمته للغير .

ولسكى يعتبر المقابل مقدور التصرف فيه يجب أن يكون مستقراً لدى المسحوب عليه ، لذلك لا يعد مقابل وفاء حق الساحب قبل أحد الأغيار .

واذا كان للساحب حق سحب شيك فلا يشترط أن يكون محرراً على المطبوع الذى سلمه المسحوب عليه الى الساحب . وأخيراً لا يشترط لوجود مقابل الوفاء أن يكون ثابتاً في حساب مفتوح بين الساحب والمسحوب عليه .

§ ٣٥٣ — فى الجزاء الجنائى المترتب على انحراف مقابل الوفاء : لم ينص قانون العقوبات القديم على معاقبة من يسحب شيكاً ليس له مقابل وفاء حتى عند تعديله سنة ١٩٠٤ لأن القانون الفرنسى اذ ذاك كان خالياً من النص صراحة على عقاب من ارتكب هذه الجريمة . لذلك كان تقديم شيك لا يقابله مقابل وفاء لا يعتبر تحت حكم قانون العقوبات القديم نصاً معاقباً عليه ، بل يجب لتوافر هذه الجريمة أن يستعمل الجانى طرقاً احتيالية للحصول على قيمة الشيك ( نقض مصرى ، الدائرة الجنائية ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ) .

وقد تضمن مشروع القانون الفرنسى لصادر فى سنة ١٨٦٥ نصاً يقضى باعتبار إصدار شيك بلا مقابل وفاء جريمة نصب . وقد اعتبرت لجنة المجلس التشريعى الفرنسى هذا الحكم قاسياً . واستنكرت إمكان معاقبة صاحب شيك بجريمة النصب بسبب خطئه فى مقدار ماله لدى البن المسحوب عليه . وحتى إذا قضى بالبراءة بسبب حسن نية الساحب فليس من شئ فى أن المحكمة فى ذاتها تترك أثراً سيئاً ينفمر الناس من لتعامل بالشيكات . لذلك حذف هذا النص ، وأشار فقط الى « تطبيق القوانين الجنائية عند التقضى » . ولما ذاع استعمال الشيك ، وتعرفه الناس بدت ضرورة اتخاذ وسائل شديدة تشجيعاً للتعامل به وحماية للناس ، وصدر قانون ٢ أغسطس سنة ١٩١٧ ، فنص على عقاب من يسحب بسوء نية شيكاً ليس له مقابل وفاء بعقوبة أفل من عقوبة النصب دون إخلال بتطبيق جريمة النصب فى الأحوال



التي يفترن فيها سحب الشيك بطرق احتيالية ، كالاستعانة بشهادة الغير لاثبات وجود مقابل الوفاء أو اصطناع طرق احتيالية (mise en scène) لإيهام الغير بملاءة السحب كسحب شيكات بمبالغ طافية لها مقابل وفاء ، ثم سحب شيك بمبلغ كبير بعد ذلك ليس له مقابل وفاء . إنما لا يكفي لتكوين جريمة النصب إصدار شيك ليس له مقابل وفاء ولو اقترن إصداره بالكذب .<sup>(١)</sup>

ثم بدت المشرع الفرنسي خفة هذه الأحكام وأنها لا تحقق الحماية الواجبة بالشيء فوضع قانون ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ قضى فيه بمرافعة عقوبة النصب . التي شئت الذي ليس له مقابل وفاء ، والعجب أن المشرع الفرنسي في سنة ١٩٢٦ لم يتخذ الخاف التي ساورته في سنة ١٨٦٥ ، بل عاد إلى المشروع الذي وضع في سنة ١٨٦٤ عندما أقره . تقرير عقوبات جنائية تشجيعاً للناس على التعامل بالشيء . في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عدلت الأحكام الخاصة بالشيء ، وقضت بموافقة من سحب شيكا ليس له مقابل أو له مقابل وفاء جزئي ، أو منع المسحوب عليه من دفع شيك بامر الساحب . وقد نقلت أحكام المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المصري من المادة ٦٦ من القانون الفرنسي الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥

٣٥٤ — في أثر جريمة سحب شيك به مقابل وفاء . تفترض هذه الجريمة توافر لشروط الآتية : إصدار شيك ، انعدام أو عدم كفاية المقابل ، سوء نية الساحب .

(١) **إصرار شيك :** تقول المادة ٣٣٧ عقوبات « من أعطى شيكا (émis un chèque) وصحتها كل من أصدر شيكا . ويعاقب القانون على إصدار الشيك (émission) ، أما إنشاء الشيك فقط فلا يكفي لتفوق الجريمة . والإصدار يفترض التسليم أي إعطاء الشيك إلى مستفيد . وبصحح الفساقول عما إذا كانت تقع الجريمة أو قدم الساحب الشيك بنفسه إلى المسحوب عليه وهو يعلم أنه ليس له مقابل وفاء ، قد يقدم الساحب الشيك إلى المسحوب عليه حتى إذا ما امتنع عن الوفاء حرر

<sup>(١)</sup> قضى فرنسي ١٩٢٨ داور الأسبوعي ١٩٢٨ ، ٣٧٣ عن شيك أصدر قبل القانون الفرنسي الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٦



برونستو عدم الدفع . ونرى أن المسحوب عليه يستطيع المطالبة بتعويض من طريق  
الادعاء المدني ويجوز للمنيابة العمومية اقامة الدعوى العمومية على الساحب بتهمة  
سحب شيئ ليس له مقابل وفاء .

وعدم استتباع شيك للشروط القانونية . أى عدم انتظامه ، لا يخرجه من قيمته القانونية ، ويظل معتبراً شيكاً ، وأسرى على صاحبه عقوبة شيك الذى ليس له مقابل ولاء ، كما لو ادعى أن الشيك هو كمية لعدم وجود مقابل الوفاء فى وقت الانشاء والمادة ٣٣٧ لا تعرق بن الشيك لصحيح والشيك المعيب . ويمكن أن تكون ورقة منزعجة من دفتر شيكات ، وأن تسل بظاهرها على أنها أداة ولاء . وأن يكون مفهوماً بين الطرفين . أن يصدر له حسب شيكا بتسليمه المستعبد . فلو سلم له صاحب لى دائنه شيكا حالياً من تاريخ الانشاء أو مقدمه التاريخ ظلت هذه الورقة معتبرة شيكاً .

وقد لا يتطابق تاريخ إصدار الشيت لتاريخ التحقيق الذي حصل فيه الإصدار ،  
 فيحرر الشيت بتاريخ أول أبريل والواقع أنه صدر وتسلمه المستفيد في ٢٣ فبراير ،  
 وهو ما يسمى « الشيت ذو التاريخ المتقدم » . وقد ذهبت معظم  
 الأحكام الفرنسية إلى أن تقديم التاريخ ، أي ذكر تاريخ الإصدار على خلاف الحقيقة ،  
 لا يرفع عن المحرر صفة الشيت ، وتسرى على الساحب المادة ٣٣٧ عقوبات جنائية  
 سواء نيتة . وأما سجنه دون أن يكون له مقابل في تاريخ الإصدار الحقيقي .  
 وأن تقديم تاريخ الشيت واقعة لا تؤثر في صحته ولو علم المستفيد أن الساحب  
 في وقت إصدار الشيت ليس له مقابل وفاء لدى المسجوب عليه ، وأنه اعتمد في قبول

١١ محكمة جح السن ١٢ مايو سنة ١٩٣٢. ١٠٨٠١٠١٠٣٣

۲ اسٹیف بریس ۱۴ دسمبر ۱۹۲۵، [L.P.] ۱۹۲۵، ۱، ۷۸، ۰ نقص  
فرانسی جی ۶ فبرایر ۱۹۳۶، داؤد اور افسوسعی ۱۹۳۶، ۱۳۳، ۰ نقص فرانسی جی  
۳ مئی ۱۹۳۹، راسخو اعظمی، ۱۲۹۵، ۳۹، ۰ کھلم دکا لفظ "سیت" کی میں  
نقص جی فرانسی ۹ اکتوبر ۱۹۴۰، جاریہ ایچ کے ۲۹ — ۳۰ نوٹیر، اجبہ "معمہ"  
لے نون احادی سہ ۱۹۴۱ رقم ۱۱۹ ص ۲۷۵؛ داؤد اور افسوسعی ۱۹۴۱، ۲۱، ۰ افسوسعی  
القضانی ۴۱، ۱۶۴۷، ۰ تعمیق باستیوں وسی ۱۹۴۰، ۱، ۱۴۹

١٣) قض فرنسي ، الدائرة الجنائية ، ٣١ يونيو سنة ١٩٣٦. *Id.* ١٥١ — ١٦  
١٤) ٦ فبراير سنة ١٩٣٦. *Caz. Pol.* ٣ مارس سنة ١٩٣٦



الشيك : على قدرة الساحب في إيجاد هذا المقابل في اليوم المحدد للوفاء ، أى فى التاريخ الثابت فى الشيك ، ذلك لأن الشيك بطبيعته ورقة مستحقة الوفاء فى يوم إصداره الحقيقى <sup>(١)</sup>. ونحن نأخذ بما ذهب إليه القضاء الفرنسى ، لأن الشيك بطبيعته ورقة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع ، فهو أداة نقدية <sup>(٢)</sup> ، تغنى عن استعمال النقود ، وليس أداة ائتمان : والواقع أن الساحب اذا أراد أن يحصل على ائتمان من المستفيد فى مقدوره أن يحرر كميالة صريحة ، لا أن يلجأ إلى الشيك لاجراء عملية ائتمان ، فبشوه الشيك ، ويخرجه عن وظيفته والغالب أن يستعين الساحب بالشيك لاقتناص ثقة دائنه ، وإيهامه بكفايته المالية : وأنه من الطبقة الاجتماعية التى تتعامل بالشيك .

وقد جرت فى مجلس النواب فى جلسة ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ مناقشات حول المادة ٣٣٧ لانتفق مع طبيعة الشيك ولا مع وظيفته الاقتصادية : فقد ورد على لسان بعض الخطباء « لا يمكن المطالبة بالقيمة المحررها الشيك إلا عند حلول موعد الاستحقاق . وأن المقصود هو وجود المبلغ وقت الاستحقاق » وقد وافق مندوب الحكومة على هذا التفسير : مع أن الشيك لا يمكن أن يكون له ميعاد استحقاق ، فهو بطبيعته يمثل ديناً مستحق الأداء منذ اللحظة التى يتسلمه فيها المستفيد .

ونعود إلى ما كنا فى صدد الكلام فيه ، ونقول إن عيب الشيك اذا كان من الموضوع بحيث يفقد صفته كشيك استحال إلى ورقة أخرى ، فيصير كميالة أو سنداً إذنيماً ، على حسب الأحوال ، ولا تسرى على الساحب عقوبة إصدار شيك بلامقابل وفاء : لأن المستفيد عند تسلمه المحرر يستطيع بمجرد النظر الى الشيك أن يتعرف حقيقة كماله لو ذكر فيه ميعاد للاستحقاق « ادفعوا فى يوم كذا » وكان هذا التاريخ يختلف عن تاريخ إصدار الشيك ، أى اذا كان الشيك يحمل تاريخين ، تاريخاً للإصدار ، وتاريخاً للاستحقاق ( بهذا المعنى نقض أهلى ١٠ / ١٩٢٤ ) .

(١) مونيليه ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ Cuz. pal. ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وعكس ما تقدم تولوز ١٢ مارس سنة ١٩٣١ دالوز الأسبوعى ، ١٩٣١ ، ٣٠٩٤ حيث اعتبر تاريخ إصدار الشيك هو التاريخ الذى يحمله الشيك ، ويجب الرجوع إلى هذا التاريخ لمعرفة إن كان مقابل الوفاء موجوداً من قبل ومقدور التصرف فيه .

(٢) استئناف مختلط ٥ مايو سنة ١٩٢٧ تق ٤٩ ، ٢١٥



(٢) انعدام مقابل الوفاء أو عزم كفايته : يعتبر الشيك بدون مقابل وفاء ويتعرض الساحب للعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات اذا لم تتوافر في المقابل الشروط السالف الإشارة إليها ( بند ٣٤٩ ) .

(٣) سوء نية الساحب : ليس سوء النية هو نية الاضرار بالمستفيد ولكن علم الساحب بعيب مقابل الوفاء أو عدم كفايته : وهي مسألة واقعية تقدرها محكمة الموضوع . فيمكنني علم الساحب بانعدام المقابل ، أو بعدم كفايته لتمام وقوع الجريمة مهما تكن نيته وقت اصدار الشيك .

ومن أحكام المحاكم لفرنسية أن « ا » أصدر شيكا لمصلحة « ب » بمبلغ ١٢٠٠٠ فرنك يدفع في ديسمبر سنة ١٩٢٣ وادعى الساحب أن المستفيد يعلم بانعدام مقابل الوفاء فقضت المحكمة بأن هذا الظرف « ليس من شأنه زوال سوء النية ، وهو عنصر المكون للجريمة ، وأن سوء النية ينتج من أن الساحب يعلم أنه في وقت الاصدار ، لا يوجد مقابل وفاء كاف <sup>(١)</sup> » ولا تكفي نية الساحب في تقديم مقابل الوفاء بعد إصدار الشيك لزوال سوء النية المستنتجة من انعدام المقابل وقت الاصدار . لأن الساحب لا يمكن أن يسيطر على الظروف المستقبلية التي قد تمنعه من تقديم المقابل <sup>(٢)</sup> .

إنما إذا أخطأ الساحب ، بحسن نية ، في مقدار مقابل الوفاء <sup>(٣)</sup> ، أو إذا اعتقد مخلصاً أن المقابل ينتج من وجود أوراق مالية مملوكة له لدى المسحوب عليه ، فلا جريمة <sup>(٤)</sup> .

ولا يمنع علم المستفيد بعدم وجود مقابل وفاء للساحب لدى المسحوب عليه من وقوع الجريمة ، ذلك لأن عبارة المادة ٣٣٧ عقوبات صريحة ولا تحمل

(١) محكمة استئناف باريس ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ Themis ١١ أبريل سنة ١٩٢٥ ؛ وبهذا المعنى محكمة النقض والابرام المصرية ، ١٩ فبراير ١٩٤٠ ( ملحق مجلة القانون والاقتصاد المحدثين الأول والثاني لسنة العاشرة رقم ٧٨ ص ١٣٦ ) .

(٢) محكمة السين ٥ مارس سنة ١٩٢٧ ، Recueil des Sommaires - سيري ، يناير سنة ١٩٢٨

(٣) نقض فرنسي ، جنائي ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ دالوز الأسبوعي ١٩٣٣ ، ٣٩

(٤) نقض فرنسي ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٥ دالوز الأسبوعي ١٩٢٥ ، ٢٢٢



أى استثناء . وهذا الرأى صحيح ولكنه قد يفضى إلى نتائج ظالمة : لأن المستفيد  
الذى يحصل على شيك ليس له مقابل يحصل على سلاح للتأثير به فى الساحب .  
وعلى طريقته يلجأ إليها المرابون وأصحاب مخلات النار . لذلك نرى مع انقضاء  
الفرنس . اعتبار مستفيد شريك فى الجريمة لى ارتكيبها الساحب إذا ثبت أنه  
اشركه فعلا فى ارتكاب جريمة سحب شيك بلا مقابل <sup>(١)</sup> . وهو ما تلايته النقرة  
المادة ٧٣ من المشرع بقدر نصت على عقاب كل من قبض تسم شيك صدر  
فى الأحوال المشار إليها فى الفقرة السابقة (وهى مادة ٣٣٧ عقوبات) مع علمه بذلك .  
ذلك أنه كما اشتدت عقوبة من سحب شيكا له مقابل وفاء كان هذا فى مصلحة  
المرايين ما داموا أنهم لا يعتبرون شركاء إذ أنهم يقرضون أثناء الأسر الموسرة  
أو الموضفين المعوزين ويحملونهم على التوقيع على شيكات حمة تاريخاً لاحقاً للووغ  
رشد أو مطابقاً لغرة الشهر الخديد . ويحتفظون بها إرتقائاً لميعاد استحقاقها  
ثم يسهونها لاقتضاء قيمتها وتقوم الأسرة أو الموظف بوفائها إن كان ذلك فى مقروورها  
خشية المحاكمة الخساسة . وهذا الحكم يقوت على المرايين فصدقه وتعمل هذه الخبة  
غير مؤنة لعقبة والأصل أن المستفيد والمظهرين والمتعافين ومنعهم الشيك لا يحمون  
أية مسئولية جنائية فإذا كل المقابن موجوداً فى يوم إصدار الشيك سم رال بعد ذلك .  
واسمعه تداول الشيك فلا يسأل المظهرين ولا يحملون جنائياً ولو علموا بالعدم  
المتقن . وإذا أصدر لساحب شيكا بدون مقابل استطاع حملته المتعافون تداوله  
دون أن يحموا أية مسئولية جنائية .

ويعتبر شريكاً فى الجريمة كل من قدم عمداً الوسائل الخمسة لإصدار شيك بدون  
مقابل وفاء وكل من ساعد على هذا لإصدار . وتقول المادة ٤٠ عقوبات « بعد  
شريكاً فى الجريمة . . . من أعطى . . . أو أى شئ آخر مما استعمل فى ارتكاب  
الجريمة مع علمه به . أو ساعده بأى طريقة أخرى فى الأعمال المجهزة أو المسهبة  
أو المتعممة لارتكابها » فيعتبر شريكاً لساحب من سلم إليه ورقة الشيك التى حرر فيها  
الأمر بالدفع مع علمه بأن الساحب ليس له مقابل وفاء لدى المسحوب عليه .

(١) نقض فرنسى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ س ١٠٢٨٠ ١٠١٩٠ ١١٩٠

٢ باريس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ س ١٩٢٦ ١٠٢٠ ٩٠٢٠



§ ٣٥٥ — هل تمت محكمة الجناح الزام الساحب برفع قيمة الشيك :

هل يستطيع حامل الشيك الادعاء مدنياً أمام محكمة الجناح لالزام الساحب بدفع قيمة شيك ليس له مقابل وفاء لكي يحصل على الدين الذي ترتب عليه تسليم الشيك وجاه الدين الخامل ؟ الأصل عدم إمكان إجابة هذا الطلب <sup>(١)</sup> ، لأنه ليس استرداداً ، ولأن حق المستفيد سابق على تسليم الشيك . ومحكمة الجناح وهي في العادة ليست مختصة بالحكم في هذا الدين ، لا نصير مختصة بالحكم فيه لمصادفة إثباته في شين . كما أن هذا الطلب لا يعتبر تعويضاً ، لأن الضرر الذي لحق الخامل من جراء تسليمه شيكاً لا مقابل له لم ينشأ من أن الدين الذي توقع وفاؤه ظل بدون وفاء ، لأن تسليم الشيك لم يغير العلاقة القائمة بين الدائن والمدين ، إذ يظل الدين الأصلي الذي من أجله سحب الشيك باقياً . ولا يكون التعويض إلا عن الفعل المنشئ للالزام وكل ما تستطيع المحكمة القضاء به هو إزام الساحب بمصاريف التي يتكبد الخامل للحصول على دينه الأصلي الذي حرر هذا الشيك المعيب وفائه .

وقد تدارك مشروع ما يترتب على هذه الحالة من تعقيد ومن عدم تشجيع الناس على التعامل بالشيكات ، فأعطى للمدعي الذي يستول على قيمة الشيك من المسحوب عليه الخيار بين لقضه ، اعادة ادينه أو القضاء الختائي . فإذا ادعى مدنياً أمام محكمة الجنائية استطاع أن يحصل على حقه بسرعة وبمصاريف قليلة لذلك نرى في المادة ٧٤ على أنه « إذا أقيمت على الساحب دعوى جنائية طبقاً للمادة السابقة حاز المستفيد الذي ادعى مدنياً أن يطلب من قاضي الدعوى العمومية الحكم له بمبلغ مسدود لمبلغ الشين دور أن ينحل هذا الطلب بفضله عند الافتضاء في جميع التضمينات . ومع ذلك فلخامل أن يطالب بدينه أمام المحكمة المدنية إن فضل ذلك » .

§ ٣٥٦ — في صرخة استرداد المقايين أو حبسه (retrait ou blocage)

de la provision : قررت المادة ٣٣٧ عقوبات قاعدة عدم جواز الرجوع في المقايين الموجود لدى المسحوب عليه . فقالت : « يحكم بهذه العقوبات . . . أو استرد بعد اصدار الشيك كل المقابل أو بعضه . . . أو أمر المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع » وهو ما أسميناه « استرداد المقايين ، أو حبسه » .



ويعتبر الساحب أنه استرد مقابل الوفاء إذا عمل على زوال الحق الذي له قبل المسحوب عليه والذي يتكون منه مقابل الوفاء في العترة الواقعة بين إصدار الشيك وتقديمه للوفاء . أما حبس المقابل فهو منع المسحوب عليه الوفاء وهو أقل خطراً على الحامل ، لأن المقابل يبقى على الرغم من حظر الوفاء موجوداً لدى المسحوب عليه ، وكل ما في الأمر أن الساحب منع المسحوب عليه من دفع قيمة الشيك .

### والآن بماذا يفسر عدم إمكان استرداد المقابل ؟

قد يقال إن هذه القاعدة متصلة بقاعدة ملكية الحامل لمقابل الوفاء ، وأن الحامل ، ما دام أنه يملك المقابل ، فليس للساحب أن يسترده ، أو أن يحبس المقابل لدى المسحوب عليه . ويعترض على هذا الرأي بأنه يوسع نتائج انتقال ملكية الحامل للمقابل ، في حين أن القانون التجاري يؤكد في المادة ١١٤ تجاري هذه الملكية ، ومع ذلك فإن هذه الملكية لا تفيد استقرار المقابل لدى المسحوب عليه ، إذ أن الساحب يستطيع استرداده .

والحقيقة أن عدم الرجعة في المقابل هي قاعدة خاصة بالشيك وهي تتصل بقاعدة قابلية المقابل للتصرف فيه (disponibilité de la provision) . ويجب أن يبقى هذا المقابل بعد إصدار الشيك تحت تصرف الحامل . واسترداد المقابل أو حبسه تحت يد المسحوب عليه ، معناه زوال شرط قابلية المقابل للتصرف فيه . لذلك يتعين حظر الاسترداد أو الحبس واعتبارهما كحريمة سحب شيك بلا مقابل وفاء . ويتفق هذا الرأي مع الوكالة المستفادة من تحرير الشيك . إذ أن الساحب يوكل المسحوب عليه في دفع مبلغ للمستفيد . وإذا كان الوكيل ، في الأصل ، قابلاً للعزل ( ٥٢٧٠ ، ٦٥٠ مدني قديم و ٩١٥ ، ١ مدني جديد ) لكن المتفق عليه أن الوكالة لا تنهى بإرادة الموكل بمفرده متى كانت الوكالة مقررة لمصلحة الوكيل ، أو لمصلحة الغير .

(١) استئناف محتاط ١٣ مايو سنة ١٨٨٠ المجموعة الرسمية المختلطة ٥ ، ٢٥١ و ٧ يونيو سنة ١٩٠٦ مجموعة التشريع والقضاء ١٨ ، ٣٢٠ و ١٣ مارس سنة ١٩١٣ ، ٢٥ ، ٢٣٣ و ٥ مايو سنة ١٩٣٧ ، ٤٩ ، ٢١٥ ، وهذا هو ما أخبر به القانون المدني الجديد حيث نص في المادة ٧١٥ / ٢ على أنه « إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبي ، فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيد بها دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه » .



ومما لا شك فيه أن الشيك يحمل وكالة مقررة لمصلحة المستفيد أو الحامل . وقاعدة حظر الرجعة في المقابل تعتبر تسهيلاً لتداول الشيك وضماناً لملتة المتعافين .

إنما إذا حصلت معارضة صحيحة في الوفاء تعين على المسحوب عليه الامتناع عن الدفع ما دامت المعارضة قائمة . وذلك على التفصيل الآتي :

§ ٣٥٧ — فيمن له من المعارضة في الوفاء : تجوز معارضة طبقاً للأنواع العامة من كل ذي مصلحة لمنع المسحوب عليه من الوفاء ، كدائى الساحب أو الحامل . أو من وكيل تفليسى الساحب أو الحامل . وقد تحصل المعارضة من نفس الساحب ، أو من الحامل . وتقول المادة ٣٢ من المشروع لا تقبل المعارضة من الساحب في وفاء الشيك إلا في حالتى ضياعه أو تفليس حامله .

( ١ ) في معارضة دائى الساحب : لا ترد المعارضة على شيك معين ، ولكن على الرصيد الدائن لحساب الساحب لدى البنك . ويجوز حصول المعارضة إذا كان الحساب بسيطاً . أما إذا كان الحساب جارياً — وتوافرت فيه شروط الحساب الجارى — كانت المعارضة غير جائزة . وتقع المعارضة بحجز ما للمدين لدى الغير طبقاً للأصول المقررة في قانون المرافعات . ويجب على المسحوب عليه أن يقيم وزناً للمعارضة الصادرة من وكيل تفليسة الساحب الممثل لتقابة الدائنين على أى وجه كانت هذه المعارضة .

( ٢ ) في معارضة دائى الحامل : تقع هذه المعارضة بحجز ما للمدين لدى الغير ، وقد ترد على شيك معين وصل الى علم الدائنين وجوده في حيازة الحامل ويجب على المسحوب عليه ، كما في الحالة السابقة ، أن يقيم وزناً لكل معارضة . مهما تكن صورتها ، متى صدرت من وكيل تفليسة الحامل .

( ٣ ) في معارضة الساحب : يترتب على قاعدة عدم جواز الرجعة في المقابل التى قررتها المادة ٣٣٧ عقوبات منع كل معارضة من الساحب تنضى الى حاس المقابل إنما يجوز للساحب المعارضة لدى المسحوب عليه في حالتى ضياع أو سرقة الشيك عملاً بالمادة ١٤٨ / ١٥٥ تجارى . وتحصل المعارضة على أية صورة . وليست المعارضة هنا شبيهة بحجز ما للمدين لدى الغير الخاصة من دائن : وليسكنها



حالة عزل وركس (revocation) يجوز اجراؤها بارسال خطاب عادى الى المسحوب عليه . الا أنه يحسن أن تكون المعارضة في صورة حجز ما للمدين لدى الغير . وإذا مارض الساحب في غير حالتى السرفقة أو التضياع اعتبر سبيء النية<sup>(١)</sup> .

( ٤ ) في معارضة الحامل : يجوز للحامل المعارضة لدى المسحوب عليه في حالتى ضياع الشيك أو سرفقته . ويحسن أن تكون معارضة في صورة حجز ما للمدين لدى الغير : ويعتبر الحامل دائماً لمسارق أو لمن عثر على الشيك .

§ ٣٥٨ — في آثار المعارضة : ليس للمسحوب عليه أن يقيم نفسه وضيقاً . بل يجب عليه أن يترتب حتى يفصل في المعارضة وتسرى عليها كل آثار حجز ما للمدين لدى الغير . وعلى المدين المحجوز عليه المعارضة في صحة هذا الحجز . وإذا كانت المعارضة بخطاب ، أو حاصلة من الساحب ، رفع الأمر إلى قاضى الأمور المستعجلة .

§ ٣٥٩ — في الدركاة المشتركة لجريمتى استرداد أو هبسى المقابيل : لا تقع إحدى هاتين الجريمتين إلا إذا توافرت الأركان الثلاثة الآتية وهى اصدار شيك . وسوء نية ، ولضرر .

( ١ ) استمرار الشيك : لكي تقع هذه الجريمة يجب أن يكون هناك شيك وأن يكون له مقابل وفاء صحيح وقت سحبه وإلا صارت جريمة اصدار شيك بلا مقابل وفاء ، لا جريمة استرداد مقابل وفاء أو حبسه .

وإذا كان الشيك معيباً سرت عليه قواعد الشيك بلا مقابل وفاء ما دام العيب ليس من شأنه أن يحدد الشيك من صفته كشيك مثل ذكر تاريخ الشيك على خلاف الحقيقة إنما لا تقع الجريمة إذا كان العيب الذى لحق الشيك من شأنه أن يعينه إلى سند اذنى أو كميالة ، أو كان لشيك باطلاً . وذهبت بعض الأحكام الفرنسية إلى اعتبار شيك باطلاً إذا خلا من ذكر التاريخ المحكمة جنح السين ١٤ نوفمبر ١٩٢٥ دالوز الأسبوعى ١٩٢٦ - ١٢٠ ) .

( ٢ ) سوء النية : تقع الجريمة إذا علم الساحب ، الذى استرد المقابل أو الذى عارض في الوفاء ، نتائج عمله هذا ، أى إذا علم أن الاسترداد أو المعارضة من أثرها أن لا يدفع الشيك ، وهى نفس القاعدة التى أسلفنا القول فيها بالنسبة للشيك الذى ليس

(١) نقض فرنسى جنائى ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٦ Gaz. Pal. — ٦ يولييه سنة ١٩٢٦



له مقابل وفاء . ولا يقام وزن للبواعث التي خضع لها لساحب ، ولا تمنع مشروعية هذه البواعث من وقوع الجريمة ، وهو ما يترتب عليه اعتبار إصدار الشيك عملاً قطعياً لا رجعة فيه ولو استبان للساحب أنه أصدر الشيك بلا سبب فلا يستطيع استرداد المقابل أو حبسه لدى المسحوب عليه . وكل ما يستطيعه الساحب هو أن يطلب من المستفيد إعادة الشيك إليه . فإذا تعذر ذلك طلب رد قيمته إليه . كما لشترى الذي أوفى ثمن ما اشتراه بشيك ، ثم استشعر بوجود عيب في المبيع ، أو لاحظ عدم مطابقة للعينة . وتقع الجريمة ولو كان تحرير الشيك مترتباً على دين قمار « شيك الكارينو chèque de casino » متى ثبتت سوء نية الساحب ، ذلك لأن الجزاء الجنائي مستقل عن صحة الدين الذي سحب الشيك لوفائه .

(٣) الضرر : ذهب رأى إلى أن الجريمة تقع ولو لم يلحق الحامل أى ضرر بسبب استرداد المقابل أو حبسه ، كما لو استرد الساحب مقابل الوفاء ثم أعاده إلى المسحوب عليه لكي يوفي منه قيمة الشيك عند تقديمه بمعرفة الحامل . وهذا رأى متطرف إلى أقصى حد ، لأنه يخلق صعاباً لا جدوى فيها ، وينفضى إلى إجراء تحقيقات غير مثمرة لمعرفة إن كان الساحب في الفترة بين إنشاء الشيك وتقديمه لم يمس المقابل فليس ثمة أية فائدة عملية من التحقيق ، لأن الحامل لا يعرف إذا كان المقابل استرد أو حبس إلا عند عدم وفاء الشيك وقت تقديمه .

§ ٣٦٠ — الركن الخاص بجريمة استرداد المقابل : يسترد الساحب في أغلب الأحوال مقابل وفاء الشيك إما بالاستيلاء على قيمته ، وإما بسحب شيك آخر ليستولى به على مقابل وفاء الشيك الأول ثم يبادر إلى تقديمه قبل أن يقدم لشيك الأول إلى المسحوب عليه . ويعتبر في حكم الاسترداد زوال الحق الذي يتكون منه مقابل وفاء الشيك بفعل الساحب أو بخطئه ، كأنقضاء حق الساحب لدى المسحوب عليه بأوفاء . أو إبراء ذمة هذا الأخير من الدين ، أو إذا كان للساحب اعتماد مفتوح لدى المسحوب عليه وألغى هذا الحساب المفتوح . ولا يقام وزن لحصول الاسترداد قبل المواعيد المقررة في المادة ١٩١ تجارى أو بعدها ( مادة ٢٩ من المشروع ) . لأن هذه المواعيد خاصة بدعوى الرجوع على ساحب وعلى المظهرين إذا ضاع مقابل الوفاء بفعل المسحوب عليه . أما الاسترداد الذي نحن في صدد الكلام فيه فهو يحصل بفعل الساحب ، إنما إذا استرد الساحب مقابل الوفاء



بعد انقضاء مدة طويلة من تاريخ إصدار الشيك أو أهمل الحامل في خلالها  
في قبض الشيك اعتبر الاسترداد حاصلاً بحسن نية (١).

§ ٣٦١ - الركن الخاص بجريمة حبس المقابل : عرفت المادة ٣٣٧ عقوبات  
(٧٣ من قانون الشيك) حبس المقابل بأنه « أمر المسحوب عليه الشيك بعدم  
المدفع (٢) ». ويفترض القانون حبس المقابل بطريق المعارضة في غير الأحوال التي نصت  
عليها المادة ١٤٨ تجاري (م ٣٢ مشروع) وهي الطريقة العادية لحبس المقابل . وتعتبر  
شبهة بالمعارضة كل الوسائل التي يعتمد اليها الساحب لكي يصبح المقابل غير مقدور  
التصرف فيه ، كمنح المسحوب عليه أجلاً بعد أن كان الدين المقرر في ذمته الذي  
يتكون منه مقابل الوفاء حالاً أو منجزاً : أو شل حركة الحساب الذي للساحب  
لدى المسحوب عليه (٣).

وإذا عمل الساحب على حبس مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه استطاع الحامل  
الرجوع ولو بعد انقضاء المواعيد المقررة في المادة ١٩١ تجاري (م ٢٩ مشروع)  
لأن انعدام المقابل بسبب الحبس نشأ عن فعل منسوب الى الساحب وليس منسوباً  
الى المسحوب عليه .

(١) نقض فرنسي جنائي ١٩ يناير سنة ١٩٢٨ Gaz. pal. ١٢-١٣ فبراير سنة ١٩٢٨

(٢) Soit fait au tiré défense de payer.

(٣) Immobilisation du compte.



## الباب الثالث

### في تداول الشيك

§ ٣٦٢ - في الفرصه من التراول : قد يبقى الشيك الذي تسلمه المستفيد في يده الى أن يقدمه الى المسحوب عليه لقبض قيمته . إنما يحدث أحياناً أن يتداول الشيك إما بقصد تحصيل قيمته فيسلمه المستفيد الى وكيل يقوم بتقديمه الى المسحوب عليه لقبض قيمته لذمة الموكل . وإما أن يسلمه على وجه الرهن إلى أحد الأغيار بوصفه دائناً مرتبهاً أو حائزاً للرهن « عدلاً » مع الالتزام برد الشيك إذا قام المدين الراهن بوفاء الدين . وقلما يلجأ التجار الى هذه الطريقة بسبب قصر مواعيد الرجوع في حالة عدم الوفاء فيتعرض الدائن المرتهن ، وهو الذي يحور عادة الرهن مدة أطول من هذه المواعيد . الى صعاب إذا لم يتم المسحوب عليه بوفاء الشيك . وقد يتداول الشيك بأن ينقل المستفيد ملكيته الى شخص آخر ، وفي هذه الحالة يتداول الشيك كالكبيالة ، ولو أن هذا التداول محدود المدى بسبب قصر المواعيد الواجب تقديم الشيك في خلالها للوفاء للابقاء على حق الرجوع وخوف ما تقدم أن تداول الشيك قد يكون على وجه التملك أو الوكالة أو الرهن .

ومهما يكن الغرض من تداول الشيك فإن طرق تداوله متشابهة ، ولكنها تختلف باختلاف الكيفية التي تحرر بها . فإذا كان الشيك إذنيّاً تداول بالتظهير ، وإذا كان لحامله تداول بالمناولة من يد الى أخرى ، وإذا كان إسمياً تداول بحوالة الحقوق المدنية .

§ ٣٦٣ - في الأهلية : يشترط لتداول الشيك أن يكون الطرفان متمتعين بالأهلية ما دام تداوله يستند الى عقد تم بين من سلمه ومن تسلمه . فإذا كان تسليمه بقصد تحصيل قيمته وجب أن يكون للمسلم أهلية اقضاء قيمته ، لذلك يجوز للناصر المأذون له بإدارة أمواله أن يقتضى دخله بواسطة شيك ، إنما لا يشترط في المتسلم



وهو الوكيل ، أن يكون كامل الأهلية لأن ما يجريه من الأعمال ينصرف أثره الى موكله ، لذلك يحوز أن يكون ناقص الأهلية ، ويجوز للقاصر غير المأذون له في الادارة أن يكون وكيلاً . فيكون له من الحقوق بالنسبة لموكله أكثر مما له من الحقوق بالنسبة لنفسه . وإذا كان الغرض من التداول نقل ملكية الشئ وجب أن يكون المسلم والمتسلم الأهلية اللازم توافرها في الساحب والمستفيد . فالمسلم ، كالمساحب ، يتصرف في مقابل الوفاء الموجود لدى المسحوب عليه ، والمتسلم كالمستفيد ، يتلقى ملكية مبلغ الشئ .

§ ٣٦٤ - في الشيك الاسمي . وهو الشئ المسحوب لمصلحة شخص معلوم . وصيغته « إ دفعوا إلى محمد علي » . ولا يجوز تداوله إلا طبقاً لأوضاع حوالة الحقوق المدنية وينتج ما لهذه من آثار ( م ٣٠٣ من القانون المدني الجديد وما بعدها ) . ولهذا السبب لا يتداول الشئ الاسمي إلا بعمر . ويقتصر استعماله على الحالة التي يحب فيها تحصيل قيمته بمعرفة المستفيد نفسه . وقد يكون من المميد أن يستطيع المستفيد تكليف غيره بتحصيل قيمته باسمه ، لذلك يحوز تظهيره إلى وكيل لتحصيل قيمته فقط .

وأشار المشروع الى الشئ الاسمي واشترط أن يذكر فيه « بدون اذن » أو « غير قابل للتداول بالتظهير » أو أية عبارة أخرى تفيد عدم جواز تداوله بالتظهير ( م ١/٦ م و ٢/١٤ ) .

§ ٣٦٥ - في الشيك الادنى : وهو الشئ المحرر لمصلحة شخص معلوم مع النص فيه على شرط الاذن ، وصيغته « إ دفعوا لاذن محمد علي » أو « إ دفعوا الى محمد علي أو لاذنه » أو أية صيغة أخرى تفيد هذا المعنى .

ولا يشترط مشروع قانون الشيكات لتداول الشئ أن يكون منصوفاً فيه على شرط الاذن ( م ١/٦ م و ١/١٤ ) واعتبر أن الأصل في قابلية الشئ للتداول بالتظهير أن يكون محرراً لمصلحة شخص معلوم ، فإذا كتب فيه شرط الاذن كان تزيدياً .



§ ٣٦٦ - في تظهير الشيك : يكفي لتظهير الشيك أن يضع المظهر توقيعه على ذات الشيك ، أو على الورقة المتصلة به « الوصلة » إذا كان الشيك لم يتسع لحمل كل التوقيعات . والتوقيع الحاصل على ظهر الشيك هو الذي يفيد التظهير . فإذا حصل التوقيع على صدر الشيك فقد يستفاد منه أن الموقع ضامن احتياطي ( م ٢٦ / ٢ ) . ويجب أن يكون التظهير خالياً من كل شرط . وكل شرط علق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن ، إذ يجب أن لا يعوق وفاء الشيك أي شرط ( م ١٥ ) .

§ ٣٦٧ - في التفسير الجزئي : التظهير الجزئي باطل ، لأن الحق الثابت في الشيك لا يجوز تجزئته . لذلك لا يجوز لمن يحمل شيكا مظهراً تظهيراً جزئياً أن يقتضى قيمته من المسحوب عليه ، ولا أن يقيم دعوى الرجوع على الموقعين . وكل ما يستطيع المطالبة به هو اختصاص من ظهر اليه الشيك بدعوى الاثراء بلا سبب بقدر ما قدم اليه من قيم .

ويحوز حامل الشيك أن يظهره الى أي شخص متمتع بالأهلية القانونية ولو كان ملتزماً بوفاء الشيك كالمساحب . ولكل مظهر اليه أن يظهر الشيك من جديد . وفي هذا تقول المادة ١٤ بقرة ٣ . ويصح التظهير ولو للمساحب ولأي ملتزم آخر . ويجوز لهؤلاء تظهيره من جديد . لكن التظهير الحاصل الى المسحوب عليه لا ينتج الآثار العادية للتظهير بل يعتبر بمثابة مخالصة عادية إلا إذا كان المسحوب عليه عدة مؤسسات وحصل التظهير لمصلحة مؤسسة غير التي سحب عليها الشيك . ففي هذه الحالة يكون لكل مؤسسة الى حد ما شخصية مستقلة ، ويكون من الطبيعي أن تسرى فيما يتعلق بعلاقاتها المتبادلة ذات القواعد التي تسرى لو كانت كل مؤسسة مستقلة عن الأخرى استقلالاً تاماً ( مادة ١٥ ) .

ويعتبر التظهير الحاصل من المسحوب عليه باطلاً ( م ١٥ بقرة ٢ ) لأنه مما لا يتفق مع طبيعة الشيك والغرض منه أن تطول مدة بقائه إذ أن الصك الذي من هذا القبيل يجب أن يكون قصير الحياة . أضف الى ما تقدم أن الشيك اذا وصل الى المسحوب عليه فمعنى هذا أنه أوفى قيمته وبالتالي تنقضى العلاقات القانونية التي كانت سبباً لاصداره ولا يكون في مقدور المسحوب عليه بعد ذلك إحيائها من جديد . لذلك يعتبر لتظهير الى المسحوب عليه بمثابة مخالصة ( م ١٥ ) .



٣٦٨٩ - في التطهير على بياض : يجوز أن لا يذكر في التطهير اسم المستفيد وقد يقتصر فيه على توقيع المظهر وهو التطهير على بياض . وهذا التطهير صحيح ويصير حامل الشيك المظهر على بياض مال كاله ، أى أن الحامل الأخير الذى حصل على الشيك بموجب تطهير على بياض يعتبر الحامل الشرعى بغير حاجة الى ملء البياض وفى هذا تقول المادة ١٩ من المشروع : « يعتبر من بيده شيك أنه حامله الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بالتطهير المتصل بعضها ببعض ولو كان آخرها تطهيراً على بياض » .

ويعتبر تطهيراً على بياض التطهير الى الحامل . وفى هذا تقول المادة ١٥ « والتطهير « لحامله » يعد تطهيراً على بياض » : ويشترط لصحة التطهير على بياض أو ما فى حكمه أن يكون توقيع المظهر على ظهر الشيك أو على الوصلة حتى يكون التوقيع للتطهير مختلفاً عن التوقيع بقصد الضمان الاحتياضى وهو الذى يرد على صدر الشيك .

ولحامل الشيك المظهر على بياض أن يداوله باحدى الطرق الآتية :

( ١ ) أن يملأ البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص آخر فإذا كتب اسمه صار مظهرآ اليه كما لو كان التطهير كاملاً طبقاً للأوضاع القانونية . أما إذا كتب اسم شخص آخر سقط اسمه من سلسلة حملة الشيك إذ أن توقيعه لم يرد على الشيك . ولا يتحمل أية مسئولية ما دام أنه لم يوقعه .

( ٢ ) أن يظهر الشيك من جديد على بياض أو يظهره الى شخص آخر تطهيراً كاملاً بأن يوقعه ويتخذ مكانه فى سلسلة حملة الشيك المتعاقبين .

( ٣ ) أن يسلم الشيك الى أحد الأغيار دون أن يملأ البياض ودون أن يظهره . وفى هذه الحالة يداول الشيك كما لو كان شيكاً لحامله .

٣٦٩ - الشيك لحامله : يعتبر الشيك لحامله منفولاً حسيماً يقع تداوله بمجرد المناولة من يد الى أخرى دون اتخاذ أى إجراء آخر . وقد أشارت اليه المادة ٦ ، ٢ فقالت : « والشيك المسحوب لمصاحبة شخص مملوم والمنصوص فيه « أو لحامله » أو أية عبارة أخرى بهذا المعنى يعتبر شيكاً لحامله فإذا « يعين اسم المستفيد بعد الشيك



حامله » وهذا تطبيق للقاعدة التي تقضى بأن الشيك المكتوب فيه عدة شروط للتداول يعتبر قابلاً للتداول بموجب الشرط الأوسع .

ويندر أن تحرر شيكات لحاملها بسبب تعرضها للمزقة أو الضياع . ولا يحرر هذا النوع من الشيكات إلا إذا كان المقصود إخفاء شخص المستفيد . كما لو كان سبب تحريره رشوة أو غير ذلك من الأسباب المخالفة للقانون أو للنظام العام .

٣٧٠ — في شروط نملك الشيك بالنظر : ينقل التظهير ملكية الشيك إلى حامله الشرعى وهو من آل إليه الشيك بسلسلة غير منقطعة من التظهيرات بشرط أن يكون حسن النية على التفصيل الآتى :

( ١ ) تسلسل التظهيرات : نصت المادة ١٩ على أنه « يعتبر من يملك الشيك أنه حامله الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بالتظهيرات المتصلة بعضها ببعض » ومن ثم تثبت ملكية الحامل للشيك بالتحقق من اتصال التظهيرات بعضها ببعض فتتكون منها سلسلة متصلة غير مقطوعة . وقد أفصحت المادة ٣٩ فقرة ٢ عن معنى المقصود من هذا التسلسل فقالت : « وإذا أوفى المسحوب عليه قيمة شيك لزمه التحقق من انتظام تسلسل التظهيرات ، وليس عليه التحقق من صحة توقيعات المظهرين » . فالمقصود هو الانتظام الظاهر لأن المسحوب عليه ليس فى مقدوره أن يتعرف صحة التوقيعات الصادرة من المظهرين السابقين .

( ٢ ) حسن النية : ولكى تكون ملكية الشيك بمنجاة من كل مطعن يجب أن يكون الحامل حسن النية . فإذا كان سبب النية التزم برده إلى من زات برده عنه وفى هذا تقول المادة ٢١ : « إذا زات يد شخص عن شيك بحادث ما فإن حامله الذى آل إليه الشيك لا ياتزم برده إلا إذا كان قد حصل عليه عن نية سيئة أو عن خطئه الفاحش » وقد ساوى القانون بين سوء النية والخطأ الفاحش . وسوء النية هو علم الحامل بالعيوب اللاحقة بالتصرف الذى يمكنه من الحصول على الشيك . وإن يصعب على القضاة الوصول إلى اعتبار الحامل سبب النية متى علم أو كان يجب عليه أن يعلم أن من ظهر إليه الشيك غير مالك له أو ليس له حتى التصرف فيه . أو ليس له الأهلية القانونية اللازمة للتصرف فيه ، أو أن النائب الذى ظهر الشيك لم يحصل على التفويض اللازم ممن زعم النيابة عنه .



٣٧١ — في الارتار المترتبة على تملك الشيك بالتظهير : يترتب على تظهير الشئ انتقال ملكية مقابل الوفاء ، وضمان المظهر الوفاء وتظهير الدفوع أى عدم جواز الاحتجاج على الحامل بالدفوع .

في أنه التظهير بنقل ملكية مقابل الوفاء : (١) نصت المادة ١٧ فقرة ١ على أن التظهير ينقل « جميع الحقوق الناتجة من الشيك وعلى وجه الخصوص ملكية مقابل الوفاء » . وفي كل مرة يتم نقل فيها الشيك الى حامل جديد يملك هذا الأخير مقام الوفاء الموجود لدى المسحوب عليه مما يترتب عليه النتائج الآتية :

١ — لا يستطيع المظهر أن يسترد المقابل ، كما أن الساحب لا يستطيع ذلك إضراراً بالمستفيد .

٢ — لا يستطيع دائر المظهر حجز المقابل المملوك لمدينهم : لأن تظهير الشيك معناه تخليه عن المقابل وصيرورة الحامل الجديد مالكا له .

٣ — لا تحول وفاة المظهر أو عدم أهليته اللاحقة للتظهير دون وفاء الشيك . ذلك لأنه أداة وفاء ولا تسرى عليه قواعد الوكالة العادية ، وإذا أصبحت صحيحة تداولت من نظر بسبب هذه الأحداث الطارئة وخوف ما يخاف منه أن يترتب على ذلك ضعف طمأنينة الحامل أو انهيار ثقته ومن ثم يضيق مدى استعمال هذا الصن ( قارن المادة ٣٣ ) .

٤ — لا يستطيع وكيل تفليسة المظهر أن يسترد المقابل بزعم أن المفلس لا يملك حق التصرف في المقابل ونقل ملكيته الى الغير ، ذلك لأن الحامل صار مالكا للمقابل قبل بقابة الدائنين .

ضمان المظهر : (٢) يقع على المظهر ضمان وفاء الشيك ، كما أن الساحب ضامن للوفاء . لكن ضمان الساحب يختلف عن ضمان المظهر . فالساحب لا يستطيع أن يشترط عدم الضمان . وفي هذا تقول المادة ١٣ : « يضمن الساحب الوفاء . وكل شرط يسقط به الساحب هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن » . أما المظهر فهو يستطيع إسقاط هذا الضمان وفي هذا تقول المادة ١٨ : « يضمن المظهر وفاء الشيك إلا اذا شرط



فيه عكس ذلك . لكن قلما يوضع شرط عدم الضمان . وليس من المعقول تقبل شيك يحمل بهذا الشرط .

وهناك صورة أخرى لشرط عدم الضمان ، وقد أشارت إليها المادة ١٨ فقرة ٢ فقالت : « ويحوز له — أى للمظهر — حظر تظهيره من جديد وحينئذ لا يكون ملزماً بالضمان قبيل من يؤول اليهم الشيك بتظهير لاحق » . ولا يحرم هذا الحظر حامل الشيك من تظهيره من جديد ، وكل ما في الأمر أن هذا الشرط يفيد عدم الضمان بالنسبة لحملته اللاحقين . فإذا وضع المظهر شرط عدم التظهير كان معنى هذا أنه يضمن وفاء الشيك الى المظهر اليه فقط ، ولكنه لا يكون ملزماً بالوفاء قبل من يؤول اليهم الشيك بتظهير لاحق .

في تضامن المظهرين : ( ٣ ) إذا تداول الشيك عدة مرات بالتظهير التزم جميع المظهرين بوفاء الشيك على وجه التضامن . وهذا أصل عظيم في قانون الصرف . لكن أهميته لا تبدو إلا في الكميالة بسبب تنقلها من مظهر الى آخر . أما الشيك فهو لا يحتمل كثرة التداول بسبب قصر حياته . على أنه اذا تعدد المظهرون ولم يتم المسحوب عليه بالوفاء جاز للحامل طبقاً للمشروع مطالبة أى منهم بالانفراد أو مطالبتهم مجتمعين على وجه التضامن دون أن يلزم بمراعاة ترتيبهم في المطالبة ( م ٤٩ ) . ولم يأخذ المشروع بما قرره المادة ١٦٤/٢ تجارى من ان مطالبة الساحب فقط تبرى المظهرين ، ومطالبة أحدهم تبرى المظهرين معه الذين لم تحصل مطالبتهم .

عزم الاحتجاج على الحامل بالدفوع : ( ٤ ) تسرى على الشيك قاعدة عدم الاحتجاج بالدفوع ، وهي القاعدة المقررة في الكميالة وقد أشارت إليها المادة ٢٢ فقالت : « ليس لمن أقيمت عليهم دعوى بشيك أن يحتجوا على حامله بأوجه الدفع المبنية على علاقتهم الشخصية بساحبه أو بحامله لسابقين ما لم يكن الحامل عالماً بأوجه الدفع وقصد وقت حصوله عليه مضارة المدين » . وقد وضعت هذه القاعدة لذات الأسباب التي من أجلها قررت بالنسبة للكميالة ( بند ٩٢ ) . فإذا سحب الساحب شيكا لدفع دين قمار ، جاز له أن يحتج على المستفيد بدفع القمار ، ولكنه لا يستطيع الاحتجاج بهذا الدفع على من ظهر اليه الشيك . وقد يكون هذا



الحامل مديناً للمسحوب عليه بقيمة الشيك فاذا قدمه اليه استطاع المسحوب عليه أن يحتج عليه بالمقاصة ، لكن اذا ظهره الى حامل آخر حسن النية امتنع على الصغير في التمسك بالمقاصة التي كان يستطيع الاحتجاج بها على المظهر السابق . ويرد على هذه القاعدة الاستثناءان الآتيان :

١ — يجوز الاحتجاج على الحامل بالعيوب الشكلية ، لأن الحامل يستمد حقه من شكل الصك .

٢ — أشارت المادة ٢٢ الى علم الحمل بأوجه الدفع وقت حصوله على الشيك بقصد مضارة المدين . وهي الحالة التي تمكن المدين من عدم الوفاء . لكن الحامل يظهر الشيك الى شخص آخر ليحصل هذا الأخير على قيمته من المدين بدلا من الاحتفاظ به . فاذا ثبت علم من حصل على الشيك بذلك جاز للمدين أن يمتنع عن الوفاء .

§ ٣٧٢ — في تقرير الشيك لحامله : افترض لقانون تداول شيك حامله بطريق التظهير بدلا من تداوله يدأ بيد : فتنقض بأن هذا التظهير لا يغير من ماهيته وانه يظل معتبرا شيكا لحامله ، وكل ما في الأمر أن المظهر يعتبر ضامنا لوفائه . وفي هذا تقول المادة ٢٠ : «التظهير المكتوب على شيك لحامله يجعل المظهر مسئولا طبقاً لأحكام الرجوع غير أنه لا يترتب على هذا التظهير صيروره الصن « شيكا إذنياً » .

§ ٣٧٣ — التظهير المتراضي : لا يكون التظهير تاماً إلا إذا حصل قبل تحرير البروتستو وقبل انقضاء ميعاد تقديمه وإلا فان يترتب عليه إلا آثار حوالة الخوف المدنية (مادة ٢٤ فقرة ١) . وبعد التظهير الخالي من التاريخ أنه تم في المواعيد القانونية إلا إذا ثبت العكس (م ٢٤ فقرة ٢) كما لو لم يكتب التظهير في البروتستو فيسأل هذا على أن التظهير تم بعد تحرير البروتستو .

§ ٣٧٤ — تناقصه شروط التداول : إذا سحب شيك لمصلحة شخص معلوم ونص فيه في الوقت نفسه على أنه لحمله عند شيكا لحامله . وقد يبدو هذا الحل مناقضاً لنية العاقدين ، ولكنه يشجع تداول الشيك بأيسر طرق التداول أي بموجب الشرط الأوسع .



§ ٣٧٥ - في التظهير التوكيلي : اذا اشتمل التظهير على عبارة « القيمة للتحصيل » أو « القيمة للقبض » أو « بالتوكيل » أو أى بيان آخر يفيد التوكيل جاز للحامل مباشرة جميع الحقوق المترتبة على الشيك » ( م ٢٣ ) . يترتب على ذلك :

( أولاً ) يجوز للملتزمين الاحتجاج على الحامل الوكيل بالدفع التى لهم قبل المظهر ، لكنهم لا يستطيعون الاحتجاج على هذا الوكيل بما لهم قبله من دفع . وفى هذا تقول المادة ٢٣ ٢ : « وليس للملتزمين فى هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفع الجائز الاحتجاج بها على المظهر » .

( ثانياً ) بما أن الحامل لا يعدو أن يكون وكيلاً فليس له أن ينقل ملكية الشيك ، وكل ما يملكه هو أن يظهره تظهيراً توكيلياً . وفى هذا تقول المادة ٢٢ فقرة ١ : « إنما لا يجوز له أن يظهره إلا على وجه التوكيل » .

والوكالة التى تضمنها التظهير التوكيلي لا تنقضى بوفاة الموكل أو بظروء عدم أهليته . فاذا توفى المظهر أو حجب عليه أو فلتسته المحكمة ظل الوكيل ملزوماً بتقديمه للوفاء واتخاذ الاجراءات القانونية (١) . إنما يجوز لورثة المظهر أو لممثله القانونى أو لوكيل تفليسته فسخ الوكالة واسترجاع الشيك ، شأنهم فى هذا كشأن المظهر حال حياته .

وفد بينت المادة ٢٣ الألفاظ والعبارات التى يستفاد منها لصفة التوكيلية للتظهير . لذلك لا يجوز إثبات هذه الصفة بورقة أخرى أجنبية عن الشيك كفاتورة أو إيصال ، ومن باب أولى لا يجوز استنتاج هذه الصفة لتوكيلية من علاقات الأعمال العامة بين الصيرفى وعميله .

(١) خرج المشروع عن قواعد قانون المدنى التى تقضى بأنهم « وكالة يموت الموكل . ( م ٧١٤ مدنى جديد ) . على أنه يمكن الاستناد على المادة ١١٧ مدنى جديد لتمكين الوكيل من قبض قيمة الشيك ، ففى تقول : « على أى وجه كان انتهاء وكالة ، يجب على وكيل أن يصر بالأعمال التى بدأها إلى حالة لا تتعرض معها للتلف » ومنع الوكيل من قبض قيمة الشيك وعدم تحرير البروتستو عند الاقتضاء بمرضان حقوق الموكل « للتلف » .



## الفصل الأول

### في قيود تداول الشيك

قد ترد بعض قيود على تداول الشيك كالتسطير ، أو قيده في الحساب الجاري .

§ ٣٧٦ - في الشيك المسطر<sup>(١)</sup> : من القيود التي وضعت لتقييد حق الحامل في التعامل بالشيك . التسطير وهو عبارة عن وضع خطين متوازيين منحرفين في وسط الشيك من أعلى إلى أسفل ، وقد يذكر بجانبهما عبارة « غير قابل للتداول » . ولو أن القانون المصرى لم يشر إلى الشيك المسطر لكنه مستعمل في الدوائر التجارية والمصرفية .

والغرض من التسطير هو التحقق من دفع قيمة الشيك إلى مالكه الحقيقي تقارباً للأخطار المترتبة على سرقة أو ضياعه . وتحقيقاً لهذا الغرض لا يجوز تقديمه للدفع إلا بواسطة صيرفي ، وبذلك يتعذر على من حازه بوجه غير مشروع قبض قيمته ، إلا إذا تواطأ مع مصرف وهو ما يستبعد حصوله . ولما كانت الشيكات تسحب عادة على مصرف لذلك يجب أن يكون هناك مصرفان أحدهما للدفع والثاني للقبض إنما إذا أوفى المصرف قيمة الشيك المسطر إلى مالكه الحقيقي دون وساطة الصيرفي المعين كان وفاؤه صحيحاً ولا يترتب عليه أية مسؤولية لا انتفاء الضرر ، ولأن الغرض من التسطير هو حماية حقوق المالك الحقيقي . فإذا حصل الوفاء إلى هذا الأخير زالت فائدة التسطير .

§ ٣٧٧ - في أنواع التسطير : التسطير إما أن يكون خاصاً أو عاماً . فالتسطير الخاص<sup>(٢)</sup> هو الذي يقع بكتابة اسم صيرفي أو بنك فيما بين الخطين المتوازيين . والتسطير العام<sup>(٣)</sup> هو الذي لا يحمل أية كتابة بين الخطين المتوازيين ، أو يقتصر فيه على كتابة « وشركاء » فيما بين هذين الخطين . وقد ظهر التسطير العام بعد التسطير

(١) Crossed check; chèque barré ou croisé . وقد أقرت جبهة القوانين استعمال الشيك المسطر عدا الولايات المتحدة حيث لا يرغب الأمريكيون في استعماله .

(٢) Special crossing : barrement spécial

(٣) General crossing : barrement général



الخاص وهو ما يمكن اعتباره رجوعاً الى الوراء . ذلك لأن التسطير الخاص أشد في تقييد تداول الشيك . لكن الانجليز أجازوا للحامل أن يستبدل اسم الصيرفي الواقع بين الخطين بصيرفي آخر . ولما ذاعت هذه العادة درج على كتابة « . . . وشركاه » فيما بين الخطين حتى يتمكن حامل الشيك الأخير من كتابة اسم بنكه . وفي سنة ١٨٧٦ صدر في إنجلترا قانون اعتبر وجود الخطين المنحرفين القاطعين للشيك كافياً لاعتباره مسطوراً . واعتبر ذكر عبارة « وشركاه » لا فائدة منها ويجوز حذفها . وقد حذا القانون الفرنسي حذو المشرع الانجليزي .

§ ٣٧٨ - في مري هو الحامل : يملك حامل الشيك المسطر الحق الثابت فيه لكنه لا يستطيع مباشرة هذا الحق بنفسه بل بواسطة بنك ، ويعد الحامل كفارق الأهلية الذي لا يستطيع إقتضاء حقوقه بنفسه بل بواسطة ممثله القانوني . لذلك يجب على الحامل أن يلجأ الى وساطة بنك لقبض الشيك من البنك المسحوب عليه . ويجب على هذا الأخير أن لا يدفع قيمته الى غير بنك حتى لا يلزم بالوفاء مرة ثانية عملاً بقاعدة « من يدفع خطأ يدفع مرة ثانية » اذا تبين فيما بعد أن الشيك قدمه منور أو سارق .

§ ٣٧٩ - من له من ابراء التسطير : يجوز للساحب أو الحامل أن يسطر الشيك سواء أ كان لحامله أو إذنيّاً أو إسمياً . ويجوز تحويل التسطير اعلم الى تسطير خاص . ولكن العكس غير جائز لأن غرض الحامل أو الساحب أن يحصل الوفاء الى صيرفي مسمى زيادة في الضمان . ولا يجوز شطب التسطير لأنه يتناقى مع الغرض الذي من أجله وضع التسطير ، وعلى المسحوب عليه أن يمتنع عن دفعه والا انشغلت ذمته بالمسؤولية قبل مالكة الحقيقي .

§ ٣٨٠ - الشيك المسطر في مسرور قانون السبطات : نظم المشرع أحكام الشيك المسطر طبقاً للقانون الموحد . فقررت المادة ٤٢ شكل تسطير الشيك سواء أ كان التسطير عاماً أم خاصاً ، وأجاز أن يرد التسطير على كل أنواع الشيكات ، سواء أ كانت إذنية أم لحاملها ، أم إسمية .



ويشترط في التسطير العام أن يكون الفراغ الموجود بين الخطين خالياً من أية كتابة ، أو أن يكون مكتوباً فيه لفظ « صيرفي » ولا يكون التظهير خاصاً إلا إذا كتب فيما بين الخطين اسم صيرفي . ولا يجوز أن يستحيل التسطير الخاص الى تسطير عام ، والا زال الضمان الذي قصد الساحب تحقيقه بتسطيره الشيك تسطيراً خاصاً . ويعتبر باطلا شطب التسطير أو شطب اسم الصيرفي المكتوب فيما بين الخطين . ويعتبر في حكم الشطب كل بيان كتابي يفيد إبطال التسطير .

ولا يجوز للمسحوب عليه أن يوفي شيكا مسطراً تسطيراً عاماً إلا الى أحد عملائه أو الى صيرفي ، ويعتبر عميلاً كل من تسلم من الصيرفي كراسة شيكات لتكون تحت تصرفه ، أو من كان في مقدوره الحصول على هذه الكراسة بسبب العلاقة القانونية التي تربطه بالمصرف .

كما لا يجوز للمسحوب عليه أن يدفع الشيك المسطر تسطيراً خاصاً إلا الى الصيرفي المعين فيما بين الخطين أو الى عميل هذا الصيرفي ان كان هذا الأخير هو المسحوب عليه . انما يجوز للصيرفي المعين أن يعهد بطريق التظهير الى صيرفي آخر بتحصيل قيمة الشيك لكي يتمكن الصيرفي المبين اسمه فيما بين الخطين من تحصيل قيمة الشيك اذا لم يكن له فرع مصرفي في الجهة التي يوجد فيها الصيرفي المسحوب عليه وفي هذه الحالة يتسلم الصيرفي المظهر اليه الشيك بموجب تظهير صحيح لتحصيل قيمته ويوقعه بالتخالص عند الوفاء .

ولا يجوز لصيرفي أن يستحصل على شيك مسطر إلا من أحد عملائه أو من صيرفي ، ولا يجوز له قبض قيمته لذمة أشخاص آخرين عدا من ذكروا ، وكل هذا مجانب لضعاف الضمان الذي يزجيه التسطير ، كما لو تغفل شخص مجهول صيرفياً وحمله على قبول شيك مسطر ثم قبض الصيرفي قيمته لذمة هذا الشخص ثم تبين بعد ذلك أنه حصل عليه بطريقة غير مشروعة كالسرقة ، ولا تعدو هذه الأحكام أن تكون تجميعاً لمبادئ أملاها الحذرو قد سارت على هديها كل المصارف .

§ ٣٨١ - الشيك المصير في الحساب الجاري : يجوز للساحب أو للحامل أن يمنع المسحوب عليه من وفاء الشيك نقداً ، بأن يكتب في الشيك « يقيد في الحساب



الجارى . فاذا خالف المسحوب عليه هذا الشرط صار مسئولاً عن الضرر بمقدار مبلغ الشيك .

والشيك المقيّد فى الحساب الجارى هو من وضع القانون الألمانى ، وكلاهما من اختراع الصيرفيين لمواجهة ضرورات عملية للاقلال من الأخطار التى يتعرض لها تداول الشيك بلا قيد ولا شرط ، وكما أن الغرض من الشيك المسطر هو حماية المستفيد من خطر ضياع الشيك أو سرقة . فكذلك الحال بالنسبة للشيك المقيّد فى الحساب الجارى ، فهو يحقق الطمأنينة ويتقى به خطر السرقة أو الضياع بتسوية قيمته بواسطة قيود كتابية ، لذلك تنشغل ذمة المسحوب عليه بالمسئولية إذا شاب الوفاء شائبة ويكون المسحوب عليه مسئولاً إذا لم يراع شرط القيد فى الحساب الجارى .

والفرق الجوهرى بين هذين النوعين من الشيكات هو أن الشيك المسطر توفى قيمته نقداً ، أما الشيك المقيّد فى الحساب أو « شيك المقاصة » كما يسمى أحياناً ، فهو أداة للمقاصة يعنى عن تحريك النقود أو تداولها ولا تسوى قيمته إلا بالقيد فى جانب « منه » من حساب الساحب ، والقيد فى جانب « له » من حساب الحامل ، أى باجراء عملية نقل مصرفية (virement) ، كما لا يجوز دفع قيمته الى حامله ولو لم يكن له حساب لدى المصرف المسحوب عليه . وجرى العمل فى ألمانيا على أن يقدم الحامل الشيك الى المصرف المسحوب اليه أو يرسله اليه ولو لم تجمه به علاقة أعمال لينقل قيمته الى حسابه فى مصرف آخر . أما حامل الشيك المسطر فلا يستطيع تقديمه بنفسه بل يجب أن يتسلمه مصرف لتحصيل قيمته ، فى حين أن حامل شيك المقاصة . على عكس ما تقدم يستطيع تقديمه مباشرة الى الصيرفى المسحوب عليه . فاذا حرر شيك لمصلحة تاجر وكان مديناً للمصرف المسحوب عليه بمقتضى كبيالة مقبولة جاز وقوع المقاصة بين الدين الثابت فى الكبيالة والمبلغ الثابت فى شيك المقاصة . انما اذا كان الشيك مسطراً وجب أن يكون لحامله حساب جار فى مصرف .

وهذان النوعان من شيكات مفيدان ، لأنه اذا كان الرخاء الاقتصادى يتوقف على تنوع صور الشراكات المعترف بها قانوناً ، فكذلك يمكن القول بأن تنوع صور الشيكات لا يخلو من فائدة كبيرة لأن التنوع يشجع الناس على التعامل بالشيك ، فيختار



كل شخص نوع الشيك الذي يلائم حاجاته . ففي الدول التي لا يكثر فيها استعمال لشيك ، والتي يتفادى فيها الناس اللجوء الى وساطة صيرفي لما يتحملونه من نفقات بسبب وساطته ، يستعمل الشيك المقيد في الحساب ، فضلاً عن كونه يمنع الوفاء بالنقود . لكن وجود هذين النوعين ، حنباً الى جنب ، في تشريع واحد قد يكون سبباً للعاقبة لاحتلال اختلاط النوعين في نظر مستخدمي البنوك ، من أجل ذلك رأت غرفة التجارة الدولية أن تختار كل دولة النوع الذي يوافقها ، فاما « الشيك المسطر » وإما الشيك المقيد في الحساب الجاري « شيك المقاصة » .

وقد بحث مؤتمر جنيف في أول الأمر ، فيما اذا كان من المستطاع توحيد هذين النوعين من الشيكات ، وجعلهما نوعاً واحداً تسري عليه قواعد واحدة . لكن المؤتمر أدرك ما يترتب على ذلك من صعاب في الدول التي قد تنهج هذه الطريقة ، ومن ثم استقر الرأي على أن يجز القانون الموحد هذين النوعين من الشيكات مع بيان أحكامهما ، بشرط أن تتعهد الدول التي لا تعرف قوانينها الشيك المفيد في الحساب بأن تسري أحكام هذا الشيك على الشيك المسطر المسحوب من الخارج ، وتتعهد الدول التي لا تعرف إلا الشيك المسطر بأن يكون للشيك المقترن بشرط القيد في الحساب الجاري المسحوب من الخارج نفس الآثار القانونية التي تكون للشيك المسطر .

ولما كان الشيك المسطر يحقق تماماً المقصود منه وهو الطمأنينة ، وعلى وجه الخصوص اذا كان التسطير خاصاً ، لذلك لم نر محلاً لادخال الشيك المقيد في الحساب في التشريع المصري ، إنما يحسن استعمال التحفظ الوارد في المادة ١٨ من الملاحق الثاني تقريراً لتمامات أحكام الشيك المقترنة بشرط القيد في الحساب الجاري والمسحوب من الخارج والمستحق الوفاء في مصر والشيك المسطر ، وهو ما نصت عليه المادة ٤٢ من المشروع حيث نصت على أن « تسري أحكام الشيك المسطر على الشيكات المشتمة على شرط القيد في الحساب الجاري والصادرة من خارج المملكة المصرية » ومعنى هذا أن الشيك الذي توافرت فيه شروط المادة ٤٣ لا يجوز تقديمه إلا بواسطة صيرفي وأن تقيد قيمته في الحساب أو يعمل على قيده في حساب من تسلمه منه ، وأن يدفع قيمته نقداً ان طلب ذلك باسترجاعه من حسابه ، وإلا تعرض الصيرفي لتعويض الضرر المترتب على مخالفة هذه القواعد بما يعادل مبلغ الشيك .



## الباب الرابع

### في وفاء الشيك

§ ٣٨٢ - في ميعاد تقديم الشيك : يتميز الشيك بأنه مستحق الوفاء لدى الاطلاع (سم ٢٠ يناير سنة ١٩١٥ تق ٢٧ ، ١٢٢) وقد حدد القانون ميعاد تقديمه للدفع ففرض في المادة ١٧١ تجارى بوجوب تقديمه للدفع في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخ فيه اذا كان مسحوبا من البلدة التي يكون الدفع فيها . وأما اذا كان مسحوبا في بلدة أخرى وجب تقديمه في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخ فيه خلاف مدة المسافة . وقضت المادة ١٩٨ تجارى مختلط بتقديم الشيك في ظرف ثمان وأربعين ساعة من تاريخه سواء كان مسحوبا من البلدة التي يكون الدفع فيها أو من بلدة أخرى . ويمتد الميعاد الى اليوم التالي اذا كان اليوم الأخير عطلة رسمية . وسبب تقصير هذه المواعيد هو رغبة المشرع في أن لا يلزم الساحب بالمحافظة على مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه إلى ما لا نهاية حتى لا يتعرض بنوك الودائع لدفع مبالغ جسيمة في أوقات الأزمات أو الذعر المالي فتقدم اليها شيكات مسحوبة منذ عدة أسابيع أو شهور .

§ ٣٨٣ - ميعاد التقديم في المشرع : لما كان الشيك بطبيعته مستحق الوفاء لدى الاطلاع وجب تقديمه للوفاء . وفي هذا تقول المادة ٢٨ فقرة أولى « يكون الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع . وكل بيان يخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن » . ومعنى هذا أن كل ما يكتب على الشيك من بيانات من شأنها

(١) لم يحدد القانون الانجليزي ميعادا للتقديم لكنه يشترط تقديم الشيك في الميعاد اللائق Reasonable time ويحدد العرف المصرفي هذا الميعاد . ويقضى القانون الفرنسي الجديد بأن يكون هذا الميعاد ثمانية أيام إذا كان وقاؤه في فرنسا ، وقضى بحدود أخرى إذا كان مستحق الوفاء في الخارج ( م ٢٨ وما بعدها ) وبهذا المعنى القانون الموحد .



أن تهدر هذه القاعدة أو تعدلها تعد كأن لم تكن . فإذا حمل الشيك تاريخاً لاحقاً لتاريخ إنشائه كان مستحق الوفاء بمجرد تقديمه وميعاد تقديم الشيك للوفاء هو ثمانية أيام بالنسبة للشيكات المسحوبة في المملكة المصرية والمستحقة الوفاء فيها دون تفرقة بين ما إذا كان الشيك مسحوباً من البلدة التي يكون الوفاء فيها أو ما إذا كان مسحوباً من بلدة داخل المملكة المصرية ومستحق الوفاء في بلدة أخرى في داخلها ( م ٢٩ فقرة أولى )

فإذا كان الشيك مسحوباً من أوروبا ومستحق الوفاء في المملكة المصرية وجب تقديمه للوفاء في ظرف عشرين يوماً ( م ٢٩ فقرة ٢ ) .

ويعتبر الشيك المسحوب من قطر واقع على شواطئ البحر الأبيض المتوسط أنه مسحوب من أوروبا أي أن ميعاد تقديمه عشرين يوماً ، مثل سوريا ولبنان وفلسطين والأناضول .

أما إذا سحب شيك من قطر واقع خارج أوروبا أو خارج الأقطار الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط وجب تقديمه للوفاء في ظرف سبعة أيام يوماً ( م ٢٩ فقرة ٢ ) .

منى نبراً المراجعير : نصت المادة ٢٩ فقرة ٤ على أن «المواعيد السالفة الذكر تبدأ من اليوم المبين في الشيك أنه تاريخ إصداره» فهل معنى هذا احتساب اليوم الأول في الميعاد كما تقضى المادة ١٩١/١٩٨ من قانون التجارة الحالي «... في ظرف ... محسوباً منها اليوم المؤرخة فيه ...» أولاً يحتسب هذا اليوم ؟ هناك من الحجج القوية ما يحمل على التردد في الأخذ بالرأيين . فالمادة ٦٥ تنص على أن يوم إصدار الشيك لا يدخل في حساب الميعاد لكن الأعمال التحضيرية لمؤتمر جنيف أيدت وجهة النظر الأخرى أي احتساب يوم الإصدار ضمن الميعاد . ويساعد منطق الشيك على هذا التفسير . لأن الشيك يجوز تقديمه للوفاء في يوم إصداره . ومن ثم يعد ما نصت عليه المادة ٢٩ فقرة ٤ استثناء من الحكم العام الوارد في المادة ٦٥ ، والنص الخاص يقيد النص العام .



وتقديم شيك الى غرفة المقاصة التي يديرها البنك الاهلى المصرى بعد بمثابة تقديم للوفاء ( م ٣١ ) ومن ثم فكل تأخير يقع خطره على غرفة المقاصة ولا يتحملة الصيرفى الذى قدم الشيك الى الغرفة فى المواعيد القانونية .

تقديم الشيك وأيام العطلة : لا يجوز تقديم شيك للوفاء إلا فى يوم عمل ، فاذا وافق تقديم الشيك يوم عطلة رسمية امتد هذا الميعاد الى يوم العمل الأول التالى لانقضاء هذا الميعاد . وتحسب من الميعاد أيام العطلة التى تخللته ( م ٦٤ ) .

مظر الامهال القانونية والفضائية : لا يجوز منح أية مهلة قانونية أو قضائية ، إنما يجوز ذلك فى حالة القوة القاهرة طبقاً للمادة ٥٣ فقرة أولى ( م ٦٦ ) .

استحالة تقديم شيك للوفاء : تناولت المادة ٥٣ : حالة استحالة التقديم ، فقالت « تستطيل المواعيد المقررة لتقديم الشيك . . . اذا حالت دون القيام به عقبة كقوة كالاوامر القانونية التى تصدرها الدولة أو أى حادث قهرى آخر . وعلى حامل الشيك فى هذه الحالة أن يخطر بلا تلوم مظهره بالحادث القهرى بأنه لم يستطع تقديم الشيك . وعليه أن يكتب هذا الاخطار على الشيك أو على الوصلة ويؤرخه ويوقعه » وقد يبدو غربا أن يعطى للحامل حق إقامة دليل ويثبت به بوقيعه ، لكن الصفة لشككية للشيك تبرر الثقة بالحامل والتسليم بصحة ما صرح به من استحالة تقديم الشيك للوفاء .

وعند زوال الحادث القهرى يقوم الحامل بلا تنوم بتقديم الشيك . وهو ما يعتبر وقفا لميعاد التقديم .

فاذا دام الحادث القهرى أكثر من خمسة عشر يوما محسوبة من تاريخ اليوم الذى قام فيه الحامل باخطار مظهره بوقوع الحادث القهرى ، كان للحامل مباشرة حقه فى الرجوع بغير حاجة الى تقديم الشيك .

ولا تعتبر من قبيل الحوادث القهرية الأمور الشخصية البحتة المتعلقة بأشخاص الشيك .

فيما يترتب على اهمال الحامل تقديم الشيك : يجب مراعاة مواعيد التقديم وإلا عد الحامل مهملًا . ونظرية الاهمال معروفة فى الكبيالة ولها نتائج خطيرة



تهدر حق الحامل المهمل ( بند ٢٤٧ ) . ولكن نظرية الإهمال في الشيك ليست بذات بال . ومع أن قانون الشيك حدد مواعيد التقديم لكن هذه المواعيد قد لا تراعى أحيانا لعدم النص في معظم الأحوال على جزاء . فإذا سحب شيك من القاهرة على بنك في أسكندرية وقدمه الحامل بعد مضي عشرين يوما أو أكثر من تاريخ تحريره عد مهملا ، ولكنه لا يفقد حقه في الرجوع . ذلك لأن المسحوب عليه يظل مسئولا متى كان تلقى مقابل الوفاء ، ومن ثم فهو يلتزم بالوفاء الى الحامل ولو بعد انقضاء ميعاد التقديم . وفي هذا تقول المادة ٣٢ فقرة أولى : « المسحوب عليه أن يوفي قيمة الشيك ولو بعد انقضاء ميعاد تقديمه » . وتقول المادة : « للمسحوب عليه » وهي صيغة جوازية ، وكان الأفضل استعمال صيغة وجوبية فيقال : « على المسحوب عليه » . إنما يلاحظ أن هذه المادة منقولة من المادة ٣٢ من القانون الموحد والمادة ١٦ من الملحق الثاني . وقد بحث مؤتمر جنيف فيما إذا كان يجوز إلغاء أمر الدفع الذي تضمنه الشيك بعد انقضاء ميعاد التقديم ، واحتفظ بهذه المسألة بسبب عدم اتفاق الدول . لذلك قات اتفاقية جنيف : « للمسحوب عليه أن يوفي ... »<sup>(١)</sup> .

ويظل صاحب الشيك من ناحية أخرى ملتزماً بوفائه لأنه لا يستطيع الاحتجاج على الحامل بانقضاء ميعاد التقديم .

ولكى تترتب نتيجة على إهمال الحامل يجب أن يكون الساحب قدم مقابل الوفاء ثم زال هذا المقابل . وهو لا يزول باسترداد الساحب إياه لأن الاسترداد جريمة يعاقب عليها القانون . لذلك لا يزول المقابل إلا إذا أفلس المسحوب عليه . ولما كان الشيك لا يسحب إلا على مصرف ، وكان إفلاس المصارف ، وعلى وجه الخصوص المصارف الكبيرة ، نادر الحصول فإن هذا الاحتمال لا يقع في خلد الحامل ، ومن ثم فهو لا يحرص في أغلب الأحوال على مراعاة مواعيد التقديم . وفي كل هذا تقول المادة ٤٥ فقرة ٦ : « ويبقى للحامل حقه في الرجوع على الساحب ولو لم يقع تقديم الشيك الى المسحوب عليه في الميعاد القانوني ، أو لم يعمل بروتستو ، إلا في حال زوال مقابل الوفاء بفعل غير منسوب الى الساحب بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك » .

(١) انظر تعليقاتنا على هذه المادة ، في مجلة القانون والاقتصاد السنة الثالثة عشرة



وإذا كان الحامل لا يفقد حقه في الرجوع على الساحب بسبب إهماله في تقديم الشيك في الميعاد القانوني إلا أن هذا الإهمال قد يكون له أثر في المظهرين والضمان الاحتياطين إذ يفقد الحامل المهمل حق الرجوع عليهم . ولما كان الضمان الاحتياطي نادر الحصول في الشيك<sup>(١)</sup> ، وكان تظهيره من الأمور النادرة أيضاً بسبب قصر حياته لأنه صحت مستحق الوفاء لدى الاطلاع ، ولا يعتمد حامله على ضمان المظهرين لعدم وجودهم ، فإن حامله ، على خلاف حامل الكبيالة ، لا يعنى بمراعاة ميعاد تقديمه ويحتفظ بما يتلقاه من شيكات إلى ما بعد ميعاد تقديمها ثم يقدمها إلى المصرف الذي يقوم بوفائها بلا عناء ما دام أنه تلقى مقابل الوفاء .

§ ٣٨٤ - في الوفاء بالشيك : لكي ينقضى الدين بتسليم شيك إلى الدائن ، يجب أن يتبل الدائن تلقى الشيك ، بدلا من النقود المعدنية ، أو أوراق البنكنوت . وتقول المادة ٣٤١ مدني جديد : « الشيء المستحق أصلا هو الذي به يكون الوفاء ، فلا يجبر الدائن على قبول شيء غيره » . وذهب القضاء الفرنسي إلى أنه يجوز للدائن أن يرفض قبول الوفاء بالشين<sup>(٢)</sup> لأن المدين لا يستطيع إلزام الدائن بقبول شيك يلزمه بالانتقال إلى المصرف لقبض قيمته بدلا من الاستيلاء فوراً على نقود يستطيع التصرف فيها حالا . ويجوز من ناحية أخرى أن يكون لدى الدائن من الأسباب الخاصة ما يحمله على عدم قبول الشيك .

إنما إذا تسلم الدائن شيكا واحتفظ به مدة من الزمن عند قابلا للوفاء بهذه الكيفية فإذا انتوى إعادته وجب عليه إعادته في المواعيد القانونية ، لكن إذا احتفظ به بعد ذلك وأفلس المستحوب عليه صار الدائن مسئولا قبل المدين ( م ٤٥ فقرة ٦ ) . وهناك أحوال لا يخور فيها الوفاء بالدين كالعرض الحقيقي ، إذ تقضى المادة ٣٣٩ من القانون المدني الجديد ، والمادة ٧٨٦ من قانون المرافعات بوجوب أن يكون العرض حقيقياً أي بنقود معدنية أو بأوراق بنكنوت . وتقضى قواعد إنشاء

(١) تشكك بعض الفقهاء في صحة الضمان الاحتياطي في الشيك (Bédarride : Chèques 1874 no. 58) كما أن الفقيه بوترون نازع في فائدته بسبب قصر حياته ( الشيك ص ٢٤٦ ) .

(٢) نقض فرنسي ، التماس ، ٣ مارس سنة ١٩٣٠ س ، ٣١ ، ١ ، ٢٤٩ وتعليق الأستاذ اسمان .



الشركات المساهمة في مصر ، بأن يقع وفاء أسهم رأس المال بالعملة القانونية ، فلا يجوز الوفاء بالشيك . وإذا تسلم الدائن شيكا مسطراً ، وهو الذي لا يدفع إلا بواسطة بنك ، تحمل المدين العمولة التي يتقاضاها البنك . وإذا كان مكان وفاء الشيك في غير الجهة التي يقيم فيها الدائن تحمل المدين المصاريف التي تكبدها الدائن لقبض قيمة الشيك .

§ ٣٨٥ — في الماهية القانونية للوفاء بالشيك : إذا قبل الدائن استلام شيك بدلاً من النقود وفاء لدينه ، فما هي الماهية القانونية لهذه العملية ؟ ذهب بعض الشراح إلى أن هذه العملية هي وفاء بغير الشيء المتفق عليه . ويرد على هذا الرأي أن الوفاء بغير الشيء المتفق عليه هو عملية استثنائية تفترض مديناً مأزوماً لا يستطيع وفاء دينه بنقود فيتفاوض طويلاً مع الدائن لحله على قبول شيء خلاف المتفق عليه ، وتزيد قيمة ما يعرضه المدين على قيمة الشيء المتفق عليه . ولهذا السبب قضى القانون التجاري ببطلان الوفاء بغير الشيء المتفق عليه الحاصل في فترة الرتبة ولو كان عن ديون حالة (م ٢٢٧ تجارى) .

أما الوفاء بالشيك ، فهو طريقة عملية للوفاء . وهي جائزة مادام الدائن لا يعترض عليها ، زائداً إلى ما تقدم أن القانون التجاري قضى بصحة وفاء الديون الحالة إذا تم وفاءها بنقود ، أو بأوراق تجارية ، والشيك يعتبر شبيهاً بالأوراق التجارية (م ٢٢٧ تجارى) .

ويعتبر تسليم شيك وفاء حقيقياً ، ومنذ اللحظة التي يتم فيها تسليمه لا يستطيع الدائن مطالبة المدين بشيء ما ، ولا أن يتخذ قبله أى إجراء حتى اللحظة التي يمتنع فيها المسحوب عاينه عن وفاء الشيك لأى سبب ما ، ويستطيع المدين مطالبة الدائن بتسليمه مخالصة ، وإذا انفق على فوائد ، وقف سريانها فوراً . وإذا أشهر إفلاس المدين بعد تسليم الشيك ، وأريد معرفة إن كان هذا التصرف وقع في فترة الرتبة وهل يجوز إبطاله ، فلا يلتفت إلى الوقت الذي دفعت فيه قيمة الشيك ، بل إلى الوقت الذي تسلم فيه الدائن الشيك . وإذا سلم الشيك وفاء لدين قمار فلا يستطيع الخاسر استرداده تطبيقاً لقاعدة أن الخاسر لا يستطيع أن يسترد ما أوفاه باختياره ، وهي قاعدة أخذت بها المحاكم المصرية . وهذا هو ما قرره المادة ٢٠٢ من القانون



المدنى الجديد فقد نصت على أن « لا يسترد المدين ما أداه باختياره قاصداً أن يوفى التزاماً طبيعياً » .

§ ٣٨٦ — في الفرق بين الوفاء بسبك والوفاء بنقود : يعتبر تسليم شيك الى الدائن وفاء معلقاً على شرط الوفاء ، وهو لهذا السبب لا ينتج في غضون الشرط آثاراً مطابقة لآثار الوفاء بالنقد فهو يختلف عنه من وجهين أولهما يتعلق بصك الدين الأصلي وثانيهما يتعلق بالتجديد .

الوجه الأول : اذا استوفى الدائن دينه نقداً تعين عليه أن يسلم المدين صك الدين ، عرفياً كان أم رسمياً ، أو الحكم المثبت له . لكن الدائن لا يتخلى عن مستنده إذا تسلم شيكا ، لأنه إذا امتنع البنك عن دفع الشيك استحال عليه استرداد المستند في حالة تسليمه الى المدين . وقد يعترض على ما تقدم بأن الدائن يستطيع ، في حالة عدم دفع قيمة الشيك رفع دعوى الرجوع المترتبة على عدم دفع الشيك ، ولكن مصلحة الدائن قد تقضى بالتمسك بالحقوق المترتبة على المستند الأصلي ، لا على الحقوق التي يعطيها له القانون عند عدم وفاء الشيك .

الوجه الثاني : لا يترتب على تسليم الشيك تجديد التعهد وفي هذا تقول المادة ٣٥٤ مدنى جديد : « لا يستفاد التجديد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك » فتبقى كل ضمانات الدين الأصلي لحين وفاء الشيك ، ويحتفظ الدين بصفته الأصلية ويظل المدين مسئولاً عن هذا الدين قبل الدائن . فإذا كان الدين الأصلي مدنياً احتفظ بصفته هذه ولو ظهر المدين شيكا الى دائئه . وإذا كان الدين الأصلي غير مشروع ، ولم تدفع قيمة الشيك ، فلا يستطيع الدائن مطالبة المدين أمام القضاء ، لأن تسليم شيك لا يزيل العيب اللاحق بالدين الأصلي . وإذا كان الدين نمن بضاعة ظل البائع محتفظاً بماله من امتياز على الشيء المبيع وحق استرداده وهي الحقوق المتصلة بدينه الأصلي أى الثمن (م ٦٧ وانظر في كل هذا بند ٢٦٨) .

ويتوقف انقضاء الدين الأصلي الذى بسببه حرر الشيك على شرط وفاء قيمته فإذا لم يتحقق هذا الشرط استعاد حق الدائن حياته وأفاق من حالة السبات التي استغرق فيها بسبب تسليم الشيك . واستطاع الدائن المطالبة بدينه مستفيداً من كل ضماناته . وتعاود الفوائد جريانها من جديد بعد وقفها ويسرى على الدين القديم ، وهو الذى من أجله سلم الشيك ، التقدم الطويل وإذا ترتب على عدم الوفاء في تاريخ معين



سقوط الحق أو فسخ العقد الأصلي وقع السقوط أو الفسخ سواء أكان عدم الوفاء بفعل الساحب أم المسحوب عليه الذي امتنع تعسفاً عن الدفع أو امتنع بسبب إعساره . ولكي يستعيد الدين القديم حيانه يجب على الحامل أن يثبت امتناع المسحوب عليه عن الوفاء بالطرق المبينة في القانون .

ولكن هل يستطيع الدائن أن يرفع الدعوى المترتبة على الشيك أم الدعوى المترتبة على الحق الذي من أجله سلم الشيك ، أو يرفع الدعويين في وقت واحد ، أو على التتابع ؟

يجب على الدائن أن يختار إحدى الدعويين ، لأنه لا يستطيع المطالبة بدعويين عن حق واحد ، لمخالفة هذا للنظام العام الذي يبي تعدد الدعاوى عن دين واحد . ولكن ما هو الحكم إذا كان عدم الوفاء لسبب منسوب الى الدائن ؟ يقع هذا إذا أفلس المسحوب عليه في وقت تقديم الشيك . فلا يستطيع الدائن الرجوع على المدين ، لا بدعوى الرجوع ، ولا بدعوى الدين متى وقع تقديم الشيك بعد انقضاء المواعيد القانونية ( بند ٢٧٤ ) .

§ ٣٨٧ - في الوفاء بواسطة غرف المقاصة : يقع وفاء الشيكات بالمقاصة في محلات أنشئت لهذا الغرض تسمى غرف المقاصة تحصل فيها تسوية الشيكات . ويعتبر تقديم الشيك الى الغرفة بمثابة تقديمه للوفاء . وقد ذاع نظام غرف المقاصة في كل الدول المتحضرة .

ولا تقتصر وظيفة غرف المقاصة على تسوية الشيكات بل إنها تتناول تسوية الكمبيالات والسندات الاذنية التجارية ووثائق الايداع (Warrants) فيتم تحصيل قيمتها بسهولة دون حاجة الى استعمال النقود .

ويتلخص نظام هذه الغرف فيما يأتي :

تقتصر أعمال غرفة المقاصة على البنوك المشتركة في عضويتها ، وتوفد هذه البنوك كل يوم مندوباً يحمل الأوراق التجارية والشيكات التي حل ميعاد وفائها ثم يتسلم هذا المندوب الأوراق التي التزم بنكه بوفائها ولكل عضو في الغرفة حساب جار يقيّد في جانب ( له ) أو ( منه ) الفرق بين قيم الأوراق التي يطالب بدفعها والأوراق التي يطالب بها . وتسهيلاً لعملية التسوية تعقد جلستان في كل يوم يجتمع



فيهما مندوبو البنوك وتوزع في الجلسة الأولى الأوراق التجارية فيقسم كل مندوب الأوراق المسحوبة على بنكه ثم يفحصها ليستبعد منها ما كان معيباً أو ليس له مقابل وفاء الخ . ثم يجتمع المندوبون في الجلسة الثانية للبحث فيما تقع فيه المقاصة ويردون الأوراق التي يرون عدم دفع قيمتها . وتفيد غرفة المقاصة رصيد الأوراق المسلمة من كل بنك ورصيد الأوراق التي تسلمها ، والفرق بين قيم الأوراق المسلمة والمتسلمة . ثم يقيّد الفرق في حساب غرفة المقاصة لزمة كل بنك في حسابه في جانب ( له ) أو ( منه ) ثم يصدق كل مندوب على هذا الحساب ومنذ هذه اللحظة تقع المقاصة وتنقضى حقوق كل عضو بالمقدار الأقل من الحقين بالنسبة لغرفة المقاصة . لأن المقاصة تحصل بين غرفة المقاصة وبين كل عضو ولا تحصل بين أعضاء الغرفة . ويجوز لغرفة المقاصة التحقق من وجود مقابل وفاء بواسطة الاطلاع على دفاتر أعضائها .

٣٨٨٤ - في غرف المقاصة في مصر : بفضل الجهود التي بذلها البنك الأهلي أنشئت غرفة مقاصة في القاهرة في نوفمبر سنة ١٩٢٨ وأخرى بالاسكندرية في ٩ مايو سنة ١٩٢٩ ( بند ٣٢٢ ص ٣٣١ ) ، وتنص المادة الثالثة من لائحة الغرفة المؤرخة ٩ نوفمبر ١٩٢٨ على أن : « الغرض من إنشاء غرفة المقاصة هو أن تقوم بتحصيل الشيكات والأوراق التجارية المشترط فيها محلاً مختاراً أو الأوراق المقبولة وعمليات النقل المصرفي الواجب على أعضاء الغرفة دفعها في يوم التقديم بالجنهات المصرية » وهو ما يستفاد منه أن تقديم الشيكات إلى غرفة مقاصة لا يتم إلا إذا كان الحامل والمسحوب عليه عضوين في الغرفة . وقد التحق بعضويتها إحدى عشر بنكاً في القاهرة وخمسة عشر بنكاً في الاسكندرية . ويجتمع أعضاء الغرفة في مكاتب البنك الأهلي بالقاهرة وبالاسكندرية . وتشرف على إدارتها لجنة برئاسة محافظ البنك الأهلي أو وكيله عند غيابه مكونة من ممثل كل عضو في الغرفة . وتجتمع اللجنة بناء على طلب الرئيس ، أو من تلقاء نفسها بناء على طلب أربعة أعضاء . وتختص بالنظر في قبول أعضاء جدد وفي تعديل اللائحة ، ويتحمل أعضاء الغرفة مصاريفها العامة بالتساوي .

وتقع المقاصة مرتين في كل يوم . ويقوم مندوب البنك الأهلي بإدارة ٢

(١) عدا فصل الصيف فلا تقع المقاصة إلا مرة واحدة في اليوم .

(٢) A.Forte : Les banques en Egypte p. 214-217



عمليات المقاصة . ويجتمع المندوبون ومعهم الشيكات وتحرر قائمة بالشيكات المسحوبة على كل بنك . ولكل عضو حساب جار في البنك الأهلي . ولغرفة المقاصة حساب جار في هذا البنك أيضاً وتجري المقاصة بالنقل بين حسابات الأعضاء وحساب الغرفة . وإذا دخل شيك في عملية المقاصة ولم تدفع قيمته وجب رده بمذكرة يبين فيها أسباب الرد في ظرف ساعة من إقفال آخر مقاصة ، وإلا فلا تقبل بعد ذلك أية منازعة من المسحوب عليه . وتسوى الشيكات المعادة بالنقل بين حسابات الأعضاء لدى البنك الأهلي . على أنه يجوز دائماً لكل عضو أن يطالب عضواً آخر بوفاء الأوراق التي يحملها دون تدخل غرفة المقاصة .

ونصت المادة ٤٥ على أن إثبات الامتناع عن الوفاء يكون بعمل بروتستو أو باقرار كتابي من المسحوب عليه « وإما باقرار مؤرخ صادر من غرفة مقاصة مبين به أن الشيك قدم في الميعاد القانوني ولم تدفع قيمته » .

٣٨٩٩ - في وفاء الشيك طبقاً للمشروع : يكون الوفاء بالنقود المتداولة قانوناً في محل الوفاء فإذا اشترط وفاء شيك بنقد غير متداول في المملكة المصرية جاز وفاءه بنقود مصرية مقومة حسب قيمتها في يوم الوفاء ( م ٣٧ فقرة ١ ) ومعنى هذا أن المسحوب عليه له الخيار بين وفاء الشيك بنقد أجنبي أو بقدر مساو له من نقد بلد الوفاء مقوماً حسب قيمته في يوم الوفاء . ولكي يكون للمسحوب عليه هذا الخيار يجب توافر شرطين أولهما أن يقدم الشيك في الميعاد القانوني وثانيهما أن يدفع في يوم تقديمه .

فإذا لم يتوافر الشرطان أو توافر أحدهما فقط ، كان للحامل « الخيار بين المطالبة بمبلغ الشيك مقوماً بالعملة المصرية على حسب سعرها في يوم التقديم أو في يوم الوفاء . ( م ٣٧ ) . إنما إذا قدم الشيك بعد ميعاد التقديم وقبل المسحوب عليه أن يدفعه فوراً كانت العبرة بسعر الصرف في اليوم الذي انتهى فيه ميعاد التقديم ، ذلك أنه من غير المعقول أن يمكن الحامل بتقديم الشيك بعد انقضاء ميعاد تقديمه أن يعدل مقدار ما وجب في ذمة المسحوب عليه . وفي هذا تقول المادة ٣٧ فقرة ٢ : « وإذا قدم الشيك للمرة الأولى بعد انقضاء ميعاد تقديمه كانت العبرة بسعر اليوم الذي انتهى فيه ميعاد تقديمه » .



ويتبع العرف السائد في مصر لتقويم النقد الأجنبي . ولا يوجد ما يمنع الساحب من أن يشترط سعراً معيناً لحسبان مبلغ الشيك بشرط أن يدون هذا الشرط على ذات الشيك .

وإذا تعين مبلغ الشيك بنقود تحمل اسماً مشتركاً تختلف قيمتها في بلد إصداره عن قيمتها في بلد وفائه ، كان المقصود نقود بلد الوفاء ( م ٣٧ ) . فإذا سحب شيك من انكلترا بالجنهيات على المملكة المصرية وجب وفائه بالجنهيات المصرية في حالة الشك . وتسرى هذه القاعدة إذا كانت النقود المبينة في الشيك لها قيمتان مختلفتان في بلد الوفاء وفي بلد آخر غير بلد الإصدار كما لو سحب شيك من فرنسا بفرنكات على مصر ، كان وفائه بالفرنك الفرنسي ، إلا إذا نص على خلاف ذلك .

**في التوقيع بالتخالص :** إذا أوفى المسحوب عليه قيمة الشيك جاز له طلب تسلمه من الحامل موقفاً عليه منه بالتخالص ( م ٣٤ فقرة ١ ) . وتكتب عادة العبارة الآتية « خالص » إنما يصح أن يكتب لفظ « دفع » أو « وصل المبلغ » الخ . ولا يشترط ذكر التاريخ ، إلا أنه يحسن ذكره لما في ذلك من الفائدة .

والأصل أن يوقع الحامل على الشيك بالتخالص إلا إذا قدم إلى غرفة مقاصة وطبعت عليه عبارة « حصلت فيه المقاصة » .

**في الوفاء الجزئي :** تشجيعاً للوفاء الجزئي وما يترتب عليه من تخفيف مسؤولية المظهرين والموقعين على الشيك قضت المادة ٣٤ فقرة ٢ بأنه « لا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي » ( بند ٢٠١ ) . أي أن المسحوب عليه له حق الخيار في إلزام الحامل بقبول الوفاء الجزئي . وهو حل لا يلائم القوانين التي تقضى بانتقال ملكية مقابل الوفاء إلى حمة الشيك المتعاقبين ، إذ أن نظرية تملك مقابل الوفاء تقضى باعطاء الخيار إلى الحامل المالك لمقابل الوفاء لا إلى المسحوب عليه ، وهي ملكية لا يجوز أن يحرم منها الحامل برفض المسحوب عليه دفع مقابل الوفاء الجزئي . لذلك أدخلت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ قاعدة انتقال ملكية مقابل الوفاء فنصت على حق الحامل في اقتضاء الوفاء بقدر ما هنالك من مقابل ، ومن ثم بصير الوفاء الجزئي لازماً متى طلب الحامل ذلك ( بند ٤٠٢ ) .

والمسحوب عليه اقتضاء بيان الوفاء الجزئي على ذات الشيك ومطالبة الحامل بتحرير مخالصة بهذا الوفاء الجزئي ( م ٣٤ فقرة ٤ ) لفتاً لنظر الغير في حالة تداول



الشيك ، فيقوم دليلاً على التخالص في حالة ضياع المخالصة ، ذلك لأن « التأشير على سند الدين بما يفيد براءة المدين منه يكون حجة على الدائن ولو لم يكن ممضى منه إلا إذا أثبت الدائن خلاف ذلك » ( م ٢٣٠ مدنى قديم و ٣٩٩ مدنى جديد ) . وإذا رفض الحامل كتابة المخالصة على الشيك أو أن يعطى مخالصة أو امتنع عن القيام بأحد هذين الاجراءين جاز للمسحوب عليه أن يمتنع عن الوفاء .

وغنى عن البيان أن كل ما يدفع من أصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة صاحبه ومظهرية وضمانه الاحتياطين ( م ٣٤ فقرة ٥ ) .

وعلى الحامل عمل بروتستو عن القدر غير المدفوع من قيمة الشيك ( م ٣٤ فقرة ٦ ) ويجب تعميم هذا الاجراء على كل الملتزمين بموجب الشيك كالضمان الاحتياطين .

في الجزء المترتب على ذكر مقابل وفاء على مفرد الحقيقة : أشارت المادة ٧١ الى المسحوب عليه الذى يدلى الى حامل الشيك بوقائع غير صحيحة عن مقابل الوفاء ، فيقرر أن ما لديه من مقابل وفاء لا يكفي لوفاء الشيك ، فى حين أنه استولى على المقابل كاملاً . لى يوفى أقل مما لديه منه . وقد يكون لديه مقابل وفاء جزئى ويقرر للحامل أنه استولى على أقل مما لديه ، فتمضت بعقابه بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش وتسرى هذه المادة أيضاً على المسحوب عليه الذى يقرر كذباً أنه لم يستول البتة على مقابل وفاء ، ذلك لأن انعدام المقابل هو الحد الأعلى لقلة المقابل .

والمسحوب عليه الذى يخفى جزءاً من المقابل يرتكب نوعاً من خيانة الأمانة . لذلك يشترط لعقابه أن يكون عالماً بحقيقة المقابل وأنه أدلى عن عمد ببينات غير صحيحة . أما اذا كانت البيانات نتيجة خطأ فلا عقاب ، ويلاحظ أن معاقبة المسحوب عليه بالمادة ٧١ لا تمنع من عقابه بعقوبة جريمة أخرى إن توافرت شروطها .

وتختص المحاكم المدنية بتوقيع الغرامة المقررة فى المادة ٧١ متى ثبت أمامها ارتكاب هذه الجريمة وتحكم بها من تلقاء نفسها فى الوقت الذى تحكم فيه على المسحوب عليه بتضمين الضرر الذى لحق المدعى بسبب كذب المسحوب عليه .



## الفصل الأول

### في شروط صحة الوفاء

لكي يكون وفاء المسحوب عليه مبرئاً لذمته يجب أن يتحقق من توقيع  
الساحب ومن تسلسل التظاهرات وشخصية الحامل .

§ ٣٩٠ — التحقق من توقيع الساحب : إن أول ما يجب أن يعنى  
به المسحوب عليه هو التحقق من صحة توقيع الساحب وذلك بمقارنته بأنموذج  
الامضاء المحفوظ لديه . وهو احتياط تقضى به البداهة لأن الساحب لا يلتزم إلا بتوقيعه  
الصحيح . ويجب أن يكون الشيك خالياً من كل كشط أو إضافة أو تغيير إلا إذا  
صادق الساحب على هذا التغيير بتوقيعه . وإذا اختلفت قيمة الشيك المكتوبة  
بالحروف عن قيمته المكتوبة بالأرقام اتبعت القواعد المبينة في بند ٣٣٤

وإذا كانت المادة ٣٦ فقرة ٢ لا تلزم المسحوب عليه بالتحقق من صحة  
توقيعات المظهرين إلا أنه من المتعين على المسحوب عليه التحقق من توقيع الساحب ،  
إلا أن المحاكم قصرت هذا الواجب على مجرد الفحص البسيط ، فقصت بصحة الوفاء  
إذا كان الفرق بين أنموذج التوقيع المودع لدى المصرف وتوقيع الساحب على الشيك  
غير ظاهر للعيان وقضت بعدم مسئولية المسحوب عليه إذا ثبت أنه لم يرتكب خطأ  
جسماً متى كانت ظروف الوفاء تجعل كشف التزوير عسيراً ، إنما إذا كان  
تقليد التوقيع من الوضوح بحيث يمكن تعرفه بسهولة صار المصرف مسئولاً  
( سم ٢٣ نوفمبر ١٩١٩ ، تق ، ٢٣ ، ٣٠ ) . والذي نراه أن الساحب لا يسأل عن  
صحة الوفاء ولو كان التزوير متقناً ، لأن الإنسان لا يلتزم إلا بفعله ( بند ٤١٢ ) .

§ ٣٩١ — تسلسل التظاهرات وشخصية الحامل : يجب على المسحوب عليه  
أن يتحقق من صحة تسلسل التظاهرات . وتقول المادة ٣٦ فقرة ٢ : « وإذا أوفى  
المسحوب عليه قيمة شيك لزمه التحقق من انتظام تسلسل التظاهرات » .  
والوفاء المبرئ للذمة هو الحاصل لمن حاز الشيك على مقتضى هذا التسلسل  
أى الحائز الشرعى ( ١٩٢ ) .



وجرى العمل على تقديم الشيك الى المسحوب عليه موقعاً عليه من حامله الشرعى بالتخاوص وتقول المادة ٣٣٢ مدنى جديد : « ويعبر ذا صفة فى استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من المدين » . وقد يقع تقديمه بواسطة وكيل بالقبض ، ويتحقق الصيرفى من شخصية هذا الوكيل . ويرى القضاء الفرنسى أن الصيرفى ليس ملزماً بالمبالغة فى التحرى عن شخصية مقدمى الشيكات بسبب كثرة ما يعرض عليه منها فى كل لحظة ( محكمة مارسيليا التجارية ٢٨ مايو ١٩١٤ الشيك ، بوترون ص ٣٤٧ ) .

## الفصل الثانى

### فى ضياع الشيك وسرقته

§ ٣٩٢ - ضياع نسخة وتعمد النسخ : قد يحرق الشيك المسحوب من قطر الى قطر آخر على عدة نسخ ( بند ٢٠٤ — ٢١٠ ) وقد تضيع إحدى تلك النسخ . وقد قضت المادة ٣٨ فقرة أولى بأن لمالكه حق المطالبة بموجب إحدى النسخ الباقية دون أن يلتزم باتخاذ أى إجراء ، ذلك لأن المتعاملين بالشيك حرروا الشيك من عدة نسخ توقعاً لحادث من هذا القبيل حتى لا يتأذى الحامل من ضياع بعض النسخ ( م ١٤٩ تجارى ) .

§ ٣٩٣ - ضياع كل النسخ أو ضياع النسخة الوهمية : قد تضيع كل النسخ المحررة من الشيك . وقد لا يكون الشيك محرراً إلا من نسخة واحدة . ويتوقف قبض قيمة الشيك على اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٨ فقرة ٢ ( م ١٥١ تجارى ) بأن يستصدر صاحب الشأن أمراً من قاضى الأمور الوقفية باستيفاء قيمته بشرط أن يقدم كفيلاً وأن يثبت ملكيته له بكافة طرق الاثبات المقبولة فى المسائل التجارية كالدفاتر إن كان تاجراً أو بالطرق الأخرى التى يقدرها القاضى .

وقد حسمت المادة ٣٨ فقرة ثالثة فى مسألة اختلف فيها الشراح ومحصلها أن حامل الشيك الضائع قد يعرف بعد وفاة قيمة الشيك ويثبت أنه المالك الشرعى له . فهل يجوز له إقتضاء الوفاء مرة ثانية من المسحوب عليه ، ذهب رأى الى أن المسحوب عليه يظل ملزوماً قبل الحامل الشرعى لأنه المالك لمقابل الوفاء ويجب على المسحوب عليه أن يدفع قيمة الشيك مرة ثانية على أن يكون له حق الرجوع



على من قبض قيمته أولاً . فإن بدا عمره رجع على كفيله لأن تقديم الكفيل قصد به كفالة المسحوب عليه لا الحامل الغائب . وذهب رأى ثانٍ — وقد ساد هذا الرأي في دوائر الأعمال — أن الوفاء الأول مبرىء وأنه يترتب عليه انقضاء الدين ، وهو كالوفاء الحاصل الى من بيده سند الدين « من له الحق في الشيء المتعهد به ( م ١٦٧ ٢٣٠ مدنى والمادة ٣٣٣ مدنى جديد » الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته » ) بل قد يكون المسحوب عليه في مركز أحسن ممن بيده سند الدين لأنه لم يدفع إلا بناء على أمر القاضى ولا سبيل له الى مخالفته . وقد أخذت المادة ٣٨ بالرأى الثانى فنصت على أن « الوفاء الحاصل طبقاً لأحكام الفقرة السابقة يبرىء المسحوب عليه قبيل من يكون بيده الشئ ويقدمه بعد ذلك » ( بهذا المعنى بند ٢٠٨ ص ٤٣٢ وهامش ٢ ) .

في معنى الضياع : يجب أن يفسر لفظ « ضياع » بما يتفق مع مجال الشيك . وضياعه معناه زوال اليد بسبب غير إرادى أو عرضى مهما يكن سبب هذا الزوال . لذلك يجوز لمن فقد شيكاً بالسرقة أن يلجأ الى الاجراءات السابق بيانها ، ومتى كان من غير اللازم أن تفسر النصوص تفسيراً ضيقاً فليس تمت ما يمنع من أن يشمل زوال اليد كل زوال بسبب غير إرادى أو عارض كالاختلاس أو سوء استعمال الحق .

في التبعات التى تسرى عليها أحكام الضياع : تسرى أحكام الضياع السالفة الذكر على الشيكات الاذنية . ولا تسرى على الشيكات الاسمية لأن الصيرفى لا يخشى أن يتقدم شخص غير المالك الحقيقى المدون إسمه فى الشيك ، لأن نقله لا يكون إلا بحوالة الحقوق ، ومن ثم فلا يتم وفاء الشيك الاسمى الضائع إلا الى مالكه الحقيقى بعد التحقق من شخصيته .

أما الشيك الحامل فتتبع فى شأنه الاجراءات التى وضعها القضاء المختلط من طريق الاجتهاد بالنسبة لضياع الصكوك التى لحاملها (١) .

§ ٣٩٤ — امتناع المسحوب عليه عن الوفاء : اذا لم يقيم المسحوب عليه بوفاء عند تقديم أمر القاضى فلا يستطيع الحامل الذى فقد الشيك أن يحرر بروتستو ، لأن البروتستو يفترض ضرورة وجود شيك لذلك أعطاه القانون

(١) انظر كتابنا شركات المساهمة بند ٥١٣ وما بعده ، مطبعة جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤٩



حق تحرير ورقة أخرى تسمى « ورقة احتجاج » تحفظ له كالبروتستو جميع حقوقه قبل الموقعين. وتحرر هذه الورقة في مواعيد تحرير البروتستو أى على الأكثر في يوم العمل التالى الذى يلى انقضاء ميعاد التقديم. والاحطارات الواجب إعطاؤها في حالة تحرير بروتستو يجب إجراؤها بالأوجه والمواعيد المقررة في القانون .

§ ٣٩٥ — الحصول على نسخة برل الشيك الضائع : يستطيع من زالت يده عن شيك قابل للتظهير أن يحصل على نسخة منه اذا اتبع الاجراء المنصوص عليه في المادة ١٥٣ من القانون التجارى ( م ٤٠ مشروع ) .

فاذا كان الشيك اسماً جاز لمن ضاع منه الشيك أن يعارض لدى المسحوب عليه ، وأن يطالب الساحب بتحرير نسخة أخرى يترتب على الوفاء بموجبها براءة ذمة المسحوب عليه من كل التزام . فاذا لم يصدع الساحب لهذا الطلب جاز خصمته أمام القضاء للحكم عليه بتعويض وذلك بعد أن يستصدر المالك أمراً من قاضى الأمور الوقتية ويقدم كفيلاً ، على أن يتحمل كافة المصاريف .

إما اذا كان الشيك لحامله فلا يستطيع المالك أن يطالب الساحب بتحرير نسخة أخرى ، وعليه أن يتبع القواعد المتعلقة بضائع الصكوك لى لحاملها ( كتابت : « شركات المساهمة » بند ٥١٣ وما بعده ) .

## الفصل الثالث

### فى الامتناع عن الوفاء

§ ٣٩٦ — فى أموال الامتناع عنه الوفاء : قد يكون امتناع المسحوب عليه عن الوفاء كلياً أو جزئياً . فقد يمتنع لأنه لم يتلق مقابل وفاء الشيك ، أو لأنه ينازع فى هذا المقابل . ويجب على الحامل فى هذه الحالة اثبات هذا الامتناع بتحرير بروتستو أو ما يقوم مقامه ( م ١٩٢ تجارى ) حسب التفصيل المبين فى البند الآتى :

§ ٣٩٧ — فى كيفية اثبات الامتناع عن الوفاء : لى يستطيع الحامل الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من المزمين به يجب أن يثبت امتناع المسحوب عليه باحدى الطرق الآتية .



( أولاً ) إما بعمل بروتستو .

( ثانياً ) أو بإقرار صادر من المسحوب عليه مؤرخ ومكتوب على ذات الشيك مع بيان يوم تقديمه .

( ثالثاً ) وإما بإقرار مؤرخ صادر من غرفة مقاصة مبين به أن الشيك قدم في الميعاد القانوني ولم تدفع قيمته .

ويطلق لفظ « بروتستو » في كل ما يتعلق بقانون شيك على الأقرارين المذكورين في الفقرتين السابقتين — ثانياً وثالثاً — إلا إذا نص على خلاف ذلك .

§ ٣٩٨ — في ميعاد إثبات الامتناع عن الدفع : يكون إثبات الامتناع عن الدفع قبل اليوم الأخير من ميعاد التقديم مهما يكن تاريخه . ومعنى ذلك أنه يجوز تحرير البروتستو في ذات اليوم الذي يقدم فيه الشيك ، وإنما يجوز تحرير البروتستو في يوم العمل التالي للتقديم إذا وقع التقديم في آخر يوم من ميعاده (م ١٩٢ تجاري وم ٤٦ من المشروع) .

§ ٣٩٩ — في شكل البروتستو : نصت المادة ٦٢ على كيفية تحرير الشيك وما يجب أن يشتمل عليه من البيانات . وقد نقلت هذه الأحكام من القانون التجاري الحالي (راجع بندي ٢١٥ — ٢١٦) فيما عدا التعديلات التي تستلزمها طبيعة الشيك . من ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ « وعلى المحضرين أن يكتبوا على الشيك بتوقيعهم ما يفيد عمل بروتستو وتاريخه . وإذا كان إقرار عدم الدفع صادراً من المسحوب عليه أو من غرفة مقاصة وجب على المقر أن يكتب بتوقيعه على الشيك غير المدفوع ما يفيد ذلك » والغرض من هذه الفقرة تمكين الوكيل الذي تسلم شيكاً عمل عنه بروتستو قبل انقضاء ميعاد التقديم من تعرف الآثار الصحيحة للتظهير تفادياً لما يقع عليه من غش في هذا الشأن . ويحسن أن نشير هنا إلى أن التظهير اللاحتي للبروتستو أو لانقضاء ميعاد تقديم الشيك لا يذبح إلا الآثار المترتبة على حوالة الحقوق المدنية (م ٢٤) .

§ ٤٠٠ — اضطار الملتزمين بإثبات امتناع المسحوب عليه : متى حرر البروتستو أو الإقرار الذي يقوم مقامه طبقاً للمادة ٤٥ وجب القيام بالاضطارين الآتين : ( أولاً ) على الحامل في ظرف أربعة أيام العمل التالية ليوم عمل البروتستو أن يخطر مظهره وساحبه بذلك .



( ثانياً ) على المظهر الذي تلقى الاخطار السالف الذكر في يومى العمل التاليين ليوم تسلمه الاخطار أن يحيط مظهره علماً بذلك إلى آخر ما جاء في المادة ٤٥٥ ، ولهذه الاجراءات أهمية قصوى فيما يتعلق بالكيميالة ، لكنها ليست ذات بال بالنسبة للشيك .

§ ٤٠١ — فيما يترتب على عزم اللفطار : لا يترتب على التراخى في الاخطار سقوط حق من وجب عليه الاخطار لكنه يلتزم عند الاقتضاء بتعويض الضرر المترتب على إهماله بشرط أن لا يتجاوز هذا التعويض مبلغ الشيك ( م ٤٧ فقرة ٦ ) .

§ ٤٠٢ — في كيفية اللفطار : لا يلتزم من وجب عليه الاخطار أن يقوم به على صورة معينة فيجوز أن يتم على أى وجه ولو برد الشيك ذاته . على أنه يحسن أن يحصل الاخطار بخطاب مسجل بوصول مرتجع ( م ٤٧ فقرة ٥ ) .

§ ٤٠٣ — الامتناع عن قبول الوفاء الجزئى : قد يتلقى المسحوب عليه مقابل وفاء ولكنه لا يكتفى لو فاء الشيك . وقد قضت المادة ٣٤٤ فقرة ثانية بأنه لا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئى خروجاً على قاعدة عدم تجزئة الوفاء المقررة في المادة ١٦٨ / ٢٣١ مدنى ( ونقابل ٣٤٢ / ١ مدنى جديد ) وعلى الحامل أن يحذر مخالصة بذلك وأن يبين هذا الوفاء الجزئى على ذات الشيك ، وعلى الحامل عمل بروتستو عن القدر غير المدفوع من قيمة الشيك ، على أنه يجوز الاكتفاء باقرار المسحوب عليه كتابة على ذات الشيك ( م ٣٤٤ و ٤٥٥ ) وصحة الوفاء الجزئى مقررة لمصلحة لساحب والمظهرين والضمان الاحتياطيين حيث تبرأ ذمتهم من كل ما يدفع من أصل قيمة الشيك ( م ٣٤٤ فقرة ٥ ) .

§ ٤٠٤ — فى شرط الرجوع بلا مصاريف : قد يدون فى الشيك شرط الرجوع بلا مصاريف ، أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى مثل « بدون تحرير بروتستو » ، وقد أشارت إليه المادة ٤٨ . وهو شرط كثير الاستعمال فى الكميالة لكنه نادر الاستعمال فى الشيك . ولا يعنى هذا الشرط من تقديم الشيك فى المواعيد المقررة ولا من عمل الاخطارات اللازمة بأن يخطر الساحب بما كان من عدم الوفاء ( م ٤٨ فقرة ٢ ) . وإذا عمد الحامل إلى عمل البروتستو على الرغم من الشرط المكتوب تحمل وحده المصاريف .

ويضع الساحب هذا الشرط إذا تشكك فى يسر المسحوب عليه أو فى وجود مقابل الوفاء . وقد صار هذا الشرط غير ذى بال منذ أن تقرر أن الشيك لا يسحب



إلا على صير في ، و يس لصير في من نوع المدينين الذين ينازعون فيما ترتب في ذمتهم من دين قبيل الساحب . ولما كان إقرار المسحوب عليه بالامتناع عن الدفع المكتوب على ذات الشيك يقوم مقام الشيك فإن شرط الرجوع بلا مصاريف يفقد أهميته .

§ ٤٠٥ — في الرجوع بسبب عزم الوفاء : قررت المادة ٤٥ قاعدة رجوع الحامل في حالة عدم وفاء الشيك على المظهرين والساحب « وغيرهم من المزمين به » كالضامن الاحتياطي . ولا يعد المسحوب عليه من المزمين وقد علفت المادة هذا الرجوع على تحرير بروتست أو إقرار كتابي من المسحوب عليه في الميعاد القانوني المحدد في المادة ٢٩

§ ٤٠٦ — في نضام المزمين بالشيك : قررت المادة ٤٩ فقرة أولى قاعده تضامن المزمين بموجب الشيك على وجه التضامن . لذلك يجوز للحامل مطالبة أي منهم بالانفراد أو مطالبتهم مجتمعين دون أن يزم بمراعاة ترتيب التزامهم (فقرة ٢) خلافا لما قرره المادة ١٦٤/٢ تجاري . ولا يبرأ الموقعون الذين التزموا قبل الحامل بوفاء الشيك لمجرد أن أقيمت على أحدهم دعوى بلا جدوى ، بل إن قيام أحد الموقعين بوفاء هو وحده الذي يبرئ الموقعين اللاحقين له . لذلك نصت الفقرة الرابعة على أن الدعوى المقامة على أحد المزمين لا تمنع من مطالبة الباقيين ولو كان التزامهم لاحقاً لمن وجهت اليهم الدعوى بآدي ذي بده . فإذا اختصم أحد الموقعين بلا جدوى جاز للطالب اختصاص أي موقع آخر ولو كان لاحقاً لمن وجهت إليه الدعوى قبل ذلك . ولكل موقع على شيك أوفى قيمته هذا الحق لكنه لا يستطيع مقاضاة الموقعين اللاحقين له ، وهذا ما يستفاد من المادة ٥١ التي قصرت رجوع الضامن آدي أوفى شيكا على ضمته . ومن أجل هذا نصت المادة ٥٢ فقرة ٢ على أن لكل مظهر أوفى الشيك أن يشطب تظهيره وتظهيرات المظهرين اللاحقين له : لأن وفاء هذا المظهر يترتب عليه براءة ذمته ويبرأ معه كل الموقعين اللاحقين له بوصفه ضامناً لهم . وقد يضع المظهر شرط عدم الضمان وحينئذ يسقط عنه التزامه العادي وهو ضمان وفاء الشيك . وتقول المادة ١٨ : « يضمن المظهر وفاء الشيك إلا إذا شرط فيه عكس ذلك » أما الساحب فلا يستطيع البتة إسقاط ضمانه . وتقول المادة ١٣ : « يضمن الساحب الوفاء ، وكل شرط يسقط به الساحب هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن » .



§ ٤٠٧ — في مقرر ما يطالب به الحامل : لحامل الشيك مطالبة من له حق الرجوع عليه بمبلغ الشيك غير المدفوع وبالقوائد محسوبة من يوم التقديم . ولما كان إثبات هذا اليوم لا يتم بإجراء رسمي ، فإنه يجوز إثبات هذا التاريخ بكافة طرق الإثبات العادية . وتحتسب القوائد بالنسبة للشيكات الداخلية بسعر المائدة القانونية ( م ٢٢٦ مدني جديد ) وبسعر ٦ ٪ للشيكات الأخر ( م ٥١ مشروع ) .

§ ٤٠٨ — في الحجز التحفظي : لحامل الشيك المعمول عنه بروتستو أو ما يقوم مقامه أن يحجز بأذن القاضي منقولات الساحب والمظهرين والضمان الاحتياطين حجزاً تحفظياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات ( م ٦٨ مشروع ) . ولا يشترط لاجراء هذا الحجز أن يكون المحجوز عليه تاجراً ، بل يجوز إجراء الحجز التحفظي في جميع الأحوال وهو ما يعتبر خروجاً على قانون المرافعات الذي قصر الحجز على الكمبيالة والسند الاذني .

§ ٤٠٩ — في الرجوع على الساحب : يضمن الساحب وفاة الشيك . وكل شرط يسقط به الساحب هذا الضمن يعتبر كأن لم يكن ( م ١٣ ) . ويسقط حق الرجوع إذا لم يحصل تقديم الشيك ولم يحرر البروتستو في المواعيد القانونية ( م ٤٠ ) . ويختلف الأمر إذا لم يكن للساحب مقابل وفاء لدى المسحوب في وقت إصدار الشيك إذ يبقى الساحب مسئولاً ولو عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة ( م ٤ فقرة ٣ ) وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الإنكار أن من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وفائه في وقت إنشائه ( م ٤ فقرة ٣ ) . ويعتبر في حكم انعدام المقابل استرداد الساحب المقابل أو حبسه بعد إصدار الشيك ومن ثم يظل الساحب ضامناً للوفاء ولو قدم الشيك أو حرر البروتستو بعد الميعاد القانوني .

والساحب لزمة غيره — الساحب الظاهر — مسئول شخصياً قبل الحامل والمظهرين ( م ٤ فقرة ٢ ) .

§ ٤١٠ — في الرجوع على المظهرين : يجوز لحامل الشيك الرجوع على المظهرين ( م ٤٥ فقرة ١ ) ذلك لأن المظهر يضمن وفاء الشيك إلا إذا اشترط فيه عدم الضمان ( م ١٨ فقرة ١ ) .



§ ٤١١ — رجموع الضامن الموفى على الموقعين السابقين : لكل ضامن أوفى قيمة شيك أن يرجع على الموقعين السابقين ( م ٤٩ فقرة ٣ ) ولكي يحفظ الضامن الموفى حق الرجوع يجب أن يخطر مظهره طبقاً لأحكام المادة ٤٧ فقرة ٢ ويكون لهذا الضامن الموفى مطالبة ضمانه بجميع ما أوفاه وفوائده ابتداء من يوم الأداء والمصاريف التي صرفها ( م ٥١ ) .

وبجوز للضامن الموفى في مقابل أداء الدين . أن يتسلم الشيك مع البروتستو ومخالصة مفصلة بما أدى . ولكل مظهر أوفى الشيك أن يشطب تظهيره وتظهير المظهرين اللاحقين له . وبهذا الاجراء يتفادى في حالة ضياع الشيك الرجوع عليه من جديد ( م ٥٢ ) .

§ ٤١٢ — في أثر السقوط في الرعاوى الأخرى : لا يترتب على سقوط حق الحامل أو المظهرين أى أثر فيما يتعلق بالدعوى الأصلية المترتبة على الحق الذى من أجله سحب الشيك أو ظهر ، لأن تحرير الشيك لا يترتب عليه التجديد فلا يكون لسقوط حق الحامل أى أثر في الدعوى التى بسببها سلم الشيك ( م ٤ فقرة ٣ وبند ٣٨٣ ص ٤١٢ ) .

## الفصل الرابع

### في تزوير الشيك

§ ٤١٣ — في الشيك المزور منزاً : إذا كان الشيك مزوراً منذ إنشائه بأن نسبت إمضاء مزورة إلى صاحب كان البنك مسئولاً عن هذا الوفاء . إذ أنه يتعذر إلقاء المسئولية على عاتق مالك دفتر الشيكات الذى انزع منه الشيك أو على عاتق من له حساب فى بنك واستعمل اسمه وتوقيعه بطريقة غير مشروعة إذ لا يكفى لتقرير المسئولية أن يكون الشخص مالكاً للدفتراً أو أن له حساباً جارياً فى مصرف . والصيرفى هو الذى يتحمل وحده عبء ما دفع بلا وجه حق ، والوفاء الحاصل منه غير مبرى لذمته ، ولا يستطيع أن يقيد ما أوفاه فى الجانب المدين من حساب العميل . وتحمل الصيرفى هذه القيمة هو الخطر العادى فى تجارة البنوك وهو خطر ملازم لمهنة الصرافة ( بهذا المعنى تالير وبرسرو بند ١٦٥ وليون كان



ورينولت ج ٤ بند ٥٨٨ و ٥٨٩ وبوترون: الشيك . ص ٤٥١ وما بعدها . ولا كور وبوترون ج ٢ بند ١٤٥٧ مكرر ) . ويلتزم الصيرفي حتى لو كان تقليد الامضاء . متقناً <sup>(١)</sup> . إذ كيف يلتزم الساحب بدين لم يتحمله بإرادته الحرة ، ولا يجوز أن يلتزم الانسان إلا بفعله أو اشتراكه في فعل .

ويختلف الحال إذا استطاع الصيرفي أن يثبت خطأ الساحب أو إهماله ، كما لو ترك دفتر الشيكات على مكتبه أو إذا لم يحافظ عليه بعناية كافية ، أو إذا أجاز لمستخدميه تقليد توقيعيه وسحب شيكات باسمه .

§ ٤١٤ — في تزوير الشيك أثناء تداوله : قد ينشأ الشيك صحيحاً ثم يقع تزوير في متنه أثناء تداوله . وفي هذه الحالة يلتزم الموقعون اللاحقون لهذا التغيير بموجب المتن المغير ويلتزم الموقعون السابقون على هذا التغيير بموجب المتن الأصلي ( م ٥٦ من مشروع الشيكات وانظر بند ٣١٨ — ٣٢١ ) . ولا يقع التزوير في الغالب إلا على مبلغ الشيك بقصد زيادة المبلغ المدون به أصلاً . ويعد هنا الشيك صحيحاً بالنسبة للمبلغ الذي كتبه الساحب ومزوراً بالنسبة له فيما يزيد على ذلك . ويجب أن يتحمل البنك ما أوفاه زائداً على المبالغ المكتوب أصلاً في متن الشيك ، لأن الساحب لا يمكن أن يتحمل مسؤولية ما طرأ على الشيك من تغيير بعد إصداره وتسليمه الى المستفيد . على أن البنك يستطيع أن يتحمل من هذه المسؤولية إذا استطاع أن ينسب الى الساحب خطأ أو إهمالاً جسيماً .

وغنى عن البيان أن المسحوب عليه لا يسأل عن تزوير توقيعات المظهرين . لأنه لا يلتزم بالتحقق من صحة توقيعاتهم وكل ما يلتزم به هو التحقق من انتظام تسلسل التظاهرات ( م ٣٦ فقرة ٢ ) .

§ ٤١٥ — بحث تزوير الشيك أو تفسيره في مؤمر جنيف : وجه مؤتمر جنيف الى الدول التي اشتركت فيه السؤال الآتي « من يتحمل خطر التزوير أو التغيير » . وكان من رأى بعض الدول أن تظل مسألة المسؤولية بعيدة

(١) ذهب بعض الأحكام الفرنسية الى عدم مسؤولية الصيرفي إذا كان تقليد امضاء الساحب متقناً ( باريس ١٨ فبراير ١٩٣٢ ، د ، ١٩٣٤ ، ٣ ، ٩ ، وعرائض ، نقض فرنسي ٢٠ يونيو ١٩٣٤ ، دالوز الأسبوعي ١٩٣٤ ، ٤٠٩ ) .



عن القانون الموحد ، وذهب البعض الآخر الى خلاف ذلك ، ورأى وضع نص دقيق في القانون الموحد . وقد بدا ميل الدول إلى اعتبار المسحوب عليه مسئولاً عن التزوير أو التغيير بشرط أن لا يكون قد وقع من جانب الساحب أى خطأ أو إهمال . وكان طبيعياً أن تقدم الى المؤتمر عدة تعديلات بهذا المعنى . وفيما يلي بيان الاقتراحات الثلاثة التي تقدمت بها وفود الدول المشتركة في المؤتمر :

١ — اقتراح الوفد الايطالى ومقتضاه اعتبار المسحوب عليه مسئولاً عن نتائج التزوير أو التغيير إلا اذا أمكن نسبة خطأ أو إهمال إلى الساحب .

٢ — اقتراح الوفد التشيكوسلوفاكى ومقتضاه أن من نسب إليه سحب شيك مزور أو مغير لا يسأل عن الضرر الناشئ عن وفاء قيمته إلا اذا ارتكب خطأ يتعلق بتزويره أو تغييره ، أو وقع التزوير من مستخدميه المختصين بتحرير الشيكات . وفيما عدا ما تقدم يتحمل المسحوب عليه الضرر . وكل اتفاق يخالف ذلك يعتبر باطلاً .

٣ — اقتراح الوفد اليوجوسلافى وخفواه أن الضرر الناشئ من وفاء شيك مزور يتحمله الساحب المزعوم للشيك المزور أو المغير اذا كان التزوير أو التغيير نتيجة خطأ ، أو خطأ مستخدميه القائمين على عملية الشيكات ، وإلا تحمل المسحوب عليه هذا الضرر .

تلك هي الاقتراحات الثلاثة التي تقدمت بها وفود الدول المشار إليها . وهي ترمى في جملة إلى تقرير مبدأ مسئولية المسحوب عليه إلا اذا ثبت خطأ الساحب أو إهماله . وقد صرح مندوب يوجوسلافيا بأن هذا الحل المتعلق بالمسئولية في حالة التزوير أو التغيير لا يعدو أن يكون تطبيقاً لمبدأ معمول به في كل القوانين الحديثة وخفواه أن الأخطار الملازمة لحرفة يتحمل بها من يمارسها وأن الأخطار الملازمة لعملية الشيكات ما هي إلا أخطار عادية في حرفة الصرافة التي تمارسها المصارف والتي صار لها وحدها أهلية أداء الشيكات مع ما تدره عليها من أرباح كبيرة عملاً بالمبدأ الذي أخذت به معظم القوانين المتعلقة بالشيكات . وهذا يكفي لتبرير مسئولية الصيرفي من ناحية العدالة . ولما كانت المصارف أقوى من الفرد من الناحية الاقتصادية فهي تستطيع أن تتحمل الضرر بغير عناء .



وقد رد مندوب النمسا على هذه الحجة الأخيرة وصرح بأنها غير جدية بالاعتبار ولا تتفق مع الواقع . فالقول بأن المسحوب عليه يملك من وسائل الرقابة ما يمكنه من منع الضرر الناشئ من التزوير أو التغيير لا يتفق والواقع ، لأن مستخدمي المسحوب عليه يقومون عادة بأعمالهم في ظروف تستدعي السرعة ولا تسمح لهم بأن يتناولوا بالفحص الدقيق كل صك . والرأي الصحيح هو أن هذه المسألة ليس لها مكان في تشريع الشيك ، والأحرى أن تبحث كل حالة على حدة لمعرفة إن كان الساحب أو المسحوب عليه هو الذي يتحمل الضرر . وليس من أصالة الرأي تطبيق المبدأ القائل بأن من وقع عليه ضرر في شخصه أو ماله يتحمله هو وحده . وهذا المبدأ يسهل الوصول إلى حل « بأي ثمن » دون مراعاة ما إذا كان هذا الحل يصح قبوله في كل حالة وهل هو يتفق والعدالة في كل حالة .

وقد اعترض مندوب سويسرا على ما ذهب إليه مندوب يوجوسلافيا ورأى أن القرينة المقررة ضد المسحوب عليه تخالف قواعد القانون لأن الوكالة تقضي بأن الموكل هو الذي يعرض الوكيل عن الضرر الناشئ من تنفيذ الوكالة إذا أثبت هذا الأخير أن الضرر غير منسوب إليه — أو بمعنى آخر — أنه لم يرتكب أي خطأ ، وعلى الموكل ، طبقاً للقواعد العامة ، أن يثبت خطأ الوكيل ، ومن ثم ياتزم الساحب إثبات خطأ المسحوب عليه . إلا أن مندوب سويسرا سلم على الرغم من ذلك بأنه توجد أسباب قوية تؤيد النظرية القائلة بإمكان تقرير قرينة ضد الصيرفي ، وهذا هو ما أخذ به القانون السويسري للالتزامات .

وقال مندوب يوجوسلافيا ، إنه إذا بحثت المسألة من وجهة النظر العملية مجردة عن الوجهة القانونية لتبين أن الحل المقترح ينطوي على مزايا تفيد تداول الشيك وأنه يرى الأخذ بالحل المقترح ، لأن من شأنه أن يقوى طمأنينة المتعاملين بالشيك ومن ثم تقوى ثقة الجمهور في هذه الأداة المعدة للوفاء ، وتحمل البنوك على مضاعفة اليقظة واتخاذ الحيطة في اختيار عملائها كما أنه يساعد على تركيز التعامل بالشيكات في البنوك الكبيرة .

وقد عزز الوفد الإيطالي ، من الوجهة العملية ، الأخذ بالنظرية القائلة بأن على البنوك أن تتحمل الخطر لأن في وسعها أن تتخذ الحيطة لنفسها . أما العملاء



فهم كثيرون وليست لهم الخبرة اللازمة. ومن المحقق أنه متى علمت المصارف بمسئوليتها، طبقاً لنصوص القانون، اتخذت الحيلة الكافية فيمكنها، مثلاً، أن تعمل على توزيع الخطر على عملائها أو تؤمن على هذه الأخطار، أو تخفض سعر الفائدة أو نحو ذلك. ولم يقع في بال الوفد الإيطالي مطلقاً — وهو يعرض هذا الرأي — أن يحمل البنوك خطراً جديداً ولكنه قصير أن بين المؤسسات أو الأشخاص الأخلاق بحماية أنفسهم. وأضاف الوفد فوق ذلك أن تحمل المصارف الضرر ليس من شأنه أن يضيق تداول الشيكات لأن مصلحة البنوك تدعوها، من جهة، إلى أن يكون لها عملاء يسحبون شيكات، ولأنها أليق بحماية نفسها، من جهة أخرى، وزيادة على ذلك فقد يكون من نتيجة الأخذ بحل آخر أن يحجم التجار عن تحرير شيكات.

وتصدي مندوب بلجيكا إلى المسألة، من الناحية العملية أيضاً، وصرح بأن قبول التعديلات المقترحة يفرض بالضرورة إلى وضع نص يعوق سرعة تداول الشيكات، وقال إن المسحوب عليه، وهو صيرفي، إذا اعتبر مسؤولاً عن كل تغيير لتزايد الخطر الذي يتعرض له إلى حد يلزمه باتخاذ إجراءات تخرج عن المألوف. وكلنا نعرف مبلغ ما وصلت إليه أساليب الغش من براعة وانتقان. فإذا ما عرض شيك كبير القيمة على صيرفي فلا يسعه طبقاً للنص المقترح التغلب على ما قد يساوره من شكوك فيتوقف لحظة عن إوفاء ولو كان ظاهر الشيك يدل على صحته، ومن ثم يقدم الشيك خصميصته وهو أنه أداة وفاء مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع، ويضطر الصيرفي إلى الأخذ بالأحوط ويتصل تليفونياً بالساحب حتى لا يستهدف لخطر لا يتناسب مع ما تجزيه عملية الشيكات.

هذه هي الحجج المؤيدة للنصوص المقترحة والمعارضة لها، مفصلة كل منها على حدة، وكلها ترد على النص المقترح ووجوب تطبيقه على جميع حالات التزوير أو التغيير دون تفرقة بينها.

وقد رأى مندوب هولاندا، من جهة، أن الاقتراح الأول هو الجدير بالأيدي، ولكنه يرى ضرورة التفرقة بين ثلاثة فروض.

المرض الأول: وهو يتعلق بتزوير اسم الساحب. وقد صرح مندوب هولاندا بأنه إذا أوفى المسحوب عليه قيمة الشيك فليس له أن يعتبر الساحب المزعوم مدينًا



بما أوفاه . ولا يصح أن يقع من نسب اليه الشيك فريسة لمزور قلد توقيع ،  
والأولى أن يتحمل المسحوب عليه نتائج التزوير ، فهو الذى يحتفظ بالتوقيع الصحيح  
لمن أريد التعبير به ، وهو الملزوم بالتحقق من صحة توقيع الساحب الوارد  
على الصك . ولا مراعى أنه اذا أمكن نسبة خطأ الى الساحب المزعوم وجب اعتباره  
مسئولاً . والخلاصة أن المندوب الهولاندى أيد التعديلات المقدمة .

الفرض الثانى : وهو يتعلق بتزوير اسم المظهر . وقد سبق أن استقر رأى المؤتمر  
على أن من دفع قيمة شيك ملزم بأن يتحقق من انتظام تسلسل التظاهرات وليس  
عليه أن يتحقق من صحة توقيعات المظهرين . فالمسحوب عليه ليس مسئولاً قبل  
الحامل الحسن النية وكل نص يخالف ذلك لا يتفق مع القاعدة التى أخذ بها المؤتمر  
في المادة ٣٥ من القانون الموحد ( هى المادة ٣٦ من المشروع الحالى ) .

الفرض الثالث : تزوير مبلغ الشيك المكتوب بالأرقام أو بالحروف . فهل يجوز  
للمسحوب عليه أن يقيد ديناً على الساحب ؟ ليس من الميسور الادلاء برأى قاطع  
ولا شك فى أن التغيير اذا كان بادياً للعيان فإن المسحوب عليه الذى أوفى بعد مرتكباً  
لخطأ يجعله مسئولاً . إنما اذا لم يكن فى الوسخ نسبة خطأ الى المسحوب عليه  
فإن الساحب يكون مسئولاً . وبهذا التصريح يكون المندوب الهولاندى قد أخذ  
بالرأى المخالف للتعديلات المقدمة . وقد أيد رأيه بأن الخطر الملازم لمهنة الصرافة  
ليس من شأنه أن يزيل الخطر الذى يجب أن يتحملة الساحب باعتباره المذنب  
للسيك . فهو الذى خلق الشيك ووضع فى التداول لى يصل الى المسحوب عليه  
ليتمكن من الوفاء فى غير محل إقامته . وهو الذى يستفيد من هذه الطريقة البسيطة  
للوفاء ، وهو الذى يجب أن يتحمل كل ما يترتب على عمله ، لأن المسحوب عليه  
تقتصر وظيفته على تنفيذ أمر موكله . ويبين مما تقدم أن الوفد الهولاندى رأى عدم  
الأخذ بالمبدأ الذى جذته التعديلات وهو مسؤولية المسحوب عليه المستندة  
الى الخطر إلا إذا وقع من الساحب خطأ يوجب مسؤوليته . والواقع أن هذا الوفد  
رأى الأخذ بمبدأ مخالف وهو مسؤولية الساحب المستندة الى نظرية الخطر ومسؤوليته  
المسحوب عليه المستندة الى نظرية الخطأ ، على أن يكون مفهوماً بأن مسؤولية  
المستخدم تعتبر شبيهة بمسؤولية رب العمل .



وقد اعترض المندوب الايطالى بأنه لا يصح فى هذا الفرض الثالث تحميل  
الساحب الخطر ، ذلك لأن الشيك صدر بناء على عقد شيك ، على إثر فتح حساب  
جار فهو نتيجة اتفاق بين المصرف وعميله . ولا يمكن القول بأن إصدار الشيك  
هو فعل العميل وحده ، لأنه لم يفعل أكثر من تنفيذ العقد الذى أعطاه حق إصدار  
شيكات . فكلاهما ، من هذه الناحية ، فى مركز واحد من جهة المسؤولية . فالبنك ،  
وقد قام بوفاء الشيك المزور أو المغير ، ليس له بعد ذلك مطالبة الساحب بما أوفاه  
ذلك لأن العميل لم يرتكب خطأ . ولا يعدو الأمر أن يكون نوعاً من القوة القاهرة  
بالنسبة لكل منهما على السواء .

وقد قبل المندوب الهولاندى بعض التعديلات المقترحة ، وصرح مندوبون  
آخرون بعدم قبول كل المقترحات بتماماً ، لا لكونها غير صحيحة ، بل لأنهم يرون  
أن تظل خارجة عن القانون الموحد . وقد وجه مندوب النمسا مثل هذا الاعتراض  
وصرح بأنه لا يجمل أن تشريع بلده قد أورد فى باب المسؤولية حكماً ينص على أن الضرر  
الناشئ عن دفع شيك مزور لا يوجب ملزومية الساحب المزعم إلا إذا أمكن  
أن ينسب اليه خطأ ترتب عليه ارتكاب هذا التزوير . كما أن الساحب يتحمل هذا  
الضرر إذا كان التقليد أو التزوير ناشئاً عن عمل موظفه المنوط بعملية الشيكات .  
وعلى الرغم من وجود هذا النص فلم يتردد مندوب النمسا فى أن يقرر بأنه ليس  
فى الامكان وضع حل لهذه المسألة فى تشريع خاص بالشيكات وأن الأولى فحص  
كل حالة على حدة لمعرفة ما إذا كان الضرر يجب أن يتحملة الساحب أو المسحوب عليه .

وصرح مندوب بلجيكا بأنه يرى المسألة حلاً وحيداً وهذا الحل هو الذى صاغه  
مؤتمر لاهاى فى سنة ١٩١٢ وهو « ليس للقانون الموحد أن يتعرض لهذه المسألة  
إذ أن الحل المرضى يجب أن يتغير فيها طبقاً للظروف والملازمات . وعلى القاضى  
أن يبحث كل حالة ليرى إن كان هناك خطأ من جانب الساحب أو من جانب  
المسحوب عليه . ويجب على القاضى فى حالة الخطأ المشترك أن يبحث فى جسامه  
خطأ كل منهما » وصرح مندوب بلجيكا بأن المسألة لا تمت بأية صلة لقانون الشيك  
والأجدر تركها لتقدير القاضى ليرى كل حالة على حدة ويفحص كافة عناصر الدعوى  
لمعرفة من الذى ينسب اليه الخطأ .



أما المندوب السويسري ، فإنه على الرغم من تأييده للتعديل المقدم من الوفد الإيطالي فقد وافق على الملاحظات التي أبدتها المندوب البلجيكي ، ورأى أن تظل هذه المسألة خارجة عن القانون الموحد لأنها تتصل بعلاقات الساحب والمسحوب عليه وليس للمؤتمر أن يتعرض لتنظيمها .

وصرح مندوب ألمانيا كذلك بأنه من الأوفق ترك المسألة خارج نطاق القانون الموحد وأن يكون لكل دولة متعاقدة حق تنظيمها وفقاً لمقتضيات تشريعها وحاجاتها الاقتصادية . واستطرد هذا المندوب إلى القول بأنه ليس لهذه المسائل في ألمانيا نصوص قانونية خاصة وأن الفواعد القانونية العامة هي التي تسري . والمستفاد من هذه الفواعد أن الأخطار الناشئة عن شيك مزور تقع على المسحوب عليه ويستثنى من ذلك خطأ الساحب ومع ذلك فالمسحوب عليه أن يتنaded هذا الخطر باتفاق خاص مع الساحب في الحدود التي تقررها القوانين . والنتيجة التي انتهى إليها المندوب الألماني في آخر الأمر هي أن مسؤولية المسحوب عليه عن دفع قيمة شيك مزور تخضع للقواعد العامة .

وصرح مندوب فرنسا بأن الأولى أن تترك الحرية لكل دولة لتقرر ما تراه في تشريعها وأن المراد معرفته هو : من يتحمل مسؤولية شيك يحمل توقيعاً مزوراً أو غيرت قيمته ؟ هل يتحملها الساحب أو المسحوب عليه ؟ وحل هذه المسألة ليس له أهمية تذكر من الوجهة العملية ذلك لأن المحاكم قلما تعجز عن نسبة الخطأ إلى الساحب أو إلى المسحوب عليه . ومهما ضل الخطأ فإنه يكفي اترجيح كفة من ارتكب الخطأ . وقل إنه من العسير العثور على أسباب لتبرير أي حل يتخذ فلو طبقت نظرية الخطأ فلا يسأل الوكيل « المسحوب عليه » عن تنفيذ وكالته إلا اذا استطاع الموكل « الساحب » أن ينسب إليه خطأ . واذا طبقت نظرية الخطر وجب أن يتحملة من خالف هذا الخطر أي من وضع الشيك في التداول . أما من الوجهة الاقتصادية فيمكن القول بأن المسحوب عليه وهو صيرفي ، أقدر من الساحب بمالديه من الوسائل على دفع الخطر عن نفسه . على أن هذا الاعتبار لا يمكن الجزم بصحته دائماً . فالساحب يكون عادة من التجار أو أرباب الأعمال وفي مقدوره تلافى هذا الخطر . ويجب ألا يعزب عن البال أنه اذا اعتبر المسحوب عليه



مسئولا فلن يتوانى الصيارفة في أن يؤمنوا على أنفسهم ضد هذا الخطر ويتقاضون جزاءً أكبر بسبب زيادة نفقاتهم العامة . أما من الوجهة الاجتماعية فانه اذا كان لنظام التأمين ضد الأخطار التي تتعرض لها البنوك شيء من المزايا فانه ينطوى على مضار لأنه يفضي الى ضعف الرقابة ، ومن ثم تزايد أحوال التدليس . وأخيراً فيما يتعلق بالقانون الموحد فان تشعب آراء عدد كبير من الدول في هذه المسألة ينهض دليلاً على ضرورة وضع تحفظات تمكن من الاتفاق على صيغة تحظى بقبول أغلبية الوفود .

ومن كل ما تقدم بدت أصالة الرأي الذي انتهى إليه المندوب الفرنسي وهو الرأي الذي طالبت به وفود كثيرة . وبعد أخذ الأصوات استقر رأي المؤتمر على أن لا يضمن القانون الموحد أية مادة متعلقة بالأخطار الناتجة عن التزوير أو التغير .

وقبل أخذ الأصوات صرح مندوب انكلترا بأن القانون الانكليزي عاجل هذه المسألة بصفة جزئية ، ثم عالج ما تبقى منها قانون الكيبيالات الصادر في سنة ١٨٨٢ وقال إن المسألة تنفرع في الواقع إلى ثلاثة فروع : وهي تزوير توقيع العميل وتزوير صيغة نظهير الشيك وأخيراً الجريمة المسماة في انكلترا (raising) أي تغيير مبلغ الشيك أو أحد عناصره الأساسية ، (١) فعما يتعلق بتوقيع العميل فالأمر فيها واضح إذ يكون البنك هو المسئول لأن محل التزوير لا يكون في هذه الحالة هو الشيك ولا يمكن تحميل العميل بالقيمة الواردة فيه بأي حال من الأحوال وعلى ذلك فان البنك هو الذي يتحمل الخسارة . (٢) أما فيما يتعلق بالنظهير فالأمر يختلف فالبنك ليس ملزماً بالثبوت وبذل وقت كاف للتحقق من صحة التظاهرات ، والمادة ٦٠ من قانون ١٨٨٢ الصادر في سنة ١٨٨٢ تحمي المصرف في هذه الحالة ، فقد نصت على أن المصرفي الذي أوفى بحسن نية بصفته مزاولاً لحرفة الصرافة يعتبر أنه أوفى إلى من له صفة قانونية ولو تبين بعد ذلك أن التظهير مزور . (٣) وقد تضمنت الشريعة العامة القواعد التي تسري على الشيكات المغيرة وتقضى هذه القواعد بأنه يجب على العميل إذا سحب شيكاً أن يتخذ كل الاحتياطات المعقولة وإلا تحمل هو وحده ، دون المصرفي ، بالخسارة . وتسري هذه القاعدة أيضاً على المستخدم الذي استصنعه العميل فيعتبر هذا الأخير مسئولاً عن إهماله ( المؤتمر الدولي لتوحيد القواعد المتعلقة بالشيكات



٦٢٨ ، ٢٤٩ — ١٩٣٠ ص ١١١ و ٣٠٦ إلى ٣١٢ و ٣٦٤ و ٣٨١ وبوترون ، النظام  
الدولى للشيكات ص ٦٠٧ إلى ٦١٩ ) .

ويبين مما تقدم أنه يكون من الأهمية بمكان أن نضع فى التشريع المصرى حكماً لهذه  
المسألة الخطيرة . والحكم الذى أخذ به مشروع الحالى هو ما قضت به المادة ١١٣٢  
من قانون الالتزامات السويسرى ونصها :

« يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على شيك مزور أو مغير  
متى لم يمكن نسبة أى خطأ إلى الساحب المبين اسمه فى الصك . ويعتبر الساحب مخطئاً  
على وجه الخصوص إذا لم يحافظ بعناية كافية على دفتر الشيكات المسلم اليه » (م ٥٧) .  
ويسرى هذا النص على الشيك المزور منذ إصداره ، ويسرى أيضاً على الشيك  
الذى نشأ صحيحاً ثم زور بعد ذلك .



## الباب الخامس

٤١٦ - في الشيك المستند (cléque documentaire) هو صك مستحق الوفاء لدى الاطلاع محرر في صورة شيك يرافقه وثائق معينة كسند شحن ، وفاتورة ، ووثيقة تأمين ، أو تذكرة نقل برى ، ولا تدفع قيمته بمعرفة المسحوب عليه إلا اذا رافقته الوثائق السالفة الذكر بشرط أن تكون صحيحة .

وصورته أن يسحب من اشترى بضاعة شيكا على مصرفه لمصلحة البائع ، ويقوم البائع بخصمه لدى مصرفه الذي يرسل الشيك وما يرافقه من وثائق الى المصرف المسحوب عليه ، فاذا قام بوفاء الشيك تسلم الوثائق التي تمكنه من استلام البضاعة لذمة الساحب المشتري . وقد ذاع استعماله أثناء الحرب في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول أوروبا حين اشترط الأمريكيون في أول الأمر وفاء ائمن فور وصول البضاعة . ولا يستعمل الشيك المستند الآن إلا بالنسبة للبضاعة التي تصدر الى الخارج ومن ثم يشبه الشيك المستند بالكبيالة المستندية ( بند ٦٢ ) لكنه يتميز بأنه مستحق الوفاء لدى الطلب وليس معداً لتمكين البائع من الحصول فوراً على حقه الآجل .

ومن المسم به أن تسلم الوثائق لا يترتب عليه انتقال ملكية البضاعة التي تمثلها إذ أنها تنتقل الى المشتري طبقاً لنوع عقد البيع ( كاف caf أو سيف cif ) فقد يكون في وقت شحن البضاعة ، إنما يحوز الاتفاق على أن لا تنتقل الملكية إلا عند تسليم البضاعة الى مخازن المشتري ، أو في وقت وصولها الى ميناء الوصول . لذلك يكون المقصود من تسليم الوثائق المرافقة للشيك دو تمكين المشتري من حيازة البضاعة ، ومن ثم يعتبر تسليم المستندات عنصراً من عناصر التسليم .

واذا قام المصرف بدفع الشيك المستند ، وحصل على الوثائق صاراً مرتهاً للبضاعة لا مالاً لها ، فإذا لم يستوف ما دفعه التزم بأن يراعى في حالة بيعها شروط الرهن التجاري .



§ ٤١٧ — في المائة الفأونية للشيك المستندى : ذهب فريق من النقهاء الى أن الشيك المستندى لا يعد شيكاً صحيحاً لأنه غير مزود بمقابل وفاء سابق مقدور التصرف فيه ، ومن ثم يجب أن يخضع لرسم الدفعة المقرر على الكمبيالة ويقول أنصار هذا الرأي إن مقابل وفاء الشيك المستندى يتركب من وثائق تتداول معه ، وما دام المسحوب عليه لم يتسلم هذه الوثائق فهو لا يلتزم بشيء ، لذلك لا يكون ثمة مقابل وفاء في اوقت الذي صدر فيه الشيك ( بوترون ، الشيك ، ص ٢٤٥ ) ويرد على هذا أن الشيك المستندى يسحب عادة على مصرف يلتزم بوفائه من اعتماد منتوح لمصلحة الساحب ، ولا يلتزم بمقتضى الوثائق المرافقة للشيك . فاذا سحب الشيك على المشتري فإن مقابل الوفاء يتركب من حق البائع قبل هذا المشتري ، ولا يتولد هذا الحق من تسليم الوثائق ، بل من عقد البيع وتسليم البضاعة .

ويضيفون الى ما تقدم أنه اذا كانت الوثائق المرافقة للشيك لا تمنع من وجود مقابل الوفاء ، فهي تمنع المقابل من أن يكون مقدور التصرف فيه ، وهو شرط لصحة المقابل ذلك لأن الوثائق ما دامت لم تقدم تقديماً صحيحاً الى المسحوب عليه فلن يقع وفاء الثمة ، لذلك يكون حق الساحب قبل المسحوب عليه ، الذي يتركب منه المقابل ، معلقاً على شرط تقديم الوثائق ، وقيام هذا الشرط يعارض مع قابلية المقابل للتصرف ( بند ٣٥١ ) ، زائراً الى ما تقدم أن الشيك المستندى ما دام أنه لم يدفع فانه يتعذر معرفة ما اذا كان المسحوب عليه يحتاج بالدفع المستند من عدم تنفيذ الساحب ما التزم به <sup>(١)</sup> . وأخيراً الشيك المستندى يقدم غالباً للخصم بمعرفة الساحب ومن ثم يصير أداة ائتمان لا أداة وفاء ، ومن ثم يجب أن يخضع لرسم الدفعة المقرر للكمبيالة .

وواقع الأمر أن الوثائق المرافقة للشيك لا غير من ماهيته وهو يظل شيكاً . أما توافر الشروط اللازمة لوجود مقابل وفاء فهذه مسألة تبحث مستقلة عن الوثائق التي ترافقه . إذ لا يوجد ما يمنع اتفاق الساحب والمسحوب عليه على أن لا يدفع هذا الأخير الشيكات إلا اذا رافقتها مستندات معينة صحيحة .

(١) Non adimpleti contractus (du contrat non rempli).



أما القول بانعدام شرط إمكان التصرف في المقابل (disponibilité) ، فإن الشيك المستندى يخضع في شروطه لكل القواعد التي تسرى على الشيكات الأخرى ، كما أنه يتعرض لكل المخاطر التي تتعرض لها . ذلك لأنه إذا كانت صحة الوثائق هي شرط لصحة الشيك فلا يعتبر هذا تعليقاً لدين الساحب قبل المسحوب عليه على شرط ، إذ أن هذا الدين ، سواء أكان مصدره عقد بيع أو فتح اعتماد ، لا يتأثر ببقاء صحة هذه الوثائق أو فسادها ، أجل أن الصيرفي المسحوب عليه لا يقوم بالوفاء إلا إذا تحقق من صحة المستندات ، لكن هذا يصدق على كل الشيكات ، وبخاصة بالنسبة إلى الشيكات التي تخضع ، طبقاً لاتفاق المتعاملين ، لشروط معينة . وقابلية المقابل للتصرف لا يؤثر فيها إمتناع المسحوب عليه عن الوفاء لعيب في الوثائق . أما الغير الذي يقدم الشيك فهو لا يستطيع التمسك بقاعدة عدم الاحتجاج بالدفع للاعتماد ، لأن العيب اللاحق بالوثائق أو إنعدامها لا يبرر الإمتناع عن الوفاء لأنه عند ما نسم شيكاً مستندياً قبل التعرض للدفع المبنية على أي عيب يلحق الوثائق ، وهو بهذه المثابة لا يعتبر حاملاً حسن النية متى وجد فيها عيب .

ومع ذلك فإن الشيك المستندى لا يتعرض لمخاطر أكثر مما يتعرض له الشيكات الأخرى . أجل ، قد يمتنع المسحوب عليه عن الوفاء بزعم أن الوثائق معينة . لكن هذا خطر يتعرض له كل الشيكات ، فقد يدعى المسحوب عليه أن الشيك معين أو أنه غير مدين للساحب ومع ذلك فإن هذا لا يؤثر في كونه المقابل مقدور التصرف فيه .

أما الاعتراض بأن الشيك المستندى يخص عادة فهو مردود بأن كل الشيكات قابلة للخصم ، وكثيراً ما يخصمها الساحب أو الحامل . وإذا كان الشيك المستندى يخص أكثر مما يخص الشيك العادي فإن ذلك لأنه يسحب عادة على جهة نائية . ويكون له من مصلحته في أن يحصل فوراً على حاجته النقدية من طريق الخصم . والشيك المستندى بما يقرره المصرف الذي يخصمه من رهن على البضاعة يفره على قبول الخصم . فقابلية الشيك المستندى لخصم لا تزيل عنه صفته كأداة وفاء ولا تحمله إلى أداة ائتمان : إذ يظل صكاً مستحق الوفاء لدى الطلب وهو من هذه الناحية يختلف عن الكمبيالة المستندية .



والخلاصة أن الشيك المستندي قد يكون مزوداً أو غير مزود بمقابل وفاء ككل شيك آخر . فيكون له مقابل وفاء اذا كان للساحب اعتماد لدى المسحوب عليه ، وفي هذه الحالة يعد المقابل موجوداً ومقدور التصرف فيه . ويعتبر الشيك المستندي معيباً وليس له مقابل اذا سحب على صيرفي مختار (domiciliaire) لم يفتح اعتماداً للساحب ولم يتعهد بالوفاء ولا يحوز نقوداً للساحب لوفاء الشيك <sup>(١)</sup> .

§ ٤١٨ - صكوك التخزين : عرفت أوروبا نظام مخازن الاستيداع منذ نحو قرن . وهي محلات تودع فيها البضائع بمعرفة التجار وغيرهم ، وتسلم وثيقة مركبة من جزئين متصلين أحدهما يسمى ( récépissé ) يمثل البضاعة المودعة . ويمكن تسميته بإبصال تخزين أو صك التخزين والثاني يعطى حق رهن البضاعة المودعة ( warrant ) ويسمى صك الرهن ، ولا يكون لهذه الوثيقة أية قيمة إلا إذا اقتطعت من صك التخزين وعندئذ تصير ورقة تجارية مضمونة بالبضاعة المسلمة الى مخزن الاستيداع . وقد ازدهر هذا النظام في فرنسا ونظمه أخيراً قانون ١٦ أغسطس ١٩٤٥ وعلاق تأسيسه على إذن حكومي .

صك الرهن : ( warrant ) هو سند إذني يحرره المودع مضمون ببضاعة مودعة لدى مخزن عمومي معد لاثبات دين في ذمة المودع ورهن ما أودعه من بضاعة ضمن وفاء هذا الدين . ولا يبدو هذا السند للعيان إلا عند تظهيره بسبب اقتراض المودع من المستفيد مبلغاً معيناً من النقود ، ومنذ هذه اللحظة يصير حق الملكية الثابت في صك التخزين شاملاً بالرهن المقرر في صك الرهن . ويتداول كل منهما مستقلاً عن الآخر فيكون من أثر تظهير هذا الصك رهن البضاعة الى المظهر اليه ، ويكون من أثر تظهير صك التخزين نقل ملكيتها الى المظهر اليه مع التزامه بوفاء الدين الثابت في صك الرهن أو اقتضاء الدين من ثمن البضاعة لدى بيعها .

ويعتبر صك الرهن ورقة تجارية بمجرد تظهيره مع ما لها من آثار كتضامن المظهرين في حالة عدم كفاية البضاعة لوفاء الدين ، وتحرير بروتستو ، واتباع الاجراءات

Hamel : Banque et opérations de banque, no. 677-682 Mater : Le chèque dit documentaire, Rev. Dr. bacn 1926, p. 481.

Terrel et Lejeune : Opérations de banque, p. 190-194 ; Bouteron : Le chèque : p. 245-249.



التي نص عليها القانون التجاري في حالة ضياع الورقة التجارية والخضوع لرسم  
الدمغة النسبي المقرر للأوراق التجارية .

٤١٩٤ — مخازن الاستيداع في مصر : لم يتناول التشريع المصري مخازن  
الاستيداع . وقد أشتت في مصر شركات من هذا القبيل أهمها شركة مخازن الاستيداع  
المصرية<sup>(١)</sup> ، الغرض منها تمكين المودعين من التصرف في البضاعة المودعة لديها  
دون حاجة إلى نقلها وذلك بمقتضى ما يتسلمه المودع من وثائق تمثل البضاعة .  
وهو يستطيع لهذا الغرض أن يتسلم أوامر تسليم *ordres de livraison* أو صك  
تخزين أدنى *récépissé à ordre* على التفصيل الآتي :

١ — إذا دخلت البضاعة مخزن الشركة تسم المودع شهادة إيداع (*certificat de dépôt*) وهي تسمى الشركة لبضاعة المينة بها . وهذه الشهادة غير قابلة  
للتداول ويحتفظ بها المودع ولا تسترد منه عند الاستيلاء على البضاعة . إنما إذا أراد  
المودع أن يتصرف في كل البضاعة أو بعضها أصدر ، دون تدخل الشركة أمر  
تسليم<sup>(٢)</sup> : وهو شبيه بالشيك الذي يسحبه الساحب على ما يكون له من مقابل  
وفاء لدى مصرفه . ويشترط لصحة أمر التسليم إخطار الشركة وقبولها وعندئذ  
تكون البضاعة مملوكة للمستفيد من هذا الأمر . لكن العمل جرى على تداول أمر  
التسليم بالتظهير دون إخطار الشركة أو قبولها إذا توافرت الثقة بين المظهر  
والمظهر إليه . إنما إذا رغب المظهر إليه الأخير الاستيلاء على البضاعة وجب  
عليه إخطار الشركة .

(١) Egyptian Bonded Warehouses Company, Limited (Société d'entrepôts  
d'Egypte; Société Anonyme Egyptienne).

تأسست هذه الشركة في ٢٥ مايو ١٨٨٨ طبقاً للقانون المصري ومركزها اسكندرية ولها  
مخازن في اسكندرية والقاهرة والسويس وبورسعيد .

(٢) وهو - صورته :

« أمر تسليم »

في شركة الاستيداع المصرية

المرجو تسليم محمد علي . . . أو حذره بمقتضى هذا الأمر الضم المودعة باسمه في مخزن  
المينة بشهادة الإيداع رقم . . . وطرق رقم . . . ثم إلى ذلك بيان نوع البضاعة وعددها ورقمها  
وماركته . ثم التاريخ وتوقيع المودع . وتوقيع من يتسلم البضاعة .



وذهب القضاء المختلط إلى أنه إذا ضاع أمر التسليم جاز لمالكه الحصول على إذن من القاضي بالتسليم مع تقديم كفيل . وقد استوحى القضاء هذا الحكم من أحكام القانون التجارى المتعلقة بضائع الكبيالة ( مادة ١٥٠ تجارى وما بعده ) بهذا المعنى ( محكمة اسكندرية التجارية ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ . جازية لحاكم المختطة ١٣ ، ٧٦ ، ١٤٨ ) لكن محكمة الاستئناف المختطة قالت فى حكم لها : « أن ضياع أمر التسليم هو من أدق المسائل من الناحية الواقعية والقانونية ، ولم يلق حتى الآن حلا كاملا » ، ( ٢٠ يناير ١٩٣٢ ، تق ، ٤٤ ، ١٢٨ ) . ومنذ صدور هذا الحكم ذهبت شركة الاستيداع ( Bonded ) إلى أنه فى حالة ضياع أمر التسليم لم يعد فى مقدورها الاكتفاء بأمر قاضى الأمور الوقتية ، بل يجب أن تكون كفالة الكفيل ١٥ سنة ، وبدون هذا لا تستطيع تسليم البضاعة إلى مالك الأمر لضائع .

٢ — قد تسلم الشركة بناء على طلب المودع صك التخزين وهو صك إذنى ( récépissé à ordre )<sup>(١)</sup> يفيد وجود البضاعة المبينة فيه ، وهو صك قابل للتظهير وأثبت على الطمأنينة من « أمر التسليم » ويعتبر شبيهاً بالشيك الذى يصدره مصرف . وتشتمل هذه الوثيقة على اسم المودع ، وتاريخ الايداع ونوع البضاعة وعلامتها ووزنها وعدد الطرود الخ . ويكتب فى ظهرها صورة التظهير « سلموا لاذن . . . المقيم . . . البضاعة المبينة بجانب هذا التظهير » ثم يوقع المظهر وتوقع الشركة بهباره « نظر » .

لكن هذه الوثيقة لم تلق قبولا من جمهور التجار ، ويندر أن يطلب تاجر الحصول على « صك تخزين » ويمكن له أن يتجارة المصرية لا تعرف إلا « شهادة الايداع » و « أمر التسليم » .

لذلك لا تعرف مصر نظام « صك التخزين » وما يرافقه من « صك ارض Warrant » . هذا النظام الذى يمكن التجر من الافتراض بضمان لبضاعة وتظهير صك الرهن لهذا الغرض ، أو بيع البضاعة وتظهير صك تخزين مع تحميل ارض المقرر عليها بمقتضى صك الرهن .

(١) اقتبس نظام الوثيقة الواحدة من القانون الفرنسى الصادر فى سنة ١٨٤٨ ، وقد عدل فى ١٨٥٨ وقضى بإصدار وثيقة أخرى بجانب صك التخزين الاذنى وهو « صك الرهن



فهل يحسن إدخال هذا النظام في التشريع المصري ؟ ذهب رأى إلى أنه لا يدخل في وظيفة المشرع فرض نظام على التجارة مخالف لما جرى عليه العمل ، وأن وظيفة المشرع تقتصر على تفسير الاتجاهات الجديدة وتنظيمها بالقدر الذي تدعو إليه الضرورة . وأن التجار لم يبد من جانبهم ما يدل على رغبتهم في تعديل ما جرى عليه العمل حتى الآن . وأنه من غير المستحسن تشجيع الائتمان بخلق أداة جديدة للائتمان ، كصك الرهن . لم يستشعر أحد بضرورتها . وأن المصارف المصرية تقوم بالتسليف على لبضائع الموجودة في مخازن الاستيداع ، وقد حرصت ، منذ أمد بعيد على تملك البضائع المرهونة باسمها وهو ما يزيد في طمأنينها .

ولست هذه الخجج مقنعة لأن من واجب المشرع أن يساير الاتجاهات العالمية المتغيرة متى تشابهت لطروف الاقتصادية التي تجرى فيها هذه الاتجاهات وبدأت صلاحيتها . وإذا كان التجار لا يعرفون نظام مخازن الاستيداع في تطوره الأخير . فقد كانوا لا يعرفون أيضاً لنظام الخالي قبل افتتاحه في مصر ، كما أنهم لا عهد لهم بالكثير من الأنظمة التجارية الحديثة كالسجل التجاري والمشاركة ذات المسؤولية المحدودة . ولكنهم سرعان ما يتألفونها متى اقتضت .

وليس من شك في أن صك الرهن (warrant) من شأنه أن يخلق سوقاً للخصم ، ويعمل على تخفيض ثمن الائتمان أى سعر الفائدة إذا ما دخلت صكوك الضمان في عداد الأوراق التجارية القابلة للخصم . ذلك لأن سعر الخصم يقل دائماً عن سعر التسليف على بضائع . ولما ظهر أن البنوك في مصر لا تحفل بنظام الاستيداع لأن من شأنه أن يخفض ربحها دون أن يخفض كثيراً المخاطر التي تتعرض لها . كما أن تعميم الخزن العمومية وتنظيمه من شأنه أن يخفض عدد الشون التي تملكها البنوك ويقلل من أهميتها . ومعلوم أن كل البنوك التجارية التي تعمل في مصر لها من الشون بقدر ما لها من فروع منتشرة في أنحاء المملكة المصرية وهي تسلف على البضائع التي تودع في شونها وتتولى بيعها في حالة تخلف المقرض عن الوفاء بالتزاماته مع ما في ذلك من مخالفة المادة ٧٩ من القانون التجاري التي تقضى ببطلان كل شرط يرخص فيه للدائن بأن يملك الشيء المرهون (pacte comissoire) أو يتصرف فيه من غير مراعاة الاجراءات الخاصة بالبيع المينة في المادة ٧٨ تجارى .



§ ٤٢٠ — زيل السفر الاذن المستقرى<sup>(١)</sup> : قد يكون السند الاذن مستندياً ولو أن ذلك نادر الحصول . والصورة الوحيدة التي يتخذ فيها هذا الشكل هي حالة اقتراض قبطان السفينة طبقاً للمادة ٥ فقرة ٩ والمادة ٤٩ من قانون التجارة البحرية ، كما لو دعت الضرورة في أثناء السفر إلى قلافة السفينة<sup>(٢)</sup> ، أو شراء شراع أو حبال أو أدوات أو مؤونة أو غيرها من الأشياء التي اقتضتها الضرورة وكانت الأحوال أو البعد عن محل إقامة ملاك السفينة أو المحمولات لا تمكن القبطان من استئذانهم في ذلك ، فبعد إثبات هذه الضرورة بمحضر ممضى منه وبعد حصوله على إذن من قنصل المملكة المصرية يجوز أن يستقرض استقراضاً بحرياً ويرهن جسم السفينة أو مشحوناتها . ويحرر على نفسه سنداً أذنياً ويخصص كل أو بعض ما تقدم ضماناً لوفاء السند ، ويرافقه وثيقة التأمين على السفينة وتذكر النقل البحري .

(١) Billet à ordre documentaire

(٢) تقول المادة ٩/٥ « قلافة السفينة » وصحتها كما أثبتناها في المتن « قلافة » وهي خرد أواحها بالليف ووضع القار في خلها .



## الباب السادس

### في التقادم

٤٢١٨ - في التقادم: ليس للتقادم كبير أهمية في الشيك: لأنه أداة وفاء ضيقة التداول ويقدم بسرعة إلى الوفاء. وإذا لم توف قيمته استعمل الحامل حقه في الرجوع في مواعيد قصيرة. ومن ثم لا نجد في مجاميع الأحكام أي حكم يتعلق بتقادم الشيك:

وقد درج النقهاء على القول سريان تقادم مزدوج على الشيك، فإذا كان الشيك محرراً بسبب أعمال تجارية أو محرراً من تاجر خضع للتقادم الخمسي وسرت عليه قواعد التقادم المقررة للسندات الإذنية (بند ٢٩٥ ومادة ١٩٤ تجاري) وإذا كان الدين مدنياً خضع للتقادم الطويل. ومن المسم به أن الصفة التجارية أو المدنية للدين تتقرر طبقاً لصفة الدين بالنسبة للساحب، ومتى تقررت هذه الصفة صاحبت الشيك بالنسبة لكل المتعاملين اللاحقين من مظهرين وغيرهم (لا كور وبوترون ج ٢ / ١٤٥٨، وبوترون، الشيك ص ٥٢٥، وعكس ذلك قال بند ٢٠٩١ حيث يرى عدم سريان التقادم الخمسي على الشيك).

ولا تخفي مغبة هذا الازدواج في التقادم. فقد لا يعرف الحامل السبب الذي من أجله سحب الشيك ومن ثم فلا يعرف مدة التقادم التي قد يحتاج بها عليه. كما أن المسحوب عليه إذا كان صيرفياً. فهو لا يعرف أيضاً هذه المدة، فإذا أوفى قيمة الشيك فقد يؤاخذ الساحب على وفائه شيكاً تقادم بالتقادم الخمسي.

كما أن التقادم الخمسي، ولو أنه يصلح للمكببات، لكنه طويل جداً بالنسبة للشيك، ولا شك في أن حامل الشيك الذي يتربص خمس سنوات دون أن يقدمه



لوفاء يعتبر مقصراً ، لذلك يتعين تقصير هذه المدة ، ومن باب أولى يعتبر التقادم لطويل غير مستساغ بالنسبة للشيك .

لذلك نص مشروع قانون الشيك على مدة تقادم قصيرة لدعوى الرجوع وهي ستة شهور محسوبة من تاريخ انقضاء ميعاد التقديم . ولم يشر القانون الموحد إلى دعوى الحامل قبل المسحوب عليه ، وهو ما يستفاد منه إنها تخضع للقواعد العامة . لذلك لا يكون القانون الموحد قد عمل على حذف نظام التقديم المزدوج في الشيكات ، وهو ما يترتب عليه أن تقادم دعوى الرجوع من جهة بمضى ستة شهور ، وتقدم الدعوى ضد المسحوب عليه من جهة أخرى طبقاً للقواعد العامة . وهذا لازدواج غير محمود ، لذلك نص المشروع على سريان التقادم الذي مدته ستة شهور على دعوى الوفاء التي يقيمها الحامل على المسحوب عليه الحائز لمقابل الوفاء ، تماماً من تعدد مدد التقادم في دعوى الشيك .

§ ٤٢٢ - في برأ سريان التقادم : يبدأ سريان التقادم منذ التاريخ الذي يشر فيه الشيك مستحق الوفاء ، ولما كان الشيك يستحق الوفاء لدى الطلب لذلك يبدأ التقادم منذ تاريخ إنشاء الشيك ( استئناف مختلط ٢٤ ديسمبر ١٩١٤ ، تق ٢٧ ، ٨٤ ، و ٢٦ ديسمبر ١٩١٧ ، تق ٣٠ ، ١٠٧ ) ولا يدخل في حساب المدة المقررة للتقادم اليوم المعتبر بداية لها dies a quo ( مادة ٢٠ مرافعات جديد ) . وتسرى في يتعلق بالانقطاع ووقف التقادم القواعد التي بينها في بند ٢٦١ و ٢٦٥



## مروع

### قانون الكمبيالات والسندات الإذنية

#### الباب الأول - في الكمبيالات

##### الفصل الأول - في إنشاء الكمبيالات وشكائها

١ - تشتمل الكمبيالة على البيانات الآتية

( ١ ) لفظ « كمبيالة » مكتوباً في متن أصت باللغة التي كتب بها .

( ٢ ) أمر غير معلق على شرط بوفاء مقدار معلوم من النقود .

( ٣ ) اسم من يلزمه الوفاء « المسحوب عليه » .

( ٤ ) ميعاد الاستحقاق .

( ٥ ) المكان الواجب فيه الوفاء .

( ٦ ) اسم من يجب بوفاء له أو لإذنه .

( ٧ ) تاريخ إنشاء الكمبيالة ومكانه .

( ٨ ) توقيع من أصدر الكمبيالة « الساحب » .

٢ - اصلك الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر كمبيالة إلا في الأحوال المبينة في الفقرات الآتية :

( ١ ) الكمبيالة الخالية من ميعاد الاستحقاق تعتبر مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها .

( ٢ ) والكمبيالة الخالية من بيان مكان وفائها أو من موطن المسحوب عليه يعتبر المكان المبين بجانب اسمه مكان وفائها وموطناً له .

( ٣ ) والكمبيالة الخالية من مكان إنشائها تعتبر محررة في المكان المعين بجانب اسم صاحبها .

٣ - يجوز سحب الكمبيالة لأذن صاحبها نفسه .

ويجوز سحبها على صاحبها نفسه .



ويجوز سحبها لذمة شخص آخر .

٤ — يجوز سحب الكميالة مستحقة الوفاء في موطن شخص آخر سواء أكان المحل المختار في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه أم في أية جهة أخرى .

٥ — يجوز لساحب الكميالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مدة من الاطلاع أن يشترط فيها فائدة لمبلغها .

ويعتبر مثل هذا الشرط في الكميالات الأخر كأن لم يكن .

ويجب بيان سعر لفائدة على الكميالة فإن خلت منه اعتبر الشرط كأن لم يكن .

ويبدأ سريان الفائدة من تاريخ الكميالة إن لم يبين فيها تاريخ آخر .

٦ — إذا كتب مبلغ الكميالة بالحروف والأرقام معاً فالعبرة عند الاختلاف تكون بالمكتوب بالحروف .

وإذا كتب عدة مرات إما بالحروف وإما بالأرقام فالعبرة بأقلها مبلغاً .

٧ — الكميالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجاراً أو من عديمي الأهلية والتظاهرات والقبول والضمان الاحتياطي الممضاة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط مع عدم الإخلال بحقوق ذوي الشأن طبقاً للمادة ١٢٢ من القانون المدني .

٨ — إذا حملت الكميالة توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام بها أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير ملزمة لأسباب أخرى لا لأصحابها ولا لمن وقعت الكميالة بأسمائهم فذلك لا يبطل التزامات الموقعين الآخرين .

٩ — من وقع كميالة نيابة عن آخر بغير تفويض منه يصبح بتوقيعه ملزماً شخصياً فإن أوفى بالتزامه آلت إليه الحقوق التي كانت تعود إلى من زعم النيابة عنه . ويسرى هذا الحكم على النائب الذي جاوز حدود سلطته .

١٠ — يضمن ساحب الكميالة قبولها ووفاءها ممن عليه القبول والوفاء .

ويجوز له أن يخلى نفسه من ضمان القبول .

أما ضمان الوفاء فآية صيغة يخلى بها نفسه منه تعتبر كأن لم تكن .

### الفصل الثاني — في التظهير

١١ — كل كميالة ولو لم ينص فيها أنها « مسحوبة لإذن » تتداول بالتظهير .

والكميالة التي يدون فيها صاحبها لفظ « بدون إذن » أو أى لفظ آخر بهذا

المعنى يخضع تداولها لقواعد الحوالة بالحقوق المقررة في القانون المدني ويكون لها أحكامها .



وبصح التظهير ولو للمسحوب عليه القابل لكميالة وغير القابل لها ولصاحبها ولاى ملتزم .

ويجوز لهؤلاء تظهيرها من جديد .

١٢ — يجب أن يكون التظهير خالياً من كل شرط . وكل شرط علق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن .

والتظهير الجزئى باطل .

وتظهيرها لحاملها يعد تظهيراً على بياض .

١٣ — يكتب التظهير على ذات الكميالة أو على ورقة أخرى متصلة بها « توصية » ويوقعه المظهر .

ويجوز أن لا يذكر فى التظهير اسم المستفيد وقد يقتصر فيه على توقيع المظهر « التظهير على بياض »

ويشترط لصحة التظهير فى هذه الحالة الأخيرة أن يكتب على ظهر الكميالة أو على الوصلة .

#### الفرع الأول — أحكام التظهير

١٤ — ينقل التظهير جميع حقوق الكميالة .

وإذا كان التظهير على بياض جاز لحاملها :

( ١ ) أن يملأ البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص آخر .

( ٢ ) أن يظهر الكميالة من جديد على بياض أو إلى شخص آخر .

( ٣ ) أن يسلها كما هى إلى أى شخص آخر بغير أن يملأ البياض وبغير أن يظهرها .

١٥ — يضمن المظهر قبول الكميالة ووفاءها إلا إذا شرط فيها عكس ذلك .

ويجوز له حظر تظهيرها من جديد وحينئذ لا يكون ملزماً بالضمان لمن تؤول إليهم الكميالة بتظهير لاحق .

١٦ — يعتبر من بيده الكميالة أنه حاملها الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق

فيها بالتظهيرات المتصلة بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيراً على بياض .

والتظهيرات المشطوبة تعتبر فى هذا الشأن كأن لم تكن . وإذا وقع تظهير

كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الكامل أنه هو الذى آل إليه الحق فى الكميالة بذلك التظهير على بياض .



وإذا زالت يد شخص عن كميالة بحادث ما حاملها — متى أثبت أنه صاحب الحق فيها على مقتضى الفقرة السابقة — لا يلزم بردها إلا إذا كان قد حصل عليها عن نية سيئة أو عن خطئه العاشر .

١٧ — ليس لمن أقيمت عليهم الدعوى بكميالة أن يحتجوا على حاملها بأوجه الدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بساحبها أو بحاملها السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله عليها إضرار المدين .

#### الفرع الثاني — لتظهير التوكيل

١٨ — إذا اشتمل التظهير على عبارة « القيمة للتحويل » أو « القيمة للقبض » أو « بالتوكيل » أو أى بيان آخر يفيد التوكيل فالحامل مباشرة جميع الحقوق المترتبة على الكميالة ، إنما لا يجوز له تظهيرها إلا على وجه التوكيل .

وليس للملتزمين فى هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفع الجائز الاحتجاج بها على المظهر . ولا تنقضى الوكالة التى يتضمنها التظهير التوكيلي بوفاة الموكل أو بطروء عدم أهليته .

#### الفرع الثالث — تظهير التأمين

١٩ — إذا اشتمل التظهير على عبارة « القيمة ضمان » أو « القيمة رهن » أو أى بيان آخر يفيد الرهن جاز لحامل الكميالة مباشرة جميع الحقوق المترتبة عليها . فإن ظهرها عند التظهير حاصلاً على وجه التوكيل .

وليس للملتزمين بالكميالة الاحتجاج على الحامل بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر إلا إذا قصد الحامل وقت حصوله عليها إضرار المدين .

#### الفرع الرابع — التظهير اللاحق بتاريخ الاستحقاق أو البروتستو

٢٠ — التظهير اللاحق بتاريخ الاستحقاق يذنب نتائج التظهير السابق له أما التظهير اللاحق لبروتستو عدم الوفاء أو الحاصل بعد إنقضاء الأجل المحدد لتحريره فتسرى عليه أحكام حوالة الحقوق .

وبعد التظهير الخالى من التاريخ أنه قد تم قبل إنقضاء الأجل المحدد لتحرير البروتستو إلا إذا ثبت العكس .

#### الفرع الخامس — تقديم التاريخ

٢١ — لا يجوز تقديم تواريخ أوامر الدفع وإن حصل بعد تزويراً .



## مصل اثالث - في مقابل الوفاء

٢٢ - على صاحب الكميالة أو الأمر غيره بسحبها لذمته أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفائها ولكن ذلك لا يعنى الساحب لذمة غيره من مسئولية شخصياً قبل مظهرها وحاملها .

٢٣ - يعد مقابل الوفاء موجوداً إذا كان المسحوب عليه مدينًا للساحب أو للأمر بالسحب في تاريخ استحقاق الكميالة بمبلغ معلوم من النقود مستحق الأداء ومساو على الأقل لمبلغ الكميالة .

٢٤ - قبول الكميالة حجة على المسحوب عليه بوجود المقابل لديه إلا إذا أثبت العكس .

وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الإنكار سواء حصل قبول الكميالة أم لم يحصل أن المسحوب عليه كان لديه مقابل وفائها في تاريخ الاستحقاق فإن لم يثبت ذلك كان ضامناً للوفاء ولو عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة . أما إذا أثبت في الحالة الأخيرة وجود المقابل واستمرار وجوده حتى الميعاد الذى كان يجب فيه تحرير البروتستو برئت ذمته بمقدار هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل في مصلحته .

٢٥ - على الساحب ولو عمل البروتستو بعد ميعاده أن يسلم حامل الكميالة الصكوك اللازمة لاستحصائه على مقابل الوفاء . فإذا أفلس الساحب لزم ذلك وكلاء تمليسه . وتكون مصاريف ذلك على الخامل المذكور في جميع الأحوال .

٢٦ - تنتقل ملكية الوفاء بحكم لقانون إلى حملة الكميالة المتعاقبين .

٢٧ - إذا أفلس الساحب ولو قبل ميعاد استحقاق الكميالة فلهذه منها دون غيره من دائنى الساحب اقتضاء حقه على مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المسحوب عليه .

٢٨ - إذا أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته دخل هذا الدين في روكية لتقليسة .

أما إذا كان مقابل الوفاء عيناً جائزاً استردادها طبقاً لنوعه أو أوراق تجارية أو أوراق مالية أو نقود بحام الكميالة الأولية في اقتضاء حقه من قيمة المقابل .

٢٩ - إذا تراحت عدة كميالات على مقابل وفاء لا يفي بها كلها اتبعت لفواعد الآتية : إذا سحبت الكميالات في تاريخ واحد قدمت الكميالة الأخيرة لقبول المسحوب عليه .



وإذا لم تحمل أية كميالة قبول المسحوب عليه قدمت الكميالة التي خصص لوفائها مقابل الوفاء .

ويراعى بالنسبة للكميالات الأخر فيما يتعلق بحقوق كل من حاملهم في استيفاء مطلوبهم تواريخ سحبها ويكون حامل الكميالة السابق تاريخها على الكميالات الأخر مقدماً على غيره .

أما الكميالات المشتملة على شرط عدم القبول فتكون في المرتبة الأخيرة .

#### الفصل الرابع — في القبول

٣٠ — يجوز لحامل الكميالة أو لأي حاز لها تقديمها إلى المسحوب عليه في موطنه لقبولها حتى ميعاد الاستحقاق .

٣١ — لساحب الكميالة أن يشترط فيها وجوب تقديمها للقبول في مهلة معينة أو بغير مهلة .

وله أن ينص فيها على حظر تقديمها للقبول ما لم تكن مستحقة الدفع عند غير المسحوب عليه أو في جهة أخرى غير موطن المسحوب عليه أو مستحقة الدفع بعد مضي مدة معلومة من الاطلاع عليها .

وله أيضاً أن يشترط حظر تقديمها للقبول قبل أجل معلوم .

ولكل مظهر أن يشترط وجوب تقديمها للقبول في مهلة معلومة أو بغير مهلة ما لم يكن الساحب قد شرط عدم تقديمها للقبول .

٣٢ — الكميالات المستحقة الوفاء بعد مضي مدة معلومة من الاطلاع يجب تقديمها للقبول في ظرف سنة من تاريخها .

وللساحب تضيق هذا الميعاد أو توسعته ولكل مظهر تضيق هذه المواعيد .

٣٣ — يجوز للمسحوب عليه أن يطلب تقديم الكميالة للقبول مرة ثانية في اليوم التالي للتقديم الأول ولا يقبل من دوى الشأن الادعاء بأن هذا الطلب قد رفض إلا إذا ثبت هذا الطلب في البروتستو — ولا يلزم حامل الكميالة المقدمة للقبول بالتخلي عنها وتسليمها إلى المسحوب عليه .

٣٤ — يكتب القبول على ذات الكميالة ويؤدى بلفظ (مقبول) أو بـى لفظ آخر بمعناه . ويذيل بتوقيع المسحوب عليه وبعد قبولاً مجرد وضع المسحوب عليه توقيعه على صدر الكميالة .



وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع أو كانت واجبة التقديم لقبول في مدة معلومة بناء على شرط خاص وجب تأريخ القبول في اليوم الذي حصل فيه إلا إذا أوجب الحامل تأريخه في يوم تقديمها . فإن خلا القبول من التاريخ جاز للحامل حفظاً لحقوقه في الرجوع على المظهرين أو على الساحب إثبات هذا الخلو بواسطة بروستو يعمل في الوقت اللائق .

٣٥ — يجب أن يكون القبول منجزاً إنمّا يجوز للمسحوب عليه قصره على جزء من مبلغ الكمبيالة .

وأى تعديين لبيانات الكمبيالة يقع في صيغة القبول بعد رفضها لها . إنمّا يظل الغائب ملزماً وفقاً لصيغة القبول .

٣٦ — إذا عين الساحب في الكمبيالة مكاناً للوفاء غير موطن المسحوب عليه دون أن يعين من يجب الوفاء عنده جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول فإن لم يعينه عد ملزماً بالدفع في مكان الوفاء .

وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في موطن المسحوب عليه جاز له أن يعين في صيغة القبول عنواناً في الجهة التي يجب أن يقع فيها الوفاء .

٣٧ — يلزم المسحوب عليه بوفاء الكمبيالة عند الاستحقاق بمجرد قبوله فإن لم يوف كان للحامل ولو كان هو الساحب نفسه مطالبة بدعوى مباشرة مترتبة على الكمبيالة بكل ما تجوز المطالبة به بمقتضى المادتين ٦٦ و ٦٧ من هذا القانون .

٣٨ — إذا شطب المسحوب عليه قبوله المكتوب على الكمبيالة قبل ردها عد شطبه رفضاً لقبولها .

ويعد الشطب حاصل قبل رد الكمبيالة ما لم يثبت العكس .

إنمّا إذا كان المسحوب عليه قد أخطر بكتاب الحامل أو أى موقع آخر بقبوله صام ملزماً قبلهم بهذا القبول .

#### مصل الخامس في الضمان الاحتياطي

٣٩ — وفاء مبلغ الكمبيالة يجوز ضمه كله أو بعضه من ضامن احتياطي .

ويكون هذا الضمان من أى شخص ولو كان ممن وقعوا الكمبيالة .

٤٠ — يكتب الضمان الاحتياطي على ذات الكمبيالة أو على وصية .

ويؤدى هذا الضمان بنفط مقبول كضمان احتياطي أو أى لفظ آخر بمعناه يذيله الضامن بتوقيعه .



ويستفاد هذا الضمن من توقيع الضامن على صدر الكمبيالة ما لم يكن هذا التوقيع صادراً من المسحوب عليه أو من الساحب

ويذكر في صيغة الضمن اسم المضمون وإلا عد الضمان حاصلًا للساحب .

٤١ — يلزم الضامن الاحتياطي على وجه ما التزم به مضمونه ويكون التزام الضامن صحيحاً ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلاً لأي سبب آخر غير عيب في الشكل .

وإذا أوفى الضامن الاحتياطي الكمبيالة آلت إليه الحقوق الناتجة عنها قبل مضمونه وقبل كل ملزم نحوه بمقتضى الكمبيالة .

٤٢ — يجوز إعطاء الضمان الاحتياطي في صحت مستقل بين به الممكن الذي تم فيه .

ولضامن الاحتياطي بصحت مستقل غير ملزم إلا قبل مضمونه .

#### الفصل السادس — في الاستحقاق

٤٣ — يحوز أن تكون الكمبيالة المسحوبة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع عليها أو بعد مضي مدة من الاطلاع أو بعد مضي مدة من تاريخها أو في يوم معلوم .  
الكمبيالات المشتملة على مواعيد استحقاق آخر أو على مواعيد استحقاق متعاقبة تكون باطلة .

٤٤ — الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها ويجب تقديمها في ظرف سنة من تاريخها . وللساحب تضيق هذا الميعاد أو توسعته وللمظهرين تقصير هذه المواعيد .

وللساحب أن يشترط عدم تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الاطلاع قبل انقضاء أجل معلوم . وفي هذه الحالة يحتسب ميعاد التقديم ابتداءً من هذا الأجل .

٤٥ — يبدأ ميعاد استحقاق الكمبيالة الواجبة الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع من تاريخ قبولها أو من تاريخ البروتستو .

فإذا لم يعمل البروتستو وعد القبول الخالي من التاريخ حاصلًا بالنسبة لمقابل في اليوم الأخير من المهلة المقررة للتقديم للقبول .

٤٦ — الكمبيالة المسحوبة لشهر أو أكثر من تاريخها أو من تاريخ الاطلاع عليها يقع استحقاقها في مثل هذا التاريخ من الشهر الذي يجب فيه الوفاء .

فإن لم يوجد مقابل لذلك التاريخ في الشهر الذي يجب فيه الوفاء وقع الاستحقاق في اليوم الأخير من هذا الشهر .



وإذا سحبت الكمبيالة لشهر ونصف أو لشهور ونصف شهر من تاريخها أو من تاريخ الاطلاع عليها وجب بدء الحساب بالشهور الكاملة .

وإذا كان الاستحقاق في أوائل الشهر أو وسطه كالقول « في منتصف يناير أو في منتصف فبراير » أو في أواخر الشهر كان المقصود ليوم الأول من الشهر أو الخامس عشر أو الأخير منه .

ولفظ ثمانية أيام أو خمسة عشر يوماً لا تعني أسبوعاً أو أسبوعين بل ثمانية أيام أو خمسة عشر يوماً بالفعل .

ولفظ نصف شهر تعني خمسة عشر يوماً .

٤٧ - إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في يوم معلوم وفي بلد يختلف فيه التقويم عن تقويم بلد إصدارها تحدد تاريخ الاستحقاق طبقاً لتقويم بلد الوفاء .

وإذا سحبت الكمبيالة بين بلدين مختلفي التقويم وكانت مستحقة الوفاء بعد مدة من تاريخها أرجع تاريخ إصدارها إلى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء ويحدد ميعاد الاستحقاق طبقاً لذلك .

وتحسب مهلة تقديم الكمبيالات طبقاً للقواعد المقررة في الفقرة السابقة .

ولا تسري هذه القواعد إذا اشترط في الكمبيالة أو دلت بياناتها العادية على قصد اتباع قواعد مخالفة .

### الفصل السابع - في الوفاء

٤٨ - على حامل الكمبيالة المستحقة الوفاء في يوم معلوم أو بعد مدة معلومة من تاريخها أو من تاريخ الاطلاع عليها أن يقدمها للوفاء في يوم استحقاقها .

ويعتبر تقديم الكمبيالة إلى إحدى غرف المغاسمة التي يديرها بنك إصدار أوراق لبنكسوت بمثابة تقديم للوفاء .

٤٩ - إذا أوفى المسحوب عليه الكمبيالة جاز له طلب تسلمها من الحامل موقعاً عليها منه بالتخالص .

ولا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي .

وإذا كان الوفاء جزئياً جاز للمسحوب عليه اقتضاء بيان هذا الوفاء على ذات الكمبيالة وإعطائه مخالصة بذلك ، وكل ما يدفع من أصل قيمة الكمبيالة تبرأ منه ذمة صاحبها ومظهرها . وعلى حاملها أن يعمل البرتستو على ما بقي منها .

٥٠ - لا يجبر حامل الكمبيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق .



وإذا أوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق تحمل تبعة ذلك .  
ومن أوفى في ميعاد الاستحقاق برئت ذمته إلا إذا وقع منه غش أو خطأ  
جسيم وهو ملزم باستقصاء انتظام التظاهرات وتسلسلها وليس عليه التثبت من توقيعات  
المنظرين .

٥١ — إذا اشترط وفاء الكميالة بنقود غير متداولة في بلد الوفاء جاز وفاء  
مبلغها بنقود البلد حسب قيمتها يوم الاستحقاق ، وإذا تراخى المدين في الوفاء كان  
للحامل الخيار بين المطالبة بمبلغ الكميالة مقوما بنقود البلد يوم الاستحقاق أو يوم الوفاء .  
ويتبع عرف بلد الوفاء في تعيين قيمة النقود الأجنبية .

إنما يجوز للساحب اشتراط حساب المبلغ الذي يدفع طبقاً لسعر معين في الكميالة .  
وإذا تعين مبلغ الكميالة بنقود تحمل اسماً مشتركاً تختلف قيمتها في بلد إصدارها  
عن قيمتها في بلد وفائها كان المقصود نقود بلد الوفاء .

٥٢ — إذا لم تقدم الكميالة للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين بها  
إيداع مبلغها خزانة المحكمة التابع لها بلد الوفاء .  
وعلى الحامل مصاريف ذلك وتبعته .

٥٣ — يكتب قلم كتاب المحكمة المختصة عند الإيداع وثيقة مشتملة على تاريخ  
الكميالة وتاريخ الاستحقاق واسم من حررت في الأصل لمصلحته ويسامها للمودع .  
فإذا طالب الحامل المدين بالوفاء فليس عليه إلا تسليم وثيقة الإيداع متقابل تسلم  
الكميالة . وللحامل قبض المبلغ المودع من قلم الكتاب بموجب هذه الوثيقة .  
فإذا لم يسلم المدين المودع وثيقة الإيداع إلى حامل الكميالة وجب عليه وفاء  
قيمتها له .

٥٤ — لا تقبل المعارضة في وفاء الكميالة إلا في حالتين خياعها أو تمليس حاملها .  
٥٥ — إذا ضاعت كميالة غير مقبولة ليس عليها صيغة القبول جاز للمستحق  
قيمتها أن يطالب بوفائها بموجب نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا .  
٥٦ — إذا كانت الكميالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تحوز المطالبة  
بوفائها بموجب نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا إلا بأمر من قاضي الأمور  
الوقفية بشرط أداء كفيل .

٥٧ — من ضاعت منه كميالة سواء أكانت عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه  
تقديم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يستصدر من قاضي  
الأمور الوقفية أمراً بوفائها بشرط أن يثبت ملكيته لها مع أداء كفيل .



٥٨ - في حالة الامتناع عن الوفاء بعد المطالبة بالكمبيالة الضائعة حسبما ذكر في المادتين  
لسابقتين يجب على مالكها محافظة على جميع حقوقه أن يثبت ذلك في ورقة احتجاج  
يكون تحريرها في اليوم التالي لاستحقاق تلك الكمبيالة وتعلن للساحب والمظهرين  
إعلاناً رسمياً بالأوجه والمواعيد المقررة في المادة ٦٣ من هذا القانون ويجب تحريرها  
في الميعاد المذكور ولو تعذر استصدار أمر القاضي لضيق الوقت الذي مضى منذ ضياعها.

٥٩ - يجب على مالك الكمبيالة الضائعة ليحصل على نسخة منها أن يرجع  
إلى من ظهر إليه الكمبيالة ويلتزم هذا المظهر بمعاونته والإذن له باستعمال اسمه في إجراء  
اللازم لدى نفس مظهره . ويرى المالك في هذه المطالبة من مظهر إلى مظهر إلى صاحب  
الكمبيالة ويلتزم كل مظهر بكتابة تظهيره على هذه النسخة الثانية المسلمة من الساحب .  
ولا يجوز اقتضاء الوفاء بموجب هذه النسخة الثانية إلا بأمر من قاضي الأمور  
الوقفية بشرط أداء كفيل وتكون كافة المصاريف على مالك الكمبيالة الضائعة .  
٦٠ - ينقض التزام الكفيل المبين في المواد ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، بعد مضي ثلاث  
سنوات إذا لم تحصل في أثناءه مطالبة ولا دعوى أمام المحاكم .

### الفصل الثامن

لرجوع بسبب عدم القبول أو عدم الوفاء والبروتستو وكمبيالة الرجوع

الفرع الأول - الرجوع بسبب عدم القبول أو عدم الوفاء

٦١ - لحامل الكمبيالة عند عدم وفائها له في الاستحقاق الرجوع على مظهرها  
وساحبها وغيرهم من الملزمين بها .

وله مثل ذلك قبل الاستحقاق في الأحوال الآتية :

( أولاً ) في حالة الامتناع الكلي أو الجزئي عن القبول .

( ثانياً ) في حالة تعليل المسحوب عليه سواء كان قد قبل الكمبيالة أو لم يكن  
قبلها وفي حالة توقفه عن دفع ما عليه ولو لم يثبت توقفه بحكم : وفي حالة الحجز  
على أمواله جزئاً غير مجد .

( ثالثاً ) في حالة تعليل صاحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول .

إنما يجوز للضامن عند الرجوع عليهم في الأحوال المبينة في الفقرتين الأخيرتين  
( ثانياً وثالثاً ) أن يقدموا إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة التابع موطنهم لدائرتها  
في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الرجوع عليهم عريضة بطلب مهل للوفاء . فإذا وجد  
القاضي مساعداً للطلب حدد في أمره الميعاد الذي يجب أن يحصل فيه وفاء الأوراق  
التجارية بشرط أن لا تتجاوز المهل الممنوحة التاريخ المأمين للاستحقاق .



ولا يقبل الطعن في هذا الأمر بالمعارضة أو بالاستئناف .

٦٢ الامتناع عن قبول الكمبيالة أو عن وفائها يجب إثباته في محرر رسمي « بروتستو عدم القبول أو عدم الوفاء » .

ويلزم عمل بروتستو عدم القبول في المواعيد المحددة لتقديم الكمبيالة للقبول فإذا وقع تقديمها الأول للقبول في الحالة المبينة في الفقرة الأولى من المادة ٣٣ في اليوم الأخير من الميعاد المحدد لهذا التقديم جار أيضاً تحرير بروتستو في اليوم التالي . ويلزم عمل بروتستو عدم الوفاء عن الكمبيالة المستحق دفعها في يوم معلوم أو بعد مضي مدة معلومة من تاريخها أو من تاريخ الاطلاع عليها في أحد يومى العمل التاليين ليوم استحقاقها . وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع وجب تحرير بروتستو عدم وفائها طبقاً للشروط المبينة بالفقرة السابقة لبروتستو عدم القبول .

ويغنى بروتستو عدم القبول عن تقديم الكمبيالة للوفاء وعن تحرير بروتستو عدم الوفاء وفي حالة توقف المسحوب عليه عن الوفاء سواء أكان قد قبل الكمبيالة أم لم يكن قبلها وفي حالة حجز أمواله حجزاً غير مجد لا يجوز لحامل الكمبيالة الرجوع على ضمانه إلا بعد تقديم الكمبيالة للمسحوب عليه لوفائها وبعد تحرير بروتستو عدم الوفاء .

وفي حالة تفليس المسحوب عليه قابلاً للكمبيالة أو غير قابل لها وفي حالة تفليس صاحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول يكون تقديم حكم التفليس كافياً بذاته لتمكين الحامل من استعمال حقوقه في الرجوع على ضمانه .

٦٣ - يجب على حامل الكمبيالة اخطار مظهرها له وساحبها بعدم قبولها أو عدم وفائها في ظرف أربعة أيام العمل التالية ليوم البروتستو أو ليوم تقديمها للقبول أو للوفاء إن اشتملت على شرط الرجوع بلا مصاريف .

ويجب على كل مظهر أن يحيط مظهره علماً بذلك في يومى العمل التاليين ليوم تسامه الاخطار مبيناً له أسماء الذين عملوا الاخطارات السابقة وعناوينهم وهكذا يجب هذه الاحاطة على كل مظهر حتى تبلغ صاحب الكمبيالة . وتبدأ المواعيد السابقة الذكر من تاريخ تسلم الاخطار السابق .

ومتى أخطر أحد الموقعين على الكمبيالة طبقاً للفقرة السابقة وجب كذلك إخطار ضامنه الاحتياطى في ذات الميعاد .

وإذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بيته بكيفية غير مقروءة اكتفى باخطار المظهر السابق عليه .



وينجوز لمن وجب عليه الأخطار أن يقوم به على أية صورة ولو برد الكميالة ذاتها .

وينجب عليه اثبات قيامه بالأخطار في الميعاد المضروب له .

ويعد الأخطار حاصلًا في الميعاد المذكور إذا حصل بكتب أرسل في أثناءه طريق البريد .

ولا يترتب على عدم قيام من وجب عليه الأخطار في الميعاد المبين آنفاً سقوط أى حق من حقوقه إنما يلزمه عند الاقتضاء تعويض الضرر المترتب على إهماله شرط أن لا يتجاوز هذا التعويض مبلغ الكميالة .

٦٤ — يجوز للمساحب ولأى مظهر أو ضامن احتياطي أن يعفى حامل الكميالة عند المطالبة على وجه الرجوع من عمل بروتستو عدم الفبول أو عدم الوفاء متى كتب على الكميالة شرط «المطالبة بلا مصاريق» أو «بدون بروتستو» أو أى لفظ مرادف من ذلك بتوقيع من اشترط هذا الشرط .

ولا يعفى هذا الشرط الخامل من تقديم الكميالة في المواعيد المقررة ولا من عمل الأخطارات اللازمة .

وعلى من يتمسك على الخامل بعدم مراعاة هذه المواعيد إثبات ذلك .

وإذا كتب المساحب هذا الشرط سري على كل الموقعين أما إذا كتبه أحد المظهرين أو أحد الضمن الاحتياطين سري عليه وحده . وإذا حرر الخامل بروتستو على الرغم من الشرط تحمل هو وحده المصاريق إذا كان المساحب هو الذى وضع الشرط . أما إذا كان الشرط صادرًا من مظهر أو ضامن احتياطي جاز الرجوع على جميع الموقعين بمصاريق البروتستو المعمول .

٦٥ — صاحب الكميالة وقابلها ومظهرها وضامنها الاحتياطي ملزمون جميعاً لحاملها على وجه التضامن .

ولحاملها مطالبة أى منهم بالانفراد أو مطالبتهم مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزامهم .

ولكل موقع على الكميالة أو فى قيمتها هذا الحق .

والدعوى المقامة على أحد المزمين لا تمنع من مطالبة الباقيين ولو كان التزامهم لاحقاً لمن وجهت اليهم الدعوى بآدى ذى بدء .

٦٦ — لحامل الكميالة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتى :

( أولاً ) مبلغ الكميالة غير المقبولة أو غير المدفوعة مع الفوائد إن كانت مشروطة .



(ثانياً) الفوائد محسوبة ابتداء من الاستحقاق بسعر الفائدة القانونية فيما يتعلق بالكمبيالة المسحوبة والمستحقة الدفع في الأراضي المصرية وبسعر ٦ ٪ للكمبيالات الأخرى .

(ثالثاً) مصاريف البروتست والاختارات وغيرها من المصاريف .  
وإذا أخذ في الرجوع قبل استحقاق الكمبيالة استنزل من قيمتها ما يساوي سعر الخصم الرسمي ( سعر بنك إصدار أوراق البنكنوت المصري ) في تاريخ الرجوع ناخبة التي يقع فيها موطن الحامل .

٦٧ — لمن أوفى كمبيالة مطالبة ضمانه بما يأتي :

(أولاً) جميع ما أوفاه .

(ثانياً) فوائد ما أوفاه ابتداء من يوم الأداء محسوبة بالسعر القانوني للكمبيالات المسحوبة والمستحقة الوفاء في المملكة المصرية وبسعر ٦ ٪ للكمبيالات الأخرى .  
(ثالثاً) المصاريف التي صرفها .

٦٨ — لكل من طوّل بكمبيالة على وجه الرجوع أو من كان مستهدفاً المطالبة بها أن يقتضى في نظير وفائها تسلمها مع البروتست ومخالصة بتفصيل ما أوفى .

ولكل مظهر أوفى لكمبيالة أن يشطب تظهيره وتظهيرات المظهرين اللاحقين له .

٦٩ — في حالة الرجوع على أحد الملتزمين بالقدر غير المقبول من قيمة الكمبيالة يجوز عند الوفاء به أن يقتضى من حاملها كتابة هذا الوفاء على الكمبيالة وإعطائه به مخالصة ، ويجب على الحامل فوق ذلك أن يسلمه صورة من الكمبيالة مصدق عليها منه أنها طبق الأصل وأن يسلمه البروتست وتمكيناً له من الرجوع على غيره بما أوفى .

٧٠ — يسقط ما لحامل الكمبيالة من حقوق قبل مظهرها وساحبها وغيره من الملتزمين عدا قبلها بمضى المدة المحددة لأجراء ما يأتي :

تقديم الكمبيالات المستحق دفعها بمجرد الاطلاع عليها ، أو بعد مضي مدة معلومة منه .

عمل بروتستو عدم القبول أو عدم الوفاء .

تقديم الكمبيالة للوفاء في حالة اشتغالها على شرط الرجوع بلا مصاريف .  
إنما لا يقع السقوط قبل الساحب إلا إذا أثبت أنه أوجد مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق وحينئذ لا يبقى للحامل إلا الدعوى قبل المسحوب عليه .



وإذا لم تقدم الكمبيالة للقبول في الميعاد الذي شرطه الساحب سقطت حقوق حاملها في الرجوع بسبب عدم القبول وعدم الوفاء إلا إذا دلت عبارة الشرط على أن الساحب لم يقصد منه سوى إعفاء نفسه من ضمان القبول .

وإذا كان المظهر هو الذي اشترط في تظهيره ميعاداً لتقديم الكمبيالة لقبولها جاز له وحده الاحتجاج بها شرطه .

٧١ — إذا حالت عقبة كؤود ( كالموانع القانونية في إحدى الدول أو أى حادث قهرى آخر ) دون القيام بتقديم الكمبيالة أو تحرير بروتستو في المواعيد المقررة لذلك استطاعت هذه المواعيد .

وعلى حامل الكمبيالة أن يخطر بلا تلوم مظهره بالحادث القهرى وأن يكتب هذا الاخطار على الكمبيالة أو على وصله مؤرخاً وموقفاً منه ، وعلى من أرسل له هذا الاخطار إعلام مظهره وهكذا إلى آخر ما جاء بالمادة ٦٣ من هذا القانون . وعلى الحامل بعد زوال الحادث القهرى تقديم الكمبيالة بلا تلوم لقبول أو لموافاء ثم عمل البروتستو عند الاقتضاء .

وإذا دام الحادث القهرى أكثر من ثلاثين يوماً محسوبة من يوم الاستحقاق حاز الرجوع على الملتزمين بغير حاجة إلى تقديم الكمبيالة أو تحرير بروتستو . فإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بمجرد الاطلاع عليها أو بعد مضي مدة معلومة منه سرى ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ اليوم الذى أخطر فيه الحامل مظهره بحدوث الحادث ولو وقع هذه التواريخ قبل مواعيد تقديم الكمبيالة .

وإذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مضي مدة من الاطلاع عليها زادت مدة مهلة الاطلاع على ميعاد الثلاثين يوماً .

ولا يعتبر من قبيل الحوادث القهرية الأمور الشخصية المتصلة بحامل الكمبيالة أو بمن كلفه بتقديمها أو بتحرير بروتستو .

٧٢ — يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الوفاء زيادة على ما به من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يحجز منقولات كل من الساحب أو القابل أو المظهر حجزاً تحفظياً بشرط مراعاة الإجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات .

#### الفرع الثانى — فى بروتستو

٧٣ — يعمل كل من بروتستو عدم لقبول وبروتستو عدم الوفاء على حسب الأصول المقررة لأوراق المحضرين فى محل من كان عليه وفاء قيمة الكمبيالة أو فى آخر



محل معروف بأقامته فيه وفي محال من تعينوا في الكمبيالة لوفائها عند الاقتضاء وفي محال من قبولها بطريق التوسط ويخوز إثبات جميع ذلك في ورقة واحدة .

٧٤ - - تشمل ورقة البروتستو على صورة الكمبيالة حرفياً وصورة ما عليها مما يتعلق بقبولها وتظهيرها ووفاء قيمتها عند الاقتضاء وعلى التنبيه بوفاء قيمة الكمبيالة وحضور أو غياب من عليه قبولها أو دفعها وأسباب الامتناع عن القبول أو الدفع والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه وتنبيه المحضر بالوفاء .

وإقرار من حررت الورقة في مواجهته لا يكون حجة عليه إلا إذا وقع .

٧٥ - لا تقوم أية ورقة أخرى مقام البروتستو إلا في حالة ضياع الكمبيالة الذين حكمها في المادة ٥٥ وما بعدها .

٧٦ - يجب على المحضرين والمندوبين لعمل البروتستات أن يتركوا صورة مصدقة من حررت قبلهم هذه البروتستات وأن يقيدها بتمامها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب التواريخ في دفتر مخصوص منمر المصحف وموضوع عليه العلامة اللازمة ويكون القيد في الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست وإن لم ينفوا ذلك يحكم عليهم بالمصاريف والتعويضات لذوي الشأن .

### المصرح الثالث - من له حق سحب كمبيالة الرجوع

٧٧ - لكل من له حق الرجوع على غيره من الضمان أن يستوفي قيمتها بسحب كمبيالة جديدة يستحق دفعها على أحد ضمانه وفي موطنه وبمجرد الاطلاع عليها منه ينحصر الاتفاق على غير ذلك .

وتشتمل كمبيالة الرجوع علاوة على المبالغ السابق بيانها في المادتين ٦٦ و ٦٧ على ما دفع عليها من عمولة ورسم دفعة .

وإذا كانت كمبيالة الرجوع مسحوبة من الحامل تحدد مبلغها بسعر كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة في البلد الذي استحق فيه وفاء الكمبيالة الأصلية على البلد الذي يكون فيه موطن ضامنه .

وإذا كانت كمبيالة الرجوع مسحوبة من أحد المظهرين تحدد مبلغها بسعر كمبيالة مستحقة الوفاء لدى الاطلاع مسحوبة في البلد الذي يكون فيه موطن صاحب كمبيالة الرجوع على البلد الذي يكون فيه موطن ضامنه .

٧٨ - لا يخوز جمع فروق أسعار كمبيالات الرجوع . وساحب لكمبيالة الأصلية وكل مظهر فيها لا يتحمل إلا سعراً واحداً .



### الفصل التاسع في التدخل

٧٩ — لساحب الكمبيالة ومظهرها وضامنها الاحتياطي أن يعين من يقبلها أو يدفعها عند الاقتضاء .

ويجوز قبول الكمبيالة أو وفائها من أي شخص متدخل عن أي مدين بها مستهدف للرجوع عليه مع مراعاة الشروط الآتية ذكرها :

يصح هذا التدخل من الغير ولو كان المسحوب عليه كما يصح ممن سبق التزامه بالكمبيالة إنما لا يصح هذا التدخل من قبلها .

ويجب على المتدخل أن يخطر بتدخله من وقع التدخل عنه في ظرف يبنى لعمل التاليين ، وإذا لم يراع المتدخل هذا الميعاد كان مسئولا عند الاقتضاء بتعويض ما يترتب على إهماله من الضرر بشرط أن لا يتجاوز التعويض مبلغ الكمبيالة .

### فروع الأقال قبول بالواسطة

٨٠ — يقع القبول بالواسطة في جميع الأحوال التي يكون فيها حامل كمبيالة جائزة القبول حتى الرجوع قبل ميعاد استحقاقها .

وإذا عين في الكمبيالة من يقبلها أو يوفي قيمتها عند الاقتضاء في مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها بل من كتب هذا البيان ولا على الموقعين اللاحقين له إلا إذا قدم الكمبيالة إلى من عين لقبولها أو وفائها عند الاقتضاء وامتنع عن قبولها وأثبت هذا الامتناع بروتستو .

وللحامل في الأحوال الأخرى رفض القبول الحصول بطريق التوسط فإذا قبله فقد الحقوق المقررة له في حالة الرجوع قبل الاستحقاق على من حصل التوسط منه وعلى الموقعين اللاحقين له .

٨١ — يكون قبول الكمبيالة بالواسطة بكتابة على ذات الكمبيالة ويضع عليه التوسط توقيعيه ويذكر فيه اسم من حصل التوسط لزمته ، فإذا خلا القبول من هذا البيان عد حاصلا لزمته المسحب .

٨٢ — يلتزم القابل بالواسطة قبل حامل الكمبيالة ومظهريها اللاحقين لمن حصل التوسط لزمته بالأوجه التي يلتزم بها هذا الأخير .

وعلى الرغم من حصول القبول بالواسطة يجوز لمن حصل التوسط لزمته وإضمانه أن يتسلموا من الحامل نظير وفائهم المبلغ المبين في المادة ٦٦ للكمبيالة والبروتستو والمخالصة في حال تحريرها .



الفرع الثاني — الوفاء بالواسطة

٨٣ — يجوز وفاء الكميالة بالواسطة في جميع الأحوال التي يكون فيها حاملها قبل الاستحقاق أو بعده حق الرجوع على الملتزمين بها .  
ويكون هذا الوفاء بأداء كل المبلغ الذي يجب على من حصل التوسط لذمة أدائه إبراءً لذمته .

ويجب أن يكون الوفاء على الأكثر في اليوم التالي لليوم الأخير من الميعاد الذي يصح فيه تحرير بروتستو عدم الوفاء .

٨٤ — إذا كان لقابلي الكميالة بالواسطة أو المعينين لوفائها عند الاقتضاء مواطن في مكان وفائها وجب على حاملها تقديمها لهم جميعاً لوفائها وعمل بروتستو عدم الوفاء إذا لم أحال وذلك على الأكثر في اليوم التالي لليوم الأخير من الميعاد الذي يصح فيه عمل البروتستو . فإن لم يعمل البروتستو في هذا الميعاد انقضى التزام من عين الموفي عند الاقتضاء أو من حصل قبول الكميالة بالواسطة لذمته وكذلك التزام المظهرين اللاحقين .

٨٥ — حامل الكميالة الذي يرفض وفاء هاله بالواسطة ينقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ لو قبل هذا الوفاء .

٨٦ — ثبت الوفاء بالواسطة بكتابة مخصصة على ذات الكميالة يذكر فيها من حصل الوفاء لأجله . فإذا خلت من هذا البيان عد الوفاء حاصلًا عن صاحب .  
ويجب تسليم الكميالة والبروتستو إن حرر الموفي بالواسطة .

٨٧ — من أوفى كميالة بطريق التوسط يكتسب جميع حقوقها قبل من حصل الوفاء عنه وقبل من التزموا نحو هذا الأخير بموجب الكميالة ، إنما لا يجوز لهذا الموفي تظهيرها من جديد .

وتبرأ ذم المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء عنه .

وإذا تراحم عدة أشخاص على الوفاء بالواسطة قدم منهم من يترب على الوفاء منه براءة أكثر عدد من الملتزمين ، فإذا كان المتدخل عالماً بحال مزاحمه وتوسط خلافاً لما تقضى به هذه القاعدة فقد حقه في الرجوع على من كانت تبرأ ذمتهم لولا هذا التوسط .



## الفصل العاشر — تعدد نسخ الكميالة وصورها

### الفرع الأول — في النسخ

٨٨ — يجوز سحب الكميالة على أكثر من نسخة تطابق بعضها بعضاً .  
ويجب أن يوضع في متن كل نسخة منها رقمها وإلا اعتبرت كل نسخة منها  
كميالة مستقلة .

ولكل حامل كميالة غير مذكور فيها أنها سحبت من نسخة وحيدة أن يطلب  
نسخاً منها على مصاريفه ويجب عليه في ذلك أن يستعين بمظهره لدى مظهرها له وهكذا  
حتى يرقى إلى الساحب وعلى كل مظهر كتابة تظهيره على النسخ الجديدة .

٨٩ — وفاء الكميالة بموجب إحدى نسخها مبرى للذمة ولو لم يكن مشروطاً  
فيها أن هذا الوفاء يبطل أثر النسخ الأخرى وإنما يبقى المسحوب عليه ملزماً بالوفاء  
بموجب كل نسخة وقع عليها بالقبول ولم يستردها .

والمظهر الذي ظهر الكميالة لأشخاص مختلفين ومظهروها اللاحقون كذلك  
ملزمون بموجب كل النسخ التي تحمل توقيعاتهم ولم يستردوها .

٩٠ — على من يرسل إحدى نسخ الكميالة لقبولها أن يبين على النسخ الآخر  
اسم من تكون تلك النسخة في يده وعلى هذا الأخير أن يسلمها للحامل الشرعي  
لأية نسخة أخرى . وإن رفض تسليمها فلا يكون للحامل حق الرجوع على ضامه  
إلا إذا أثبت بروتستو :

( أولاً ) أن النسخة المرسلة للقبول لم تسلم له مع طلبه إياها .

( ثانياً ) أن القبول والوفاء لم يحصل بموجب نسخة أخرى .

### الفرع الثاني — في الصور

٩١ — لحامل الكميالة أن يحرر منها صوراً .

ويجب أن يكتب في كل صورة منها أصل الكميالة والتطهيرات والبيانات  
الأخر المدونة فيها وأن يكتب عليها أن النسخ من الأصل قد انتهى عند هذا الحد .  
ويجوز تظهير الصور وضمانها ضماناً احتياطياً بالكيفية نفسها الجارية على الأصل  
ويكون لهذه الصورة ما للأصل من أحكام .

٩٢ — يبين في صورة الكميالة اسم من يكون بيده أصلها وعلى من نديه  
الأصل تسليمه للحامل الشرعي للصورة فإن امتنع من بيده الأصل عن تسليمه



فلا يكون الحامل للصورة حق الرجوع على مظهرها أو ضامنها الاحتياطين إلا إذا أثبت عليه بروتستو أنه طالبه بتسليم الأصل فامتنع .  
وإذا كتب على الأصل عقب التظهير الأخير الحاصل قبل عمل الصورة أنه ( منذ الآن لا يصح التظهير إلا على الصورة أو أى لفظ آخر بهذا المعنى ) فكل تظهير يكتب على الأصل بعد ذلك يكون باطلا .

### الفصل الحادى عشر — فى التغييرات

٩٣ — إذا وقع تغيير فى متن الكمبيالة التزم موقعوها اللاحقون للتغيير بموجب متنها المغير أما الموقعون السابقون فيبقون ملزمين بموجب متنها الأصلية قبل تغييره .

### الفصل الثانى عشر — فى تقادم

٩٤ — كل دعوى متعلقة بالكمبيالة قبّل قابلها تقادم بمضى ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق وتقدم دعاوى حاملها قبّل صاحبها أو مظهرها بمضى سنة من تاريخ البروتستو المحرر فى ميعاده القانونى أو من تاريخ الاستحقاق إن اشتملت الكمبيالة على شرط الرجوع بلا مصاريف .

وتتقدم دعاوى مظهرها بعضهم قبل بعض أو قبل صاحبها بمضى ستة شهور من اليوم الذى يكون فيه المظهر قد أوفى الكمبيالة أو من اليوم الذى أقيمت عليه الدعوى فيه .

٩٥ — لا يحتسب مدد التقادم فى حالة التداعى للمحكمة إلا من يوم آخر إجراء فى الدعوى إن لم يكن صدر حكم بالدين أو لم يحصل اعتراف به بصك منفرد .

٩٦ — لا يؤثر انقطاع التقادم إلا فى حق من اتخذ قبله الاجراء القاطع لسرياتها .

٩٧ — على الرغم من انقضاء مدد التقادم القصيرة السابقة فعلى المدعى عليهم بالدين أن يبدوا براءة ذمتهم بخلفهم انمين على أنه لم يكن فى ذمتهم شيء منه إذادعوا للمحلف وعلى من يقوم مقامهم أو ورثتهم أن يخالفوا يميناً على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق منه .

### الفصل الثالث عشر — أحكام عامة

٩٨ — إذا وافق استحقاق الكمبيالة يوم عطلة رسمية فلا يجوز المطالبة بوفائها إلا فى يوم العمل التالى .



وكذلك لا يجوز عمل أى إجراء آخر متعلق بالكيميالة وبخاصة تقديمها للقبول أو عمل بروتستو إلا فى يوم عمل . وإذا حدد لعمل أى إجراء من هذه الاجراءات ميعاد ما وافق يومه الأخير يوم عطلة امتد الميعاد إلى اليوم التالى .

وتحتسب من الميعاد أيام العطلة التى تخلته .

٩٩ — لا يدخل فى حسب المواعيد القانونية أو الاتفاقية اليوم الأول منها .

١٠٠ — لا يجوز منح أية مهلة قانونية أو قضائية إلا فى الحالتين المنصوص عليهما بالمادة ٦١ من هذا القانون ( المتعلقة بالرجوع فى أحوال عدم القبول أو الوفاء ) والمادة ٧١ ( المتعلقة بالقوة القاهرة ) .

١٠١ — يطلق لفظ « الموطن » فى هذا القانون على « مكان العمل » أيضاً فإن لم يكن فمكان الإقامة كما يطلق أيضاً لفظ « مكان الوفاء » على المدينة وأقسامها .

١٠٢ — يطلق لفظ « توقيع » فى هذا القانون على الامضاء والختم وبصمة الاصبع .

ويجب أن يشهد شاهدان على صاحب الختم أو البصمة بأنه وقع أمامهما علماً بما وقع عليه .

## الباب الثانى

### لسندات الإذنية

١٠٣ — يشتمل السند الاذنى على البيانات الآتية :

( ١ ) شرط الاذن أو لفظ « سند إذنى » مكتوباً فى متن الصك باللغة التى كتب بها .

( ٢ ) تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معلوم من النقود .

( ٣ ) تاريخ الاستحقاق .

( ٤ ) المكان الواجب الوفاء فيه .

( ٥ ) اسم من يجب الوفاء له أو لاذنه .

( ٦ ) تاريخ تحرير السند ومكانه .

( ٧ ) توقيع من أصدر الصك ( المحرر ) .

١٠٤ — السند الخالى من أحد البيانات المذكورة فى المادة السابقة لا يعتبر

سنداً إذنياً إلا فى الأحوال المبينة فى الفقرات الآتية :

إذا خلا السند الاذنى من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبر واجب الوفاء لدى الاطلاع عليه .



وإذا خلا السند الاذن من بيان مكان وفاته أو موطن المحرر اعتبر مكان إنشائه مكاناً للوفاء وموطناً لمحرره .

فان خلا من بيان مكان إنشائه اعتبر منشأ في المكان المعين بجانب اسم المحرر .

١٠٥ — القواعد المتعلقة بالكمبيالة فيما يختص بتظهيرها ( المواد ١١ — ٢٠ ) واستحقاقها ( المواد ٤٣ — ٤٧ ) ووفائها ( المواد ٤٨ — ٦٠ ) والرجوع بسبب عدم الوفاء ( المواد ٦١ إلى ٦٨ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ ) والبروتستو ( المواد ٧٣ — ٧٦ ) وكمبيالة الرجوع ( المواد ٧٧ و ٧٨ ) والوفاء بالواسطة ( المواد ٧٩ و ٨٣ و ٨٧ ) والصور ( المادتان ٩١ و ٩٢ ) والتغييرات ( المادة ٩٣ ) والتقادم ( المواد ٩٤ — ٩٧ ) وأيام الأعياد والأيام الشبيهة بها واحتساب المواعيد وحظر المهلة القضائية ( المواد ٩٨ — ١٠٠ ) تتبع في السند الاذن ما دامت هذه القواعد لا تتعارض مع ماهيته .

١٠٦ — القواعد المتعلقة بالكمبيالة فيما يختص بوفائها في موطن أحد الأغيار أو في الجهة الكائن فيها موطن المسحوب عليه ( المادتان ٤ و ٣٦ ) واشتراط الفائدة ( المادة ٥ ) والاختلاف في المبلغ الواجب دفعه ( المادة ٦ ) والنتائج المترتبة على التوقيع في الأحوال المبينة في المادة ٨ وتوقيع شخص بلا تفويض وتوقيع النائب الذي جاوز سلطته ( المادة ٩ ) تتبع كذلك في السند الاذن .

١٠٧ — القواعد المتعلقة بالضمان الاحتياطي ( المواد ٣٩ — ٤١ ) تتبع أيضاً في السند الاذن . وفي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ إذا لم يذكر في صيغة الضمان الاحتياطي اسم المضمون فان الضمان يعد حاصلًا لمحرر السند الاذن .

١٠٨ — يلتزم محرر السند الاذن بالكيفية التي يلتزم بها قابل الكمبيالة .

١٠٩ — السند الاذن المستحق الوفاء بعد مضي مدة معينة من الاطلاع يجب تقديمه إلى المحرر للتأشير عليه في المواعيد المبينة في المادة ٣٢

وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ تأشير محرر السند وتوقيعه عليه ، فان امتنع المحرر عن كتابة التأشير عليه بالاطلاع تأشيراً مؤرخاً وجب إثبات امتناعه ببروتستو وحينئذ يعتبر تاريخه بداية مدة الاطلاع ( مادة ٣٤ ) . محمد صالح : رئيس لجنة تعديل القانون التجاري .



## مشروع قانون الشيك

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه . وقد صدقنا عليه ،  
وأصدرناه :

### المفصل الأول - فى إنشاء الشيك وشكله

١ - يشتمل الشيك على البيانات الآتية :

( ١ ) لفظ « شيك » مكتوباً فى متن الصك باللغة التى كتب بها .

( ٢ ) أمر غير معلن على شرط بوفاء قدر معلوم من النقود .

( ٣ ) اسم من يلزمه الوفاء ( المسحوب عليه ) .

( ٤ ) المكان الواجب فيه الوفاء .

( ٥ ) تاريخ إنشاء الشيك ومكانه .

( ٦ ) توقيع من أصدر الشيك ( الساحب ) .

٢ - نصت الحلى من أحد البيانات المذكورة فى المادة السابقة لا يعتر شيكاً إلا فى الأحوال المبينة فى الفقرات الآتية :

إذا خلا الشيك من بيان مكان وفاء ، كان المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه يعتبر مكان وفاء . فان ذكرت عدة مكان بجانب اسم المسحوب عليه اعتبر الشيك مستحق الوفاء فى أول مكان مبين .

فاذا خلا من هذه البيانات أو عن أى بيان آخر اعتبر مستحق الوفاء فى المكان الذى يقع فيه المحل الرئيسى للمسحوب عليه .

وإذا خلا من بيان مكان الانشاء عند منشأ فى المكان المبين بجانب اسم الساحب .

٣ - الشيكات الصادرة فى لفظ المسمى والمستحقة الوفاء فيه لا يجوز سحبها إلا على صيرفين والصكوك المسحوبة فى صورة شيكات على غير صيرفين لا تعتبر شيكات صحيحة .

٤ - لا يجوز إصدار شيك ما لم يكن للساحب لدى المسحوب عليه فى وقت إنشاء الصك نقود يستطيع التصرف فيها بموجب شيك طبقاً لاتفاق صريح أو ضمني . وعلى صاحب الشيك أو الأمر غيره بسجبه لزمته أداء مقابل وفائه . ومع هذا يظل الساحب لزمه غيره مسئولاً شخصياً قبل المظهرين والحامل دون غيرهم .



وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الإنكار أن من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وفائه في وقت إنشائه . فإن لم يثبت ذلك كان ضامناً وفاءه ولو عمل لبروتستو بعد المواعيد المعينة .

٥ — لا يجوز للمسحوب عليه أن يوقع شيكاً بالقبول وكل قبول مكتوب عليه يعتبر كأن لم يكن .

٦ — يجوز اشتراط وفاء الشيك الى شخص معلوم مع النص على شرط الاذن أو بدونه صراحة أو الى شخص معلوم مع شرط ( بدون إذن ) أو أى لفظ آخر بهذا المعنى أو الوفاء لحامله .

والشيك المسحوب لمصلحة شخص معلوم والمنصوص فيه ( أو لحامله ) أو أى لفظ آخر بهذا المعنى يعتبر شيكاً لحامله . فإذا لم يعين اسم المستفيد عند الشيك لحامله .

والشيكات المستحقة الوفاء في المملكة المصرية والمستحقة على شرط ( غير قابل للتداول ) لا تدفع إلا الى حائتها الذين تسلموها مقترنة بهذا الشرط .

٧ — يجوز سحب الشيك لاذن صاحبه نفسه .

ويجوز سحبه لذمة شخص آخر .

ولا يجوز سحبه على صاحبه نفسه إلا في حال سحبه من مؤسسة على مؤسسة أخرى مملوكة لصاحبه نفسه بشرط ألا يكون مستحق الوفاء لحامله .

٨ — كل شرط مكتوب في الشيك عن فوائد يعتبر كأن لم يكن .

٩ — يجوز اشتراط وفاء الشيك في موطن أحد الأغيار سواء أكان في الجهة التي فيها موطن المسحوب عليه أم في أية جهة أخرى بشرط أن يكون هذا الغير صيرفياً .

١٠ — اذا كتب مبلغ الشيك بالحروف وبالأرقام معاً كانت العبرة عند اختلافهما بالمبلغ المكتوب بالحروف .

واذا كتب المبلغ عدة مرات إما بالحروف وإما بالأرقام فالعبرة بأقلها مبلغاً .

١١ — اذا حمل الشيك توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام به أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير ملزمة لأصحابها لأسباب أخرى ولا لمن وقع الشيك باسمهم فذلك لا يبطل التزامات غيرهم من الموقعين على الشيك .



١٢ — كل من وقع شيكا نيابة عن آخر بغير تفويض منه التزم شخصياً بموجب الشيك فان أوفاه آلت اليه الحقوق التي كانت تقول إلى من زعم النيابة عنه . وكذلك يسرى هذا الحكم على النائب الذي جاوز حدود سلطته .

١٣ — يضمن الساحب الوفاء وكل شرط يسقط به الساحب هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن .

### الفصل الثاني — في تداول

١٤ — الشيك المشروط دفعه إلى شخص معلوم سواء كتب فيه شرط الاذن أم لم يكتب يقع تداوله بالتظهير .

والشيك المشروط دفعه إلى شخص معلوم والمكتوب فيه ( بدون إذن ) أو أية عبارة أخرى بهذا المعنى يخضع تداوله للأوضاع المقررة للحوالة بالحقوق المقررة في القانون المدني ويكون لها أحكامها .

ويصح التظهير ولو للساحب ولأى ملتزم آخر . ويجوز لهؤلاء التظهير من جديد .

١٥ — يجب أن يكون التظهير خالياً من كل شرط وكل شرط علق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن . والتظهير الجزئي باطل وكذلك التظهير الحاصل من المسحوب عليه والتظهير الحامله يعد تظهيراً على بياض والتظهير إلى مسحوب عليه يعتبر بمثابة مخالصة إلا في حال ما إذا كان للمسحوب عليه عدة مؤسسات وحصل لتظهير المصلحة مؤسسة غير التي سحب عليها الشيك .

١٦ — يكتب التظهير على ذات الشيك أو على ورقة أخرى متصلة به ( وصاله ) ويوقعه المظهر . ويجوز ألا يذكر في التظهير اسم المستفيد . وقد يقتصر فيه على توقيع المظهر ( التظهير على بياض ) . ويشترط لصحة التظهير في الحالة الأخيرة أن يكتب على ظهر الشيك أو على الوصلة .

١٧ — ينقل التظهير جميع الحقوق لنافعة من الشيك وعلى وجه الخصوص ملكية مقابل الوفاء وإذا كان التظهير على بياض جاز لحامله :

- ( أولاً ) أن يملأ البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص آخر .
- ( ثانياً ) أن يظهر الشيك من جديد على بياض أو إلى شخص آخر .
- ( ثالثاً ) أن يسلم الشيك إلى أحد الأغيار دون أن يملأ البياض ودون أن يظهره .

١٨ — يضمن المظهر وفاء الشيك إلا إذا شرط فيه عكس ذلك .

« يجوز له حظر تظهيره من جديد . وحينئذ لا يكون ملزماً بالضمان قبل من يؤول اليهم الشيك بتظهير لاحق . »



١٩ — يعتبر من يئده الشيك حامله الشرعى متى أثبت أنه صاحب الحق فيه بالتظاهرات المتصل بعضها ببعض ولو كان آخرها تظهيرا على بياض . والتظاهرات المشطوبة تعتبر في هذا الشأن كأن لم تكن . وإذا وقع تظهير كامل عقب تظهير على بياض اعتبر الموقع على التظهير الكامل أنه هو الذى آل اليه الحق فى الشيك بموجب ذلك التظهير على بياض .

٢٠ — التظهير المكتوب على شيك لحامله يجعل المظهر مسئولا طبقاً لأحكام الرجوع . ولكن لا يترتب على هذا التظهير صيرورة الصك شيكاً إذنيا .

٢١ — إذا زالت يد شخص عن شيك بحادث ما فإن حامله الذى آل اليه الشيك — سواء أكان لحامله أم كان قابلاً للتظهير وآل اليه الحق فيه بالكيفية المبينة فى المادة ١٩ من هذا القانون — لا يلزم برده إلا إذا كان قد حصل عليه عن نية سيئة أو عن خطئه الفاحش .

٢٢ — ليس لمن أقيمت عليهم دعوى بشيك أن يحتجوا على حامله بأوجه الدفع المبنية على علاقتهم الشخصية بساحبه أو بحامله السابقين ما لم يكن الحامل عالماً بأوجه الدفع وقصد وقت قبوله الشيك مضارة المدين .

٢٣ — إذا اشتمل التظهير على عبارة « القيمة للتحويل » أو « القيمة للقبض » أو « بالتوكيل » أو أى بيان آخر يفيد التوكيل جاز للحامل مباشرة جميع الحقوق المترتبة على الشيك . إنما لا يجوز له تظهيره إلا على وجه التوكيل .

وليس للمتزمين فى هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفع الجائز الاحتجاج بها على المظهر .

ولا تنقضى الوكالة التى تضمنها التظهير التوكيلى بوفاء الموكل أو بطروء عدم أهليته .

٢٤ — التظهير اللاحق للبروتستو أو الحاصل بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك لا يترتب عليه إلا آثار حوالة الحقوق المدنية .

وبعد التظهير الحالى من التاريخ أنه تم قبل تحرير البروتستو أو أنه تم قبل انقضاء الميعاد المنو به فى الفقرة السابقة إلا إذا ثبت العكس . ولا يجوز تقديم تواريخ التظهير وإن حصل عد تزويراً .

### الفصل الثالث — الضمان الاحتياطى

٢٥ — وفاء مبلغ الشيك يجوز ضمانه كله أو بعضه من ضامن احتياطى . ويكون هذا الضمان من أى شخص ولو كان ممن وقعوا الشيك .



٢٦ — يكتب الضمان الاحتياطي على ذات الشيك أو على وصلة أو على ورقة مستقلة مبين عليها الجهة التي تم فيها .

ويؤدي هذا الضمان بصيغة « مقبول كضمان احتياطي » أو بأي عبارة أخرى بهذا المعنى يزيلها الضامن بتوقيعه . ويستفاد هذا الضمان من توقيع الضامن مصدر الشيك ما لم يكن هذا التوقيع صادراً من الساحب .  
ويذكر في صيغة الضمان اسم المضمون والا عد الضمان حاصلًا للساحب .

٢٧ — يلزم الضامن الاحتياطي على وجه ما التزم به مضمونه ويكون التزام الضامن الاحتياطي صحيحاً ولو كان الالتزام الذي ضمنه باطلاً لأي سبب آخر غير العيب في الشكل .  
وإذا أوفى الضامن الاحتياطي الشيك آلت إليه الحقوق الناتجة منه قبل مضمونه وقبل كل ملزم قبل هذا الأخير بموجب الشيك .

#### الفصل الرابع — في تقديم الشيك ووفائه

٢٨ — يكون الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع عليه . وكل بيان مخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن .  
وإذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المبين فيه كتاريخ لاصداره وحب وفاقه في يوم تقديمه .

٢٩ — الشيك المسحوب في المملكة المصرية والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء في خلال ثمانية أيام .  
فان كان مسحوباً في خارج المملكة المصرية ومستحق الوفاء في داخلها وجب تقديمه في خلال عشرين يوماً إذا كانت جهة اصداره واقعة في أوروبا وفي ظرف سبعة أيام إذا كانت جهة اصداره واقعة خارج أوروبا .  
ولهذا الغرض تعتبر الشيكات المسحوبة من بلد واقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط مسحوبة من أوروبا .

وتبدأ المواعيد السالفة الذكر من تاريخ الاصدار المبين في الشيك .

٣٠ — اذا سحب الشيك بين بلدين مختلفي التقويم أرجع تاريخ اصداره الى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء .

٣١ — تقديم الشيك الى إحدى غرف المقاصة التي يديرها البنك الأهلي المصري يعد بمثابة تقديم للوفاء .

٣٢ — للمسحوب عليه أن يوفي قيمة الشيك ولو بعد انقضاء ميعاد تقديمه . ولا تقبل المعارضة من الساحب في وفائه إلا في حالتي ضياعه أو تفليس حامله .



فإذا عارض الساحب على الرغم من هذا الحظر لأسباب أخر رفع الأمر الى قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب الحامل ليقضى برفض المعارضة ولو في حالة قيام دعوى أصلية .

٣٣ — وفاة الساحب أو تفليسه أو عدم أهليته الطارئة بعد إنشاء الشيك لا تؤثر في الأحكام المترتبة عليه .

٣٤ — إذا أوفى المسحوب عليه قيمة الشيك جاز له طلب تسلمه من الحامل موقعاً منه بالتخالص . ولا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي .

وإذا كان مقابل الوفاء أقل من مبلغ الشيك جاز للحامل اقتضاء الدفع بقدر ما هنالك من مقابل وفاء .

وفي حال الوفاء الجزئي يكون للمسحوب عليه اقتضاء بيانه على ذات الشيك وإعطائه مخالصة بذلك .

وكل ما يدفع من أصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة صاحبه ومظهره وضمانه الاحتياطين .

وعلى الحامل عمل بروتستو عن القدر غير المدفوع من قيمة الشيك .

٣٥ — إذا قدمت عدة شيكات في آن واحد وكان مقابل الوفاء غير كاف لوفائها جميعها وجب مراعاة ترتيب تواريخ سحبها .

فإذا كانت الشيكات المعروضة تحمل تاريخ إصدار واحد وجب مراعاة مرتبة إصدارها طبقاً لأرقام الشيكات المعصولة من دفتر واحد .

٣٦ — من أوفى قيمة شيك بدون معارضة من أحد عدة وفاؤه صحيحاً وإذا أوفى المسحوب عليه قيمة شيك لزمه التحقق من انتظام تسلسل التظاهرات وإيس عليه التحقق من صحة توقيعات المظهرين .

٣٧ — إذا اشترط وفاء شيك بنقد غير متداول في المملكة المصرية جاز وفاء مبلغه في ميعاد تقديم الشيك بنقود مصرية على حسب قيمتها في يوم الوفاء فإذا لم يقع الوفاء في يوم التقديم كان للحامل الخيار بين المطالبة بمبلغ الشيك مقوماً بالقروش المصرية على حسب سعرها في يوم التقديم أو في يوم الوفاء .

وإذا قدم الشيك للمرة الأولى بعد انقضاء ميعاد تقديمه كانت العبرة بسعر اليوم الذي انتهى فيه ميعاد التقديم .

ويتبع العرف السائد في مصر لتقويم النقد الأجنبي انما يجوز للساحب اشتراط حساب المبلغ الذي يدفع طبقاً لسعر معين في الشيك .



وإذا تعين مبلغ الشيك بنقود تحمل اسماً مشتركاً تختلف قيمتها في بلد إصداره عن قيمتها في بلد وفائه كان المقصود نقود بلد الوفاء .

٣٨ — إذا ضاع شيك جاز لمالكه أن يطالب بوفائه بموجب نسخته الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا .

ولمن ضاع منه الشيك وعجز عن تقديم نسخته الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا أن يستصدر من قاضي الأمور الوقفية أمراً بوفائه بشرط أن يثبت ملكيته له وأن يقدم كفيلًا .

والوفاء الحاصل طبقاً لأحكام المقرة السابقة يبرئ المسحوب عليه قبل من يكون بيده الشيك ويقدمه بعد ذلك .

٣٩ — في حالة الامتناع عن الوفاء بعد المطالبة بقيمة الشيك حسب ذكر في المادة السابقة يجب على مالكه محافظة على جميع حقوقه أن يثبت ذلك في ورقة رسمية تحرر بالكيفية التي يحرر بها البروتستو ويكون تحريرها على الأكثر في أول يوم عمل تال لانقضاء ميعاد التقديم .

وتعلن إلى الساحب وإلى المظهرين الاخطارات المقررة في المادة ٤٧ من هذا القانون .

٤٠ — يجب على مالك الشيك الضائع للحصول على نسخة منه الاتصال بمظهره المباشر الذي يلزم بمعاونته والاذن له في استعمال اسمه في إجراء اللازم لدى نفس مظهره ويرقى المالك هكذا من مظهر إلى مظهر حتى يصل إلى صاحب الشيك . وبعد قيام الساحب بتسليم النسخة الثانية يلزم كل مظهر بكتابة تظهيره عليها . ولا يجوز المطالبة بالوفاء بموجب هذه النسخة إلا بأمر من قاضي الأمور الوقفية بشرط أداء كفيل . وتكون المصاريف جميعها على مالك الشيك الضائع .

٤١ — تعهد الكفيل المذكور في المادتين ٣٨ و ٤٠ ينقضى بعد مضي ستة أشهر إذا لم تحصل في أثناءها مطالبة ولا دعوى أمام المحاكم .

#### الفصل الخامس اشيك المسطر

٤٢ — لساحب الشيك أو حامله أن يسطره : ويكون هذا التسطير الآثار المبينة في المادة التالية .

ويقع التسطير بوضع خطين متوازيين في صدر الشيك . ويكون التسطير عاماً أو خاصاً .



فيكون عاما إذا خلا ما بين الخطين من أى بيان أو إذا كتب بين الخطين لفظ « صير في » أو أى لفظ آخر بهذا المعنى . ويكون خاصاً إذا كتب اسم « صير في » فيما بين الخطين .

ويجوز أن يستحيل التسطير العام إلى خاص . أما التسطير الخاص فلا يستحيل البتة إلى عام .

وبعد باطلا شطب التسطير أو اسم الصير في المكتوب فيما بين الخطين .

٤٣ — لا يجوز للمسحوب عليه أن يوفى شيكا مسطراً تسطيراً عاماً إلا إلى أحد عملائه أو إلى صير في .

ولا يجوز للمسحوب عليه أن يوفى شيكا مسطراً تسطيراً خاصاً إلا إلى الصير في المكتوب اسمه فيما بين الخطين أو إلى عميله إن كان هذا الصير في هو المسحوب عليه . ومع ذلك يجوز للصير في المكتوب اسمه أن يلجأ إلى صير في آخر لقبض قيمة الشيك . ولا يجوز لصير في أن يحصل على شيك مسطر إلا من أحد عملائه أو من صير في آخر ولا أن يقبض قيمته لحساب أشخاص آخرين غير من ذكروا .

وإذا حمل الشيك عدة تسطيرات خاصة فلا يجوز للمسحوب عليه وفاؤه إلا إذا كان به على الأقل تسطيران وكان أحدهما لتحصيل قيمته بواسطة غرفة المقاصة . وإذا لم يراع المسحوب عليه أو الصير في الأحكام السابقة فإنه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر بما يعادل مبلغ الشيك .

٤٤ — تسرى أحكام الصك المسطر على الشيكات المشتمة على شرط القيد في الحساب والصادرة من خارج المملكة المصرية .

#### الفصل السادس — الرجوع بسبب عدم الوفاء

٤٥ — لحامل الشيك الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من المزمين به إذا قدمه في الميعاد القانوني ولم تدفع قيمته وأثبت الامتناع عن الوفاء باحدى الطرق الآتية :

( أولاً ) بعمل محرر رسمى ( بروتستو ) .

( ثانياً ) باقرار صادر من البنك المسحوب عليه مؤرخ ومكتوب على ذات الشيك

مع بيان يوم تقديمه .

( ثالثاً ) باقرار مؤرخ صادر من غرفة مقاصة مبين به أن شيكا قدم في الميعاد

القانوني ولم تدفع قيمته .



ويطلق لفظ « بروتستو » في هذا القانون على الاقرارين المذكورين في المقرتين السابقتين ( ثانياً وثالثاً ) إلا اذا نص على خلاف ذلك .

ويبقى للحامل حقه في الرجوع على الساحب ولو لم يقع تقديم الشيك الى المسحوب عليه في الميعاد الدنوني أو لم يعمل بروتستو الا في حال زوال مقابل الوفاء بفعل غير منسوب الى الساحب بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك .

٤٦ — يكون إثبات الامتناع عن الدفع المشار إليه في المادة السابقة قبل انقضاء ميعاد التقديم . فاذا وقع التقديم في آخر يوم من هذا الميعاد جاز تحرير البروتستو في يوم العمل التالي له .

٤٧ — على حامل الشيك أن يخطر مظهره وساحبه بما كان من عدم الوفاء في خلال أربعة أيام العمل التالية ليوم عمل البروتستو أو ليوم تقديمه ان اشتمل على شرط المطالبة بلا مصروفات .

وعلى كل مظهر أن يخط مظهره علماً بذلك في يومى العمل له لين ليوم تسلمه الاخطار مبيناً له أسماء الذين عملوا الاخطارات السابقة وعناوينهم وهكذا يجب هذا الاخطار على كل مظهر حتى يبلغ الساحب . وتبدأ المواعيد السالفة الذكر من تاريخ تسلم الاخطار السابق .

ومتى أخطر أحد موقعى الشيك طبقاً للفقرة السابقة وجب كذلك اخطار ضامنه الاحتياطي في الميعاد نفسه .

واذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بكيفية غير مقروءة اكتفى باخطار المظهر السابق عليه .

ولمن وجب عليه الاخطار أن يقوم به على أية صورة ولو برد الشيك ذاته . وعليه اثبات قيامه بعمل الاخطار في الميعاد المضروب له . ويعتبر الاخطار حاصلًا في الميعاد المذكور اذا حصل بكتاب أرسل في خلال هذا الميعاد بطريق البريد . ولا يترتب على عدم قيام من وجب عليه الاخطار في الميعاد المبين آنفاً سقوط أى حق من حقوقه . ولكن يلزمه عند الاقتضاء تعويض الضرر المترتب على اهماله بشرط ألا يتجاوز هذا التعويض مبلغ الشيك .

٤٨ — للساحب ولأى مظهر أو ضامن احتياطي أن يعنى حامل الشيك عند المطالبة على وجه الرجوع من عمل بروتستو متى كتب على الشيك شرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون بروتستو أو أية عبارة مرادفة مذيلة بتوقيع من اشترط هذا الشرط .



ولا يعفى هذا الشرط الحامل من تقديم الشيك في المواعيد المقررة ولا من عمل الاخطارات اللازمة . وعلى من يتمسك على الحامل بعدم مراعاة هذه المواعيد أن يثبت ذلك .

وإذا كتب الساحب هذا الشرط سري على كل الموقعين . أما إذا كتبه أحد المظهرين أو أحد الضمان اقتصر سريانه عليه وحده . فإن عهد الحامل الى عمل بروتستو على الرغم من الشرط المكتوب تحمل هو وحده المصروفات . أما إذا كان الشرط صادراً من مظهر أو ضامن احتياطي جار الرجوع على جميع الموقعين بمصاريف البروتستو ان عمل .

٤٩ — جميع الأشخاص الملتزمين بموجب شيك مسئولون على وجه النضام قبل الحامل .

ولحامل الشيك مطالبة أى منهم منفردا أو مطالبتهم مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزامهم .

ولكل موقع على شيك أوفى قيمته هذا الحق . والدعوى المقامة على أحد الملتزمين لا تمنع من مطالبة الباقيين ولو كان التزامهم لاحقاً لمن وجهت اليهم الدعوى بادی ذی بدء .

٥٠ — لحامل الشيك مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي :

( أولاً ) مبلغ الشيك غير المدفوع .

( ثانياً ) الفوائد محسوبة ابتداء من يوم التقديم بسعر الفائدة القانونية فيما يتعلق بالشيكات المسحوبة في الأراضى المصرية والمستحقة الوفاء فيها . وبسعر ٦ ٪ للشيكات الأخرى .

( ثالثاً ) مصروفات البروتستو ومصروفات الاخطارات المعمولة وغيرها من المصروفات .

٥١ — لمن أوفى شيكا أن يطالب ضامنه بما يأتي :

( أولاً ) جميع ما أوفاه .

( ثانياً ) فوائد ما أوفاه ابتداء من يوم اوفاه محسوبة بالسعر القانونى للشيكات المسحوبة في الأراضى المصرية والمستحقة الوفاء فيها . وبسعر ٦ ٪ للشيكات الأخرى .

( ثالثاً ) المصروفات التى صرفها .



٥٢ — لكل ملتزم بموجب شيك طوالب به على وجه الرجوع أو كان مستهدفاً لهذا الرجوع أن يقتضى في مقابل أدائه تسلمه مع البروتستو وبغالبية مفصلة لما أدى .

ولكل مظهر أو في الشيك أن يشطب تظهيره وتظهيرات المظهرين اللاحقين له .  
٥٣ — تستطيل المواعيد المقررة لتقديم الشيك أو لعمل البروتستو إذا حالت دون القيام بها عقبة كؤود (كالأوامر القانونية التي تصدرها دولة ما أو أى حادث قهرى آخر) .

وعلى حامل الشيك أن يخطر بباله تلوم مظهره بالحادث القهرى وأن يكتب هذا الاخطار على الشيك أو على الوصلة مؤرخاً وموقعاً منه . وعلى من أرسل إليه الاخطار إخطار مظهره وهكذا إلى آخر ما جاء في المادة ٤٧ من هذا القانون .

وعلى الحامل بعد زوال الحادث القهرى تقديم الشيك بلا تلوم للوفاء ثم عن بروتستو عند الاقتضاء .

فإذا دام الحادث القهرى أكثر من خمسة عشر يوماً محسوبة من تاريخ اليوم الذى قام فيه الحامل باخطار مظهره بوقوع الحادث القهرى ولو كان هذا التاريخ قبل انقضاء ميعاد تقديم الشيك كان للحامل أن يشرح حقه في الرجوع بغير حاحه إلى تقديم الشيك أو عمل البروتستو .

ولا يعتبر من قبيل الحوادث القهرية الأمور الشخصية البحتة المتعلقة بحامل الشيك أو بمن كلفه تقديمه أو تحرير البروتستو .

#### الفصل السابع — تعدد النسخ

٥٤ — فيما عدا الشيك الذى لحاقه يجوز سحب الشيك على أكثر من نسخة يطابق بعضها بعضاً ان كان مسحوباً من دولة ومستحق الوفاء في دولة أخرى أو كان مسحوباً في جزء من الدولة واقع عبر البحار أو لعكس ، كما يجوز سحبه مستحق الوفاء في أحد أجزاء الدولة أو أجزاء مختلفة منها واقعة عبر البحار .

وإذا سحب شيك على أكثر من نسخة وجب ترقيم كل نسخة في ذات منها والا اعتبرت كل نسخة شيكاً مستقلاً .

٥٥ — وفاء الشيك بموجب احدى النسخ مبرىء للذمة ولو لم يكن مشروطاً فيه أن هذا الوفاء يبطل أثر النسخ الأخرى .

والمظهر الذى ظهر نسخ الشيك لأشخاص مختلفين وكذلك مظهروها اللاحقون له يلزمون جميعاً بموجب كل النسخ التي تحمل توقعاتهم ولم يستردوها .



### الفصل الثامن — في التغييرات

٥٦ — اذا وقع تغيير في متن الشيك ألزم الموقعون اللاحقون لهذا التغيير بموجب المتن المغير أما الموقعون السابقون عليه فيبقون ملتزمين بموجب المتن الأصلي .  
٥٧ — يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على وفاة شيك منور أو مغير اذا لم يمكن نسبة أى خطأ الى الساحب المبين اسمه فى الشيك ويعتبر الساحب مخطئاً على وجه الخصوص اذا لم يحافظ بعناية كافية على دفتر الشيكات المسلم اليه .

### الفصل التاسع — التقادم

٥٨ — تتقادم دعوى حامل الشيك قبل المسحوب عليه بمضى ستة أشهر محسوبة من تاريخ انقضاء ميعاد التقديم .  
وتتقادم دعاوى رجوع الحامل على المظهرين والملمزمين الآخرين بمضى ستة أشهر من تاريخ انقضاء ميعاد التقديم .  
وتتقادم دعاوى رجوع مختلف الملمزمين وفاء الشيك قبل بعضهم بعضاً بمضى ستة أشهر محسوبة من اليوم الذى أوفى فيه الملتزم أو من اليوم الذى خوصم فيه بدعوى الرجوع .  
٥٩ — لا تحتسب مدد التقادم فى حالة التداعى أمام المحكمة إلا من تاريخ آخر إجراء فى الدعوى .  
ولا تسرى مدة التقادم المذكورة إن صدر حكم بالدين أو اعترف به بصحت مستقل مجدوله .  
٦٠ — لا يؤثر انقطاع التقادم إلا فى حق من اتخذ قبله الاجراء القاطع لسريانه .  
٦١ — على الرغم من انقضاء مدة التقادم القصيرة يجب على المدعى عليهم بالدين تأييد براءة ذمتهم بخلفهم اليمين على أنه لم يكن فى ذمتهم شيء منه إذا دعوا للحلف . وعلى من يقوم مقامهم وعلى ورثتهم أن يحملوا يميناً على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق منه .

### الفصل العاشر — البروتستو

٦٢ — يعمل البروتستو على حسب الأصول المقررة لأوراق المحضرين فى موطن من كان عليه وفاء قيمة الشيك أو فى آخر موطن معروف باقامته فيه .



وتشتمل ورقة البروتستو على صورة الشيك حرفياً وصورة ما عليه مما يتعلق بتظهيره وعلى التنبيه بوفاء قيمة الشيك وحضور أو غياب من عليه وفاؤه وأسباب الامتناع عن الوفاء والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه ومقدار مادفع من مبلغ الشيك في حالة الوفاء الجزئى .

وعلى المحضرين أن يكتبوا على الشيك بتوقيعهم ما يفيد عمل البروتستو وتاريخه وإذا كان اقرار عدم الدفع صادراً من المسحوب عليه أو من غرفة مقاصة وجب على المقر أن يكتب بتوقيعه على الشيك غير المدفوع ما يفيد ذلك .

وعلى المحضرين والمندوبين لعمل البروتستات أن يتركوا صورة صحيحة لمن حررت ضدكم هذه البروتستات وأن يقيدها بتمامها يوماً فيوماً مع مراعاة النواحيخ في دفتر مخصوص مرقوم الصحائف وموضوع عليها لتوقيع اللازم على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست وان لم يفعلوا ذلك عوقبوا بالعزل وحكم عليهم بالمصروفات والتعويضات لذوى الشأن .

#### الفصل الحادى عشر — أحكام عامة وعقوبات

٦٣ — يطبق لفظ صيرفى في هذا القانون على الأشخاص والمؤسسات التى يعترها القانون كالصيرفين .

٦٤ — لا يجوز تقديم شيك للوفاء أو عمل بروتستو إلا فى يوم عمل .

وإذا وافق آخر يوم من الميعاد المقرر قانوناً لعمل الاجراءات المتعلقة بالشيك وعلى وجه الخصوص تقديم الشيك أو عمل البروتستو يوم عطلة رسمية امتد هذا الميعاد إلى يوم العمل الأول التالى لانقضاء هذا الميعاد وتحتسب من الميعاد أيام العطلة التى تخللته .

٦٥ — لا يدخل فى حساب المواعيد المقررة فى هذا القانون اليوم المعتبر بداية لها عدا ما نص عليه فى المادة ٢٩

٦٦ — لا يجوز منح أية مهلة قانونية أو قضائية .

٦٧ — لا يتجدد الدين بقبول الدائن تسلم شيك لاستيفاء دينه لذلك يبقى الدين الاصلى قائماً بكل ماله من ضمانات إلى أن توفى قيمة هذا الشيك إلى الدائن .

٦٨ — لحامل الشيك المعمول عنه بروتستو زيادة على ماله من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يحجز باذن القاضى منقولات الساحب والمظهرين والضمان الاحتياطيين حجزاً تحفظياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك فى قانون المرافعات .



٦٩ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش كل من أصدر شيكا غير مذكور فيه جهة إصداره أو بدون تاريخ أو كتب فيه تاريخاً مزوراً أو سحب شيكا على غير صيرفي .

ويكون المظهر الأول أو حامل الشيك مسؤولاً بصفتة الشخصية عن هذه الغرامة دون أن يكون له حق الرجوع على أحد إذا كان الشيك خالياً من بيان جهة إصداره أو تاريخه أو كتب فيه تاريخاً لاحقاً لتاريخ تظهيره أو تقديمه .

ويقضى بهذه الغرامة على كل من أصدر شيكا ليس له مقابل وفاء سابق على إصداره وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الأحكام الواردة في المادة ٧٣ من هذا القانون .

٧٠ — على كل صيرفي لديه مقابل وفاء وسلم إلى دائئه شيكات بيضاء للدفع بموجبها من خزانة أن يكتب على كل صحيفة منها اسم الشخص الذي تسلم إليه وكل مخالفة لحكم هذه المادة يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

٧١ — يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش كل مسحوب عليه قرر عمداً مقابل وفاء أقل مما هو موجود لديه .

٧٢ — كل صيرفي رفض بسوء قصد وفاء شيك مسحوب سحياً صحيحاً على خزانته وله مقابل وفاء ولم تعمل عنه أية معارضة يكون مسؤولاً قبل الساحب عما أصابه من ضرر بسبب عدم الوفاء وعملاً لحق ائتمانه من أذى .

٧٣ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

( ١ ) كل من أصدر بسوء نية شيكا ليس له مقابل وفاء سابق يمكن التصرف فيه أو كان المقابل أقل من قيمة الشيك أو استرد بعد إصدار الشيك كل المقابل أو بعضه بحيث لا يفي الباقي بقيمة الشيك أو امر المسحوب عليه بعدم الدفع .

( ٢ ) كل من قبل تسلم شيك صدر في الأحوال المشار إليها في الفقرة السابقة مع علمه بذلك .

٧٤ — إذا أقيمت على الساحب دعوى جنائية طبقاً للمادة السابقة جاز المستفيد الذي ادعى مدنياً أن يطلب من القاضي الحكم له بمبلغ مساو لمبلغ الشيك دون أن يخل هذا الطلب بحقه عند الاقتضاء في جميع التضمينات . ومع ذلك فلا حامل أن يطالب بدينه أمام المحكمة العادية ان فضل ذلك .



٧٥ — في الأحوال التي ينص فيها هذا القانون على أن يوقع من له شأن في الشين بامضائه يجوز التوقيع بالختم بشرط أن يكون ذلك بحضور شاهدين لاثبات صدور هذا التوقيع منه .

٧٦ — لا يؤثر هذا القانون في أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بإنشاء فرع لحساب الأمانات بمصلحة البريد وأذونات الخصم المسماة « شيكات البريد » .  
إنما تسرى أحكام المادة ٧٣ من هذا القانون على أذونات الخصم المشار إليها والمسحوبة طبقاً لتلك الأحكام إذا لم تدفع في نهاية اليوم الثامن لتسليمها مكتب البريد .

٧٧ — تلغى كل الأحكام المخالفة لهذا القانون .

٧٨ — لا تسرى أحكام هذا القانون إلا على الشيكات التي تنشأ بعد مضي سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٧٩ — على وزير العدل تنفيذ هذا القانون .

نُمر بِن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — أسفر أخذ الرأي على مشروع هذا القانون عن الموافقة عليه بأغلبية ١٤٢ صوتاً ضد صوت واحد <sup>(١)</sup> ( جلسة الثلاثون ، ٢٦ مايو ١٩٤٧ ) .  
فيحال على مجلس الشيوخ .

(١) رفض الموافقة على هذا المشروع النائب المحترم أحمد مرسى بدر بك مقرر هذا القانون دون ابداء أسباب .







# فهرس

## في الأوراق التجارية

### الباب الأول

#### عموميات

صفحة	بند					
١	١	.	.	.	.	تعريف الأوراق التجارية
١	٢	.	.	.	.	خصائص الأوراق التجارية
٣	٣	.	.	.	.	الفرق بين الورقة التجارية والبسكنوت
٤	٤	.	.	.	.	الفرق بين الورقة التجارية والورقة المالية
٤	٥	.	.	.	.	تعداد الأوراق التجارية
٥	٦	.	.	.	.	التعريف بالكبيالة
٦	٧	.	.	.	.	السند الاذني والحامله
٧	٨	.	.	.	.	الشيك

#### الفصل الأول : وسائل الأوراق التجارية :

٨	٩	.	.	.	.	أداة لعل المقود
١٠	١٠	.	.	.	.	سعر الصرف
١٢	١١	.	.	.	.	ما يترتب على ارتفاع سعر الصرف
١٤	١٢	.	.	.	.	سعر الصرف في حالة اختلاف النقد
١٥	١٣	.	.	.	.	الورقة التجارية أداة ائتمان

#### الفصل الثاني : نشوء الكبيالة وتطورها :

١٦	١٤	.	.	.	.	الكبيالة وعقد الصرف
١٧	١٥	.	.	.	.	نشأة الكبيالة
٢٠	١٦	.	.	.	.	اختلاف قواعد الأوراق التجارية
٢١	١٧	.	.	.	.	المؤتمرات الدولية والأوراق التجارية
٢٣	١٨	.	.	.	.	الكبيالة والشريعة الاسلامية



صفحة	بند	
		الفصل الثالث : ماهية الكمبالة وأسامها القانونى :
٢٦	١٩	مهمة الكمبالة
		الفرع الأول — النظريات القانونية :
٢٧	٢٠	الأساس القانونى للكمبالة
		المبحث الأول — النظريات الفرنسية :
٢٨	٢١	النظرية الفرنسية التقيدية
٣٠	٢٢	نظرية الوعد الشكلى المجرد
٣١	٢٣	نظرية التعاقد لمصلحة الممر
٣٢	٢٤	نظرية الاثابة والكفالة
٣٥	٢٥	نظرية الأستاذ لاسكو
		المبحث الثانى — النظريات الألمانية :
٣٧	٢٦	نظرية الارادة المفردة
٣٨	٢٧	نظرية التصرف الشكلى
٣٩	٢٨	نظرية العقد المجرد
٣٩	٢٩	النظريات الألمانية الحديثة
٣٩	٣٠	نظرية الانشاء
٤٠	٣١	نظرية الاصدار أو العقد
٤١	٣٢	نظرية حسن النية
٤١	٣٣	نقد النظريات الألمانية
٤٤	٣٤	نظرية الارادة المفردة فى الشريعة الاسلامية
٤٥	٣٥	تلاقى النظريات فى مؤتمر جيف
٤٥	٣٦	مشروع قانون الكمبالات والسندات الاذنية
٤٧	٣٧	الأحكام المستقاة من النظرية الحديثة
٦٦	٣٨	حذف أحكام الكمبالة المنصلة بتطور التاريخى
٦٨	٣٩	مبقاء المشروع بعض أحكام النظرية التقيدية
٧٤	٤٠	مقابل الوفاء فى القانون السويسرى
٧٥	٤١	المسائل التى أغفلها القانون الموحد

## الباب الثانى

### فى إنشاء الكمبالة

#### الفصل الأول : فى الشروط الشكبية :

٧٩	٤٢	شكل الكمبالة
		الفرع الأول — فى البيانات الالزامية :
٨٠	٤٣	توقيع الساحب



صفحة	بند	
٨٤	٤٤	اسم المسحوب عليه .
٨٦	٤٥	تاريخ إنشاء الكيالة .
٨٦	٤٦	مبلغ الكيالة .
٨٩	٤٧	ميعاد الاستحقاق .
٩٢	٤٨	اسم المستفيد .
٩٤	٤٩	قابلية الكيالة للتداول .
٩٥	٥٠	ذكر وصول القيمة .
٩٧	٥١	مكان الوفاء .
الفرع الثاني — فيما يترتب على الاخلال بالبيانات الالزامية :		
٩٧	٥٢	عيوب الكيالة .
١٠١	٥٣	أحوال تغيير الحقيقة غير النصوص عليها قانوناً .
الفرع الثالث — في البيانات الاختيارية :		
١٠٤	٥٤	شرط محل الدفع المختار .
١٠٥	٥٥	شرط الوفاء الاحتياطي .
١٠٧	٥٦	شرط الرجوع بلا مصاريف .
١٠٩	٥٧	شرط اخطار أو عدم اخطار المسحوب عليه .
١١٠	٥٨	شرط عدم القبول .
١١١	٥٩	شرط عدم الضمان .
١١٢	٦٠	شرط عدم سحب كيالة رجوع .
١١٢	٦١	كتابة عدة نسخ من الكيالة .
١١٥	٦٢	الكيالة المستندة .
الفصل الثاني : في الشروط الموضوعية :		
الفرع الأول — في الأهلية :		
١١٧	٦٣	القاعدة .
١١٧	٦٤	أهلية النساء والبنات .
١١٨	٦٥	أهلية المشتغلين بالزراعة في المختلط .
١٢٠	٦٦	ناقص الأهلية .
الفرع الثاني — في محل الكيالة وسببها :		
١٢٢	٦٧	محل الكيالة .
١٢٢	٦٨	سبب الكيالة .
١٢٦	٦٩	الاثبات .
١٢٦	٧٠	آثار البطلان .
١٢٧	٧١	السبب والباعث .



بند صحيفة

## الباب الثالث

### في تداول الكيالة بالتظهير

١٢٩	٧٢	.	.	.	.	في تعريف التظهير
						متصل الأول : في التظهير الناقل للملكية أو التام :
١٢٩	٧٣	.	.	.	.	تقسيم الفرع الأول — في الشروط الموضوعية :
١٢٩	٧٤	.	.	.	.	تقسيم أهلية المظهر
١٢٩	٧٥	.	.	.	.	السبب المشروع
١٣٠	٧٦	.	.	.	.	الفرع الثاني — الشروط الشكلية :
١٣١	٧٧	.	.	.	.	تقسيم توقيع المظهر
١٣١	٧٨	.	.	.	.	تاريخ التظهير
١٣١	٧٩	.	.	.	.	وصول القيمة
١٣٢	٨٠	.	.	.	.	اسم المظهر اليه وشرط الاذن
١٣٢	٨١	.	.	.	.	عدم تعليق التظهير على شرط
١٣٣	٨٢	.	.	.	.	تظهير الكيالة بعد الاستحقاق في القانون المختلط
١٣٣	٨٣	.	.	.	.	تظهير الكيالة بعد الاستحقاق في القانون المصري
١٣٣	٨٤	.	.	.	.	اشتباة التظهير بمحوالة الحق
١٣٦	٨٥	.	.	.	.	فرع الثالث — في نتائج التظهير الناقل للملكية :
١٣٧	٨٦	.	.	.	.	تقسيم المبحث الأول — في نقل ملكية الكيالة :
١٣٨	٨٧	.	.	.	.	نقل الملكية
١٣٩	٨٨	.	.	.	.	حق الامتياز
١٣٩	٨٩	.	.	.	.	مقابل الوفاء
						المبحث الثاني — في الضمان :
١٤٠	٩٠	.	.	.	.	الضمان
١٤٠	٩١	.	.	.	.	شرط عدم الضمان
						المبحث الثالث — عدم جواز الاحتجاج بالدفع :
١٤٠	٩٢	.	.	.	.	قاعدة عدم جواز الاحتجاج على الحامل بالدفع
١٤١	٩٣	.	.	.	.	أساس القاعدة
١٤٤	٩٤	.	.	.	.	شروط تطبيقها



صفحة	بند	
١٤٦	٩٥	تقسيم
١٤٦	٩٦	المدفوع التي يحتاج بها على الحسن
١٤٧	٩٧	المدفوع التي لا يحتاج بها على الحسن التينة
١٥١	٩٨	المدفوع المترتبة على انقضاء الالتزام الصرفي
١٥٢	٩٩	التطهير اجزئ
١٥٢	١٠٠	التطهير الشرطي
١٥٣	١٠١	مقل مسكية الكميالة بنير التطهير
		الفصل الثاني : في التطهير التوكيلي :
١٥٤	١٠٢	الغرض من التطهير التوكيلي
		الفرع الأول - في آثار التطهير التوكيلي :
١٥٤	١٠٣	آثار التطهير التوكيلي
		الفرع الثاني - كيف يقع التطهير التوكيلي :
١٥٧	١٠٤	تقسيم
١٥٨	١٠٥	التطهير المقدس أو المعبود
١٥٨	١٠٦	بعض أحوال التطهير
١٥٩	١٠٧	مدى قوة قرينة الصفة التوكيلية للتطهير المناقش
١٦٠	١٠٨	من يجوز اثبات ان التطهير المذهب قصد به التوكيل
١٦١	١٠٩	التطهير على بياض
		الفصل الثالث : في التطهير التأميني :
١٦٣	١١٠	عموميات
١٦٣	١١١	شكل التطهير التأميني
١٦٣	١١٢	آثار التطهير التأميني
١٦٤	١١٣	رهن الكميالة بتطهيره على بياض
١٦٥	١١٤	التطهير في مشروع قانون الكميالات

## الباب الرابع

### في الضمانات العادية لوفاء الكميالة

#### لفصل الأول : في مقاس اوفاء :

١٦٧	١١٥	تعريف
		الفرع الأول - من يتكون مقاس اوفاء :
١٦٨	١١٦	تقسيم
١٦٩	١١٧	وجود الدين في ميعاد الاستحقاق
١٦٩	١١٨	تسوية الدين بقيمة الكميالة



١٧٠	١١٩	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٧١	١٢٠	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٧١	١٢١	.	.	فيمن يملك قول من يملك قول في توريث
١٧٢	١٢٢	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٧٢	١٢٣	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٧٤	١٢٤	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٧٥	١٢٥	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٧٧	١٢٦	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٧٨	١٢٧	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٨١	١٢٨	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٨١	١٢٩	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
١٨٣	١٣٠	.	.	من يملك قول من يملك قول في توريث
الفصل الثاني : في قول الكيفية :				
١٨٤	١٣١	.	.	تعريف
١٨٥	١٣٢	.	.	قواعد القبول
١٨٥	١٣٣	.	.	أحوال قبول الكيفية
١٨٦	١٣٤	.	.	في أن القبول ضمن اختيارى للمعلن
الفرع الأول - في شروط الموضوعية لصحة القبول :				
١٨٨	١٣٥	.	.	فيمن حوز له قبول
١٨٨	١٣٦	.	.	نذاع عيوب الرضا
١٩٠	١٣٧	.	.	عدم تعيق القبول من شرط
١٩١	١٣٨	.	.	نذاع القبول الشرطى
١٩٢	١٣٩	.	.	الفرق بين القبول ، والوعده بقبول
١٩٢	١٤٠	.	.	القبول الخالى
الفرع الثانى - في الشروط الشكلية لقبول :				
١٩٣	١٤١	.	.	تقسيم
١٩٣	١٤٢	.	.	المهلة الممنوحة لقبول
١٩٤	١٤٣	.	.	مكان القبول
١٩٤	١٤٤	.	.	فيمن يملك القبول
١٩٤	١٤٥	.	.	من يملك القبول
١٩٥	١٤٦	.	.	إشبات القبول
١٩٦	١٤٧	.	.	تاريخ القبول
١٩٧	١٤٨	.	.	المسح
١٩٨	١٤٩	.	.	القبول على ورقة مستقلة



صفحة	د	
		الفرع الثالث — في نتائج القبول :
٢٠٠	١٥٠	تقسيم . . . . .
٢٠٠	١٥١	علاقة المسحوب عليه بالحامل . . . . .
٢٠١	١٥٢	علاقة الحامل بالساحب والمظهرين . . . . .
٢٠١	١٥٣	علاقة المسحوب عليه بالساحب . . . . .
٢٠١	١٥٤	من يتم القبول . . . . .
٢٠٢	١٥٥	الصفة القطعية للقبول . . . . .
		الفرع الرابع — في الامتناع عن القبول ونتائجه :
٢٠٣	١٥٦	أسباب الامتناع عن القبول . . . . .
٢٠٤	١٥٧	اثبات امتناع المسحوب عليه عن القبول . . . . .
٢٠٥	١٥٨	نتائج الامتناع عن القبول . . . . .
٢٠٥	١٥٩	علاقة المسحوب عليه بالساحب . . . . .
٢٠٦	١٦٠	علاقة المسحوب عليه بالحامل . . . . .
٢٠٦	١٦١	علاقة الحامل بالساحب والمظهرين . . . . .
٢٠٨	١٦٢	إفلاس المسحوب عليه بعد القبول . . . . .
٢٠٩	١٦٣	إفلاس الساحب . . . . .
		الفرع الخامس — قبول الكمبيالة بأواسطة :
٢٠٩	١٦٤	تعريف . . . . .
٢٠٩	١٦٥	فيمن له حق القبول بأواسطة . . . . .
٢١٠	١٦٦	من يحصل القبول بأواسطة . . . . .
٢١١	١٦٧	شروط القبول بأواسطة . . . . .
٢١٢	١٦٨	فيما يترتب على القبول بأواسطة . . . . .
		الفصل الثالث : في ضمان الاحتياطي :
٢١٤	١٦٩	تعريف الضمان الاحتياطي . . . . .
٢١٤	١٧٠	فيمن يجوز له الضمان الاحتياطي . . . . .
٢١٥	١٧١	الفرق بين الضمان الاحتياطي والنظير والقبول . . . . .
٢١٦	١٧٢	صفة الضمان الاحتياطي . . . . .
٢١٧	١٧٣	فيما يترتب على الضمان الاحتياطي . . . . .
		الفصل الرابع : في التضامن :
٢١٨	١٧٤	أشخاص الكمبيالة المتزمين بالتضامن . . . . .
٢١٩	١٧٥	في أن تضامن المتزمين هو تضامن ناقص . . . . .
٢٢١	١٧٦	أوجه التزام الموقعين على ورقة تجارية . . . . .



## الباب الخامس

### في استحقاق الكبيالة ووفائها

#### الفصل الأول : في الاستحقاق :

٢٢٣	١٧٧	.	.	.	.	أهمية الاستحقاق
٢٢٣	١٧٨	.	.	.	.	تعريف الاستحقاق
٢٢٤	١٧٩	.	.	.	.	الكبيالة المستحقة في يوم معلوم
٢٢٤	١٨٠	.	.	.	.	الكبيالة المستحقة في سوق
٢٢٤	١٨١	.	.	.	.	الكبيالة المستحقة بعد مضي مدة من تاريخ انشائها
٢٢٥	١٨٢	.	.	.	.	الكبيالة المستحقة لدى الاطلاع
٢٢٥	١٨٣	.	.	.	.	الكبيالة المستحقة بعد مضي مدة من وقت الاطلاع
٢٢٧	١٨٤	.	.	.	.	وجوب المطالبة في يوم الاستحقاق
٢٢٧	١٨٥	.	.	.	.	الحرمان من الممثلة القضائية
٢٢٨	١٨٦	.	.	.	.	الأجل اجبري للعطالة
٢٢٩	١٨٧	.	.	.	.	فيمن يستفيد من الأجل

#### الفصل الثاني : في الوفاء :

٢٢٩	١٨٨	.	.	.	.	معنى اوفاء
-----	-----	---	---	---	---	------------

#### الفرع الأول — في شروط الوفاء الصحيح :

٢٣٠	١٨٩	.	.	.	.	شروط الوفاء
٢٣٠	١٩٠	.	.	.	.	الوفاء في ميعاد الاستحقاق
٢٣١	١٩١	.	.	.	.	فيما يجب أن يتخذ الموفى من وجوه الاحتياط
٢٣٢	١٩٢	.	.	.	.	اوفاء الى ناقص الأهلية

#### الفرع الثاني — في أحوال بطلان الوفاء :

٢٣٢	١٩٣	.	.	.	.	أحوال بطلان الوفاء
٢٣٢	١٩٤	.	.	.	.	الوفاء المبسر
٢٣٣	١٩٥	.	.	.	.	المعارضة في الوفاء
٢٣٤	١٩٦	.	.	.	.	المعارضة بسبب الضياع
٢٣٤	١٩٧	.	.	.	.	المعارضة بسبب إفلاس الحامل
٢٣٥	١٩٨	.	.	.	.	المعارضة في الوفاء بسبب عدم أهلية الحامل
٢٣٥	١٩٩	.	.	.	.	صورة المعارضة

#### الفرع الثالث — في كيفية اوفاء :

٢٣٥	٢٠٠	.	.	.	.	كيفية اوفاء
٢٣٦	٢٠١	.	.	.	.	اوفاء الجزئي



بند صحيفة

الفرع الرابع — في حكم الوفاء :

٢٣٧	٢٠٢	.	.	.	.	فيما يترتب على الوفاء .
٢٣٨	٢٠٣	.	.	.	.	طرق انقضاء الالتزام الصرفي بنفي الوفاء

الفصل الثالث : الوفاء في حالة ضياع الكيالة أو سرقتها :

٢٤٠	٢٠٤	.	.	.	.	عموميات
٢٤١	٢٠٥	.	.	.	.	التزاع بين المالك والحامل
٢٤١	٢٠٦	.	.	.	.	التزاع بين المالك والمسحوب عليه
٢٤٢	٢٠٧	.	.	.	.	تحرير عدة نسخ وضياع نسخة لا تحمل القبول
٢٤٢	٢٠٨	.	.	.	.	تحرير عدة نسخ وضياع النسخة التي عليها قبول المسحوب عليه
٢٤٣	٢٠٩	.	.	.	.	عدم وجود نسخة مع الحامل
٢٤٤	٢١٠	.	.	.	.	إنشاء صورة

الفصل الرابع : في الامتناع عن الوفاء ونتائجه :

٢٤٤	٢١١	.	.	.	.	وجوب المطالبة بالدفع في الاستحقاق
						الفرع الاول — في البروتستو :
٢٤٥	٢١٢	.	.	.	.	بروتستو عدم الوفاء .
٢٤٦	٢١٣	.	.	.	.	مباعد تحرير بروتستو عدم الوفاء
٢٤٧	٢١٤	.	.	.	.	فيمن يقوم بتحرير البروتستو .
٢٤٧	٢١٥	.	.	.	.	مكان تحرير البروتستو
٢٤٩	٢١٦	.	.	.	.	فيما يجب أن يشتمل عليه البروتستو
٢٥١	٢١٧	.	.	.	.	في أن البروتستو لا تقوم مقامه ورقة أخرى
٢٥٢	٢١٨	.	.	.	.	إعلان البروتستو
٢٥٣	٢١٩	.	.	.	.	إشهار البروتستو

الفرع الثاني — في الوفاء بالواسطة :

٢٥٤	٢٢٠	.	.	.	.	ماهية الوفاء بالواسطة .
٢٥٤	٢٢١	.	.	.	.	من الذي يوفى بالواسطة
٢٥٤	٢٢٢	.	.	.	.	صفة الموفى بالواسطة .
٢٥٥	٢٢٣	.	.	.	.	كيفية الوفاء بالواسطة .
٢٥٥	٢٢٤	.	.	.	.	آثار الوفاء بالواسطة .
٢٥٦	٢٢٥	.	.	.	.	التزام على الوفاء

الفرع الثالث — في رجوع الحامل على الضمان :

٢٥٧	٢٢٦	.	.	.	.	دعوى الضمان
٢٥٨	٢٢٧	.	.	.	.	دعوى الحامل الانفرادية
٢٥٩	٢٢٨	.	.	.	.	دعوى الحامل الجماعية .



بند	صفحة	
٢٥٩	٢٢٩	موضوع دعوى الرجوع
٢٦١	٢٣٠	شرط المطالبة بلامصاريف
الفصل الرابع : في دعاوى رجوع الملتزمين :		
٢٦١	٢٣١	حق الملتزم المولى في الرجوع
٢٦٢	٢٣٢	المسحوب عليه
٢٦٢	٢٣٣	الساحب
٢٦٢	٢٣٤	المظهر
٢٦٤	٢٣٥	الضامن الاحتياطي والمولى باواسطة
٢٦٤	٢٣٦	عدم جواز طاب ميعاد لادخال ضمان
الفرع الخامس — في الحجز التحفظي :		
٢٦٤	٢٣٧	حق الحامل في توقيع حجز تحفظي
٢٦٥	٢٣٨	شروط توقيع الحجز التحفظي
الفرع السادس — في كميالة الرجوع :		
٢٦٦	٢٣٩	مفاهيم
٢٦٧	٢٤٠	شكل كميالة الرجوع
٢٦٧	٢٤١	أشخاص كميالة الرجوع
٢٦٧	٢٤٢	في أن سحب كميالة رجوع هو حق اختياري
٢٦٨	٢٤٣	متى تسحب كميالة الرجوع
٢٦٨	٢٤٤	العناصر التي تتكون منها قيمة كميالة الرجوع
٢٦٩	٢٤٥	عدم جواز الجمع بين أسعار الصرف

## الباب السادس

### في انقضاء الالتزامات المترتبة على الكميالة

٢٧٠	٢٤٦	أسباب الانقضاء
الفصل الأول : في السقوط :		
٢٧٠	٢٤٧	تعريف
الفرع الأول — في الدفع بسقوط حق الخامن الممهل :		
٢٧٠	٢٤٨	أحوال التمسك بهذا الدفع
٢٧١	٢٤٩	فيمن لهم حق التمسك بسقوط حق الخامل المقصر



صفحة	بند	
٢٧٤	٢٥٠	المظهر الممحل . . . . .
٢٧٤	٢٥١	زوال السقوط بسبب عودة المقابل إلى الساحب أو المظهر .
٢٧٥	٢٥٢	خصائص السقوط . . . . .
الفصل الثاني : في التقادم المبريء للذمة :		
٢٧٦	٢٥٣	القاعدة . . . . .
٢٧٧	٢٥٤	ماهية التقادم الحمسى . . . . .
٢٧٧	٢٥٥	الأوراق التجارية التي يسرى عليها التقادم الحمسى .
٢٧٨	٢٥٦	الدعاوى التي تخضع للتقادم الحمسى . . . . .
٢٧٩	٢٥٧	الدعاوى المتفق على خضوعها للتقادم الحمسى . . . . .
٢٨٠	٢٥٨	الدعاوى المختلف على خضوعها للتقادم الحمسى . . . . .
٢٨٠	٢٥٩	تقادم الدعوى المترتبة على العلاقات القانونية السابقة على الدين الصرفى
٢٨١	٢٦٠	متى يبدأ سريان التقادم . . . . .
٢٨٣	٢٦١	انقطاع التقادم . . . . .
٢٨٣	٢٦٢	الدعاوى القضائية . . . . .
٢٨٥	٢٦٣	الاعتراف بالدين سند منفرد . . . . .
٢٨٧	٢٦٤	أثر الانقطاع بالنسبة لبقية الملتزمين بالكبيلة . . . . .
٢٨٨	٢٦٥	وقف سريان التقادم . . . . .
٢٨٨	٢٦٦	إثبات . . . . .
٢٩٠	٢٦٦	الدفع المعتبرة لقرينة براءة الذمة . . . . .

## الباب السابع

### في آثار التعامل بورقة تجارية في الدين الأصلى

٢٩١	٢٦٧	أحوال الممن بورقة تجارية . . . . .
٢٩٢	٢٦٨	في أن الورقة التجارية لا يترتب عليها تجديد الدين الأصلى
٢٩٣	٢٦٩	من يقضى الدين الأصلى بالتجديد . . . . .
٢٩٤	٢٧٠	الآثار المترتبة على تحرير أو تظهير ورقة تجارية . . . . .
٢٩٥	٢٧١	حقوق الدائن قبل استحقاق الورقة التجارية . . . . .
٢٩٧	٢٧٢	حقوق الدائن بعد استحقاق الورقة التجارية . . . . .
٢٩٧	٢٧٣	حقوق الدائن في حالة بقاء الحقوق الصرفية . . . . .
٢٩٨	٢٧٤	حقوق الدائن في حالة سقوط الحقوق المترتبة على ورقة تجارية .
٢٩٩	٢٧٥	حقوق الدائن في حالة تقادم الدين الصرفى . . . . .



## الباب الثامن

### في السندات الإذنية والتي لحاملها

#### الفصل الأول : في السندات الإذنية :

##### الفرع الأول — في ماهية السندات الإذنية :

٣٠١	٢٧٦	.	.	.	.	تعريف السند الإذني .
٣٠١	٢٧٧	.	.	.	.	تشابه السند الإذني بالكبيالة .
٣٠٢	٢٧٨	.	.	.	.	الفروق بين السند الإذني والكبيالة .
٣٠٢	٢٧٩	.	.	.	.	عدم استعمال السند الإذني على أمر للغير ، وعدم وجود مقابيل وفاء
٣٠٣	٢٨٠	.	.	.	.	الأهلية .

##### الفرع الثاني — في الشروط الشكلية للسند الإذني :

٣٠٤	٢٨١	.	.	.	.	البيانات التي يجب أن يشتمل عليها السند الإذني
٣٠٤	٢٨٢	.	.	.	.	تاريخ تحرير السند .
٣٠٥	٢٨٣	.	.	.	.	البيانات الاختيارية .
٣٠٥	٢٨٤	.	.	.	.	القواعد المشتركة بين الكبيالة والسندات الإذنية
٣٠٥	٢٨٥	.	.	.	.	الاستحقاق .
٣٠٦	٢٨٦	.	.	.	.	التظهير .
٣٠٦	٢٨٧	.	.	.	.	التضامن .
٣٠٦	٢٨٨	.	.	.	.	الخصم الاحتياطي .
٣٠٧	٢٨٩	.	.	.	.	إوفاء .
٣٠٧	٢٩٠	.	.	.	.	الوفاء بواسطة .
٣٠٧	٢٩١	.	.	.	.	حقوق وواجبات الحامل .
٣٠٨	٢٩٢	.	.	.	.	سعر الفائدة .
٣٠٩	٢٩٣	.	.	.	.	الصفة المدنية أو التجارية للسند الإذني .
٣١٠	٢٩٤	.	.	.	.	السندات الإذنية الناقصة أو المعيبة .
٣١١	٢٩٥	.	.	.	.	التقادم الحتمي .
٣١٢	٢٩٦	.	.	.	.	خضوع السندات الإذنية الناقصة للتقادم الحتمي .

##### الفصل الثاني : في السند لحامله أو المحرر على يابض أو المستحق في محل مختار :

٣١٣	٢٩٧	.	.	.	.	السند لحامله .
٣١٣	٢٩٨	.	.	.	.	عدم مسئولية الحامل .
٣١٤	٢٩٩	.	.	.	.	عدم الوفاء .



صفحة	بند						
٣١٤	٣٠٠	.	.	.	.	.	التزام المحرر قبل الحامل
٣١٤	٣٠١	.	.	.	.	.	التقادم
٣١٤	٣٠٢	.	.	.	.	.	سريان قاعدة الحيازة مستند الملكية
٣١٤	٣٠٣	.	.	.	.	.	السند المحرر على يياض
٣١٥	٣٠٤	.	.	.	.	.	السند المستحق في محل مختار

## الباب التاسع في أوراق المجاملة

٣١٦	٣٠٥	.	.	.	.	.	عموميات
٣١٧	٣٠٦	.	.	.	.	.	صور المجاملة
٣١٧	٣٠٧	.	.	.	.	.	ورقة التداول
٣١٨	٣٠٨	.	.	.	.	.	اورقة التجارية الخيالية
٣١٨	٣٠٩	.	.	.	.	.	سحب كميالة بدون مقابل وقاء
٣١٨	٣١٠	.	.	.	.	.	السحب المتبادل
٣١٩	٣١١	.	.	.	.	.	التعريف بورقة المجاملة
٣١٩	٣١٢	.	.	.	.	.	حكم أوراق المجاملة
٣٢١	٣١٣	.	.	.	.	.	الآثار القانونية المترتبة على بطلان ورقة المجاملة
٣٢٢	٣١٤	.	.	.	.	.	علاقات أطراف المجاملة فيما بينهم
٣٢٣	٣١٥	.	.	.	.	.	علاقات أشخاص ورقة المجاملة بالحامل
٣٢٥	٣١٦	.	.	.	.	.	الجزاء الجنائي المترتب على تداول أوراق المجاملة
٣٢٥	٣١٧	.	.	.	.	.	جريمة النصب وتداول أوراق المجاملة

## الباب العاشر في التغير الطارئ على ورقة المجاملة

٣٢٦	٣١٨	.	.	.	.	.	التعريف بالتغير
٣٢٧	٣١٩	.	.	.	.	.	معنى المتن الأصلي
٣٢٧	٣٢٠	.	.	.	.	.	آثار التغير
٣٢٨	٣٢١	.	.	.	.	.	اثبات التغير



## في الشيك

### الباب الأول

#### عموميات

صفحة	بند	
٣٢٩	٣٢٢	عموميات . . . . .
٣٣٢	٣٢٣	وظائف الشيك . . . . .
٣٣٤	٣٢٤	تاريخ قانون الشيك وتطوره . . . . .
٣٣٨	٣٢٥	القانون الموحد لقواعد الشيك . . . . .
٣٤٢	٣٢٦	خصائص الشروع الحالي . . . . .
٣٤٣	٣٢٧	اتفاقيات تكميلية . . . . .
٣٤٥	٣٢٨	الماهية القانونية للشيك . . . . .
٣٤٨	٣٢٩	سريان المذاهب الفقهية المتعلقة بالكميالة على الشيك . . . . .
٣٤٩	٣٣٠	الورقة التجارية في القانون الانكليزي وماهيتها القانونية . . . . .
٣٥١	٣٣١	النظرية الانكليزية . . . . .

### الباب الثاني

#### في إنشاء الشيك وإصداره

٣٥٤	٣٣٢	الفرقة بين إنشاء الشيك وإصداره . . . . .
٣٥٤	٣٣٣	خصائص الشيك . . . . .
		مصل الأول : في البيانات الشكلية للشيك :
٣٥٨	٣٣٤	مبلغ الشيك . . . . .
٣٥٨	٣٣٥	اسم المسحوب عليه . . . . .
٣٦٣	٣٣٦	مكان الوفاء . . . . .
٣٦٣	٣٣٧	مكان إنشاء الشيك . . . . .
٣٦٤	٣٣٨	تاريخ إنشاء الشيك . . . . .
٣٦٥	٣٣٩	توقيع الساحب . . . . .
٣٦٧	٣٤٠	المستفيد . . . . .
٣٦٨	٣٤١	الجزاء المترتب على الاختلال بالبيانات الشكلية الالزامية . . . . .



صفحة	بند	
		الفصل الثاني : في البيانات الاختيارية :
٣٧١	٣٤٢	تعدد النسخ .
٣٧١	٣٤٣	شرط الموطن المختار .
٣٧٣	٣٤٤	شرط الاخطار .
		الفصل الثالث : في شروط الشيك الموضوعية :
		الفرع الأول — في الأهلية والرضا :
٣٧٤	٣٤٥	أهلية الساحب .
٣٧٥	٣٤٦	رضا المسحوب عليه .
		الفرع الثاني — في مقابل الوفاء :
٣٧٦	٣٤٧	التعريف بمقابل الوفاء .
٣٧٦	٣٤٨	مم يتكون مقابل الوفاء .
٣٧٨	٣٤٩	من الذي يلتزم بتقديم مقابل الوفاء .
٣٧٩	٣٥٠	مقابل الوفاء الجزئي .
٣٧٩	٣٥١	مقابل الوفاء في قانون العقوبات .
٣٨٠	٣٥٢	شروط صحة مقابل الوفاء في القانون الجنائي .
٣٨٣	٣٥٣	الجزاء الجنائي المترتب على انعدام مقابل الوفاء .
٣٨٤	٣٥٤	أركان جريمة سحب شيك بلا مقابل وفاء .
٣٨٩	٣٥٥	هل تملك محكمة الجنح إلزام الساحب بدفع قيمة الشيك .
٣٨٩	٣٥٦	جريمة استرداد المقابل أو حبسه .
٣٩١	٣٥٧	فيمن له حق المعارضة في الوفاء .
٣٩٢	٣٥٨	آثار المعارضة .
٣٩٢	٣٥٩	الاركان المشتركة لجريمتي استرداد أو حبس المقلب .
٣٩٣	٣٦٠	الركن الخاص بجريمة استرداد المقابل .
٣٩٤	٣٦١	الركن الخاص بجريمة حبس المقابل .

### الباب الثالث

#### في تداول الشيك

٣٩٥	٣٦٢	الفرض من تداول الشيك
٣٩٥	٣٦٣	الأهلية
٣٩٦	٣٦٤	الشيك الاسمي
٣٩٦	٣٦٥	الشيك الاذني



صفحة	بند								
٣٩٧	٣٦٦	.	.	.	.	.	.	.	تظهير الشيك
٣٩٧	٣٦٧	.	.	.	.	.	.	.	التظهير الجزئي
٣٩٨	٣٦٨	.	.	.	.	.	.	.	التظهير على بيض
٣٩٨	٣٦٩	.	.	.	.	.	.	.	الشيك حامله
٣٩٩	٣٧٠	.	.	.	.	.	.	.	شروط تمتك الشيك بالتظهير
٤٠٠	٣٧١	.	.	.	.	.	.	.	اللائحة المترتبة على تمتك الشيك بالتظهير
٤٠٢	٣٧٢	.	.	.	.	.	.	.	تظهير الشيك لحامله
٤٠٢	٣٧٣	.	.	.	.	.	.	.	التظهير المتفرغ
٤٠٢	٣٧٤	.	.	.	.	.	.	.	تقسيم شروط التداول
٤٠٣	٣٧٥	.	.	.	.	.	.	.	التظهير التوكيدي

#### الفصل الأول : في قيود تداول الشيك :

٤٠٤	٣٧٦	.	.	.	.	.	.	.	الشيك المسطر
٤٠٤	٣٧٧	.	.	.	.	.	.	.	انواع التسديد
٤٠٥	٣٧٨	.	.	.	.	.	.	.	مدى حق الحامل
٤٠٥	٣٧٩	.	.	.	.	.	.	.	من له حق إجراء التسطير
٤٠٥	٣٨٠	.	.	.	.	.	.	.	الشيك المسطر في مشروع قانون الشيكات
٤٠٦	٣٨١	.	.	.	.	.	.	.	الشيك المقيد في الحساب الجاري

### الباب الرابع

#### في وفاء الشيك

٤٠٩	٣٨٢	.	.	.	.	.	.	.	ميعاد تقديم الشيك
٤٠٩	٣٨٣	.	.	.	.	.	.	.	ميعاد التقديم في المشروع
٤١٣	٣٨٤	.	.	.	.	.	.	.	وفاء بالشيك
٤١٤	٣٨٥	.	.	.	.	.	.	.	المسألة القانونية لوفاء بالشيك
٤١٥	٣٨٦	.	.	.	.	.	.	.	الفرق بين الوفاء بشيك والوفاء بنقود
٤١٦	٣٨٧	.	.	.	.	.	.	.	وفاء بواسطة عرف المصلحة
٤١٧	٣٨٨	.	.	.	.	.	.	.	عرف المصلحة في مصر
٤١٨	٣٨٩	.	.	.	.	.	.	.	وفاء الشيك طبقاً للمشروع

#### الفصل الأول : في شروط صحة الوفاء :

٤٢١	٣٩٠	.	.	.	.	.	.	.	التحقق من توقيع الساحب
٤٢١	٣٩١	.	.	.	.	.	.	.	تسليم التظهيرات وسخصية الحامل



تفصيل الثاني : في ضياع الشيك وسرقته :

٤٢٢	٣٩٢	.	.	.	ضياع نسخة وتعدد النسخ
٤٢٢	٣٩٣	.	.	.	ضياع كل النسخ أو ضياع النسخة الوحيدة
٤٢٣	٣٩٤	.	.	.	امتناع المسحوب عليه عن الوفاء
٤٢٤	٣٩٥	.	.	.	الحصول على نسخة بدل الشيك الضائع

تفصيل الثالث : في الامتناع عن الوفاء :

٤٢٤	٣٩٦	.	.	.	أحوال الامتناع عن الوفاء
٤٢٤	٣٩٧	.	.	.	كيفية اثبات الامتناع عن الوفاء
٤٢٥	٣٩٨	.	.	.	ميعاد اثبات الامتناع عن الدفع
٤٢٥	٣٩٩	.	.	.	شكل البروتستو
٤٢٥	٤٠٠	.	.	.	اخطار المتزمين بامتناع المسحوب عليه
٤٢٦	٤٠١	.	.	.	فيما يترتب على عدم الاخطار
٤٢٦	٤٠٢	.	.	.	كيفية الاخطار
٤٢٦	٤٠٣	.	.	.	الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي
٤٢٦	٤٠٤	.	.	.	شرط الرجوع الى مصدره
٤٢٧	٤٠٥	.	.	.	الرجوع بسبب عدم الوفاء
٤٢٧	٤٠٦	.	.	.	تضامن المتزمين بالشيك
٤٢٨	٤٠٧	.	.	.	مقدار ما يطالب به الخامس
٤٢٨	٤٠٨	.	.	.	الحجز التحفظي
٤٢٨	٤٠٩	.	.	.	الرجوع على المالك
٤٢٨	٤١٠	.	.	.	الرجوع على المظهرين
٤٢٩	٤١١	.	.	.	رجوع الضامن الموفى على الموقعين السابقين
٤٢٩	٤١٢	.	.	.	أثر السقوط في الدعوى الأخرى

تفصيل الرابع : في تزوير الشيك :

٤٢٩	٤١٣	.	.	.	الشيك المزور منذ إنشائه
٤٣٠	٤١٤	.	.	.	تزوير الشيك أثناء تداوله
٤٣٠	٤١٥	.	.	.	بحث تزوير الشيك أو تغييره في مؤتمركه

## الباب الخامس

### في الشيك المستندى

٤٣٩	٤١٦	.	.	.	الشيك المستندى
٤٤٠	٤١٧	.	.	.	الماهية القانونية للشيك المستندى



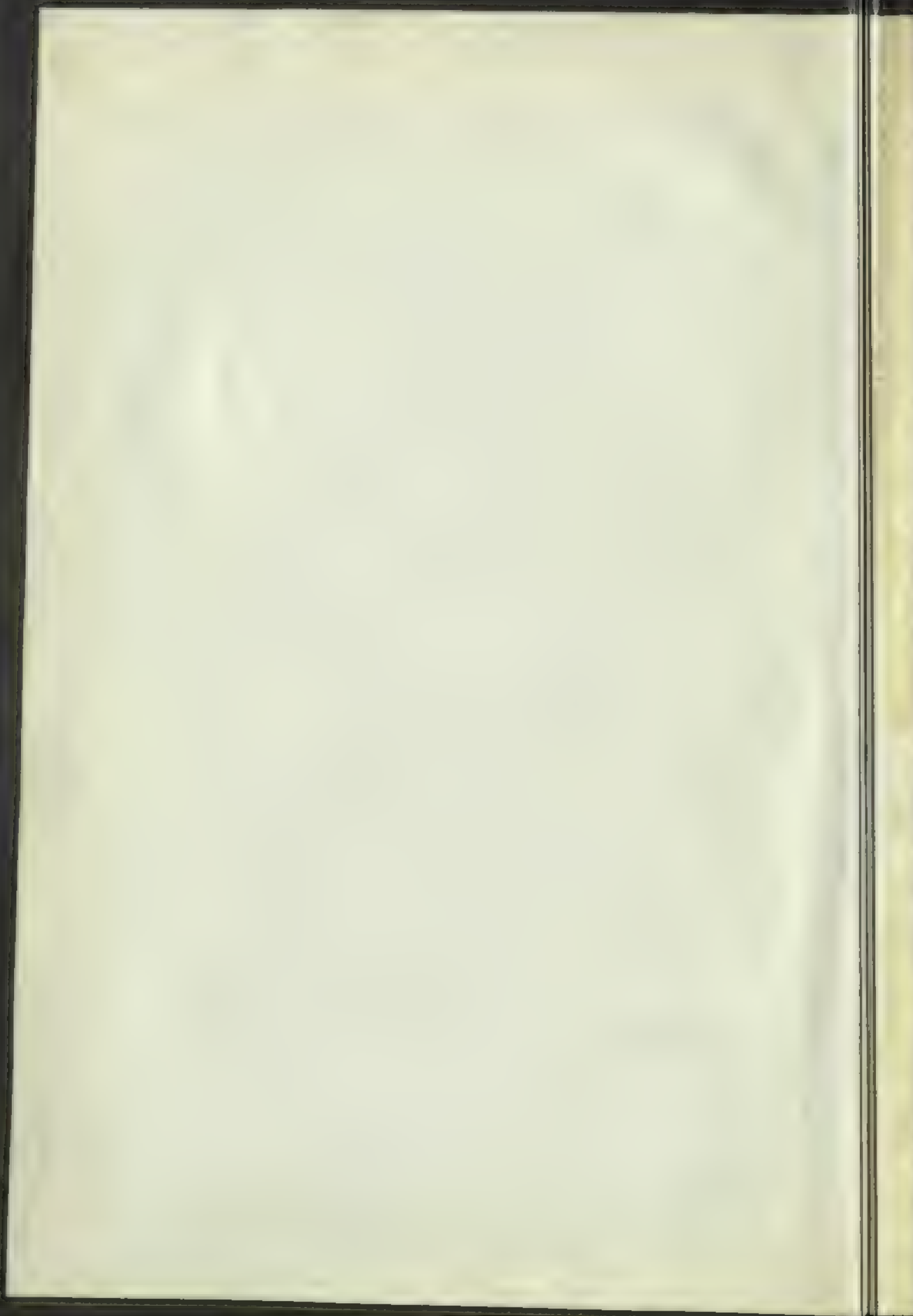
صحيفة	بند						
٤٤٢	٤١٨	.	.	.	.	.	صكوك التخزين
٤٤٣	٤١٩	.	.	.	.	.	مخازن الاستيداع في مصر
٤٤٦	٤٢٠	.	.	.	.	.	ذيل السند الاذني المستندى

## الباب السادس

### في التقادم

٤٤٧	٤٢١	.	.	.	.	.	التقادم
٤٤٨	٤٢٢	.	.	.	.	.	بدأ مريان التقادم
٤٤٩		.	.	.	.	.	مشروع قانون الكبيالات والسندات الاذنية
٤٥٠		.	.	.	.	.	مشروع قانون الشيكات

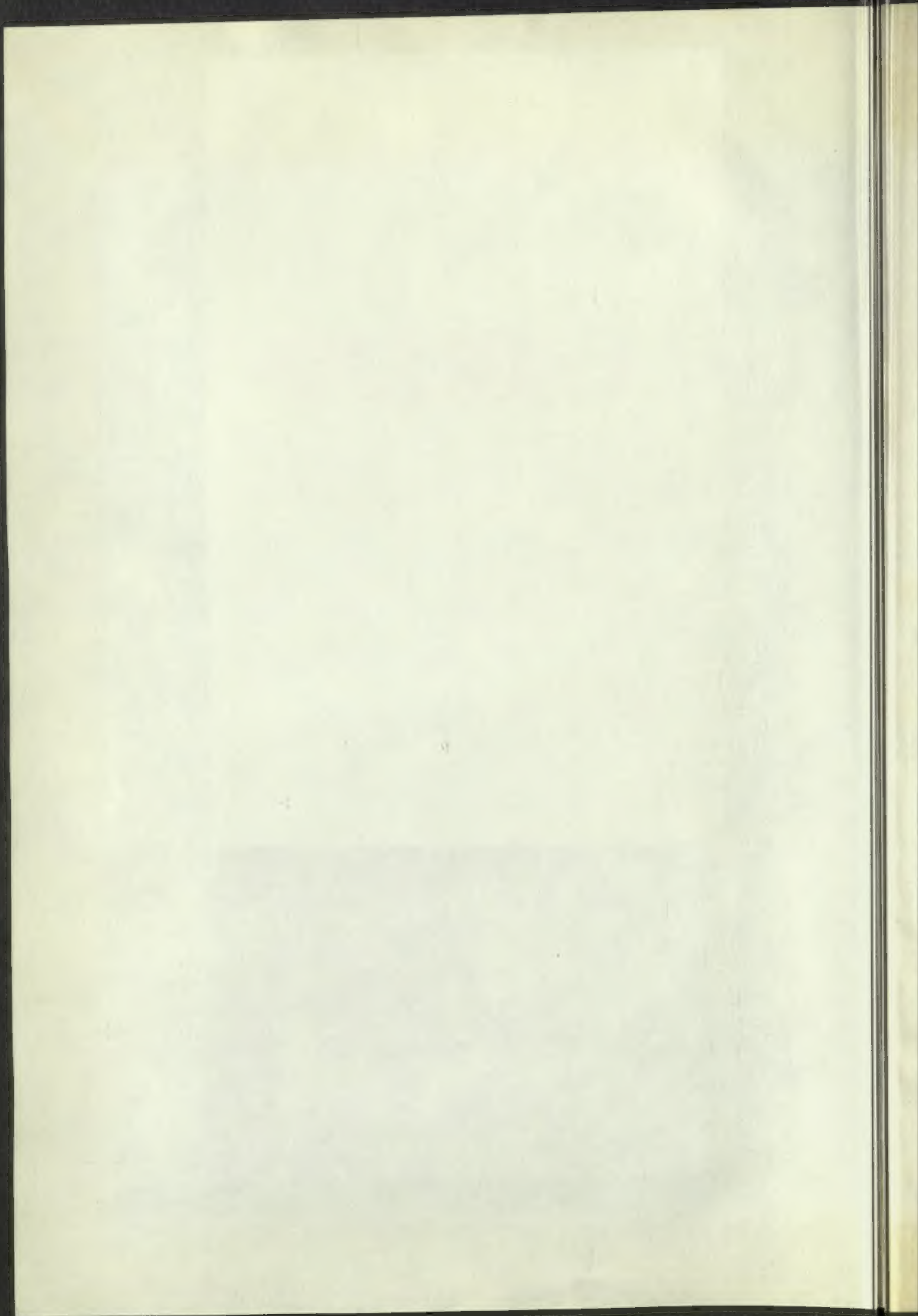














UNIVERSITY OF ALBERTA LIB. 31 JAN 1997 \* \* Circulation Dept. 3



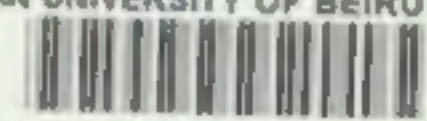
LIBRARY

332.77:Sa16aA:c.1

صالح، محمد

الاوراق التجارية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01000056

332.77:Sa16aA

صالح - محمد

الاوراق التجارية الخ •

DEC 21 A269

72-0581 G

F276

MAY 20

9 JUN '83

PRINT

332.77  
Sa16aA



